

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

شباط ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
عبد الحاميد بن محمد

الدكتور حسين
عبد الحاميد بن محمد

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٥



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن القلجاني
الحاكم العام بمحكمة القضاء

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٩ شارع صدي - ص.ب. ٥٤٣ - ١٢٦ ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقتنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفكر هاني

موسوعات الجزء الأول

مجلس الدولة ودوره في خدمة المداة

أشـار

اتحاد الشتركى عربى

اتحاد الجمهوريات العربية

اتحاد قـوى

اتفاقية دولية

اتـيـات

اجـلة

اجنبى

المخصص ادارى او وكلى

مجلس الدولة

3

دوره في خدمة العدالة

- الملاح الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة
- تشكيل مجلس الدولة
- اختصاصات مجلس الدولة
- أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتعيينهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم .
- خاتمة

الملاح. الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة

الازمات الأولى :

● ليس ثمة مجال للتحدث عن تنظيم رقابة قضائية على أعمال الإدارة في مصر قبل انشاء المحاكم المخططة عام ١٨٧٥ فلم تكن الإدارة تخضع في تصرفاتها للقانون على النحو المعروف في ظل مبدأ فصل بين السلطات الذي يمكن ان يستتبع فرض رقابة من جانب السلطة القضائية على السلطة التنفيذية في اتباعها للقانون الذي تسنه السلطة التشريعية .

ومع تنظيم السلطة القضائية بانشاء المحاكم المخططة عام ١٨٧٥ ، كجهة قضائية يخضع لها اُجانب اصحاب امتيازات بضونة ، ثم المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ ، أصبحت المنازعات الادارية — وفقا للصياغات المتتابعة ، المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (وقد استبدلت فيها بعد المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء وفُتحت صياغتها بعض الشيء في قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥) . والمادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (وقد أصبح رقمها ٤٣ بعد تعديل صياغتها كون المساس بجوهرها على اثر إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧) — أصبحت المنازعات الادارية تخضع لاختصاص المحاكم القضائية بالقيود الآتية :

١ : — لم يكن للمحكمة القضائية ان تتعرض بطريق مباشر او غير مباشر لإبطال السيادة . (ولا زال ليس للقضاء برمته الى الآن التعرض لهذه الأزمات) .

٢ — لم تكن المحاكم القضائية تلك إلغاء القرارات الادارية المعيبة ، فردية كانت هذه القرارات او لاثية ، ولا وقف تنفيذها ، ولا تنسيقها بغير تأويلها .

٣ : — على ان ذلك لم يمنع تلك المحاكم من الامتناع عن تطبيق القرارات التنظيمية المخالفة للقانون دون التعرض لها في حد ذاتها .

٣ - أما التعويض عن أعمال الإدارة المعيبة وهي الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح ، فكانت نيلك المحكم إذا ما ألحقت تلك الأعمال أو لتصرفات الإدارية ضرراً بحق مكسب لأحد الأفراد ، ويستوى في ذلك أن يكون عمل الإدارة المعيب من الأعمال المالية أو القانونية .

٤ - كما كان لتلك المحكم أن تفعل في سائر المسائل التي يخولها القانون حق النظر فيها .

ومن ثم ، على الرغم من أن المحكم القضائية في مصر كانت تملك الحكم بالتعويض على جهة الإدارة من أعمالها المعيبة متى أولعت ضرراً بحق مكسب للأفراد وهو ما يمكن أن يطلق عليه « قضاء التعويض » إلا أن تلك المحكم لم يكن لها ما سمي « قضاء الإلغاء » وقد بقي الأمر على هذا الحال إلى أن تم إنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ليبارس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة يهوبنا وإلغاء . على أن ثمة إرصاصات سابقة على ذلك لإرساء قضاء الإلغاء في مصر ، تبخفت عنها الظروف التاريخية والسياسية .

وأولى هذه الإرصاصات كان ما عمدت إليه الحكومة المصرية في اعتقاد إنشاء مجلس النظر (الوزراء) لأول مرة بمصر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ من استصدار أمر عال في ٢٣ من أبريل ١٨٧٩ بأشياء « مجلس شورى الحكومة » ومن هذا الأمر العالي على أن « يكون رئيس المجلس هو رئيس مجلس نظر حكومتنا . . . » و « يصير استشارة المجلس المذكور في جميع مشروعات القوانين » ويفصل بناء على طلب الخديوي أو طلب نظار الدواوين في جميع المشاكل التي تحدث « أولاً بخصوص الوظائف التي تكون لكل منهم بمقتضى القوانين واللوائح . ثانياً : فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والإجراءات حسب توصوها » كما « ينظر في إجراءات الموظفين التي يحال النظر فيها عليه » (الملتن ٨ و ٩) واستطردت المادة ١٠ من الأمر العالي فنصت على استناد ولاية قضاء الإلغاء إلى المجلس الوليد ، مقرر أن « مجلس شورى الحكومة يحكم حكماً بانياً في المنازعات التي تتعلق بالأمور الإدارية » ثم مضت المادة ٢٣ وما يليها من الأمر العالي إلى إيراد تفاصيل ممارسة طلب إلغاء القرارات

الادارية المعيبة بن اوجبت النظم منها الى الناصر لولا . ثم رفع الشكوى الى المجلس خلال ثلاثة شهور . واسيحت المادة ٣٥ من الامر العالى من ولاية القضاء الادارى لمجلس شورى الحكومة ، ما يصير اتخاذه من الاحتياطات لمصلحة عمومية او للنظام العام ، وقرارات الضبط والربط ، وتنصيب وعزل المواطنين الجائز عزلهم ، وإلحقة ترتيب المصالح الحكومية ، وما يدخل فى اختصاص المحكم المعنية والشرعية ، وما يدخل فى اختصاص المحكم المختطة » .

وجدير بالتنويه ان هذا الامر العالى انما صدر بمبادرة مصرية من وزارة مخمده شريف باشا، ولم يأت غرضاً من قوى أخفوية (راجع المستشار طارق البشري فى مذكرته التى القيت بخادمى مجلس الدولة بالقاهرة فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١) .

واذا كانت الكوارث التى نالت على مصر فى ذلك الآونة واختتمت بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . قد ولدت تلك المحاولة الباكورة لاثابة قضاء إدارى فى البلد . فان محاولة ثانية ما لبثت ان لاحت فى الاسق رغم قيام الاحتلال ، فقد صدر امر عال بتاريخ ٢٢ من سبتمبر ١٨٨٣ بتنظيم ما يسمى « مجلس شورى القوانين » الذى ما لبث ان أوقف بدوره فى ١٢ من فبراير ١٨٨٤ لاعتراض وزارة الخارجية البريطانية على تشكيله . رغم انه كان قد اقصى من مهامه كل اختصاص قضائى . وانتصرت وظيفته على ابداء الراى فى المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وغيرها مما يعرفه عليه النظر . ومباغة مشروعات القوانين والوائح الصادرة بواور عالية واعدادها ، اذا ما طلب منه ذلك .

وبعد الغاء الامتيازات الأجنبية وإبرام اتفاقية مونترية عام ١٩٢٧ ، استنزفت مصر كابل سياستها التشريعية والقضائية على ارضها . وأذ انتصره الجهد القومى اذ ذاك الى استكمال الصرح الاجتماعى والاقتصادى على دعام ومفيدة من الأمن وكفالة الحريات والحقوق ، نادى كثير من دعاة الامتلاح بانشاء مجلس الدولة المعرى والقضاء الادارى . فوضعت لجنة بعينها

الحكومة عام ١٩٣٩ مشروعا بإنشاء مجلس الدولة وتضمن المشروع أن يكون لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ولاية إلغاء قرارات الإدارة متى أنشئت يعيب مجاوزة السلطة . ولكن هذا المشروع جعل الحكم الصادر بالإلغاء فى هذا المقام مستوجبا تصديق مجلس الوزراء كى يحوز قوة التنفيذ . وفى عام ١٩٤٦ وضع الدكتور عبد الحميد بدوى بائنا الذى كان وزيرا فى تلك الأونة مشروعا جديدا لمجلس الدولة حذف منه اشتراط تصديق مجلس الوزراء على ما يصدره هذا المجلس من احكام بإلغاء القرارات الادارية .

وقد قيل بكل من المشروعين بمصافى شديدة من الاعتراض بحجة أن هذا المجلس سيكون سلطة فوق السلطات ، إذ سيفرض وصاياه على السلطة التنفيذية ، ويسلب مجلس الوزراء سلطة التأويل التشريعى .

واقترح البعض أن تناط ولاية الإلغاء المقترحة بجهات القضاء العادى .

وفى سنة ١٩٤٥ تقدم الى مجلس النواب العضو محمود محمد محمود بمشروع إنشاء مجلس الدولة ، ببارت الحكومة بتقديم مشروع آخر نظير وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

ولما كان هذا القانون نظير على مجلس نقد شبه بعض الاختاء مما اقتضى تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

على أنه ولئن كانت ولاية قضاء الإلغاء لم تنظر فى مصر إلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ فان « لجنة قضايا الحكومة » مارست وظيفتى الصياغة والإفتاء منذ الكريكو الصادر فى ٢٧ يناير ١٨٧٦ الذى أيد تعيين من استجلبتهم الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٥ من رجال القانون الأجانب وعهدت الى اللجنة المشكلة منهم مهمة الدفاع عن مصالح الإدارة أمام المحاكم ، وإبداء الراى من الناحية القانونية فيما تباشره الحكومة من الاعمال والتصرفات ، وما يجرى بينها وبين الافراد من علاقات (راجع مقال الدكتور عبد الحميد

بدوى — تحول لجنة قضايا الحكومة الى مجلس الدولة — مجلة مجلس الدولة
السنة الأولى يناير ١٩٥٠ — ص ٢٥ وما بعدها .

وقد صدر بعد ذلك بنظام لجنة قضايا الحكومة القانون رقم ١ لسنة
١٩٥٣ فحدد اختصاصها بالآتي :

١ — النيابة عن الحكومة والمصالح العمومية امام المحكم .

٢ — اصدار الفتاوى الجنية على الاسباب القانونية المحضة لمن
يستفتيها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومداولات
الائتمال العامة وغيرها مما يربط بمصالح الدولة المالية ، ويكون مسددة
للقاضي او بشأن اى مسألة اخرى ترى الوزارة او السلطة عرضها عليها
لاجل درسيها .

٣ — ان تضع فى صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة او أى
مشروع قانون او مرسوم او قرار او لائحة او غير ذلك من الأمور الادارية
التي تعرض عليها لدرسيها .

بل صار من الواجب ايضا على الجهات الادارية ان تستفتى «تفسيا
الحكومة» فى شأن كل عقد صلح او تحكيم او تنفيذ قرار بحكمين فى امر
تريد قبضته على خبسة الالب جنيته .

وتذكر ظل الحال على هذا الوضع الى ان صدر فى ١٧ أغسطس
سنة ١٩٤٦ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة الذى انفرد
بالوظائف الثلاثة الآتية : الائتلاء ، والصياغة ، وولاية القضاء الادارى الفاع
وتعويضا . على التفصيل الذى سيرد عليها بعد .

مجلس الدولة منصب الوزارة العملية على القرارات الإدارية :

عندما أعلنت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ كان مجلس الدولة المصري قائما بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

وقد استحدثت دموى الانشاء لأول مرة في مصر كما تطلب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة . اما قبل ذلك فلم يكن لأية هيئة قضائية اختصاص بالنظر بالقرارات الإدارية . وبدون أهمية دموى الانشاء من جانبين ، فمن جانب تكفل حمية لحقوق الأفراد وحريةاتهم ضد اعتداءات الإدارة ، وذلك عن طريق المحكم بالانشاء للقرارات الإدارية المظلمة للقانون ، ومن جانب آخر لتكون الضمانة من بسط رايته على أعمال الإدارة وتوجيه القائمين بها الى التزام نطاق القانون ، ويكون ذلك عن طريق البقاء قراراتها المهيبة .

وكان مجلس الدولة يختص طبقا لقانون انشائه في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ بالنظر في ثلاثة انواع من الموضوعات هي :

أولاً - لتدخلات الهيئات الإدارية والبلدية .

ثانياً - قضايا الأفراد .

ثالثاً - مشروعات الموظفين .

وكانت تخرج من اختصاص المجلس الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة . أما اختصاصه بطلبات التعويض فكان مشتركاً بين القضاء العادي .

وتد جاء اختصاص مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الإدارية وقرارات الفصل بغير الطريق التقاضي شاملا الانشاء والتعويض ، وذلك فيما يتعلق بالموظفين الدائمين وحرفهم . أما بالنسبة لقرارات التعيين والترقية ومنسح العلوات ، فكان اختصاص المجلس بالانشاء وحده شاملا لجميع الموظفين الدائمين وغير الدائمين . على ان اختصاص المجلس ما لبك ان اتسع بالقانون

رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ تمثيل منازعات المواطنين العموميين دون تفرقة بين الدائمين وغير الدائمين الفاء ونموضا .

ولم يكن قانون انشاء المجلس يمنحه أى اختصاص قضائى فى شأن العقود الادارية ، والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ صارت محكمة القضاء الادارى تختص به ولكن بالمشاركة مع المحاكم العادية - بالنظر فى المنازعات المتعلقة بثلاثة عقود ادارية هى الالتزام والاشغال العامة والتوريد .

وقد كان اول قانون تمثيل يصدر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى خصوص مجلس الدولة هو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ . وبه أصبح اختصاص المجلس شاملا لجميع العقود الادارية . كما صار الاختصاص بها مقصورا على المجلس دون غيره . وكان الاختصاص فى دعوى التعويض عن القرارات الادارية مشتركا بين القضائين الادارى والعادى ، فجعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الاختصاص فى هذا المجال تامرا على القضاء الادارى وحده .

وهذا ما عززته المادة التاسعة من هذا القانون بقولها : يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليه بصفة أصيلة او تبعية .

وبذلك اضحى مجلس الدولة هو المختص وحده بالفصل فى دعوى التعويض عن القرارات الادارية المعيبة .

ولا يخفى ما كان فى الاشتراك بين جهتى القضاء الادارى والقضاء العادى فى الاختصاص من عيوب اثلها التعارض فى تأصيل المبادئ القانونية التى تحكم هذه الروابط ولذلك رأى ان يكون الفصل فيما من اختصاص القضاء الادارى وحده ، وهى الجهة الطبيعية باعتبار ان تلك الروابط من مجالات القانون الادارى او القانون العام .

وقد كان الاختصاص القضائى لمجلس الدولة من انتمائه بالقانون

رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ اختصاصا محددا بمنازعات إدارية على سبيل الحصر ، وما كان يجوز للمجلس بهيئة قضاء إداري أن يتجاوز اختصاصه هذا بالنظر في منازعة لم يرد النص على اختصاصه بها .

علي أنه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبح مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية وذلك بنص المادة العاشرة لفترة ١٤ من ذلك القانون . وقد ترتب على ذلك اتساع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وتقلده مكاتنه كغالب طبيعي للمنازعات الإدارية .

وبذلك انتقل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من مرحلة الاختصاصات المفيدة على سبيل الحصر إلى مجال الاختصاص العام ، باعتبار صاحب الولاية العامة على المنازعات الإدارية كافة ، وذلك استيفاء لاختصاصه الطبيعي . وإن كان هذا لا يعني غل يد المشرع عن إسناد التصرف في بعض المنازعات الإدارية والعمالي التقليدية إلى جهات قضائية أخرى ، على أن يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الأصل العام المقرر بالمادة ١٧٢ من الدستور وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام (١) .

المحكمة الإدارية العليا :

وقد تضمن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة إليه فيما تضمنه من أحكام :

أولاً - إنشاء المحكمة الإدارية العليا .

ثانياً - إنشاء هيئة مفوضي الدولة .

(١) راجع في كل ما تقدم بحسبة عمدة الدكتور سليمان الطماوى - القضاء الإداري - المكتب الأول - قضاء الالفاء - طبعة ١٩٧٦ : ص ٩٦ وما بعدها .

ثالثاً :- جعل النظم الإدارى وجوبيا بالنسبة لبعض القرارات الإدارية
تبل رفع الدموى بطلب الفائها والسعى الى تبسيط اجراءات نفس المنازعة
الإدارية .

وفى مقام هذه التعديلات نقول المذكور الانساحية للقانون
المذكور : « ان العدالة الإدارية لن تتحقق على خير وجه الا
اذا سارت على نمط يجمع بين التبسيط والسرعة
فى الاجراءات . وتجدرت المنازعة الإدارية من لدن الخصومة الفردية ،
وهيئ الوسائل لتمحيص القضايا تحيما دقيقا ، وذلك لتأصيل احكام القانون .
الإدارى تأصيلاً يربط بين شئتها ، ربطاً محكماً متكيفاً مع البيئة المصرية ، بعيداً
عن التناقض والتعارض ، متجها نحو الثبات والاستقرار ، ويوجه خاص لأن
القانون الإدارى يفتقر من القوانين الأخرى كالقانون المدنى او التجارى .
فى انه غير مقنن وأنه ما زال فى مقتبل نشأته ، وما زالت طرقة وعسرة غير
معبدة ، لذلك يتميز القضاء الإدارى بأنه ليس مجرد قضاء تطبقى كقضاء
المدنى ، بل هو فى الأغلب قضاء انشائى . يبتدع الحلول المناسبة للروابط
القانونية التى تنشأ بين الإدارة فى تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد ، وهى
روابط تختلف بطبيعتها من روابط القانون الخاص . ومن ثم ابتدع القضاء
الإدارى نظرياته التى استقل بها فى هذا الشأن . وذلك كله يقضى من القائمين
بأمر القضاء الإدارى مجهوداً شاقاً مضنياً فى البحث والتمحيص والتأصيل
ونظراً ثانياً بصراً باحتياجات المرافق العامة ، للمواصلة بين حسن سيرها
وبين المصالح الفردية الخاصة .

وقد عالج المشروع ذلك كله . بإنشاء المحكمة الإدارية العليا ، وتنظيم
هيئة مقضى الدولة وتدميها وتوسيع اختصاصاتها ، وجعل النظم الإدارى
وجوبيا بالنسبة الى القرارات الإدارية القابلة للسحب وتنظيمه وتبسيط
اجراءات العاوى وإزالة عيوب التعقيد والإطالة فيها بدون مقتضى » .

وبمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أنشئت المحكمة الإدارية العليا .

موصارت مختصة بنظر الطعون التي ترفعها هيئة مفوضى الدولة في احكام محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية المخففة . وقد سجلت المذكرة الاشاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في صدد المحكمة الادارية العليا ، التي تعتبر استحداثا لا مثيل له في نظام مجلس السدولة بالبرنسي انها « ستكون القول الفصل في فهم القانون الادارى ، وتأمصيل احكامه ، وتنسيق مباحثه واستقرارها ، ومنع تناقض الاحكام » .

والمحكمة الادارية العليا يرأسها رئيس المجلس منذ انشائها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ودوائرها تصدر احكامها من خمسة مستشارين ، بينما نصت المادة الرابعة من هذا القانون على ان وكيل مجلس الدولة (قائب رئيس مجلس الدولة فيما بعد) للتقسيم القضائي هو الذى يرأس محكمة القضاء الادارى . وقد اشحت هذه المحكمة -تصدر احكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين بعد ان كان يلزم من قبل في دعاوى الالفاء ان يصدر الحكم من خمسة مستشارين . وقد كان رئيس المجلس في النظام القديم السابق على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو رئيس محكمة القضاء الادارى ، فاصبح لا مندوحة في النظام الجديد من ان تستند رئاسة المحكمة الادارية العليا اليه وتستند رئاسة محكمة القضاء الادارى الى احد نوابه .

وقد كان حق الطعن امام المحكمة الادارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مقرر لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، له ان يستعمله من تلقاء نفسه او بناء على طلب نوى الشان ان راوا وجها لذلك . الا ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية في الاقليم المصرى اجاز لصاحب الشان الطعن مباشرة امام المحكمة الادارية العليا في الحكم البصادر من المحكمة التأديبية بفصله . كما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فلم يقتصر الطعن على رئيس هيئة مفوضى الدولة بل اجاز لنوى الشان بمضفة عليه .

ويكون الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا جائزا في الأحوال الآتية :-

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

٣ - إذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

كما أنه بصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١. بشأن بعض الأحكام الخاصة بالإصلاح الزراعي فتح باب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في خصوص الاستيلاء والتوزيع اللذين يتمان طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته .

وبصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أصبح الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية. واسند الاختصاص بنظر الطعون في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية . وصارت تصدر أحكامها نهائية في هذه الطعون ، على أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ أجاز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المشار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا بشرطين :
أولا : أن يكون الطعن مرغوبا من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

ثانيا : أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر خلافا لما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو يقتضي تقرير مبدء قانوني جديد .

دائرة تخصص الطعون :

وتكون بالمحكمة الإدارية العليا دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل

من ثلاثة مستشارين من أعضائها . وقد انشئت دائرة محص الطعون بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وظل منصوفا عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الجمعية العامة للمحكمة الإدارية العليا :

وإذا تبين لأحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض ، أو رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها — بمقتضى المادة ٥٤ مكررا من قانون المجلس المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ — إحالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة للملك المحكمة فى كل عام تضامى من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه . ويصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

طبيعة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا :

لما كان ثمة تباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيما بين الإدارة والأفراد فى مجالات القانون العام وتلك التى تنشأ فيما بين الأفراد فى مجالات القانون الخاص . وكان موضوع الرقابة التى تمارسها المحكمة الإدارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية هو رقابة هذه المحاكم لدى مشروعية القرار الإدارى الطعون فيه إعمالها بالإلغاء ، وهذه بدورها رقابة قانونية تبسطها هذه المحاكم لتتعرف على مشروعية قرارات الإدارة من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، فإنه ليس لمحكمة القضاء الإدارى أو للمحكمة الإدارية سلطة قطعية فى فهم « وقائع » دعوى الإلغاء تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا .

وبذلك اختلقت الرقابة التى تبسطها المحكمة الإدارية العليا من الرقابة «لدى تمارسها محكمة التقضى فى الطعون المرفوعة إليها .

ومن ثم لم يكن بالإمكان أيضا أن ينضى المخارنه بين الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الادارية العليا حتى نهاية الشوط ، وذلك رغم أن حالات الطعن التى أوردها قانون مجلس الدولة هى الحالات التى حددها المشرع المصرى كمالات للطعن بالنقض .

هل الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يوقف الحكم المطعون فيه :

كان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك . وقد مضى الحال على هذا منذ انشاء المحكمة الادارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة اليه (المادة ١٥) الى أن صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقررأى المادة ٥٠ انه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » . وقد قررت هذه المادة الحكم ذاته بالنسبة للطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى الأحكام المساندة من المحاكم الادارية ، فالطعن لا يوقف تنفيذها الا اذا أمرت محكمة القضاء الادارى بغير ذلك .

هيئة مفوضى الدولة :

وفىما يتعلق بهيئة مفوضى الدولة فقد أُنشئت بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة اليه وعهد اليها بمهمة تقوم على أغراض شتى منها تجريد المنازعات الادارية من لحد الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا يبنى الا معاملة الناس جبيعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومنها معاوننة القضاء الادارى من تلحينين ، احداهما ان ترفع عن عائق القضاء الإداريين مستشارين وغيرهم عبء تحضير القضايا وتهيتها للمرافعة حتى يتفرغوا للفصل فيها ، والأخرى تقديم معاوننة فنية ممتازة تساعد على تحييص القضايا تحييصا يضىء ما اظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من دقائقها براى تتمثل فيه الحيطة لصالح التاتون وحده ، وما يجدر التنويه به فى هذا الصدد أن القضاء الادارى فى فرنسا وهو القضاء النبوى الذى يحتذى ، لم يبلغ مبلغه من الرقى وريعة المستوى ، الا بتقبل الجهود الموفقة التى يبذلها مفوضو الدولة ، والبحوث الفنية الرائعة التى يقدمون بها .

وتحقيقاً لتلك الأغراض جعل من اختصاص الهيئة ، فضلاً عن تحضير الدئوى وتجهيئتها للبرامعة ، اقتراح انتهاء المنازعات ودبا على أسائس البليديى اننى ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، ولها فى سبيل ما تستخدم حق الانحلال بالجهات الحكومية رأساً للحصول على ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، او لاقتراح التسوية الودية ، كما جعل من اختصاصها ان رأى رئيس الهيئة وجهاً لذلك حق الطعن امام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحكم الادارية باعتبار ان رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب ان تكون كلمته هى العليا . كما ومن أنبها الفصل فى طائفات الاعفاء من الرسوم القضائية ، وأخيراً تنسجج سبها باعداد تقرير فى كل دعوى ، ثم تتم التسوية الودية فيها ، تحدد فيها الوقائع والمسائل القانونية مشار النزاع ، وبدي رأيها مسبباً .

المنظلم الإدارى الوجوبى ، والمسمى نحو تبسيط الإجراءات :

وفىما يختص بتنظيم الظلم وجعله وجوبياً بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة فى شأن الموظفين ، فان الفرض الذى استهدفه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس بانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الأولى ان رأت الادارة ان المنظلم على حق فى تطلبه ، فان رفضته او لم تهت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التنازلى . ولما كانت سلطة القرارات خاصة بالتعيين والترقية ومنح العالوات وبالفكيب وبالإحالة الى المعاش او الاستيداع او الفصل من غير الطريق التنازلى ، وهى على الجملة لا يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها ، فقد نصت المادة ١٨ فترة ٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على انه لايجوز طلب وقف تنفيذها، وان كان يجوز للمحكمة بناء على طلب المنظلم ان تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كبله لم بعضه اذا كان القرار صادراً بالفصل او بالوقف ، حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الأوه ان كان المرتبه هو المورد .

وفىما يتعلق بتبسيط الاجراءات ومنع التعقيد والاطالة اختصرت المواعيد فى المادة ٤ ، وجعل الاعلان بطريق البريد على الوجه المبين بقانون المرافعات (مادة ٢٢ و ٢٥ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥) ونصت المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر على انه لا تقبل المحكمة اى دفع او طلب اوراق مما كان يلزم تقديمه قبل الاحالة الى المرافعة الا اذا ثبت ان اسباب ذلك طرأت بعد الاحالة او كان الطالب يجهلها عند الاحالة ومع ذلك اجازت للمحكمة تحقيقا للعدالة او مراعاة للمصلحة العامة ، قبول او طلب ورقة جديدة مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة يجوز منحها للطرف الآخر ، على ان النوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها فى اى وقت كما يجوز للمحكمة ان تنقض بها من تلقاء نفسها .

وقد اضطرر سير العمل على هذا النوال (المواد ٤٩ و ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

كما انه احكها للعمال والترايط بين المجلس والجهات الحكومية اجازت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ومن بعدها المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان ينتخب بترك الجهات بناء على طلبها مستشارون مساهمون او نواب كمفوضين للمجلس للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس او ما يهم المجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح ، ويعتبر المفوض ملحقا بادارة الرأى المختصة بشئون الوزارة او المصلحة او الهيئة التى يعمل فيها وقد دعت الضرورات العملية تلك الجهات الى ان تطلب نخب امثال هؤلاء الفنيين وثبتت التجربة نجاح هذا النظام وفلقتته فى سرعة انجاز الاعمال . فضلا عن انهم يترسسون فى الوقت ذاته على الاعمال الادارية ويفيدون خبرة فيها حتى اذا عادوا الى المجلس كانوا ابصر بأمور الادارة واكثر تنهما لاحتياطاتها واوفر استعدادا لمعالجة المسائل القانونية بانق اوسع ونظير اشمل وأقدر على الموازنة بين المصلحة العامة والمصالح الفردية .

المحكمة الادارية :

انشئت محكمة القضاء الادارى اول ما انشئ مجلس الدولة فى مصر ، وقد زاد العبء الملقى على هذه المحكمة نظرا لكثرة ما ربح اليها من دملوى (م. ٢ - الصفحة ٤)

وبخاصة في شئون الموظفين . فسمى المشرع الى تخفيف العبء عن كاملها بأن أصدر المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الذي انشأ لجنا تفضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، لتصفية بعض المنازعات قبل الاتجاه الى محكمة القضاء الإداري ، الا أن هذه اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي لم تحقق الغاية المرجوة منها على ما كان مقدرا لها أن تحققه مما لبث أن صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ . بإلغاء هذه اللجان ، وبإنشاء محكم إدارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين . وقد أعطيت هذه المحاكم اختصاصا محدودا للفصل في المنازعات الخاصة بالترقيات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين خارج الهيئة أو لورثة كل منهم ، على أن تكون أحكامها انتهازية إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها . أما إذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة جاز استئناف أحكامها أمام محكمة القضاء الإداري . وقد أعاد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنظيم المحاكم الإدارية ، جعلها تختص بصفة نهائية بالفصل في طلبات الفء : ١ - القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات . ب - والقرارات النهائية لسلطات التأديبية . ج - والقرارات الإدارية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي مددا ما تعلق من هذه القرارات بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفي طلبات التعميض والترقية عليها . كما جعل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المحاكم الإدارية مختصة أيضا بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة أن يتركوا في البند السابق أو لورثتهم . (راجع في اختصاص المحاكم الإدارية المائتين ١٣ و ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) والملاحظ أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، قد زاد من اختصاص هذه المحاكم فجعلها (المادة ١٤ منه) تختص :

١١ - بالفصل في طلبات الفء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات والقرارات

الصادرة بالأحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التقني
حتى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث
ومن يعادلهم . وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢ — كما تختص المحكم الإدارية في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة إن
ذكرنا أنفاً أو لورثتهم .

٣ — وبالفصل أيضاً في المنازعات الخاصة بمقتود الالتزام أو الانسحاب
العامة أو التوريدات أو باى عقد ادارى آخر متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز
خمسائة جنيه .

المحكم التأديبية :

وقد ابتدع القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحكمت التأديبية في الاتليم المصرى (وهو الذى اُمد سريته بالقانون
رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ على موظفى المؤسسات ، والهيئات العامة ، والكرامات
التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة بنسبة ٢٥ ٪ من
رأس مالها أو تضمن لها حداً اثنى من الأرباح ، والجمعيات والهيئات الخاصة
التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية) — ابتدع نظام المحاكم
التأديبية التي حلت كخامدة عامة محل مجالس التأديب القديمة ، مستهدفة
بذلك توفير المزيد من الضمانات للموظفين والاطمنئن الى عدالة اكبر وامرر
وايسر في شئونهم .

واختصت المحكم التأديبية ، وفقاً لنص المادتين ١٨ و ٢٥ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة الموظفين العموميين على وتختلف دائمة عن
المخالفات المالية والادارية ، على اختلاف في تشكيلها تبعاً لدرجة الموقف وقت

الذين ينظم التحقيق معهم وتاديبهم قوانين خاصة حسبنا نصت على ذلك المادة ١٤٤ من هذا القانون ، كرجال القضاء العادى والإدارى وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وباستثناء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة قبل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بمرىان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وتحسين حالتهم والعمال ، اذ كان التصرف فى التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التى يتبعونها كما نصت على ذلك المادة ١٥ من القانون ذاته . وكذا الموظفين المعينين على اعتمادات مألبة أو وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة على ما يؤخذ من نص المادتين ٤ و ١٨ من القانون المذكور : والموظفين الذين يقترح مدير عام النيابة الادارية ، وفقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه ، فصلهم بغير الطريق التأديبى بقرار من رئيس الجمهورية ، غير انه بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أصبح اختصاص المحاكم التأديبية ممتدا الى مئى العمال والموظفين الفنين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة اللتين كلتنا تخرجان عن اختصاصها .

وطبقا لإقتان مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

أولاً - العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة جدا أدنى من الأرباح .

ثانياً - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النيابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن تشكيل مجالس الإدارة بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها .

ثالثاً - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصندر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهرياً .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٥) وهذه الطعون اما أن تكون مقدمة من الموظفين العموميين بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية واما أن تكون مقدمة من العاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم في الحدود المقررة قانوناً .

كما يختص رئيس المحكمة التأديبية باصدار قرار بالفصل في طلبات وقف أو مسد وقف الأشخاص المشار اليهم فيها تقدم عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً . (المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وينحدد اختصاص المحاكم التأديبية - وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى ، وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحاكمة المختصة بمحاكمة اعلانهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً ، ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٥ سلف الإشارة اليها .

وتوقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنطبقة لشؤون من تجرى محاكمتهم . على انه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية ، والموظفين بالشركات التي نضمن لها الحكومة حداً اقل من الأرباح فتكون الجزاءات :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

٣ - خفض المرتب .

٤ - تنزيل الوظيفة .

٥ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة ، أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة ، وذلك في حدود الربع (المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

أما الجزاءات التي يجوز للمحکم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة فهي :

١- غرامة لا تقل عن خمس جنيهاً ولا تتجاوز الأجر الإجمالي الذي كُف عن اقتضائه العامل في الشهر الذي وثقت فيه المخالفة .

٢- الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

٣ - الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحكمة (المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

ولا يجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك (المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وأحكام المحكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في قانون مجلس الدولة المشار إليه .

ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناءً على طلب من العامل المتضرر أن يقيم الطعن في حالة الفصل عن الوظيفة (المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

الإنهاء والتشريع بين الدمج والاستقلال :

كان قسم الرأى بالمجلس يتكون فى بداية تشكيله منذ انشاء المجلس بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من ادارات للرأى ومن قسم للتشريع . وبقي هذا التقسيم فى القانون الذى اعاد تنظيم المجلس وصدر برقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ثم عدل التقسيم ضمن التعديلات التى ادخلت على تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ فجمعت ادارات الرأى المتفرقة فى شعب ثلاث تختص كل شعبة منها بالإنهاء :لجموعة من الوزارات ذات الاختصاصات المتجانسة ، وظل قسم التشريع منفصلا عن قسم الرأى . ثم ادجت الادارات فى الشعب الثلاث بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من مارس ١٩٥٣ . وكانت كل شعبة تتكون من وكيل مساعد للمجلس ومستشارين وأعضاء فنيين . ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اعاد نظام الادارات . كما فى هذا القانون قسم التشريع ودمج اختصاص الفتوى والتشريع . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ « ان حكمة هذا الانماج واضحة ، كشفت عنها تجارب الماضى ، ذلك ان الفتوى هى تطبيق للقوانين واللوائح القائمة ، فمن يمارسونها هم اقدر الناس على تعرف عيوب التشريعات القائمة ولوجه اصلاحها ، ولن يكون التشريع الجديد كاملا الا اذا اجتمعت خبرة الرأى الى من الصياغة ، كما ان من يتولون اعداد التشريع وصياغته يكون اعراف الناس بقصد الشارع عند تطبيق التشريع الجديد وتفسيره لدى الإنهاء ... » واستمر هذا الانماج فى ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الى ان عبد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى الفصل بين الفتوى والتشريع واصبح لكل منهم قسم مستقل يصبان على أى حال فى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد حلت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى محل قسم الرأى مجتمعاً منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سلفاً للإشارة اليه .

تبعية مجلس الدولة :

وعندما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نصت المادة (١) منه على

أن ينشأ مجلس الدولة ويكون هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .
ثم صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٩ ونص في المادة (١) منه على أن يكون
مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها ويلحق بوزارة العدل .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ونص على أن لوزير
العدل حق الإشراف على المجلس وأعضائه وموظفيه ثم عدل هذا القانون
بالتقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في المادة الأولى منه على أن مجلس
الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الوزارة .

ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على
أن يكون مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق (برئاسة مجلس الوزراء)
ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية ثم صدر القانون رقم
١٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص على أن يكون
مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذي . ثم صدر القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن إلحاق مجلس الدولة بوزير العدل .

وعندما صدر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧٤ نصت المادة ١٧٢ منه على أن
« مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات
الإدارية وفي الدعاوى التأديبية » ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » .

وفي ظل هذا الدستور ، الذي جعل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
القاضي العام للمنازعات الإدارية ، صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص
في مادته الأولى على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلتحق
بوزارة العدل » على أنه صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض
أحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وعدل فيها
عدل من أحكام المادة الأولى من ذلك القانون ، فأصبحت تنص على أن « مجلس
الدولة هيئة قضائية مستقلة » .

والذي يبين مما تقدم من مصلوحن أن مجلس الدولة أصبح له كيانه

المستقل وحمايته ضد كل تدخل عشوائي في شؤونه . وبلغ الحد بالمرع
الاستورى حرصا على استقلت القضاء الادارى ان نص على جـسـوهر
اختصاصاته حتى لا يعهد المـشـرع المـعـادى الى الانتقاص منها . وامـعـلـنا في
لـبـراز اسـتـقـلـالـه جـاء تـعـدـل القـانـون رـقـم ١٣٦ لـسـنة ١٩٨٤ (١) .

(١) وفي هذا المقام نسجل ان المـشـرع المـصـرى قد ذهب الى ما هو ابعـد
رهبـا كـلـه المـشـرع الفـرنـسى لمـجـلـس الدولة من استقلال . فان رياسة مجلس
الدولة الفـرنـسى هي قـانـونـا لرئيس مجلس الوزراء ، ولوزير العدل في حالة
غيبة رئيس مجلس الوزراء . وان كان الذى يدير مجلة مجلس الدولة الفـرنـسى
ويسوس اموره عملا وكيل المجلس . كما وقد بقيت رياسة المجلس المـصـرى
للحـق بـمـنـتـلـكـة ، واخـطـارـت هـذه القـاعـدة منذ انشئ المجلس بقانونه رقم ١١٢
للسنة ١٩٤٨ .

تشكيل مجلس الدولة

التشكيل الفنى لمجلس الدولة :

يشكل مجلس الدولة فنياً - من رئيس ومعدد كلف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين (١ ، ب) والتواب والمندوبين ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون ويتوزع هؤلاء الاعضاء - برئاسة رئيس المجلس - على اقسام فنية هي :

القسم القضائى - قسم الفتوى - قسم التشريع - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع (١) .

اولاً - القسم القضائى :

ويتألف من الجهات الآتية :

أ - المحكمة الادارية العليا .

ب - محكمة القضاء الادارى .

ج - المحاكم الادارية .

د - المحاكم التأديبية .

هـ - هيئة موضى الدولة .

المحكمة الادارية العليا :

وتتكون المحكمة الادارية العليا من دوائر على اساس التخصص ، ولهذا ففى فى الوقت الحاضر . . تتكون من الدوائر الأربع التالية :

الدائرة الاولى : وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالامراد والهيئات والعمود الادارية والتعويضات ، كما تختص بالتصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة والتى تنص عليها المادة ١٠٤ من قانون المجلس .

الدائرة الثانية : وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالترقيات والتعيينات والتسويات .

(١) هذا فضلاً عن ادارة التفتيش الفنى (المادة ٩٩ من قانون المجلس) والمكتب الفنى الملحق بالامانة العامة للمجلس . وسرداً فكرياً قيمة يحظ بها

الدائرة الثالثة — وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالإصلاح الزراعى ، ونظر طعون شركات القطاع العام ومجالس النقابات وانتهاء الخدمة والنقل والتسحب .

الدائرة الرابعة — وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالنقابات والفصل بغير الطريق النقابىي والتعويض عنها والجزاءات (١) .

ب — محكمة القضاء الإدارى :

تتكون من ثمانى دوائر ، خمس منها على أساس التخصص وهى :

الدائرة الأولى — وتختص بالنظر فى منازعات الأفراد مع الإدارة .

الدائرة الثانية — وتختص بالنظر فى منازعات الجزاءات والفصل بغير الطريق النقابىي .

الدائرة الثالثة — وتختص بالنظر فى منازعات الترقية .

الدائرة الرابعة — وتختص بالنظر فى منازعات التصويت .

الدائرة الخامسة — وتختص بمنازعات العقود الإدارية والتعويضات. ودائرة واحدة على أساس استثنائى تختص بالطعون المقامة من أحكام صادرة من المحاكم الإدارية .

وهذه الدوائر الست مقرها القاهرة .

وأما الدائرتان الأخرىان فاختصاصهما على أساس مهنى اذ توجد أحدهما بالإسكندرية والأخرى بالمنصورة حيث تقومان هناك بكلفة الاختصاصات المماثلة لدوائر القاهرة بما فيها الاختصاص الاستثنائى .

ج — المحاكم الإدارية :

وهى مقسمة على أسس مرتقى ومطى .

والمحكم الإدارى المرتقىة هى :

١ — المحكمة الإدارية للرياسة وما يتبعها .

٢ — المحكمة الإدارية للصحة وما يتبعها .

(١) راجع محضر اجتماع مستشارى المحكمة الإدارية العليا بتاريخ

- ٣ — المحكمة الادارية للتعليم وما يتبعها .
 - ٤ — المحكمة الادارية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
 - ٥ — المحكمة الادارية للرئى والحريية وما يتبعها .
 - ٦ — المحكمة الادارية للمالية وما يتبعها .
- اما المحاكم المحلية فهى المحاكم الادارية بمدن الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا ، واسيوط .

د — المحاكم التأديبية :

- وهذه المحاكم بدورها مقسمة على أساسين ، مرفقى ومحلّى .
- والمحاكم التأديبية المرفقية هى :
- ١ — المحكمة التأديبية للرئاسة وما يتبعها .
 - ٢ — المحكمة التأديبية للصناعة وما يتبعها .
 - ٣ — المحكمة التأديبية للتعليم وما يتبعها .
 - ٤ — المحكمة التأديبية للزراعة وما يتبعها .
 - ٥ — المحكمة التأديبية للصحة وما يتبعها .
 - ٦ — المحكمة التأديبية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
- وأما المحاكم المحلية فهى المحاكم التأديبية بمدن الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا واسيوط .

والى جوار هذه المحاكم التأديبية المرفقية والمحلية توجد محكمتان تأديبيتان خاصتان بمستوى الادارة العليا وتنح اولاهما بمدينة القاهرة والثانية بمدينة الاسكندرية .

هـ — هيئة مفوضى السوالة :

يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية اعضاء النيابة الادارية .

اما المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية فلها تعرف نظاما مختلفا يعرف بنظام التفويض الذى يقوم فيه المفوض بتحضير الدعوى وتمثيلها للبرامعة امام المحكمة .

وهذا المفوض يتبع هيئة مفوضى الدولة التى ليس لها تقسيم خاص بها ، فهو فيما عدا رئيسها ووكيلها والمتصرف على أعمالها بالاسكندرية تتبع فى تقسيمها ذات الأساس الذى تقوم عليه المحاكم ، فان كانت المحكمة مقسمة على أساس الدوائر المتخصصة فان المفوضين ينقسمون ايضا الى دوائر تخصصية ، وان كانت المحاكم مقسمة على أساس مرفقى فان المفوضين ايضا ينقسمون على أساس مرفقى .

ثانيا - قسم الفتوى :

يتكون من عدد من الادارات واللجان ، ووفقا لقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢ فان ادارات الفتوى هى الادارات التالية :

١. — ادارة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات (المجالس المحلية) ووزارة التخطيط ، ووزارة الطيران (١) .
٢. — ادارة لوزارة الداخلية .
٣. — ادارة لوزارتى الخارجية والعدل .
٤. — ادارة لوزارة الحربية .
٥. — ادارة لوزارة النقل البحرى وللمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .
٦. — ادارة لوزارة الاسكان والتشييد ، ووزارة التعمير .
٧. — ادارة لوزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم .
٨. — ادارة لوزارتى الاوقاف وشئون الأهر والشئون الاجتماعية .
٩. — ادارة لوزارة الصحة .
١٠. — ادارة لوزارات القوى العاملة (والتجارة والاعلام) والسياحة .
١١. — ادارة لوزارتى (الخزانة) والاقتصاد والتجارة الخارجية .
١٢. — ادارة لوزارة التموين والتجارة الداخلية .

(١) الحقت بقرار رئيس مجلس الدولة بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس فى ١٧/١/١٩٧٢ .

١٣ — ادارة لوزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى

١٤ — ادارة لوزارة الرى .

١٥ — ادارة لوزارتى الصناعة والبتروى والثروة المعدنية والكهرباء .

١٦ — ادارة لوزارة النقل والمواصلات .

١٧ — ادارة لوزارة الانتاج الحربى .

وقد أصبحت الوحدة بالقسم الاستشارى منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الاشارة اليه هى الادارة وليست الشعب القديسة .
(المذكرة الايضاحية للقانون المذكور) .

والى جوار هذه الادارات ، فانه يجوز ان ينوب برياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء او الوزراء . او المحافظين او رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشؤون القانونية والنظريات الادارية ومتابعة ما يهم رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزراء والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس او ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح (المادة ١/٥٩ من قانون المجلس) . ويعتبر المفوض فى هذه الحالة ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشؤون الجهة التى يعمل بها (المادة ٢/٥٩ من قانون المجلس) .

اما لجان الفتوى فهى :

١ — **اللجنة الاولى** : وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والمحافظات ووزارة التخطيط والداخلية ، والخارجية ، والعدل ، والحربية ، والانتاج الحربى ، والنقل البحرى ، والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

٢ — **اللجنة الثانية** : وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لوزارات التعليم العالى والتربية والتعليم ، والاوقاف وشؤون الأهر ، والشؤون الاجتماعية ، والصحة والفتوى العاملة والثقافة والاعلام والسياحة والاسكان

٣ - **اللجنة الثالثة :** وتشكل من رؤساء ادارات الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والنموين . والتجارة الداخلية ، والزراعة واستصلاح الاراضي والاصلاح الزراعى والرى ، والصناعة ، والبتترول ، والقوة المعدنية والكهرباء ، والنقل والمواصلات .

وتتمند رئاسة كل من اللجان الى نائب من نواب رئيس المجلس (المادة ٦٠ من قانون المجلس) وان كان يجوز لرئيس المجلس ان يحضر جلسات هذه اللجان وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) (١) .

ثالثا - قسم التشريع :

يشكل من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ، ومن عدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين ، ويلحق به نواب ومدوبون وينضم الى هؤلاء الاعضاء رؤساء ادارات الفتوى كل منهم حين نظر التشريعات الخاصة بادارته للاشتراك فى الدأوات ، ويكون له صوت معهود فيها . ويجوز لرئيس مجلس الدولة ان يحضر جلسات قسم التشريع ، وتكون له الرئاسة فى هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) .

رابعا - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

وتشكل من نائب لرئيس المجلس رئيسا ، ومن نواب رئيس المجلس والوكلاء بقسمى الفتوى والتشريع ، فضلا عن مستشارى قسمى التشريع ورؤساء ادارة الفتوى . ولذا حضر رئيس المجلس جلسات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فان الرئاسة تكون له فى هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) .

(١) يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس انشاء لجنة او اكثر تخصص فى نوع معين من المسائل ويمتد اختصاصها الى جميع ادارات الفتوى (المادة ٢/٦٠ من قانون المجلس) كما يجوز لرئيس المجلس ان يعهد الى ادارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة بعبائة اختصاص اللجنة

التشكيل الإداري لمجلس الدولة :

ونقننا للمادة ٧٠ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فان رئيس مجلس الدولة هو الذى ينوب عن المجلس فى صلاته بالفسر ، كما يشرف على أعمال اقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها ، فضلا عن انه يشرف على الأعمال الادارية وعلى الأمانة العامة للمجلس . وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

وبعاون رئيس المجلس فى تنفيذ الاختصاصات السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل ، يندب بقرار من رئيس المجلس (المادة ٧١) . يبع الأمين العام مكتب ننى برأسه بنولى اعداد البحوث التى يطلبها رئيس المجلس ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها ، كما يتبع الأمين العام المراقبات الادارية التالية :

— المراقبة العامة لشئون مكتب رئيس مجلس الدولة .

— المراقبة العامة لشئون مكتب الأمين العام .

— المراقبة العامة لشئون الأعضاء .

— المراقبة العامة للتخطيط والتنظيم والاحصاء .

بـ القطاع الإدارى والمالى والأجهزة القضائية المعاونة وهذا القطاع يتكون من الإدارات التالية :

أ — الإدارة العامة للتنشيط الإدارى والمالى والتحقيقات والتقصيا

ب — الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

ج — الإدارة العامة للشئون الادارية المقسم القضائى .

اختصاصات مجلس الدولة

تنوع اختصاصات مجلس الدولة الى نوعين رئيسيين :

اختصاصات أو وظائف قضائية ، واختصاصات أو وظائف استشارية وتشمل الوظيفة القضائية لمجلس الدولة الفصل في المنازعات الادارية والدمعوى الانتخابية فضلا عن بعض الاختصاصات القضائية الأخرى التي تنص عليها قوانين خاصة .

لها الوظائف الاستشارية فتشمل ابداء الراى وصياغة القوانين فضلا عن اعدادها فى بعض الحالات .

والى جوار هذين النوعين الرئيسيين هناك وظائف أخرى يقوم بها اعضاء مجلس الدولة بصفتهم امعاء فى هذا المجلس .

الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة :

أولا - الفصل فى المنازعات الادارية :

وتد نص على هذا الاختصاص كل من الدستور الحالي (المادة ١٧٢) وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ (المادة ١٥) وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ (المادة ١٠) بهذه النصوص صارت محكم مجلس الدولة هى القاضى الطبيعي والعالم للمنازعات الادارية . وقد عهد الدستور الحالي الى حامية اختصاص مجلس الدولة فنص فى المادة ٦٨ على انه « يحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وفى صدد اختصاص مجلس الدولة نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الاشارة اليه الى ان محكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالنقض فى المسائل الآتية :

أولا - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ب - الم ٣ - المبتدئة

ثانياً — المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

ثالثاً — الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العادة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

رابعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التساهلي .

خامساً — الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

سادساً — الظعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

سابعاً — دعوى الجنسية .

ثامناً — الظعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فيها عداً القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الظعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

تاسعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشراً — طلبات التعويض من القرارات المتصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

حادي عشر — المنازعات الخاصة بمقود الالتزام أو الأئصال العامة أو التوزيعات أو بأي عقد إداري آخر .

ثاني عشر - الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر - الطعون في القرارات المؤقتة على العاملين بالنطاق الجرمي في الحدود المقررة قانوناً .

رابع عشر - سائر المنازعات الإدارية .

وأما كان وجه الرأي في حدود المنازعة الإدارية التي تختص بمحكم مجلس الدولة بنظرها فإن ولاية هذه المحاكم مقيدة بقيود ثلاثة هي :

التقيد الأول - أعمال السيادة :

حيث لا تختص بمحكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المطعنة بأعمال السيادة (المادة ١١ من قانون مجلس الدولة) .

وتقوم نظرية أعمال السيادة على أن السلطة التنفيذية تتولى وتنفذ من أحدها بوصفها سلطة حكم والأخرى بوصفها سلطة إدارة ، وتعتبر الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم من قبيل أعمال السيادة ، والأعمال التي تقوم بها بوصفها سلطة إدارة أعمالاً إدارية .

التقيد الثاني - المنازعات الإدارية التي نصت بعض القوانين على اختصاص

جهات قضائية أخرى بها بصفة نهائية :

ولا ينبغي مؤدى هذا التقيد اشكالا فيما يتعلق باستناد الاختصاص إلى جهة القضاء العادي ، ومثال ذلك اختصاصه بمنازعات نزاع الملكية للمنظمة المالية مع أنها منازعات إدارية بطبيعتها . وإنما الذي يحتاج إلى وثقة في هذا الصدد فهو استناد الاختصاص إلى جهات أخرى تعد جهات قضائية بطبيعتها تشكيلها وبمقتضى التفويض أمورها ، ومثال ذلك اللجان القضائية لمعالي القوات المسلحة ، ولجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة . وقد جرت العادة الإدارية العليا على احترام اختصاص هذه الجهات ، بل

أنها ترى أيضا الإحالة الى هذه اللجان وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات حتى أنه لا يقلص على هذه الجهات القضائية الجهات الادارية الأخرى ولو كانت ذات اختصاص قضائي ، إذ أن هذه الجهات ليست قضائية بطبيعتها تشكيلها وبمهامات التقاضي أمامها ، ولذلك فقد درجت المحاكمات الدبلوماسية العليا والادارية العليا على خضوع قرارات هذه الجهات لرقابة القضاء الإداري حتى لو نص على منع ذلك أو نص على أن قرارها نهائية . وبسلكهما في هذا الصدد ليس غريبا فهو مكر للفقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالفناء موانع التقاضي الذي هو بدوره استجابة لمعطيات الدستور .

المبدأ الثالث - مبدأ الفصل بين السلطات :

هذا المبدأ يقيد ولاية القاضي الإداري ، فهو لا يملك أن يصدر حكما فيه تكليف للإدارة بعمل أو يلزمها فيه بتوجيهات . كما أنه لا يملك أن يحل محلها في وظيفتها أو يجري بتقديره ما يتطلب تقديرها .

ثانيا - الفصل في بعض الدعاوى المنصوص عليها في بعض القوانين :

ومن أمثلة هذه القوانين القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي نص على اختصاص محكمة القضاء الإداري ببعض الطلبات والطعون .

ثالثا - الدعاوى الانتخابية :

وفقا للمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فإن الدعاوى الانتخابية التي تختص بها محكمة مجلس الدولة الانتخابية هي الدعاوى من المخالفات المالية والإدارية التي تنبع من :

- ١ - العاملين المنتخبين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العلمية والوحدات التي كانت تابعة للمؤسسات العامة (قبل إلغاء القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥) والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ب - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ (وهو بشأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكفيلة تمثيل العاملين بها) .

ج - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

وانتقاد اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية منوط بشرطين :

الأول : أن يكون هناك ادعاء بجريمة تأديبية (مالية أو إدارية) .

الثاني : أن يكون التسبب اليه الجريمة التأديبية من الطوائف المخصوص عليها في المادة سالفه الذكر .

● والجريمة التأديبية هي كل فعل يرتكبه الموظف يكون من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح .

● وقد تكون الجريمة التأديبية مخالفة مالية أو إدارية . وهذا يتوقف على مواد القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات التي خولت لحكمتها .

● والأخطاء التأديبية قد ترتكب أثناء الوظيفة أو بمناسبة أدائها ويستوى في ذلك أن ترد الواجبات التي يتعين على الموظف اتباعها في نصوص صريحة أو أن تفرضها طبيعة العمل الوظيفي ذاته : فالمستقر عليه أن الذنب التأديبي لا يخضع لقاعدة (لا جريمة إلا النص) .

● ومفاد ذلك أن الجرائم التأديبية لا تدخل تحت حصر ، أو على الأقل لا يمكن وصفها تحت تقنينات عامة . ومن أجل هذا فإن السلطات التأديبية الأخرى تشارك المحاكم التأديبية في نظر هذه الجرائم ، حتى يتسنى التفضل في الجرائم التأديبية ذات الأهمية المحدودة في وقت سريع نسبيا . وإن كان هذا لا يمنع من اختصاص المحاكم التأديبية وحدها في الحالاتين الآتيتين :

المختين ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨) بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .

٢ - إذا فصلت الدعوى بالحكمة التأديبية بأن أودعت الأوراق بسكرتيرتها ، حيث لا يملك أحد سحب ولاية الحكمة في هذه الحالة ، والا كل من هذا السحب قراراً مضموناً : (حكم الحكمة الإدارية الصلينا في الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق بجلسة ١٩/٢/١٩٧٢) .

ويلاحظ أن شافلي الوظائف العليا كانوا لا يعاقبون قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة إلا بمعرفة الحكمة التأديبية ، وقد رتب في هذا القانون المدول من هذا المسلك على الأثر فيجبها يتعلق جزائي التنبيه واللوم ، وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون « جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزائي التنبيه واللوم على شافلي الوظائف العليا (المادة ٨١ من المشروع) وذلك لتنس الحكمة السابق إيرادها وهي التي تقضي بضرورة أن يقرر للسلطة المختصة ذلك تحقيقاً للانسجام وحسن سير العمل ، وحتى لا يظل أمر العامل في هذه الوظائف العليا معلقاً مدة قد تطول بسبب تقديمه للمحاكمة الخاصة ، إذا كانت المخالفة قد لا تقتضي أكثر من توقيع جزاء التنبيه أو اللوم » .

وللمحاكم التأديبية أيضاً اختصاص ولائي بمسألتي ترتبطان بالدعوى التأديبية ألا وهما : الفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشرك اليهم بالمادة ١٥ سائلة الذكر ، والفصل في طلبات صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف ، وذلك في الحدود المقررة قانوناً .

الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة ٢

وتتضمن هذه الاختصاصات الاستشارية في إبداء الرأي (الامتاء) وفي صياغة القوانين والقرارات الجهورية ذات الصلة التشريعية والسوابع أو

ويتولى إبداء الراى فى مجلس الدولة ادارات الفتوى والمفوضون
المتحقون بها ، ولجان الفتوى والجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع .

أولا — ادارات الفتوى ولجائها :

وهى تختص بإبداء الراى فى المسائل التى يتطلب فيها الراى من
رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العملة ،
وكنكك بفحص التطلبات الادارية (الملة ٥١) كما لا يجوز لاية وزارة او هيئة
عملة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او صلح
او تحكيم او تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيهه
بغير استفتاء الادارة المختصة (الملة ٥٨ ملة اخرة من لقون المجلس) .

ولا تستقل ادارات الفتوى بإبداء الراى مباشرة فى جميع الأحوال بل
عليها ان تحيل الى لجان الفتوى المسائل الآتية « الملة ٦١ من لقون المجلس » :

١. — كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية
فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العملة .

٢. — عقود التوريد والأشغال العملة ، وعلى وجه العموم كل عقد
يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العملة
أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيهه .

٣ — الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص لقانون على أن يكون
انشائها بقرار من رئيس الجمهورية .

٤ — المسائل التى يرى فيها احد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت
من إحدى ادارات قسم الفتوى او لجائها .

فهذه المسائل يلتزم رؤساء ادارات الفتوى بحالتها الى اللجان المختصة
لإبداء الراى فيها ، فضلا عن أن لهم أن يحيلوا اليها ما يرونه جديرا بالاحالة
اليها .

ثانياً - مفهوم الجهات الإدارية :

وهؤلاء يستعان بهم في دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئيسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح (المادة ٥٩ من قانون المجلس)

ثالثاً - الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع :

وهي تختص بإبداء الرأي مسبباً في المسائل الآتية (المادة ٦٦ من قانون المجلس) :

أ - المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئاسة الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ب - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأياً يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع .

ج - المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها .

د - المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأي الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع في هذه الموضوعات ملزماً للجانبين .

رابعاً - قسم التشريع :

أما صياغة القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح فيختص بها قسم التشريع بمجلس الدولة (المادة ٦٣ من قانون

المجلس) وإن كان له أن يحيل ما يرى أهميته منها الى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع (المادة ٦٦ فقرة الأخيرة من قانون المجلس) وتعنى
وظيفة الصياغة وضع مشروعات القوانين والقرارات ذات الصلة التشريعية
بها والرائح فى الصيغة القانونية التى تجعلها مؤدية للفرض الذى صنعت من
أجله دون تدخل من جانب المجلس فى موضوع هذه المشروعات أو مضمونها .
وبذلك الامتداد ماله يتجاوز مجرد الصياغة الى المشاركة فى ابداء الراى
الموضوعى الذى يناسب الفكرة العامة للمشروع المطلوب . وتعد الاستعانة
بالمجلس فى وظيفة الصياغة ملزمة للجهات الادارية المعنية ، أما وظيفة
الإعداد فهى جوارزية لجهات الادارة (المادة ٦٣ من قانون المجلس) .

الاختصاصات التى يقوم بها بعض أعضاء مجلس الدولة :

الى جوار الاختصاصات القضائية والاستشارية التى ائتمنا اليها
توجد بعض الاختصاصات الأخرى يقوم بها مجلس الدولة وهى :

١ — تقديم تقرير الى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ما اظهرته الاحكام
التي فى النحوت من نقص فى التشريع القائم أو الغموض فيه أو حالات اساءة
الاستعمال السلطة من اية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات
السلطتها . ويقوم بهذه الوظيفة رئيس مجلس الدولة مرة كل سنة أو كلما
رأى ضرورة لذلك (المادة ٦٩ من قانون المجلس) .

٢ — الاشتراك فى اللجنة الوزارية للشئون التشريعية ، ويشترك فى
هذه اللجنة رئيس مجلس الدولة — بصفته — أيضا ، حيث يجرى النص فى
قرارات تشكيل هذه اللجنة على ذلك .

٣ — الاشتراك فى لجنة شئون الخدمة المدنية المتوصى عليها فى
المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام المساعدين
بالدولة ويقوم بهذه الوظيفة كل من رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع ورئيس قسم التشريع بمجلس الدولة .

٤ - الاشتراك في بعض مجالس الإدارات وبعض مجالس القضاة وبعض اللجان التي نصت عليها بعض القوانين والقرارات الوزارية ، وتقوم بهذه الوظائف من يختارهم لذلك رئيس مجلس الدولة أو رئيس أمانة الفتوى المختصة بالنسبة لأن يشتركوا في لجان البتة المتخصص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، ولجان الممارسة المتخصص عليها في المادة ٦ من هذا القانون وذلك مع مراعاة الدرجة المناسبة للعضو إذا اشترطت بعض هذه القوانين أو القرارات مستويات وظيفية معينة .

وتنص المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات على أن « تتولى إجراءات الممارسة » (وهي إحدى صور تعبئة الإدارة) لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية حسب أهمية وطبيعة التعاقد . ويشترك في عضويتها مندوب من وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة مئتين ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مائة ألف جنيه .

ويكون تشكيل لجنة الممارسة في حالة إجراء الممارسة في خماري الجمهورية بقرار من السلطة المختصة على أن يشترك في عضوية هذه اللجنة مندوب من وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة مائة ألف جنيه وعضو من مجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مائة ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة الممارسة صحيحا في الحالتين السابقتين إلا بحضور مندوب من وزارة المالية أو مندوب من وزير المالية وعضو من مجلس الدولة حسب الأحوال .

وتنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أن « يكون البت في المناقصات بتواضع من طريق لجنتين تقوم إحداها بفتح المظاريف والأخرى بالبت في المناقصة » .

وتنص المادة ١٣ من القانون على أن « يصدر بتشكيل لجان فتح
المظاريف ولجان البت قرار من السلطة المختصة على أن يراعى في تشكيلها
اهمية وثيقة التعاقد ، على أن تضم تلك اللجان عناصر غنية ومالية وقانونية .

ويجب أن تمثل وزارة المالية بين تشييه في لجان البت اذا زادت القيمة .
التقديرية للمناقصات على خمسين ألف جنيه ، وأن يشترك في عضويتها عضو
من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة متى زادت القيمة على ثلاثمائة
ألف جنيه .

ولا يكون انعقاد لجنة البت صحيحا الا بحضور مندوب عن وزارة المالية .
او مندوب عن وزارة المالية وعضو من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
حسب الأحوال » م

اعضاء مجلس الدولة اختيارهم وتاهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم

المجلس الخاص للشئون الادارية :

تشكل بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الادارية برئاسة رئيس المجلس ومضوية اقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غيابهم اقدم او وجود مانع لديه يمل محله الاقدم فالاعدم من نواب رئيس المجلس .

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين اعضاء مجلس الدولة وتحديد اذمياتهم وترقياتهم ونقلهم وتدريبهم خارج المجلس وامارته والتظلمات المتصلة بذلك . وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين بالقانون .

ويجب اخذ رايه في مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مسدالاته سرية . ويصدر القرار بأغلبية اعضائه ، (المادة ٦٨ مكررا من قانون المجلس مضافة . بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

التعيين والترقيسة :

يشترط لمن يعين عضوا بمجلس الدولة :

١ - ان يكون مصريا متتمعا بالأهلية المدنية الكاملة .

٢ - ان يكون حاصللا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق .
بجمهورية مصر العربية او على شهادة اجنبية معادلة لها وان ينجح في الحالة الأخيرة في اجتياز المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحكم أو مجالس التفتيش لأمر مفسد .
بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٥ - أن يكون حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا
أحدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعمين في وظيفة
مندوب .

٦ - ألا يكون متزوجا بأجنبية . ومع ذلك يجوز إذا من رئيس
الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجا بمن تنتمي بجنسيته إلى
أحدى البلاد العربية .

٧ - ألا يقل سن من يعين مستشارا بالمحكم عن ثمان وثلاثين سنة ،
والأقل سن من يعين عضوا بالمحكم الإدارية والتفصيلية من ثلاثين سنة .
والأقل سن من يعين مندوبا مساعدا من تسع عشرة سنة (المادة ٧٣ من
قانون المجلس معطلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) ومع مراعاة الشروط
الجبينة فيما تقدم يكون التعمين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقيعة من
الوظائف التي تسبقها مباشرة على أنه يجوز أن يعين رأسا من غير أعضاء
المجلس في وظيفة مندوب وما يملوها وبالشروط المقررة ، وذلك في حدود
ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة . ولا يدخل
في هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها
ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة (المادة ٧٤ من
قانون المجلس) .

ويعتبر المندوب المساعد مينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي
لحصوله على الدبلومين المتضمن عليهما في البند (٥) مما تقدم متى كانت
التقرير المقدمة عنه مرضية ، ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب
الحاصلون على هذين الدبلومين من الفئات التالية :

١ - المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

ب — من يُسفلون وظيفته وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الإدارية أو محام بإدارة قضايا الحكومة .

ج — المعيدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية حتى أمضى المعيد ثلاث سنوات في عمله. وكان راتبه يدخل في حدود مرتب المتحوب .

د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظراً للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .

هـ — المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل (المادة ٧٥ من قانون المجلس) .

وتدرك قانون مجلس الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يجري تفرقة بين فئتين من النواب . على أن هذا القانون الغرض كل ما ورد من أحكام في قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب إلى فئتين ، ونص على أن تستبعد عبارتا « نائب ب » و « نائب ١ » أينما وردتا في هذا القانون ويحل محلهما كلمة نائب .

ويجوز أن يعين في وظيفة نائب :

١ — النواب السابقون بمجلس الدولة .

ب — قضاة المحاكم الابتدائية وكلاء النائب العام من الفئة المتأخرة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة المتأخرة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

ج — أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئات تدريس القانون بجمهورية مصر العربية ، والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظراً للعمل القضائي متى أمضوا جميعاً تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكتبوا في درجات بملائة لدرجة نائب أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

د - المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا مدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي . (المادتان ٧٦ ، ٧٧ من قانون المجلس معدلتان بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦) .

ويجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

١ - المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

ب - رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الادارية .

ج - أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة استاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

د - المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

هـ - المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة (المادة ٧٨ من قانون المجلس) .

ويجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (١) :

١ - المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

ب — الرؤساء بالحكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الادارية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بترك الجهات .

ج — اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين امضوا في وظيفة استاذامدة لا تقل عن سنتين .

د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للمهنيات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكقوائم درجات مماثلة لدرجة مستشار يساعد من الفئة (١) او يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

هـ — المحامون الذين اشتغلوا امام محكمة الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط ان يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا او اى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للمهنيات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة. (المادة ٧٩ من قانون المجلس) .

ويجوز ان يعين في وظيفة مستشار :

١ — المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

ب — المستشارون بمحكمة الاستئناف والمحامون العامين بالنيابة العامة والوكلاء العامين بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

ج — اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين امضوا في وظيفة استاذامدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

د — المحامون الذين اشتغلوا امام محكمة النقض خمس سنوات متوالية (المادة ٨٠ من قانون المجلس) .

أداة التعيين في وظائف المجلس :

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب المجلس بعد أخذ رأى جمعية صهيونية خاصة تشكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشار لمدة سنتين بعد موافقة الجمعية الصهيونية للمجلس ويعين نواب رئيس المجلس ووكلائه بقرار من رئيس الجمهورية ويعين بقى الأعضاء المنحوبون المسندون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس أو المجلس الإداري . ويعين تاريخ التعيين أو الترقية من وقت موافقة الجمعية الصهيونية أو المجلس الخاص للشئون الإدارية حسب الأحوال (المادة ٨٢ من قانون مجلس الدولة بمسألة بالقتون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ثم بالقتون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

الأهلية والاختيار :

يكون اختيار النواب بطريق الترقية من بين المنحوبين على أساس الأهلية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب ، ١) على أساس الأهلية مع الأهلية ويجوز ترقيتهم للكلية الممتازة ولو لم يخل دورهم في الترقية حتى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل ، ويشترط ألا تزيد نسبة من يرقي منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الوظيفية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة . ويكون اختيارهم بترتيب الأهمية لحياتهم بينهم .

ويعتبر من ذوي الكلية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون - في آخر تقريرين لتكليفهم في تقارير التفتيش الفني - على درجة كفاء ويشترط ألا يقل تقديرهم السابق جيمها معنا درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند الصلاوى ترمى الأهلية (المادة ٨٤ من قانون المجلس) .

في التفتيش على أعضاء المجلس :

تشكل بمجلس الدولة أمانة للتفتيش الفني تتولى التفتيش على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمنحوبين المساعدين ويكون تقرير التفتيش { م ٤ - المخصصة }

بأحدى الدرجات الآتية : كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أدنى - منس
المهبط .

ويجب إجراء التفتيش على الأقل كل سنتين وإيداع تقرير التفتيش خلال
شهران على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش . كما يحاط أعضاء مجلس الدولة
كلها بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق . وتنظم
اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين
للضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاصين للتفتيش . (المادة ٩٩
من قانون المجلس)

ويخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من
المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته
وإن أخطر الحق في التنظيم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
الخطار (١) (المادة ١٠٠ من قانون المجلس) ويكون التنظيم بعريضة تقدم
إلى إدارة التفتيش الفني . وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم إلى المجلس
الخاص للشئون الإدارية (المادة ١٠١ من قانون المجلس معداً بالقانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨٤) ويفصل المجلس الخاص في التظلم قبل إجراء جبركة
الترقيات . (المادة ١٠٢ من قانون المجلس معلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨٤) وتختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في
الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية
المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب . كما تختص الدائرة
المذكورة بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، وفي المنازعات
الخاصة بالمعاملات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم . (المادة
١٠٤ من قانون المجلس وهي مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣) .

(١) يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل عرض مشروع حركة الترقيات
على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوما على الأقل باخطار أعضاء
مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم الترقيات لسبب غير متصل
بتغيير الكلية . ويبين بالخطار أسباب التخطي وإن أخطر الحق في التظلم
(المادة ١٠٠ من قانون المجلس معلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) .

في واجبات أعضاء المجلس والأعمال المحظورة عليهم :

لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز لشفه القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها كما يحظر على أعضاء المجلس الاشتغال بالعمل السياسى . ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية إلا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها (المادتان ٩٤ ، ٩٥ من قانون المجلس) .

كما لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة إقضاء إسرار المداولات (المادة ٩٦ من قانون المجلس) .

ويختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل من رئيس مجلس الدولة رئيساً ومن ستة من نوابه بحسب ترتيب الأقدمية (المادة ١١٤ من قانون المجلس) ونظام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش. للفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق إدارى يقولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين ومستشار بالنسبة الى باقى أعضاء المجلس (المادة ١١٣ من قانون المجلس) والمقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء المجلس هى اللوم والعزل وإذا صدر حكم مجلس التأديب بمقوبة العزل اعتبر عضو المجلس بإجازة حضية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه فى الجريدة الرسمية ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر فى الجريدة الرسمية (المادة ١٢٠ من قانون المجلس) .

عدم قابلية أعضاء المجلس للعزل :

أعضاء المجلس من درجة مندوب ما فوقها غير قابلين للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاء . وتكون الهيئة المشكلة منها مجلس التأديب هى الجهة المختصة بكل ما يتصل بهذا الشأن . ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو عقد أسباب الصلاحية لأدائها لغير الأسباب الصحية، أحيل الى المعاش أو نقل

الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس
التاديب . (المادة ٩١ من قانون المجلس ممثلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨٤) .

وقد كانت ضمانة عدم التناوبية للعزل قاصرة قبل العمل بالقانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على أعضاء المجلس من درجة نائب متبا فوق .
اما من عتد هؤلاء من أعضاء المجلس فكان يمكن فصلهم أو نقلهم الى
وظائف مماثلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة
المسكلة منها مجلس التاديب (المادة ٩٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣) .

كما كانت ضمانة عدم التناوبية للعزل مقصورة قبل القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ على مستشاري المجلس وحدهم . ولكن لما كانت الصلحة العامة
تقتضى وجوب تقريرها بالنسبة الى سائر اعضاء المجلس من درجة نائب مسا
موتها حرصا على استقلالهم لأنهم أصبحوا يساهمون في مسؤوليات المجلس
ولا يمكنهم يقولون القضاء في المحاكم الادارية فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على تقريرها بالنسبة لهؤلاء بشرط تمضية النائب (المنوبه
الأول سابقا) ثلاث سنوات مفضلة في وظيفة أو في وظيفة قضائية مماثلة
لها يتمتع شغلها بالفسافة عينها . كما نصت على انه تسرى بالنسبة لهم
جميعا سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة فيما يتعلق بالقبض عليهم أو
استمرار حبسهم أو تحديد المحكمة الجنائية المختصة محلها بمحاكمتهم .

كما يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكلة منها مجلس التاديب
امر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متبايين
بدرجة اقل من المتوسط . وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماح اتوالهم ، اذا
تبين لها صحة التقارير او صيرورتها نهائية قررت احوالهم الى المعاش أو
نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية ويصدر بالاحالة الى المعاش أو بالنقل
قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة ويعتبر
قراره الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة
الرسمية (المادة ٩٣ من قانون المجلس) .

الوظائف الادارية والتكليفية :

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق باحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات اجنبية معترف بها مع شهادة معادلة في الوظائف الادارية بمجلس الدولة . ويلحق هؤلاء بالتقسيم القضائي او بحسب الفتوى والتشريع او المحجب الفني ويجوز ان يعين من هؤلاء في وظيفة يتدرب بالجلس من يظهر كفاءة متميزة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة ١. المادة ١٢٧ من قانون المجلس .

ويكون التعيين في الوظائف الكتابية بالجلس بعد اجتياز مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقا للنظام الذي تجده اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ١٢٨ من قانون المجلس) .

ويكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى العاملين من شاغلي الوظائف الادارية والتكليفية . كما يكون لامين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة بحسب الاحوال (المادة ١٢٦ من قانون المجلس) .

عدم خضوع اعضاء المجلس لنظام التدريب :

لا يعرف مجلس الدولة نظام التدريب بالنسبة لاعضائه ، وعلى الاخص في اول السام الوظيفي ، وان كان قد اقترح التفتيش الفني في تقاريره السنوية الاخرى لملاءمة النظر في اعداد برامج تدريبية مناسبة لهؤلاء الاعضاء يستطيعون من خلالها استيعاب اكبر قدر من المعرفة القانونية والقضائية والتطبيقية تتقدم في مستقبل حياتهم القضائية .

خاتمة

أربعون عاماً من الخبرة المكتنة الواقية العميقة ، اكتسبها مجلس
الدولة المصري على مدى تاريخه الطويل في أدائه لمهمته الأساسية ، فهو
كما رأينا مستشار الدولة في الشؤون التشريعية وقاضياً في المنازعات الإدارية
وهو بحكم طبيعته وثيق الصلة بوزارات الحكومة ومجالسها العامة ، يعملون
معها في شغلها حتى تسير على سنن القانون وهدية . كما اتصلت أعمال
الجلس بأنها لا تحتل التأخير ، والا كان لذلك أثره السوء في النشاط
الحكومي . وقد مضت أعوام مجلس الدولة في ازدياد بينة بعد أخرى كما
يجل على ذلك إحصاءاته الرسمية . فقد زاد عدد القضايا المرفوعة إلى
محكمة ، وزادت مشروعات القوانين واللوائح التي يطلب من المجلس
مراجعتها أو صياغتها . هذا فضلاً عن الزيادة المطردة في عدد اللجان
والمجالس والهيئات التي تقضى القوانين واللوائح بأن يحضرها ممثل لمجلس
الدولة . وهذه كلها نتيجة طبيعية للنهضة الشاملة لجميع المرافق ، إذ ليس
شمة شك في أنه كلما صعدت الأمم في مدارج الرقي ونمت مرافقها العامة
وتطورت في سبيل التقدم ، اقتضت الحاجة إصدار العديد من التشريعات
لتنظيمها وإدارتها ومعالجة شئون العاملين بها ، وازدادت أعباء رجال الحكم
وبكثر عددهم ونقلت مسؤوليتهم ، وكثر احتمال وقوع الأخطاء في تفسير
القوانين وتطبيقها ، كما أنه كلما ازداد الرقي زاد الوعي القومي وتنبه
المحكومون إلى حقوقهم وسعوا إلى اقتضاها ، وكان واجب الحكومة الصالحة
الرئيسية تمكينهم من ذلك على الوجه الأمثل ، وكفالة العدالة في جنبت
الإدارة .

ويختتم مجلس الدولة عقده الرابع ويستقر في المسائل والعقول
والنفوس كؤسسة قضائية فعالة في كفالة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان .
إنه الفوت الذي يزرع اليه الأفراد والجماعات متى ظن أحد منهم أنه مسلوب
الحق ، وهو الحليف الطبيعي للإدارة وصديقها الأمين ، يسمح لها ويشير
عليها ويفتحها ، وهو الذي يرسم بقضائه الحدود فيها يعمل وفيها يترك .
ويبقى ذلك كله صداه في الدستور المصري الحالي على ما سلف بيانه .

ولا شك إن هذا التوصل في أداء مجلس الدولة، لمهامه بجدية وعزم من الظروف العلمية في البلاد تغيراً لم يكن في بعض الأحيان ينصف بالموادية، لهو ظاهرة صحيحة، تبينها كل الإهتمام والتقدير (١) في هذه الاستنتاجية انطوت، على إنجاز عظيم ورصيد ثمين للمستقبل، وقد جهد مجلس الدولة بهذا انشائه في ١٧ من أغسطس ١٩٤٦ للفضال عن :

١ - حق الشعب القليل في الدفاع عن حرمانه الحسنة وحقوقه المستترادة .

٢ - حق الإدارة في أن تكون إدارة قوية معتصة بالقانون بعيدة عن الهوى .

٣ - حق الوطن في أن تقوم نظمته ثابتة مستقرة ، ترتكز على ركبتين من القانون والمعادلة . (الدكتور عبد الرزاق السنهوري بالأساس العدد الأول من مجلة مجلس الدولة — يناير ١٩٥٠ — ص ٢٩ وما بعدها) .

(١) يوضح المستشار الدكتور وليع سليمان في دراسته المنشورة بمجلة مجلس الدولة — السنة السابعة والعشرون — ص ٨ : ٢ وما بعدها بعنوان « مجلس الدولة تاريخه ودوره في المجتمع المصري » أن تاريخ عمل المجلس ينقسم إلى مراحل ثلاثة :

الأولى — هي مرحلة الحياة الحزبية ذات الوجهة الليبرالية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والثانية — تبدأ مع الثورة ، وعلى الخصوص منذ بدء العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

والثالثة — يحياها المجلس ابتداء من صدور دستور ١٩٧١ وما أعقبه من تغيرات في الحياة السياسية والاقتصادية .

وإذا ساغ القول بأن موقف المجلس في المرحلة الأولى كان دفاعاً عن الحرية السياسية ، وأنه في المرحلة الثانية كان يدعم قرارات السلطة من أجل القيام بالتحول الاشتراكي ، فإن المرحلة المعاصرة هي حصلة خيرة المرحلتين السابقتين ، أي الجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية بحيث لا تقتات أحيدة منهما على الأخرى ، تبعاً أن وتبني المجلس في مواجهة الإدارة دفاعاً عن الحقوق الفردية ، وبعد أن أيد المجلس الإدارة لتحقيق الصالح العام وأجراء التغيير الثوري تأتي مرحلة بناء التوازن بين الفرد والمجتمع ، بين السلطة والمواطن .

ومجموعة من رجال القانون والإدارة والمثقفين بأمور الهيئة العامة ، ليس
فى مصر. وعندما جئ وطن حميد المحامى للمرجى عليه ، عنت الحاجة المبررة
بالهيئة على أن يهرى جميع نضجى لها الرضى من مبادئ قانونية فى مستوى
الحكماء بحسب الدولة المصرية على مدى مسوقه البرهانية ، وبعد تصفية هذه
البادئ وفقا للمواضيع التى عرفت فيها ، مع التطبيق على ما يقتضى التطبيق
عليها ، من واقع ما أدلى به من إراء بشأنها ، مما يزيد الفائدة المرجوة منها ،
وتلبية لهذا كله سجد البحث بين يديه « الموسوعة الادارية الحديثة » التى
تتصرف بأن اختتم حياتى القضائية فى خدمة مجلس الدولة المصرى بانجازها
وتقديمها للقارئ المصرى ، كى تكون له خزانة ماهرة بنتاج الممارسة
القضائية الوسيطة الثانية فى شتى الموضوعات التى تضمنتها ، مما يزيد
تطبيقاتها على البحث والتأصيل وانجاز ما يتبعها من قضايا ومناوى
يرون الصوابية .

وفضلا عن اعترافى بالفضل لزملائى اعضاء مجلس الدولة الذين
عشتكم بين صفوفهم ببيئة مفعوى الدولة والحكم الادارية والقانونى
المستشارى والكتب الفنى والتمثيل القضائى والحكمة الادارية العليا ،
المتوفى بالففضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكهاى المحامى
بالدستورية والنقض والادارية العليا على تحبسه لمشروع « الموسوعة
الادارية الحديثة » ونتمنى لجمهوره ومداه واسرائله للتوجيهات الصائبة المعززة
بفكرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة العالم
العلمى . كما لا يفتنى أن انو بالجهد الذى اسداه الامتاز احمد عبد الرحيم
المحامى فى التنسيق والتنفيذ وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة الى يدي
القارئ على هذا النحو الرصين الذى بجت عليه .

والله ولى المصيرين.

تكون نعيم عطية

نائب رئيس مجلس الدولة

والستاذ القانون العام السابق بجامعة

القاهرة (فرع الخرطوم) والحرىات

العلمية بالدراسات العليا بجامعة

عين شمس.

القاهرة فى مايو ١٩٨٦ م

منهج ترتيب مخطوئتي الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي يدرتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الزاى مجتمعاً منذ إنشاء مجلس الدولة بالتقنين رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أدرتها ترتيبها ليجعلها طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة وأحكام هذه المادة للتبويب .

وعلى مدى من هذا الترتيب المنطقي بديء - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تفاصيل أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ القانونية جنباً إلى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنباً إلى جنب ما دام يجمع بينهما ثائل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بانصر السبل إلى الإلمام بما اكمل في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تلاقى الأحكام والفتاوى أو تتجرب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض لسو أن استعرض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تسقيته بالبحث مما أثرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
ارسأها كم من الأحكام والفياوي فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفياوي ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها على الامثل الذي استقيت منه بالمجموعات الرئيسية التي دأب
المكتب الفتوى بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي بمتكرراً التوصل اليها لتتقدم المبدأ
بها وتغادر طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى
الآن من مجادات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية
الجديدة ويعين على التتالي في الجهد من أجل خدمة ملية تتبطل في اعلام
الكتابة بما إرسأه مجلس الدولة ممثلاً في مكتبه الإدارية العليا والجمعية
العربية القومية (الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها ..

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
المعمية أو من مجلس الراي بجهة بشأنه ، وإن صدر الاشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الإدارية التي طلبت الراي وتاريخ التصدير .

وفي كتبه من الأحيان تتراجع المجموعات الرئيسية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيتين الخاصين فتشير ثارة الى رقم ملف الفتوى وتشير ثارة
أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ في جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

وبمعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ في الصادر بجلصة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي
أصدرت الى جهة الإدارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملبا بالموضوع الذي يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق في نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن نحمل التعليقات أرقابا مسلسلّة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المقصورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر أن يتبعه
في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يغوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من
تريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الفكاهي ، نعيم عطيه



أشار

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ١٩٥٥/٣/٣١ بإعادة تحديد المناطق التي كانت معتبرة منافع عامة (آثار) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ١٩٥١/١/٣١ — أخراجه من التحديد السابق بعض المناطق والمباني — بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من اعتباره منافع عامة (آثار) — أثر ذلك اعتباره من الأملاك العامة للدولة وبالتالي امتناع التصرف فيه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم — تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى في هذه الأراضي تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تنتج أثراً لورودها على ملك عام للدولة — لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله — أساس ذلك أن هذين القانونين قد أباحا التصرف في العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة فقط .

ملخص الفتوى :

أن قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ الصادر في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ إذ أعاد تحديد المناطق التي كانت معتبرة منافع عامة (آثار) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩٣٩ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ إنما يكون قد أخرج من التحديد السابق بعض المناطق والمباني كانت معتبرة منافع عامة آثار استجابة لرغبة مصلحة المساحة ولعدم الحاجة لها في تنفيذ المشروع وهو في هذا يكون في حدود الاختصاص المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية (الآثار) التي تنص على أنه يجوز أخراج أى أرض من عداد الأراضي الأثرية بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح المصلحة المختصة .

وعلى ذلك فإن ما احتفظ به من الأراضي التي كان يشتملها القرار
١٩٣٩ لسنة ١٩٥١ بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ يبين على
ما كان عليه من قبل من اعتباره منافع مملوكة (أصل) ويتميز من الأملاك
العامة للدولة مما يترتب عليه عدم جواز التصرف فيها أو حجزها
أو تملكها بالتقادم .

ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك
الأراضي الصحراوية والعمل بأحكامه وذلك لأن الأراضي الصحراوية
الخاصة لأحكامه هي تلك المملوكة للدولة بملكية خاصة والتي يجوز
التصرف فيها فلا يخضع لأحكام الأراضي المملوكة للدولة بملكية عامة
صحراوية كتت أو غير صحراوية كما لا يغير من هذا أيضا صدور
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجر العقارات المملوكة للدولة بملكية
خاصة والتصرف فيها الذي ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
الشارع إليه وظل مظه لأنه لا يسرى إبطال الاعطى العقارات الداخلة في
الملكية الخاصة للدولة ويخرج الأراضي المملوكة للدولة بملكية عامة من
نطاقه ولو كتت أراضي صحراوية خارج النطاق .

وبما أن الثابت من كتاب مصلحة الآثار رقم ٨٢٠٠ المؤرخ ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٦٢ أن الأراضي المشار إليها تدخل في نطاق قرار وزير المعارف
رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٥١ وثابت من كتاب سكرتير عام الحكومة أن هذه
الأراضي تدخل أيضا في النطاق الذي حجه قرار وزير التربية
والتعليم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ أي أنها لم تكن ضمن الأراضي التي
يخضعها هذا القرار الأخير مما كان يعتبر طبقا للقرار السابق
من المصلحة العامة مما يترتب عليه إمتداد هذه الأراضي على
ما كانت عليه قبل صدور القرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ من اعتبارها منسقة
عامة (آثار) .

وعلى ذلك فإن هذه الأراضي تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٥٨ وللنقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما - فلا يجوز
التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ولا الحجز عليها أو تملكها

بالتفاهم، ويكون تصرفات المؤسسة المصرية العامة لتحيز الصحارى فيها
بمصلحة بطلانها مطلقا ولا تنجح، انما لانها وردت على ملك عام، الفقرة ٤ .

١٣٦٠ م، ١٦٦٨/٢/٧

قاعدة رقم (٢)

المختص :

ان المشرع انطلق بمصلحة الآثار البحث عن الآثار المصرية من مختلف
العصور والتفتيش عنها واجاز الترخيص لبعض الهيئات والأفراد بالحفر
بحثا عن الآثار بعد أخذ رأى مصلحة الآثار وتحت اشرافها ووسع قاعدة
عامة تازم المرخص له بالحفر والتفتيش بعد الانتهاء من أعماله بإعادة مكان
الحفر الى حالته الأصلية - هذه القاعدة وان كان المشرع قد أوردتها بشان
المرخص لهم بالحفر من علماء الآثار وغيرهم الا انها تقسع لتشمل مصلحة
الآثار باعتبارها صاحبة حق في القيام بأعمال الحفر والتفتيش عن الآثار .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار ،
يعنى في المادة الأولى منه ماى ان « تتولى مصلحة الآثار حفظ وحماية
الآثار المصرية من مختلف العصور والبحث والتفتيش عنها » .

كما ينص القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار في المادة
السابعة منه على أنه « لا يجوز للهيئات أو الأفراد الحفر بحثا عن الآثار ...
الا بترخيص يصدر بقرار من وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى المصلحة
المختصة وبعد التحقيق من توافر الضمانات المالية والفنية والمالية وغيره
فيهم » .

وكذلك تنص المادة الأولى من قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٠٨٢٧
بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ببيان شروط وإحكام الترخيص في الحفر
بحثا عن الآثار ، على ان « يشترط في طالب الترخيص ان يكون من علماء
الآثار أو ممن توهمهم الحكومات الأجنبية أو الجامعات أو الهيئات

العلمية » كما تنقضى المادة الثالثة عشر من هذا القرار بأنه « على المرخص له عند انتهاء أعمال الحفر أو مدة الترخيص ان يعيد مكان الحفر الى حالته الأصلية » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع ناط بمصلحة الآثار والبحث عن الآثار المصرية من مختلف العصور والتقيب عنها ، واجاز الترخيص لبعض الهيئات والأفراد بالحفر بحثا عن الآثار بعد اخذ رأى مصلحة الآثار وتحت اشرافها . ووضع قاعدة عليا تلزم المرخص له بالحفر والتقيب بعد الانتهاء من أعمالها بإعادة مكان الحفر الى حالته الأصلية ، وهذه القاعدة وإن كان المشرع أوردها بشأن المرخص لهم بالحفر من علماء الآثار وغيرهم ، إلا انها تنسج لتشمل مصلحة الآثار باعتبارها صاحبة حق فى القيام بأعمال الحفر والتقيب بحثا عن الآثار ، ومن ثم يتمسك الزايعون بتكاليف إعادة الأرض المذكورة الى حالتها الأصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة الآثار المصرية بتكاليف إعادة الأرض المذكورة الى حالتها الأصلية .

(ملف ٧١٦/٢/٢٢ فى ١٦/٣/١٩٨٣)

تأعده رقم (٢)

المبدأ :

لا لحقية هيئة الآثار فى مقبل الانتفاع الذى تتطلب به شركة مصر للصوت والضوء بنسبة ٢٥ ٪ من إيرادات الشركة — لمجلس إدارة هيئة الآثار فى حالة عدم اتفاقه مع الشركة لتقرير مقابل استعمال الأماكن الآتية فى أى غرض من الأغراض .

ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٠ بتأسيس شركة مصر للصوت والضوء الذى حدد أغراضها ، ومن ضمنها إدارة وتشغيل مشروعات الصوت والضوء ، وحدد رأس مال الشركة بقيمة منشآت الصوت

والضوء، والتابعة لهيئة الآثار التابعة منها والمتنقلة وما له من اموال سائلة هي صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء . وينفصل في الأصول الثابتة والمتنقلة للشركة منشآت الصوت والضوء وأمواله في صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بعد تقييمها بواسطة لجنة تشكل بقرار وزاري واعتبار هذا التقييم من الوزير المختص بالثقافة . وتمسكت هيئة الآثار بأن انتفاع الشركة المذكورة بالآثار يجب أن يتم بمقابل جديته بـ ٢٥ ٪ من اجمالي إيرادات الشركة ، بينما تري الشركة أنه لا يوجد التزام قانوني أو اتفاق يلزمها بإداء هذا المقابل . وحسباً لهذا الخلاف طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع .

تجيبنت أن هيئة الآثار أنشئت بقرار جمهوري رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١. وضم اليها صندوق تمويل الآثار والمتاحف ومشروع الصوت والضوء طبقاً للمادة ١ من القرار المشار اليه . وشمل اختصاص مجلس إدارتها طبقاً للمادة ٥ منه الاختصاصات المخولة إلى المجلس الأعلى للآثار ومجلس إدارة كل من مركز تسجيل الآثار المصرية وصندوق تمويل الآثار والمتاحف . وله أن يأخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها الهيئة ومن ضمنها وضع قواعد اسعار بيع ما تنتجه الهيئة وتقرير مقابل أداء الخدمات أو استعمال مرافق الهيئة وقواعد الإهداء أو الإعفاء منها . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ الذي أنشأ حساباً خاصاً لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بوزارة الثقافة ، وحددت المادة ٣ منه موارد الصندوق التي شملت عروض الصوت والضوء . وقد أكتت المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة استمرار الهيئة العامة للآثار المصرية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة ، وضم اليها مرة أخرى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء الصادرة بقراره قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨. وفي ظل الغي بهذا القرار استند وزير الثقافة القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠ طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بتأسيس شركة مصر للصوت والضوء .

وتضمن في المادة ٢ منه اختصاص الشركة بإدارة وتشغيل الصوت والضوء وأمواله في صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والسينما .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن الاختصاصات المقررة في القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ لهيئة الآثار قد نقل منها بغير الإدارة الجماهيرية المناسبة وهي قرار رئيس الجمهورية طبقاً لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة وباعتبار أن قرار انشاء الهيئة صادر منه ، ونزولاً على حكم المادة ١٤٦ من الدستور باختصاص رئيس الجمهورية في ترتيب المصالح العامة . كما لاحظت أن الأموال التي كانت مملوكة للهيئة قد نقلت إلى الشركة بغير الاداة المناسبة نظماً وهي قرار من رئيس الجمهورية وبموجب ذلك استباقت الجمعية العمومية أنه لا توجد علاقة قانونية مباشرة بين الهيئة والشركة تلزم الأخيرة بمقتضاها بإداء مقابل انطلاق بمرافق الهيئة وأن المسألة ينبغي تنظيمها باتفاق بين الطرفين أو بإداة قانونية مناسبة تفرض حلاً على الطرفين وذلك في ضوء المادة ٥/هـ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ والتي حددت اختصاصات مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية ومنها تقرير مقابل استعمال مرافق الهيئة والتي تشمل المناطق الاثرية والمتاحف وغيرها ويحل فيها من المناطق التي تجرى فيها عملها عروض الصوت والضوء حالياً ، إذ طبقاً لهذا النص فمن حق مجلس إدارة هيئة الآثار تقرير مقابل استعمال مرافق الهيئة من الأماكن الاثرية في أى غرض كان إذا ما تعذر الاتفاق في هذا الشأن .

(ملف ١٩٨/١ إلى ١٩٨٥/٣/٢٠)

تعليق :

القانون المعمول به بشأن حماية الآثار هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي جنح الأحكام الخاصة بهذا الموضوع في تشريع موحد ، وعلاج كثيراً من نواحي النقص التي امتورت هذه الحماية وأضللت إليها . وقد كان صدور هذا القانون الجديد طيبة لحاجة البحث بها التطورات الثورية والتقنية الحديثة وعلى الأخص بسبب نمو الضعور بحماية التراث وتزايد الاكتشاف الأثرية .

وقد عوت الحركة التشريعية لحماية الآثار في مصر بمراحل ثلاثة تتمثل في مرحلة سابقة على القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ حيث انتقلت من الآثار المصرية الحماية الفعالة ، في ضوء مجرد شذرات من اللوائح المتفرقة ، ومرحلة بدأت بصدر القانون المذكور الذي انصف بمحاولة بسط الحماية على أنواع متعددة من الآثار وإن كانت التجربة قد أثبتت أن أحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المشار إليه لم تقو على ملاحقة التطورات التي آتت بها الأحداث في مجال الآثار والرغبة القومية في حمايتها من أيدي الاستغلال والعبث والاهمال ، فصدر القانون الحالي رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ لتبدأ معه مرحلة ثالثة وجديدة في مجال حماية الآثار .

وقد تضمن تحديدا واضحا لما هو الأثر الذي يستأهل الحماية ، ودور الدولة في إجراء هذه الحماية ، ونظم عمليات البحث والتنقيب سواء التي يقوم بها مواطنون أو أجانب ، وأوضاع عرض هذه الآثار في مصر والخارج ، ويمكن أن تحصر الخطوط العريضة للأحكام التي تفسنها القانون الجديد، في الآتي :

١ — حرم تحريبا مطلقا الاتجار في الآثار ، ومنسح سنة سماح للمشتغلين بهذه التجارة للتصرف فيما لديهم من آثار حصلوا عليها من قبله على شريطة إبقاء هذه الآثار في مصر . وعدم نقلها إلى الخارج .

ب — عدم اعتبار ملكية مقتني الآثار من الأفراد والأشخاص الخاصة على هذه الآثار ملكية مطلقة لا يرد عليها قيد .

ج — تشديد العقوبات بما يكلل عدم الخروج على ما أورده من أحكام متعلقة بالحفاظ على الآثار وحمايتها .

٢ — من مقابلة الدكتور أحمد قنري رئيس هيئة الآثار للدرجة الأنجلزية التي أعدها للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الأستاذ عادل شريف عضو مجلس الدولة والمستشار القانوني للهيئة .

اتحاد الشترأكى عربى

- أ - تكيفه ومدى الطعن فى قراراته أمام القضاء .
- ب - تمثيـله وأمواله .
- ج - ندب المأبلن له ، وندلاتهم ، والشرألب عليها .
- د - معاشات المأبلن به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا .

الاتحاد الاشتراكي العربي

تمهيلي :

في ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بياناً سياسياً حدد فيه خطوات تنظيم العمل الشعبي في المرحلة القادمة .

وفي ١٨ نوفمبر أصدر قراراً بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية من ٢٥٠ عضواً عهد اليها دراسة الطريقة التي يمكن أن يتم بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية في مؤتمر وطني بطريق الانتخاب .

تولت اللجنة التحضيرية تحديد قوى الشعب بالفلاحين والعمال والراسالية الوطنية واطباء النقابات المهنية وهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد والطلاب والقطاع النسائي .

وفي ٢٧ يناير ١٩٦٢ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بدعوة الناخبين لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وجررت الانتخابات وأسفرت عن مؤتمر يضم ١٧٥٠ عضواً .

وفي ٢ يوليو ١٩٦٢ تقدم الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية بمشروع للتنظيم السياسي يتضمن الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم .

وفي ٣ يوليو ١٩٦٢ أصدر المؤتمر قراراً بتفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربي .

وفي ٨ ديسمبر ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

على أن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي أسفرت عن مساوئ عديدة في التطبيق مما أدى الى قيام ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ .

ونقدم الرئيس أنور السادات في ١٠ يونيو ١٩٧١ بيان الى الأمة عن برنامج الاتحاد الاشتراكي وأسس العمل الوطني في المرحلة القادمة

بمناسبة البدء فى عملية الانتخاب لاعادة البناء السياسى بمختلف تنظيماته الشعبية .

وفى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر الدستور الدائم ونص فى مادته الخامسة على أن « الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والممال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تحقيق قيم الديمقراطية والإشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة » .

وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، وأوضح الرئيس السادات أمامه الظروف التى تستوجب وحدة الصف من أجل تحرير الأرض المصرية من هزيمة سنة ١٩٦٧ فأصدر المؤتمر القومى بيلنا أبرز أهمية دعم الوحدة الوطنية والحلولة دون المساس بها ، ندعا الرئيس أنور السادات مجلس الشعب الى الاعتقاد فى دورة طارئة فى الفترة من ١٥ الى ١٧ أغسطس ١٩٧٢ حيث شرع تقوينا لحملة الوحدة الوطنية صدر فى ٢١ سبتمبر برقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ . ومن بين الأحكام الأساسية التى أوردها فى هذا الشأن حظر إقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى (م ٢) بل ونص فى المادة الثالثة على عقوبات جنائية لكل من أنشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة الثانية .

وفى أغسطس سنة ١٩٧٤ تقدم الرئيس أنور السادات ببيان لتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى حتى يكون أطرا فعالا لتحالف قوى الشعب العامل .

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ثم اتجه التفكير الى المحافظة على الجوهر والبحث عن شكل جديد للممارسة السياسية ، فبدأ بتشكيل لجنة لدراسة موضوع المناظر فى مارس ١٩٧٦ عرفت بلجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر ، انتهت الى تقرير أسفر عن إقامة

«تطبيقات ثلاث» ، ثم تحولت التطبيقات الى احزاب سياسية على التفصيل الذى سرد فكره فى موضع لاحق .

(راجع فى ذلك الدكتور شمس برفنى على — القانون الدستورى — طبعة ١٩٧٨ ص ٨٢ وما بعدها) .

وعند تعديل دستور ١٩٧١ بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة فى ٢٠/٤/١٩٨٠ أغلقت ذكر الاتحاد الاشتراكى العربى فى المادة الخامسة وصارت عبارتها تجرى بالآتى : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور » .

وينظم القانون الأحزاب السياسية « وبذلك أفسح الاتحاد الاشتراكى العربى المجال تماما للأحزاب السياسية المنظمة وفقا للقانون » .

٤ - تكييفه ، ومدى الطمن في قراراته امام القضاء

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي مؤسسة من مؤسسات الدولة تمثل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسي تحقيق هذا التحالف وتكثفه في مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطني - تكوين الأحزاب وتعددها ليس من شأنه التأثير على وجود الاتحاد الاشتراكي المستند من نص دستوري يسمو بطبيعته على أى قاعدة قانونية أخرى -

ملخص الفتوى :

الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ينص في المادة الخابيه من الباب الاول الخاص بالدولة على أن (الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراساليه الوطنية وهو أداة تحقيق هذا التحالف في تعميق الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة من طريق العمل السياسي الذي تباثره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

وبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ...) .

وبناء على ذلك فان الاتحاد الاشتراكي مؤسسة من مؤسسات الدولة يمثل تحالف قوى الشعب وتتولى عن طريق العمل السياسي تحقيق هذا التحالف وتكثفه في مختلف أجهزة الدولة وتعميق الديمقراطية ومتابعة العمل الوطني .

وإذا كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية
أجاز في مادته الأولى تكوين الأحزاب وتمسدها ، وقصر في المادة ٢٠
تنظيمات الاتحاد الاشتراكي على اللجنة المركزية ، فإن ذلك ليس من شأنه
التأثير على وجود الاتحاد الاشتراكي المستمد من نص دستوري يسمو
بطبيعته على أي قاعدة قانونية أخرى ، فضلا عن ذلك فإن قانون الأحزاب
ذاته أكد في المادة ٢٠ اضطلاع اللجنة المركزية بمهام الاتحاد الاشتراكي
في دعم الوحدة الوطنية وتمثيل تحالف قوى الشعب وتحقيق السلام
الاجتماعي .

(عنوى ١١١٢ في ٢٤/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي وأن كان في طبيعته تنظيمًا سياسيًا فإن ذلك
لا يعني أن كل قرار يصدره بالضرورة قرارًا سياسيًا ينأى بطبيعته عن رقابة
القضاء — أساس ذلك أن هذا الوصف لا يصدق إلا على ما يصدره الاتحاد
من قرارات في نطاق مبادئه وتوجيهاته الدستورية أما ما يصدره الاتحاد
من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية في غير القطار المتقدم فيخضع
لسلطات القضاء ورقابته — أساس ذلك ما قرره المادة ٦٨ من الدستور من
أن النقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة — المنازعة في القرار الصادر
بفصل عامل في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي
يخضع بنظرها القضاء العادي — أساس ذلك أن القضاء العادي هو الجهة
القضائية صاحبة الولاية العامة في غير المنازعات الإدارية .

ماخص الحكم :

أنه لأن كان الاتحاد الاشتراكي العربي في طبيعته تنظيمًا سياسيًا
فإن ذلك لا يعني أن كل قرار يصدره يعتبر بالضرورة ويحكم اللزوم
قرارًا سياسيًا ينأى بطبيعته عن رقابة القضاء ويخرب عن دائرة هذه

فى نطاق مباشرته توظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه النظام الأساسى له ، أما ما يصدره من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية فى غير النطاق المتقدم سواء فى إدارة أمواله أو فى إبرام العقود أو فى شئون العاملين فانها لا شك تخضع لسلطان القضاء ورقابته اعمالا لما قرره المادة ٦٨ من الدستور (دستور ١٩٧١) من أن التقاضى حق مصون ومحمول للناس كافة وأن لكل مواطن حق اللجوء الى قضائه الطبيعى ، وتأسيسا على ما تقدم فان القرار المطعون فيه وقد صدر فى شأن المدعى (المظعون ضده) بوصفه عاملا فى إحدى المؤسسات الصحفية التى يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى حيث قضى بفصله من الخدمة بغير الطريق التأديبى ، أن هذا القرار — وقد صدر على الوجه المتقدم بعيدا عن مجال الوظيفة الدستورية للاتحاد الاشتراكى العربى فانه بهذه المثابة لا يعد قرارا سياسيا مما ينافى عن رقابة القضاء ، وأذا كان هذا القرار لا يدخل حسبا سلف البيلان فى عداد القرارات الإدارية وكنته المنازعة المألوفة لا تعتبر منازعة إدارية فمن ثم فان الاختصاص بنظرها إنما ينمى للقضاء العادى باعتبارها الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة فى غير المنازعات الإدارية والدمالوى التأديبية وفقا لحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق — فى ١٩٧٦/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكى العربى وفقا لقصوص الدستور ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعا منها وإنما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث — يترتب على ذلك أن الاتحاد الاشتراكى العربى لا يعتبر فى طبيعته من الجهات الإدارية ومن ثم فان قراراته ليست فى طبيعتها قرارات إدارية — يترتب على ذلك أن القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى يفصل رئيس إحدى المؤسسات الصحفية لا يدخل فى عداد القرارات الإدارية ومن ثم فان المنازعة بشأنه لا تعتبر منازعة إدارية — الاختصاص بنظرها لا يفقد لمحكم مجلس الدولة وفقا للقانون .

١٠- ملخص الحكم :

البيان من سياق نص المادة الثالثة من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ « القسم » أن الاتحاد الاشتراكي المصري هو « على طبيعته تنظيم سياسي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ويعبر عن أرائها ومن ثم فانه ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعاً منها وانما هو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية يشار نشاطاته على الوجه البين في الدستور وفي نظامه الأساسي ، واذ كان الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته حسبما سلف البيان من الجهات الادارية فان قراره ليست في طبيعته قرارات ادارية بمعناها المفهوم في القانون من حيث كونها افضاحاً للارادة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بها لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتفاء مصلحة عامة .

ومن حيث انه متى كان البادئ ما سلف ان المدعى (المطعون ضده) لا يعتبر موظفاً عاماً كما أن القرار المطعون فيه لا يدخل في صداد القرارات الادارية فمن ثم فان المنازعة الماثلة لا تعتبر منازعة ادارية اذ تقتصد والحال كذلك خصائص هذه المنازعة ومقوماتها ما دامت لا تقتصب على قرار أو تصرف قانوني صادر من جهة الادارة وبالنسبة على ما تقدم فان الاختصاص بنظرها لا ينمقد لحاكم مجلس الدولة وفقاً للقانون .

(طعن ٧٣ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٦/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي سلطة رابعة تمارس حق الرقابة والتوجيه وتعمل السلطات التنفيذية الثلاث - اتساع لفظ الحكومة ليشمل هذه السلطة العليا الوليدة .

ملخص الفتوى :

ان الاتحاد القومى سابقا (الاتحاد الاشتراكى العربى حاليا) يعتبر سلطة رابعة - يتسمع لها معنى الحكومة الذى يشمل فى الصورة التقليدية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو وان كان هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر سلطات الدولة ، الا انه يقوم بوظائف دستورية هامة ، تجعل منه سلطة رابعة ، تضطلع بالتشريع لعضوية مجلس الأمة وبالمعمل على تحقيق الاهداف القومية التى قبلت من اجلها الثورة وكذا حث الجهود لبناء الأمة بناء سليما - وذلك طبقا لما ورد بالمادة الاولى من نظلمه الاساسى والمادة ٧٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى عام ١٩٥٨ .

هذا وان الاتحاد الاشتراكى العربى الذى صدر قانونه الاساسى فى ديسمبر سنة ١٩٦١ والذى حل محل الاتحاد القومى - يعتبر التجسيد الحى لسلطة الشعب الذى تولى جميع السلطات وتوجيهها فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات - وعلى ذلك فان الاتحاد الاشتراكى العربى - بجميع تنظيماته يعتبر اولى سلطة فى الدولة اذ يمارس حق الرقابة والتوجيه - ويعلو السلطات التقليدية الثلاث ، وعلى ذلك فان مدلول الحكومة الذى كان يعنى سابقا فى صورته التقليدية السلطات الثلاث المعروفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) اضحى يتسع هذا المدلول ليشمل كذلك تلك السلطة الوليدة بل السلطة العليا .

(ملك ١٩/١٣٨/٤٦٧ فى ١٤/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكى العربى تنظيم سيسى وشعبى يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٢) من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وعلى الوجه المبين فى قانونه الاساسى - اثر ذلك ان الاتحاد الاشتراكى العربى بوصفه السلطة المختصة للشعب يعامل معاملة المصالح الحكومية فى تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والمصالحات .

ملخص الفتوى :

١. ان مقدمة القانون الانسانى للاتحاد الاشتراكى العربى الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا وتم ١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ ورد فيها « ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتتسوم بالرقبة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الخلق » .

وهو الوعاء الذى تلتنى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويهبط فيه بحلف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية .

وان الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القىادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الامة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس التنفيذية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بخوره القىادى ونحوه لمسئوليات الطبيعة ووقوفه حارسا على السمات التى كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالاسلوب الديمقراطى وانطلاقه من الجماهير وتمثيله لامانيها وتعبيره عن ارادتها تحقيقا لبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة اساسية من قواعد التنظيم السياسى الديمقراطى وهى ان الديمقراطية السليمة نصبح بالناطق الاشتراكى وسيلة وغاية التضال الوطنى .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ على « ان الوحدة الوطنية التى بصنعها تحانف قوى الشعب العاملة للشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون

السلطة المهيمنة للشعب والدافعة لامتيازات الثورة والحراسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

وقد ورد في باب المقدمة والأهداف من القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٨ « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطة السليم في ظل نبادئ الميثاق » ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كت تنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ويمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية .

وأن الاتحاد الاشتراكي العربي - هو السلطة الشعبية - يقوم بالعمل التبادلي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومنه المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقاً للمادة (٣) من الدستور وعلى ألوجه المبين في قانونه الأساسي .

ومن حيث ان المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والخصائص تنص على أن تسرى القواعد المتقدمة (تكمية الخدمات بين المصالح) على تسوية ثمن التوريدات التي تصرفها أو توّرد لها مصلحة إلى مصلحة أخرى إذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تسوية بمصالح الحكومة بمثل هذه الأصناف وفي هذه الحالة تصب الأصناف بتكاليفها الأصلية دون إضافة مصاريف إدارية .

وتضاف مصاريف إدارية بواقع ١٠٪ إلى تكاليف الخدمات، مثل
كلت إحدى المصلحتين خارجة عن الميزانية ولا تضاف هذه المصروفات
الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق الالتزام بمقتضى نصوص
تشريعية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه
السلطة المختصة للشعب وفقا للمادة (٣) من الدستور فإن الأوضاع
تقتضى أن يعامل معاملة المصالح الحكومية في تطبيق المادة ٥١٧. من
اللائحة المالية للميزانية والصلاحيات سالفة الذكر فإذا لم تكن ميزانيته
خارجة عن الميزانية العامة للدولة فلا تضاف مصاريف إدارية
بواقع ١٠٪ من تكاليف الخدمة التي تؤدي له وتضاف نسبة ١٠٪
مصاريف إدارية إذا كلت ميزانيته خارجة عن الميزانية العامة للدولة
ولا تضاف هذه المصروفات الإدارية بالنسبة للخدمات التي تؤدي بطريق
الالتزام بمقتضى نصوص تشريعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى :

١ - أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبى
يقوم بوظيفته وفقا للمادة (٣) من الدستور وعلى الوجه المبين
في قانونه الأساسى .

٢ - أن الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة المختصة للشعب
وفقا للمادة (٣) من الدستور يعامل معاملة المصالح الحكومية في
تطبيق المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والصلاحيات .

(انتهى ٨١٠ فى ١٦/١٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي - سلطة سياسية شعبية - قراراته لا تعد قرارات ادارية بالمعنى المهوم في القانون - إنما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية - قراراته تنأى عن دائرة الرقابة القضائية .

ملخص الحكم :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقاً لما رسمه الدستور وبينه نطلبه الأساسي لا يعد من القرارات الادارية بمعناها المهوم في القانون ، بالنظر الى أن السلطة التي أصدرتها ليست سلطة ادارية وإنما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وبهذه المثابة تنأى قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك فإن القرار المطعون فيه وهو صادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بحل المجلس المصري للسلام وليلولة جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي أصدرته وهي بالقطع سلطة سياسية . فقد استمدت صلتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي أصدرته في شأن تنظيم كان يعمل في مثل تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطه السياسية ، ولايصح تمرير القرار المطعون فيه لأنواع الاختصاص القضائي للقضاء في خصوصه بقوله أنه انطوى في شق منه على قرار يصدره عاذاً ليس له من سند قانوني او سياسي ذلك ان طبيعة القرار لا تراه في أي شطر من اشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه والثاره ولذا فلا اختصاص لمحكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ، ولأن القانون لايجد جهة قضائية

معينة مختصة بنظر هذه المنازعة . ومن ثم نقدر تعين القضاء بمقدم اختصاص المحكمة بنظرها .

(طعن ١٢٢٨ لسنة ٢٥ ق في ١٥/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بأسناد الوظيفة التي كان يشغلها المسمى في احدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد إلى شخص آخر وسكوت ذلك القرار عن اسناد وظيفة أخرى إلى المسمى — هذا القرار لا يعدو أن يكون قرار بفصل المسمى من وظيفته بغير الطريق القانوني — فليل ذلك — لأوجه القول أن هذا القرار هو في ذات الوقت قرار جمهوري بمقوله أن رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفعه رئيس الجمهورية وأن هناك تلازما بين الصفتين — أسس ذلك أنه ليس في الدساتير التي تعاقبت على الدولة منذ قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في القانون الاساسي لهذا الاتحاد نص يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفته — اعضاء هاتين الصفتين على شخص واحد ليس من شأنه أن تجمع كل منهما في الأخرى اتحدًا بفقدان استقلالها — الصحيح في القانون أن تمارس كل منهما في الاطار الذي رسم لها .

ملخص الحكم :

إن البادئ من مطالعة الأوراق ويوجه ختام ملف خبطة المسمى أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ أصدر السيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال قرارًا بتعيين المسمى في وظيفة رئيس تحرير المؤسسة بذات المرتب الذي كان يتقاضاه كرئيس تحرير مجلة الإذاعة وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٣ ثم صدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي قاضيًا في مادته الأولى بأن يجل مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر وفي

مادته الثقبية بأن يتولى السيد / « المدعى » جميع سلطات واختصاصات مجلس الإدارة والمعضو المنتخب للمؤسسة المذكورة وما لبث المدعى بياض الاختصاصات التي أسندت إليه حتى صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي قاضيا في مادته الأولى بأن يتولى السيد / جميع سلطات واختصاصات مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والمعضو المنتخب بالمؤسسة المذكورة وفي مادته الثانية بلفاء ما يخالف ذلك من قرارات حيث أشار في ديباجته الى قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

ومن حيث انه متى كان البادي من استعراض الواجبات على الوجه المتقسم ان القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ الصادر من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ المشار اليه قد أسند الى السيد / الوظيفة ذاتها التي كان يشغلها المدعى بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ وحرص في الوقت ذاته على إلغاء ما يخالفه من قرارات سبقت مستهدفا بذلك هذا القرار الأخير ، وأذ سكت ذلك القرار عن اسناد وظيفة أخرى الى المدعى فمن ثم فلا جراء في انه والحال ما ساف لا يمدو في التكيف القانوني السليم أن يكون قرارا بفصل المدعى من وظيفته تلك بغير الطريق القانوني وليس أبغ في الدلالة على صدق هذا النظر وما انصحت عنه بجلاء مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التي كان يعمل بها المدعى في الشهادة الصادرة منها بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمودعة ملفه خلية المدعى حيث أثبتت ان خدمة السيد / قد انتهت بصحور قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة السابقة (المدعى) في تاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٥ بتعيين السيد / خلفا له .

ومن حيث ان الثابت مما سلف بيانه ان القرار رقم (١)

لسنة ١٩٦٥ المطعون فيه انها هو في حقيقة امره قرار صادر من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بفصل المدمى من وظيفته كرئيس لمجلس ادارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بومسها احدى المؤسسات الصحفية التى يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بغير الطريق القاديبى ومن ثم فلا حجة فيما ذهب اليه الحكم الطعن من انه القرار المشار اليه هو في ذات الوقت قرار جمهورى بقولة ان رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه رئيس الجمهورية وان هناك اتحادا وتلازما بين الصفتين ذلك انه ليس في الدساتير التى تماثلت على الدولة منذ قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في القانون الاساسى لهذا الاتحاد سواء القائم او السابق ثمة نص بان يكون رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي بحكم وظيفته ومن ثم فان القول بتفويض الوحدة والتلازم بين هاتين الصفتين امر لا سند له في القانون فضلا على ذلك — فان اضمفاء هاتين الصفتين على شخص واحد بفرض قيامه سواء بحكم القانون او في الواقع ليس من شأنه ان تخوب كل منهما في الاخرى او تمنع نيهما انتمالجا يفقدها وجودها واستقلالها وانه الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطار الذى رسم لها ومن ثم يكون المناط في الحكم على ما يصدره ذلك الشخص من قرارات استظهارا لطبيعتها ووقفا على كنهها هو المنصر الذي استند اليها في اصدار القرار دون غيرها طالما ان كلا من هاتين الصفتين تتميز عن الاخرى وتستقل عنها سواء من حيث مجال ممارستها او من حيث النظام القانونى الذى يحكم التصرفات التى تبث استنادا اليها الامر الذى لا يسوغ معه الخلط بينهما لجرد انهما قد خلبتا على شخص واحد ، والقول بغير ذلك يجالى مقتضيات التنظيم السليم وينبى عن الامول الواجبة في الادارة فضلا على مخالفته للقانون .

طعن ٥٧٣ لسنة ٢ ق في ١٩٧٦/٢/٢٨

ملف رقم (١١)

المبدأ :

الاتحاد الاشتراكي العربي — المجلس المصرى الاسلام (حله) اختصاص

(عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه) فبرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بطل المجلس المصري للسلام ويلولة جميع ممتلكاته وعقوقه الي الاتحاد الاشتراكي العربي — ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور ويبينه نظامه الاساسي لا يعد من القرارات الادارية بمعناها المفهوم في القانون بالنظر الى ان السلطة التي اصدرتها ليست سلطة ادارية وانما سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية واقتضائية والقضائية وبهذه المثبة فتأى قراراته في هذا القطاع عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بصدار قانون مجلس الدولة — القرار الصادر في هذا الشأن كان لتنظيم العمل في تلك الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي ولاسباب — تتعلق بنشاطاته السياسية — القول بان القرار المعلنون فيه انطوى في شق منه على قرار مصادرة عداى ليس له من سند قانوني او سياسي طبقه القرار لا ترايفقه في اى شطر من تشطاره فهو كل لا يتجزأ في احكامه وآثاره — لا اختصاص لمصالحكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على اى وجه من الوجوه .

ملخص الحكم :

ان قيام المجلس المصري للسلام الذى كان يطلق عليه من قبل المجلس القومى للسلام — في ظل النظام السياسى الذى كان سائدا بعد حل الاحزاب السياسية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الاحزاب السياسية ، انما كان بموافقة رئيس الدولة الذى كان يتولى ايضا رئاسة الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي وقد تمت الموافقة على قيام هذا المجلس تحت شرط جوهرى هو في الواقع شرط لوجوده ولاستمرار نشاطه الا وهو ان يلعب ذلك المجلس دوره من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي وقد وجدت هذه الحقيقة — وهى تمثل حكم القانون في هذه الملائنة — صداها في مشروع لائحة المجلس المصري للسلام ذاتها وفي غيرها من اوراق الطعن الاخرى . فقد ورد في مشروع اللائحة المشار

السيد الرئيس على قيام مجلس جديد للسلام على الأسس الآتية»
كما ورد النص الآتي :

ولما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو وحدة التنظيم السياسي لتحالف
قوى الشعب العامل الذي يضم القوى المؤمنة بأهدافه والتي تناضل لتحقيق
مبادئ جمهوريتنا التي تنادي بالسلام والتحرر فإن ذلك قد خلق ضرورة
اعادة تنظيم مجلس السلام في بلادنا على أسس تكفل خلق اشكال فعال
سلامي جديدة تسمح باتساع العمل من أجل السلام من خلال الاتحاد
الاشتراكي العربي » وفي موضع آخر من نفس المشروع
تحت عنوان « تنظيمات المجلس » ورد النص في الفقرة (١) على أنه « ...
ويقوم المجلس بوضع خطوط النشاط السلامي حسب الخط السياسي العام
للإتحاد الاشتراكي كما ورد النص في الفقرة (٢) على أن « يضم المجلس
العربي للسلام أعضاء ... وممثلين لقطاعات ... والمكاتب التنفيذية
بالإتحاد الاشتراكي في المحافظات التي بها لجان سلام » ونص كذلك في
الفقرة (٤) على أن « يشكل المجلس لجان سلام في عدد من المحافظات بهدف
توسيع القاعدة الجماهيرية لحركة السلام ، وتكوين مسئولية هذه اللجان من
أحد أعضاء المكاتب التنفيذية للإتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة وتبارس
اللجان نشاطها من خلال المكاتب التنفيذية بالمحافظات بالتعاون مع مكتب
السلام بالإتحاد الاشتراكي العربي » وفي مذكرة لمضو الأمانة العامة وأمين
شئون الأعضاء والشئون المالية والإدارية مؤرخة ١٠/٥/١٩٧٢ للمعرض على .
السيد المهندس سكرتير أول اللجنة المركزية بشأن تحمل الإتحاد الاشتراكي
العربي بتفقات البريد والبرقيات . الخاصة بالمجلس القومي للسلام وردت
الإشارة إلا أن - الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وافق على إعادة تكوين
المجلس القومي للسلام بأسلوب جديد وبعضوية جديدة على أساس أن يلعب
المجلس دوره من خلال الإتحاد الاشتراكي العربي وقد اشارت المذكرة الى ان
ذلك ورد على لسان الطاعن وفي كتاب آخر صدر من الطاعن الى السيد
..... رئيس المكتب المالي (وزير) بالإتحاد الاشتراكي
العربي مؤرخ ٢٥/٧/١٩٧٠ قال ان جميع نشاطات المجلس ليست خاصة

القضية العربية . . . » وبذلك غدد اتفاق الواقع الذى بدأ من هذه الأوراق مع حكم القانون الذى قضى بحل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣ وتشفى كذلك مع النظام السياسى الذى ساد بعد ذلك وهو حظر كل نشاط سياسى ايا كانت مبلننه وأهدافه الا فى إطار النظام السياسى الذى اخذت به الدولة وتمثلها أخيراً فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى قضى التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ بالفائه لى تقوم الأحزاب السياسية بدورها فى النطق الذى رسمه لها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وتعديلاته . وعلى ذلك فان المجلس المصرى للسلام — وهو لا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة يكون قد أنطوى تحت لواء الاتحاد الاشتراكى العربى وأضحى أداة من أدوات تحقيق مبادئه وأهدافه ، اذ لا يمتنى مع هذا النظام السياسى الذى كان سائداً فى البلاد — النظر الى هذا — المجلس الا من خلال الاتحاد الاشتراكى العربى الذى عبرت عنه المادة الخامسة من الدستور قبل الغائها بمقتضى التعديل الدستورى الآخر فى ٣٠ من أبريل ١٩٨٠ بأنه « التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة . . . الأمر الذى لا يستقيم معه وجود تنظيم سياسى آخر قائم بذاته ومستقل عن الاتحاد مهما كانت أوضاع هذا التنظيم فى الداخل او صلاته فى الخارج ولو لم يكن حزباً من الأحزاب السياسية التى سبق أن قضى القانون بالغائها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وينهى على ذلك بالضرورة خضوع المجلس المذكور لسلطان الاتحاد الاشتراكى وسلطاته وعلى القبة منها رئيس الاتحاد ، واذا صدر القرار المطعون فيه متعلقاً بحل المجلس المصرى للسلام الذى تحدد وضعه وإطار نشاطه على هذا الوجه ولأسباب تخص نشاط هذا المجلس السياسى ، فان الصفة التى تفرض نفسها فى هذه الحالة لاتخاذ مثل هذا القرار لا بد وأن تكون صفة رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى للصلة الوثيقة التى تربط بين تلك الصفة والتصرف القانونى الذى تم استناداً لها من ناحية ، ولما أبانت منه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية من ناحية أخرى وهى تنص على أنه فيما عدا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قرار من رئيس اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون، نظم ، أمائن وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور » ولا يخلع

عن مصدر القرار المطعون فيه صفته هذه كونه — وقت ان اصدر القرار — رئيسا الجمهورية نظرا الى ان اجتماع هاتين الصفتين في شخص واحد ليس من شأنه — وكما سبق ان قضت هذه المحكمة — ان تذيب كل منهما في الأخرى او تندمج فيهما اندماجا يفقدها وجودها واستقلالها وانما الصحيح في القانون ان تمارس كل منهما في الاطار الذي رسم لها ، فالخلط بينهما يجافي مقتضيات التنظيم السليم وينمو عن الأصول الواجبة في الإدارة فضلا عن مخالفته للقانون .

ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ما كان يصدره الاتحاد الاشتراكي العربي من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية وفقا لما رسمه الدستور وبينه نظامه الأساسي لا يعد من القرارات الادارية بمعناها المفهوم في القانون ، بالنظر الى ان السلطة التي اصدرتها ليست سلطة ادارية وانما هي سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والتضائية وبهذه المثابة تنأى قراراته في هذا النطاق عن دائرة الرقابة القضائية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة وتبعا لذلك فان القرار المطعون فيه وهو صادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي يحل المجلس المصري للسلام وأمنه جميع ممتلكاته وحقوقه الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، لهو قرار من ذات طبيعة السلطة التي اصدرته وهي بالقطع سلطة سياسية فقد استمحت صفتها من الوظيفة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي وجاء القرار الذي اصدرته في شأن تنظيم كان يعمل في تلك الوظيفة ولأسباب تتعلق بنشاطاته السياسية ، ولا يصح تبعيف القرار المطعون فيه لانتزاع اختصاص — للقضاء في خصوصه بمقولة انه انطوى في شق منه على قرار بمصادرة عادي ليس له من سند قانوني أو سلسلي ذلك ان طبيعة القرار لا تزيله في أي شطر من اشطاره فهو ككل لا يتجزأ في احكامه وآثاره ولذا فلا اختصاص لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة فيه على أي وجه من الوجوه ولأن القانون لم يجد جهة قضائية معينة مختصة بنظر هذه المنازعة ومن ثم فقد تمين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها والزام المدعى المصروفات .

ب - تمثيله ، ولـبـواله

قلمنة رقم (١٢)

المبدأ :

شمول لمول لفظ الحكومة للاتحاد الاشتراكي العربي - اثر ذلك -
نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي فيما يرفع منه او
عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات
الاخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا .

ملخص الفتوى :

ان قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٦٢ ينص في مادته السادسة على أن « تنوب هذه الادارة عن الحكومة
والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى
المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التي خولها
القانون اختصاصا قضائيا ... » .

ومن حيث ان لفظ « الحكومة » الوارد في ذلك النص يقتصد به
مجموع الهيئات المسيرة للدولة ، وهي تشمل السلطات الثلاث المعروفة ،
التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وذلك هو المعنى التقليدي للحكومة .

ومن حيث ان الاتحاد الاشتراكي العربي وان لم يكن داخلا في احدى
السلطات الثلاث المذكورة ، الا انه لا شك يندرج ضمن الهيئات المسيرة
للدولة ، ذلك انه يبين من مقدمة قانونه الاساسي الصادر به قرار اللجنة
التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - بعدلا بما تلاه من قرارات في هذا
الشان - « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي
تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه الممل الوطني وتقوم بالرقابة
الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ اليقاع ، وهو الوعاء
الذي تلقت فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكي

العربي كتظيم سياسى شعبى ، قوى الشعب العاملة ويتمثل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية وأن الاتحاد الاشتراكى العربى وهو السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القىادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الأمة ... بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى ... » .

ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى قوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، وهى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، ليكون السلطة الممثلة للشعب الدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية .

كما تضمن القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى المبادئ ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ فى باب المقدمة والأهداف « أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق » ... وأن الاتحاد الاشتراكى العربى — وهى السلطة الشعبية — يقوم بالعمل القىادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى . وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكى العربى لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو أعلى سلطة فى الدولة . يضطلع بمهام أساسية ومتعددة حددها الدستور وقانونه الاساسى . ومن ثم يعتبر فى مقدمة الهيئات المسيرة للدولة ، ويندرج — تبعاً لذلك — فى ملول لفظ الحكومة المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون إدارة قضايها الحكومة .

ويخلص مما تقدم أن إدارة قضايها الحكومة اذ تنوب — طبقاً لقانونها — عن الحكومة فيها يرفع منها أو عليها من قضايها ، تختص بالنسابة عن الاتحاد الاشتراكى العربى بوصفه من الحكومة فى مجال تطبيق هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ادارة قضايا الحكومة تنوب
عن الاتحاد الاشتراكي العربي فيما يرفع منه او عليه من قضايا لدى
المحكّم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها
الكلون اختصاصا قضائيا .

(ملف ٤٢/٦٧ في ١٤/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المال الذي يستخذه الاتحاد الاشتراكي في سبيل تحقيق أغراضه
يعدّ مالا عاما لتحقيق أوجه النفع العام القائم عليها - لا يصلح الانتفاع به.
محلا لعقد الإيجار - تخويل أمين عام اللجنة المركزية حتى ادارة امواله
الاتحائية هذا الحق تقيد ممارسته بطبيعة المال العام - استبعاد حق التلجّع
للغير منه - عدم جواز تلجّع الاتحاد الاشتراكي جزء من المبنى.
المخصص له المجالس القومية المتخصصة .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ٧٨ من القانون المدني ننص على أن « تعتبر
اموالا عامة العقارات والمقتولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية
العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم
أو قرار من الوزير المختص وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز
عليها أو تملكها بالتقادم . وكان الاتحاد الاشتراكي العربي مؤسسة من
مؤسسات الدولة تقوم على تحقيق مصاحبة عامة ونفع عام فإن المال الذي
يستخدمه في سبيل تحقيق أغراضه يعدّ مالا عاما وبهذه الغاية لا يصلح
الانتفاع به محلا لعقد الإيجار لأن هذا العقد يقصيه عن المنفعة العامة
المخصص لها ويستبدل بها مغايل الانتفاع الذي يستأدى من المستأجر
وذلك لا يعنى نأبيد التخصيص لنفع عام معين اذ يتعين عند استنفاء الجهة
القاتلة على النفع العام من المال أن ترده الى الدولة لتخصصه لأوجه
النفع العام الأخرى التي قد تحتاجه .

وتطبيقا لما تقدم فإن لبلولة ارض ومباني العقار السكّان بكورنيش
الأنيل الى الاتحاد الاشتراكي وفقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٧ انما يعنى تخصيصه له لاستخدامه في
أوجه النفع العلم القائم عليها دون أن يعطى للجهة المخصص لها العقار
حق تاجيره للغير .

واذا كانت المادة ٨ من اللائحة الأساسية لتنظيم العمل بالاتحاد
الاشتراكي الصادر بقرار رئيس اللجنة المركزية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ تخول
أمين عام اللجنة المركزية حق ادارة اموال الاتحاد ، فإن ممارسته لأممال
الادارة تنقيد بطبيعة المال العام ، ومن ثم يستبعد منها التأجير للغير
ولا يحض ذلك ما ورد في تلك المادة وفي الفقرة الثانية من المادة ٣١
من قانون الأحزاب رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ من اجازة تنازل أمين عام اللجنة
المركزية عن « حق ايجار الأمكن التي يشغلها الاتحاد » لأن هذا الحكم
مقتصور بصريح عباراته على الأمكن التي يستأجرها الاتحاد من الغير
فلذلك هي التي يكون له عليها حق الايجار يمكن التنازل عنه وعليه فإن
هذا الحكم لا يشمل الاموال العامة المخصصة للاتحاد .

وبناء على ما تقدم فإن انتفاع المجالس القومية المتخصصة ، وهي جهة
حكومية ، بالدور التاسع من العقار المخصص للاتحاد الاشتراكي لا يتأتى
بإبرام عقد ايجار بينها وبين الاتحاد وانما يتم بتخصيصه لها بموجب قرار
يصدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلا للدولة المالكة للبال العلم .

(ملف ٤/٣/٢ في ١٤/١/١٩٧٩)

جـ - نخب الماملين له ، وبذلاتهم ، والضرائب عليها

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

ان لفظ الوحدة الذى تضمنه نص المادة ٢٧ من قانون نظام الماملين،
المختصين بالدولة ونص المادة ٣ من مواد الاصدار يشع ويشمل وحدات وأجهزة .
لا تدخل فى مدلول لفظ الحكومة - لا يثنى فى هذا المجال وضع تحديد قاطع
وشامل لما يشع له لفظ الوحدة الذى اوردته القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
وانما يتعين النظر فى كل حالة على حدة - الاتحاد الاشتراكي يعتبر أعلى
سلطة فى الدولة ومن ثم فانه يعتبر فى مقدمة السلطات المسيرة للدولة -
قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٧ لسنة ١٩٧١ ينص على ان
تشغل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربى عن طريق القنب من الماملين
بأجهزة الحكومة او القطاع العلم او وحدات الإدارة المحلية - يجوز طبقا
لسا تقدم نخب الماملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر
سنة ١٩٧١ ينص على أن « الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى
الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى
الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .
وهو أداة هذا التحالف فى تميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة
العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه
المرسومة » . كما نص المادة ٢٨ من قانون نظام الماملين المختصين رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب المامل للقيام
مؤقتا بعمل وتظيفة اخرى فى نفس مستواها او فى وظيفة تلوها مباشرة
فى نفس الوحدة التى يعمل بها او فى وحدة اخرى او فى مؤسسة او وحدة :

اقتصادية اذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك « وأخيراً
فان المادة ٢ من مواد إصدار القانون المشار اليه تقضى بأنه « فى تطبيق
احكام هذا القانون يقصد بالوحدة :

١ — كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز يكون له موازنة خاصة
بالوظائف .

ب — كل وحدة من وحدات الادارة المحلية .

ج — الهيئة العامة .

ومن حيث ان لفظ الوحدة الذى تضمنه قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة يشمل بالنص الصريح كل وزارة او مصلحة عامة او جهاز تكون له
موازنة خاصة بالوظائف وكل وحدة من وحدات الادارة المحلية والهيئات
العامة ، كما انه يتسع ليشمل وحدات واجهزة أخرى قد لا تدخل فى
مدلول لفظ الحكومة ولا يأتى فى هذا المجال وضع تحديد قاطع وشامل
لما يتسع له لفظ الوحدة الذى أورده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وانما
يتمين النظر فى كل حالة على حدة .

ومن حيث انه وثق كان الاتحاد الاشتراكى لا يدخل فى احدى
السلطات الثلاث وهى التشريعية والتنفيذية والقضائية ، الا انه يعتبر أعلى
سلطة فى الدولة اذ انه يبارس حق الرقابة والتوجيه ، فهو الطليعة
الاشتراكية التى تقود الجماهير وتبصر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى
وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السلمى ، وهو الوعاء الذى تثبت
فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ، ويضم الاتحاد الاشتراكى كتنظيم
سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ويثبث فيه تحالف هذه القوى فى إطار
الوحدة الوطنية .

ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكى العربى بأعبائه
أعلى سلطة فى الدولة يضطلع بمهام أساسية ومتعددة حددها الدستور
ونظامه الأساسى : ومن ثم فانه يعتبر فى مقدمة السلطات المسيرة للدولة ،

ولقد اصدر السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي قراره رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١، وجاء بالمادة الثانية منه ان « شغل الوظائف بالاتحاد الاشتراكي العربي بكافة مستوياته يتم عن طريق النخب من العاملين بأجهزة الحكومة او القطاع العام او وحدات الادارة المحلية » ، وطبقا لما تقدم جميعه فانه يجوز نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون نظم العاملين الخنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نخب العاملين بالحكومة للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

(ملك ٢٠٧/٦/٨٦ في ١١/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

موظف منتخب لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها — استحقاقه تكلفة البدلات والمكافآت والحوافز التي تصرف لزملائه في جهته الأصلية — مناط الاستحقاق صرف هذه البدلات والمكافآت لأقرانه في جهته الأصلية لا محل للاستراط القيام بالعمل خلالها له — تعتبر من ملحقات المرتب الأصلي .

ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ على أن تحصل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتمويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم ويقتضى اعتبار المنتخب للجهة المذكورة كالفاعل بعمله في جهته الأصلية واستحقاقه فيها لذلك كل ما كان يتقاضاه لقاء ذلك منها من رواتب وتمويضات ولجور ومكافآت ومزايا مالية أخرى ويقتبل هذه الجهة بكل ذلك وتؤديه اليه . وعلى هذا فالمنتخب للجهة المذكورة يحصل طوال مدة نديه من جهته الأصلية على كل ما كان يتقاضاه منها ، فيها لو كان قائما

فعلا بعمله الأصلي فلا يحرم من شيء منها بسبب بعده فعلا عن عمله هذا،
أو عدم مباشرته تبعا له . وذلك فمن حقه أن يحصل طوال مدة نفيه بالإضافة
إلى المرتب الأصلي على كل ما يعتبر من ملحقاته أو يأخذ حكمه بما في ذلك
الأنزاي المتعلقة بالوظيفة وفي عموم هذا يدخل الأجر الإضافي والمكافآت
التشجيعية إذ كلاهما من قبيل الأجور والمكافآت المنصوص عليها في تلك
المادة ، والمعينة بحكمها ، فضلا عن أنها كذلك من الأنزاي المالية المشار إليها
فيه ولا يغير من استحقاق المنتخب لها كونها ليست من ملحقات المرتب الدائمة
حيث هي بحسب الأصل ليست لها صفة الثبات والاستقرار ، وأنها لا تمنح
للمعامل إلا إذا تحقق سببها وهو القيام بالعمل الإضافي أو بالجهد الملحوظ في
إداء العمل بما يؤدي إلى زيادة الانتاج إذ أن مقتضى حكم النص اعتبار المنتخب
في حكم من يبشر عمله الإضافي في مصلحة (الضرائب) وهو على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — ليس استثنائيا ، والأجر عنه يمنح للمعاملين فيها
بصفة شاملة ومنظمة عملا بالقرار الجمهوري رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ —
باستثنائهم من القواعد الواردة في قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٢٨٠١٥٦ ،
لسنة ١٩٥٩ — اللذين تضمنتا وضع قيود على منحه من حيث نسبة المعاملين
الذين يتقاضونه ودرجاتهم .

(حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٥/٢/١٩٨١ في الطعن رقم ١٩١
لسنة ٢٤ ق ويتعلق بتفسير حكم المادة ٣١ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في
شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ،
ووضعه مطبق لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ ،
فهذا منقول عنه) ومقتضى النص اعتباره أيضا مساهبا في زيادة الانتاج في
مخصصات المصلحة من الضرائب عما هو مقدر تحصيله منها في ربط الموازنة
مما يمنح منه مكافآت حافزة للمعاملين القاعمين بعملهم فيها ، وهو كما سلف ،
يعتبر كذلك حكما شأنه في ذلك شأن الكثيرين ممن يمنحونها من قبل المجندين
المستقبين والمستدمعين للعمل بالقوات المسلحة طبقا لحكم إقانون رقم ٩ لسنة
١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بضباط الاحتياط المستدمعين
على ما نص عليه القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فضلا عن ذكره و

فى القرار بمنحها من المنتخبين منها للعمل بمهام اخرى كوزارة المالية والامانة العامة للقيادة السياسية الموحدة ، على ما ورد فى القواعد التنفيذية لمرورها .

وعلى مقتضى ذلك يكون المسمى على حق فى طلبه الحصول على ما لم يصرف له من اجور اضافية ومكافآت حافزة وتحفيزية عن مدة ندبه للعمل بالهيئة الانتخابية المذكور ذلك اعمالا - لاجل القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ولا وجه والحالة هذه لما ذهب اليه الحكم من عدم استحقاقها لها بحجة عدم تحقق سببها به ، اذ ان واضح القرار المذكور جعلها منفاة استحقاقه لها هو تمام صرفها لافترقه فى جهته الأصلية وامتناره خلال مدة ندبه كى او كان تلقيا معهم بالعمل فيها اسليا واضافيا فلا لساس لاستثناة مباشرة العمل فعلا لمنحها له منى من مكافآت مرقبه الأصل ، وفي حق الحصول عليها جيبا دائما او غير دائمة .

(خلع ١٦٥٣ لسنة ٢٦ ق ١١/٤/١٩٨٢)

ملصقة رقم ١٦

المبدأ :

مبدأ نعي المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ :
ان البعثات التى يجتزم بها للعاملين المنتخبين لمصوبة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي او لمصوبة اللجان الثقافية او مجالس الادارة للعمل بها هى تلك التى تنصب بالبرلم والإستقرار ولا يصرف اليهم ما كانوا يتقاضونه قبل التدب بصفة عارضة او لأسباب معينة كالاجور الإضافية والمكافآت التحفيزية -
البعثات المخصوص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بتنظيم أفراد الطقم السفن التجارية يرتبط الصق فى اقتضائها وجودا وعدما يقام العامل بالمعاصرة الفعلية للعمل على السفينة - يرتب على ذلك عدم احقية أفراد الطقم السفن البحرية التجارية المنتخبين على البر لزوجة

**المعضوية بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو اللجان النقابية أو مجالس الإدارة
للبدلات والأجور المتخصص عليها بقرار وزير الحرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .**

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قرار وزير الحرية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم أفراد اطعم السفن البحرية التجارية تنص فيما يتعلق ببديل الأكل على إنه « اذا لم تقدم السفن الطعام لأي سبب من الأسباب يستحق صرف بديل أكل يوميا بواقع خمسين قرشا لكل من الضباط والمهندسين والأطباء والكعبة والطلبة وخمسة وعشرين قرشا لكل من باقى أفراد الطاقم ولا يصرف هذا البديل لن هو فى الاجازة » وان المادة (٥) منه تنص فيما يتعلق ببديل الملابس على أن « يصرف بدل ملابس شهري قدره جنيهان لكل من ضباط الملاحة واللاسلكي وغيرهم من فئة الضباط الحاصلين على مؤهلات بحرية كما غير الحاصلين منهم على مؤهلات بحرية فيصرف لكل منهم جنيه واحد شهريا » وتضمنت المادة (٦) من ذلك القرار ، الأوامر الإدارية المنظمة لتشغيل أفراد اطعم السفن ساعات عمل اضافية وقواعد تحديد ساعات العمل لكل فئة وكيفية تحديد الأجر الإضافي بعد اتمى ٣٠٪ من المرتب .

كما ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو للعمل بها طوال مدة عضويتهم تنص على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور وبدلات وكافة الميزات الأخرى للمنتدبين منها لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربى أو للعمل بها طوال مدة انتدابهم .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان البدلات والمزايا التي يحتفظ بها العاملين المنتدبين لمعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو لمعضوية اللجان النقابية أو مجالس الإدارة أو للعمل بها هي تلك التي تتمصف بالدوام والاستقرار فلا يصرف اليهم ما كانوا يتقاضونه قبل التذب بصصفة عارضة

أو لأسباب ممتدة كالأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية ومن ثم قسنا
البدلات المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير الحرية.
المشار إليه والأوامر الإدارية المنظمة لتشغيل أفراد الطاقم السفن التجارية.
ساعات عمل اضافية لا تصرف الى هؤلاء حالة ندبهم لمهام تنظيمية
الاتحاد الاشتراكي اذ أن مناط استحقاقها ليس بالشكل الثابت المستقر
وانما هي بطبيعتها مؤقتة وتتمثل دائما بوجود الشخص على السفينة
ووجود السفينة في البحر ، كما أن منها ما لا يستحق اذا كان العامل في
إجازة أو كانت السفينة على البر ، بل ان ما تصرف في ظل الظروف
المتغيرة ليس ثابتا وانما يتدرج بالنسبة للعامل الواحد حسب ظروف
العمل ومتطلباته ومن ثم فالحق في اقتضاها يرتبط وجودا وعندما يقيم
العامل بالممارسة الفعلية للعمل على السفينة وهو الأمر غير المتحقق بالنسبة
لهؤلاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية افراد طاقم السفن
البحرية التجارية المتدربين على البر لزاولة المهامية بتنظيمات الاتحاد
الاشتراكي أو باللجان النقابية أو بمجالس الادارة للبدلات والأجور
المنصوص عليها بقرار وزير الحرية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ .

(ملك ٦٣٤/٤/٨٦ في ١٩٧٥/١/٢٩)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

خضوع المكافأة الإضافية التي تصرف للمنتدبين بالاتحاد الاشتراكي
العربي بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالاتحاد اضرية
كسب العمل - أساس ذلك ان هذه المكافأة لا تعدو في حقيقتها ان تكون اجرا
تقرر لهم مقابل ما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير اوقات العمل الرسمية ،
الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكافأة بوصفها اجرا عن عمل اضافي لضرية
كسب العمل - لا يفرض من هذا القدر انشاء المادة السادسة من لائحة

العاملين المشار إليها صفة المصاريف الفعلية على هذه المكافأة ، إذ أن هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ومن ثم لا يسوغ اعتبارها من الخضوع للضريبة الا بقانون .

ملخص الفتوى :

يبين من الإطلاع على لائحة نظم العاملين بالاتحاد الاشتراكي الصادرة بقرار رئيس الاتحاد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ أنها تنص في مادتها السادسة على أن « يمنح العاملون المنتدبون للعمل بالاتحاد الاشتراكي العربي ويقومون بأعمال في غير أوقات العمل الرسمية مكافأة اضافية بحد أقصى قدره ٢٥٪ من الأجر الأساسي وما لا يزيد عن عشرين شهريا جنيها شهريا ولا يقل عن أربعة جنيهاات شهريا ، ويُعتبر صرف قيمة المكافآت الاضافية المشار إليها في الفترتين السابقتين مقابل مصاريف عملية » .

ويتضح من هذا النص أن المكافأة التي تصرف للعاملين المنتدبين للاتحاد الاشتراكي لا تعدو عن حقيقتها أن تكون اجرا تقرر لهم كمقابل لما يؤدونه من عمل بالاتحاد في غير أوقات العمل الرسمية وبالإضافة الى عملهم بوظائفهم الأصلية المنتدبين منها ، الأمر الذي يستتبع خضوع هذه المكافأة بوصفها اجرا عن عمل اضافي لضريبة كسب العمل طبقا للمادة ٦٩ من قانون الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل التي اخضعت لضريبة المرتبات جميع المرتبات وما في حكمها والمهاميات والمكافآت والاجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر اضافة المادة السادسة من لائحة العاملين المشار إليها صفة « المصاريف الفعلية » على هذه المكافأة ، فذلك أن هذا الوصف لا يغير من طبيعتها باعتبارها اجرا ، وبهذه المناسبة لا يسوغ اعتبارها من الخضوع للضريبة الا بقانون ولهمم بإدلة أخرى كما أنق الشان بالنسبة لهذه اللائحة التي صدرت بقرار من رئيس الاتحاد

الاشتراكى ، هذا فضلا عن أن هذه اللائحة قد تضمنت من النصوص والأحكام ما يواجه المصروفات القطيعة التى يقتضيها ت صرف العمل بالاتحاد كجمل التمثيل وبذل السفر ومصاريف الانتقال وغيرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خصوع المكافأة الإغرافية التى تصرف للمنتدبين بالاتحاد الاشتراكى بالتطبيق للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالاتحاد لفرعية كسب العمل .

(ملف ١٩١/٢/٣٧ فى ١٩٧٤/٥/٨)

قائمة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالأعطيات والمسافرين - نصها على استثناء التحويلات والمبالغ التى تصرف من الخزائنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات لمواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون عمل وظائفهم أو يندبون لمهام رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البطئات القطيعة من الفرعية - عدم شمول هذا الحكم للمبالغ التى تصرف من خزائنة الاتحاد الاشتراكى العربى الموفدين الى الخارج .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون المشار اليه تنص على أن « تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالامانات والمبالغ المأرخض بها للمسافرين الى الخارج إما كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » .

وتنص المادة الثانية على أن « تسرى الضريبة على التحويلات والمبالغ التى تصرف من الخزائنة العامة ويرخص فيها بصفة مرتبات ولواجهة نفقات موظفى الدولة الذين يؤدون أعمال وظائفهم أو يندبون لمهام رسمية فى الخارج أو لمواجهة نفقات أعضاء البطئات القطيعة » .

وبين من ذلك أن الأصل الذى تقررته المادة الأولى من القانون هو خضوع التحويلات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج للضريبة . وأن المادة الثانية أوردت استثناء على هذا الأصل مؤداه عدم سريان الضريبة على التحويلات والمبالغ التى تصرف من الخزانة العامة بالنص المنصوص عليها فيها .

وعلى ذلك فإن ابداء الراى فى المسألة محل البحث يقتضى بيان مدى اعتبار خزانة الاتحاد الاشتراكى العربى خزانة عامة فى مفهوم القانون كسلف الذكر .

وبالرجوع الى مقدمة القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى يبين أنه ورد بها أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتقوم بالرقابة الفعلية على سيره فى خطه السليم فى طلب مبادئ الميثاق » .

وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويفسّم الاتحاد الاشتراكى العربى — كتنظيم سياسى شعبى — قوى الشعب العاملة ويمثّل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية .

واللإتحاد الاشتراكى العربى هو السلطة الشعبية يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة — وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية — بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى ؛

وفى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بعبوره القيادى وتحمله لمسئولية الطليعة ووقوفه حارساً على الضمانات التى كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطى وأنبثه من الجماهير وتسهيله لأمانيها وتعبيره عن ارادتها تحقيق لبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسى الديمقراطى ، وهى أن الديمقراطية السليمة تصبح بالملق الاشتراكى وسيلة وغاية للنضال الوطنى » .

كما تنص المادة الثالثة من دستور مارس سنة ١٩٦٤ على أن

« الوحدة الوطنية التي يمنحها تحالف قوى الشعب المثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسخون الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المثلثة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحراسة على تيم الديمقراطية السليمة » .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقا للمادة ٣ من الدستور وعلى الوجه المبين في قانونه الاساسي فمن ثم غايته وان عومل معاملة المصلح الحكومية من بعض الوجوه - الا ان خزانته لا تعتبر خزانة علبة بالمنع المقصود في المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك غايته ما دامت المبالغ التي صرفت من خزانة الاتحاد الاشتراكي العربي لا تخضع للحكم المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المشار اليه من ثم فان اقتضاء الضريبة على المبالغ التي صرفت من هذه الخزانة بالتطبيق لاحكام هذا القانون يكون امرا واجبا مطبقا للقانون ولا محل للمطالبة باستردادها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز رد ما سبق للاتحاد الاشتراكي العربي دفعه كضريبة على المبالغ التي صرفت من خزانته للمؤندين الى الخارج بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ١٧٣/١/٣٧ في ١٧٣٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المقتولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تسرى ضريبة المبيعات وما في حكمها على بدل الاستقبال والضيافة المقرر لافضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي - اساس ذلك انه بالتعديل الذي اوردته القانون رقم ١٩٩

لسنة ١٩٦٠. أصبحت الضريبة على المرتبات وما في حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما في ذلك بدل الاستقبال والضيافة ، كما أن المستفاد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقمى ٤٨ ، ٤٩ لسنة ١٩٧١ أن بدل الاستقبال المقرر بموجبها يستحق شهريا بصفة دورية بصرف النظر عن واقعات الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل نص فى مادته الثانية على أن « يستبدل بنص المقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتى :

تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومعاميات ومكافآت وأجور ومعاميات وإيرادات مرتبه لدى الحياة ، يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا او عينيا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » وبهذا التعديل السذى اوردته القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما فى حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات بما فى ذلك بدل الاستقبال والضيافة طالما قد تضمنها النص الصريح ، وذلك نزولا على القاعدة الأصولية المقررة والتى تنضى بلته لا اجتهاد مع النص الصريح .

ومن حيث أن المستفاد من قرارى رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقمى ٤٨ ، ٤٩ لسنة ١٩٧١ أن بدل الاستقبال المقرر بموجبهما يستحق شهريا بصفة دورية بصرف النظر عن واقعات الاستقبال والضيافة التى قد لا تتم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ضريبة المرتبات وما فى حكمها تسرى على بدل الاستقبال والضيافة المقرر لأمضاء تطبيقات الاتحاد الاشتراكي العربى .

(ملف ٨٦/٤/٦٦١ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٥)

د - معاشات العاطلين به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون القنين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ومعلميها الخنيين - العاطلون بالاتحاد الاشتراكي العربي من غير المدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقة بها لا يتنعمون بلحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه - انتفاعهم بلحكام قانون التأمينات الاجتماعية - لنسب ذلك .
عاطلون بالاتحاد الاشتراكي العربي . معاش - قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ - مريآتها على المدرجة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها من العاطلين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

ملخص الفتوى :

ان مقدمة القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر به قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ورد فيها « ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعتبر من ارادتها وتوجه المعنى الوطني وتقوم بالرقابة اللامالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ اليق . وهو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واختيآجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم سياسي شعبي تولى الشعب المالملة ويتبل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية » .

وان الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو السلطة التنفيذية ، يقوم بالمعن القياى والتوجيه والرقابة التي يارسها باسم الشعب بينما

يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفى قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطي. وأنبأته من الجماهير وتمثيله لأمانيتها وتعبيره عن أرائها ، تحقيقا لبدأ سيادة الشعب وأرساء قاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي وهي أن الديمقراطية السلمية تصبح المنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني » .

وتنص المادة الثالثة من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من شهر مارس سنة ١٩٦٤ على « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب المثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المظلة للشعب والدافعة لامتيازات الثورة والحراسة على تيم الديمقراطية السلمية » .

وقد ورد في الباب الخاص بالمقننة والأهداف من القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ « أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن أرائها وتوجه العمل الوطني وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق » .

« ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي — كتنظيم سياسي شعبي — قوى الشعب العاملة ويتبل في تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية وأن الاتحاد الاشتراكي العربي — وهو السلطة الشعبية — يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب بينما يقوم مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النيابية والشعبية — بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي » .

وقد تناولت مواد هذا القانون كيفية ممارسة الاتحاد الاشتراكي.
العربي لهذه الاختصاصات .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم
سياسي وشعبي يقوم بوظيفته وفقاً للسلادة ٣ من الدستور وعلى الوجه
المتبع في قانونه الأساسي .

ومن حيث أن الثابت من كتاب وكيل وزارة الخزانة لشئون التشريع
المالي رقم ١٥٣ / ملك رقم ١٢/١/٥ المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨،
المرفق بملف الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري رقم ١/٦/٢ أن وكالة
وزارة الخزانة لشئون الميزانية تفيد « أن تمويل مصروفات الاتحاد
الاشتراكي من ميزانية الدولة يتم كالآتي :

أ - تتضمن اقسام الميزانية المختلفة مستحقات السيد رئيس
واعضاء اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وكذا مستحقات
السادة رؤساء الاممات المختلفة .

ب - تشمل ميزانية الدولة مرتبات من يتدربون من موظفي
الوزارات والمصالح للعمل بالاتحاد الاشتراكي .

ج - تتضمن ميزانية رئاسة الجمهورية اعانة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه
مخصصة للاتحاد الاشتراكي » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات لموظفي
الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ نص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات
الآتية :

أ - موظفي ومستخدمو وعمل الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم
أو اجورهم أو مكافأتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات
الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتضمت بقانون التأمين

والمعاشات لموظفي الدولة المُننيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المثار اليه ..

ب - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة .

ج - موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بقوانينهم .. » .

وإن المادة ٣٩ من هذا القانون تنص على أنه « إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو إلى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث لما تقدم فإن العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير المدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة . أو إحدى الميزانيات الملحقة بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإنما ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كما أن قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب المقررة بالمادة ٣٩ من هذا القانون تسرى على المدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانية الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - أن العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى من غير المدرجة رواتبهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقة بها لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر

به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإنما ينتفعون بأحكام قانون المعاشات الاجتماعية .

٢ - أن قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمهنة المقررة بالمادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر تسرى على المدرجة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي .

(اعتوى ٨١٢ إلى ١٧/٩/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي - مدى انتفاعهم بأحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - مناهل الإفادة من أحكام هذا القانون أن يكون المستفيد من العاملين بالدولة المربوطة مرتباتهم بميزانيته العامة أو بإحدى الميزانيات الملحقة لها - أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لا يمتنعون من العاملين بالدولة ولا يفتنون من قانون المعاشات .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحبيها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن :

ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للنفقات الآتية :

أ - موظفي الدولة ومستحبيها وعمالها المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها .

ب - موظفي ومبتغضي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة .

جـ - موظفى ومستشفى وعمل الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى
التي يصدر باتتنامهم قرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى مجلس إدارة الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات .

ويبين من هذا النص ان مناط الامانة من احكام قانون المعاشات رقم
٥ لسنة ١٩٦٢ ان يكون المستفيد من العاملين بالدولة المربوطة مرتباتهم
بميزانياتها العامة او باحدى الميزانيات الملحقة بها وعلى ذلك ، فان الفصل
فى مدى ائادة اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى باحكام هذا
القانون ، يتوقف على مدى توافر هذه الصفة لهم .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى
العربى الصادر بقرار رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى فى ٩
من مايو سنة ١٩٦٨ انه تضمن فى الباب السادس تحت عنوان « منظمات
الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى الجمهورية من :

١ - المؤتمر القومى العام :

يعتبر المؤتمر القومى العام أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكى العربى
ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا
للاتحاد الاشتراكى العربى .

ب - اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى :

١- اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى هى السلطة القيادية
العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى
العام .

٢ - وتتكون بالانتخاب من بين اعضاء المؤتمر القومى العام وفقا
للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى
العربى .

ج - اللجنة التنفيذية العليا :

تتكون اللجنة التنفيذية العليا من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي
ورئيسا ، وعشرة أعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية من بين أعضائها .

ومن حيث أن يؤدي هذه النصوص أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا
هم أصلا أعضاء في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ، تم انتخابهم
أعضاء في اللجنة المركزية ، ثم أعضاء في اللجنة التنفيذية العليا ، ومن ثم ،
ولما كانت عضوية المؤتمر القومي العام ، وكذا عضوية اللجنة المركزية
واللجنة التنفيذية العليا ، عملا سياسيا تختلف مستوياته ولكن طبيعته
واحدة لا تتغير فلا يجوز بأي حال القول بأن أعضاء المؤتمر القومي العام ،
أو اللجنة المركزية ، أو اللجنة التنفيذية العليا يعتبرون من موظفي الدولة
لمجرد أن الدولة قررت صرف مرتباتهم لهم لامتحانات خاصة لعصر الراتب
أو المكافأة لأي شخص لا يعني حتما تقيم رابطة وظيفية لعصر الراتب
أو المكافأة لأي شخص لا يعني حتما تقيم رابطة وظيفية بينه وبين الدولة
ومثل أعضاء الاتحاد الاشتراكي في هذا الخصوص مثل أعضاء مجلس
الشعب الذين يمارسون عملا نائيبا بحتا أبعد ما يكون من الوظيفة الإدارية
ومع ذلك فقد تقرر صرف مكافآت خاصة لهم . وعلى ذلك ، فإن أعضاء
اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لا يعدون من العاملين بالدولة
ولا يفيدون من قانون المعاشات .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بأن فتوى الجمعية العمومية الصادرة في
١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وقد انتهت إلى أن العاملين بالاتحاد الاشتراكي
غير المرتبطة بمرتباتهم بالميزانية العامة للدولة أو إحدى الميزانيات الملحقة
بها لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات ، فلهذا يفهم منها أن العاملين
بالاتحاد الاشتراكي المرتبطة بمرتباتهم في ميزانية الدولة ، يفيدون من
أحكام قانون المعاشات ، فالجمعية العمومية لم تتطع بهذا الرأي ، وإنما
أخذت منها عن طريق القياس بمفهوم المخالفة ، والمعلوم أن القياس بمفهوم
المخالفة هو أنصف أوجه القياس .

ومن حيث أنه مع التسليم جدلا ، بأن الجمعية العمومية تصدت إلى

امادة العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي المربوطة بمرتبتهم في ميزانية الدولة من قانون المعاشات فان هذا الرأي ليس مؤداه امادة اعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد من قانون المعاشات ، ذلك ان هذه الفتوى مقصورة كما هو واضح من منوطها وحيثياتها على العاملين بالاتحاد الاشتراكي دون اعضاء الاتحاد الاشتراكي ايا كان مستواهم في هذا التنظيم الشعبي ؛ في المؤتمر القومى العالم ، او في اللجنة المركزية ، او في اللجنة التنفيذية العليا لا يعتبرون - كما قلنا - من العاملين به .

ومن حيث انه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته ان المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ذاته كثف عن قصده في ان من ينتخب في تنظيم شعبى لا يفيد من احكام قانون المعاشات وانما يقف انتفاعه ان كان منتفعا به ، اذ نصت المادة (٢٤) من هذا القانون على ان « لا تسرى الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٥ الخاصة بخفض المعاش او المكافاة في حالة الاستقالة على نواب رئيس الجمهورية وعلى اعضاء مجلس الرئاسة والوزراء ونوابهم ، كما لا تسرى على المتقاعين الذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات ويقف انتفاعهم باحكام هذا القانون بسبب التحاقهم بالعمل سواء كان ذلك عن طريق النقل او التعيين او الإنتخاب في الهيئات العامة او المؤسسات العامة او المجلس النيابى او المجالس المحلية او التنظيمات الشعبية او الشركات التى تسلمهم فيها الدولة » . فالواضح من هذا النص ان المنتفع الذى ينتخب في المجلس النيابى او المجالس المحلية او التنظيمات الشعبية ، يقف انتفاعه باحكام قانون المعاشات على الا يخفض معاشه كما هو الحال في الاستقالة .

ومن حيث انه لا وجه للاستناد لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٥ لسنة ١٩٦٨ التى سوت في المعاملة بين اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وبين نواب رئيس الجمهورية في المعاملة من حيث (المربى ، والمخصصات الاخرى) . فالمخصصات الاخرى لا يمكن ان تشمل المعاشات لانه يقصد بها دائما - في مجال الوظيفة - المخصصات التى يلقاها خلال حياته الوظيفية كالبدلات والرواتب الاضائية ، دون ما يتلقاه

بعد اعتزال الخدمة كالمعاش أو المكافأة . ولو كان المقصود هو الإفادة حين
تقانون المعاشات لزم النص على ذلك صراحة ، وفي قانون لأن إضافة
طوائف جديدة للإفادة من قانون المعاشات غير التي حددها القانون لا يصح
أن يتم إلا بإداة مبدلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعضاء اللجنة الفنية
الطيا للاتحاد الاشتراكي العربي لا يملكون من أحكام قانون المعاشات
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٨٦/٤/٥٥٣ م ٥/٤/١٩٧٢)

اتحاد الجمهوريات العربية

اتحاد الجمهوريات العربية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الزايا المادية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادى وقانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — مفاداً نصوص هذه القوانين أنه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادى أن يشغل منصبا أو وظيفة فى الحكومة الاتحادية أو فى إحدى الجمهوريات الأعضاء أثناء مدة عضويته والاحتفاظ العضو بوظيفته التى كان يشغلها أو كان محتفظا له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته استمرارا لمدة خدمته — يترتب على ضرورة الاحتفاظ للعضو بوظيفته نتيجة أساسية هى حظر نقله منها أو تعيينه فى وظيفة أخرى طوال مدة عضويته — يقتضى ذلك عدم مشروعية القرار الجمهورى الصادر على خلاف هذا الحظر .

بمفص التفوى :

ان المادة ٤٣ من دستور اتحاد الجمهوريات العربية تنص على أنه «... لا يجوز لعضو المجلس أن يشغل منصبا عاما أو وظيفة عمومية فى إحدى الجمهوريات الأعضاء أو فى الحكومة الاتحادية أو أن يحصل على أى ميزة غير منصوص عليها فى القانون الاتحادى المشار إليه » وان المادة ٧ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الزايا المادية والمعنوية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى تنص على أن « يحتفظ عضو مجلس الأمة الاتحادى بجميع حقوقه فى الوظيفة التى كان يشغلها أو كان محتفظا بها فى جمهوريته قبل انتخابه لعضوية المجلس وتعتبر مدة عضويته فى المجلس استمرارا لمدة خدمته وتكون فى حكم الخدمة الفعلية على المحلى أو المكلف واستحقاقه للملاوات أو الترفيلات ونحوها للتظلم

المقررة في جمهوريته (١٠) وأن المادة ١٠١ من قرار مجلس الرئاسة بالتقنين رقم ٥ لعام ١٩٧١ في شأن مجلس الأمة الاتحادى تنص على أن «يمود عضو مجلس الأمة الاتحادى عضويته في مجلس الشعب الذى انتخبه إذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادى قبل انتهاء الفترة المحددة أصلاً لعضويته في مجلس الشعب لجمهوريته وذلك يمود إلى فشل بوظيفته التى كان يتولاها قبل انتخابه للعضوية بمجلس الأمة الاتحادى وفقاً للقواعد التى ينظمها دستور جمهورية وتوانينها» وأن المادة ٢٨ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه «إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من المصلين في الدولة أو في القطاع العام يلتزم لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله ويختص بمدة عضويته في المجلس أو في المكلفه».

ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يقتضى المرسى والأبدلات والملاوات المقررة لوظيفته وعمله الأصلي من الجهة المعنية بها طوال مدة عضويته (١٠) كما تنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أن «يمود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء عضويته الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتخابه والتى يكون قد رقى اليها أو الى اية وظيفة مماثلة لها».

ومما ما تقدم انه يحظر على عضو مجلس الأمة الاتحادى أن يشغل منصباً أو وظيفة في الحكومة الاتحادية أو في إحدى الجمهوريات الأعضاء أثناء مدة عضويته سواء اكان ذلك في الحكومة أو القطاع العلم وذلك لشبول مبادرتي المنصب العلم والوظيفة العلمة لكل جوبر الانتخاب يعمل في أى من الجهات التابعة لأحدى الهيئات المنتخبة أو ان يحمل على لى ميزة غير مخصوص عليها في قانون المزايا المادية لأعضاء مجلس الأمة الاتحادى وذلك صيانة لاستقلاله من السلطة التنفيذية وبمفعب السلطة التأثير عليه في ادائه لمهمته التشريعية وحظر فشل الوظيفة أو المنصب على الوجه المتقدم لا يحول دون الاحتفاظ للعضو بمنصبه أو وظيفته التى كان يشغلها أو كان يحتفظ له بها قبل انتخابه وتعتبر مدة عضويته دستوراً لمدة خدمته وتكون في حكم الخدمة النطية في المجلس أو في

المكافأة أو استحقاقه للمعاشات أو الترتيبات وفقا للنظم المعمورة في كل جمهورية ويترتب على ضرورة الاحتفاظ العضو بمنصبه أو وظيفته نتيجة أساسية هي عدم جواز نقله منها أو تعيينه في وظيفة أو منصب آخر طوال مدة عضويته، تُزول على مراعاة النصوص من ناحية وذات الصلة المتقدمة وهي صيانة استقلاله ودعما لمظنة التأثير في مباشرته لأعماله ولا وجه للقول أن احتفاظه بالوظيفة أو المنصب مع عدم شغله لها من شأنه الإخلال بعيدا استمرار سير المرافق العملية في انتظام واطراد خلصة إذا كانت الوظيفة من الوظائف القيادية التي يقتضي الأمر شغلها وبمقتضى أعمالها ذلك لأن هذا الاحتفاظ لا يخل بحق المرافق العام بشغل الوظيفة بمن يقوم بامبائها ندبا أو تعيينا إذا اقتضى الأمر ذلك ولا محاجة في ذلك بأن مرغب الوظيفة سيصرف الى أكثر من شخص واحد طالما أن تلك هي إرادة المخرج الذي أوجب مرغبه أن يحتفظ بها ولا يشغلها ، بينما لا يمنع نزول على ضرورات المصالح العام شغلها بمن يتولى عملها ولا يحتج في ذلك بأن شغل الوظيفة في هذه الحالة بطريق التعيين يحول دون عودة العضو الى وظيفته أو منصبه السابق إذا كان مشغولا بآخر عند الإعادة لأن الإعادة لشغل أيهما حسبما نصت على ذلك المادة ١١ من قانون مجلس الأمة الاتحادي وتم وفقا للقواعد التي ينظمها دستور جمهورية ولقوانينها وهي في هذا المقام القواعد التي تضمنتها المادة ٢٦ من قانون مجلس الشعب آنف الذكر والتي أجازت إعادة العضو الى وظيفته أو الى أية وظيفة مماثلة .

وترتبا على ما سبق بيانه فإن تعيين السيد / . . . في منصبه غير المحظوظ به يكون محظورا طوال مدة عضويته ومن ثم يكون القرار الجمهوري رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٧٢ وقد تم على خلاف هذا الحظر غير مشروع على أن ذلك لا يخل يد الجهة الإدارية في أن تشغل المنصب بآخر يتولى مهامه طوال مدة الإيمينية وأنه إذا ظل هذا المنصب مشغولا فحينئذ انتهت أميد العضو لأي منصب أو وظيفة مماثلة .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ والتي تسري في شأن أعضاء مجلس الأمة الاتحادي تقضى بصرف المرتب والبدلات والملاوات المقررة للوظيفة المحتفظ بها للمفوض ولم تحظر كقاعدة عامة الجمع بين هذه المخصصات ومكافآت العضو - عدم احتية العضو في تقاضى بدل التمثيل وبدل الانتقال الثابت المقررين لأى وظيفة احتفظ بها - أساس ذلك أنهما بديلان مقرران لمواجهة مصروفات فعلية ومناطق استحقاقها شغل الوظيفة وممارسة انبساطها وهو الأمر غير المتصور في شأن عضو مجلس الأمة الاتحادي .

ملخص النقوى :

انه من احتية السيد / ... في تقاضى بدل تمثيل عن المنصب المحتفظ له به واحتية في الجمع بين مكافأة العضوية ومرتب الوظيفة المحتفظ له بها وبدلاتها فانه لما كانت القواعد المقررة في المادة ٢٤ من قانون مجلس الشعب وهي الواجبة التطبيق في هذا المجال طبقا لنص المادة ٧ من قانون المزايا لأعضاء مجلس الأمة الاتحادي تقضى بصرف المرتب والبدلات والملاوات المقررة للوظيفة أو المنصب المحتفظ به للمفوض ولم تحظر كقاعدة عامة الجمع بين هذه المخصصات ومكافأة العضوية ومن ثم فانه يحق له كاصل عام الجمع بين مكافأة العضوية والمرتب والبدلات غير أنه لما كانت ثمة بدلات معينة لا يستحق صرفها أصلا إلا اذا تحققت شروط معينة كبدل التمثيل الذي استقر افتاء الجمعية العمومية على أنه مقرر لمواجهة متطلبات الوظيفة والأعباء والنفقات التي يتكبدها شاغلها بالظهور بالظهور اللائق بها ومن ثم فان مناط استحقاقه هو شغل الوظيفة والقيام بأعبائها فعلا ومن ثم فانه لا يحق لعضو مجلس الأمة الاتحادي وهو لا يشغل (أى لا يمارس) بنص الدستور الاتحادي وقانون مجلس الأمة الاتحادي الوظيفة أو المنصب المحتفظ له به تقاضى بدل التمثيل

بذلك المحكة العليا في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ في جلسة ١٥/٦/١٩٧٤ من أنه لا يعدو أي ثغرات يفتقها الصائل في سبيل أداء وظيفته كل ما هنالك أن المشرع تحدده تقديرا جزائيا وذلك على خلاف معروفات الانتقال الفعلية التي تتفق مع هذا البديل الثابت في طبيعته إلا أنها تختلف عنه في كيفية أدائه إذ أنه يعرف في صورة مبسّغ تساوى ما أنفق فعلا وعلى ذلك فإن مناسط استحقاق كليهما هو: شغل الوظيفة وممارسة أمثلتها فعلا وهو الأمر غير المتوفر في شأن عضو مجلس الأمة الاتحادي كما سلف البيلان ومن ثم فلا يحق له كذلك تقاضى بدل الانتقال من أي وظيفة أو منصب احتفظ له به إذ هما بدلان تقررا لواجبة معروفات فعلية وأن كان تحديدهما قد تم جزائيا فلا يستحقان لمن لا يقوم بموجبيهما.

(ملف ٣٤٨/٢/٨٦ — في ٢٣/٤/١٩٧٥)

تعليق :

بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٨٤ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية .

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « يعلن انسحاب جمهورية مصر العربية من اتفاق التامة اتحاد الجمهوريات العربية بينا جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والواقع في بنغازي بتاريخ ١٧ من إبريل ١٩٧١ » .

ونصت المادة الثانية على أن « يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتنظيم عمل الشركات الاتحادية وغروها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في إطار الاتحاد لحين البت في الوضع النهائي لهذه الشركات » .

ونصت المادة الثالثة على أن « يتولى وزير المالية اتخاذ الإجراءات الخاصة بإنهاء كافة التمسكادات المتعلقة بقر الاتحاد وموظفيه في القاهرة »

وقد عمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في جريدة الرسمية

وقد كان « اتحاد الجمهوريات العربية » قد انشئ على أثر ما سمي
بإعلان بنغازي بتاريخ ١٧/٤/١٩٧١ من قيام هذا الاتحاد . وفي ذلك الإعلان
اتفق رؤساء الدول الثلاث من ضرورة قيام ذلك الاتحاد بين دولهم ، معربين
أيضا عن إيمانهم بأن ذلك الاتحاد ليس نهلية المطاف بالنسبة للشعوب الأمت
العربية . وقد وافق على مشروع دستور الاتحاد في الاستفتاء الذي لجسرى
في أول سبتمبر ١٩٧١ وأصبح حقيقة دستورية نالفة وتلت بقاء عليها دولة
اتحادية اسمها « اتحاد الجمهوريات العربية » .

ولكن ما لبثت أن نشبت مشاكل وخلافات فلب عليها الظابع السياسي
اعترضت طريق هذا الاتحاد فانسحبت منه الدول المشتركة فيه وأخرها
جمهورية مصر الغربية بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ المثلر إليه . (راجع
الدكتور يحيى الجبل — النظام الدستوري لى جمهورية مصر العربية — طبعة
١٩٧٤ — ص ٢٤٧ وما بعدها) .

المجلد الثاني

الطبعة الأولى ١٩٩٩

اتحاد قومي

قائمة رقم (٢٤)

المبدأ :

الاتحاد القومي يعتبر هيئة مستقلة ذات وظيفة دستورية خاصة — استقلاله عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات — قيامه بمهمة الترشيع لعضوية مجلس الأمة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر على أن « يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومي الترشيع لعضوية مجلس الأمة . وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . » . وبين من ذلك أن الاتحاد القومي هو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات . تقوم بوظيفة دستورية على الوجه المحدد في تلك المادة ، وأن الاتحاد القومي بهذه المثابة وعلى هذا الأسس يتولى الترشيع لعضوية مجلس الأمة ، وقد أكدت ذلك المحكمة الاتحادية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الأمة .

(طعن ٨٣٢ لسنة ٢ ق في ٢٢/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ليس السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية اختصاص يؤثر تأثيراً قانونياً في عملية الترشيح لمجلس الأمة .

ملخص الحكم :

أن الدستور الجديد رسم الحدود وأقام الفواصل في شأن الترشيح لمعضوية مجلس الأمة ، فقصده أن يعمد إلى الاتحاد القومي — تلك الهيئة المستقلة ذات الوظيفة الدستورية الخاصة — بعملية الترشيح لمعضوية مجلس الأمة ، للمحكمة الدستورية المثار إليها في نص المادة ١٩٢ من الدستور وفي المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمعضوية مجلس الأمة . وغنى عن البيان أنه أراد أن يعمد تلك العملية من السلطة التنفيذية ، بحيث لا يكون لهذه السلطة أي اختصاص يؤثر تأثيراً قانونياً فيها ، كما أراد في الوقت ذاته أن يعمدها من سلطة القضاء . لذات السلة ، وليس نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الذي يقضى بأن يكون قرار الاتحاد القومي في هذا الشأن نهائياً غير قابل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن إلا تردداً لهذا الأصل الدستوري .

(طعن ٨٣٢ لسنة ٢٠ ق في ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

ليس للمديريات والمؤسسات اختصاص ذو اثر قانوني في ذات عملية الترشيح لمجلس الأمة أو في نتيحتها — ما تقوم به من اجراءات في شأن الصند ليس سوى معلونة للاتحاد القومي وإصلبه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمعضوية مجلس الأمة

ناط بالمعيريات والمحاكمات القيام ببعض الاجراءات في مراحل عملية
الترشيح لمضوية مجلس الامة ، ونشاطها في هذا الصدد لا يعدو أن يكون
من قبيل المعاونة للاتحاد القومى وحصله بالامداد والتفسير ، شأنها
في ذلك شأن كل هيئة معاونة لسلطة اخرى دون أن يكون لها اختصاص
ذو اثر قانونى في ذات العملية او في نتائجها .

(ملحق ٨٣٢ لسنة ٢ ق في ١٢/١/١٩٥٧)

ملفحة رقم (٢٧)

المسبدا :

عملية الترشيح لمضوية مجلس الامة عملية متركة تبدأ بصذور
القرار بدموة التلخين وتنتهى بصذور قرار الاتحاد القومى بتعيين المرشحين
لمضوية — الاتحاد القومى هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في
النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية في جميع عناصرها — اذا
تصفت الجهة الادارية في عدم قبول اوراق الترشيح لمصاحب الشان ان
ينظلم الى الاتحاد القومى ، بل على الجهة الادارية ان تثبت اعتراض صاحب
الشان وان ترسل الاوراق بحالتها للاتحاد القومى للتصرف في الترشيح .

ملخص الحكم :

ان عملية الترشيح لمضوية مجلس الامة هي من العمليات المتركة ،
بدا بصذور قرار رئيس الجمهورية بدموة التلخين الى الانتخاب وتنتهى
بصذور قرار الاتحاد القومى بتعيين المرشحين للمضوية ، وخلال ذلك
تم الاجراءات التي تتداخل في العملية وتتوشجها وتعتبر من عناصرها
بحكم الاكتضاء ، كتقديم طلبات الترشيح ، وايداع التامين ، وتقييد تلك
الطلبات في سجل خاص ، وحالة الاوراق الى الاتحاد القومى على الوجه
وفى المواعيد المحددة لذلك قانونا . وليس ثمة شك في أن الاتحاد القومى
هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية في النظر والمراجعة والتعقيب
على تلك العملية في جميع عناصرها ولتسطارها ، يعقب بولايتيه تلك —

التي لا تشارك فيها أية سلطة أخرى في الاختصاص. ذي الأمر القانوني — تعقيب نهائيا ، وبهذه المثبة إذا صبح في الجدل أن الجهة الإدارية قد تستفت في عدم قبول أوراق الترشيح بدون وجه حق فإن الطالب أن يتظلم إلى الاتحاد القومي ، ولهذا الأخير — بحكم تلك الولاية — أن ينظر في هذا التظلم ، لا يحد ولايته في ذلك امتناع الجهة الإدارية عن قبول الأوراق ، هذا الامتناع الذي لا يمكن أن يكون له أثر قانوني على الاتحاد ذاته ، والذي هو في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مجرد عمل مادي غير ملزم للاتحاد ، ولا يخول تون لجوء ذوي الشأن إليه بطريق التظلم ، أن كان لهم في ذلك وجه حق ، بل المرسوم على الجهة الإدارية — حتى ولو كان لها اعتراض على ترشيحه — أن تثبت الاعتراض ، وأن ترسل الأوراق بحالتها للاتحاد القومي ليتمصرف في الترشيح بمقتضى ولايته المشار إليها .

إطن ١٨٣٢ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/٦/٢٢

تعليق :

نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لمفوضية مجلس الأمة .

وتنفيذا لذلك صدر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٧ قرار بتشكيل الاتحاد القومي للعمل وحدد القرار أهداف هذا التنظيم فيما يلي :

أ — أن يكون التعبير السياسي من الوحدة الوطنية التي تأسست بحذر العنوان الثلاثي وأثبت صلابتها .

ب — دعم الثورة الوطنية وهي تتجه نحو التطوير الاجتماعي .

ج — مواجهة تحديات الاستعمار في مصر والعالم العربي .

د — إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية القائمة على العدل الاجتماعي .

هـ - جمل التناقضات بين طبقات الشعب بطريقة سليمة .

وكانت عضوية الاتحاد القومي لجميع المواطنين ، وتشكيله وتنظيمه بقرار جمهوري ، وموارده المالية مخرجة من موازنة الدولة ، وكان هو الذي يرشح لمجلس الأمة في ذلك الحين .

وقد اعتبر الاتحاد القومي في حينه جبهة وطنية قومية لتنفيذ اهداف ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، وتمنع بالتالي من قيام منظمات اخرى . الا ان الاتحاد القومي نجز من تحقيق ديمقراطية حقيقية وانفضى الى نشوب صراعات بين المتبجين اليه ، وذلك لعدم وجود اساس فكري واحد .

وازاء التحولات التي احدثت في اوائل الستينات الى الاخذ بمنهج مسؤولي في العمل السياسي يضم تحالف قوي الشعب العاملة مع تصنيف ثلثاته الشعب الى قوى وطنية واخرى رجعية وانهائية ومعلونة مع الاستعمار ، كان من الضروري في نظر الحكم التخطي عن صيغة « الاتحاد القومي » وانشاء ما سمي « الاتحاد الاشتراكي العربي » ليعتبر الاطار الذي يضم قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في التجول الى الاشتراكية السوفيتية بدل التجلي في قوانين يولييه ١٩٦١ .

١ راجع الدكتور شمس مرفني على - القانون الدستوري - طبعة

١٩٧٨ - ص ٤٧٦ وما بعدها .

الجزء الأول

اتفاقية دولية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

اتفاقية دولية — تضمنها أحكامها تعتبر استثناء من بعض القوانين النافذة — لا ضرورة لصدور قانون يميز هذه الاستثناءات اكفاء بموافقة مجلس الأمة أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها طبقاً للمادتين ١٢٥ و ١١٩ من الدستور .

ملخص الفتوى :

إذا كانت الاتفاقية قد تضمنت أحكاماً تعتبر استثناء من بعض القوانين النافذة . فإنه لا يلزم صدور قانون يميز تلك الاستثناءات ، اكفاء بموافقة مجلس الأمة على هذه الاتفاقية (المادة ١٢٥ من الدستور) ، أو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها يكون له قوة القانون (المادة ١١٩ من الدستور) .

(ملوى ٨٢٨ فى ١٩٦٤/٩/٣٠)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اتفاقية دولية — نافذها ولو بصفة مؤقتة — بشروط موافقة مجلس الأمة — حلول رئيس الجمهورية محل مجلس الأمة فى مباشرة هذا الاختصاص استناداً الى المادة ١١٩ من الدستور — عدم عرض الاتفاقية فى هذه الحالة على مجلس الأمة فى الجيماد المقرر بهذه المادة ، يجعلها كأن لم تكن بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢٥ من دستور الجمهورية العربية المتحدة على أن « رئيس الجمهورية » يبرم المعاهدات ، ويبلغها مجلس الأمة ، مشفوعة بها يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحه ، وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة .

ومن حيث ان الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة السويسرية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرايا السويسريين الذين خضعت اموالهم لاجراءات التأميم والحراسة قد يترتب عليها تحميل خزانة الدولة نفقات غير واردة في ميزانية الدولة للمسنة المالية الحالية ، ومن ثم فانه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من الدستور ، يلزم لتنفيذ هذه الاتفاقية — ولو بصفة مؤقتة — أن يوافق عليها مجلس الأمة .

الا انه يجوز لرئيس الجمهورية ان يطل محل مجلس الأمة في مباشرة هذا الاختصاص استنادا الى نص المادة ١١٩ من الدستور ، التي تنص على انه « اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة ، او فترة حله ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، فاذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل ، فلذا لم تعرض يزال بقرار رجعى ما كان لها من قوة القانون ، بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك ، أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس ، زال ما كان لها من قوة

القانون من تاريخ الامتراض » . فهذا النص تدجاء عابها مطلقا بتخويله رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات تكون لها قوة القانون ، اذ ما حدث فيها بين ادوار انعقاد مجلس الأمة (او فترة حله) ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، وقد تصد به مواجهة حالات الضرورة التي تستدعي الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة (او فترة حله) ، وذلك لتيسير سير الشرائع العامة سيرا منتظما مطردا . ونظرا الى ان نمذ الانفاقية المذكورة لا يحل التأخير ، فانه يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارا بالموافقة على هذه الانفاقية ، يكون له قوة القانون — طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١١٩ من الدستور . على انه يلزم في هذه الحالة — طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة الأخيرة — عرض قرار رئيس الجمهورية الصادر في هذا الشأن على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره — باعتبار ان المجلس قائم — فاذا لم يعرض ، زال بالقو رجعى ما كان له من قوة القانون ، بغية حاجة الى اصدار قرار بذلك ، ابا اذا عرض ولم يقره المجلس ، زال ما كان له من قوة القانون من تاريخ الامتراض .

وعلى أية حال ، فسواء وافق مجلس الأمة بنفسه على الانفاقية سالفة الذكر ، او اصدر رئيس الجمهورية قرارا بالموافقة عليها ، فان الانفاقية تكون لها قوة القانون بموافقة مجلس الأمة عليها — طبقا لنص المادة ١٢٥ من الدستور — كما يكون للقرار الصادر من رئيس الجمهورية بالموافقة عليها قوة القانون — طبقا لنص المادة ١١٩ من الدستور .

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

اتفاقية دولية — الكتب السرية المرافقة للاتفاقية — مدى ضرورة عرضها على مجلس الأمة — التفرة بين أمرين : ما إذا تضمنت أحكاما موضوعية متعلقة بالاتفاقية وما إذا لم تتضمن مثل هذه الأحكام — وجوب عرضها على مجلس الأمة في الحالة الأولى ، ويجوز لرئيس الجمهورية في الحالة الثانية عرضها أو عدم عرضها على مجلس الأمة إلا إذا رأى هذا المجلس ضرورة العرض .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بمدى ضرورة عرض الكتب السرية المرفقة بالاتفاقية على مجلس الأمة فإنه يتعين التفرة في هذه الحالة بين أمرين :

أولهما : أن تكون هذه الكتب قد تضمنت أحكاما موضوعية متعلقة بالاتفاق بين الدولتين ، فيتمتع عرضها على مجلس الأمة ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية .

والثاني : إذا كانت تلك الكتب لم تتضمن أحكاما خاصة بالاتفاقية بحيث لا تعتبر جزءا منها وفي هذه الحالة يجوز لرئيس الجمهورية عرضها أو عدم عرضها على مجلس الأمة ، إلا إذا رأى هذا المجلس ضرورة عرض الكتب مع الاتفاقية .

(فتوى ٨٣٨ في ١٩٦٤/١/٣٠)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

اتفاقية دولية — مراجعتها من ناحية الصياغة — عدم اختصاص مجلس

الدولة بمراجعة الاتفاقيات السياسية — لا يغير من هذا القدر نص الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى المسائل الدولية — اسس ذلك — مثال : الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة السورية فى شأن تسوية التعويضات المستحقة للرحلأ السوريين الذين خضعت أموالهم لاجراءات التلبيم والحراسة .

ملخص الفتوى :

انه فيها يختص بما اذا كان يتعين عرض الاتفاقية المشار اليها — وغيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لراجعتها من ناحية الصياغة ، ام ان هذه المسألة تترك لتقدير الجهة الادارية حسبما تراه ، وفقا لطروف إبرام تلك المعاهدات ، فقد حددت المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ اختصاصات القسم الاستشارى للفتوى والتشريع . ويبين من هذه النصوص ان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة انما يختص بمراجعة صياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين. وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصلة التشريعية والتشريعات التفسيرية. التى يصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية أو غيره من الهيئات ، ومن ثم فانه لا يختص بمراجعة الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة السورية فى شأن تسوية التعويضات المستحقة للرحلأ السوريين الذين خضعت أموالهم لاجراءات التلبيم والحراسة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية . واذا كانت الفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة قد ناطت بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى اختصاصا فى شأن المسائل الدولية ، فان هذا الاختصاص انما يتعلق بإبداء الراى مسببا فى تلك المسائل ، ولا شأن له بمراجعة الصياغة . وعلى ذلك فانه لا يتعين عرض الاتفاقية المذكورة — او غيرها من الاتفاقيات السياسية — على مجلس الدولة ، لراجعتها من ناحية الصياغة .

قائمة رقم (٣٢)

المبدأ :

اتفاقية مينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ - نصها على إعفاء مبنى البعثة القنصلية ومسكن رئيسها المعامل من كافة الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خاصة - منوط هذا الإعفاء - أن يكون عبء الضريبة أو الرسم بالأجر واقعا على عاتقها وليس على الطرف الآخر .

ملخص الفتوى :

تشير وزارة الخارجية الى ان اتفاقية مينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ - والتي انضمت اليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهوري رقم ٣٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ - هي التي تنظم موضوع الاعفاءات التي تمنح للقنصليات المعلة . وتطلب الوزارة الامدة بالرأى فى مدى تمتع قنصل ألمانيا الديمقراطية بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية فى ضوء نصوص هذه الاتفاقية .

ومن حيث ان المادة ٣٢ من الاتفاقية المذكورة تنص على أن « أ - مبنى القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية « المعامل » اذا كانت ملكا او مؤجرة للدولة المؤدة او لى شخص يعمل لحسابها - من جميع الضرائب والرسوم مهما كانت اهلية او بلدية او محلية بشرط ألا تكون مفروضة مقابل خدمات خاصة ٢ - الاعفاء الضريبي المذكور فى الفقرة (١) من هذه المادة لا يطبق على هذه الضرائب والرسوم اذا كان تشريع الدولة المؤدة اليها يفرضها على الشخص الذى تصاد مع الدولة المؤدة او مع شخص الذى يعمل لحسابها .

كما تنص المادة ٤٩ على أن « يعفى الأعضاء والموظفون القنصليون وكذا عائلاتهم الذين يقيمون فى كلهم من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والعينية الاهلية والمحلية والبلدية مع الاستثناء .. الضرائب

والرسوم على العقارات الخاصة الكتلة في أراضي الدولة المودع اليها مع
مراعاة احكام المادة ٣٢ .

ومباد ذلك اعفاء مباني البعثة القنصلية ومسكن رئيسها العامل من
كافة الضرائب والرسوم غير المفروضة مقابل خدمات خاصة . ومنط هذا
الاعفاء ان تكون هذه الضرائب والرسوم مفروضة قانونا على الدولة الفاع
لها البعثة ، بمعنى ان يكون عبء الضريبة او الرسم واقعا على عاتقها .
وليس على الطرف الآخر .

ومن حيث انه مع التسليم بتطبيق احكام الاتفاقية المشار اليها على
الحالة المفروضة - وذلك امر منوط بتقسيم المنيا الديمقراطية اليها -
فان البت في المسألة محل البحث يتوقف على تحديد طبيعة المبلغ التي
يطالب الملك بتحويلها للقنصل .

(فتوى ١٤٣٩ - في ١٩/١١/١٩٧٠)

قائمة رقم (٣٢)

المبدأ :

الانماج الوثنيين - الشرع - انتفاء كافة المعاشقات التي
أجرتها كل منهما قبل الانماج في الدولة الجديدة - مثال
يقتضيه لاتفاقية الجنسية الموقعة بين سوريا وايران في عام ١٩٥٤ -
انتفاسها بقيام الوحدة - لا يغير من ذلك نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٢
تسنة ١٩٨٠ بشأن الجنسية الجمهورية العربية المتحدة على العمل بالاتفاقيات
التي أبرمت بين الجمهورية السورية والدول الأجنبية في لوائحها الانظمة ولو
خالف احكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٦٦ من الدستور على انه لا يكره على التصل ب١٤١

سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولي »

ويبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها مقيد بقواعد القانون الدولي .

ويبين من هذا النص أن سريان مفعول المعاهدات والاتفاقيات الدولية ادماج دولتين أو أكثر فإن التكوين الدولي القديم للدول المنسحجة ينقضي ويؤول وتنقضي تعالها شخصية هذه الدول وذلك يستتبع انقضاء كلمة المعاهدات التي أبرمتها كل منها قبل ادماجها في الدولة الجديدة .

ومن حيث أن الاتفاقية المبرمة بين سوريا وإيران في سنة ١٩٥٤ قد تضمنها خطابان متبادلان بين وزيرى خارجية الدولتين وقد جاء بهما أن « الحكومة السورية والحكومة الإيرانية نتيجة لتبادل المذكرات بين مفاوضة الإمبراطورية الإيرانية ووزارة الخارجية السورية وتضمينا مع الروح التعاونى المشترك الذى يسود علائق البلدين قررتا طلب رأى الحكومة الإيرانية في حالة رغبة أحد الرعايا الإيرانيين استبدال جنسيته بالجنسية السورية على أن تطلب الحكومة الإيرانية رأى الحكومة السورية في حالة رغبة أحد الرعايا السوريين استبدال جنسيته بالجنسية الإيرانية بمعاملة بالمثل » وقد صدر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ قرار مجلس الوزراء السوري رقم ٣٥٠ بالموافقة على تبادل الكتابين المشار اليهما بين وزير الخارجية السورية ووزير إيران المفاوض ، وبذلك وضمت الاتفاقية موضع التنفيذ اعتبارا من هذا التاريخ .

وهذه الاتفاقية هي وفقا للتكييف القانوني الصحيح من قبل معاهدات واتفاقيات حسن الجوار وهي بهذه المثابة تعتبر من المعاهدات السياسية التي تسقط وتنقضي بالماج الدولة التي اشتركت فيها مع غيرها في دولة جديدة ادماجا تاما في وحدة شاملة تزول فيها شخصية الدول المنسحجة ويحل محلها شخص دولي جديد يمثل في الدولة الجديدة الموحدة ملامت لثرت هذه الدولة ما يترتب على مثل هذا الانساق

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، تنص على أن « يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأجنبية ويعمل كذلك بالاتفاقيات التي أبرمت بين جمهورية مصر والجمهورية السورية والدول الأجنبية كل في نطاقها الإقليمي ولو خالفت أحكام هذا القانون » .

ومعلوم هذا النص لا يجاوز أعمال الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لأوضاع اتصال بالجنسية ذاتها من حيث اختيارها ومواعيد الاختيار ، وتغيير الإقامة وتأثيره في الجنسية . والمقصود في هذا الصدد هو الأوضاع الخاصة بالعثمانيين بالنسبة إلى الإقليم الجنوبي وفي الخصوص بين الدول التي انسحلت من الإمبراطورية العثمانية وخطت في حوزة دول أجنبية أخرى مثل إيطاليا وفرنسا وإنجلترا ذلك أن الحكومات التي كانت قائمة على أمرها أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقيات لتنظيم الوضع الاستقلالي الجديد فيما يتعلق بالسيادة على سكان هذه الوحدات التي كانت تخضع لسيادة الإمبراطورية العثمانية القديمة ويخضع في ذلك للاتفاقيات السابقة عقدها بين كل من سوريا ولبنان أو سوريا وتركيا بالنسبة إلى اختيار الجنسية السورية أو اللبنانية أو التركية حسب الأحوال ..

ومضلا عن ذلك فإن الجنسية هي الرمز البارز لمعنى الوحدة وحقيقتها والنطاق الإقليمي لجنسية الدولة حسب قواعد القانون الدولي العام يشمل كافة الأراضي التي تباشر فيها الدولة سيادتها ولو بامد الوضع الجغرافي بين أجزائها ، ولما كانت سيادة الجمهورية العربية المتحدة ينضوي تحت لوائها الإقليم التي كانت تتكون منها جمهورية مصر وكذلك الإقليم التي كانت تتكون منها جمهورية سوريا قبل الوحدة فإن الجنسية تناول هذا النطاق الإقليمي ، والجنسية لا تجزأ ولا تقبل بطبيعتها الخط أو الشركة لأنها تقوم على الولاء والولاء معنى لا يقبل التجزئة .

لهذا انتهى الرأي إلى أن اتفاقية جنسية المعقودة بين سوريا ولبنان عام ١٩٥٤ قد انقضت بقيام الوحدة بين جمهورية مصر وسوريا .

قامدة رقم (٣٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بتفصيل الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للملوم الادارية - المادة ١٧ من هذه الاتفاقية - نصها على تمتع المنظمة وممثلى الدول والبلاد العربية الاعضاء فيها والخبراء والموظفين بالازايا. والحصانات الدبلوماسية المخصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - المادة ٢٢ من الاتفاقية الأخيرة - نصها على تمتع الأمين العام والامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالازايا والحصانات التى تمتع طبقا للعرف الدولى للبعوث الدبلوماسيين كل بحسب درجته - موافقة الجمهورية العربية المتحدة على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ مع تحفظها بعدم قبول ما جاء بالمادة ٢٢ منها بالنسبة الى تمتع الموظفين الرئيسيين بالازايا والحصانات التى تمتع طبقا للعرف الدولى للبعوث الدبلوماسيين - تحفظ الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة المشار اليها بنفس التحفظ الخاص باتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - عدم الاشارة فى المادة ١٧ سالف الذكر الى مدير المكتب الفنى للمنظمة - كيفية معاملةه فى ضوء نصصه نصوص اتفاقية المنظمة - تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة اليه .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٠/١/١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦١ بتفصيل الجمهورية العربية المتحدة الى اتفاقية المنظمة العربية للملوم الادارية .

وتنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان تنشأ فى نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميزانية مستقلة تسمى

كما تنص المادة ١٣ على أن يكون للمنظمة مكتب فني دائم يرأسه مدير من كبار المختصين في العلوم الإدارية أو الإدارة العامة يعينه المجلس التنفيذي ...

وتنص المادة ١٧ بأن تتبع المنظمة وممثلوا الدول والبلاد العربية الأعضاء فيها والخبراء والموظفون بالازاياء والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية .

وبالرجوع الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية يبين لنا المادة ٢٠ منها نص على أن : « أولا : يتمتع موظفو الامانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحصانات الانبثقة :

أ — الحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية .

ب — الاعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التي تقاضوها ويقتاضونها من الجامعة .

ثانيا : علاوة على ما تقدم يتمتع موظفو الامانة العامة من غير سرعائيا دول المشرق :

أ — بالاعفاء هم وزوجاتهم وانفراد أسرهم الذين يعولونهم من ثبوت الهجرة والاجراءات الخاصة بقيد الاجانب .

ب — بالتسهيلات التي تمنح للموظفين الذين في درجاتهم من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالانطرح .

ج — التسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين في وقت الايام الدولية فيما يتعلق بموالتهم الى وطنهم .

د — بالاعفاء في بحر سنة من تاريخ تسلمهم العمل من الرسم الجبركية عما يستوردون من أثاث ومناخ بمناسبة اول توطن في الدولة صاحبة الشأن » .

وتنص المادة ٢٢ على أنه « علاوة على المزايا والحصانات المنصوص

والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالازايا والحصانات
التي تمنح طبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين كل بجسبه
درجته » .

وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على تلك الاتفاقية بالقانون
رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ الذي نصت ملحقه الوحيدة على أن « ووفق على
اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس
جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣. مع التحفظين
الآتين : (أولا) ... (ثانيا) عدم قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين
من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية هم وزوجاتهم
وأولادهم القصر بالمنزليات والحصانات التي تمنح طبقا للمعرف الدولي
للمبعوثين الدبلوماسيين » .

ويتضح من هذه النصوص أن اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية
قد أحالت فيما يتعلق بالازايا والحصانات التي تتمتع بها المنظمة
وموظفوها الى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، وأن
الجمهورية العربية المتحدة تحفظت على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية .
الأخيرة بالنسبة الى تمتع الموظفين الرئيسيين بالازايا والحصانات التي
تمنح طبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين .

ومن حيث أن الجمهورية العربية المتحدة الكهت هذا التحفظ في
اتفاقية المنظمة آتية الذكر حيث ورد بها أن مندوبها « تحفظ بالنسبة
للمادة ١٧ من تلك الاتفاقية بنس التحفظ في مرسوم اصدار اتفاقية
مزايا وحصانات جامعة الدول العربية » .

ومن حيث أنه يستلزم تقدم أنه بينها نصبت المادة ٢٢ من اتفاقية
مزايا وحصانات جامعة الدول العربية - بمراعاة التحفظ الذي أوردته
الجمهورية العربية المتحدة - على تمتع الأمين العام والأمناء المساعدين
بالازايا والحصانات الدبلوماسية ، اكهت المادة ١٤ من اتفاقية المنظمة
العربية للعلوم الإدارية بالنص على « الموظفين والمخبراته » دون الاستغرة
صراحة الى ما يجوز هؤلاء وهو مدير الكتب الفني ، ممن لم يتمين لواء
ذلك التوفيق بين النصوص الواردة في الاتفتيتين في ضوء قواعد تفسير

الانتخابات التي توجب التزام حسن النية في تفسير ومراعاة موضوع
الانتخابية والغرض منها مع الاسترشاد بطرف مقدها .

ومن حيث ان تفسير اتفاقية المنظمة المشار اليها في ضوء الاعتبارات
المقدمة يؤدي الى تطبيق المعاملة المقررة للموظفين الرئيسيين بالنسبة
الى مدير المكتب الفني باعتبار هذه المعاملة هي اتصى معاملة منصوص
عليها للموظفين طبقا للمادة ١٧ من الاتفاقية .

ولا يسوغ في هذا الصدد اجراء معادلة بين وظيفة مدير المكتب
الفني للمنظمة ووظيفة الامين العام للجامعة او الامناء المباعدين سواء
من ناحية الاختصاصات او من ناحية المخصصات المالية والخلوص
من ذلك الى معاملته معاملة الامين العام او الامين المساعد على الاقل
وتتمتع بالتالي بالمزايا والخصومات الدبلوماسية المنصوص عليها في
المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وخصومات جامعة الدول العربية . ذلك ان
ثمة اعتبارات اخرى يجب مراعاتها في هذا الشأن مثل الوضع الخاص
للجامعة العربية بالنسبة الى باقي المنظمات الاخرى التي تنشأ في ظلها
الجامعة ، كمنظمة اتليمية مبنية ، تختلف اختلافا كبيرا من حيث
نشاطها واختصاصها من اية منظمة متخصصة اذ بالإضافة الى نشاطها
السياسي الشامل والذي يشكل الهدف الاساسي لها تباشر أنشطة اخرى
متمعددة في كافة الشؤون التي تهم الدول المشتركة فيها .

وهذا الوضع الخاص الذي تتمتع به الجامعة العربية ينعكس اثره
على وظائف الامين العام والامناء المساعدين مما يصبح من غير المقبول معه
المقابلة بين هذه الوظائف بوضعها الخاص وبين الوظائف المماثلة
في المنظمات المتخصصة المنشأة في ظل الجامعة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم عدم انطباق المادة ٢٢ من اتفاقية
مزايا وخصومات جامعة الدول العربية على مدير المكتب الفني للمنظمة
المشار اليها باعتباره من الموظفين الرئيسيين الذي يسرى عليهم التحفظ
مكتف الذكر .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى معاملة مدير المكتب الفني للمنظمة

العربية للعلوم الادارية معللة الموظفين الرئيسيين المشار اليهم في المادة ٢٢ من اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ومن ثم لا يفيد سياسته من حكم هذه المادة نظرا لتحفظ الجمهورية العربية المتحدة عليها بالنسبة الى الموظفين الرئيسيين وتكيدها هذا التحفظ على نص المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة .

(ملف ١٢/٢/٤١ - في ١٢/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٥)

البيد :

التزام السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على العقود التي تبرمها وعلى كل ارتباط من جانبها بأى مشروع يترتب عليه انفاق بمبالغ في سنوات مالية قادمة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ على انه لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بشروع يترتب عليه اتفاق بمبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على أن (رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها) .

ومعاد ذلك ان المشرع الدستوري ازم السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تمقدها كما ازمها بالحصول

على موافقته على ارتباطها بأية مشروعات إذا ترتب على عقد القرض أو المشروع اتفاق مبالغ في سنوات مالية قادمة... وذلك بهدف تحقيق رتبة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة الى الموافقة على اعتماد لم يتح لها مناقشته كما ألزم المشرع السلطنة التنفيذية بالحصول على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية التي يترتب عليها انفاقه مبالغ غير مدرجة بالموازنة لتمكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقا يبرم بين دولتين بها لها من سيادة مائة لا تختلط بالمعتود التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي لا تظهر فيها كطرف ذي سيادة كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لشراء بعض المواد والسلع أو توريد المواد الخدم والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة إذ أن تلك المعتود تخضع لأحكام القانون الداخلي لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لأحكام القانون الدولي الهام ، وتبعا لذلك فإنه وقد — انبرغ الاتفاق المائل في صورة عقد توريد فإنه يندرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي يشمل بمضمومه كافة الارتباطات أيا كان مضمونها وتبعا لذلك فإنه وقد تضمن هذا العقد أحكاما تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سائلة الذكر وحدد جدولا زمنيا للتوريد وما يقابله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فإنه يتعين عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور إذ لا يجوز الأمر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التجليون .

وإذا كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تحويل مشروعات الطاقة البديلة قد ألزم الهيئة المصرية العامة للترول بحجز نسبة من أرباحها لتحويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فإن ذلك لا يخرج عن كونه تخصيصا لمورد من موارد الدولة لغرض محين وذلك أمر لا يهبط بالمعقد المائل وعليه لا يمكن حمل هذا القانون على أنه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق بهذا العقد .

(انتهى ١/٩/٨٩ في ٨/٥/١٩٨١)

قامدة رقم (٣٦)

المبدأ :

بما تبرمه شركات القطاع العام من قروض لتنفيذ مشروعاتها لا يخضع
للتقيد الدستوري الذي يتطلب وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب
لإبرام عقد القرض .

ملخص الفتوى :

ولئن كانت المادة ١٢١ من الدستور لوجبت على السلطة التنفيذية
الحصول على موافقة مجلس الشعب قبل عقد القروض أو الارتباط بمشروع
يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة ، إلا أنه لما كان
المستقر أن شركات القطاع العام هي من أشخاص القانون الخاص ولا تعد
أعضاء في السلطة التنفيذية ، فإن ما تبرمه من قروض لتنفيذ مشروعاتها
يخرج من نطاق القروض التي تبرمها السلطة التنفيذية ، ولا يخضع للتقيد
الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور المشار إليها من وجوب
موافقة مجلس الشعب قبل إبرام عقد القرض . كما أن المقتضى رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركته الذي خول مجالس إدارة
شركات القطاع العام جميع السلطات اللازمة للقيام بالإعمال التي يقتضيها
تحقيق أغراض الشركة وعلى وجه الخصوص أعداد مشروع الموازنة
التخطيطية للشركة وترشيد السياسة المالية لها وتبعية الموارد اللازمة
لتحويل العمليات الجارية والاستثمارية من النقد المحلي والأجنبي طبقاً لبرامج
زمنية محددة — ويخضع في ذلك سلطة عقد القروض لتحويل العمليات التي
تقوم هذه الشركات بتنفيذها — ولم يلزمها بالحصول على موافقة مسبقة
من مجلس الشعب . وب تطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، والثابت من
الأوراق أن شركة السويس لتصنيع البترول إحدى شركات القطاع العام
التي سوف توقع اتفاقية القرض المشار إليها باعتبارها الطرف المقترض ،
وتصرف إليها وحدها الحقوق والإلتزامات الناشئة عن الاتفاقية عوضاً عن الشركة
في التزاماتها تلك جو بنك الإسكندرية أحد بنوك القطاع العام أيضاً ، وكلها

من اشخاص القاتون الخاص التي لا تعتبر جزءا من السلطة التنفيذية ، فليس ثمة محل لالزام الشركة بعرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب للحصول على موافقته عليها قبل إبرامها . ولا يغير من ذلك ما ورد بكتاب المير العام للإدارة العامة للغروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي المؤرخ ١٩٨٥/٣/٢٣ . الى بنك الاسكندرية من أن سداد الأقساط والالتزامات المترتبة على القرض سوف يتم خصما من حصيللة ادارة الهيئة العامة للبترول ، اذ الثابت انه طبقا للادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول التي اجازت للهيئة ولشركات القطاع العام للبترول احتجاز قيمة المبالغ المدرجة لها في موازنتها التخطيطية بالتقيد الحر وسداد مصروفاتها والالتزامات المستحقة عليها من حصيللة الصادرات المملوكة لها من البترول الخام والمنتجات البترولية ، أن الامر لا يمسو مجرد تدبير العملة الأجنبية اللازمة من فائض حصيللة قطاع البترول ، وأن اقتساط القرض وامباؤه المالية ستدرج بالموازنات التخطيطية لشركة السويس لتصنيع البترول طبقا لتواريخ استحقاقها باعتبارها المسئولة من السداد ، ولا شأن للهيئة المصرية العامة للبترول بالالتزامات الناشئة من هذا القرض باعتبارها ليست طرفا فيه وليست ضامنة للشركة في تنفيذ التزاماتها الناشئة عنه ومن ثم فليس ثمة التزام ينشأ على عاتقها اطلاقا نتيجة العقد أو بسببه .

(ملف ٣٦٣/٢/٤٧ — في ١٢/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تسوية المشاكل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة والموقعة في باريس بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٦ — تتضمن ثلاثة ابواب — الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طبقت عليها الاجراءات قبل ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٥٨ » — الباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية

الباب الثالث خاص بالأحكام المالية — تعلق الباب الأول بتنظيم الوضع بالنسبة لما أخضع من الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية لاجراءات الحراسة تطبيقاً للأمر رقم ٥ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ — الباب الثاني من الاتفاقية لم يتضمن تحديداً جامعاً للاجراءات التي تتصرف اليها أحكامه — نص المادة (٩) من الاتفاقية على أن تقوم حكومة الجمهورية الجزائرية المتحدة بتعويض الأشخاص الذين خضعت أموالهم وحقوقهم وبمصلحتهم لاجراءات التليم أو لاية اجراءات أخرى مقيدة للحقوق من اى نوع كانت في الفترة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان الاتفاقية — عبارة « الاجراءات الأخرى المقيدة للحقوق » الواردة بالمادة (٩) جاءت مطلقة من اى قيد ومن الاتساع والشمول بحيث تشمل اية اجراءات من شأنها تقييد حرية المالك سواء في الإدارة أو في التصرف كما هو الشأن بالنسبة لاجراءات الحراسة — المستفاد من مجمل احكام الاتفاقية والبروتوكول والخطابات الملحقة بها أن لفظ التعويض المستخدم في المادة (٩) لم يقصد به المعنى الاصطلاحي الضيق المقصود في قوانين التليم والذي يعتبر مقابل نزع ملكية المشروع المزمع — المقصود بالتعويض هو كل ما يجب على الحكومة الجزائرية رده من التقدود الى الرعايا الفرنسيين تطبيقاً لأحكام هذه الاتفاقية ولو كانت هذه الأموال متحصلة عن بيع الأموال التي أخضعت لاجراءات الحراسة — نتيجة ذلك — من غير المقبول فصل سريان الاتفاقية وبالتالي حق تحويل الأموال الى الخارج على الأموال التي خضعت للحراسة قبل ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ دون التي خضعت للحراسة بعد ذلك — احقية المضى بوصفه فرنسياً خضعت أمواله لاجراءات الحراسة في المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ أن يفيد من احكام هذه الاتفاقية ومن اجازة تحويل الأموال الى الخارج .

تلخيص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استعراض احكام الاتفاقية المعسودة بين

تسوية المشكل المتعلقة بالموال الرطبا الفرنسية من الجمهورية العربية المتحدة والوفاة في باريس بتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٦ أنها تتضمن ابوابا ثلاثة ، الباب الأول بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي طُبعت عليها الإجراءات قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثاني بعنوان « الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية التي خضعت لأجراءات لاحقة بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » والباب الثالث خاص بالأحكام العامة ، ويتعلق الباب الأول بقطعة الوضع بالنسبة إلى إخضاع من الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية لإجراءات الحراسة تطبيقا للأمر رقم ٥ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وينص في هذا الخصوص على أن ترفع الحراسة عن هذه الأموال وتسلم عينها لأصحابها ، إذا لم يكن قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، وذلك طبقا للشروط والأوضاع المهيئة بالمادة الثانية من الاتفاقية ، فإذا لم تتوافر لأصحاب الشأن شروط المادة الثانية المذكورة تقوم الحكوم المصرية بتصفية هذه الأموال وإبداء نتائج التصفية الذي حدد جذاذا بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، في حساب يفتح باسم حكومة الجمهورية الفرنسية التي تقوم بتوزيعه بمعرفتها على أصحاب الحق فيها وفقا لنص المادة الرابعة من الاتفاقية . وإذا كانت الأموال المذكورة قد تم التصرف فيها بالبيع قبل ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ فتسلم قيمتها لأصحاب الشأن فيها في الحدود المهيئة بالمادة الثالثة من الاتفاقية . وأجازت الاتفاقية تحويل هذه الأموال إلى الخارج بالنص في المادة السادسة على أنه (يمكن للمعنة الدبلوماسية الفرنسية في الجمهورية العربية المتحدة أن تسجد بمروافاتها المحلية بعد أقصى قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنويا خصما من الصافي الرأسمالية المتروحة بمسألة رعيا فرنسيين) والنص في المادة السابعة على أنه (يجوز استغلال الصافي الرأسمالية الفرنسية في تشديد مصروف أقلية المسلمين الفرنسيين في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة على مكتب السياحة وذلك في حدود ٢٠٪ سنويا من رصيد كل حساب ويحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه مصري سنويا لكل مسافر) ، أما الباب الثاني من الاتفاقية ، وهو

الخاص « بالأموال والحقوق التي خضعت لإجراءات لاحقة لتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٨ » فإنه على الرغم من أنه يتعلق أيضا بالإجراءات التي أخضعت لها الأموال والحقوق والمصالح الفرنسية ولكن في تاريخ لاحق على ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، إلا أنه لم يتضمن تحديدا جليعا للإجراءات التي تصرف إليها - أحكاه - فنصت المادة الثانية على أن التصرف بالأموال والحقوق والمصالح الفرنسية في تطبيق أحكام هذا الباب والحقوق والمصالح التي يمتلكها أشخاص طبيعيون فرنسيون الجنسية وكذلك التي يمتلكها الأشخاص المعنويون الذين يكون مركزهم الرئيسى وتكون أغلبية رأس المال مملوكة لأشخاص فرنسيين الجنسية .

الخ . ونصت المادة التاسعة على أن (تقوم - حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتسويض الأشخاص الذين تتوالى فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٨ سائلة الذكر والذين خضعت أموالهم وحقوقهم ومصالحهم لإجراءات التأميم أو أية إجراءات أخرى مخيدة للحقوق من أى نوع كانت تكون قد اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وتاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية) ، ثم تناولت المادتان ١٠ ، ١١ كيفية تحديد هذا التسويض والتمه الإيجابية المستحقة لكل شخص من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٨) ومستفادات الملكية الواجب عليهم تقديمها لاثبات حقوقهم في التسويض المذكور . وأشارت المادة (١٠) في هذا الخصوص إلى الأوراق المالية المحدد سعرها في البورصة يتم تحديد قيمتها طبقا لما تقضى به قوانين الجمهورية العربية المتحدة ، وما سداها من الأموال يتم تحديد قيمتها بجمهورية لبنان التقييم المصرية ، أما شركة ليبون فان التسويض المستحق طبقا مقابل اسقاط الالتزام منها وتصفية بعض أموالها فيتم كذلك طبقا للاتفاق الثابت بين الشركة المذكورة وسلطات الجمهورية العربية المتحدة .

في ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٦ ، وأجازت المادتان ١٢ ، ١٣ تحويل هذه الأموال الى الخارج بشروط معينة ، وذلك عن طريق ائبداع ٥٠ ٪ من قيمة التسويض المستحق لكل واحد من الأشخاص المستفيدين في الجانب المادى من حساب خاص يتبع لدى البنك المركزى المصرى باسم بنك فرنسا ويستفيد هذا الحساب في سداد ما يماثل ٥٠ ٪ من ثمن المبيعات المنتجة أصلا في الجمهورية العربية المتحدة فيما سدا القطن .

والأرز والبقول ، والمصدرة مباشرة لفرنسا لسد احتياجات السوق
الفرنسي .

ومن حيث انه ولئن كان الباب الثاني من الاتفاقية لم يتناول
بالنص الصريح اجراءات الحراسة التي فرضت على الاموال والحقوق.
والمصالح الفرنسية في تاريخ لاحق لتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة
١٩٥٨ شأن الباب الأول من الاتفاقية ، الا ان المادة التاسعة من الباب
الثاني وقد استهدف الأشخاص الذين خضعت أموالهم وحقوقهم
ومصالحهم لاجراءات التأميم او لاية اجراءات اخرى مقيدة للحقوق
من أي نوع كانت تكون اتخذت فيما بين ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨.
وتاريخ بدء سريان الاتفاقية في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وان
الاجراءات الاخرى المقيدة للحقوق من أي نوع كانت جاءت عبارة
مطلقة من أي قيد ، وجاءت من الاتساع والشمول على وجه ينطوي على
اية اجراءات يكون من شأنها تقييد حرية المالك سواء في الادارة او
في التصرف كما هو الشأن بالنسبة لاجراءات الحراسة ، اخذا
في الاعتبار ان النص وصف الاجراءات الاخرى المنوه منها بأنها
اجراءات مقيدة للحقوق في حين ان الاجراءات التي يترتب عليها
نقل ملكية المال الى الدولة كالتأميم تعتبر من الاجراءات السالبة
للحقوق لا المقيدة لها فقط ، الأمر الذي يستفاد منه ان حلول
الاجراءات الاخرى المشار إليها مخابر لحلول التأميم وما في حكمه من
اجراءات ناقلة لللكية . وكذا ان اطراف الاتفاقية انصرف قصدهم
من هذه العبارة الى حلول مرادف - لحلول التأميم على ما قضى به
الحكم المطعون فيه لما استوزم النص الصريح الواضح على ذلك
ويستند هذا الفهم ويؤكد ان الاتفاقية المذكورة عنوانت كلا من البابين
الأول والثاني بذات - العنوان فيما عدا ان الباب الأول الخاص
بالاموال والحقوق الفرنسية التي طبقت عليها الاجراءات قبل ٢٢ من
أغسطس سنة ١٩٥٨ والثاني خاص بهذه الاموال والحقوق التي
خضعت لاجراءات لاحقة لهذا التاريخ ، واذ شملت الاجراءات
المقصود عليها في الباب الأول بصريح اللفظ اجراءات الحراسة فان
الاجراءات المنصوص عليها في الباب الثاني تنطوي بحكم اللزوم على

هذه الاجراءات بمرعاة ان نص البند التسع وبمع من متلول هذه الاجراءات بحيث يتناول اية اجراءت متعيدة للحقوق .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان المستفاد من مجمل احكام الاتفاقية والبروتوكول والخطابات الملحقة بها ، ان لفظ التعويض المستخدم فى المادة التاسعة سألغة الذكر لم يقصد به المعنى الاصطلاحي الضيق المقصود فى قوانين التلبيم والذي يعتبر على وجه التحديد وعن مقابل نزع ملكية المشروع المؤتم ، وانما استخدم هذا اللفظ استخداما يتسم ايضا بالانساع والشمول بحيث ينصرف الى كل ما يجب على الحكومة المصرية رده من النقود الى الرعايا الفرنسيين تطبيقا لاحكام هذه الاتفاقية ولو كانت هذه النقود متحصلة من بيع الاموال التى اخضعت لاجراءات الحراسة . وآية ذلك ان المادة الخامسة من الاتفاقية وهى من مواد الباب الأول — الخاص بالاموال والحقوق والمصالح التى فرضت عليها الحراسة قبل ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ ، عسرت بلفظ التعويض من حسيطة بيع هذه الاموال ، اذ تنص على ان التعويضات المستحقة للشركات الفرنسية التى خضعت اموالها وحقوقها ومصالحها فى مصر لاجراءات التصرف قبل ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ تتم تسويتها طبقا لاحكام اتفاقيات زيورخ والاتفاقات الخاصة التى أبرمت مع اصحاب الشأن ، وكذلك نطلت المادة (٩) من البروتوكول الملاحق بالاتفاقية بالنص على ان (يدفع اجمالى الامساك السنوية المستحقة للرعايا الفرنسيين الذين بيعت اراضيهم الزراعية قبل اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ وتقدر فى اقرب وقت قيمة المباني والمواشى والمعدات — والآلات والمزروعات الموجودة فى الاراضى الزراعية المباعة على ان يتم تسوية التعويضات المستحقة عن بيع هذه العناصر قبل اول اكتوبر سنة ١٩٦٨ — وفى حالة عدم تسيك الرعايا الفرنسيين من تقديم مستندات الملكية فيمكن ان يقدموا للحراسة العامة لاثبات صحة طلباتهم — كل البيانات التى لديهم . الخ . كما ان المادة السادسة من البروتوكول المذكور تنص على ايداع هذه الاموال فى الحساب الخاص الذى نصت المادة (١٢) من الاتفاقية على ان تودع فيه التعويضات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من الاتفاقية

بمداية لإجراءات تحويل هذه الأموال إلى الخارج مما يفمنع عن أن
الاتفاقية المذكورة لا تفرق في الحكم بين التعميقات المستحقة عن
إجراءات التأمين وبين المبالغ الواجبة السداد نتيجة التصرف بالبيع
في الأموال التي أخضعت لإجراءات الحراسة . ومنى كان ذلك ، ولم
يكن هناك ما يسر التفرقة بين الأموال التي أخضعت للحراسة قبل
٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وذلك التي أخضعت لهذا الإجراء بعد
التاريخ المذكور ، فإنه يكون من غير المقبول قصر مريان الاتفاقية ،
وبالتالي حق تحويل الأموال إلى الخارج طبقاً لأحكامها ، على الأموال
الأولى دون الأخيرة . الأمر الذي يتعارض مع هدف الاتفاقية في إنهاء
كلية المشاكل المتعلقة بأموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية العربية
المتحدة ، وهذا ما اتجهت إليه التية الحقيقية للطرفين والذي عبراً
فيه صراحة في التمهيد الذي صدرت به الاتفاقية بالنص على (أن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا ، ورغبة
فيها في الوصول بصفة عاجلة إلى تسوية نهائية للمشاكل الناشئة عن
الإجراءات التي طبقت على أموال الرعايا الفرنسيين في الجمهورية
العربية المتحدة قد اتفقتا على ما يأتي ... الخ) ... ولا ينال من
قبول معنى التعميقات المنصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاقية .
بحيث يتسع لكافة الأموال واجبة الرد على التفصيل المقدم بيانه ،
أنه في مجال تحديد التعميقات الترتيب المرفق ١٠ ، ١١ من الاتفاقية
ذات النفع المنع في قوانين التأمين عند تفسير التعميقات المستحق
المستحقة القروضات اليومية التي انطلقت بتكليفنا إلى الدولة لذلك أن
مرد تحديد التعميقات في المادتين المذكورتين على هذا النحو الذي
يخص بالأموال التي انطلقت بتكليفنا إلى الدولة بالتسليم أو بما في
الحكمة من إجراءات وكالة الملكية دون غيرها هو أن تستخدم الأموال في
تحويلها التي يقضي الأمر التمدي ليان كيفية تحديد التعميقات فيها ،
إذا الأموال التي أخضعت لإجراءات الحراسة فإن التعميقات الخاصة
بها بالمعنى المتكلم فكله . يتحدد طبقاً نتائج البيع أو التصفية التي
أجريت لهذه الأموال دون أن يحتاج الأمر بالثبوت التيما إلى نفس عناصر
يقترن ذلك بما التقى مع الامتياز إلى هذا التعميقات في المادتين ١٠ ،
١١ مستأنفة التذكر .

ومن حيث انه بناءا على ما تقدم يكون من حق المدمى الأول بوصفه من الرعايا الفرنسيين الذين أخضعت اموالهم لاجراءات الحراسة في المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى اول سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بالاتفاقية سالفة الذكر وهي من الاجراءات المتبعة للحقوق التي يتبناها نص المادة التاسعة من الاتفاقية سالفة الإشارة اليه ان يفيد من احكام هذه الاتفاقية وما تقضى به من اجازة تحويل الاموال الى الخارج وذلك متى توافرت بالنسبة الى المدمى المذكور الشروط اللازمة لذلك وبمراعاة الأوضاع والاجراءات التي نصت عليها الاتفاقية في هذا الخصوص .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب هذا المذهب فانه يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يصين الحكم بالقائه او القضاء بالقضاء التبرار السلبى بامتناع الجهة الادارية عن اعمال احكام الاتفاقية المذكورة على اموال المدمى الأول في تركة مورثته الموصومة
التي أخضعت لاجراءات الحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمعروفات .

(ملعن ٤٧٢ لسنة ١٨ ق - في ٢٢/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المستند :

عقد الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والائاتك البريطانية في مصر - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ بالموافقة عليها - نص في الاتفاق بان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالاذن لرميا المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر في كافة الشؤون المتعلقة بالضمرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام المحاسن بمباشرة الحقوق القانونية - تقديم طلب اعادة النظر نظابة الى

مدير عام مصلحة الضرائب - ويتم اعادة النظر بمعرفة لجنة تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وفيما قبل للطعن - منحور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ في صيغته الدستورية موحدا احكام الاتفاقية ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة (٥) من ان تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لوزير الخزانة ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وفيما قبل للطعن امام اى جهة قضائية او غير قضائية - قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر لا يعدوا ان يكون قرارا اداريا نهائيا مما يدخل في ولاية محكم مجلس الدولة - لا وجه للتحدى بالنص الوارد في المادة ٦/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لتعليق اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية امام مجلس الدولة ما دام ان المنازعة المنظورة منسأها نظام قانون خاص لم يخول هذه الولاية للمحكم العادية - لا يصح النص بعدم الدستورية على النص المتع من الطعن وقرار الوزير المختص اذ ان الامر يرجعه الى احكام اتفاقية دولية .

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ عقد اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر وصدر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ وقد ورد بالفقرة (ط) ان المادة الثالثة من هذا الاتفاق ان تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالاذن لرعاية المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر في كلفة الشئون المتعلقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الجارس بمباشرة الحقوق القانونية ويقدم طلب اعادة النظر كتابة في كل حالة الى مدير عام مصلحة الضرائب خلال مدة شهرين من تاريخ التسليم التصوص عليه في الفقرة (ط) من الملحق (ب) لهذا الاتفاق وتتم اعادة النظر بمعرفة لجنة يرأسها احد اعضاء مجلس الدولة المصري تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وفيما قبل للطعن ، وتنفذاً لذلك فقد صدر القانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه في صيغته الدستورية مرددا احكام الاتفاقية سالفة الذكر ومن بينها ما ورد النص عليه في المادة (٥) من ان « تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لوزير الخزانة ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن امام اية جهة قضائية او غير قضائية ... » ومن ثم وطبقا لهذا النظام القانوني الخاص برماليا المملكة المتحدة المستفيدين من الاتفاقية لا يعد قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر ان يكون قرارا اداريا نهائيا مما يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ دون ولاية المحاكم العادية التي لا تتناول المنازعة في القرارات . ولا وجه للتحدى بالنص الوارد في المادة (٦/١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لتعليق اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنظور بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية امام مجلس الدولة وذلك ما دام ان المنازعة المنظورة منشأها نص قانوني خاص لم يخلو هذه الولاية للمحاكم العادية .

ومن حيث انه وقد استبان ان مبنى الاتفاقية المعتمدة بين الحكومتين المصرية والبريطانية هو اذن الحكومة المصرية لرماليا المملكة المتحدة يطلب اعادة النظر في كافة الشئون المتعلقة بالضرائب التي تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الحارس على أموالهم بمباشرة الحقوق القانونية . وهو الالتزام الواقع على ملق الحكومة المصرية بموجب هذه الاتفاقية وأمره القانون المنفذ لها في المادة ٢ التي قضت بأنه « مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية يجوز للرماليا المشار اليهم في المادة السابقة ورعليا المملكة المتحدة الداخلين في الحراسة وفقا لاحكام الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه طلب اعادة النظر في الشئون الضريبية في كل وضع أصبح نهائيا بسبب عدم طعن الحارس في الربط الذي أجرته مصلحة الضرائب امام لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه او امام المحاكم الابتدائية » — ومن ثم لا يصح النعى مع ذلك بعدم الدستورية على النص المانع من الطعن في قرار الوزير المختص في اقتراحات لجنة اعادة النظر في طلبات اعادة النظر الوارد في صلب هذه الاتفاقية والذي استقام.

منها القانون المنفذ لها في المادة (٥) المشار إليها ذلك أن الأمر يرجعه إلى أحكام اتفاقية دولية فضلا عن أن ما تضمنته هذه الأحكام والقانون المنفذ لها هو ما نخل في باب الحقوق المستحقة غير العادية أو الالتباس بإعادة النظر فيها استقر من شئون الضريبة وذلك بصفة استثنائية وبعد أن كملت تمام الحقوق العامة والضرائب الدستورية لغوى الشأن في الاتفاقية .

(طعن ١٨٥ لسنة ٢٤ ق - في ١٩٨١/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٩)

المبحث :

اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية
— تطبق أحكامها فيما يتعلق باختيار المتعاقدين وأجراءات التعاقد فيها خالفت فيه أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .

ملخص الفتوى :

ان اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي بالاسكندرية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتعديل الأول لها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ ووافق عليها مجلس الشعب بجلسته المعتادة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاقدين وتقديم المقاصد والاقتراحات وفقا لمعايير ومقاييس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاقدين وعلى أى تعديلات جوهرية فى هذه العقود سواء مموله من المنحة أم غير مموله. فنهى طالما تتم فى إطار الاتفاقية المذكورة . مما يقطع بان المشروعات التى تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص عليه صراحة فى الاتفاقية بوجب اتباع المقاييس والمعايير القانونية الأمريكية

نميا يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المناقصات وتحديد
أفضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات . خاصة وأن موافقة هيئة المعونة
الأمريكية على العقود والمتعاقدين وعلى تعديلاتها واجبة بنص الاتفاقية .
ويتبين من الأوراق أن نظم التعاقد واختيار المتعاقدين الذين تتبعه هيئة
المعونة الأمريكية في التعاقد عن المشروعات إلى التي توليها يخطف اختلافنا
واضحاً عن النظم المقررة في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية .

ولما كليت اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحي
بالإسكندرية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة
الأمريكية قد مرت بمراحلها الدستورية بإبرام رئيس الجمهورية لها ثم موافقة
مجلس الشعب عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة طبقاً للمادة ١٥١ من
الدستور (دستور ١٩٧١) فتكون لها قوة القانون وتصبح فيما تفسرته من
أحكام واجبة التطبيق باعتبارها قانوناً خاصاً بميث يقين أعمال ما ورد بهما
من أحكام متعلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى نيك
تخرج عنه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادرة
بالتقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقاً للقاعدة الأصولية من أن الخاص يقيـد
العالم .

(ملف ٢٥٣/١/٥٤ — في ١٩٨٥/٤/٣٠)

تعليقي :

قد يمكن إجراء المقارنة بين أحكام لائحة مناقصات البنك الدولي
للإنشاء والتعمير وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات
والمزايدات ولائحته التنفيذية في عديد من الجوانب ، وسنجد
أن الفكرة الجوهرية التي تكن وراء كل من النظامين الدولي والمحلي
بشأن المناقصات واحدة ، تتمثل في إرساء نظام القانوني
يكفل أنسب الطرق لإبلاغ الجهات التي وضعت من أجلها
إلى الحصول على ما تحتاجه من مبلغ وخبرات تزود بها مشروعاتها

الاعتمادات المخصصة لتمويل تلك المشروعات فيما خصصت له هذه الاعتمادات أصلا .

وقد بلغ من حرص البنك الدولي للإنشاء والتعمير في هذا المقام الى حد اشتراطه امكانية النص في اتفاقية القرض التي يبرمها مع الحكومات المقترضة ، سواء كانت تقتضى لتمويل مشروع تتولاه مباشرة او تقتضى لتمويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق اغراض الصالح المشترك .ولو تمتعت من الناحية القانونية المحلية بالشخصية المعنوية المستقلة ، ومثال تلك الجهات وحدات القطاع العام ، او وحدات الادارة المحلية - بلغ من حرص البنك الدولي ايجازه البنك في اتفاقية القرض على اعضاء احكام قوانين ولوائح المناقصات المحلية واستلزام العمل باحكام لائحة مناقصات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتمادات القرض التي يقدمها البنك الى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك الدولي ان تجرى المناقصات اللازمة لتزويد المشروع الممول باعتمادات القرض سواء بالسلع او الانشاءات او الخدمات على اساس احكام لائحة مناقصاته ، ويستلزم هيمنة البنك على اجراءات هذه المناقصات في مختلف مراحلها ، فيطلب ضرورة مراجعته لوثائق المناقصة او لقرار لجنة البت بارساء المناقصة ، ويستلزم بيان الاسباب التي اوصلت اللجنة الى رفض مطاء وترجيح آخر ، الى غير ذلك من الموافقات السابقة او الاجازات اللاحقة . وهذا كله يمليه حرص البنك المقرض على ان ياتي اتفاق المقرض لامتداد القرض كليا او جزئيا اتفاقا يتفق مع ما منح القرض الى الدولة المقترضة . من اجله .

ولهذا فعندما يبرم اتفاقية من اتفاقيات القروض او المنح للتنمية الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الاجنبية ، يحصل بمقتضاها مصر على منحة او قرض ، فأن يكون بمستغرب ، ولا من غير المألوف في المعاملات الدولية ، ان تشترط الدولة المانحة او المقترضة ان يخضع ذلك القرض او تلك المنحة لقوانينها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية

١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ،
والمصدق عليها من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٨ (الجريدة
الرسمية - العدد ٤٨ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٨) فقد نص البند (١) من هذا
الاتفاق على أن « تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لأحكام هذا الاتفاق
وفقا لما يطلبه المطلوبون من الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصر
العربية ويوافق عليها ممثلون من الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة
للأمريكية للقيام بإدارة مسئولياتها وفقا لأحكام هذا الاتفاق أو حسب طلب
و موافقة ممثلين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر
العربية ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات
المتحدة وتقدم هذه المعونة طبقا للترتيبات التى يتفق عليها الممثلون
المذكورون أعلاه » .

وقد تولت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس
الدولة الى تفسير هذا البند على ضوء الخلاف الذى ثار حول خضوع
التفاقيات التى تبرمها الهيئة العامة للصرف الصحى بالاستكثارية
تنفيذا لاتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة
١٩٨٠ لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية .

وكانت وقائع الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص
فى أنه بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية
وما يتصل بها من وسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات
المتحدة الأمريكية والى نصت - كما سبق ان رأينا - على ان تقوم الولايات
المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل
وفقا لأحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه المطلوبون من الهيئة أو الهيئات المختصة
بجمهورية مصر العربية. ويوافق عليها ممثلون من الوكالة التى تعينها حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية ، ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح
المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة
١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقا للمادة ١٥١ من الدستور ووافق

الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالإسكندرية بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٩ .
والتي عدلت لأول مرة فى ١٩٧٩/٩/٢٢ . وصدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليها
مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ . وتنفيذا لهذه الاتفاقية
قامت الهيئة العامة للصرف الصحى بالإسكندرية بطرح مناقشتين مجعودتين
بين المتاولين الأمريكين ، الأولى خاصة بعملية إنشاء خمس محطات جديدة
والثانية خاصة بمشروع انبثق الصرف الصحى وهما مولتين بالهولار
الأمريكى ، كما طرحت الهيئة فى مناقصة عامة محلية عملية تصنيك مصرف
المطار البحرى ومشروع سبوحه والمنطقة الشرقية وهى ممولة بالجنه
المصرى من ميزانية الهيئة . وطبقا لشروط المنحة المشر إليها فان الذى يقوم
باعداد شروط ومواصفات المناقصات التى تتم تنفيذا لها هى المكاتب
الاستشارية الأمريكية حيث قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية الأمريكية
بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند منح مظاريف العملية الأولى
تبين أن الشروط الموضوعه لا تنطبق وإحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ وإلحاقه
الإنشائية ، فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحى من المكاتب الاستشارية
الأمريكية ضرورة مراعاة أن تطابق شروط العقود والمناقصات التى تمتد
بمعرفة هذه المكاتب مع أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات
والمزايدات وإلحاحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢
الا أن هيئة التنمية الدولية الأمريكية المشرغة على المنحة رأت عدم تطبيق
أحكام هذا القانون وإلحاحته التنفيذية على العقود والمناقصات التى تتم
تنفيذا للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصرف الصحى بالإسكندرية من
إدارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة ببحينة الاسكندرية
إبداء الراى فى هذا الشأن ، فطلبت إدارة الفتوى بعرض الموضوع على
اللجنة الأولى لقسم الفتوى التى ارتأت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥
أحالة الى الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع لإهيته وعموميته .

وقد بعرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع

وفى رأينا أن ما جاء بنفسير الجمعية العمومية لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سليم لما جرى عليه العمل فى المناقصات الدولية لتزويد مشروعات الدولة المقترضة من سلع وخضروات والإنشاءات . وأن كان قد بدأ أول الأمر غريبا اقضاء قانون محلى من التطبيق ، إلا أن هذا هو المطلوب لارتضاء الدولة المقترضة أو المتحة تحريك أموالها فى إنجاء خدمة التنمية فى الدولة الممنوحة أو المقترضة .

وإذا كان قد جرى فى العقود المبرمة مع المتاولين الأمريكين الممولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على أن تنفيذ هذه العقود إنما يكون بمراماة احكام القانون المصرى ، إلا أنه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذى يرد فى العقود المذكورة والحكم الذى أورثته اتفاقية المعونة الاقتصادية وفنية المعقودة فى ١٦/٨/١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة ، قد اوضحت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سالفه الذكر أن ما خضع لتلك القوانين واللوائح إنما هو تقديم هذه المعونات أى إبرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة للشروعات المطلوبة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة لتلك المعونات الاقتصادية والفنية . أما مسارات العقد التالية فى حال تنفيذه فهذه هى التى يعنىها النص الوارد فى العقود المبرمة مع الدولة المضيفة .

ومما هو جدير بالتنويه فى هذا المقام أن اللجنة الثانية لقسم المستوى بمجلس الدولة عادت فأيدت بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥ ما سبق أن ائنتت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بشأن عدم سريان احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فى مجال المناقصات المتعلقة بمشروعات ممولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية .

وتلخص وقائع الموضوع الذى عرض على اللجنة الثانية فى أن الجهاز التنفيذى للشروعات المشتركة بوزارة الإسكان قام بإعداد دفتر للشروط

القانونية الخاصة بعملية تطوير وإنشاء مجارى عزية صدقنى لطرحتها فى
منافسة . بيد ان مندوب الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية اعترض على بعض
الأحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع القواعد المنصوص عليها بقانون تنظيم
المنافسة والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، مستندا الى ذلك
الى ان الأحكام الواردة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية لا تسرى على
العقود والمشتريات التى يبرمها الجهاز تنفيذ لائحاتية المنحة المبرمة بين
جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية
وتبطلها وكالة التنمية الدولية ، والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استبان للجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلساتها
المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥ ان اتفاقية المنحة الأمريكية لمشروع الاسكان
وربع مستوى المجتمعات لذوي الدخل المنخفضة فى مصر المبرمة بين
حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الصادر بها
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ، والنق وافق عليها مجلس الشعب
ومصدق عليها السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩ وتم نشرها
بالجريدة الرسمية ، تنص فى المادة (٨ - ممويلات) على ان :

« بند ٨ - ٣ ملحق النصوص النبطية : يعتبر ملحق مشروع النصوص
النبطية للمنحة (ملحق ٣) المرفق جزءا من هذه الاتفاقية » .

وينص ملحق الشروط النبطية لائحة المشروع فى المادة (ج) أحكام
الشراء على ان (بند ج ٣) الخطط والوصفات والعقود : من أجل إيجاد
اتفاق تبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك كتابه .،

سيقوم الممنوح بموافاة الوكالة بما يلى عند اعداده :

١- أى خطط او مواصفات او جداول للشراء او الإنشاء او عقود
او اي مستندات أخرى او مواصفات او جداول للشراء او الإنشاء او عقود

المستندات المتعلقة بتأهيل واختيار المتعاقدين وتقديم العطاءات والاقتراحات .
ويتم أيضا تزويد الوكالة بأى تعديلات جوهرية فى هذه المستندات عند
إصدارها .

٢ - ستزود الوكالة بمثل هذه المستندات عند إصدارها وهي
المتعلقة بأى سلع أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع
وذلك على الرغم من أنها لا تتول من المنحة وسوف تحدد فى خطابات تنفيذ
المشروع الأوجه المتعلقة بالمسائل المذكورة فى هذا البلد (١) (٢) .

سوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة بتأهيل
المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات للسلع والخدمات التى تتول من
المنحة وذلك قبل إصدارها وسوف تشمل أحكامها معايير ومقاييس الولايات
المتحدة .

ج - سوف تقوم الوكالة بالموافقة على العقود والمتعاقدين المولة من
المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات التشييد
أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما يحدد فى خطابات تنفيذ
المشروع قبل تنفيذ العقد ، وكذلك فإن أى تعديلات جوهرية فى هذه العقود
سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل تنفيذها .

د - سوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستشارية التى يستخدمها
الممنوح للمشروع والتى لا تتول المنحة كما تقبل مجال خدماتها والأسرار
الحقن للمشروع كما تحدها الوكالة وكذلك المتعاقدين للتشييد الذين
يستخدمهم المطرح للمشروع والتى لا تتول من المنحة ، كما تقبل مجال خدماتها
والأمراد الحقن للمشروع كما تحدها الوكالة ، وكذلك المتعاقدين للتشييد
الذين يستخدمهم الممنوح للمشروع والذين لا يقولون من المنحة » .

وقد استطلعت اللجنة الثانية المذكورة من صراحة النص المقترح اشتراط
موافقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل
المتعاقدين وتقديم المناقصات والاقتراحات وفقا لمعيار ومقاييس الولايات

المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالشروعات التي تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والتعاملات ، وعلى أية تعديلات جوهرية في هذه العقود سواء مودة من المنحة أم غير مودة منها طالما تتم في إطار الاتفاقية المذكورة مما يقطع بأن المشروعات التي تتم تنفيذها لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظم قانون معين منصوص عليه في الاتفاقية ويوجب اتباع المثلث والمعتبر القانوني الأمريكي فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المتكاملات وتحديد الفعليه المتكاملين بالنسبة لهذه المشروعات .

وخلصت اللجنة الفنية من كل ذلك الى ذات ما سبق ان خلصت اليه الجمعية العمومية للجمعية الفنية ، وافقت اللجنة بعد وجوبه تطبيق احكام اتفاقية المنحة الأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة باختيار المتكاملين واجراءات التعاقد ، فيما خالفته فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية المشار اليهما .

ولكن بدت هذه النتيجة التي توصلت اليها كل من الجمعية العمومية للجمعية الفنية والتشريع واللجنة الفنية بقسم الفتوى غريبة على الفهم القانوني المحلى لاول الامر ، الا انه لا يثبت الفكر القانوني ان يبين بعد التأمل مبلغ رحابة الباب الذي افتتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانوني امام القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولي ، على أن الامر بهذا الوضع يحمله رجل القانون المصري بعينه السعي للالام بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية التي أصبحت في الخصوصية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءا من النظام القانوني المصري حكم مثل هذه الحالة الخاصة . وهو ما يدعونا الى ان نهيبه بالقاتمين على تدريس القانون ان يهيئوا الاجيال الجديدة الى الافتتاح على الأنظمة القانونية الأجنبية من اجل خدمة مصر وسائر الاوطان العربية وجمهورية حونا على مستوى الاحالة والمصرية .

قائمة رقم (٤٠)

المبدأ :

اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت إعفاء الممولين الأمريكيين من كافة الضرائب والرسوم المستحقة عليهم بنسبة نشاطهم في خدمة مشروعات التنمية الممولة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يخل بذلك ما تتضمنه اتفاقيات المصالح كل منها في مجاله من نص على الإعفاء قد تبدو عباراته مخالفة لفهم الإعفاء .

ملخص القوى :

إن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسس علاقات المعونة الاقتصادية والفنية المقدمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي حلت محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من اتفاقيات وقد اعنت هذه الاتفاقية عمليات استيراد وتصدير وشراء واستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجبركية ولا يخل بهذا النص ما تضمنه في الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملحة مشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لنوى الدخل المحدود ، والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ في البند ب - ٤ الضرائب ، أنه لو أسفر تطبيق القوانين المصرية عن إلزام ما يدفع ضرائب أو رسوم أو غير ما تعتقد أي الحكومة المصرية تتحملها إذ حقيقة الأمر أن الاسم المحددة في الاتفاقية الأولى واجبة الأعمال دالها وتسرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الإسكان المسار إليه في الحالة المعروضة حكما خلاصا في هذا الشأن ، طالما لم تتضمن الخروج على هذه الأسس وحقيقة الأمر أن ما تروته الاتفاقية الثانية في هذا الشأن

لا يخرج في سيافته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الاذعان ولا يحضه
وحتى لو فرض رغم كل ذلك واستعقت ضرائب ورسوم فان مثل هذه الضرائب
والرسوم يتحملها المتعاقد المصرى أو وزارة الاسكان ولم يقصد بهذا النص
الاخلال بنصوص الاتفاقية الأولى ولا الخروج على أحكامها .

(ملف ٢٩٢/٢/٣٧٠ - فى ١/٢٣/١٩٨٤)

مادة رقم (٤١)

المبدأ :

الاعفاء الضريبى مقرر للمقاولين الأمريكين من الوكالة الأمريكية
للتبعية الدولية وفقا لاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية والمسائل المتصلة
بها وايضا طبقا للنص التامى بالاعفاء الوارد فى اتفاقيات المبح او القروض
المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .
ولا تعارض بينا نصوص الاتفاقيات المذكورة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع القرار
الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة
الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع بالقاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والذى
حل محل اتفاقية النقطة الرابعة الواقعة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ والاتفاقيات
الأخرى التى وقعت فى ٢١ و ٢٥/٢/١٩٥٢ و ٢٣ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ : وقد تضمن نص البند الخامس من الاتفاقية المذكورة
اعفاء المواد والمهمات التى يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكى يمول من قبلها
لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية
وذلك أثناء استخدام هذه المعدات والمهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات
والبرامج من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية على الملكية أو:

استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها . كما تعطى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى شيء من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والشروعات من كلفة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو التصرف أو أى ضرائب أو إعفاء مماثلة لذلك فى جمهورية مصر العربية . ولا يخضع أى مقول أمريكى ومثلا لهذه الاتفاقية لآية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها . كما استعرضت قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع الإسكان ووسع مستوى المجتمعات لنوى الدخل المنخفضة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية ووزارة الإسكان والولايات المتحدة الأمريكية والتي تضمنت المادة ٤ منها بأن تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى إقليم المنسوح ويؤدى الأصل والفائدة معينين من هذه الضرائب والرسوم — ب لدرجة أن ١ — أى متعلق وأية هيئة استثمارية وإى أفراد تابعين للمتعلق قد يمولون من المنحة وإى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التبعات ٢ — أى عملية شراء السلع تحول من المنحة لا تعفى من الضرائب للنوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى إقليم المتترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المنحة من هذه المنحة .

ومما تقدم ما تقدم أن اتفاقية المونة الاقتصادية والفنية والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسس علاقات المونة الاقتصادية والفنية المقدمة الى جمهورية مصر العربية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن يتم الاتفاق على كل مشروع على حدة ، مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية والتي حلت محل اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥١ وما تلاها من اتفاقات . وقد أجفت هذه الاتفاقية عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والشروعات من كلفة الضرائب والرسوم الجمركية . ولا يخل بهذا الحكم

ما تضمنه نص الاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحة مشروع الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المحدود والصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ فى البند ب - ٤ الضرائب من أنه لو اسفر تطبيق القوانين المصرية عن التزام ما يدفع ضرائب او رسوم او غير ، فالمتعقد أى الحكومة المصرية تتحملها اذ حقيقة الامر ان الاسس المحددة فى الاتفاقية الأولى وإلجبة الاعمال دائما ، وتسرى حتى لو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع ما مثل مشروع الاسكان المشار اليه فى الحالة المعروضة حكما خاصا فى هذا الشأن ، طالما لم تتضمن من الخروج على هذه الاسس . هذا فضلا عن ان ما قرره الاتفاقية الثانية فى هذا الشأن لا يخرج فى صياغته عن ان يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يحضه ، ومطلوه تأكيد الاعفاء المقرر فى الاتفاقية الأولى ثم فى الثانية ، حتى لو غرض رغم كل ذلك واستحقت ضرائب ورسوم فان مثل هذه الضرائب والرسوم يتحملها المتعقد المصرى أو وزارة الاسكان ولم يقصد بهذا النص الاخلال بنصوص الاتفاقية الأولى ولا الخروج على احكامها .

(ملف ٢٨٩/٢/٣٧ - فى ١٩٨٥/٦/٢٦)

تعليق :

لئن كان الاعفاء الذى خلصت اليه الجمعية العمومية لقمسى الفتوى والتشريع بغتها الصادر بجلسة ١٩٨٤/١/٢٣ ثم بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ قد انصرف بحسب الموضوع الذى كان مطروحا عليها فى الصائلتين ، الى الضرائب والرسوم الجبركية الا ان منطق الفتوى فى اسبيلها يمتد ايضا الى كافة الضرائب والرسوم والامباء الأخرى المألطة التى قد تعترض تنفيذ المتاولين المولدين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية فى ظل كل من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل واتفاقيات المنح المخطلة . ويؤكد الرأى القانونى للجمعية العمومية لقمسى الفتوى والتشريع انه لو وجد أى تعارض بين عبارات اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وبين عبارات النصوص النظمية المحقة بأى اتفاقية منحة متعلقة بالاعفاء الضريبى ، فان الاعتماد يكون بنص اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية . وعلى أى حال فان

هذا التعارض لا وجود له حقا . وليس من سند قانوني لفرض اعباء ضريبية على علقى الخوولين الأمريكين المولين من هيئة التنمية الدولية .

ولم يكن هذا الفهم ببعيد عن مصلحة الضرائب ذاتها ، اذ صدر عن وكيل الوزارة رئيس قطاع البحوث والقضايا الضريبية كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بخصوص قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ اذ انه بعد استعراض هذا الكتاب الدورى لأحكام الاتفاقية بالتفصيل خلص الى أن « المصلحة توجه النظر الى مراعاة الاعفاءات الضريبية الواردة بهذه الاتفاقية » .

وقد أصدرت لجنة ضرائب القاهرة « الدائرة الاولى » بجلستها المنعقدة فى ١/٨/١٩٨٦ قرارا فى شأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية كانت مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة تد ووجهت الى أحد الممولين الأمريكين المولين من هيئة التنمية النموذج ١٨ ثم ١٩ بفرض الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وتسك المتاول المذكور — وهو شركة نشاطها خدمات واستشارات فنية بعدم خضوعه للضريبة عن الأعمال التى يائرها فى مصر حيث أن المبالغ التى تتقاضاها بالدولار الأمريكى مسددة من الحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المنح معفاة من الضرائب .

ومن حيث انه قد اتضح للجنة الطعن المذكورة من نصوص المواد المتعلقة بالضرائب الواردة باتفاقيات المنح التى ملوست الشركة المذكورة نشاطها فى مصر ممولة من الاعتمادات التى قررتها أن الاعفاء من كافة الضرائب والرسوم المفروضة طبقا للقوانين السارية فى الدولة الممنوحة وهى جمهورية مصر العربية ، فقد خلصت اللجنة الى عدم خضوع نشاط الشركة الطاعنة للضريبة وذلك من الأعمال التى يائرتها فى مصر والممولة بالدور الأمريكى عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المطة للحكومة الأمريكية بموجب اتفاقيات المنح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والحكومة الأمريكية والتى تم من خلالها تحويل نشاط الطاعنة بمصر .

وقد تأكد هذا الاعفاء بإتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها؛ من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٨ طبقاً لأحكام المادة ١٥١ من الدستور في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ .

نقد نص البند (٥) من هذه الاتفاقية على أنه :

« ولضمان حصول شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة بموجب هذه الاتفاقية : ١ - تمنى المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكي يمول من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقاً لهذه الاتفاقية وذلك أثناء استخدام هذه المعدات أو المهمات والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها كما تمنى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التصرف في أى من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء مماثلة في جمهورية مصر العربية . ولا يخضع أى مقاول أمريكي وفقاً لهذه الاتفاقية لأية ضرائب سواء كانت ضرائب على الدخل أو الأرباح أو الأعمال أو أى ضرائب أخرى أو رسوم ليا كانت طبيعتها .

ولغرض هذه الاتفاقية فإن تعريف مقاول أمريكي يتضمن الإمبراد والمواطنين أو المقيمين إقامة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئات أو الشركات المساهمة أو التضامن المؤسسة طبقاً للقانون الأمريكي أو الهيئات الأجنبية التي يمتلك غالبية رأس مالها بلواظفون الأمريكيون ، والمشروعات المشتركة أو الشركات المنتجة التي تتكون بالتعامل من أفراد أو هيئات أو شركات مساهمة ينطبق عليها أى نوع من التوقيعات السابقة »

وإذ تعتبر اتفاقية المعونة الفنية والاقتصادية هي دستور المعونات الترميمية تقدم إلى الحكومة المصرية فقد تضمنت تلك الاتفاقية النص على هذا الإعفاء الذى مضت كافة اتفاقيات المنح (مثل الاتفاقية المشار إليها) تردده بدرجة إياه فى نصوصها .

والحكمة من ذلك واضحة كل الوضوح ، فهذا الإعفاء برعى فيه مصلحة الاقتصاد القومى المصرى من حيث أن مفهوم تحرر مقاولى المشروعات الممولة من هيئة التنمية الدولية من الضرائب نهج على غاية من الأهمية تتبعه هيئة التنمية الدولية ، إذ أنها تسمى إلى زيادة فعالية الموارد المتاحة لها . ولذلك كانت اعتمادات الهيئة صالحة فى محرم وفى غيرها من البلاد لتبسيط المصروفات الخاصة بعماليات نوعية لمحاسب ، وليس لتحقيق أوعية ضريبية . وفى هذا الضوء على وجه الخصوص بنص البند الخامس (ج) من الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٨ سالف الإشارة إليها على أنه ما من ضريبة أيا كان نوعها . تفرض على متعاقد أمريكى توليه هيئة التنمية الدولية بالتطبيق لتلك الاتفاقية . وقد حرصت الاتفاقيات الموقعة من الهيئة المذكورة على الدوام بالنص على هذا الإعفاء . بل ونصت عليه فى عبارة ذات فقرتين ، الفقرة الأولى تقرر هذا الإعفاء بصريح النص ، والفقرة الثانية تعود فتؤكد هذا الإعفاء إلى حد أنه إذا حدث ودفعت ضريبة أو رسم أو ما شاكلها على نحو أو آخر فى مجال المشروعات الممولة بمنح من الهيئة المذكورة ، التزمت الحكومة المصرية بالرد من مالها الخاص وليس من الأموال المتلقاة من الهيئة كقرض أو منحة ، حتى يظل كامل المبلغ المرصود لهذا القرض أو المنحة خاليا للقرض الذى رسمد من أجله أصلا وهو دعم الاقتصاد القومى للممنوح (الحكومة المصرية) .

وقد التزمت حكومة دولة المنوحة (جمهورية مصر العربية) بمقتضى البند (٢) من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ والتي صدق عليها السيد رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب بالقرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بأن تقوم « ١ - بتقديم كل مساهمة لدعم الأفراس التى تقدمت من أجلها المعونات المبينة بهذه الاتفاقية . . . ب - وتقوم كذلك باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان حسن استخدام هذه

٤٩- المعونات ج- وتتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على المشتريات المطلوبة بأسعار وشروط مقبولة ... » .

وتتضمن هذه العبارات اصداء لما نؤكد ، فليس من حسن استخدام 'المعونات المقدمة من الدولة المانحة دعم حصيللة الضرائب التي تجبها الدولة الممنوحة ، فهذه المعونات إنما قدمت دعماً للاقتصاد القومي لهذه الدولة ، وفي اخضاع المتعاقد الأمريكي المنفذ لانشغال ممولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية للضرائب في مصر ما يدفعه الى رفع أسعاره لمواجهة ما سيتطلع من سويحه من ضرائب أو رسوم من جانب الدولة الممنوحة ، وعندئذ فإن حصيللة المنحة أو القرض المتحصل عليه من قبل الدولة المانحة سوف يتناقص بمقدار ما يوازى تلك الضرائب المتقطعة من الربح العائد على القاول الأمريكي . وهكذا يبدو بجلء ان اتجاه الدولة الممنوحة ، لو حدث ذلك منها خطأ ، الى جباية الضرائب من المتعاقدين الأمريكيين الممولين من هيئة التنمية الدولية سوف يكون من ناحية أولى استخداماً غير حسن للمعونات المقدمة ، ومن ناحية ثانية ، معاة الى رفع الأسعار مما لا يعود بالنفع على الدولة الممنوحة هذا فضلاً عن أنه من ناحية ثالثة سوف يكون (خلافاً صريحاً بنص البند الخامس من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الموقعة في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ ، وبالبند (ب- ٦- ضرائب) من المادة الرابعة من اتفاقية المنحة الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن شركة أسمنت السويس الموقعة في ٣١ يولييه ١٩٧٩ والمصلحة في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ .

قاعدة رقم (٤٤) :

المادة :

ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد قرض

تسلياً لحكم المادة ١٤١ من الدستور .

ملخص الفتوى :

تم توقيع اتفاقية بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥ بشأن تمويل إنشاء مستشفى طريق الأنعام التابع للموسسة الملاجية

بالقاهرة وتضمنت الائتلافية قرضا حكوميا من الحكومة الانجليزية مقدارهم ٢٠٠,٠٠٠ ل.ج وتسهيلات ائتمنية بواقع ٨٠٪ من المكون الاجنبى للمشروع .
وقد تم عرض هذه الائتلافية على مجلس الشعب طبقا للمادة (١٥١) من .
الدستور موافق عليها بجلسته المتعقده فى ٤/٤/١٩٨٢ وبتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٢
طلبت المؤسسة العلاجية من ادارة الفتوى المختصة مراجعة مشروع عقد
القرض المزمع ابرامه بين المؤسسة وميدلاند بنك ببريطانيا تنفيذا للائتمنية .
المشار اليها وذلك اعمالا لحكم المادة (٥٨) من القانون رقم (٤٧) لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . عرضت الادارة المذكورة الموضوع على اللجنة
الثانية لقسم الفتوى فنظرته بجلستها المتعقده فى ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ .
ورأت الموافقة على مشروع عقد القرض المشار اليه بملاحظات عدة منها -
ضرورة موافقة مجلس الشعب على هذا القرض اعمالا لحكم المادة (١٢١)
من الدستور .

وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٢ طلبت المؤسسة اللجنة الثانية اعادة النظر
فى ملاحظتها السابقة اعتبارا ان مشروع العقد المثلل تم اعداده تنفيذا لائتمنية
مبرمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ووافق عليها مجلس الشعب .
بجلسة ٤/٤/١٩٨٢ وباعادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية رأت بجلستها
المتعقده فى ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ .تلييد رأيها السابق الزلما بنص المادة
(١٢١) من الدستور .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
استعرضت المادة ١٢١ من الدستور التى تنص على أن « لا يجوز للسلطة
التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه ائتمان مبالغ من خزانة
الدولة فى فترة مغلقة الا بموافقة مجلس الشعب » . كما استعرضت الجمعية
العمومية نص المادة (١٥١) من الدستور والتى تنص على أن رئيس الجمهورية :
يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . . .
على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى
يترتب عليها تمثيل فى اراضى الدولة والتى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى
تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة تجب موافقة
مجلس الشعب عليها » .

ومع ذلك ما تقدم أن موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما أو معاهدة
تتبرم بين الحكومة المصرية وأية حكومة أجنبية لا يسكن أن يجب ضرورة
الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة أخرى على ما عساه أن ييسر من
مقود قرض تنفيذاً لما جاء بهذه الاتفاقية أو المعاهدة ما دام أن هذه أو تلك
لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك أن عقد القرض من شأنه أن يرتب التزاماً على
خلق الحكومة في سنوات متصلة ومن ثم فلهذا ينبغي الحصول على موافقة
مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علماً بما سوف يترتب المقصد من
التزامات في خدمة الحكومة ويمارس سلطته في الرقابة على موارد الدولة
ومصرقاتها قبل إقرارها .

ومن حيث أن الثابت بالنسبة للحالة المعروضة — أن الاتفاقية المبرمة
بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار إليها قد خلت — وبالمثل المذكرة الإيضاحية
لها من تحديد لقيمة القرض المزمع إبرامه عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا
سوف ثم فلا بد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد
المشار إليه أعمالاً لحكم المادة (١٢١) من الدستور المشار إليها .

هذا ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بسبق موافقة مجلس الشعب
على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الإشارة
إليها وذلك أن هذه الموافقة انصرفت إلى الارتباط بمقدار القرض الحكومي
المحدد مبلغاً ببلغ مليون ومائتى ألف جنيه استرلينى أما التسهيلات الائتمانية
بنواقع ٨٠٪ من المكون الأجنبى للمشروع المشار إليها في هذه الاتفاقية والتي
تشكل مقد القرض مع البنك فلم يسبق أن حدد مقداره أو التكاليف الاجبالية
للمشروع في اتفاقية التعاون سالف الذكر ، ومن ثم فلا يجوز إبرام هذا
العقد إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليه ليمارس بشأنها رقابته المتصوص
عليها في الدستور .

(ملف ١٤/٢/١ — لى ١٥/١٢/١٩٨٢)

تعليل:

يتفق ما افتتحت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بما
استقرت عليه اعتباراً من فتاها بجلسة ١٠/٨/١٩٦٤ من أنه « متى وائق

مجلس الأمة على الارتباط بالمشروع فلا يلزم عرض العقود والاتفاقات على مجلس الأمة إذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الإجمالية للمشروع ولا يجوز أبرام هذه العقود إلا بعد أن يكون مجلس الأمة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الإجمالية وغيرها من البيانات . وسيرد مزيد من تفاصيل هذا الموضوع تحت عنوان « دستور » .

قاعدة رقم (٤٣) .

المبدأ :

اندراج الضرائب والرسوم الجبركية ضمن مدلول اصطلاح النفقات العامة الواردة بالخطابين المتبادلين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية المتيا الاتحادية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ تم الاتفاق بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفني بين الرلدين . وبمناسبة امتداد العمل بمشروع تطوير وحدة الدم الاعلامي ببريوطا حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، والصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٣ تم تبادل خطابين بين الحكومتين تضمنت أن الترتيبات الخاصة بهذا المشروع انها تتم الحافا للاتفاقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٧٣/٦/٢٧ . كما ورد بهذين الخطابين أن حكومة جمهورية مصر العربية تتقدم بالاضافات الآتية : اغاء الأجهزة والمهمات الواردة للمشروع والمبينة بالبنند ٢ من كتاب الحكومة المصرية الى حكومة ألمانيا الاتحادية من رسوم البناء اورسوم الاستيراد والتصدير والنفقات العامة الأخرى وقد دار حول تمتع هذه الأجهزة بالاعفاءات من الضرائب والرسوم الجبركية لاتدراجها تحت مدلول اصطلاح النفقات العامة . فزلت ادارة الفتوى لوزارة المالية انها تدرج تحتها . ورات مصلحة الجمارك انها لا تدرج تحتها فطلبتم بذلك عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد تبين ان البند ٣ مقرة ومن كتلت الحكومة المصرية الى حكومة المانيا الاتحادية المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٢ يقضى باعفاء الاجهزة الواردة للشروع طبقة للفترة ٢ من ذلت الكتلت من رسوم الميناء ، ورسوم الاستيراد والتصدير والتفككت العامة الأخرى ولما كان استعمال عبارة «التفككت العامة الأخرى» .

تعنى فى هذا المقام الرسوم والضرائب الجمركية على الصادرات والواردات ، فهذا يقطع باعفاء تلك الاجهزة من الرسوم والضرائب الجمركية طبقا لمصرح العبارة المشار اليها ويؤكد ذلك ان ملول عبارة الاعفاء العامة الأخرى وتشمل كافة أنواعها من ضرائب ورسوم ايا كان نوعها .

(ملف ٢٧/٢/٢٩٠ — فى ١٩٨٥/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

ان العلاقة الجمركية بين مصر والسودان تقوم على أساس متفقته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة ١٩٠٠ من يناير سنة ١٨٩٩ ونصها يقضى بعدم جواز فرض رسوم جمركية على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان وهذا النص عام يشمل جميع البضائع سواء كانت مصرية ام اجنبية .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المتعقدة فى ٢١ و ٢٢ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ موضوع تعديل أساس المحاسبة مع الجمرات السودان . وانتهى رأيه الى ان العلاقة الجمركية بين مصر والسودان تقوم على أساس حدته المادة السابعة من الاتفاقية المؤرخة فى ١٩٠٠ من يناير ١٨٩٩ ونص هذه المادة يقضى بعدم جواز فرض رسوم جمركية على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان . وليس فى هذا النص ما يدل على ان المقصود به هى البضائع المنتجة فى مصر ، والقول بهذا يكون:

تخصيصا بلا دليل ، لماذا ما اضيف الى ذلك ان التصود بالنص هو تحقيق الوحدة الجبركية بين البلدين ، فانه لا يجوز تبعا لذلك احتساب رسوم واردات على البضائع التي تدخل السودان عن طريق الاراضى المصرية سواء اكلت هذه البضائع مصرية ام اجنبية .

على انه اذا اقتضت السياسة العليا للحكومة المصرية دفع مقابل هذه الرسوم الى ادارة السودان فان ذلك لا يكون الا تسليحا منها على سبيل الاعانة لمساعدة السودان لا على اساس انه حق قانونى .

(غنوى ١٩٤٦/١/٢ - ١٩٤٨/١٢/٦)

مقدمة رقم (٤٥)

المبدأ :

ان وضع اشياء يستحق عليها رسوم جبركية داخل مملكت لا ينطوى وفقا لمادة البريد الدولية على اية مخالفة قانونية ومن ثم لا يعتبر تهريسا بالمعنى القانونى .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى اللائحة الجبركية الصادرة فى سنة ١٨٨٤ يفتضح ان المادة السابعة منها تنظم كيفية الكشف على البضائع الواردة لتحصيل الرسوم الجبركية . بالنسبة الى المراسلات والطرود التي ترد بطريق البريد نص فى الفقرتين السابعة والثامنة على ما ياتى :

لكيلاس بريد والمراسلات والطبوعات المحضرة بواسطة مصالح البريد بحرا وبراً وتعفى من الكشف بشرط أن تكون مندرجة فى تذاكر السفر القانونية .

وأما طرود البريد فتكشف جميعها وتراجع محتوياتها وإذا لم يحصل اشتباه بوجود احتيال يكفى بمراجعة اجبالية على عدد معلوم من تلك الطرود يعينه مدير الجمرى .

ومفاد هذين النصين ان الطرود البريدية في التي تخضع لاجراءات
الكثف الجبركي دون المراسلات البريدية المفدة بصفة مستأخ البريد في
الجهات الواردة منها ولعل الحكمة في اعفاء هذه المراسلات من الكثف
والمراجعة في جهة الوصول هي انه لم يكن جائزا ان توضع فيها اشياء مما
يستحق طية رسوم جبركية واذا كانت تعد للتصدير بمعرفة مصالح البريد
في الجهات المرسل منها فتخضع بذلك لنوع من الرقابة والمراجعة مما يكفل
عدم استعمالها على اتى من ذلك فانه لا يكون هناك تحمل تعرضها على الرقابة
الجبركية في جهة الوصول .

على انه في سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدات البريد العالمية وكانت مصر
طرفا فيها وكذلك كانت طرفا في اتفاقية طرود البريد واتفاقية الخطابات
والطب ذات القيمة المقررة المقررة من تلك المعاهدة وقد تضمنت هذه
الاتفاقيات كل من مجالها اختصاصا جميعا الترتيب بها مصر اذ تقرر العمل بموجبها
بالمرسوم المختار في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٩ .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المجوهرات التي تورد للجنة الجبركية
مصادرتها في الحالة المعروضة كانت موضوعة في ملف بريدي فان الحكم
بمعاهدة البريد العالمية تكون هي الواجبة التطبيق دون غيرها من احكام
الاتفاقيات المشار اليها . وبالرجوع الى الباب الثالث من هذه المعاهدة الخاص
بالمراسلات البريدية يتبين ان المادة ٣٥ تنص على انه يقصد بأنواع المراسلات
الرسائل وبطاقات البريد المرددة او الخالصة الرد واوراق الأعمال
والطبومات والملفات الصغيرة . كما ان المادة ٤١ تختص بنقل الملفات
الصغيرة والمطبوعات التي تستحق طية رسوم جبركية . وتبين المصلحة
الجبركية في البلد المرسل اليها من تخصيل هذه التوائت خولت المادة ٤٢ هذه
المصلحة الحق في ان تفرض الرقابة الجبركية على هذا النوع من المراسلات
وان تفحصها ادريا اذا اقتضى الامر .

وبستخلص مما تقدم انه يجوز ان توضع في الملفات الصغيرة المرسله
بطريق البريد اشياء ذات قيمة مما تستحق عليه رسوم جبركية في جهة
الوصول وانه يجوز لأصلحة الجبرك ان تفرض على مثل هذه الملفات رقابة

جبركية بل وإن تقوم بفتحها عند الإقتضاء للمحقق من محتوياتها ولتتبع أثر
الغريبة إذا وجد ما يستحق عليه .

وإذا كان في وضع هذه اللطفت بين بدى زجال الجهارك لراعية
هذا النوع من المراسلات البريكية ما يكتهم من استيفاء حق الخزنة كاملا
وقطع كل سبيل على أية محاولة للتخريب من دفع الضريبة . مما لا يسوغ
القول بخضوع هذه المراسلات لأحكام التهريب إذا وجدت بداخلها أشياء ذات
قيمة لأنه بحسب الأحكام المتبعة الواردة من معاهدة بلزيتى الدولية يسوغ
دائها ان توضع مثل هذه الأشياء في الملفات المرسله بطريق البريد . وما دام
هذا جزاء فلا تفترض في حق المرسل اليه أية نية للتخريب من دفع الرسوم
الجمركية . وهذا بخلاف الحال بالنسبة الى انواع المراسلات الأخرى التي
يُحرم وضع هذه الأشياء فيها إذ تقضى المادة ٤٩ من المعاهدة بأنها إذا ضبطت
تعامل وفق أحكام اللوائح الداخلية . ففي مصر تعتبر هذه المخالفة تهريسا
بالتطبيق لأحكام اللائحة الجمركية الصادرة سنة ١٨٨٤ لان وضع أشياء
مستحق عليها رسوم في مراسلات بريكية من الأنواع المحظورة وضع هذه
الأشياء فيها ينطوى في ذاته على محاولة للتهريب من دفع الرسوم الجمركية .

وبناء على ما تقدم لا يكون ارسال مجوهرات في ملف يريد منطويا على
جريمة تهريب بخلاف ما انتهت اليه اللجنة الجمركية في قرارها الصادر
بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ مستندة الى حكم المادة ٢٨٣ من تعليمات
مصلحة الجمارك . نبالرغم من ان هذه التعليمات لا ترقى الى مرتبة التشريع
ولا تغير من أحكامه فان تطبيقها الصحيح لا يتعارض مع المبادئ التي تحكم
بها أنها إذ تقضى هذه المادة بان « جميع البضائع ذات القيمة المستحق عليها
رسوم الوارد والتي ترد بغير طريقة قانونية تعتبر مبدأ كضلع مهربة وتكون
معرضة للمصادرة » فاعتبار هذه البضائع مهربة يبنى على التينة المستفادة
من إرسالها بغير الطريق القانوني إذ تجيز المعاهدة الدولية ارسال الاشياء
المستحق عليها رسوم جمركية في ملفات بريكية .

لما استناد اللجنة في قرار المصادرة الى المادة ١١١ من اللائحة
التعينية للمعاهدة الدولية التي تقضى بأنه يجب ان توضع على وجه الرسالات
المفروض مرصتها على الجمارك بطلقة خضراء وبان لصق هذه البطاقة

اجبارى على الملفات الصغيرة فى جميع الحالات . فان القسم يرى انه ليس من شأن هذا الحكم اعتبار الملفات التى لا توضع عليها هذه البطاقات مهربة لان الحكم الوارد فى صلب المعاهدة بجازرة وضع الاشياء ذات القيمة فى ملفات صغيرة ورد مطلقا غير مقيد بوجوب لصق البطاقة الخضراء . ولا يجوز ان تقيد اللائحة التنفيذية حكما علما ورد فى المعاهدة او تنشئ التزاما لم يرد فيها بل يقتصر عملها على ترتيب الاحكام التفصيلية اللازم لتنفيذ ما ورد فى المعاهدة وفقا للمادة الخامسة من هذه المعاهدة . ومن ثم فانه لا يترتب على مخالفة حكم المادة ١١١ من تلك اللائحة بعدم وضع البطاقات الخضراء على الملف اعتبار ذلك تهريبا اذ لا يعدو الامر فى ايجاب وضع هذه البطاقات ان يكون تنظيها يراد به تيسير مهمة رجال الرقابة الجبركية فى جهة الوصول بوضع علامة مميزة على الملفات البريدية التى تحتوى على اشياء تستحق عليها رسوم جبركية . فلذا لم توجد هذه العلامة فانه يكون لهم الحق دائما فى فتح هذه الملفات للتحقق من محتوياتها وفقا لاحكام المعاهدة الدولية سابقة الذكر .

لهذا يروى قسم الراى مجتمعا ان ارسال اشياء ذات نية داخل بملفات صغيرة بطريق البريد لا يعتبر تهريبا فى حكم التشريعات الجبركية على خلافه ما انتهت اليه اللجنة الجبركية فى الحالة المعروضة — الا انه لما كان قرار هذه اللجنة قد أصبح نهائيا بعدم المعارضة فيه فى الميعاد القانونى . وكانت الوزارة قد عرضت على السفارة الهندية ان يتم الصلح بين مصلحة الجمارك وبين المحكوم ضده بالتطبيق لحكم المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية فلم تقبل ذلك متمسكة بعدم وقوع اية مخالفة قانونية من المرسل او المرسل اليه مما اثار مشكلة دبلوماسية بين الحكومة المصرية وبين الدولة التى تمثلها هذه السفارة فانه لا يكون هناك تريب على الحكومة اذا هى عاجت الموقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة التى تراها موفقة بين قيام هذا القرار النهائى وبين عدم اثره .

لذلك انتهى راى القسم الى ما يلى :

اولا : بالنسبة الى الراى القانونى فى الاحوال المماثلة فان وضع اشياء

مستحق عليها رسوم جبركية داخل ملفات بريد لا ينطوي وانها لمعاهدة البريد
الفعلية على أية مخالفة قانونية ومن لم لا يعتبر تهريبا بالمعنى القانوني .

ثانيا : انه لما كانت اللجنة الجبركية لم تلخذ بهذا الرأي في الصلابة
المعمروسة واصبح قرارها نهائيا ايا كان الرأي الذي بنى عليه القرار ففاته
الاجتاج على الحكومة اذا هي عالجت الموقف من الناحية الدبلوماسية بالطريقة
التي تراها موفقة بين فيلم القرار المذكور وعدم اعمال اثره .

(: فتوى ١٠٠ في ١١/٣/١٩٥٣)

المحتويات

الفصل الأول - عبء الإثبات

الفصل الثاني - شياح للمبتدئين . .

الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الأصل

الفصل الرابع - الاحالة الى خبر

الفصل الخامس - الإدعاء بالتزوير

الفصل السادس - طرق اثبات تاريخ المحرر العربي

الفرع الأول - القيد في السجل المعد لذلك

الفرع الثاني - ويود مضمون المحرر العربي في ورقة أخرى ثابتة التاريخ

الفرع الثالث - التأشير على المحرر العربي من موظف عام مختص

الفرع الرابع - وفاة أحد من لهم على المحرر اثر محترف به

الفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة

الفصل السابع - مسائل مشروعة

المصـل الأول

عبء الإثبات

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

قاعدة ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى — لا يستقيم على إطلاقتها في مجال المنازعات الإدارية — الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المنتجة في الموضوع أثباتاً أو نفيًا — لقر تخلف الإرادة عن ذلك .

ملخص الحكم :

انه وإن كان الأصل ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى الا ان الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق واللفات ذات الأثر العلني في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري ان الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في اثباته إيجاباً ونفيًا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم وقد رددت قوانين مجلس الدولة المتعلقة بهذا المبدأ فإذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة .

(طعن ١٠٨ لسنة ١٣ قـ - جلسة ١١/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

الأصل ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى نقل عبء الإثبات على عاتق جهة الإدارة إذا نكلت المستندات المتعلقة بالنزاع تحت يد الحكومة .

ملخص الحكم :

الأصل ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى . وإذا كان القضاء الإداري قد خرج على هذا الأصل في بعض الأحوال وتضى انه إذا لم تقدم الحكومة الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينه لصالح المدعى . تلقى عبء الإثبات عليها ، وإنما يقوم هذا القضاء إذا كانت هذه الأوراق تحت يد الإدارة . أما إذا كانت الأوراق ان تكون دعت المدعى لتعلمها ، فلا شبهة في إيجابها للأصل العام في الإثبات مثبتا ومعمولا به في المنازعات .

(طعن ١٠٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عبء الإثبات في المنازعات الإدارية قد يقع على عاتق الإدارة مثال : الأصل ان عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى إلا ان الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري ان الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في أثباته إيجابا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوض الدولة أو من المحاكم . وقد ردت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هذا المبدأ فلذا نكت الحكمة من تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى . تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من أوراق انه بالرغم من تكرار مطالبة الوزارة الطاعنة في جميع مراحل الدعوى سواء في مرحلة التحضير أمام هيئة مفوض الدولة أو أمام محكمة القضاء الإداري أو أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بتقديم استمارات بطل السفر والمستندات الأخرى التي تؤيد

نفاعها فانها لم تقدم اية اوراق تنفي دموى الطعمون ضده رغم ان جيبس المستندات تحت يدها وكالتت تستطيع ان تؤكد عدم صحة البيانات التي ذكرها الطعمون ضده لو انه كان يقرر غير الحقيقة .

ومن حيث انه اخيرا قدمت الطاعة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٤ ملف بخنية الطعمون ضده بناء على طلب هذه المحكمة ارفقت بهذا الملف كتابا في التاريخ المذكور من رئيس الشئون القانونية الى المستشار الجسوري لادارة قضايا الحكومة جاء به انه بخصوص نذب الطعمون ضده لتفتيش دكرنس فانه بالبحث بقرارات التظلل والتذب التي اصدرتها مديرية المنصورة التعليمية سنة ١٩٦٠ لم يستدل على قرار بنسجه للاشراف على مدارس دكرنس الا انه بالاطلاع على ملف بخنية الطعمون ضده تبين من الاوراق المودعة به ما يحض ما ورد بالكتاب المذكور من ان الطعمون ضده لم يندب لتفتيش التعليم بDKرنس خلال سنة ١٩٦٠ من مفتش القسم الاول بDKرنس الى بجور عام منطقة المنصورة التعليمية مختم بخاتم تاريخه ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٠ . ويفيد اربيل اقرار قيام الطعمون ضده بالعمل بفتش قسم دكرنس اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بناء على امر التذب الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومرفق بهذا الخطاب اقرار قيام موقع من الطعمون ضده بفيد استلامه العمل بالتفتيش بقسم دكرنس (١) اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ وعرف في هذا التاريخ ومرفق بهذين المستندين المرفوف الذي كان يحتويها بختم بخاتم بريد دكرنس بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ ومكتوب على المرفوف انه مرسى الى منطقة المنصورة التعليمية مما تلمئن معه المحكمة الى صدق سلامة هذه الاوراق ويؤكد صحة واقعة نذب الطعمون ضده لDKرنس في التاريخ المذكور كما جاء بالملف صورة من الامر التفتيشي رقم ٤٩٥ الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ ويفيد نقل الطعمون ضده من ناظر اعدادى بمنطقة دباط الى ناظر اعدادى بمنطقة المنصورة اعتبارا من ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ كما تبين من الاوراق المودعة بالملف ان الطعمون ضده بقي في وظيفته بمنطقة المنصورة التعليمية حتى تاريخ معاصر لصدور القرار بنسجه الى تفتيش التعليم بDKرنس وانه استمر مفتشيا لDKرنس طوال السجة التي يطالب بنفقات بدل السفر ومصاريف الانتقال عنها مما يقطع بأن

مقر عمل المَطْعُون ضده الأصلي وقت النسخ بمدينة المنصورة حيث كانه يعمل بمبطناتها التعليمية ثم نسخ اعتبارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ مفتشا بفرنس واستبر هذا النسخ طوال الفترة التي يطلب بيذل السفر ومصاريف الانتقال عنها الأبر الذي يؤيد دعوى المَطْعُون ضده ويهدم دبباع الطاعة الذي لم تؤيده بأى دليل وينفيه الثابت من الأوراق .

(طعن ١٤٩٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

الاتفاق على أن يكون الحساب على أسس كشف تحت يد جهة الإدارة المتعاقدة — من شأنه أن يجعل المتعاقد مع الإدارة عاجزا عن إثبات براه فتمه من المبالغ التي تقاضاها من جهة الإدارة بالاستناد الى تلك الكشف — لا ينتقل عبء اثبات براءة الذمة الى المتعاقد — بقاء جهة الإدارة ملتزمة بإثبات مخيونية المتعاقد معها .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت الطاعة قد اثبتت بموجب العقد المبرم بينهما وبين المَطْعُون عليهما أن المَطْعُون عليه الأول تسلم مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة العملية ، مما كان يقتضي بحسب الأصل أن ينتقل عبء الإثبات الى الدعي عليه الأول فيكون عليه اثبات براءة ذمته من الدين ، غير أن البند السابع من العقد المشار اليه ينص على أن يكون الحساب على اساس البيانات الواردة في الكشف وهي تعتبر نافذة في حق المتعاقد مع جهة الإدارة سواء وقع عليها هو أو مندوبه أو لم يوقع عليها وعلى ان تبقى تلك الكشف تحت يد جهة الإدارة وإذا كان مؤدى ذلك أن يكون المَطْعُون عليه الأول عاجزا في جميع الأحوال من اثبات كينية تنفيذة للالتزامات الناشئة عن العقد ، وعن اثبات براءة ذمته الا بالاستناد الى تلك الكشف وهي تحت يد جهة الإدارة على النحو السالف بيانه فمن ثم فلا ينتقل عبء الإثبات الى المَطْعُون عليه الأول.

: بل تبقى الطاعنة ملتزمة بالثبات مبنوية المطعون عليه الأول ومقدراها ،
فنفذا للبند السابع المشار اليه وليس من شك في سلامة ذلك البند
فما تضمنه من القاء عبء الإثبات على علق المحافظة الطاعنة باعتبار
- ان قواعد الإثبات ليست من النظام العام وانه يجوز الاتفاق على
عكسها .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٤/٩)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الادعاء بقبول مصلحة الأملك للتنازل عن البيع - وجوب إقامة الدليل
عليه - فقد الكلف لا يفي المدعى من إقامة الدليل على صحة ادعائه .

ملخص الحكم :

انه عن النعى على القرار المطعون فيه بأن المطعون ضدها الثانية
- قد حصلت على موافقة مصلحة الأملك على تنازلها عن البيع الى
أولادها ، فإن المحكمة ترى طرح هذا الوجه من أوجه الطعن اذ ان
المطعون ضدها الثانية وهي المكلفة فتتوينا باتسامة الدليل على قبول
"مصلحة الأملك بهذا التنازل لم تقدم الدليل على ذلك ، ولا يشفع لها
قولها ان ملك البيع فقد من المصلحة وانها غير مسئولة عن مقدمه
اذ انها مع ذلك هي المسئولة فتتوينا عن إقامة الدليل على صحة ادعائها
سوقد عجزت عن ذلك .

(طعن ٦١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

أخفاق الجهة الإدارية مدعية التمويض عن الثبات الخطأ يستوجب
رفض طلبها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الإثبات .
في المواد المدنية والتجارية على أنه « على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين
اثبات التخلّص منه » ومفاد ذلك أن المشرع ألغى بعبء اثبات الالتزام على
الدائن .

وفي نطق المسئولية التقصيرية على الدائن اثبات أركانها من خطأ
وضرر وعلاقة سببية بينها طبقاً للبادة ١٦٣ من القانون المدني وما بعدها .

ومن حيث أن المثبت من الأوراق أن الجهة المطالبة أخفقت في اثبات
وقوع الفعل الضار بها من هيئة مرفق مياه الإسكندرية فهي لم تبلغ السلطات
المختصة بضبط الواقعة بها عند حدوثها حتى يمكن إجراء التحقيق اللازم
والقيت لحدوث الواقعة ونسبتها إلى فاعل معين ولا يفر من ذلك ما جاء
بالأوراق من استناد المطالبة على أقوال اثنين من العاملين بها من أي دليل
آخر يؤيدها بل ولم تفرغ في محضر تحيط تعقبه معالجة تثبت وقوعه ، وأذ لم
تقدم الجهة المطالبة أي دليل يفيد وقوع الفعل الضار إلى هيئة مرفق مياه
الإسكندرية فيكون طلبها وقد خلا من أي سند يؤيده يتعين الرغض .

(ملف ١٢٣٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

الفصل الثاني ضيايع المستندات

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

ضيايع المستندات ليس بمضيع للحقيقة ذاتها .

ملخص الحكم :

ان ضيايع المستندات ليس بمضيع للحقيقة في ذاتها بما دام من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الاخرى .

(ملعن رقم ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

ضيايع أوراق التحقيق لا تؤدي الى اعتبار القرار منتزعا من غير اصول موجودة — يكفى في هذا ثبوت خلاصتها وما انتهى اليه مجلس التاديب الابتدائي والاستئنائي من دلائل اقتنعا بها .

ملخص الحكم :

ان القول بان عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي او نفيها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير اصول موجودة — قول ظاهر الخطأ .
فما كان ضيايع أوراق التحقيق بل سند الحق بمضيع للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مذنبا او جنائيا او اداريا ما دام من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الاخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التاديب الابتدائي ثم مجلس التاديب

الاستئناف في قرارهما من خلاصة وما انتهى اليه من دلائل اقتضاها بها فيها
انتهيا اليه من نتيجة .

(طعن ١١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦١)

للمادة رقم (٥٤)

المبدأ :

عدم تقويم جهة الإدارة التقرير الخاضع بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المقرر
يختصه فيه على درجة ضعيف على الرغم من تكليفها بذلك مرارا وافساح
السبيل امامها لذلك - يستشف منه عجزها عن تقديم الدليل الذي ثبت ان
تقاضيها يلتزم من اصول موجودة قائمة وثبته بالأوراق - اثر ذلك -
استحقاق المدعى الترقية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ - لا يكتفى لحزمته منها حصوله على تقرير واحد بدرجة ضعيف .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن المدعى قد علم بالتقرير المقدم عنه من
سنة ١٩٥٦ بدرجة ضعيف على سبيل التقييم في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٧
تاريخ تظلمه منه حسبما سلك البيان ولم يختصه او يطلب الفاء قضائيا
طبقا للاوضاع وفي المواعيد المقررة ومن ثم فقد اضحى التقرير
المذكور نهائيا حقيقيا من الافتناء أو النسخ منتجاً لجميع آثاره القانونية
الا أنه جدير بالذكر ان هذه التقرير لا يتلخص وخذه مبررا لحرمان المدعى
من الترقية المستوعبة عليها من المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ذلك ان مخالط الحريان من هذه الترقية بصريح زمن المدة المشار
اليها أن يعون الموطت قبل حلول مهلة استحقاق الترقية قد قدم منه
تقريران مختلفان بدرجة ضعيف ولم تقدم الهيئة المدعى عليها التقرير الخاضع
بالمدعى عن عام ١٩٥٥ المقرر بحصوله فيه على درجة ضعيف على الرغم من
تكليفها بتقديمه مرارا في مختلف مراحل الدعوى والطعن والفساح السبيل
امامها لذلك دون جدوى الامر الذي يستهدف منه عجز الهيئة عن تقديم

الدليل الذى يثبت ان دفاعها منترع من اصول موجودة قائمة وثابتة بالأوراق.

(جلسة ١٧/٣/١٩٦٨ ق ٨ لسنة ٢٠١٦)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

تخلف الخصم عن ايداع البيانات والمستندات المطلوبة او تسببه فى تفحصها يؤدى الى قيام قرينة لصالح الطرف الاخر بحيث تلقى بسبب الاتبات على علق الطرف الذى تقاعس عن تقديم المطلوب وتجعل المحكمة فى حل من اتخاذ بما قدم من أوراق وبيانات واعتبار المستندات التى قدمها الخصم والوقائع التى استند اليها صحيحة — احكام الجهة الادارية عن تقديم محضر مجلس الرئاسة المقول بانه وافق فيها على القرار المطعون فيه والتذرع بعدم العثور عليه او اية أوراق تتعلق بالموضوع — تلييد الطامن فيها ذهب اليه التسليم بان مجلس الرئاسة لم يقر القرار المطعون فيه بعد ان استبان ان مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة فى اجتماع قانونى وانما عرض عليه بالتصريح ولم يوافق اعضاؤه عليه بالإجماع .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى مجال تحقيق ما قال به الطامن من ان القرار المطعون فيه عرض على مجلس الرئاسة بالتصريح وان بعض اعضاء هذا المجلس لم يوافقوا عليه فقد طلب السيد المدعى العام الاشتراكى محضر اجتماع مجلس الرئاسة الذى وافق فيه على القرار المطعون فيه كما طلبت كل من هيئة مفوضى الدولة ومحكمة القضاء الادارى ضم هذا المحضر فمى ان الجهة الادارية لمسكت من تقديمه واناد السيد مساهم سكرتير رئيس الجمهورية للاتصالات الخارجية بانه ليس لديه اية معلومات من هذا الموضوع كما ابدى السيد مدير مكتب رئيس الجمهورية انه بالبحث لم يعثر على هذا المحضر

أو أية أوراق أخرى بشأن هذا الموضوع هذا وقد وعد الحاضر عن الجهة الإدارية إمام محكمة القضاء الإداري أكثر من مرة بتقديم ما يرد له من مستندات تتعلق بهذا الموضوع من إدارة الشؤون القانونية بالرئاسة التي وعده بذلك وبالرغم من تأجيل نظر الدعوى لهذا السبب وليستوثق الحاضر عن الجهة الإدارية مما قدمه المدعى من مستندات فإنه لم يقدم أى مستند يحض به ما قال به المدعى أو ما قدمه من مستندات مما حدا بالحكمة إلى تحميله مسئولية الفصل في الدعوى بحالتها .

ومن حيث أن تخلف الخصم عن إيداع البيانات والمستندات المطلوبة أو تبنيه في نقدها يؤدي إلى قيام قرينه لصالح الطرف الآخر بحيث تلتى بعينه الاتبات على ملق الطرف الذي تقاعس عن تقديم المطلوب وتعمل المحكمة في حل من الإخذ بما قدم من أوراق وبيانات واعتبار المستندات التي قدمها الخصم والوثائق التي استند إليها صححة .

ومن حيث أنه لما كانت الجهة الإدارية قد أحجبت عن تقديم محضر جلسة الرئاسة المقول بأنه وافق فيها على القرار المطعون فيه وتفرعت بعدم المتور على ذلك المحضر أو أية أوراق تتعلق بالموضوع وكانت الظروف والملايسات سائلة البيان التي أحاطت بإصدار القرار المطعون فيه على نحو ما استظهرته تحقيقات السيد المدعي العام الاشتراكي وما قرره السيد / أحد أعضاء مجلس الرئاسة في أقواله في تلك التحقيقات وما انتهى إليه السيد المدعي العام الاشتراكي تؤيد الطاعن فيما ذهب إليه من موافقة مجلس الرئاسة على القرار المطعون فيه قد تمت بالتصوير وأن بعض أعضائه قد اعترض عليه ، فلا يحض من التسليم بأن مجلس الرئاسة لم يقر القرار المطعون فيه بعد أن استبان أن مشروع هذا القرار لم يعرض على مجلس الرئاسة في اجتماع قانوني وإنما عرض عليه بالتصوير ولم يوافق أعضاؤه عليه بالإجماع وأصدر رئيس الجمهورية القرار المطعون فيه وكان هذا القرار منعهم الوجود قانونا لعدم سبق موافقة وإقرار مجلس الرئاسة عليه قانونا فإن إصداره والأمر كذلك يكون بالضرورة منعاً لأن ما ينشئ على عدم عدم مثله وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه حقيقاً بالإنهاء لاعتدائه قانوناً .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

الفصل الثالث

مدى حجية الصورة طبق الأصل

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقوم في حالة قيام مانع من تقديم الأصل دليلا على ما تضمنته نقلا من السجلات ما دام لم يقدم دليلا يخفى ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجرى عليه نظام الدراسة بالمعهد .

ملخص الحكم :

عند ثبوت قيام مانع من تقديم أصل تعهد بالقيام بالتدريس لنفسه في حادث انفجار قنبلة ببنى إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، فإن الصور طبق الأصل المتحقة من الحكومة تقوم في هذه الحالة دليلا على ما تضمنته نقلا من سجلات المعهد ، ما دام المدعى عليها لم يقدم دليلا يخفى ما ورد بها فضلا عن أن هذه المعاهد حسبما يجرى عليه نظام الدراسة بها تتكفل بجميع منقولات الطلاب الذين يلتحقون بها مقابل التزامهم برد هذه النفقات إذا فصلوا منها أو انقطعوا عن الدراسة بها بغرض عذر مقبول أو رفضوا القيام بمهمة التدريس المادة المتفق عليها .

(طعن ٥٧٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

إذا كانت الصورة التي قدمتها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة القوط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية فإنه تكون لها والحالة هذه حجية القرار الأصلي - ليس من سبيل

لإمام من ينكر القرار المذكور أو يدعى عدم صحة ما ورد به إلا أن يضمن في الصورة الرسمية بالتزوير طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما ذهبت اليه المدعية من انكار للقرار الجمهوري الخاص باستقاط الجنسية المصرية عنها ، وما رتبته على ذلك من اهدار المخالفات المنسوبة اليها والمتعلقة بنظلم الرقابة على عمليات النقد الخاصة بغير المعيين ، فان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجنسية المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ٢٣ منه على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب هامة يقدرها استقاط الجنسية المصرية عن كل شخص متمتع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة اشهر ، وذلك بعد اخطاره بالعودة اذا لم يرد او رد بأسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره ، اما اذا امتنع عن تسليم الاخطار او لم يعرف له محل اقامة اعتبر النشر عن ذلك بالجريدة الرسمية بمثابة الاخطار » كما تنص المادة ٢٤ بأنه يترتب على استقاط الجنسية عن صاحبها طبقاً للمادة ٢٣ أن تستقط الجنسية ايضاً عن زوجته وأولاده القصر المغادرين معه . وتنص المادة ٢٩ على ان « جميع القرارات الخاصة بنسب الجنسية المصرية او سحبها او باستقاطها او باستفرادها تحدث أثرها من تاريخ صدورها ، ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسن النية من الغير » .

ومن حيث ان الجهة الادارية فُحيت أثناء نظر الطعن مسورة مسمورة بخاتم رئاسة مجلس الوزراء (الأمانة العامة) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ ومن مذكرته الايضاحية والذي ينص على أن « تستقط الجنسية المصرية عن الثمانية والخمسين شخصاً المدرجة أسمائهم بالكشف المرافق والمعيدين بالخارج لأنهم غادروا ولم يعودوا رغم اخطارهم بالعودة خلال

ثلاثة أشهر ، وذلك معبظة على صاحب الجمهورية وأمنها وسلامتها . —
وقد ورد بالكشف المذكور اسم الجمعية زوجة
واسم زوجها واسم ابنتها بالأرقام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ .
كما جاء بالملف الإيضاحي للقرار أن جميع من ذكروا به يهوديو
الديانة وكانوا متبعين بالجنسية المصرية ثم غادروا مصر بصفة نهائية .
بنية عدم العودة إليها وجوزت فيتهم ستة أشهر ، وأنه تم إخطارهم
بالعودة خلال ثلاثة أشهر عن طريق النشر في الجريدة الرسمية
بالأعداد ١٠٧ في ١١/٥/١٩٦٠ و ١٠٨ في ١٢/٥/١٩٦٠ و ١٢٧ في
١٩٦٠/٦/٨ ولم يعودوا ، ومن ثم جاز إسقاط الجنسية منهم بقرار
من رئيس الجمهورية طبقا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن المحرر الرسمي ، وكذلك صورته الرسمية المطابقة
لأصله ، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود
ما أمده له ، ولا تهرح حقيقته إلا إذا ثبت تزويره ، وما كانت الصورة
أنهى قمتها الجهة الإدارية من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠ لسنة
١٩٦٢ سلك الذكر صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة
المنوط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية ، فتكون لها والحالة هذه
حجية القرار الأصلي ، وليس من سبيل أمام من ينكر وجود القرار
المذكور أو يدعى عدم صحته ما ورد به إلا أن يطمئن في الصورة الرسمية
بالتقوير : المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ؛
بشأن الإثبات) وبما أن المدعية لم تطبق ذلك السبيل فلا يجعها
انكارها للقرار المشار إليه ويكون هذا السبب من أسباب طعنها ؛ فإند
سندده .

(طعن ٤٢٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

طلب شهر المحرر دليل على ثبوت تاريخه لا سبيل لانكاره إلا بالطعن

عليه بقرينة — انتهى بأن تاريخ طلب الشهر مطابق على تاريخ المحرر ذاته — مردود بأن هناك اتفاق مبني سبق على طلب الشهر ، واتفاق ثان لاحق له ما هو الا ترديد للاتفاق الأول .

بمخلص الحكم :

ان مبنى الطعن — كما يبين من تقرير الطعن — ان طلب الشهر بالمعقارى رقم ٢٢٩ المؤرخ ١٩٦٩/٤/١٠ وهو الدليل على ثبوت العقد . وموضوع المنازعة — سابق على تاريخ تحرير هذا العقد فى ١٩٦٩/٦/١ . على ان الدليل على ثبوت تاريخ التصرف سابق على نشوء التصرف ذاته وهو وضع غير مستساغ يشكك فى طلب الشهر خاصة وان صورة رسمية لخرى من هذا الطلب تقدمها المشتري ومدون بها تاريخ تقديم طلب الشهر وهو ١٩٦٩/٦/٤ دون تاريخ قيد الطلب وهو ١٩٦٩/٤/١٠ وانه من غير المعقول ان يكون تاريخ قيد الطلب سابق على تاريخ تقديمه .

ومن حيث ان النعمى على القرار المضمن فيه بأن دليل ثبوت العقد موضوع المنازعة وهو طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ سابق على التاريخ المرفق للتصرف فان المحكمة توافق على ما ذهبت اليه اللجنة القضائية فى قرارها من أن هناك اتفاق مبني بين المتعاقدين المؤرخ ١٩٦٩/٤/١٠ ومودع بملف الطعن وسابق على طلب الشهر وان طلب الشهر قدم بعد هذا الاتفاق وقبل تحرير العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٠ وان الاتفاق الثانى ما هو الا ترديد للأول بحد تحديد المباحة المبيعة ويتحدد العقدان فى أطرافهما وفى محل وشروط العقد وبذلك يكون ثبوت تاريخ العقد الأول هو فى ذات الوقت ثبوت لتاريخ العقد المرفى الثانى تاريخ سابق على تاريخ طلب الشهر دون امكان اكتشاف ذلك ولكلها ارادا تصوير الواقع كما حدث فعلا .

ومن حيث انه من قبول الهيئة الطاعنة بأن طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ موضع شك يمنع التمويل عليه كدليل على ثبوت التاريخ فان قولها مردود عليه بأن الصورة الرسمية لطلب الشهر

المقارن تعتبر محرراً رسمياً في حكم المادتين ١٠ و ١١ من قانون
الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم فهي حجة على الناس كافة بما
دون فيها من أمور قام بها محرراً في حدود مهنته أو وقعت من ذوي
الشان امامه ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانوناً ولذلك نحن
الصورة الرسمية لطلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ حجة على
الهيئة الطاعنة ولا سبيل امامها لانكار حجيتها الا الطعن فيها بالتزوير.
وهو الأمر الذي لم تفعله الهيئة الطاعنة ومن ناحية أخرى فقد قدمت
المطعون ضدها حافظة مستندات لهذه المحكمة تتضمن شهادة رسمية
من مابورية الشهر المقارن بأبو المطلبير شهد فيها المابورية بأن
المطلب ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ ١٩٦٩/٦/٤ وليس ١٩٦٩/٤/١٠
كما ورد بطريق الخطأ في الطلب السابق وذلك يكون هذا الوجه من
أوجه الطعن على غير اساس سليم من القانون او الواقع .

(طعن ٢١٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

حجة الصورة - لا حجة للصورة الشخصية ما لم يقدم المتمسك بها
الأصل وذلك في حالة منازعة الطرف الآخر في هذه الصورة .

ملخص الحكم :

ان الأصل العام في اثبات الديون الا يكون الصورة حجة ما لم يقدم
المتمسك بها الأصل المأخوذة منه وذلك في حالة منازعة الطرف الأخرى
في ماهية هذه الصورة او في صحتها ، ومن ثم يتعين استبعاد تلك الشهادة
عن أدلة البتوت .

(طعن ١٤٧٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣)

الفصل الرابع الإحالة الى خبير

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تقرير الخبير - سلطة المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير - المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة ولها بغير جدال ان تنبذ آراء اهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة - لا التزام على المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير .

ملخص الحكم :

ان عدم الاستجابة من المحكمة الى طلب إحالة الديون الى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الأصول والخصوم في تاريخ معين وعلى أساس ميزانية معينة ، وقصر المحكمة المهمة الموكولة في البند وأبما من حكمها الى الخبير على بعض العناصر من الأصول او الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية عند اصدار حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالعناصر الأخرى التي لم تكلف الخبير ببحثها ، كما أن ذلك الحكم لا يقف في سبيل مهمة المحكمة من اصدار حكم تهيدى آخر مستقبلا بإجراء هذه الاحالة استجابة لمطالبات بحثها أو تحت تأثير ما اثير اليه مؤخرا من واقعات ومستندات جديدة لم يكن قد اثير اليها من قبل ، ذلك ان المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة وأن لها بغير جدال ان تنبذ آراء لجنة التقييم او اهل الخبرة الذي عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها ومقتضا بذلك بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة

فالحكمة هي صلاحية الرأي الأول والآخر في التدبير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من قضية ومنازعات تدخل في اختصاصها وهي التي تقدر بمطلق احساسها وكامل مشيقتها وفي الوقت الذي تراه مناسباً مدى حاجتها الى الركون الى اهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج في تدبيرها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الأوضاع القانونية في هذا الخصوص . ومن المسلمات انه لا الزام على المحكمة في احالة الدعوى الى خبير .

(طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

سلطة المحكمة التأديبية في تقدير ادلة الإثبات — الاتجاه — الى « الفبرة » طريق من طرق التحقيق — للمحكمة ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن اذا ما اقتضت جدواه .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انها تستند الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطمن اليها دون معتق عليها في هذا الشأن ما دام هذا الانتناع قائماً على اصول موجودة وغير منقذة من اصول لا تنتجها واذ الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ اليه بناء على طلب أصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المتم اليها بطلب تدب خبر اذا اقتضت بعدم جدواه والعبرة في ذلك بانتناع المحكمة .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

إلـهـنـا :

تحقيق خطوط — عملية تحقيق الخطوط — هي مجموع الإجراءات التي
رسمها القانون لاثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب
إليه صدورها منه — وسيلة ذلك المينة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في
الخطوط .

ملخص الحكم :

إن عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون
لإثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب إليه صدورها
منه . ويحصل التحقيق بالينة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في
الخطوط أو بأحدى الطريقتين . وتبين المحكمة في حكمها الصادر بإجراء
التحقيق الطريقة التي يحصل بها ، وتعين الخبراء الذين يستعان برأيهم
في عملية المضاهاة .

« طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ »

قاعدة رقم (٦٣)

إلـهـنـا :

خبرة — تحقيق خطوط — قواعد وأصول عملية تحقيق الخطوط —
لا التزام على المحكمة برأي الخبير الذي انتدبته — أساس ذلك أنها لا يمكن
أن تقضى بغير ما تقنع هي به ويرتأح إليه ضميرها — استخلاص قضائها
ينبغي أن يكون استخلاصاً سلفاً بما أدركته وما يكون في ملك الدعوى من
مستندات وقرائن .

ملخص الحكم :

إن عملية تحقيق الخطوط يجريها خبراء الخطوط الفنيون . فيقوم
الخبير بفحص الخط الذي حصل انكاره . ودراسة خطوط الكتابة باليد
لها قواعد وأصول أسسها إن لكل شخص طريقة معينة في الكتابة لا يشترك

معه فيها احد غيره حتى لو تعلقا الكتابة معا منذ الصغر . هذا بالاضافة الى عوامل اخرى كثيرة منها درجة الثقافة والتعليم وطريقة اسائه الشخص للقلم او الريشة ، وطريقة جلوسه او قيله أثناء كتابته وحالته النفسية .

وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط على خبرة القائلين بها ، مع التقيد بالقواعد والأصول التي يتعين على الخبير ان يلتزم بها أثناء فحصه للخط ، ومنها شكل الخط بصفة كلية وهل هو كبير أو صغير ، وطريقة كتابة السطور ، ومدى الضغط على الخطوط في اجزاء الكلمات المختلفة ، ثم وفصل اليد عليها ، واستقامة الخط أو ميله الى احدى الجهات أو تقطعه في المواضع المختلفة . ولقد تقدم اليوم علم دراسة خطوط الكتابة باليد ، (علم الجرافولوجيا) حتى اصبح من المستطاع معرفة اخلاق المجرم من خط يده ، فلا تقتصر أهمية فحص الخط على معرفة الشخص الذي كتبه وانما تمتد الى معرفة عاداته وأخلاقه . ويقدم أهل الخبرة في الخطوط تقاريرهم للمحكمة . ولئن كانت المحكمة لا تلتزم برأي الخبير الذي انتدبته فلها ان تحكم بما يخالفه لأنها لا يمكن ان تكفى بنفسها تقتنع هي بما يرتاح اليه ضميرها ، ولئن كان للقاضي الحرية التامة في تقدير ميل الخبير الذي ندبه فله ان يأخذ برأيه وله الا يأخذ به ، وله ان يأمر بإجراءات اخرى من إجراءات الإثبات الا ان استخلاص قضاؤه لا بد وان يكون استخلاصا مسبقا مما أمر به وما يكون في ملف الدعوى من مستندات وقرائن .

(طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الإشارة الى العقد في تقرير الخبير لا يفيد في إثبات تاريخه ما دام التقرير لاحقاً على العمل بالقانون .

ملخص الحكم :

أنه من الوجه الأول من توجه الطعن وهو أن القرار المطعون عليه

اغفل ما ائبته تقرير الخبير المتقدم في الدعوى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٦٨ بكمية
بمنهور من ان عقد القسمة موضوع المنازعة تنفذ بالطبيعة من سنة
١٩٤٣ فان المحكمة ترى طرح هذا الدليل اذ ان التقرير المشار اليه
مقدم في ١٩٧١/١٠/٣١ اي في تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يصلح دليلا على ثبوت تاريخ عقد
القسمة فضلا على ان هذه الواقعة التي خلص اليها الخبير تستند
الى شهادة شاهدين قدمهما للخبير وكيل الدمية في الدعوى المشار
اليها دون ان تؤيد هذه الشهادة ببلية مستندات تؤكد صحة هذه
الواقعة ومن ثم لا يعيب القرار المطعون فيه اغفاله ما خلص اليه الخبير
في تقريره من استنتاج ملر من ائلة تؤيده .

(طعن ٤٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

القانون لم يوجب البطلان على عدم قيام الخبير باعلان الخصوم
بإيداع تقرير قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للإيداع .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥١ من قانون الإثبات تنص على أن « يودع الخبير تقريره
ومحضر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جيسع الأوراق التي سلمت اليه »
لماذا كان مقر المحكمة المتظورة أمامها الدعوى بعيدا عن موطن الخبير
وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع في الأربع والعشرين ساعة
التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » .

وبين من هذا النص أن القانون لم يوجب البطلان على عدم قيام
الخبير باعلان الخصوم بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة خلال الأربع والعشرين
ساعة التالية للإيداع ، ويمكن لقوى الشان ان يطلع على تقرير الخبير
بقلم كتاب المحكمة وسببا وان الفقرة (ج) من المادة (١٣٥) من قانون

الاثبات توجب على المحكمة ان تذكر في منطق حكمها بسبب خبر الأجل
المضروب لإيداع تقريره ، الأمر الذي يستفاد منه علم طرفي الخصومة بهذا
الأجل ، ومن ثم لمن لكل منهما ان يتابع ايداع التقرير خلال هذا الأجل وأن
يطلع عليه حال ايداعه ، ويفاء عليه فائه لا وجه للقول بوجود بطلان في
الاجراءات اثر في الحكم ، بادعاء ان الخبر لم يقم باعلان الطاعن
بإيداع تقريره فلم يكتفب المحكمة خلال الميعاد المقرر اليه .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢١ قى - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

الفصل الخامس

الادعاء بالتزوير

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات — لا الزام على المحكمة باحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما ينمى الطاعن على للحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تستجب الى ما طلبه من احوالة الدعوى الى التحقيق — ذلك أن المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات اذ نصت على أنه « اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاكتناع المحكمة بصحة الورقة او بتزويرها ورأت ان اجراء التحقيق منتج وجائز امرت بالتحقيق » تد اعدت بأنه لا الزام على المحكمة باحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

(طعن ٨٠٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

مفاد نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بصدار قانون الاثبات في .
الواد المبنية والتجارية أن انكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون الادعاء بتزويره امام المحكمة التي قدم امامها المحضر ونص بالاجراءات والشروط.

أتى حدها القانون - لا الزام على المحكمة بأحالة الدعوى الى التحقيق ،
لأثبات الادعاء بالتزوير قد كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين
عقيدتها فلها أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى
وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

• ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في
المواد المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٠ على أن المحررات الرسمية
هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يعيه
أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته
واختصاصاته لماذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها
القيمة المحررات العرفية متى كان ذوى الشأن قد وقعوا بإمضاءاتهم
أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم . . . » .

وتنص المادة ٢٩ على أنه « انكسر الخط أو الختم أو الإمضاء أو بصمة
الأصبع يرد على المحررات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع
المحررات الرسمية أو غير الرسمية وتنص المادة ٤٩ على أن « يكون الادعاء
بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في
هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ، ويجب أن يملن
مدعى التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها
شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها والا جاز الحكم
بسقوط ادعائه » .

وتنص المادة ٥٢ على أنه « إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع
وام تك وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره
ورأت إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت
بالتحقيق » .

ومن حيث أن ملاد تلك النصوص أن انكسر التوقيع الوارد على محررات
رسمية يكون بالادعاء بتزويره أمام المحكمة التي قدم أمامها المحرر وذلك

بلاجراءات والشروط التي حددها القانون — ومن جهة أخرى فإن المسلم به لا الزام على المحكمة بحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها ان تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه .

ومن حيث ان المسلم به ان الدعوى التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن — من دعوى الالفاء — وانه يكون للمحكمة ان تتصدى لبحث قبولها من تلقاء نفسها — وان التثبت من الرجوع الى ملك الترخيص محل النزاع المودع في الدعوى ان الطامن قد حصل على الترخيص رقم ٢٨٤٦ في ١٩٧٤/٢/٩ لادارة محل لاصلاح وصيفة الاجزاء الميكانيكية للسيارات لمدة عامين تنتهي في ١٩٧٦/٢/٨ — ولقد حصل السيد / على حكم من محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية في ١٩٧٧/١/١٩ في الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ قضائية ضد الطامن بالفاء الترخيص المذكور استنادا الى انه صدر في منطقة غير مصرح بالترخيص فيها محل الترخيص المذكور — وكان الطامن قد حصل على تحديد للترخيص بمقتضى قرار رئيس حي شرق الاسكندرية برقم ٥٧٦٣ في ١٩٧٦/٦/١٢ — ولقد تقدم السيد مدير عام مرافق شرق بمذكرة الى السيد / رئيس حي شرق الاسكندرية بشأن الموافقة على الفاء الترخيص الاخير تنفيذا للحكم المشار اليه فوافق على ذلك في ١٩٧٨/٤/١٩ وبناء عليه وجه السيد / مدير الترخيص بحى شرق كتابا الى الطامن مؤرخ ١٩٧٨/٥/٢٥ باحاطته بقرار رئيس الحى بالفاء الترخيص رقم ٥٧٦٣ في ١٩٧٦/٦/١٣ عن الموقع والنشاط الوارد به — ووقع الطامن على صورة هذا الكلب بما يفيد استلامه للاصل في ١٩٧٨/٥/٢٥ الاثر الذي يعمد اعلانا للطامن بالقرار محل المنازعة — فضلا عن كونه قرار متفذا لحكم قضائي نهائي بما لا محل للطعن عليه أصلا — ولا يعد من ذلك ان الحكم قد انصب على قرار الترخيص رقم ٢٨٤٦ الصادر في ١٩٧٤/٢/٩ — اذ ان الثابت ان قرار الترخيص رقم ٥٧٦٣ في ١٩٧٦/٦/١٢ لا يعدو ان يكون تحديدا واستمرارا لذات القرار الذي صدر الحكم بشأنه — بل ومن جهة أخرى فانه لا سند للطامن فما تمسك به في طعنه — من انكار لتوقيعه على الكلب الموجه اليه لاختطاره بقرار الفاء الترخيص — ما دام الثابت انه لم

يطلع عليه بالتزوير وبعدم شواهد بل إكتفى بالقول المرسل الذي يحضيه .
ظاهر الحال وتبائل توقيمه — على الاخطار الإشر اليه — مع توقيعات
الأخرى الواردة في ملف الإترخيص — ويكون الطاعن وقد أقام دعواه في ٢١
من ديسمبر سنة ١٩٧٨ . قد فوت الموعد ويكون الحكم محل الطعن وقد
خلص الى ذلك قد أصاب الحق والتزم صحيح حكم القاتون الأمر بالذى
يتمين معه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .
عملا بلحكام المادة ١٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ١١١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

فصله. رقم (٦٨)

المبدأ :

المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يجوز للمحكمة ولو
لم يدعى أهلها بالتزوير أن تحكم برد أى محرر وبتقرير بطلانه اذا ظهر لها
بجلاء من حالة او من ظروف الدعوى انه مزور — شرط ذلك يجب على المحكمة
أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك — تقرير ما اذا
كان البطلان متجا او غير منتج في الدعوى مسألة موضوعية لا رقابة للمحكمة
النقض على محكمة الموضوع فيها ما دام الحكم مؤسسا على اسباب من
شأنها ان تؤدي اليه .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٨ من قانون الاثبات صريح في انه للمحكمة ولو لم يدعى
لها بالتزوير بالاجراءات الفنية ان تحكم برد أى محرر وبطلانه اذا ظهر
لها بجلاء من حالة او من ظروف الدعوى انه مزور ويجب عليها في هذه الحالة
ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ، كما استقرت .
إحكام القضاء على ان تقرير ما اذا كان البطلان متجا في الدعوى او غير منتج
مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيها ما دام
الحكم مؤسسه على اسباب من شأنها ان تؤدي اليه .

ومن حيث أنه ثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد استند في اثبات تاريخ عقد البيع الصادر من الملك الخاضع - قبل العمل بالقانون ١٢٧ سنة ١٩٦١ الى ورود مضمون هذا العقد في ورقة رسمية هي طلب الشهر رقم ٣١٤ سنة ١٩٦٠ المقدم الى مأمورية الشهر العقارى بالفشن عن عقد البيع المذكور .

ومن حيث أنه قد ثبت بوضوح من الاطلاع على المحضر المحرر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٢ بمأمورية الشهر العقارى بالفشن بمعرفة اللجنة المشكلة بالهيئة العلية للاصلاح الزراعى للتأكد من صحة صدور الشهادة المقدمة من الطلب المذكور من المطعون ضده - ان طلب لم يقدم بشأن هذا العقد الى الشهر العقارى وإن الطلب المقدم الى الشهر العقارى في ذلك التاريخ يتعلق بموضوع آخر مختلف تماماً عن موضوع الطلب موضوع الشهادة المقدمة من المطعون ضده حيث ثبت للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات الشهر لعام ١٩٦٠ من ان الطلب رقم ٣١٤ المتيد بالدفتر في ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ موضوعه نزع ملكية خبسة أسهم بناحية نزلة اقمص لصالح المسلحة ضد الشهيرة كما اتفصح للجنة من الاطلاع على دفتر طلبات صور الطلبات الخاصة بالشهر ومشروعاتها والشهادات - ان تاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨١ المستخرجة فيه الشهادة المقدمة من المطعون ضده - غير متيدة به في هذا التاريخ كما قرر رئيس مأمورية الشهر العقارى بالفشن انه هو نفسه الذى كان يشغل وظيفة رئيس المأمورية في تاريخ استفراج الشهادة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨١ - وبذلك أصبح من الواضح ان الشهادة المقدمة من المطعون ضده في الاعتراض عن عقد البيع محل النزاع ليس لها اصل ثابت في مأمورية الشهر العقارى بالفشن - كما ان طلب المقدم للشهر العقارى بالفشن لم يقدم الى المأمورية عن العقد المذكور وبالتالي يكون الطلب الذى اشترت اليه هذه الشهادة لا دليل على وجوده الامر الذى يتعين معه طرح هذه الشهادة جانباً او عدم الالتفات اليها كتدليل على ثبوت تاريخ العقدين لمسند ملكية المعارض المؤرخ اولهما في ٥ من سبتمبر ١٩٥٩ والثاني في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٠ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ الذى خضع له قبل الاستيلاء على المسلحة محل النزاع .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

نص م ٥٢ من قانون الأثبات في المواد الخفية والتجارية الصادرة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٨ نطابق تطبيقه - مدى تقييد المحكمة به .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٢ من القانون المشار إليه ، بأنه إذا كان الادعاء بالتزوير منتجا من النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو تزويره ورائت إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز امرت بالتحقيق .

فهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته لا يجد بخله في التطبيق إلا إذا تم الأمر على المحكمة بأن كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره - فمنئذ فقط يعتبر حكما بالتحقيق أما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة في المحرر قد استدلته المحكمة من حالة المحرر ذاته أو من وقائع ودلائل شاهدها المحكمة بنفسها نتيجة أعمال سلطتها في إجراء المضاهاة في دعوى التزوير ، فلا يكون من ثمة مقتضى للأمر بالتحقيق ولا تشريب على المحكمة أن التفت عن إصداره بعد أن زال مقتضاه وانتفت الغاية منه . وهذا هو ما تؤكد المادة ٨ من ذات القانون حيث نصت ما أنه « يجوز للمحكمة ولو لم يدع ادعاءها بالتزوير . . . أن تحكم برد أي محرر وبطلانه إذ ظهر لها بجلالة من خائنه أو من ظروف الدعوى أنه مزور ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين بها ذلك » ومن ثم فلا قيد على المحكمة في القضاء بها بقسم إلا أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين فيها ما قضت به دون ما ألزام عليها في هذا الصدد ببيان الطريقة التي تم بها التزوير أو تصدي لكل حرف أو كلمة تضمنها المحرر الذي قضت بتزويره ، فحسب بمحكمة أن يثبت لديها أن المحرر لم يصدر ممن نسب إليه لكي تفنن بتزويره .

(طعن ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٧٠)

المبحث :

تعهد الكفيل بالزامة بالتضامن مع الدعى عليه الأول فى سداد النفقات والرواتب التى صرفت للآخر أثناء إجازته الدراسية — الطعن عليه بالتزوير — حق المحكمة فى سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه فى التعهد المطعون فيه بالتزوير — كما لها أن تجرى المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير اللغاضى أن يبنى قضاؤه على ما يشاهده بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول فى كل ما يتعلق بواقع الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدعى عليه الأول قد خالف أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والملح وأيضاً التعهد الصادر منه ، فلم يعد إلى محله عقب انتهاء إجازته الدراسية فى الخارج فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، رغم مطالبته بالعودة وإنذاره ، ومن ثم كان من حق المعهد الذى أوفده فى هذه الإجازة مطالبته بما أنفق عليه أثناءها بالمادة ٣٣ من هذا القانون والزامه بما تعهد به وهو ما قضى به معلاضه بنقض الحكم الصادر فى الدعوى بثل الطعن .

ومن حيث أنه من تعهد الكفيل (المطعون ضده) بالزامة بالتضامن مع الدعى عليه الأول فى سداد النفقات والرواتب التى صرفت للآخر أثناء إجازته الدراسية — وهو المجال الذى أنصب عليه الطعن — فانه لما كان أساس هذا الالتزام هو ذلك التعهد المنسوب منورده إلى المطعون ضده وقد طعن فى توقيعه عليه بالتزوير ، ومن ثم كان من حق المحكمة فى سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير ، كما لها أن تجرى المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير ، إذا للغاضى أن يبنى قضاؤه على ما يشاهده بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول فى كل ما يتعلق بواقع الدعوى ، ولأن رأى الخبير استشارى فى جنح الأحوال ولا يسأل عن صدق هذا النظر

ما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وهي تقتضي بأنه إذا كان الإدعاء بالتزوير متبعاً في النزاع ولم تكن وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو التزوير ، ورات أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أبرت بالتحقيق بهذا النص على ما هو ظاهر من صريح عباراته لا يجد محله في التطبيق إلا إذا غم الأمر على المحكمة بأن كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره فنعتمد فقط تصدر حكماً بالتحقيق بشتى على الوقائع والإجراءات والبيانات التي نصت عليها المادة ٥٣ من هذا القانون إما في غير هذه الحالة بأن كان وجه الحقيقة في المحرر قد استنبطته المحكمة من حالة المحرر ذاته أو من وقائع ودلائل شاهدها المحكمة بنفسها نتيجة أعمال سلطتها في إجراء المضاهاة في دعوى التزوير ، فلا يكون من ثمة مقضى للأمر بالتحقيق ، ولا تثريب على المحكمة .

ن التفتت عن إصداره بعد أن زال مقتضاه وانتقلت الغاية منه . وهذا هو ما تؤكدته المادة ٥٨ من ذلك القانون حين نصت على أنه « يجوز للمحكمة ولو لم يدع إليها بالتزوير بالإجراءات المنتزعة - أن تحكم ببرد أي محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلده من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين فيها ذلك » ومن ثم فلا تيد على المحكمة في القضاء بما تقدم إلا أن تبين في حكمها ما قضت به ، دون ما الزام عليها في هذا الصدد ببيان الطريقة التي تم بها التزوير أو التصدي لكل حرف أو كلمة تضمنها المحرر الذي قضت بتزويره فنصب المحكمة أن يثبت لديها أن المحرر لم يصدر من نسب إليه لكي تقتضي بتزويره .

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النظر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاؤه بعدم صحة توقيع المطعون ضده على التعمد وبالتالي عدم الزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد المبالغ المطلوبة في الدعوى على ما استظهرته المحكمة بالعين المجردة من حالة هذا التعمد لكونه قد كتب في خانته الفارغة بخط واحد سواء بالنسبة إلى المدعى عليه الأول أو كتيابه (المطعون ضده) أو الشاهدين الموقعين عليه وعلى ما تكشف من المضاهاة التي تولتها المحكمة بنفسها يبين توقيع المطعون ضده على التعمد وقد نسب

إجماع المحكمة وانصح من ذلك كله في أسبابه على النحو السالف ببيئته . وهي تؤدي واتما وقاتونا الى ما انتهى اليه في قضائه ، فاته لا يصح النص على هذا الحكم بأنه تد خالف القانون لاغفاله الأمر بالتحقيق وعدم اللجوء الى أصل الخبرة أو لأن أسبابه قد خلت من بيان الظروف والقرائن التي تبين منها عدم صحة توقيع المطعون ضده على التمسك وعلى هذا يغدو الطعن في غير محله متعينا القضاء برفضه والزام رافعه المصروفت .

(طعن ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

دعوى التزوير الفرعية في المنازعات الإدارية — للمحكمة تحقيق الإدعاء بالتزوير أملاها — أساس ذلك هو أن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ، وأفسر في تحقيقه من قبيل المعنى في إجراءات الخصومة الأصلية — تحقيق التزوير أمام القاضي الإداري يكون بالإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

إن قوام المنازعة الإدارية ما يودعه أطرافها بها من مستندات وقد يجتريز أحد الخصوم على قيمة ما يقدمه خصمه من هذه المستندات وذلك كوجه من أوجه دفاعه الموضوعية ويصممها بأنها مزورة ويؤكد باعتراضه بالإدعاء بالتزوير .

ومن حيث إن الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة كذلك الإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالإدعاء بالتزوير في المادة ٢٨ وما بعدها ولا كان القضاء الإداري ، فيما لم يرد فيه نص في قانونه يستولى أحكام الإجراءات من قانون المرافعات ، أملا لنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في نطاق ما سبق إيفاحه

ومن حيث ان الادعاء بالتزوير لا يعدو ان يسوئ وسيلة دفاع في ذاته
موضوع الدعوى فالمبرر في تحقيقه لا يكون الا من تبطل المضي في اجراءاته
الخصومة الأصلية شملته في ذلك شأن منازعة، منازعة، حارسة كمنع، منع، من
قبول الدعوى او كلفة، منازعة في واتجة، من، وقائعها، يحتاج، الباتنها الى
تحقيق، ويتوقف عليها الحكم وكلها كل الادعاء بالتزوير منتج في أصله،
النزاع فلا يتصور امكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في امر التزوير .

ومن حيث ان المبرر لمقتد مطلب خاص بالادعاء بالتزوير في تناقض
المرافعات هو الاعتراف لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكفي لغناها مجرد
انكار الورقة الا ان رعاية هذه الحجة لا تقتضي تعطيل الدعوى ولا غل يد
قاضيا بترك تسير اجراءات التحقيق والمودة الى الموضوع لمشيئة
الخصوم فضمن التناقض اوضاعا تكفل ان لا يقدم على الادعاء بالتزوير
الا خصم جاد يتأثر بصحة للاثبات وهذه كلها من خصائص القضاء
الاداري الذي يهيمن على الدعوى ولا يتركها لمشيئة الخصوم اذ اوجب،
الشارع ان يقدم الادعاء بالتزوير بتفسير في قلم الكاتب، تعدد فيه مواضع
التزوير كلها ، فان خلا من هذا التحديد كان باطلا ، كما اوجب على
مدعى التزوير ان يخلن، ضمنه في الغائية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين
فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يريد اثباته بها والا جاز
الحكم بسقوط ادعائه ، ومتى حصلت المراجعة على أساس المذكرة المبينة
بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيها اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا
في النزاع لمن وجدته منتجا ولم تجسدي وقائع الدعوى وأوراثها، يكفيها
في تكوين اقتناعها بصحة الورقة او تزويرها ورات انه لابد لذلك من اجراء
التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير في، مذكرة، امرت، بالتحقيق وكان عليها
ان تبين في حكمها الصادر بالتحقيق الوقائع التي قبلت تحقيقها والاجراءات
التي رأت، اثباتها بها ، ويرتب على صدور الحكم بالتحقيق في الادعاء
بالتزوير ان يلق صلاحية الورقة للتنفيذ اذ ان المحكمة لا تحسم بالتحقيق
الا اذا كان الادعاء بالتزوير منتجا ولم تك، وقائع الدعوى ومستنداتها
لتكوين مقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة او تزويرها والا اذا رأت ان
اجراء التحقيق نفسه منتجا، وجازا كما ان هناك الغرامة التي فرضها
القانون وقدرها خمسة وعشرون جنيتها وأوجب الحكم بها كمعقوبة جنسية

غضلا من ان الدعوى لا يوجب لبيب الادعاء بالتزوير وكل اولئك مجرد الادعاء بالتزوير من لدد الخصومة الشخصية ويملك الدعوى للقاضي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتبنيها للتمصل فيها الامر الذي يبيح للقضاء الادارى ان يستوحى اجراءات الادعاء بالتزوير المتصور عليها في قانون المرافعات وان يسم على مقتضاها لان هذا مقتضى يهدف إلى التثبيت من صحة جميع الاوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ولا يتعارض مع المبادئ العامة للاجراءات الادارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣٠٤ من قانون اصدار مجلس الدولة التي تجيز للقضاء الادارى ان يطبق احكام اجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص في قانونه .

(لمن ١٠٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٣)

الفصل السادس
طرق اثبات تاريخ المحرر العربي
الصرع الأول
التقيد في المسجل المعد لذلك

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الورقة الرسمية — تعريفها — مدى اعتبار احد السجلات ورقة
رسمية .

ملخص الحكم :

انه وإن كتبت للاوراق الرسمية ، وهى التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، حجية على الكافة لا تسقط منها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، « المادة ٣٩٠ مئنى وما بعدها » غير أنه لسم توافر فى المسجل المشار اليه المظاهر التى تنبئ عن اعتباره من الاوراق والسجلات الرسمية فهو غير مرقم الصفحات وغير مختوم بخاتم الدولة ولا يوجد به أى توقيع لموظف عام ، وملء بالخطيب والكتشط والتصحيح ، كما انه لم يثبت فى هذا المسجل مصدر البيانات الواردة فيه أو تاريخ اثباتها وهل حققها الموظف الذى حررها بنفسه أو تلقاها من موظف آخر أو نقلها عن أوراق أخرى رسمية أو عرقية ولذلك فإن المسجل المشار اليه يفقد كل قيمة له باعتباره ورقة رسمية .

(ملعن ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٣٩/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية لم يصف على
سجلات الحيازة وأوراقها الصفة الرسمية كما هو الشأن فى قانون الزراعة

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ — النصوص التي تضمنها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦
وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الزراعة والإصلاح
الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١ تفصح بأن هذه السجلات والأوراق تخضع
لرقابة وإشراف الجهة الإدارية التي تختص بفحص أعمال الجمعية وسجلاتها
وأوراقها والتحقق من مطابقتها للقانون .

بمخص الحكم :

أن قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ،
الذي كان معمولاً به وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ينص على ما
الأولى على أن تعتبر « جمعية تعاونية طبقاً لأحكام هذا القانون كل جمعية
يُنشئها الأشخاص بمصلحتهم منتجين أو مستهلكين » ، وبينت المادة (١٥) من
الباب الثالث نظام الجمعية فنصت على أنه مع مراعاة القواعد التي يصدر بها
قرار من الوزير المختص يجب أن يشمل نظام الجمعية البيانات الآتية
وتشمل هذه البيانات شروط قبول الأعضاء واجباتهم وشروط فصلهم
وانسحابهم وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة واختصاصاته . . . والسجلات
الحسابية والإدارية التي تسكبها الجمعية . ونصت المادة (٣٥) على أن
تخضع الجمعيات التعاونية وهيئتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة .
ونناول هذه الرقابة فنص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين
ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ، ويقولى هذه الرقابة مفتشون
يعينهم الوزير المختص ، وترجع تقارير هؤلاء المفتشين لوزير الشؤون
الاجتماعية والعمل والجهة الحكومية المختصة . وتناول الباب الثاني من
الكتاب الثاني من هذا القانون تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية . كما
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات
الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية ، ونصت مادته الأولى
على أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي بالتنسبة إلى الجمعيات التعاونية
الزراعية مباشرة جملة اختصاصات من بينها رقابة على الجمعيات التعاونية
وتعيين المفتشين اللازمين لذلك تولى تقاريرهم . وتنفيذاً لأحكام القانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠
سألني الذكر أصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قراره رقم ٢ لسنة
١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/١/٢٣ ونص على أن يعين مديراً مشرفاً للجمعية

بالتعاونية الزراعية الموظف الذي يكلف بذلك من وزارة الزراعة أو وزارة الإصلاح الزراعي أو المؤسسة التعاونية الزراعية أو الموظف الذي تبواقره على تعيينه. أي من هذه الجهات بحسب الأحوال ويختص المدير المشرف بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة واتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي وضمان حسن سير العمل في الجمعية وتوزيع العمل على الموظفين والمعمبل والاشتراك في اعداد الميزانية والحساب الختامي واعتماد كشوف الحيازة . وفي غضون سنة ١٩٦٦ صدر قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونصبت المادة رقم ٩١ على أن ينشأ في كل قرية سجل بتدون به بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حقل ، ويكون كل من مجلس ادارة الجمعية التعاونية المختصة والمشرف الزراعي مسئولاً عن اثبات تلك البيانات في السجل ، وتعد وزارة الزراعة بطلقة الحيازة الزراعية ، وتدون بها البيانات الخاصة بكل حقل من واقع السجل ، كما نصت المادة (٩٢) على أنه يجب على كل حقل أو من بينه ان يقدم كتابه خلال المواعيد التي يحددها وزير الزراعة الى الجمعية التعاونية المختصة ببيانا بمقدار ما في حيازته من أرض زراعية . ونصت المادة (٩٣) على أن تعتبر السجلات وطلبات الحيازة أوراقاً رسمية .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ لم يفسف الصفة الرسمية على سجلات الحيازة وأوراقها الصفة الرسمية كما هو الشأن في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، إلا أن واضح من النصوص التي تضمنها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٣١ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١ أن هذه للسجلات والأوراق تخضع لرقابة وإشراف الجهة الإدارية وتداول هذه الرقابة فحسب أعمال الجمعية وسجلاتها وأوراقها والتحقق من مطابقتها لأحكام القانون . هذا فضلاً عن أن وزير الزراعة يختص بالنسبة للجمعية التعاونية الزراعية بتعيين المدير المشرف عليها الذي يكون مسئولاً على ضمان حسن سير العمل في الجمعية والاشتراك في اعداد ميزانيتها والحساب الختامي واعتماد كشوف الحيازة .

(طعن ٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١)

الفرع الثاني
ورود مضمون المصبر العرفي
في ورقة أخرى ثلثة التاريخ

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

"القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بصغار قانون الزراعة يعتبر النموذج وأموال مقررة ورقة رسمية ثابتة التاريخ - أساس ذلك : الفسافات الواردة بالنموذج دونها - إحدى المصالح الحكومية - ووقعها الموظفون المختصون بالجزء هذه البيانات - ورود مضمون التقدير العرفي ورودا كليا في النموذج - الأمر المقرب على ذلك اعتبار التقدير العرفي ورودا كليا أساس ذلك - المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - في ثبت تاريخ التقدير العرفي المؤرخ في أبريل سنة ١٩٦٧ لوروده بالاستمارة (د) قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والمعمل به في ٢٣/٧/١٩٦٩ عليه يقتد به في مجال استيفاء المساحة من الاستيلاء .

ملخص الحكم :

أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ يجوزي على أنه لا يجوز لأي فرد أن يملك من الأراضي الزراعية وما بني حكمها من الأراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي لجملة ما تملكه الأسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة - وكل تعتقد تملك للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهره . وتنص المادة السادسة على أن تستولى الحكومة - خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون - على الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية المقرر وفقا لأحكام المواد السابقة وفي جميع الأحوال يعتبر الاستيلاء قائما بقانونا من تاريخ العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ

مولا يمتد في تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك السابقة مالم تكن
ثابتة التاريخ قبل تاريخ العمل به ..

وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الاتبات
في المواد المعدنية والتجارية على انه لا يكون المحرر العربي حجة على الغير
على تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت أ — ب —
من يوم ان ثبت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم ان يؤثر
عليه موظف عام مختص د — هـ — من يوم وقوع اى حادث آخر يكون قاطعا في
ظان الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد
يقدم العقد المثبت للتصرف الصادر اليه من السيده /
وموضوعه ٢٢ ط و ٧ ف من الأراضي الزراعية بناحية ابو مسعود
مركز الدلتجات بحيرة — على مساحتين الاولى ٤ ط و ٢ ف حدها من الجهة
البحرية الشهيرة والشرقى مشبه فاصل بين الاصلاح والقبلى
..... والغربى مصروف وترمة رشفا — والثانية
مقدارها ١٤ ط و ٥ ف حدها البحرى ترعة القطعة ٢ والشرقى ملك
..... والقبلى مشبه بين الاصلاح والغربى ملك
..... واصل ملكية هذه المساحة بالمراث عن والدها المرحوم وبعد
القسمه البرم بينها وبين اخوتها في ١٩/١١/١٩٦١ — ونص في البند الرابع
منه على ان المشتري استلم الاطيان موضوعه وكذا عقود الإيجار الخاصة
بهذه الاطيان والتصرف فيها ان يشاء كما قدم نموذج امر ، اموال مقسرة
وهو صادر باسمه كمالك بموجب عقد مؤرخ في ١/٤/١٩٦٧ وفي خاتمة الملك
اثبت مساحة ١٦ ط و ٧ ف من تكليف وقف ٢١ استتزل منها
٤ ط و ٢ ف باعتبارها قد بيعت بعقد مؤرخ في ٤/١٢/١٩٦٧ الى
..... وهذا الاخطار من سنة ١٩٦٨ — وثابت كذلك من
الاطلاع على اقرار البائنة ص ٦ خاتمة بيان الاراضى الزائدة على حد الاحتفاظ
القانونى انها قد اثبتت المساحة موضوع هذ العقد وفكرت انها في تكليف
المرحومين وهم ولدها ومبهاها

مسجلة قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ والسابق أدرجها ضمن الجدول رقم ٢ ذكرت فيه
هذه المساحة على أنه تم التصرف فيها إلى
(الطامن) يعقد عرني مؤرخ ١٩٦٧/٤/١ وأشارت في خاتمة الملاحظات
إلى أن المشتري المذكور تصرف ببيع جزء من هذه المساحة إلى من يدعى
وأنه قد أدرج هذا العقد في حيازة المشتري.
بوصفه مالكا من ضمن الأطنان المملوكة أصلا لها ووضح أن الخبر قد أدرج
هذا العقد في حيازة المشتري بوصفه مالكا له من ضمن الأطنان المملوكة أصلا
لها ووضح أن الخبر قد استظهر في تقريره جيبس ما تقدم وأضلف أن
المساحة محل النزاع مشاعا في ٢ س و ١٨ ط و ٣١ ف بحوض القضاية ٤.
تسم أول بزم نام ناحية أبو مسعود مركز الدلتجات محافظة البحيرة — وأن
بحث الملكية المعتمد من مفتش مساحة البحيرة في ١٩٧٨/٦/٢٠ جاء بها
أن هذه المساحة من تكليف وقف أهلي و
و وأنها آلت إلى الباقعة بموجب عقد قسيمة — وأنه وإن
أشار إلى عدم وجود حيازة باسم الطامن من هذه المساحة إلا أنه وجد
بالاطلاع على سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية أبو مسعود مركز
الدلتجات من سنتي ٦٧ ، ١٩٦٨ الزراعيتين أنه وجد بالصفحة ٧٦ تحت رقم
١٣١٣ اسم العفصو أن من ضمن حيازته بناحية
أبو مسعود مركز الدلتجات مسطح ٤ ط و ٢ ف مكلفة باسم وقف أهلي
..... بطريق الشراء من بموجب عقد عرني سنة ١٩٦٧ . وأنه وجد
عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ سجل بالجمعية المذكورة تحت رقم
٤٢٩ صغار من إلى بمسطح ١٠ ط و ٣ ف
بحوض السموقه ٤ . كما وجد عقد إيجار مؤرخ
أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ صغار من بصفقه مؤجر إلى
..... بصفقه كميستاجر لمسطح ١٠ ط و ٣ ف بحوض
الرسوقية بناحية أبو مسعود مركز الدلتجات — وبذلك يكون ما استظهره
الخبر في تقريره متفقا وما أدماه الطامن في عريضة دعواه وما ذكره
عند مباشرته لهيئته من أنه لا حيازة له وأنها الحيازة باسم آخرين — وهي
حيازة بالنسبة إلى من يدعى — وحيازة إيجار
بالنسبة للآخرين — ومتفقا كذلك وما أثبتته ملكه الباقعة في أقرارها المقدم
إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة
١٩٦٩ الذي خضعت له .

ومن حيث أنه قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن النموذج (و)
 أهوال مقررته يعتبر ورقة ثابتة التاريخ بحسبان أن البيانات الواردة بها عند
 حوالتها اتخذ المصالح الحكومية ووقعها المواطنون المختصون بإجراء هذه
 البيانات — إذ وضعتها مصلحة الأموال المقررة وغيرها من الاستمارات
 بهدف تحديد الأثمة الفعلية لكل ملك والحيارات التي تحت يده من الأطنان
 الزراعية حتى يتسنى تقدير وتقييم الأموال الأميرية طبقاً للمساحات
 الموجودة على الطبيعة كنظام أريد به أن يكون بديلاً لنظام ورد الحال السذي
 . كل يعمل عليه في تحصيل تلك الأموال .

ومن حيث أنه ما ورد بها من بيانات بشأن العقد وموضوع النزاع
 باعتبارها مضمونها كافياً له — حيث أثير فيها إلى تاريخه والمساحة موضوعه
 وإلى الطامع باعتباره المالك لهذه المساحة وإلى صاحب التكليف (وقف
 أهلي خليل نمرة ٣١) لا ينال من كفاية هذا المضمون في إثبات تاريخ هذا
 العقد بما أثاره الخبير في تقريره من أن المساحة موضوعه قد وردت دون
 بيان لحدودها ومعالها — وما أشارت إليه هذه المحكمة في حكمها التمهيدي
 من عدم وجود تاريخ للاستثمار المقدمة من الطامع يفيد صدورهما قبل المجل
 . أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ — إلا أن
 الخبير في تقريره قد استظهر أن هذه المساحة التي تم الاستيلاء عليها وأنها
 تقع بالشعاع ٣ س و ١٨ ط و ٣١ ف بذلك قد زال هذا الضموض الذي لصق
 هذا البيان — ومن جهة أخرى فإن الاستثمار (و) قد تضمنت الإشارة إلى
 . صدور تصرف من الطامع في ٤ ط و ٢ ف من المساحة موضوع العقد إلى
 بمقتد مؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٤ وقد بان للخبير
 في ١٢ من التقرير من الاطلاع بتفتيش زراعة الدلنجات وكذا بالاطلاع على
 السجلات بالجمعية التعاونية الزراعية بناحية أبو مسعود مركز الدلنجات من
 سنتي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . الزراعيتين بالصفحة ٧٦ من سجل استثماره امتحان
 بشأن حيازة أعضاء الجمعية . وتحت رقم ٣١٣ اسم
 . وأن من ضمن حيازته بناحية أبو مسعود مركز الدلنجات ٤ ط و ٢ ف
 . مكلفة باسم وقف أهلي بطريق الشراء من بموجب
 عقد مرعى في سنة ١٩٦٧ سواذ كانت سجلات الجمعية التي تسدون بها
 الحيازة وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من الأوراق الرسمية بحكم

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بأصدار قانون الزراعة - الأمر الذي يتطلب لصحور هذا العقد قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ ويؤكد ما ورد بالاستمارة (و) من إشارة إلى هذا التصرف بحيث يضمن القول بحسب هذه الاستمارة قبل العمل بهذا القانون - ومن ثم يتأكد ثبوت تاريخ العقد المؤرخ ١٩٦٧/٤/١ موضوع المناوغة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في ١٩٦٩/٧/٢٣ وبالتالي يضمن الحكم بالإعتداد به في تطبيق أحكام المادة السادسة من هذا القانون واستبعاد المسألة موضوعه من الاستيلاء . وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد بني على غير أساس سليم من القوانين بتعيين الحكم بالفئة - والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٣٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مفاد الفقرة (ب) من المادة ٣٩٥ من القانون المدني وتقبلها الفقرة (ب) من المادة ١٥ من قانون الأبحاث رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يقصد بمرور مضمون الورقة العرفية في ورقة أخرى ثلثة التاريخ أن تتضمن الورقة الأخيرة الإشارات الجوهرية للورقة العرفية وتعين على التعرف عليها دون لبس أو إبهام .

ملخص الحكم :

المادة ٣٩٥ من القانون المدني تنص على أن ١ - لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها إلا متى أن يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ النسخة ثلثاً ١ - من يوم أن تقيّد بالمجل المعد لذلك ب - من يوم أن يثبت مضمونها في ورقة أخرى ثلثة التاريخ ج - من يوم أن يؤشر عليها موظف عام مختص د - من يوم وفاة أحد من لهم على الورقة اثر يعترف به من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلاً على أحد من هؤلاء أن يكتب أو يمسح

لعله من جسيده ويوجه علم من يوم وقوع أى خلل أو تخلف يكون قاطعه
فى أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه . . وقد جاءت المسألة ١٥ من
قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ القائم ترديد
لذات الأحكام — والمستفاد من سياق هذا النص أن الأصل فى الورقة
العرفية أن تكون حجة على الكلفة فى كل ما دون بها فيما عدا التاريخ
المعطى لها فلا تكون له حجة بالنسبة إلى الغير ما لم تتوافر له
المستندات التى تكفل بثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة
أو شبهة فى صحته وذلك بمراعاة أن الورقة العرفية هى من خلق
نوى الشأن فيها ومن اليسر إعطاء هذه الورقة تاريخاً كاذباً إضراراً
بالغير الذى يحتج عليه بها ومن ثم كان لزماً حماية الغير من هذا
النقض الذى يسهل وقوعه وذلك باشتراط « أن يكون تاريخ السورة
العرفية ثابتاً لكى يحتج عليه به » ، ونزولاً على هذه الحكمة واستناداً
معهما فقد جاءت طرق اثبات التاريخ التى سالتها النص المتقدم على
سبيل المثال وليس على سبيل الحصر والأصل الجامع فى هذا
القصوص أن يكون تاريخ الورقة ثابتاً على وجه قاطع لا يخالطه شك
ولا يدانيه ريب ، ومن ثم فلا اعتداد فى هذا الصدد بأى وسيلة
لا تحقق هذه الغاية وذلك مما تستقل الحكمة بتقريره وفقاً لما
تستخلصه من ظروف المنازعة وملابساتها .

ومن حيث أنه لئن كان صحيحاً أنه قد أثير فى البند الأول من
العقد العرفى المؤرخ فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ « محل المنازعة » .
إلى أن يبلغ ٧٠٠ ج من مقدم الثمن قد دفع بشيك مسحوب من بنك
مصر فرع مغافة على بنك مصر فرع الاسكندرية فى ذات التاريخ ،
وكان الثابت أن هذا الشيك قد مسحوب بناء على طلب السيد / . . .
. أول المشتري لصالح المبتاع
. البائع « الذى صرف قيمته عملاً قبل ٢٥ من يوليو سنة
١٩٦١ — لئن كان الأمر ما تقدم — فلا مراءى أن الشك المشار إليه
فى ضوء ما قدم — دليلاً عليه — من أوراق صادرة من بنك مصر فرع
الاسكندرية لم يشر إلى العقد المتو عنه بأى وجه من الوجوه ، وإذا
كان هذا الشيك لم يتضمن بحسب ما حواه من بيانات ما يشهد على

تقيام صلة ما بينه وبين المقعد المتقدم لثبته أيًا كان الرأي في طبيعته ومدى ثبوته في الإثبات — لا ينهض بحال دليلاً على ثبوت تاريخ المقعد المتقدم في مفهوم الفقرة ب من المادة ٣٩٥ من القانون المدني والمادة ١٥ من قانون الإثبات أنفي الذكر ولذلك أنه — بقصد ورود مضمون الورقة العرفية في ورقة أخرى ثابتة التاريخ في مفهوم هذه الفقرة أن تتضمن الورقة الأخيرة البيانات الجوهرية للورقة العرفية والتي نعين على التعرف عيها دون لبس أو إبهام .

(طعن ٩٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٨)

بالمادة رقم (٣٩)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يضمن ثبوت تاريخ المحرر العرفي أن يرد مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ — المقصود بمضمون المحرر العرفي — لا يشترط أن يرد نص المحرر العرفي كاملاً في الورقة الثابتة التاريخ بل يكفي أن تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية التي تلزم تعيين المحرر العرفي تعييناً مقماً من اللبس أو الغموض — تقدير ذلك متروك لسلطة المحكمة وفقاً لما تستخلصه من ظروف الدعوى ودلائلها .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المستند من المادة ١٥ من قانون الإثبات المشار إليه أن المحرر العرفي يكون له تاريخ ثابت من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ ، وليس يقصد بثبوت مضمون المحرر العرفي في ورقة أخرى ثابتة التاريخ على هذا الوجه أن يرد نصه كاملاً في هذه الورقة الأخيرة ، وإنما يكفي أن تتضمن تلك الورقة البيانات الجوهرية التي تلزم لتعيين هذا المحرر

العرفى تعيينا مانعا من اللبس أو الشكوك ، وتفسير ذلك أمر مستقل
به المحكمة وفقا لما يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها .

(طعن ٧٩٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يعمين لثبوت تاريخ
المحرر العرفى أن يرد مضمونه فى ورقة أخرى ثبوت التاريخ - المقصود من
ذكر بيانات الورقة العرفية فى الورقة الرئيسية ثبوت التاريخ أن يذكر فى
الأخرة البيانات اللازمة لتعيين الورقة الأولى تعيينا كافيا لا لبس فيه -
التجويل فى ذكر بيانات الورقة العرفية - اعتبار الورقة العرفية غير ثابتة
التاريخ .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٥ من قانون الإثبات فى المواد المدنية
وال تجارية يجرى نفعها على أن « لا يكون المحرر العرفى حجة على
الغير فى تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثبت ويكون للمحرر تاريخ
ثابت (أ) . . (ب) من يوم أن يثبت مضمونه فى ورقة أخرى ثابتة
التاريخ (ج) . . (د) » وكان الإصلاح الزامى يعتبر من الغير فى
تطبيق أحكام قوانين الإصلاح الزامى .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الاستباشرين ٧٦ تسليم و ١ تجارب ،
أقدم صورتهما من المعارض والسواري بالاطلاع على أصل كل منهما
بمقتضى الخبراء . يتضح أنه ذكر بكل منهما أنه من ضمن حيازة
السيد / ١٥ من ١٨ ط ١٨ ف ولكن
بين هذه المسألة أن رقم الملفة ١٤ والفريضة ٢٨٠٠ ملين ومساكن
التكليف وقف وأن اسم الملك
و وسبب الحيازة مشترى بعمود عرفية ، ولما كان

ذكر مضمون الورقة العرفية في الورقة تالفة التاريخ متصود منه ان
يذكر في الأخيرة البيانات اللازمة لتعيين الورقة الاولى تمييزا كافيًا
لا لبس فيه فان مجرد ذكر المساحة على هذا النحو وانها مشتركة
يعتقد عرفية لا يؤدي الى التعريف بالورقة المراد اثبات تأريخها ذلك
ان العبارات المذكورة بالاستتاريتين قد خلعت من بيان تاريخ العقود
العرفية المشار اليها ومن اسم البائعين فيها والحوض الذى تقع فيه
هذه الاطيان او حدودها وعلى ذلك فان مضمون العقدين موضوع
النزاع لا يعتبر ثابتا في اى من هاتين الاستتاريتين ومن ثم يعتبر كل
من هذين العقدين غير ثابت تاريخ ولا يمتد به وذلك بصرف النظر
عما اثر في النزاع من وقوع خطأ مادي في ذكر رسم المكلفة واسم
صاحب التكليف اذ انه حتى مع التسليم بهذا الخطأ فان تصحيحه غير
منتج في النزاع لأن كلا من العقدين قد خلا من ذكر هذا البيان
خلا جسدوي من ذكره في الورقة تالفة التاريخ عند المقارنة بين البيانات
الواردة في كل من الورقتين .

(طعن ٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يتعين لثبوت تاريخ
عقد البيع الابتدائي ان يرد مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ مع تحديد
موضوعها تحديدا معينا لها مقاما من اليبس — الاختلاف في اسم المشتري
في عقد البيع وطلب الشهر — اعتبار العقد غير ثابت التاريخ — أساس ذلك
ان عقد البيع يشتمل بالضرورة بيان طرفيه اذ باقتران وتطبيق ارادتهما ينمقد
العقد .

ملخص الحكم :

المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٨ بينت الأحوال التي يكون فيها للمحرر العرقي تاريخ ثابت
فمنعت على أنه لا يكون المحرر العرقي حجة على الغير في تاريخه الا مقنا

ان يكون له تاريخ ثبت . وينص في البند (ب) من هذه المادة على انه
'المحرر يكون له تاريخ ثبت من يوم ان يثبت مضمونه في ورقة اخرى'
نابذة التاريخ .

ومن حيث انه من المقرر ان المضمون الذي عناه نص البند (ب) لا
المشار اليه هو ان تذكر الورقة المرجعية في الورقة الاخرى التابعة
لتاريخ مع تحديد موضوعها تحديدا معينا لها ملحقا من لبس . وتطبيق
نذلك فان عقد البيع محل النزاع يثبت تاريخه بمقتضى طلب
الشهر المشار اليه ان يرد مضمون هذا العقد في ذلك الطلب . ومضمون
عقد البيع لا جدال في انه يشمل بالضرورة بيان طرفيه اذ يقتضيان
ونطاق ارادتهما انعقد العقد بينهما . ومن ثم يكون القول بأنه يكفي
للاعتداد بتصرف الخاضع ان يكون هذا التصرف صادرا منه وثبت
التاريخ قبل العمل بالحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ وذلك دون
الظر الى تحديد من هو المشتري ، قولا غير مدع . وفي جائز بالنسبة
للتصرفات التي لا تسم ولا تمتد قائمة باقتران ارادتين متطابقتين ومنها
عود البيع التي يجوز حصول تعددها واختلافها باختلاف شخصية
المشتري في كل منها حتى ولو كانت صادرة من بائع واحد وعن ذات
المين المبيعة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم وكان الثابت ان الطرف
المشتري يختلف في عقد البيع محل النزاع عن الوارد بطلب الشهر
الذي يستند اليه الطامن في ثبوت التاريخ ، لانه بالعقد سو
مفسردا في حين انه يطلب الشهر هو
والخبر ومن ثم يكون من المقطوع به
ان عقد البيع المشار اليه بطلب الشهر ليس ذات العقد محل النزاع
لاختلاف احد اطراف العقد وهو المشتري في كل منها . وبالتالي
فلا يمكن الاعتماد بثبوت تاريخ العقد المطلوب الاعتماد به بمقتضى
ذلك الطلب .

قاعدة رقم (٧٩)

المستند :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يتعين إثبات تاريخ عقد البيع الابتدائي أن يرد مضمون هذا العقد في ورقة رسمية - أخلاف يثبت طلب الشهر لمضمون عقد البيع اعتبار العقد في ذلك التاريخ .

ملخص الحكم :

تبين للمحكمة من الاطلاع على عقد البيع ومسابب الشهور المتضمنين بحافظة مستندات الطامع رقم ٥٠٥٠٥٠٥٠٠ ، ان عند البيع الابتدائي مؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٢ صادر من السيدة / الى عن بيع الأول الى الثاني لطيانا زراعية مساحتها ٦ ش ٥٠ ط بحوض الميزي رقم ٢٦ شيوعا في ٦ ش ١٧ ط ضمن القطعة رقم ٢٢ الحد الشرقي باقى القطعة ملك والغربي لقطعة رقم ١٨ ملك والبحري فاصل حوض السند ٢٥ والغربي فاصل حوض الأترع رقم ٢٨ ملك نال ثمن قدره ١٢٥٠ مليم و ٦٥ جنيه (خمسة وستون جنيها ومائة وخمسة وعشرون مليم) والعقد موقوع عليه بأبضعتين لطرفيه ، كما تبين من الاطلاع على الشهادة الرسمية الصادرة من مأمورية الشهر العقارى بناحية قوص انها اضمنت ما يلي : « تشهد مأمورية الشهر العقارى والنوتيق بقوص بأنه باكتشف عن دفتر طلبات سنة ١٩٦٥ وجد مدونا به الطلب ٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ الساعة ١٢:٢٥ وموضوعه عقد بيع صادر من / الى بمقدار ١٢ ط اثني عشر قراطا بزمان لمحبة الأوسط موهولا مركز قوص محافظة قنا بحوض الميزي ٢٦ مرة ١٢ بطن قدره ٥٠٠ مليم و ١٢٩ جنيه (مائة تسعة وأربعون جنيها وخمسة مليم لاخير) .

ومن حيث أنه يتعين لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي المذكور بمقتضى طلب الشهر المشار اليه ، ان يثبت مضمون هذا العقد في طلب الشهر وذلك عملا بالمبدأ (ب) من المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد

المنية والتجارة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . ولما كانت البيّنات الواردة بشهادة مأمورة الشهر العقارى لناحية توص عن طلب الشهر رقم ٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ لم تتضمن مضمون العقد وذلك لما تضمنه طلبه الشهر من أن البيع صادر من السيدتين / ، مع أن البيع فى العقد صادر من السيدة / ولما تضمنه طلب الشهر من أن المساحة المبينة ١٢ ط مع أنها فى عقد البيع ٦ س ، ٥ ط فقط وذلك دون ذكر فى طلب الشهر من أنه يخص السيدة / مساحة ٥ ط كما ذهب الطامع فى دفاعه سالف البيان ، ولما تضمنه طلب الشهر من أنه الثمن ٥٠ ملجم و ١٤٩ جنيه مع أنه فى العقد مبلغ ١٢٥ ملجم و ٦٥ جنيه . ومن ثم يكون طلب الشهر المذكور غير متضمن لمضمون عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٢ المقدم من الطامع . واذا خلت الأوراق من أى دليل آخر يفيد ثبوت تاريخ العقد المذكور قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم يكون قرار اللجنة المطعون فيه صحيحاً فيما انتهى إليه من رفض الاعتراض ، وبالتالى يتمين الحكم برفض الطعن مع إلزام رافعه المصروفات .

(طعن ١٤٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥)

الفرع الثالث

التأثير على المحرر العرعى من موظف عام مختص

قائمة رقم (٨٠)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقصود من التأثير على المحرر من موظف عام مختص - يشترط أن يكون هذا الموظف قد أوكل إليه القانون سلطة واختصاصا في هذا الشأن - لا يكفي أن يكون الموظف مختصا نوعيا بإجراء العمل وإنما يتعين أن يكون أيضا مختصا مكثيا في دائرة الاختصاص المحلي التي رسبت له .

ملخص الحكم :

إبان قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ طرق الثبات التاريخ ، اذ نصت المادة ١٥ منه على أنه « لا يكون المحرر العرعى حجة على الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت .

١ -

ب - من يوم ان يثبت بمضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ .

ج - من يوم ان يؤشر عليه موظف عام مختص .

د -

هـ - من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعا في ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث ان المقصود من التأثير على المحرر من موظف عام مختص هو أى كتابة موقعة يضمها على المحرر موظف عام او مكلّف بخدمة عملة يكون المحرر قد عرض عليه أثناء تأديته وظيفته او قبله بالخدمة العمالة الكلف بها ، ولكن يشترط ان يكون هذا الموظف قد أوكل إليه

القانون سلطة واختصاصا في هذا الشأن سواء من الناحية النوعية أو من الناحية المكانية ، فلا يكفي أن يكون الموظف مختصا نوعيا بإجراء العمل وأنهما يتمتعن أن يكون مختصا أيضا مكانيًا أي حين يؤسر الحرر يكون ذلك في دائرة الاختصاص المحلي التي رسمت له .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يبين أنه نص في المادة الخامسة منه على أن كل مكتب من مكاتب الشهر العقاري يختص بؤن غيره بشهر المحررات المتعلقة بالمحارات التي تقع في دائرة اختصاصه .

ومن حيث أن المترسنة - الطاعنة - تستند أساسا في إثبات تاريخ عقد البذل المرفعى موضوع النزاع على أنه يحمل تأثيرتين في ١٥ من يولية سنة ١٩٦١ من الموظف المخص بتقدير الرسوم بامورية الشهر العقاري بكرر الدوار احداها بتقدير الرسم المقرر للبده في اتخاذ اجراءات الشهر وثانيها بأن العقار لا يتبع المأمورية ، وقد خام بالتأشير الثاني حين اتضح له بعد تقدير الرسم ان الاختصاص بشهر عقارات هذه الناحية وهي المنشية البحرية تدنقل منذ سنة ١٩٥٥ الى مأمورية المنتزة ، وبينتقشة الموظف المذكور امام اللجنة القضائية بجاسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ايد هذه الوقائع .

ومن حيث أن التثبت من ذلك ومن الأوراق ان التأشيرتين وان كانتا قد صدرتا من موظف مختص بنوع العمل الذى حصل التأشير في اماره وهو تقدير الرسم تمهيدا لشهر المحرر ، الا أنه من المقطوع به ان مأمورية الشهر العقاري التي ينتمى اليها هذا الموظف ليست هي المختصة بشهر هذا المقعد ، لأن الاطيان المتبادل عليها تقع في ناحية المنشية البحرية وقد نقل الاختصاص بشأن هذه الناحية الى مأمورية أخرى هي مأمورية المنتزة منذ سنة ١٩٥٥ ، وبناء على ذلك فان أى تأشير من أى موظف بامورية ككر الدوار يكون غير منتج في اثبات تاريخ هذا المحرر ما دام ان الاطيان موضوع عقد البذل لا تتبع هذه المأمورية ولا تختص بالتسالى بإجراءات شهره ، ونتيجة ما تقدم جبيعه أنه

المودعان بالجمعية حسبما قرر السيد مدير الشؤون القانونية السابق ندبه كخبير في الاعتراض فإذا وجد بالسجل بعد ذلك عقدا إيجار صادرا من المشتري بالعقد العرفي الى نفس المستأجرين وبرقم ٩٧ السابق تسجيل عقد إيجار الباتعة به هو في حقيقته من قبيل التبشير الذي يفقد السجل وما ورد به من بيانات الثقة فيه كورقة رسمية .

ومن حيث ان اقرار مدير الجمعية في محضر اعمال الخبير بأنه لا يوجد بالجمعية غير سجل الاجسالات .

ومن حيث انه وفقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزرامة يلزم وجود سجل للحيازات بالجمعيات التعاونية الزراعية ويكون مجلس ادارة الجمعية والمصرف الزراعي مسئولان عن اثبات البيانات بالسجل ومن ثم فان البيانات الواردة باستمارة الحيطة المقدمة من الطاعنة ليست مأخوذة من سجل مودع بالجمعية ولا تعتبر مستقاة من ورقة رسمية ولا يكون للبيانات الواردة بها اية حجة وان كان قد وقعت من المصرف الزراعي ومدير الجمعية وختمت بختمهما .

ومن حيث ان المستند المقدم من الطاعنة باعتباره النموذج (هـ) والذي ارسل اليها في سنة ١٩٦٩ لاختطارها بالأطيان المملوكة لها والاموال الاميرية المستحقة عليها عن سنة ١٩٦٩ هو مجرد صورة وليس الاخطار ذاته ان تاريخ تحريره هو ٢٦/١٠/١٩٧٨ وقد جاء بهذه الورقة من انها صورة طبق الاصل من سجل نموذج (هـ) .

ومن حيث ان الخبير قد أثبت في تقريره بشأن السجل (هـ) انه مجمل وغير مؤرخ وليس موقعا من محرره ومحرر بطريقتة غير رسمية ويخلو من اختتام المهورية ومن ثم فلا يعول عليه في استقراء اى بيانات منه تفيد في ثبوت التاريخ .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم لماته ليس ثمة دليل من الأوراق المقدم ما يفيد ثبوت تاريخ عقد البيع محل النزاع قبل العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ واذا جاء قرار اللجنة القضائية قاضيا برفض الاعتراض

لأنه يكون قد جاء متفقاً وحكم القانون ويكون الطعن على غير أساسه
متميناً برغمه .

(طعن ٢٩٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٣)

ملحوظة :

يراجع الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥
لسنة ١٨ ق جلسة ٨ يونيو ١٩٧٦ .

قاعدة رقم (٨٢) .

المبدأ :

المقصود من التثني على المحرر من موظف عام مختص — يشترط أن
يكون هذا الموظف قد أوكل القانون إليه سلطة واختصاصاً في هذا الشأن .
سواء من الناحية النوعية أو المكتوبة — تثني الموظف المختص بالجمعية
التعاونية على العقد يفيد إثبات تاريخه — الأثر المترتب على ذلك الاستناد
بالعقد في مجال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .
تنص على أن المحرر العرفي لا يكون حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن
يكون له تاريخ ثابت ، ويكون للمحرر تاريخ ثابت .

١ — من يوم أن يقيد بالسجل المعد لذلك .

ب — من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

ج — من يوم أن يؤشر عليه موظف من مختص ، والمقصود بالتأشير على
المحرر من موظف عام مختص طبقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو
وجود أي كتابة موقعة يضمها على المحرر موظف عام مختص أو مكلف
بخدمة عامة يكون المحرر قد عرض عليه أثناء تاديه وظيفته أو قيامه بالخدمة .

المكلف بها، بشرط ان يكون هذا الموظف قد اوكن اليه القنون ملطه واختصاصا في هذا الشأن سواء من الناحية النوعية او من الناحية المكانيه .

ومن حيث انه فضلا على ان ملكية السيد / من الاراضي الزراعية والتي يبلغ مقدارها ٨ س ١ ط ١٠ ف وتشمل ما آل اليه ميراثا عن وافته او بموجب عقد التفارج محل النزاع المؤرخ ١٩٦١/١/٢٥ قد ائشير اليها تفصيلا في السجل رقم (أ) تجازية المتضمن بيان حيالة اعضاء الجمعية التعاونية بناحية منية سلامة الذي يبدأ من ابريل سنة ١٩٥٩ على التفصيل الوارد بكتاب بنك التسليف بمحافظة البحيرة السالف الاشارة اليه . فضلا عن ذلك فان عقد التفارج سالف الذكر قد ناطر عليه من رئيس مجلس اداره الجمعية التعاونية بالناحية المذكورة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ حسبما طلع بذلك في كتابه الموجه الى المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ تنفيذا للاجراءات المرسومة في هذا الشأن ضمنا لحصر حياله الخطين ونحتيد حائزها . وميلا بما يوجب القانون في هذا الصدد ولا جدال في ان الناطيره الوارد على عقد التفارج انما يصدر منه ببناحية تياما بلخدمة العامة المكلف بها مما يجعل هذا العقد ثابت التاريخ من يوم صدور هذا الناطير ، كل ذلك قبل الفصل باحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مما يوجب الاعداد بالمعنى تطبيق احكام القانون المذكور عميلا بنس المادة النائة منه ، واذا كانت اللجنة القضائية لالصلاح الزراعي قد ذهبت الى قرارها المطعون فيه غير هذا المذهب ، فان قرارها في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالفائه واجابة الطاعن الى طلباته في الطعن . .

(طعن ١٥٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)

ملحوظة :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨ .

قاعدة رقم (٨٢)

المبسطة :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — الحالات التي يكون فيها للمحرر العرفي تاريخ ثابت — تأشيرة الموظف العمومي — الكشف الصادر من الجمعية التعاونية الموقع من رئيس الجمعية وأعضائها يفيد اثبات تاريخ المقعد العرفي .

مخصص الحكم :

من حيث انه يبين من ملف الاعتراض رقم ٢١٦٦ لسنة ١٩٧١ والمضموم للطعن من انه قد احتوى المستندات المتحمة من المطعون ضده الأول ومن بينها كشف صادر من الجمعية التعاونية بناحية كفر خزام موقع عليه من رئيس وأعضاء الجمعية ومختموم بخاتمها ثابت به اسم المطعون ضده الثاني من ضمن المشنرين من المطعون ضده الأول وتاريخ عقد البيع والمساحة المباعة والزماء واسم الحوض وتاريخ وضع اليد وقد تأثر على هذا الكشف بالنظر من السيد / مراجع شعبة الدخل العام بمأمورية ضرائب مصر الجديدة بتاريخ ١٩٦٩/٤/١ واسم السيد المراجع مختموم عليه بخاتم الدولة :

ومن حيث ان تأشيرة مراجع الضرائب وببوت تاريخ صدورهما على الوجه المتخدم بيانه وهو موثق عام مختص ومن ثم يصحح التاريخ الثابت بالمقعد العرفي هو تاريخ الواقعة وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه من الاعتماد بالمقعد العرفي المؤرخ ١٩٦٥/١١/٢٥ ويكون الطعن والحالة هذه محوفا متعين الرفض .

(طعن ٤٦٩ لسنة ١٨ قأ - جلسة ١٩٧٤/٥/٢١)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

توقيع موظف عام على العقد لا يفيد في إثبات تاريخه إذا كان توقيعاً غير مقروء ولا تؤيد المستندات صفة ومناسبة توقيعهم .

ملخص الحكم :

أنه من قول الطاعنة أن عقد القسمة موضوع المنازعة ثابت التاريخ لورود مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ وهي عقد البيع العربي المورخ ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وأن هذا العقد الأخير ثابت التاريخ بالتأشير عليه في ١٥/١١/١٩٥٩ بالنظر من أحد ضباط الشرطة إلا أنه يبين من مطالعة العقد أن التوقيع المقول به أنها هو توقيع غير مقروء منسوب إلى ضابط شرطة مركز دمنهور ومن ثم فإن عقد البيع المشار إليه لا يعتبر ثابت التاريخ للتوقيع عليه من شخص لا تؤيد المستندات صفة أو مناسبة توقيعهم هذا فضلاً على أنه لم يرد بهذا العقد على فرض ثبوت تاريخه مضمونها كأنها لعقد القسمة موضوع المنازعة مما ترى معه المحكمة طرح هذا الوجه من أوجه الطاعنة .

(طعن ٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الحصر العام للحيزة — وله البيانات الواردة بالنماذج بمعرفة موظفين عموميين — اعتباره وسيلة لإثبات تاريخ العقود التي يرد مضمونها بصورة كتابية في النموذج المعد لهذا الحصر .

ملخص الحكم :

أن الحصر العام للحيزة على مستوى الجمهورية الذي جرى سنة ١٩٦٨ قد سدر بناء على قرارات لجنة وزارية شكلت لهذا الغرض ووشمت النماذج اللازمة لإجراء الحصر بمعرفة مصلحة الأموال المقررة

وقامت اللجان المختلفة على مستوى الجمهورية والمراكز والمحافظات ومعظم امضائها من الموظفين العموميين بملء البيئات الواردة بهذه النماذج والتوقيع عليها والاشراف على تنفيذها بغية تحديد الاتصبة القطعية بكل مالك من الحيازات التي تحت يده كما سبق القول مما جمل هذه النماذج ومنها النموذج (و) اموال مقرررة اوراقا ثابتة التاريخ بالتكسر عليها من موظفين عموميين مختصين بذلك كما هو ظاهر من استمرار الأحكام المتعلقة بإجراء عملية الحصر العام للحيازة .

ولما كان العقدان موضوع المنازعة قد ورد مضمونهما بصورة كتابية في النموذج (و) اموال مقرررة الثابت التاريخ في ١٩٦٩/٦/٢ لما سلف ايضاحه من اسباب - ومن ثم يكون العقدان المشار اليهما قد ثبت تاريخهما في هذا اليوم اي قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بالفتاوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ وبالتالي يعتد بهما في تطبيق احكامه .

(طعن ٤٣٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٤)

المصرع الرابع

وفاء لحد من لهم على المحرر اثر معترف به

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ -
يشترط لثبوت تاريخ المحرر العرفي ان يكون للمتوفى اثر معترف به من خط
او مضاء او بصمة على المحرر المطلوب البت تاريخه قبل الوفاة - عبء
الاثبات يقع على عاتق من يدعى بثبوت تاريخ المحرر ولا يجوز له ان ينقل عبء
الاثبات الى خصمه للظمن بالتزوير او الإنكار .

بإخص الحكم :

انه من ثبوت التاريخ فقد جاء في النتيجة النهائية لتقرير الخبير
ان الأرض موضوع النزاع قد تم الاستيلاء عليها قبل الاجنبي
طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كما وانها
ينطبق عليها التصرف المدعى صدوره من الاجنبي الى المطمون ضده
والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ هذا التصرف الذي صرح قرار اللجنة القضائية
بالاعتداد به ، كذلك ثبت من صحيفة الاحوال المدنية وفاة الاجنبي في
الثامن من يونيو سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث انه بثبوت تاريخ هذا التصرف كان يتعين على
المطمون ضده ان يقدم اوراقا تثبت بها توقيع معترف به لهذا الاجنبي
لمساوماتها على التوقيع المنسوب صدوره من الاجنبي
على العقد موضوع النزاع والمؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ ذلك انه يشترط قانونا
لثبوت تاريخ هذا التصرف طبقا للفقرة (د) من المادة ١٥ من قانون
الاثبات في المواد المدنية والتجارية ان يكون للمتوفى اثر معترف به من
خط او امضاء او بصمة على المحرر .

ومن حيث انه لم يثبت ان التوقيع الثابت على التصرف المؤرخ
في ١٩٤٨/٥/٩ والمنسوب صدوره الى المتوفى

معتزف به انه لهذا الاجنبى بل لقد انكرته الهيئة الطامنة وطلبت لوراءه
اضمااتها .

ومن حيث أن الطاعن قد دعى على التفصيل السابق لتقديم أوراق ثابت بها توقيع معترف به لهذا الأجنبى للمضاهاة ولكنه لم يفعل بل ذهب فى مذكرة تقدمها الى أنه يتعين على الهيئة الطاعنة ان تسلك الطريق الذى نظمه قانون الانبساط الطعن على الورقة بالتزوير او التزوير .

ومن حيث أن هذا النظر لم يسيّد ذلك أن عبء الإثبات إنما يقع على من يدعى. ثبوت تاريخ الصرف أما وقد عجز المطعون ضده عن هذا الإثبات بعدم تقديم أوراق للمضاهاة فإنه يتعين عدم الاعتماد بالمقدّر الذي قبله والمؤرخ في ١٩٤٨/٥/٩. والمدعى صدوره من الأجنبي مسجلتها ٦ ط ٨ ف .

(طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ قى - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

قائمة رقم (٨٧)

: ۱۱۵

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - اثبات تاريخ المحررات العرفية - الحالات الواردة بالمادة ١٥ على سبيل المثال لا الحصر - الحالات غير المخصوص عليها يجب أن تكون قاطعة الدلالة على أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعها - وجود بصمة ختم القوي ينفصل من صاحبه، ويمكن لغيره أن يوقع به - ضرورة توافر شرطين للأخذ ببصمة (ختم القوي كتحليل الثابت تاريخ المقد : الأول - أن الختم هو لصاحبه الذي نسب إليه التوقيع - الثاني - أن البصم قد أجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجبره غيره بعد الوفاة - الأمر المترتب على ذلك : لا يكفي بمجرد البصم على الورقة العرفية مقرونة بواقعة الوفاة بل يجب أن يثبت بصورة قاطعة أن الختم لم يوقع به بعد الوفاة - واقعة الوفاة وحدها لم تعد كافية في مجال الإثبات .

ملخص الحكم :

ان المدة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقضى بأنه
 يستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الاتصفي الذي يستتبعه الملك
 طبقا للواد السابعة — ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يعقد في
 تطبيق احكام هذا القانون بصرىات الملك ما لم تكن ثبته التاريخ قبل
 العمل به — وتضمن المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨
 باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية على أنه لا يكون المحرر
 للمرفى حجة على الغير في تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت —
 ويكون للمحرر تاريخ ثابت . ١ — من يوم أن يثبت بالسجل المدد لذلك .
 ٢ — من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ . ٣ — من
 يوم أن يثبت عليه موظف عام مختص . ٤ — من يوم وفاة أحد ممن
 لهم على المحرر اثر معتزله به من خط أو امضاء أو بصمة أو من يوم أن
 يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو يوصم لنفسه في بصمة .
 ٥ — من يوم وقوع أى حادث آخر يكون ثابتا في ان الورقة قد
 صدرت قبل وقوعه .

ومن حيث أنه باستثناء هذه المواد يبين بوضوح أنه وان كان
 المستقر عليه ان الاتصالات الواردة في المادة ١٥ المشار إليها لم ترد بها
 على سجل النسخ الا أنه في الاتصالات الأخرى غير المنصوص عليها
 يلزم أن تكون ثابتة في الدالة على ان الورقة قد صدرت قبلها وبمعنى
 ذلك فان الممارع يتطلب في كل حالة نص عليها أو لم ينص عليها ان تكون
 العائنة ثابتة في الدالة على ان الورقة صدرت قبلها — فثبت الورقة
 في المسجل المدد لذلك أو ثباتها في ورقة أخرى ثابتة التاريخ أو وفاة
 من وقع على الورقة بإبلاغه أو بصمته بإبلاغه أو من يوم أن يصبح
 مستحيلا على من وقع عليها كلها دلالات ثابتة أما وجود بصمة الختم
 على الختم يفصل من صاحبه ويمكن له أن يوقع به — فقد استقر
 الفقه والتفاه على ضرورة توافر ثبوتين في هذه الحالة للأخذ ببصمة
 وختم الشوفا كتحليل في اثبات تاريخ التوقيع الأول أن الختم هو لصاحبه
 الذي نسب اليه التوقيع الثاني ان يكون البصم قد اجراء صاحب الختم
 قبل وثاقه وتم يجره غيره بعد الوفاة ولذلك فإنه لورود الشك على هذه

حالة نتيجة لاتصال الختم عن متاعبه لا يمكن بمجرد وجود البسمة على القند المؤرخ ١٩٩٠/١/٥ التي ضاحبه المرسوم
يمنورة لقطعة على ان الختم لم يوضع به بعد الوفاة لان الوفاة وضدها
لم يفسد كالمادة في هذا المجال :

ومن حيث انه باقزال هذه الأحكام على الحالة المظلة في كتل من
الطعنين يبين بوضوح انه بالنسبة للتلحق الأول انه وان انتهى قسم ابحاث
الترييف والتزوير بمنطقة الطبنة المسترعى الى صحة الختم الواقع به
على القند المؤرخ ١٩٩٠/١/٥ الى ضاحبه المرسوم
الا ان الطامنة لم تقدم ما يبيد عدم استعمال هذا الختم بعد وفاة متاعبه
على وجه قاطع حيث تمت شهادة ادارية صادرة بعد العمل بالقانون تفيد
جبر الختم بعد وفاة الشاهد - وهي بهذه القابة لا تخرج عن كونها
شهادة بوثائق سابقة عليها لا تقطع في ان الختم قد جبر مور الوفاة او
انه لم يستعمل بعد الوفاة - ومن ثم فالاستناد الى نتيجة المصاحبة
وحددها لا تكفي في هذا المجال - وبالتالي لا يمكن القول بثبوت قانون هذا
التصديق قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لمبينة ١٩٦١ وبذلك يكون
جوار اللجنة القضائية في الاعتراف رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقد
أخذ بذلك قد أصاب الحق فيما انتهى اليه - ويكون بذلك الطعن قد بنى
على غير أساس سعيد من القانون متعيناً الحكم برفضه .

(طعن ٦٩ لسنة ٨ ق ، ٥٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٨)

توضع التوقي على القند لا يحد في انباء توقيه ما دام التوقيع بالختم
لان الختم ينفصل عن يد صاحبه .

مخصص الحكم :

انه من قول الطامنة ان عقد البسمة موضوع المنازعة ثبت التاريخ
بموجب احد الجاهلين بخضه على القند ووثائق قبل العمل بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقد لاحظت المحكمة ان الطامنة ذكرت في عريضة اعتراضها المقدم الى اللجنة القضائية ان المتوفاة هي
وايا كان وجه الحق في ذلك فان الطامنة لم تقدم ما يدل على وفاة المتوفاة الموقعة على العقد بختها وبان هذا التوقيع قد تم حال حياتها اذ ان انفصال الختم عن يد صاحبه يحتل معه استخدامه بعد وفاته واذا كان صحيحا ما ذكرته الطامنة من ان محضر جبر الختم لا يتم الا اذا كان من بين الورثة فاصر الا ان الدليل المستند من التوقيع بالختم يظل قابلا طالما لم يقدم ما يدل على ان التوقيع به كان حال حياة صاحبه وهو عليه تتحمل الطامنة عبء اثباته وقد مجزت عن ذلك كما قالت اللجنة القضائية بحق بقرارها المطعون فيه .

(طعن ٤٢١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاجابات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — وسائل اثبات تاريخ العقد العرفي — بصمة ختم الشخص المتوفى لا تصلح دليلا لاثبات التاريخ الا اذا ثبت ان الختم لم يستعمل بعد وفاة صاحبه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المخطوب به الطامن تدنص في مادته الثالثة على ان تستولى الحكومة على ما يجاوز الحد الاقصى الذي يستقيمه المالك طبقا للمواد السابقة ولا يعتمد في تطبيق احكام هذا القانون بمصرعات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به وقد اراد المشرع بذلك القضاء باعتبار الهيئة العامة للاصلاح الزراعي من « الفير » وشريط للاعتداد بهذه التصرفات في مواجهتها ان تكون ثابتة التاريخ قبل فساد القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان طرق اثبات تاريخ المصنورات العرفية تناولتها المادة ١٥ من قانون الاجابات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري نصها على انه

لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت : (ا) (ب)
: (ج) (د) من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اثر معترف به
يمن خط أو امضاء أو بصمة أو من يوم ان يصبح مستحيلا على أحد من
هؤلاء ان يكتب أو يصمم لعة في جسمه .

ومن حيث انه بائزال حكم القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فانه
يجب التاكيد من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ومن حيث انه بائزال حكم القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فانه
بالنسبة للعقدين المؤرخ لولهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ والصادر
الى السيد والمؤرخ لثنيها في ٢٩ من نوفمبر سنة
١٩٥٨ والصادر الى السيدة فان الطاعن يستند في
ثبوت التاريخ بالنسبة لكل منهما الى أن شخصا يدعى
قد بصم بخته بصفته شاهدا على العقد وان هذا الشخص تولى في
٩ من أغسطس سنة ١٩٦٠ وتقدم مستخرجا رسميا بفيد وفاة الشاهد
في هذا التاريخ .

ومن حيث انه بائزال حكم القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فانه
وكانت من المستخرج الرسمي وفاته في تاريخ مسبق على المسجل
جائز قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الا ان الفيد في هذا هو الوقوف على
خاتمة التاريخ الذي تم فيه البصم بهذا الختم والتحقق من أن البصم قد
اجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجره غيره بعد وفاة ، وهذا الامر
مع مراعاة ان الختم منفصل عن صاحبه لا يمكن الاطمينان اليه اذ من
المسجل الحصول على الختم بعد الوفاة ومن ثم فان استناده الى هذه
الواقعة لا يصلح دليلا على ثبوت التاريخ وبالتالي يعتبر التصرفان
الذان تسليهما هذان العقدان غير ثابتي التاريخ ومن ثم لا يعتد بهما في
مواجهة هيئة الاصلاح الزراعي .

(طعن ٦٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨)

قائمة رقم (٩٠)

المبدأ :

توقع التزوي على العقد لا يفيد في اثبات تاريخه ما دلم التوقيع بالخطم لأن الخطم ينفصل عن يد صاحبه - الاستناد الى بقية المصاحبة بمعرفة مصلحة الطب الشرعي لا يصلح دليلا لثبوت التاريخ - يتعين للتقرير بصحة المصاحبة تقديم وحضر جبر الختم لمصلحة الجلب الشرعي - وجوبه التاكيد من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ولخص الحكم :

ان طرق اثبات المحررات العرفية تناقض المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري نصها على النحو الآتي : لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه الا بعد ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت : (١) (ب) (ج) (د) من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اعتراف به من خط او ايماء او بصمة

ومن حيث انه في حالة وجود بصمة ختم على الورقة العرفية فلا يجب التاكيد من ان الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه .

ومن حيث انه بالنسبة للمقدين محل النزاع والمؤرخين في ١٩٥٨/١٢/٢ فان المطعون ضدهم يستندون في ثبوت التاريخ بالنسبة لسجل عقدي على ان شخصا يدعى وقع عليه بصمة ختمه شاهدا وان هذا للشاهد وقع بخطه ايضا على عقدي بيع عرفي آخر في ١٩٥٧/٦/٢ صادر منه الى بمقدار ٦ س - ط ١ ف. ووقع ايضا بخطه على قرار صادر منه بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ بخصوص ذات العقد ومؤشر على كل من العقيد والاترار بما يفيد النظر في الدعوى المدنية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٧ مدني بني سويف ، وانه بلحالة العقود على قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بوزارة العدل انتهى رايه الى ان بصمات ختم الشاهد المصنوم بها على عقدي البيع موضوع النزاع المطروح تتفق وبصمات

ختم الشاهد نفسه على المقعد والأتار المؤشر عليهما في الدعوى السابق
الإشارة إليها وأن هذا الشاهد قوي في تاريخ سابق على أعمال نص
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه وإن كان كلا المتعدين موقع عليه بختم الشاهد
..... وثابت من المبتغى الرجوع إلى تاريخ
سابق على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ألا أن النص في هذا الصدد هو
الوقوف على حقيقة التاريخ الذي تم فيه البصم بهذا ختم والتحقق من
أن البصم قد أجراه صاحب الختم قبل وفاته ولم يجره غيره بعد
الوفاة ذلك لأن الختم منفصل عن صاحبه ومن السهل الحصول
عليه بعد الوفاة ولذلك كان من المتعين قبل إجراء المضاهاة — أن يكون
من بين الأوراق المقدمة إلى مصلحة الطب الشرعي محضر جبر الضم
المطلوب مضاهاته ، أو ما يدل على أن الختم لم يوقع به بعد الوفاة ومن
ثم فإن الاستناد إلى نتيجة هذه المضاهاة لا يصلح دليلاً للثبوت التاريخي
وبالتالي لا يمكن الاعتماد بالمعدين المؤرخين في ١٩٥٨/٨/٢ في مواجهة
الجهة الطاعنة ومن ثم يتعين إلغاء القرار المطعون فيه ورفض الاعتراض
والزام المطعون ضدهم بالمصروفات أملاً لنص المادة ١٨٤ من قانون
المرافعات .

(طعن ٥٩٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨)

القصور الشاهية وتسوع حداث قاطع الدلالة

قاصدة رقم (٩١)

المبدا :

مفاد الفقرة (د) من المادة ٣٩٥ من القانون الجنى وتقابلها الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحداث القاطع انما يقصد به الواقعة التى تكون فى طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا حجة فى القول بأن واقعة سحب الشيك المصرى المتقدم من بنك مصر فرع مفاة على بنك مصر فرع الاسكندرية وصره على الوجه المشار اليه تعتبر بحسب ولايتها واقعة قابضة فى قيام العقد العرفى المارخ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ فى ذات التاريخ ما دام قد قام تطابق فى البيان بين ما اثير اليه البند الاول من العقد خاصا باداء مقدم الثمن وما دون فى الشيك — لا حجة فى ذلك — اذ فضلا على أن مجرد التطابق فى البيانات لا يقطع فى ذاته بقيام صلة بين هذا الشيك وذاك العقد طالما خلت الأوراق من دليل مقبول على قيام هذه الصلة بأى وجه من الوجوه فان هذه الواقعة مع محتها — لاتعد بمثابة حداث قاطع فى الدلالة على أن العقد العرفى المنسوه عنه قد حرر فعلا قبل وقوعه بما يجعله ثابت التاريخ فى مفهوم الفقرة (د) من المادة ٣٩٥ من القانون الجنى التى تقابلها الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ذلك أن الحداث القاطع فى مفهوم الفقرة المشار اليها انما يقصد به الواقعة التى تكون فى طبيعتها قاطعة الدلالة على أن الورقة قد صدرت قبل وقوعها ومن ثم لا يكفى أن تكون الواقعة مما يرجع معها احتمال مطابقة تاريخ الورقة للواقع كما هو الشأن فى الحالة المطروحة ولا اعتداد فى هذا المقام بما قدم من شهادات صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى

...بمناخاة والاتحاد الاشتراكي العربي والصراف المختص ذلك. انه ايا كان
...الرأى من طبيعة هذه الشهادات - ماتها غسلا على مسطورها في تاريخ
...لاحق لتاريخ الممثل بالحكم القلتون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه
...عد جانت فيها تضمنته من بيانات على مسيل الاخير بواتمة حيازة
...المشترين او تملكهم للارض محل المنازعة وسند هذه الحيازة او الملكية
...ولم تلت بين مسطورها بما يقع في ثبوته تاريخ العقد العربي المؤرخ في
...١٩٦٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ المسو عنه على وجه اليقين قبل العمل بالحكم
...القلتون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق .

(طعن ٩٤ لسنة ١٨ ق - في ١١/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقصود من وقوع
حادث آخر يكون قاطعا في أن الورقة العرفية قد صدرت قبل وقوعه - يجب
أن يكون الحادث واقعة قاطعة الدلالة على وقوعه وأن يتم في ظروف
وملابسات لا ياتنها شك من أى ناحية من النواحي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المعترقة تستند بجانب ما تقدم الى قولها بأنه حتى
إذا لم تصلح الوسيلة المتقدمة في أثبت التاريخ ماتها تلجأ الى القياس
الوارد بالفقرة (هـ) من المادة ١٥ المشار اليها ، الا أن هذا الأسناد مردود
...بدوره بأنه يشترط للاخذ بهذا النظر أن يكون التفسير واقعة قاطعة
الدلالة في أن المتقدم تقديمه الى الشهر المعارى في هذا التاريخ ، ومعنى
ذلك ان يتم في ظروف وملابسات لا ياتنها شك من أى ناحية من النواحي
ويسكون ثمة أدلة حاسمة على وقوعه ، الا ان الحال في الطعن الراهن هو
...أنه غير ثابت أن المتقدم قدم بالطريق المرسوم قانونا ، وهو أن يبدأ
بتقديمه الى مأمورية الشهر أى لرئيس المأمورية ويقوم هذا بعد النقص
...الابتدائي بلحاله الى الموظف المختص بتقدير الرسوم ، ولا يكفى في هذا
أن تكون الحالة تنهية كما جاء في دفاع الطامنة ، كما أن هذا الطلب

لم يتم ذكر شهر جنه في اى من سجلات المأمورية او أوراقها ، هذا فضلا
عن ان التوقيع على كل تقرير مغاير بشكل واضح للتوقيع الآخر على
الرغم من أن الموظف اقر اقدم اللجنة القضائية بأنه صاحب التوقيعين ،
وقد عاك الحضر من الطاعة هذه المغيرة اقدم المحكمة بان التوقيع الثاني
ليس للموظف المذكور وانما هو لرئيس المأمورية ، كل ذلك يلتقى ظاهرا
من الشك على هذه الواقعة ويبيدها عن أن توصف بأنها واقعة قاطعة ،
كما لا يجدى الطاعة استنادها فضلا من ذلك الى الشهادات الصادرة من
قلم الخريبة على المقارنات البنية بمحكمة الاستعجالية المضنية رقم
عوائد املاك على بعض مبلن من يناير سنة ١٩٦١ باسم بعض المتبادلين
مع المعترضة بقولة ان هذه المباني استجدت قبل صدور القانون رقم ١٧٧
لسنة ١٩٦١ ، ذلك انه فضلا من ان هذه الشهادات لم يرد بها اى بيان
يعين الأرض محل العقد او اى اشارة الى بيانات العقد فان تاريخ غالبيتها
لاحق للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

(طعن ٤٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٨)

قائمة رقم (٩٣)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - مفاد احكام
المادة ١٥ من قانون الاثبات ان المشاريع الشراكة تكون تاريخ المحرر المرفق
ثابتا ان يكون الدليل قاطعا - حيثما يثور الشك حول القليل المتخذ اساسا
لاثبات تاريخ الورقة المرفقة فانه لا يعتمد عليه ولا يعتد به في هذا المجال .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من كفاية لاختم البريد كليل على ثبوت التاريخ الاول
فان نص المادة ١٥ من قانون الاثبات في المواد الجنية والتجارية رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٨ صريح في ان المخبر العربي لا يكون حجة على الغير في تاريخه
الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت : ١ - من يجرى

— للقاضي أن يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة العرفية على وجه قطعي لا يخالفه شك — لا اعتدك في هذا الصدد بأي وسيلة لا تحقق هذه الغاية — تحديد ذلك مما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣٩٥ من القانون المدني قد نصت على أنه « لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها إلا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتا ١ — من يوم أن تتيد بالسجل المعد لذلك .
٢ — من يوم أن يثبت مضمونها في ورقة أخرى ثابتة التاريخ ج — من يوم أن يؤثر عليها موظف عام مختص د — من يوم وفاة أحد من لهم على الورقة أثر معترف به من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ، أو من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو يصمم لعمله في جسده .
ويوجه عام من يوم وقوع أي حادثة آخر يكون قاطما في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه . » وقد جاءت المادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ترديدا لذات الأحكام والمستفاد من مسيلق هذا النص أن الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكافة في كل ما دون بها فيها « هذا التاريخ المعطى لها فلا تكون له حجة بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته ، وحكمه استثناء التاريخ على هذا الوجه لتبطل حسبما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني في حماية الغير من خطر تقديم التاريخ في الأوراق العرفية وذلك بمرعاة أن الورقة « العرفية هي من خلق نوى الشأن فيها ومن اليسر إعطاء هذه الورقة تاريخا كأنها اضراا بالغير الذي يحتج عليه بها ومن ثم كان لزاما حماية الغير من هذا الغش الذي يسهل وقوعه اضراا به وذلك بالاشتراط أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتا لكي يحتج عليه به ، ونزولا على هذه الحكمة واتساقا معها فقد جاءت طرق اثبات التاريخ التي ساتها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ومن ثم كان للقاضي أن يعتمد في هذا المجال بكل واقعة تقطع في تحديد تاريخ الورقة وذلك ما نصت عليه الفقرة (د)

من المادة ٣٩٥ من القانون المدني ويردته الفقرة (هـ) من المادة ١٥ من قانون الاثبات على الوجه المشار اليه ، وغنى عن البيان ان الاصل الجالب فى هذا الخصوص ان يكون تاريخ الورقة العربية ثابتا على وجه قاطع لا يخالطه شك ومن ثم فلا اعتداد فى هذا الصدد بأى وسيلة لا تحقق هذه الغاية وتقدير ذلك مما يستقل به القاضى حسبما يستخلصه من ظروف الدسوى وملابساتها .

ومن حيث ان اقرار الضريبة العلية على الايراد هو فى الاصل ورقة . من انشاء الممول صاحب الشأن وصنعة اذ ، انه يفرد بتدوين ما يشاء من بيانات فيه بعيدا عن أى رقابة من الجهة المختصة بمصلحة الضرائب ، ومن ثم فان هذه البيانات لا تكون حجة فى الاثبات الا بقدر ما يقوم الدليل القاطع على سلامتها وتوافرها لها مقومات ثبوتها ، ولا يغير من ذلك كون هذا الاقرار قد اكتسب تاريخا ثابتا بمجرد تكميل الموظف المختص بها بفيد تسلمه اذ ان واقعة تسليم الاقرار الى مصلحة الضرائب على هذا النحو ليس من شأنها ان تنهض فى ذاتها دليلا قاطعا على صحة ما تضمنه هذا الاقرار من بيانات او اشير اليه فيه من وقائع .

ومن ثم ان المطعون ضددهم يستندون فى اثبات تاريخ العقد العربى موضوع النزاع وهو العقد المؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ والصادر من المطعون ضدّه الثالث — المستولى لديه — الى المطعون ضدّه الاول والثاني يستندون فى ذلك الى ورود مضمونه فى اقرار الضريبة العلية على الايراد المقدم من المستول لديه الى لمبورية ضرائب دمنهور عن ايراده الكلى فى الدقة من اول يناير الى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ والثابت ان هذا الاقرار صدر لاثبات الايرادات الخاضعة لسنة ١٩٦٠ فقط حتى تحضّل الضريبة المستحقة عليها ، وعلى ذلك فانه من الطبيعى ان يدون المستولى لديه ما يجريه من تصرفات خلال تلك السنة ، ولكن ليس من طبع الامر ان يدرج الممول تصرفاته الحاصلة فى السنة التالية وهى سنة ١٩٦١ . فى اقراره المقدم عن سنة سابقة من سنة ١٩٦٠ فى حين ان الحال لا يستلزم ذلك اذ لا تأثير لهذا التصرف على ايراداته التى حققها فى سنة ١٩٦٠ التى يجلسب عليها ضرائبيا بهذا الاجراء ، وعلى ذلك فان الاستدلال

التصرف الصادر بالمعد العرفي المشار اليه في هذا القرار تكون قد جاءت دون مقتضى ومبته الصلة بما أعد له هذا القرار اسما ، هذا فضلا من ان الثابت ان المعلنون ضد الثالث « البائع » ظل يباشر استغلال الأرض التابعة بصفته مالكها الى ما بعد ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ اذ ابرم بهذه الصلة عقود ايجار لتلك الأرض في نوفمبر سنة ١٩٦١ . . .

ومن حيث انه لما تقدم من واقعة قيام المعد العرفي المشار اليه في ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ على هذا الوجه يحوطها الشك وتفتقد في الوقت ذاته الدليل القاطع على صحتها ، الأمر الذي لا تطعن معه المحكمة الى ان هذا المعد ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وبالتالي لا يجوز الاعتماد به في تطبيق احكام هذا القانون ويكون الاصلاح الزراعي على حق في استيلائه على المساحة الزائدة عن مائة فدان لدى المسؤولي لديه السيد / . . . المعلنون ضد الثالث .

(طعن ٩٠٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .

قائمة رقم (٩٥)

المادة :

المادتان ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ و ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ — يلزم لأجراء المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط أو الإيضاح أو الختم أو بصمة الأصبع الذي يجرى المضاهاة عليه على محرر رسمي والا فلا يجوز قبوله — تطبيقاً للأوراق والمحركات الرسمية — لا يجوز اعتبار تاريخ وفاة كاتب العدل تاريخاً ثابتاً ما دام كاتب العدل لم يوقعه بصمته بمساقداً أو شاهداً أو

ملخص الحكم :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يفرض بأن تسولي الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستقبله المالك طبقاً للبراز السابقة ومع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يعتد في تطبيق أحكام

هذه القانون بصرفات الملك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به وتنص المادة ١٥ من قانون الامتياز رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « لا يكون المصرر المصرى حجة على الغير فى تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت من يوم وفاة أحد من لهم على المحرر اثر مفترض به من خط او امضاء او بصمة ، او من يوم أن يصبح مستحلا على أحد من هؤلاء أن يكتب او يضمن لملة فى جسة . وتنص المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « لا يقبل للمضاهاة فى حالة عدم اتفاق الخصوم الا ١ - الخط هو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الموضوع على محررات رسمية م ١٠ بالمحررات الرسمية .

ومن حيث أنه يبين من جراح ما تقدم ان النزاع بين الطرفين يدور حول ما اذا كان يلزم الاكتفاء بالعقد العرفى محل الاعتراض رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٩ باعتباره اصبح ورقة رسمية بالحكم بالاعتداد به من اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى حسبما يدعى الطاعن لاجراء المضاهاة المطلوبة - لم يمتنع على طاعن تقديم ورقة رسمية عليها توقيع المتوفى او مكتوبة بخط يده .

ومن حيث ان نص المادة ٣٧ من قانون الرافعات المدنية والتجارية صريح واضح فى أنه يلزم لاجراء المضاهاة فى حالة عدم اتفاق خصوم ان يكون خط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع الذى يجرى المضاهاة عليه - على محرر رسمى والا فلا يجوز قبوله .

واذا كانت الورقة او المحرر الرسمى لما تقتضى به المادة ١٠ من ذات القانون على الذى ثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه او ما تلقاه من ذوى الشأن، وذلك طبقا للوائح القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه فاذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوى الشان قد وقعوا بها بالاضاداتهم او اختابهم او ببصمت اصابعهم فان العقد الذى اعتدت به اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبر ورقة رسمية بهذا المعنى ما يسوغ معه اجراء المضاهاة عليها ذلك أنه فضلا على ما تقدم

فإن العقد المنعقد لم يتم الاستناد به إلا لأن تاريخه تد يثبت التأسيس عليه من موظف علم هو وكيل النيابة للأحوال الشخصية ولا علاقة في ذلك بخط كاتبه أو توقيع عليه كشاهد — ومن ثم يضمن الألتفات عن هذا الطول كوسيلة للمضاهاة — وبالتالي عن هذا السبب من أسباب الطعن .

ومن حيث أنه من جهة أخرى فإن الاستناد إلى أن كاتب العقد قد توفى وإن العقد بذلك قد ثبت تاريخه بوقعة كاتبه — أن الاستناد إلى ذلك لا يقوم هو الآخر على سند من القانون ذلك أن الكتابة وحدها إذا كانت لشخص لم يوقع العقد لا تثبت التاريخ إذ من الجائز أن يكتب انسان مشروع عقد بوقعه بصفته متمثلاً أو شاهداً أو ضامناً فلا عبرة بوقعته أو حياته فيها يخص باثبات التاريخ . وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للعقد موضوع النزاع إذ توفى محرره دون أن يوقعه بأية صفة كانت وبالتالي فلا تليد ومات في اثبات تاريخه — وبذلك ينهار السبب الثاني من أسباب الطعن — وبالتالي يكون الطعن ولا أساس له من القانون متعيناً الحكم برفضه والزام الطامن المصروفات مهلاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون الإجراءات المدنية والتجارية .

(طعن ٥٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

تاريخ التصرف .

ملخص الحكم :

سداد الأموال الأميرية لا يصلح دليلاً على ثبوت تاريخ الورقة العرفية — ذلك أن الثائم بسداد هذه الأموال لا يكون بالضرورة مالكا للأرض .

(طعن ٩٣١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

الفصل السابع مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكلفة في كل ما دون بها فيما عدا التاريخ المعطى لها - تاريخ الورقة العرفية لا يكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل ثبوته على وجه اليقين وترفع منه كل مظنة أو شبهة في صحته - طرق إثبات الحصر العرفي الواردة في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على سبيل المثال لا الحصر - الأصل الجاهل أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً على وجه قاطع الدلالة لا يخالفه شك - لا وجه للاعتداد بأي وسيلة لا تحقق الغاية منها - تقدير ذلك متروك لسلطة القاضي التقديرية وما يستقل به حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم :

انه باستعراض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها يتبين أن المادة الأولى منه تنص على أنه : « لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً » . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي جبلة ما يمتلكه الأسرة مع مراعاة حكم الفقرة السابقة » كما نص المادة السادسة من ذات القانون على أن « تستولي الحكومة خلال سنين من تاريخ العمل بهذا القانون على الأراضي الزائدة عن حد أقصى الملكية المقررة وفقاً لأحكام المادة السابقة » .

ولا يعد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك السابقة

ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به « وأخيراً نصت المادة ٢٣ من القانون المذكور على أن يعمل به أعتباراً من يوم ١٩٦٩/٧/٢٣ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه « لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثبت ويكون للمحرر تاريخ ثابت :

أ - من يوم أن يقيّد في السجل المعد لذلك .

ب - من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

ج -

ومن حيث أن المستفاد من سياق نص المادة ١٥ من قانون الإثبات ثلثة الذكّر أن الأصل في الورقة العرفية أن تكون حجة على الكافة في كل جا دون بها فيها عدا التاريخ المعطى لها ، فلا تكون له حجية بالنسبة للغير ما لم تتوافر له الضمانات التي تكفل بثبوته على وجه اليقين وترفع عنه كل مظنة أو شبهة في صحته وحكمة استثناء التاريخ على هذا الوجه تتبطل حسبها فصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني في حماية الغير من خطر تقديم التاريخ في أوراق العرفية وذلك ببراءة أن الورقة العرفية هي من خلق ذوي الشأن فيها ، ومن اليسر إعطاء هذه الورقة تاريخاً كاذباً أضراراً بالغير الذي يحتاج عليه بها ، ومن ثم كان لزوماً حماية الغير من هذا الغش الذي يستعمل وقوعه أضراراً به ، وذلك باشتراط أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً لكي يحتاج عليه به ، ونزولاً على هذه الحكمة وانساقاً معها فقد جاءت طرق إثبات التاريخ التي ساقها النص المتقدم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وغنى من البيان إن الأصل الجامع في هذا النصوص أن يكون تاريخ الورقة العرفية ثابتاً على وجه قاطع لا يخالفه شك ومن ثم فلا اعتداد في هذا الصدد بأي وسيلة لا تحقق هذه القلية وتقدير ذلك بما يستقل به القاضي حسبما يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها

. ومن جهت أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن سبند المطعون ضده في إثبات تاريخ العقد محل النزاع قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل

بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فيلزم في الشهادة المقدمة منه (المطعون ضده)، وبالمصادرة عن الجمعية التعاونية الزراعية بفلاحية . . . التي تقيد أن المذكور له حيازة بالجمعية ١٩٦٣/١٢/٧ ومساحتها - س ٢٠ ط ٣٠ ف بطريق الملك تحت رقم ١٩ سجل ٢ خضعت كما جاء بتقرير الخبير المنتسب أن المساحة موضوع النزاع والواردة بالمعد العرفي المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٥ أن مقدارها ٢ س ١ ط ٣٠ ف تدخل ضمن مساحة الس. ٣٠ ط ٢٠ ف التي وجدت في حيازة المطعون ضده ابتداء من العام الزراعي ١٩٦٣/٦٢ وذلك طبقا لسجلات الحيازة الموجودة بالجمعية الزراعية .

ومن حيث أن ما يستند إليه المطعون ضده في هذا الشأن مردود عليه بما افته الخبير صراحة في تقريره من أن نص العقد محل النزاع يرد تفصيلا بسجلات الجمعية (صفحة ٨ من التقرير) . كما أنه بالإطلاع على الاقرار المقدم من الخاضع الى الهيئة العلة للاصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتبين أن الخاضع قد ادّرج المساحة محل النزاع ضمن الأطنان المحفوظ بها لنفسه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاقرار المذكور لم ترد به ثمة إشارة من قريب أو بعيد للعقد محل النزاع في حين أنه قد اثار صراحة الى عقدين عرفيين آخرين صادرين من الخاضع للغير وليس لنجله (المطعون ضده) أحد هذين العقدين بمساحة ١ س ٢٠ ط ٣ ف أما العقد الثاني فاته بمساحة فدان واحد . وبغضلا عما تقدم جميعه فإن الثابت أيضا من الاطلاع على الاقرار المذكور أن الذي قام بتحريره ليس هو الخاضع شخصيا وإنما نجله (المطعون ضده) وذلك بموجب توكيل رسمي علم رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ توثيق بنى مسويف . ولو كان العقد محل النزاع قد تم إبرامه فعلا بين الطرفين قبل صدوره بالاتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وخضوع الأب لاحكامه لكان أولى بالمطعون ضده أن يقوم بإدراج هذا التصرف في الاقرار المقدم منه نيابة عن والده .

وون حيث أنه ما هي هدي ما تقدم جميعه فإن إدعاء المطعون ضده بملوكة تاريخ العقد محل النزاع يكون قائما علي غير أسس الواتع والياتون . ولما كان ترأ اللجنة التحقيقية المطعون فيه قد انتهت الي غير هذه النتيجة فإنه

من ثم يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون الأمر الذى يتعين معه على المحكمة القضاء برفضه ورفض الاعتراض .

(ملعن ١٨٢٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

عقد بيع ابتدائي ثابت التاريخ — مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالعقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلا مقبولا على أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت الى قصر البيع على المساحة الواردة في العقيد المسجل والمحول في الوقت عينه عن بيع ما زاد على هذه المساحة — انتهى .
فذلك — نسخ عقد البيع أمر لا يفترض وإنما ينبغي أن يتم مراعاة قضاء أو اتفاقا — تقدم أطراف عقد البيع الابتدائي بطلب الى ماهورية الشهر العقاري المختصة لاتخاذ إجراءات شهرة شاملا للمبيع يشهد دليلا على أن نية الطرفين قد انصرفت الى ترتيب آثار العقد في كل أجزائه .

ملخص الحكم :

إن القاعدة الأصولية أن الأحكام ينبغي أن تنبئ على الجزم واليقين ، وليس على الاستنتاج والتخمين وبدهى أن مجرد قصر التسجيل على مساحة معينة من القدر المبيع بالعقد الابتدائي لا ينهض في ذاته دليلا مقبولا على أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت الى قصر البيع على المساحة الواردة في العقد المسجل والمحول في الوقت عينه . من بيع ما زاد على هذه المساحة من القدر المشار اليه ذلك أن نسخ عقد البيع أمر لا يفترض وإنما ينبغي أن يتم مراعاة سواء قضاء أو اتفاقا والثابت أن الأوراق في الخصوصية الملائمة قد اجريت من دليل قاطع على أن العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من إبريل سنة ١٩٦٧ أشار اليه قد نسخ في فستان مساحة ١٥٠ م^٢ ٢٣ م^٢ محل المتنازعة سواء يحكم من القضاء أو باتفاق طرفين مراعاة على هذا الاجراء .
وإن الثابت في الأوراق أن الطرفين قد باعوا في اليوم التالي لإبرام ذلك

المعتمد الي تقديم طلب الي مأمورية الشهير العقلي المختصة شروعا في
تجديد اجراءات شهره ، وجاء هذا الطلب الآخر شاكلا للتبع حسبما
بينه المتقدمان في العقد ، وتدخل فيه مسطرة الـ ١٥ من ٢٣ ط مثار
المنظمة الامر الذي يشهد على ان نية المتكدين قد انصرفت الي ترفيق
اتار العقد المبرم في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ في كل اجزائه ولم
تتوصل من هذه القضية سواء كلياً او جزئياً .

طعن ٦٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ - قطع الماعش متى ثبت يثبت

ان يستحقه تزوجت - لا يلزم لاثباته وثيقة رسمية .

ملخص الفتوى :

ينتهي ماعش من يثبت زواجها على وجه قاطع بأي طريق من طرق الابات
ولو لم يكن عقد زواجها مثبتاً في وثيقة رسمية . وثمة رأى عكسي يذهب الي
القول بأنه لا محل لقطع الماعش ما دامت مستحقة لم يعقد زواجها بوثيقة
برسمية . ويستند هذا الرأى الى الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب
المحكم الشرعية (المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) والتي تنص على أنه
لا تسبغ عند الانتكار دعوى الزوجية او الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة
زواج رسمية في الحوادث الواقعة من اول اغسطس سنة ١٩٣١ ، ولكن
هذا الرأى مردود عليه بما يأتى :

اولاً - ان عقد الزواج في الشريعة الاسلامية ما زال من المعتود
الارضائية التي تتم وتنتج آثارها القانونية متى استوفيت كافة اركانها الشرعية ،
ولم تصبح الرسمية ركناً من اركان الزواج كما قد يتبادر الى الالذهان من مطالعة
المذكورة الاصلحية للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، اذ جاء فيها « وما كان لغيره
من ذلك ان يقع او اثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية ، كما في عقود

الزمن وحجج الأوفياء ، وهى أقل منه شأنًا ، إذ من المعلوم أن الرسمية
زُجِنَ فى عقد الزمن ، يترتب على أغفالها بطلان العقد بطلانًا أصليًا ، ويُشترى
هَذَا هو الحال فى عقد الزواج ، فالرسمية مطلوبة فيه للأبواب فخصبًا ،
يترتب على أغفالها عدم سماع الدعوى عند انكراه ، ولا يثبت على موافقة
بطلان العقد أو فساده .

ثانياً — ان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاملات
الملكية ، قد مسدر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ ، فى حين ان المادة ١٩
من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، تشترط ثبوت الزواج بوثيقة رسمية فى
الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ومن ثم فلم تكن الرسمية
واجبة عند العمل بالحكم قانون المعاملات ، وبالتالي فلا سبيل الى القول بأن
المشرع قصد ان يكون الزواج فى حدد تطبيق احكام ذلك القانون ثابتاً بوثيقة
رسمية ، وانما يجب ان تفسر نصوصه على ضوء القواعد والاحكام التى
كانت قائمة عند العمل بأحكامه ، والتى لم تكن تتطلب ثبوت الزواج فى وثيقة
رسمية . يضاف الى ذلك انه يبين من استقراء ثبوت عقد الزواج بمقتضى
وثيقة رسمية ، كلما ارتأى المشرع ضرورة لذلك : فمثلا تنص المادة ٢٦ من
القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية على أن « لا يترتب
اثر للزوجية فى كسب الجنسية أو فقدانها الا اذا ثبت فى وثيقة رسمية تصدر
من الجهة المختصة » . ولم يكن المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بالجنسية المصرية يشترط الوثيقة الرسمية فى اثبات الزوجية ، ومن ثم كان
يكفى فى ظل احكامه تحقق واقعة الزواج لترتيب تلك الاحكام . وما دام
المشرع لم يشترط الوثيقة الرسمية بمقتضى قانون المعاملات لاثبات الزواج ،
فلا محل لاسنزامها دون نص .

ثالثاً — ان منع سماع الدعوى — طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٩٩
من لائحة ترتيب المحكم الشرعية — مقصور على الدعوى التى ترفع الى
المحكم الشرعية ، ومن المعلوم انه توجد جهات احوال شخصية بأخرى
لطوائف غير المسلمين من المصريين ، والمنع من سماع دعوى لا يمتد بدها
الى هذه الجهات ، فهى تستمع دعوى الزوجية ولو كانت غير ثابتة فى
وثيقة رسمية ، وتلتون المعاملات يسرى على الموظفين كافة ايا كان بينهم

لومذهبهم . ولا يقتصر على المسلمين وحدهم ، ومن ثم فلا يستقيم منطقياً أن
تشرط الوثيقة الرسمية بالنسبة للمسلمين دون سواهم من تبراد الطوائف
الأخرى .

(فتوى ٦١ - في ١٩٥٥/٢/٧)

قائمة رقم (١٠٠)

المبدأ :

مدة خدمة في التعليم الحر - الشهادات المقدمة من المعاصرين لأبائهم
لا تعتبر قرينة قاطعة في إثبات صحة ما تضمنته - تقدير قيمة هذه الشهادات
ككليل في الإثبات متروك للإدارة - ليس للقضاء الإداري أن يستأنف النظر
بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل في خصوص صحة أو عدم صحة
قياس الواقعة المراد التلليل عليها بالشهادات المذكورة .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن الوزارة أتت - في تحديد المدة التي قضيت بالتعليم
الحر - إجراءات تقوم على تحقيق المدة التي قضيت بكل مدرسة ، وذلك
بوساطة أحد المفتشين الإداريين الذي يعتمد على بحث السجلات والمناات
ومستندات الصرف ، ولم تعتمد بشهادات المعاصرين من مصدر الخدمة
التي استبعدتها باعتبار هذه الشهادات دليلاً تعجيراً يحتمل الصدق
وعنده ، وانتهت أخيراً بعد التردد في أمرها إلى أطراح الأخذ بها لعدم
الثقة فيها وعدم وجود قاعدة تلزمها بحجبتها ، وعدم نهوض الشهادات
المذكورة قرينة قاطعة في إثبات صحة ما تضمنته ... ما دامت الوزارة
صاحبة الرأي في تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدمية لإثبات مدة
خبرتها السابقة في التعليم الحر لم تقتنع بصحة هذه الشهادات ككليل
صالح لهذا الإثبات فيما يتعلق بالمدة التي قررت الوزارة استبعادها ، بعد
أذ تطرق إلى وجدانها الإرتياب في أمرها - متى كان الثابت هو ما تقدم ،
فإن قرارها في هذا الشأن (الذي هو متروك لوزنها وتقديرها وعيبتها)
يكون سليماً ، وليس للقضاء الإداري أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح

فيها تم لديها من دلائل وشواهد وقرائن احوال اثباتا ونفيها في خصوص
الصفة او عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بالشهادات المتقدمة
فذكرها .

(طعن ٢١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

شهادة ميلاد — قومسيون طبي — سابقة بتقديم شهادة الميلاد قبل
ان تم جهة الادارة باحالة الموظف الى القومسيون الطبي — من الامور التي
يتوقف عليها استقرار علاقة الموظف بالحكومة على اساس ثابت غير علق —
وجوب ان تثبت بطريق يقيني لا مجال فيه للظن — ليس اكفل لتوافر هذا
الدليل القطعي من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستفاد من أوراق الملف
ذاتها .

ملخص الحكم :

لا جدال في ان سبق تقديم شهادة الميلاد قبل ان تم جهة الادارة
باحالة الموظف الى القومسيون الطبي وهو من الامور التي يتوقف عليها
استقرار علاقة الموظف بالحكومة على اساس ثابت غير علق — ينبغي ان
يثبت بطريق يقيني قاطع لا مجال فيه للظن وليس اكفل لتوافر هذا
الدليل القطعي من ثبوت تقديم هذه الشهادة بدليل يستفاد من أوراق
الملف ذاتها منعا من التلاعب في تحديد السن او ابراز هذه الشهادة بعد
تسلم الاحالة الى القومسيون حسبما توحى اليه المصلحة خاصة .

(طعن ٦٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

بيان المصالحات وتعريفها — التمويل عليها ضمن اهم وسائل تحقيق

شخصية الإنسان — أساسى ذلك ما ثبت علميا وعالميا من عدم وجود شخصين لها بصمتان متماثلتان فى الخطوط والمميزات حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة .

ملخص الحكم :

من المسلم به علميا ان البصمات تولد مع الانسان وتظل على شكلها بدون تغيير حتى مماته . والبصمة مباركة عن تلك الخطوط البارزة التى يفاليتها خطوط اخرى منخفضة التى تتخذ اشكالا مختلفة على جلد اصابع اليدين والكفين من الداخل وهذه الخطوط تترك طبعا على كل جسم تلمسه وتعتبر بصمات اصابع وراحة اليدين من اهم وسائل تحقيق شخصية الانسان ويرجع ذلك الى ما ثبت علميا وعالميا من عدم وجود شخصين لها بصمتان متماثلتان فى الخطوط والمميزات حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة . وقد اخضعت مصر بنظم البصمات بطريقة التحقيق شخصية الفرد منذ عام ١٨٩٦ الى جانب طرق القياسات اليدوية التى ابتكرها (برتلين) ثم اعتمدت عليه اعتمادا رسميا كليا لتحقيق الشخصية من عام ١٩٠١ .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ قى — جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

تقرير المصلحة العامة — حجته هو محضر تصريحات او جمع استدلالات — خضوع ما جاء فيه لتقدير المحكمة .

ملخص الحكم :

ان تقرير المصلحة لا يزيد فى قيمته على محضر تصريحات او جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة المحكمة فلها ان تناقشه وتأخذ به اذا ما اطاعت اليه وانتمت به كما ان لها ان تطرحه من ائلة

الموت اذا ما اسيان لها عم مسخة ما جادعية او عدم ارتكازه على نتائج محددة او غير مبهمة .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

لجهة الاختصاص الامتداد على تقارير ادارة المباحث العامة وتكوين عقيدتها بما تطعن اليه منها ما دامت تتوخى وجه الصالح العام .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قررت ان تقارير ادارة المباحث وهي من الاجهزة الرسمية التي انشئت لمعاونة الجهات المختصة في استجواب المعلومات والبيانات والافال وان لتلك الجهات ان تعتمد عليها وتكون عقيدتها بما تطعن اليه منها ما دامت تتوخى وجه الصالح العام .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلي في نزاع جدي — سلطة القضاء الإداري في ان يتخذ ما يلزم للتحقق من ذلك .

ملخص الحكم :

نظرا الى أن وصم الشخص بأنه مريض بمرض عقلي من شأنه ان يؤثر على اهليته وقد يؤدي الى تقييد حريته الشخصية بأنه يجوز للقضاء الإداري اذا ما ثار امله نزاع جدي حول الاصابة او عدم الاصابة بمسرس

مجلس ان يتخذ ما يلزم للتعقيل من ذلك لا سيما ان تلم من الشواهد هي
اوراق الدعوى ما يسوغ اتخاذ مثل هذا الاجراء .

(ملحق ٦٢٠ لسنة ١١ قى — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبسما :

اثبات — (توجيه اليقين الحاسمة الى الخصم — عدم جواز العمل بها .
امام محاكم مجلس الدولة) « الدعوى الادارية — طبيعتها » .

اليقين الحاسمة كما وردت فى المادة ١١٤ وما بعدها من قانون الاثبات
هى التى يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها النزاع وتكون عند عجز
الخصم عن اثبات فيحكم الى ضمه الخصم الآخر طالما اموزه الدليل وهى .
وسيلة للاعفاء من الاثبات — هذه الوسيلة مستبعدة تماما امام القضاء الادارى
لامتبارات تتعلق بالنظام العام وطبيعة الدعوى الادارية التى تقوم بين طرفين .
احدهما الادارة التى تتصرف بفرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفيها
وهو ما يمنع توجيه اليقين الحاسمة الى موظفيه امام القضاء الادارى —
سريان هذه القاعدة من باب اولى اذا كان الخصم هو احد قضاة المحكمة او
كمن مفوضا امام المحكمة مما يعتبر معه عضوا مكلا للمحكمة فياخذ حكم
اعضاؤها وهم لا يكون لهم استقلال ذاتى حتى يمكن توجيه اليقين الحاسمة
الى احدهم خاصة اذا ما تعلق الامر بولاية المحكمة عند اصدارها احكامها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان اليقين الحاسمة كما وردت فى المادة ١١٤ وما بعدها
من قانون الاثبات هى التى يوجهها احد الخصمين الى الآخر ليحسم بها
النزاع وتكون عند عجز الخصم من الاثبات ، فيحكم الى ضمه خصم الآخر
طالما اموزه الدليل وهى وسيلة للاعفاء من الاثبات .

وقد استقر الفقه على ان اليقين الحاسمة مستبعدة تماما امام القضاء
الادارى لامتبارات تتعلق بالنظام العام وطبيعة الدعوى الادارية التى
تقوم بين طرفين احدهما الادارة التى تتصرف لتحقيق المصلحة العامة بمعرفة

وطرفيها ، وهو ما يفترض مع توجيه اليمين الحاسمة ولا يتلق، وإحكامها
فذلك لم تنظمها النصوص التشريعية أمام مجلس الدولة لأن فرنسا ولا هي
مصر على خلاف الحال أمام القضاء الأدنى ومن ثم فإن طبيعة روابط القانون
العام وطبيعة الشخص الإداري تمنع توجيه اليمين الحاسمة للطرف أمام
جهات القضاء الإداري .

ومن حيث أنه ومن باب أولى فإنه إذا كان الخصم هو أحد قضاة
المحكمة وكان موضوعا أمام المحكمة وهو بهذه المثابة أحد الأعضاء المكمّلين
للمحكمة فيأخذ حكمهم فإنه لا يجوز إطلاقا توجيه اليمين الحاسمة إليه ذلك
أن اليمين عبارة عن تصرف شخصي متعلق بذمة الخالق والموضوع هذا
لا يمثل شخصية إنما وقد دخل في تشكيل المحكمة لأن يكون له استقلال
الحكم يصدر من محكمة بتشكيل حدده القانون ولا يكون لأعضائها كيان ذاتي
حتى يمكن توجيه اليمين إليه ، ومن ثم فلا يستطيع قاض الموضوع والموضوع
منه ، أن يحلف على شيء مما لا يتعلق بتصرفه الشخصي أو بذمته وبالتالي
فلا يملك في الواقع أو القانون أن يحلف بها تتملق بولاية محكمة عند
إصدارها لأحكامها وعليه فإنه ليس للدمى أن يوجه اليمين الحاسمة أمام
محاكم مجلس الدولة وعلى الأخص إذا كان اليمين إلى أحد أعضاء المحكمة
أو أحد المفوضين بها .

ومن حيث أن المدعى قد قرر عريضة دعواه على طلب توجيه اليمين
الحاسمة وهو طالب لا يستأذنه بواقع أو قانون ، محقا بالرفض مع الزامه
بالمرور وقت .

(طعن ٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣)

قاعدة رقم (١٠٧)

أبدا :

أن مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن من صدر في مواجهته
حكم نهائي يلتزم بتنفيذه قبل المحكوم لصالحه - لا يجوز الاحتجاج بكل نفع

من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية إقرار التنفيذ أو موضوعه .
- إقرار الهيئة المصرية العامة للمساحة بتنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام
بزيادة تعويضات نزع الملكية - أساس ذلك - أن الهيئة المذكورة لم تدخل
الجهات المنزوعة الملكية لصالحها خصما في دعوى الطعن في التعويض .

ملخص القوى :

ان قانون الإبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨
ينص في المادة ١٠٠ على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون
حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة
ولكن لا تكون لذلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم
انفسهم دون أن تنفي صلتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » .

ومما هذا النص ان من صدر في مواجهته حكم نهائي يلزم بتنفيذه .
قبل المحكوم لصالحه . ولا يجوز له ان يخرج في مواجهته بأي دفع يكون
من شأنه التأثير على تنفيذ الحكم سواء من ناحية اطراف التنفيذ أو
موضوعه ، ومن ثم فان الهيئة المصرية العامة للمساحة تلزم بتنفيذ
ما يصدر ضدها من أحكام بزيادة تعويضات نزع الملكية باعتبارها الجهة
القائمة بإجراءات نزع الملكية في مواجهة أصحاب الحقوق على المقارنات
المنزوعة ملكيتها ومقابلتها ٦ من قانون نزع ملكية المقارنات للمنفعة
العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ طالما انها لم تدخل الجهات المنزوعة الملكية
لصالحها خصما في دعوى الطعن في التعويض ، بالتطبيق لحكم المادة ١٧١
من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولا يسكون أملاها إلا ان ترجع
على تلك الجهات بالمبلغ التي تؤذيها زيادة عما تناقشته منها لمواجهة تعويض
نزع الملكية ، ويتعين على تلك الجهات ان تتخذ إجراءات زيادة المبلغ
المسدة لهذا الغرض :

(ملف ٤٤/١/٧ - في ١٢/٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

الحكم في الدعوى — حجية الأحكام — (الأبحاث) اللجان القضائية للإصلاح الزراعى — المادة ١٠١ من قانون الأبحاث رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — حجة الأمر المقتضى به — الشروط التى يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقتضى به قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب — القسم الثانى يتعلق بالحق الدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل والسبب فيها يتعلق بالقسم الأول — إذا اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه الأبحاث من قرارات فى المسائل التى تختص بنظرها يكون لها حجة الأمر المقتضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة منفردة منه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب الأجنة .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ينص فى المادة ١٠١ منه على أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقتضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجة إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير مبادئهم وتتعلق بذلك الحق وحلا وبسببها وتنفى المحكمة بهذه الحجة بين تلقاها نفسها .

ومعاد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجة الأمر المقتضى وهذه الشروط تنقسم قسمين ، قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم

الخاصة' بدون هذه الأسباب . وتسم يتعلق بالحق المدعى به-فيشترط ان يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم غايته وان كان الأصل ان يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته بموجب سلطتها او وظيفتها القضائية الا انه وقد أخص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للاملاص الزراعي فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الامر المقضي وذلك بشرط توافر بقى شروط التمسك بهذا النسخ واحكامها في هذا الطعن ان يكون قراراً قطعيًا أى قد فصل في موضوع النزاع سواء في جيلته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وشروط الحق المدعى به .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تفسير شرعية قرار الاستيلاء المطعون عليه من عدمه — لا يقتضي بحث ملكية الشركة المظنون تسخها للتبيلات موضوع النزاع — ليس لجهة الادارة من جانبها ان تهدد الترفئة التي قررها القضاء للحقز باعتبار انه صلاص الحق الملقى يجوز .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٦٤ من القانون المدني على ان من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس ، وبناء ذلك ان تفسير حرية القرار المطعون فيه من عدمه يقتضي بحث ملكية المظنون ضدوا للتبيلات وموضوع النزاع — ما دام ان الامل وبنا لإحكام القانون المدني

لأنه لا يجوز للادارية بإجراء من جانيهما أن تصدر القرينة التي تفرها المشرع ،
للحائز باعتبار أنه صاحب الحق الذي يحوزة .

(طعن) ٤٤ لسنة ٥٧ ، ٧٣٠ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦

تطبيق :

الاثبات في القانون الإداري :

يعرف الأثبات قانوناً بأنه : « أقلية الدليل بالطرق التي حددها القانون
على وجود واقعة قانونية تترتب آثارها » وللأثبات بالنسبة للحقوق والمراكز
القانونية أهمية بالغة ، إذ إن الحق دون البت يعتبر غير موجود من الناحية
العينية .

وفي كل فرع من فروع القانون ، تصاغ نظرية الأثبات ، بما يتفق
وظروف ذلك الفرع من القانون وطبيعة الدموى القضائية التي يحكمها ،
بحيث تختلف النظرية في القانون الخاص ، عنها في القانون العام ومن ثم
فإن صياغة نظرية الأثبات في القانون المدني ، تختلف إجرائياً وموضوعياً ، عن
صياغتها في القانون التجاري إلى حد ما ، ويزداد الاختلاف عنها في القانون
الجنائي والقانون الإداري . وفي ضوء ذلك قامت نظرية الأثبات في القانون
المدني على أسس من التحفظ والتقييد بنصوص ذلك القانون والتنظيم الكامل
لها ، في ضوء الدور المحايد للفاضي المدني الذي يقتصر أصلاً على تقدير ما يقدم
من أدلة ، في حين اتسمت النظرية بقىء من الحرية والمرونة في القانون
التجاري بما يتلائم وطبيعة الأعمال التجارية التي تقوم على الثقة والسرعة في
التعامل . والنظرية في الحالتين تتعلق بروابط القانون الخاص التي تقوم
بين طرفين متعادلين ، يدافع كل منهما عن مصالحه الشخصية التي لا ترتبط
بالمصلحة العام .

وفي القانون الخاص ، نظم المشرع أحكام الأثبات الإجرائية منها
والموضوعية بدقة وتفصيل متجهاً مذهب الأثبات المخطط الذي يقف وسطاً بين
مذهب الأثبات الحر أو المطلق ومذهب الأثبات القانوني أو التقييد . ويتضح ذلك
بمصر في قانون الأثبات في المواد المدنية والتجارية الذي فصل قواعد الأثبات

الموضوعية من القانون المدنى واحكامه الاجرائية من قانون المرافعات ، وجميعها
فى تقنين مستقل تيسيرا للابور . وفلك يعتبر بنام تشريعيها متكايلا لنظرية
الاثبات فى القانون الخاص .

وفى القانون الجنائى ، تشكلت نظرية الاثبات على هدى ظروف الدموى
العمومية التى تقف فيها التباينة العلمية من ناحية طرفها للدفاع من مصلحة
المجتمع ، فى حين يقف المتهم من ناحية اخرى متمتعاً بقرينة البراءة حتى يقوم
الدليل على ادانته ، باعتبارها من سمات الحرية الشخصية ، واتسمت
نظرية الاثبات امله بحرية الاقتناع .

وفى القانون الادارى ، تتم صياغة نظرية الاثبات على اساس ظروف
هذا القانون وطبيعة الدموى الادارية التى يختص بنظرها القضاء الادارى
وتطبق بشأنها نظرية الاثبات الخاصة به ، وهى تتعلق بروابط ادارية تشكلا
بين الادارة كسلطة مابة تقوم بوظيفتها الادارية وبين الافراد ، وتقوم على
الصالح العام ويسودها مبدأ المشروعية الذى يعنى خضوع الادارة فى تصرفاتها
لحكم القانون .

وقد بدأ القضاء الادارى فى مصر بصورة فعلية بائشاء مجلس
الدولة سنة ١٩٤٦ واخذت اختصاصاته تتسع تدريجيا الى ان بلغت اقصى
درجاتها بشمولها لجميع المنازعات الادارية بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ امالاً لنص المادة ١٧٢ من الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر
١٩٧١ حيث أصبح مجلس الدولة القاضي العام للمنازعات الادارية .

على ان المشرع لم يصدر تقنيها متكايلا لاحكام الاثبات امام القضاء
الادارى ، سواء من الناحية الاجرائية او الموضوعية .

وقد درجت قوانين مجلس الدولة المصرى المتعاقبة على الاحالة بالنسبة
للجراءات ، بما فيها إجراءات الاثبات بطبيعة الحال ، الى احكام قانون

المرامع فيها لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالأجراءات
الخاصة بالنظام الجنائي .

وفي القانون الإداري ، لم تحدد النصوص بصورة كاملة طرق الإثبات
المقبولة ، ولم تنظم عبء الإثبات سواء في فرنسا أو في مصر فيما عدا بعض
الأنصوص المقررة التي أشارت إلى وسيل معينة للإثبات . وبذلك ينحصر
القاضي الإداري من لية فهو بصفة عامة ويترك لتقديره الاقتناع من الدليل
القانوني الذي يطعن إليه مع تنظيم عبء الإثبات بما يتفق وطبيعة الدعوى
الإدارية ، وتلمب القرائن دورا كبيرا في هذا المجال . وبذلك فإن مذهب
الإثبات الذي يتفق وظروف القانون الإداري هو مذهب الإثبات الحر كما
هو الشأن في القانون الجنائي ، ويمكن القول بأنه إثبات قضائي تعبيرا عن
دور القاضي الإداري الفاعل في سبيل تحقيق التوازن العادل بين الطرفين .
وهذا يقابل نظم الإثبات القانوني الذي ينظم عبء الإثبات والأدلة وثمة كل
مهما ، كما يختلف عن نظم الإثبات المخلط الذي يأخذ ببدا حصر الأدلة
مع الاكتفاء بتحديد قيمة بعضها . على أن حرية القاضي الإداري في تقدير
الأدلة المقبولة ومدى الاعتماد عليها وتنظيم عبء الإثبات محدودة بمعايير :
الأول إيجابي يقتضي الاعتماد بصحة وقائع معينة ، والثاني سلبي يمنع
الاعتماد ببعض الوقائع . ويظهر مثل هذا التمييز أمام القضاء الجنائي الذي
يلغز بنظام الإثبات الحصر بلا جدال .

ومن تعمي ظروف القانون الإداري يفسح وجود عوامل تؤثر على وجه
الخصوص في نظرية الإثبات مستمدة أساسا من طبيعة الدعوى الإدارية
وظروفها وتتمصل في وقوع الإدارة كطرف دائم في الدعوى متمتعة
بامتيازات السلطة العامة التي تمكنها من القضاء لنفسها مع هيأتها
للوراق الإدارية فضلا عن تعلق الدعوى بروابط القانون العام المتعينة على
المصلحة العامة والتي يسودها مبدأ المشروعية . وبذلك تبرز عوامل لصيقة
بمقدمي الادارية تؤدي إلى خلق ظاهرة عامة مؤداها وقوع الفرد صاحب
المصلحة الخاصة غير المزود بأدلة الإثبات متغية موقفه المدني المصعب من حيث
الإثبات في الدعوى في حين تقع الإدارة المزودة سلفا بأدلة الإثبات في مركز
أدنى عليه وهو المركز الأمثل والريح . وعلى هذا يقوم الحوار في الدعوى

الادارية بين طرفين غير متعاونين ومصالح غير متساوية ، الامر الذى اقتضى حثيثة نظرية الاثبات على نحو يحقق التوازن العادل بين الطرفين عن طريق المقتنع والقاتل متعاونين في هذا المجال سواء من الناحية الاجرائية او القلحية الموضوعية ، وبما يميزها عن نظريات الاثبات في القوانين الاخرى .

واذا كانت ظروف القانون الاداري ونظرياته تتطوره بما يلزم مسير العمل الاداري ، فان دور المشرع اجرائيا وموضوعيا في تحقيق التوازن بين طرفي الدعوى يكون محدودا ومتحفظا حيث يترك الدور الرئيسى في هذا الشأن للقاضي صاحب الممارسة العملية الذى يسيطر على الدعوى الادارية ويوجهها وبذلك يدور محور الوسائل الفعالة لكفالة هذا التوازن اساسا حول نصائح القاضي الاداري بخصوص اداة الاثبات واجراءاته ، وتنظيم عبء الاثبات .

— ومن متابعة دور المشرع في كفالة التوازن العادل بين الطرفين ، يتضح انه متعدد الاساليب ، الا انه محدود في جملته ويقتصر على ما ورد بالقانون . ويقتل هذا الدور في وضع القرائن القانونية ويقل عبء الاثبات او تنظيم محله في بعض الحالات على نحو يخفف من العبء الواقع على عاتق المدعى ، وذلك بالاضافة الى بعض الاحكام الاجرائية التى ينص عليها وتنضج من خلال دراسة ومتابعة عملية التحضر .

اما القاضي الاداري فانه يمارس دورا ايجابيا يهيمن بمقتضاه على تجهيز الدعوى تحقيقا للمعالية الرقابة الضخائية ابدا الموضوعية .

والى ممر لم تنظم قوانين مجلس الدولة وسائل الاثبات بصورة حاسمة ، وان كانت قد اشارت الى بعضها بصفة عامة وجملية ، وركزت كيفية ممارستها الى الاحكام العامة وما درج عليه القضاء الادارى . وبهذا يمكن للقاضي الادارى الاستعانة بجميع وسائل الاثبات على اختلاف انواعها سواء كانت وسائل عامة او وسائل تحقيقية . وكما يشوب القاضي تحديد نطاق التحضر من حيث الزمان بهيئته على مدته ومواعيد اجراءاته ، غاية يتولى تحديد نطاقه من حيث الموضوع بممارسة وسائل الاثبات الكفيلة باستيفاء الملف وتقديم عناصر الكفالت ضمنها الاحكام العامة للقاضي .

وتعتبر وسائل الإثبات المبينة عن دور القاضي في التحضير ، في حين تصور وسائل التحقيق دوراً في تحقيق الدعوى وتختصر في الخبرة والمجتهدين والشهادة والاستجواب ، ويمكن التمييز بين وسائل الإثبات التي يمكن للقاضي الأمر بها من تلقاء نفسه كما يمكن لأي طرف طلب الأمر بها مثل التكاليف بتقديم المستندات والشهادة والاستجواب وهي وسائل لها ما يقابلها أمام القضاء الملزم ، وبين الوسائل التي يقررها القاضي دون طلب من جانب الطرفين وليس لها مثل أمام القضاء الملزم كالتحقيقات الإدارية . والابتهال في وسائل الإثبات يختلف مداه من جهة إلى أخرى ، إذ يكثر الانجاء اليه أمام المحكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري . في حين يقل نسبياً أمام المحكم الإدارية العليا . كما يختلف الحال أمام ذات الجهة من وسيلة لأخرى بهامأة أن الوسيلة المألوفة الغالبة هي وسيلة التكاليف بالمستندات . ويختلف الحال كذلك وفقاً لطبيعة الدعوى المعروضة وما إذا كانت من دعاوى الإلغاء أو دعاوى القضاء الكامل مع اختلاف مسائل داخل النوع الواحد على حسب موضوع المنازعة .

ووسائل الإثبات إذ تكشف عن الدور الإيجابي للقاضي تنطوي في الواقع على طرق الإثبات المقبولة أمام القضاء الإداري بحيث تشمل دراستها دراسة هذه الطرق كتابية كانت أم شفوية ، موضوعية أم شخصية . ويمتيز دور القاضي الإيجابي حجر الزاوية في صياغة نظرية الإثبات في القانون الإداري :

وسيادة الصفة الكتابية لإجراءات التقاضي الإدارية تجعل الأولوية في الأهمية لوسائل الإثبات الموضوعية التي تعتمد على المستندات والأوراق الإدارية . وهي الدليل الرئيسي في الإثبات . لذلك كانت وسيلة التكاليف بالمستندات هي الوسيلة الفعالة لرويتها ويسرها وملائمتها لدور القاضي الإداري . في حين أن وسائل الإثبات التي تعتمد على الرواية أو المواجهة الشخصية لا تكون إلا استثناءً إذ الأصل هو دراسة الملف واستخلاص الحقيقة من مرفقاته الأمر الذي أدى إلى القول بأن القاضي الإداري هو قاضي أوراق قبل كل شيء .

ووسائل الإثبات التي يترخص القاضي في تدبير ملائمتها ونتيجتها

بمراعاة مبدأ المواجهة في الإجراءات ذات اثر بعيد بالنسبة لاثبات الدليل وتنظيم عبء الإثبات، حيث تنطوي على الأدلة المقبولة ، وتخفف مع العبء الواقع على حائقي الشأن ، كما تؤدي الى تولف عناصر الإثبات .

نـ: ويجتنب الدور العيوى للقضى الإدارى من الفاحية الإجرائية ، بل انه يقوم بدور موضوعى يتحمل فى استخلاص القرائن القضائية وتنظيم محل الإثبات فى بعض الحالات مما يخفف كثيرا من عبء الإثبات الواقع على حائقي صاحب الشأن ، الأمر الذى يساهم فى النهاية فى تحقيق التوازن العادل بين الطرفين .

و: على قدر مدى ملامة الطول الذى يضمها القضى الإدارى وفعالية موسائله ، ونجاحه فى سياسته بشأن الإثبات إجرائيا وموضوعيا ، ويكون نجاحه فى ارساء العدالة الإدارية . وهو ما يتطلب منه نظرا بعيدا ثاقبا وخبرة ماهرة ، وتقديرًا كاملا لظروف الدعوى الإدارية ومتطلباتها ومتفهمات مشكلة التوازن المبادل بين الطرفين .

ز: وفى مجال تجديد العلاقة بين الطرفين بشأن عبء الإثبات ، فقد خلت النصوص من أية قاعدة فى هذا الشأن ، وبالتالي يعمى تقضى سياسة القضاء الإدارى ومنهجه فى تنظيم هذا العبء على الوجه الذى يتضح من كيفية معالجته للحالات المعروضة ومساغة الأحكام .

ح: وفى ضوء التطبيقات القضائية ، سواء فى مجال شروط قبول الدعوى أو فى مجال الفصل فى الموضوع بالنسبة لقضاء الالغاء والقضاء الكمال ، تختلف القواعد فى تفسير مسئلة القضاء الإدارى بشأن تنظيم عبء الإثبات ، كما اختلفوا فيما بينهم فى التطبيقات والمواجهات والمعايير التى قدموها أيضا لهذه المسألة .

وقد برز اتجاهان رئيسيان : الأول وهو الغالب ، يرى خضوع تنظيم عبء الإثبات للأصل العام القانونى بوقوع العبء على حائقي الدعوى مع اعدل القرائن القانونية وسيادة الدور الاجبى للقضى الإدارى إجرائيا وموضوعيا مما يقترب عليه من آثار ، والثانى يرى تمذر القول بتحميل أحد الطرفين

معبه الإثبات كإثبات في الدعوى حيث يقوم القاضي بتوزيع عبء بينهما من حيث هو .
ظروف الدعوى بمقتضى مؤشرات ومعايير معينة أشبه بالنها التجسبي هذا
الاتجاه ، كالتفرقة بين المعبه القانوني والمعبه الفعلي للاثبات ، وبين عبء
الارشاد او عبء الادعاء وعبء الإثبات ، وبين التصرفات القائمة على سلطة
الإدارة التقديرية والتصرفات المستندة الى مطلقها إلزامية ، وبين الوقائع
الإدارية والوقائع غير الإدارية .

وإذا كان الاتجاه الثاني الخاص بتوزيع العبء ، فكتنفسه معمولات في
العمل ، حيث يدق أعمال المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها ويتخذ. يسور
الليس في شأنها ، فضلا عن انه قد ينشأ بالدعى لعدم ادراكه سلفا لدى
المعبه الواقع عليه على نحو يمكنه من تحديد موقفه من الدعوى في حالة
الاتجاه الى القضاء ، اذا كان الأمر كذلك ، فإنه باستقراء أحكام مجلس القولة
يمكن في الواقع استخلاص أصل عام في تنظيم عبء الإثبات يسكون
معروفا سلفا ، وبفاد هذا الأصل العام وقوع العبء على الدعى كما هو
أحال إمام القضاء العادي وهو ما يتفق والمنطق السليم ، ويتكيف هذا
الأصل في التطبيق ويتعامل مع ظروف الدعوى الإدارية وموقف الإدارة منها
الأمر الذي اقتضى قيام القاضي الإداري بدور إيجابي فعال يميز جنبا الى
جنب مع أعمال الأصل المذكور .

ويمتد الإثبات في القانون الإداري أساسا من ناحية على
الأوراق كتلوث رئيسي للاثبات ، ومن ناحية أخرى على السور الإيجابي
المعامل للقاضي الذي يهيمن على وسائل الإثبات ، وعلى تنظيم العبء
على نحو يكفل تحقيق التوازن المعادل بين الطرفين . كل ذلك مع تطبيق
الاصول السائدة إمام القضاء العادي المتصلة بأحكام التقاضي بصفة عامة .

والقاضي الإداري اذ يوزع العمل بين الفرد الضعيف والسلطة القادرة
ويحقق الانسجام بين ضمان حقوق وحریات الأفراد ومباشرة الإدارة لوظيفتها ،
فإنه على قدر تعاون الطرفين مع القاضي واستجابتهما لتوجيهاته وطلباته
وعق إيمان كل منهما بحدود واجباته ، ويكون مدى استقرار العمل وتحقيق
سيادة المشروعية . ويكافئ قيام هذا التعاون هو ادراك كل طرف ، ولا سيما

الإدارة ، لدى واجبه في الدعوى الإدارية وحرصه على الوفاء به بأقصى جهد
واقصر وقت ممكن .

ولا يتلنى هذا التعاون الا اذا استقر في ضمير الإدارة على وجه
الخصوص، انها الامينة على المصلحة العامة وان حيازتها للمبخرات والأوراق
الإدارية أمينة تلزم بالوفاء بها وتقديمها للقاضي الإداري المتوسطة به رقابة
المشروعية كاملة دون نقص أو ملاحظة عند أول تكليف بذلك بالإضافة الى
استقرار عقيدتها بأن التجاه الفرد لوسيلة الرقابة القضائية للمشروعية ضمان
رئيسية لسيادة القانون يلزم تدعيمها ولها قدسيتها ، الأمر الذي يحرص عليه
كل مواطن ، ومن ثم يتعين احترامها دون ان تكون سببا للنيل منه ، او
التصنت معه . اذ ان الخصومة الإدارية ، تؤدي في الواقع الى مراجعة
موضوعية لتصرفات الإدارة ، ومنقشة بناء لبيان المسلك الإداري السوي
الواجب التزامه سواء في الحالة المعروضة أو في الحالات المماثلة في الحاضر
والمستقبل وهي مراجعة ومنقشة تتم من جانب القاضي الإداري القريب من
الإدارة ألتم بمستلزمات حسن سير العمل الإداري ، والذي تربطه بها صلات
واوامر قوية مردها الى ظروف تاريخية ومهنية تتمثل بنشأة القضاء الإداري
اصلا في احضان الإدارة المعاملة .

وعلى هذا النحو يلزم ان يرسخ المفهوم السابق بقدر اكبر في
اعماق المسؤولين عن الدعوى الادارية من رجال الإدارة المعاملة والذين
يمثلونها أمام القضاء الإداري . ويقوم هذا المفهوم على أساس واجب
وظيفي مرده الى القيام بأعباء العمل بأمانة ودقة على الوجه الكامل ، كما
يقوم على أساس واجب اخلاقي يستند الى التجرد من لسد الخصومات
الشخصية وضرورة الكشف عن الحقيقة بما يحقق العدل الذي تحض عليه
الآتيان السماوية والتربية الاخلاقية .

واذا كان هذا هو واجب رجال الإدارة بالنسبة للدعوى الادارية ، فان
القاضي الإداري اذ يعتد اسلحا في تكوين عقيدته وتحقيق اقتناعه على
الأوراق ، خصوصا ما هو موجود منها في حوزة الإدارة لانه يعمق في وجدانه
كواجب فني أهمية دوره الحر المرن في تحقيق العدالة الادارية وضرورته

كإداة لضمان سيادة المشروعية ، وبالتالي يسيطر هذا المفهوم على خاطره
في كل وقت خلال مراحل الديموى . الأمر الذى يلقى بظلاله وانعكاساته على
عمله وسائل الإثبات ، بما يميز نظرية الإثبات في القانون الإدارى خصوصا
في التطبيق ويشكلها في العمل على نحو يختلف عن غيرها من نظريات الإثبات
في القوانين الأخرى وإن اختلفت معها في بعض الأصول العامة النظرية .

ويتلاحم دور الإدارة على هدى الواجبين الوظيفى والأخلاقي السالف
فكرهما مع دور القاضي الإدارى الحر الفعال في الديموى الإدارية ، وسيرهما
جنباً إلى جنب في التطبيق متعاونين ، فضلا عن عبق أدراك كل منهما لواجبه
والتصرف على هداه ، بكل ذلك تتحقق العدالة الإدارية وترسخ في ضمير
الأفراد الجدوى من الرقابة القضائية للمشروعية وتتأكد الثقة بفعاليتها .

راجع الدكتور أحمد كمال الدين موسى وكيل مجلس الدولة — نظرية الإثبات
في القانون الإدارى — طبعة ١٩٧٧ — ص ٦١١ وما بعدها .

اجازة

الفصل الأول - اجازة اعتيادية او دورية

الفصل الثاني - اجازة عارضة

الفصل الثالث - اجازة مرضية

الفروع الأول - اجازة مرضية عادية

الفروع الثاني - اجازة مرضية استثنائية (امراض مزمنة)

الفصل الرابع - اجازة خاصة لرافقة الزوج او الزوجة

الفصل الخامس - اجازة للتوضيع ولرعاية الطفل

الفروع الأول - اجازة وضع

الفروع الثاني - اجازة لرعاية الطفل

الفصل السادس - اجازة دراسية

الفصل السابع - ميلاد، بقع

الفصل الأول أجازة اعتيادية أو دورية

قائمة رقم (١١٠)

المبدأ :

تروّض الإدارة بحسب الأصل فى منح الأجازة الاعتيادية للموظف أو منحها عنه بحسب مقتضيات العمل — تحول هذه الرخصة الى حق فى جلاء مرض الموظف ومطالبته بإحتساب مدة المرض الزائدة عن أجازته المرضية من رصيد أجازاته الاعتيادية — ليس لأرباب المصلحة فى هذه الحالة منع هذا الحق عن الموظف .

ملخص الحكم :

إن الأجازات الاعتيادية هى فى الأصل منحة تتروّض جهة الإدارة فى منحها أو منعها حسبما تقتضيه مصلحة العمل ، وقد نصت على ذلك المادة ١٨٨ فصل ٢ قسم ٢ من القانون المالى ، حيث تقول « الأجازة منحة ، فلرؤساء المصالح الحق فى منح الأجازات أو رفضها وتقصير مدتها أو إبطالها على حسب مقتضيات المصلحة » ، إلا أن هذه الرخصة تنقلب الى حق يكفله القانون لمصالح الموظف فى حالة المرض التى يبيت فيها وفقاً لأحكام القانون ، فالموظف المريض لا يستطيع أن يؤدى واجبات وظيفته على خير وجه ، ومن أجل ذلك قسمت المادة ٥٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأجازات الى : أجازة عارضة وأجازة اعتيادية وأجازة مرضية ، كما حددت المادة ٦٧ مدى استحقاق الموظف للأجازات المرضية فنصت على أنه « يستحق الموظف كل ثلاثة سنوات تعفى فى الخدمة أجازة مرضية على الوجه الآتى : ١ — ثلاثة شهور بمرتب كامل . ٢ — ثلاثة شهور بنصف مرتب ٣ — ثلاثة شهور بربع مرتب . وتمنح الأجازة المرضية بناء على قرار من القومسيون

الطبيب المختص » . وقد بينت المادة ٦٠ من هذا القانون حدود الاجازات الاعتيادية ، وذكرت في الفقرة الأخيرة منها ما يليد صراحة ان حالة مرض الموظف هي الحالة الوحيدة التي تجيز للموظف ان يطلبه باعتساب مدة المرض التي رأت عن المسبوح به عند المرض من رصيد اجازاته الاعتيادية ، فمنعت هذه الفقرة على أنه « وفي حالة المرض للموظف ان يستنفد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية بشرط الا يزيد الاجازة الاعتيادية على سنة ثمنهور » وتحويله الاجازة المرضية الى اجازة اعتيادية ليس امرا جوازيا لرئيس المصلحة ، ولقد قطعت المادة ٦٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ذلك ، حيث نصت على أنه : « للموظف الحق في ان يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بمرتب كامل او غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له .
وفر من الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك » .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

حرمات الموظفين الذين يتمتعون بالمعطلات المدرسية من الاجازة .

الاعتيادية .

ملخص الحكم :

انه وان كان للموظف اجازة اعتيادية مقرر بقانون الموظفين الأسس رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ وطبقا للاوضاع المرسومة فيه الا أن المادة ٥٤ من هذا القانون قد حرمت منها الموظفين الذين يتمتعون بالمعطلات المدرسية مثل المدمى — وهو مدرس تابع لوزارة التربية والتعليم — ومن ثم فلا محل للقول بأنه كان يمكن خصم ما هيبة عن الاربعة الايام التي غلبها على انها ليست مرضية من اجازته الاعتيادية .

(طعن ٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١١٢)

بالإبصار :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تجيز لوكيل الوزارة أو من يفوضه سلطاته أن يقرر حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات المستحقة للعامل ومنحه مرتبه عنها اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك - الاصل انه لا يجوز حساب مدة الانقطاع عن العمل من الاجازات الدورية التي تستحق مستقبلا - اساس ذلك - مدة خدمة العامل قد تنتهي قبل ان تستحق له اجازة فيكون قد حصل على مرتبه مدة الانقطاع دون وجه حق - يسكنى ان يكون للعامل رصيد من الاجازات المستحقة له فعلا وقت اعمال الرخصة القصوى عليها في المادة ٤٩ المشار اليها سواء كان الانقطاع عن العمل خلال السنة شهور الاولى من الخدمة او بعدها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٤٨ منه على انه « لا يجوز لأى عامل ان ينقطع عن عمله الا لمدة معينة في حدود الاجازات المقررة وهي : ١ - اجازة عارضة . . ٢ - اجازة دورية وتكون لمدة شهر في السنة فاذا بلغ العامل من الضممين جائز له الحصول على اجازة سنوية مقدارها شهران ، وتقتصر الاجازة الدورية في السنة الاولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوما ولا يمنحها الا بعد ستة اشهر من تاريخ تعيينه » وينص في المادة ٤٩ منه على ان « كل عامل لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الاجازة مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية ، ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة أو من يفوضه سلطاته ان يقرر حساب مدة الانقطاع من اجازاته المستحقة ومنحه مرتبه اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك وكان غيابه لم يتجاوز عشرة ايام وتقدم العامل عنرا مقبولا لهذا الغياب » .

ومن حيث انه لا يجوز حساب مدة الانقطاع عن العمل من

الإجازات الدورية التي تستحق مستقبلاً لأن ذلك يعنى منسح العمال
 إجازة تحت الحسب وقد تنهى خبته قبل أن تستحق له إجازة.
 فيكون قد حصل على مرتبة مدة الانتطاع دون وجه حق على خلاف
 حكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر الذى
 يقضى بحرمات العمال من مرتبه عن مدة غيبه دون إجازة ، كما أن
 ذلك قد يؤدى الى تشجيع العمال على التغيب دون تصريح مسبق
 بإجازة وفى ذلك مخالفه لحكم المادة ٨ من القانون المشار اليه التمر
 تنفى بعدم جواز الانتطاع من العمل الا فى حدود الاجازات المقررة
 ومن شأنها اضطراب سير المرافق العامة والاخلال ببدا استمرارها بانتظام
 واضطراب نتيجة انتطاع عدد كبير من العمال بها دفعة واحدة اعتقاداً
 على امكانية استئفاء مدد الانتطاع مما يستحق لهم مستقبلاً من
 اجازات .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة
 الذكر تجيز لوكيل الوزارة او من يمارس سلطاته أن يقرر حساب مدد
 الانتطاع من العمل من الاجازات المستحقة للعمال ومنحه مرتبه عنها
 اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك اذا كانت مدة الانتطاع لم تجاوز
 عشرة أيام وقدم العمال عذراً مقبولاً لغيبه ، وفى تطبيق هذه المادة
 يمكن أن يكون للعمال رصيد أى فائض من الاجازات المستحقة له لعمال
 وقت افعال الرخصة المخولة لوكيل الوزارة او من يمارس سلطاته سواء
 كان الانتطاع من العمل خلال السنة شهور الأولى من الخدمة
 او بعدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب مدة الانتطاع
 عن العمل من الاجازات الدورية التي تستحق للعمال مستقبلاً .

(مقوى ٢٢٤ - فى ١٦/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

الإجازات التي يجوز منحها للمستخدمين الخارجيين عن الهيئة — جواز ضم مدة الإجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض ، بشرط ان تكون الاجازة مستحقة فعلا — لا يشترط لهذا الضم ان يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة — للمستخدم الانفاذ من وفر الإجازات الاعتيادية بما لا يجاوز تسعين يوما كل ثلاث سنوات وان يفيد بالنسبة لما هو دون ذلك بغيره ونسبته .

ملخص الحكم :

ان قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نظم الاحكام الخاصة بالمستخدمين الخارجيين عن الهيئة في الباب الثاني منه ، وقسم هذا الباب الى ستة فصول اورد في الفصل الرابع منها بيان لحكم الاجازات : فنص في المادة ١٢٦ على ان « تنقسم الاجازات التي يجوز منحها الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة الى ثلاثة انواع :

١ — اجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع في السنة الواحدة ، ولا يجوز ضم مدة هذه الاجازة من سنة الى اخرى . ٢ — اجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع في السنة ، ويجوز مدها لمدة لا تجاوز ثلاثة اسابيع بنصف مرتب ثم لمدة اخرى لا تجاوز ثلاثة اسابيع بربع مرتب . ويجوز بقرار من وكيل الوزارة منح المستخدم اجازة بدون مرتب لمدة ستة اشهر اخرى اذا كان المستخدم مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل . ويرجع في تحديد انواع الانراض التي من هذا النوع الى القومسيون الطبيين العالم ٣٠ — اجازة مرضية بمرتب كامل للاصابة بسبب العمل للمدة التي تقرها الهيئة الطبية المختصة بحيث لا تزيد على ستة اشهر . ولوكل الوزارة المختص ان يرخص في مدها لمدة لا تجاوز ستة اشهر اخرى » . كما نص المادة ١٢٧ على انه « استثناء من حكم حالة ١ — من المادة السابقة — يجوز للمستخدم الخارج من الهيئة الانتفاع في حالة المرض بما يكون

فه من وعر من الاجازات الاعتيادية بحد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات . ومعاد ذلك أن المستخدم الخارج عن الهيئة في حالة المرض ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض ، ويستنفذ متجمد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية ، بشرط ألا تزيد الاجازة الاعتيادية على تسعين يوما كل ثلاثة سنوات . والضم لا يكون ولا يتأتى قبل أن تكون هذه الاجازة مستحقة فعلا ، يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٢٧ المشار اليها من عبارة « ... بما يكون له من وعر » والاجازة لا تكون متوفرة الا اذا كان المستخدم قد استحقها فعلا ، ولا يمنحها الا بعد ما يكون قد انقضى في الخدمة المدة التي تجيز له الحصول على الاجازة ، فالمضم غير جاز قبل توافر وانستحقاق الاجازة الاعتيادية ، ولا يكون الا عن طريق الانتفاع بالرصيد المتوفر الكائن فعلا من الاجازات الاعتيادية . ويخلص من ذلك انه لا يمكن ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا المضم في حالة المرض يجب ان تكون الاجازة مستحقة فعلا ، ولا يشترط للانتفاع من هذا المضم ان يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة ، اذ ان هذا تخصص بغير مخصص ، وقيد لم يتضمنه نص المادة ١٢٧ المشار اليها ، فللمستخدم ان يفيد بما يكون له من وعر من الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي اوردته نص المادة ١٢٧ المشار اليه وقدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات ، ابا ما هو دون ذلك فله حق الانتفاة منه بقدره ونسبته .

التفصيل التالي اجازة عارضة

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

حق الموظف في الاجازة العارضة — ليس حقا مطلقا بل مقيد بحدوده
وضوابطه المتصوص عليها قانونيا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نظم الاجازات فنص في المادة
٥٧ منه على انه « لا يجوز لأي موظف ان ينقطع عن عمله الا لمدة معينة
في الحدود المسبوح بها لمنح الاجازات » ثم تنص في المادة ٥٨ الاجازات
الى ثلاثة انواع اجازات عارضة و اعتيادية ومرغبية ثم عرفت الاجازة
العارضة في المادة ٥٩ على انها « .. هي التي تكون لسبب طارئ
لا يستطيع الموظف معه ابلاغ رؤسائه مقدما للترخيص في الغياب » ثم
تضمت هذه المادة على انه « لا يصح ان يجاوز مجموع الاجازات العارضة
سبعة ايام طوال السنة ، ولا تكون الاجازة العارضة لأكثر من يومين
في المرة الواحدة » . « ويستتفاد من هذه التصوص باديها ذي بدء ان
حق الموظف في الاجازة العارضة ليس حقا مطلقا يستعمله الموظف كلما
رغب وكيفما شاء بل هو حق مقيد بحدوده وضوابطه المتصوص عليها
في المادة ٥٩ سالفة الذكر فللموظف — طبقا لمصريح نص هذه المادة —
ان ينقطع عن عمله دون اذن سابق لمدة لا تتجاوز يومين متى كان مرد
هذا الانقطاع الى سبب طارئ .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

حق الموظف في الإجازة المعارضة — ليس حقا مطلقا — بل يخضع لحيث وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لتقييم السبب المسوغ لها أو عدم تقيمه .

ملخص الحكم :

ان حق الموظف في الإجازة المعارضة ليس حقا مطلوبا بل هو حق يخضع لحيث وجوده أو عدمه لتقدير الإدارة لتقييم السبب المسوغ لها المنصوص عليه في المادة المشار إليها أو عدم تقيمه ، فإذا ما قدر الرئيس المسؤول ، في ضوء امتياز الموظف عدم احترام مواعيد العمل والانقطاع عنه بغير مبرر ، كما هو الشأن بالنسبة الى المدعى ، ان طلب الإجازة المعارضة لم يكن لسبب طارئ وهو المسوغ لنحها ، وانما كان ذلك لسبب انقطاع عن العمل بغير مبرر فانه لا لوم على الإدارة ان هي رفضت الموافقة على مثل هذا الطلب ولم تبرز التفتيش انقطاعا عن العمل يستوجب الإضراب من المصروف .

(الطعن ٦٢٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

السبب الطارئ المبرر للإجازة المعارضة — هو السبب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا على وجه يتعارض معه الحصول على إذن سابق بالتفويض — قيام فسخة من الوقت تمكن من الحصول على إذن سابق بالتفويض — اعتبار الغياب في هذه الحالة انقطاعا عن العمل دون ان يسوغ المساطة القضائية .

ملخص الحكم :

ان السبب الطارئ هو السبب الذي لم يكن للموظف ان يتنبأ بوقوعه سلفا يضطر معه الى الانقطاع عن عمله ويكون من شأن طرؤه هذا (م ١٩ — ج ١)

السبب ان يعتمد على الموظف الحصول على إذن سابق بالفغياب ، فإذا كان الموظف قد قام به سبب رأى انه سوف يلجئه الى التغيب وكان لديه غسحة من الوقت يستطيع معها الحصول على إذن سابق بالفغياب فانه لا يمكن اعتبار غيابه دون إذن في هذه الحالة اجازة عارضة بل ان لجهة الادارة ان تعبر هذا الغياب انقطاعا عن العمل بدون إذن مما يمسد — على ما جرى به قسء هذه المحكمة — اخلاا منه بواجبات وظيفته مبررا لمساكنه تاليفيا (يراجع حكم هذه المحكمة الصادر بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٧ ق) .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

منح الموظف اجازة عارضة — تفويه بعد انتهائها بدون إذن يزعم انه كان مريضا — عدم قبول الادارة لهذا العذر وخصم مرتبه عن مدة غيابه الاخير .
— صحيح قانونا .

مقتضى الحكم :

اذا كان الثابت ان المدمى قد منح اجازة عارضة يوم الخميس ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بناء على طلب سابق منه ، ثم تغيب عن عمله يوم السبت ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ دون اخطار او اعتذار عن عدم امكانه اداء عمله في ذلك اليوم ، طبقا لما تقتضى به التعليمات ، وبما عاد في اليوم التالي تعلم بأنه كان مريضا يوم ٢ من يناير ، ولم يتيسر له الاتصال بالمدرسة ليخطر بها بمرضه ، فلم تقبل المنطقة التعليمية هذا العذر ، واعتبرته غيابا بدون إذن وقررت خصم مرتب هذا اليوم من ماهيته ، فلا تشريب على الادارة فيما فعلت .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

الفصل الثالث
أجزاء مرضية
القصر الأول
نجازة مرضية عادية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

أجزاء — (قومسيون طبي) — قرارات القومسيون الطبي نهائية
وغير قابلة للطعن فيها بعد مضي خمسة عشرة يوما من تاريخ العلم بها .
ملخص الفتوى :

القومسيون الطبي العلم هو الجهة الفنية المختصة بإجراء الكشف
الطبي على المصابين لمنحهم أجازات مرضية أو تأكيد استحالتهم لهذه
الاجازات — قرارات القومسيون الطبي نهائية وغير قابلة للطعن بعد مضي
خمس عشرة يوما من تاريخ العلم بها — لا يجوز مناقشة ما ورد بهذه
القرارات من أمور فنية ابتتها تلك الجهات الفنية بما لها من اختصاص
فصل في هذا الشأن — لا يغير من ذلك ثبوت قيام العامل ببعض الأعمال
خلال الأجزاء المرضية — الأعمال التي يقوم بها العامل خلال فترة
الاجازة المرضية لا تنفي واقع المرض — تطبيق .
(ملف ٦٣٧/٣/٨٦ — تم ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

الحكمة من أخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة الثالثة
من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٦٠ هو إخطارها بحالة المرض الذي
يصيب الموظف ويمكن وجوده — هذه الحكمة تتحقق سواء تم إخطار هذه
اللجنة من الموظف نفسه أو من جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

الحكمة من أخطار اللجنة الطبية حسب المفهوم الصحيح للمادة

الثالثة من قرار وزير الصحة الشنكر إليه ، هو إخبار لجنة الطبية بحالة المرض الذى يصيب الموظف ، وبمكان وجوده ، حتى تتمكن اللجنة الطبية من الكشف عليه فى محل وجوده وإثبات حالته الصحية وليس من شك ان هذه الحكمة تتحقق اذا تم إخطار اللجنة الطبية سواء من الموظف نفسه او من جهة الإدارة .

(طعن ١٥٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

وجوب وصول الأخطار بالمرض فى ذات اليوم - التحككة منه - ضد التزام الموظف بذلك بغير قرينة قانونية قبلية لإثبات العكس على أن غيابه لهم يكن بسبب المرض .

ملخص الحكم :

ان المتزعم تمسك الذى منع التلاعب بالأجارات المرضية حين أوجبه ومتولى الأخطار بالمرض فى ذات اليوم للإسراع فى توقيع الكشف الطبى على الموظف لا يحق لأن يكون هناك فترة زمنية بين الغياب والإبلاغ عن المرض يمكن أن يستغلها الموظف فى ادعاء المرض ، وعلى ذلك فان عدم التزام الموظف بما ورد فى النص المذكور بغير قرينة قانونية على أن غيابه لم يكن بسبب المرض وهذه القرينة قبلية لإثبات العكس فيحذفها ثبوت أن الموظف كان مريضا برغم وصول الأخطار متأخرا .

(طعن ١١٣٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الموظف الذى لا تكنه حالته الصحية من التوجه للقومسيون الطبي عليه أن يبين عنوانه بدقة ، وأن يخطر بباله إمكانيته الجدية إذا مرض من جهة غير التى بها مقر عمله - عند استناده لتغيير العنوان عليه إبلاغ

رياسته أو القومسيون الطبي المختص بذلك - على القومسيون الطبي المبادرة
الى زيارة المرضى حتى لا يفوت على نفسه وعلى المريض فرصة اثبات الحالة
الصحية .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المواد ١ ، ٢ ، ١٣ من ديكريو ١٨٩٥/٤/٢٩ بشأن
اجازات المستخدمين الملكيين والمساعدين ١٠ و ٨ من لائحة القومسيون
الطبي العام ، ان الاصل ان يخص الموظف وقته وجهده لاداء واجبات
وظيفته ، والا ينقطع عن مباشرة اعمال وظيفته الا اذا حصل متحدا على
الاجازة بذلك . سواء اكلت هذه الاجازة اعتيادية ام مرضية ، وان الاجازة
المرضية لا تمنح للموظف او المستخدم الا اذا ثبت للقومسيون الطبي
انه قابل به حالة مرضية تستازم منحه الاجازة ، من اجل ذلك نصت
لائحة القومسيون الطبي على وجوب حضور الموظف بشخصه للكشف
عليه طبيا اذا كتلت حالته الصحية تسمح بذلك . والا انتقل اليه
القومسيون الطبي في منزله . واجابا لرئاسة القومسيون الطبي على
الحالات المرضية ، وحتى لا يكون هناك مجال لادعاء المريض ، اوجبت
اللائحة على الموظف الذي لا تمكنه حالته الصحية من الحضور الى
القومسيون الطبي ، ان يمين عنوانه بدقة حتى يسهل على القومسيون
الطبي زيارته ، وان يخطر رياسته بمحل اقامته الجديد اذا مرض
في جهة غير الجهة التي بهما يقرر عمله ، والا بغير حله الذي لخطر بوجوده
فيه بل ان يكشف عليه ، فلذا الجاءت الضرورة الى تغييره تعين عليه
ابلاغ رياسته او القومسيون الطبي المختص بذلك منعا من ضياع الوقت .
كما يستلزم مما ورد بهذه النصوص من ضرورة ابلاغ القومسيون الطبي
تفرانيا او تليفونيا بكل تغيير يطرأ على محل اقامة الموظف المريض ، وانه
يضمن على القومسيون الطبي المبادرة الى زيارة المرضى ، حتى لا يفوت على
نفسه وعلى الموظف المريض فرصة التثبت من حقيقة حالته الصحية .
فيذا كان التثبت من الاطلاع على الأوراق ، ان اطعمون عليه لم يكن

بتمارضا ، بل كان مريضاً وأنه أخطر رئيسه المباشر بأنه دخل المستشفى لأجراء عملية جراحية وفكر عنوان المستشفى ، فلما غادرها أرسل إليه يخبره بذلك ويمنوهه الجديد ، ولم يتبسه القومسيون الطبي الى انه عنوانه مبين بالأوراق ، فاعادها مرة أخرى طالباً بيان عنوانه للكشف عليه : فان هذا واضح في ان عدم الكشف على الموظف قبل مساندرة المستشفى كان مرده الى التراخي في توقيع الكشف عليه وكان هناك في الوقت المناسب ، وان السبب في عدم توقيع الكشف الطبي عليه في مقره الجديد يمد خروجه من المستشفى راجع الى احوال القومسيون الطبي المختص في ملاحظة عنوان المظنون عليه المبين بهامش خطاب رئيسه المباشر ، وهو امر لا شأن للمظنون عليه به ولا ينبغي ان يشار منه ، كما يرجع ايضا الى تعدد الجهات الادارية التي يرجع اليها للفصل في الموضوع ، وطول الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد ، وما تارن ذلك من ضياع الوقت ، مما ترتب عليه عدم الكشف الطبي على المظنون عليه في الوقت المناسب ، وبالتالي يبين ان الاستقطاع من راتب المظنون عليه المدة التي تفنيها ، يدعوى انها تعتبر غيلاً بدون اذن ، على غير اساس سليم من القانون ، بل كان الغياب لعذر يبرره هو المرض ، وقد قام المظنون عليه بما تفرضه عليه القوانين واللوائح من الأخطار في حينه . ولا ينبغي له اذا تراخت الجهات المختصة او أهملت الكشف عليه في الوقت المناسب .

(طعن ٨٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

لجنة القومسيون الطبي العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات — المادة ٥ فقرة ١ ، ب منها — تعيينها الأطباء المختصين بتحرير شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام — تقرير طبيب الوحدة العلاجية عدم وجود اعراض اكلينيكية مرضية

**بالموظف - يمنع رئيس المصلحة من منحه اجازة مرضية - ترخصه بعد ذلك
فى احالته الى القومسيون الطبى اذا رأى داعيا لذلك .**

ملخص الحكم :

ان لائحة القومسيون الطبى العام والقومسيونات الطبية بالمحريات
والمحافظات تنص فى الفقرة (١) من المادة ٥ { منها على انه « يجوز منح
اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام للموظفين الدائمين والمؤقتين
القيمين فى احدى مدن المحافظات ، بناء على طلب رسمى من رئيسهم
الباشير ، وذلك بمقتضى شهادة طبية من طبيب صحة المركز او القسم
او من مفتش صحة المديرية او المحافظة او من طبيب اول المستشفى ويكون
لرئيس المصلحة المحلى التابع لها الموظف الحق فى ان يرسل الموظف
- اذا رأى داعيا لذلك - للقومسيون الطبى بالمديرية او المحافظة
او القومسيون الطبى العام » . وتنص الفقرة (ب) من المادة المذكورة على
انه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام بالشروط
نفسها بمقتضى شهادة من طبيب حكومى تابع لنفس المصلحة وتقيم
فى نفس الجهة التى يقيم فيها المستخدم » ومؤدى نص هاتين الفقرتين ان
الاطباء المثابر اليهم فيها مختصون بتحرير شهادات مرضية يمنح
بمقتضاها الموظفون المحالون عليهم اجازات مرضية لمدة لا تزيد على
عشرة ايام ، وبذلك يكون طبيب الوحدة العلاجية فى منطقة الجيزة
التعليمية الذى احيل اليه الدمى لتوقيع الكشف الطبى عليه متجاوز
لاختصاصه الذى تخوله اياه لائحة القومسيونات الطبية ، لذا ما قرر
ان الموظف الذى طلب منه الكشف عليه ليس به امراض اكينيكية مرضية
فليس لرئيس المصلحة ان يمنح الموظف اى اجازة مرضية ، وان كان حقه
ان يحيل الموظف الى القومسيون الطبى اذا رأى داعيا لذلك . ولما كان
الطبيب من الأوراق ان الدمى تقدم بالاستندات الدالة على مرضه المزمن
لأول مرة فى الدموى فليس للدمى ان يعنى على رئيس المصلحة عدم
احالته على القومسيون الطبى ما دام انه لم يقدم له ما يبرر اطراح رأى
الطبيب المختص بأنه ليس به امراض مرضية اكينيكية ، وليس

فى المستندات التى تقدمها المدمى ما يقطع بأن حالته فى اليوم الذى تقدم فيه الى الوحدة العلاجية للكشف عليه كانت تستلزم انقطاعه عن العمل ومنحه اجازة مرضية .

(طعن ٤١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

المادة ٦٠ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ —
اناطتها للتحقق من صحة الشهادات المرضية بالجهة الادارية — حق هذه الجهة ،
فى وضع قواعد عامة تضبط هذه العملية — بلاغ مجلس الوزراء فى ١٩ من
اغسطس سنة ١٩٥٥ وبلاغ وزارة القريبى فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠
بتنظيم سلطة الجهة الادارية فى فحص الشهادات المرضية — عدم تجزئتها
حدود المادة ٦٠ من القانون .

ملخص الحكم :

نص المادة ٦٠ من قانون نظام الموظفين الانعامى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥
« على الموظف المريض ان يعلم رئيسه المباشر بالامر ان لم يتجاوز مدة المرض
ثلاثة ايام ، وعليه اذا تجاوز المرض هذه المدة ان يقدم تقريرا من طبيبه
الداوى وللادارة ان تعتمد احد طباء الحكومة للتحقيق من صحة التقارير
الطبية الخاصة واذا استمر المرض اكثر من ثلاثين يوما يحال الموظف
على لجنة طبية تؤلف فى مراكز المحفوظات من ثلاثة اطباء موظفين يعينون
بقرار من المحافظ فى بدء كل سنة » .

وقد أصدر مجلس الوزراء بسلامة فى ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٥٥
برقم ١٥/٣٥٤٧/ب/٤٥ « على الموظف المريض الموجود خارج
مركز عمله ان يرأى وزيره او المحافظ او القائم مقام تبعاً لمركز وجوده
حتى يتسنى لتلك السلطة احواله الى اللجنة الطبية فى المحافظة او طبيب
القضاء ، وكل تقرير يستحصل خلافاً لاحكامه يعتبر غير مقبول ويناقض

صاحبه بالمعقوبات المنكبة كما يعتبر متغيبا على وجه غير قانونى لا يستحق بوجبه راتبا ولا تدخل مدة تغيبه هذه فى خصامته الفعلية .. » وبلاستناد الى هذا البلاغ أصدرت وزارة التربية والتعليم بلاغا خلاصا بموظفيها بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ برقم ١٤٢٩/٧ ص ح اوجبت فيه « على موظف التعليم المريض مراجعة طبيب معارف المحافظة مباشرة ليستحصل منه على التقرير الاصولى اللازم ، أما فى حالة التغيب عن مركزه . محافظته بسبب احدى العطل المدرسية او بسبب اجازة قانونية فعليه اذا مرض وهو خارج المحافظة مراجعة مدير معارف تلك المحافظة ليتسنى إحالته الى طبيب المعارف وكل تقرير يقدم خلافا للاحكام المشار اليها يعتبر غير مقبول ويصائب صاحبه بالمعقوبات المنكبة فضلا عن اعتباره متغيبا على وجه غير قانونى وتطبق فى حقه المادة ٩٥ من قانون الموظفين » .

ولما كان لمجلس الوزراء — وهو المهيمن على شؤون الموظفين — حق اصدار لوائح تنظيمية عامة فى كل ما يتعلق بهم لضمان حسن سير العمل . وانتظامه فى المرافق العامة ، كما وان للوزير هذا الحق ايضا فيما يتعلق بالموظفين التابعين له وهذا بشرط الا تتعارض هذه اللوائح او البلاغات مع القانون .

وقد جمعت المادة ٦٠ المشار اليها امر التحقق من صحة الشهادات المرضية بيد سلطة الجهة الادارية ، لماذا ما رأت هذه الجهة ان تضع قواعد عامة لضبط عملية فحص الشهادات المرضية للتحقق من صحتها . ونمنا للتلاعب فيها وقطعا له ابر الشك والجدل فيما تقرره بشأنها فلا تثيريب عليها فى ذلك لانها تنظم امرا يدخل فى حدود سلطتها — وهذا الامر هو تنظيم ممارسة السلطة المخولة لها فى فحص الشهادات المرضية . ومن ثم فان بلاغ مجلس الوزراء او بلاغ وزارة التربية والتعليم سالفى الذكر وهما لم يفيطا حق الموظف فى الاجازة المرضية وانما اقتصرا على تنظيم عام لكيفية التقدم بالشهادات المرضية من شأنه تسهيل التثبت من صحة تلك الشهادات . ونمنا للجدل فيما يقرره بشأنها وذلك لانه يقرر

اوضاع الموظفين تحقيقا للمصلحة العامة ، هذان البلاغان يكونان غير متعارضين مع نص المادة ٦٠ من قانون الموظفين المشار اليها .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

المعامل الذى حصل على اجازة مرضية لمدة شهر أو أكثر بمرتب كامل لا يجوز له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بلجر كامل طالما ان ذلك داخل نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة مالم تقرر السلطة المختصة صرف أجره بالكامل — اذا كان المعامل قد بدأ دورة اجازة مرضية جديدة فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى هذه الحالة تكون الاجازة على النحو المنصوص عليه فى هذا القانون — الثلاث سنوات التى تحسب على أساسها الاجازة المرضية المستحقة للمعامل تحسب اعتباراً من تاريخ التعمين وليس من أول يناير — الاجازات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون يبدأ حسابها اعتباراً من أول يناير الى آخر ديسمبر من كل عام .

ملخص الفتوى :

المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام المعاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « تكون للمعامل كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة اجازة مرضية على الوجه الآتى : ١ — ثلاثة شهور بمرتب كامل . ب — ثلاثة شهور بنصف مرتب . ج — ثلاثة شهور بربع مرتب . وفى حالة المرض للمعامل أن يستغنى بمتجدد اجازاته الدورية بجانب ما يستحقه من اجازات مرضية بشرط ألا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور وتمنح الاجازة المرضية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة وللعامل الحق فى أن يطلب تحويل الاجازة سواء بمرتب كامل أو غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له وغمر من الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك »

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٧١ عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي ألغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦، ونص في المادة ٤٧ منه على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢، في شأن الأمراض المزمنة تكون للعامل كل ثلاث سنوات تنقضي في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية : ١ — ثلاثة شهور منها شهر بأجر كامل والشهرين الآخرين بأجر ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يصدر قرار في كل حالة على حدة . ٢ — ستة شهور بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي .

وللعامل الحق في أن يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بأجر كامل أو بأجر مخفض الى اجازة سنوية اذا كان له وبها وعلى العامل المريض أن يخطر الجبهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان القانون السابق للعاملين المدنيين في الدولة كان يعطى العامل المريض كل ثلاث سنوات تنقضي في الخدمة اجازة مرضية على النحو الآتي : ١ — ثلاثة اشهر براتب كامل . ب — ثلاثة اشهر بنصف راتب . ج — ثلاثة اشهر براتب .

واعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه) تقتصر حق العامل المريض على اجازة مرضية مقبالتها شهر واحد براتب كامل ، وشهرين آخرين بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر كاملاً ، كما يجوز له الحصول على اجازة لمدة ستة اشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر الأساسي .

ومن حيث انه بالنسبة الى العامل المريض الذي حصل خلال فترة تفاد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على اجازات مرضية في حدود هذا القانون ، يعتبر انه حصل على حق مقرر له ، ولو أصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٨.

السنة ١٩٧٢ مجازاً للعدد التي قررها هذا القانون الآخر ، لأن هذا القانون
لا يسرى إلا اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتنص على ما تقدم فإن العامل الذي حصل على إجازة مرضية لمدة
١٠ أشهر أو أكثر بمرتب كامل ، فإنه لا يجوز له بعد تاريخ العمل بقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن يحصل على إجازة مرضية بأجر كامل طالما أن ذلك
داخل نطاق دورة إجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر السلطة المختصة صرف
أجره بالكامل . أما إذا كان العامل قد بدأ دورة إجازة مرضية جديدة في
ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ففي هذه الحالة تكون الإجازة على النحو
النصوص عليه في هذا القانون .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى التساؤل الثاني ، فيعد أن أوضحت المادة
٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المنابر إليه حق العامل في الإجازة
المرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ، جاءت المادة ٥١ ونصت على
أن « تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب
الإجازات التي تمنح للعاملين وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن الإجازة
إذا نخلت بها » .

ومن حيث أن نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار
إليها قد جاء صريحاً في بيان حساب الإجازة المرضية ، إذ نصت على أحقية
العامل في الحصول على هذه الإجازة كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة ،
وهو ذات الحكم الذي كان منصوصاً عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ الملقى ، وقد استقر الرأي في ظل هذا القانون على أخذ
تاريخ التعيين أساساً لحساب دورة الإجازة المرضية ، لذلك فإنه يتمين
الالتزام ذات الحكم في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، إذ لا محل
للتمايز بينهما بعد أن ثبت اتحاد عبارتهما وتطبيقاتهما . وعلى ذلك فإنه
يتعين تفسير عبارة « تقضى في الخدمة » على أساس المعنى الحقيقي لها أي
أن كل ثلاث سنوات يقضى فيها العامل في الخدمة محسوبة من بدء تعيينه
تعطيه الحق في الحصول على إجازة مرضية على النحو المفصل في المادة ٤٧

المشار إليها . ومن لم ينصرف الحكم الوارد في نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على الإجازات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون فبيداً حسبها اعتباراً من أول يناير إلى آخر ديسمبر من كل عام .

ومن حيث أنه بائزال ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإن الثابت ان السيد المذكور التحق بخدمة المرفق اعتباراً من ١٩٦٠/٢/٢ ، وحصل خلاله دورة إجازته المرضية الأخيرة ، على إجازات مرضية بلغت مجموعها ١١٧ يوماً تحسب على أساس ثلاثة أشهر بمرتب كامل وما زاد على ذلك كان يتمين . حسبها بنصف أجر الا أنه طلب تحويلها الى إجازة سنوية بمرتب كامل .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن يظل حسب الإجازة المرضية على أساس تاريخ التعمين ، وبالتالي يظل هذا التاريخ - في الحالة المعروضة ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ - أساساً لحساب الإجازة المرضية ، وإذا كانت دورة إجازته المرضية الأخيرة تبدأ في ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ وتنتهي في ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ، وبالتالي فإن مدة الإجازة الواقعة خلال الفترة من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى أول فبراير سنة ١٩٧٢ تظل محكومة بالقانون المذكور ويمنح العامل خلالها على إجازته المرضية وفقاً لأحكام هذا القانون بنسبة هذه المدة الى الثلاث سنوات . الا أنه وقد ثبت ان السيد المذكور حصل على إجازة مرضية مقدارها ١١٧ يوماً ، أي أنه استنفذ إجازته المرضية بالأجر الكامل ومحتها ثلاثة أشهر في ظل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فقد حصل على حق مقرر له بمقتضى القانون « أما بالنسبة الى الفترة التي زادت على الثلاثة أشهر (٢٧ يوماً) ويلحق بها مدة الإجازة التي حصل عليها حتى ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ومقدارها ١٢ يوماً فالتأجيل ان العامل المذكور طلب تحويلها الى إجازة سنوية بأجر كامل ، وعلى الهيئة ان تجيبه الى طلبه هذا اذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك ، اذ لم يرد في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ما حول دون ذلك .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الاتي :

أولاً - أن العامل المويش الذي حصل خلال فترة نفاذ القانون رقم ٤٦ :

لسنة ١٩٦٤ على اجازات مرضية لمدة شهر او اكثر ، فانه لا يجوز له بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان يحصل على اجازة مرضية بأجر كامل اذا كان ذلك داخلا في نطاق دورة اجازته المرضية الأخيرة ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل . أما اذا كان دورة جديدة للاجازات المرضية قد بدأت بعد تاريخ العمل بهذا القانون الأخير ، ففي هذه الحالة يمنح العامل الاجازة على أساس احكام هذا القانون .

ثانياً - ان الثلاث سنوات التي تحسب على أساسها الاجازة المرضية المستحقة للعامل تحسب اعتباراً من تاريخ التعيين وليس من أول يناير ويعتبر هذا التاريخ أساساً لحساب دورة الاجازة المرضية الخامسة بالسيد /

(ملك ٢٠١/٦/٨٦ - في ١٢/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بمنح العامل اجازة مرضية لمدة ثلاثة اشهر بأجر كامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة خلافا لما كانت تقضى به المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجوب اعمال حكم المادة ٦٦ المشار اليها بالترتيب اعتباراً من ١٩٧٨/٧/٢ على مدد الاجازات المرضية القائمة في هذا التاريخ او التي تمنح بعده حتى ولو كانت الاجازة القائمة قد انقضت مدة منها في ظل العمل بالقانون المسلف .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كانت تنص على انه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٦٣. في شأن الأمراض المزمنة يكون للعامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من الهيئة الطبية المختصة في الحدود الآتية :

١- ثلاث شهور منها باجر كامل والشهرين الآخرين باجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي ما لم تقرر السلطة المختصة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك

ويتأريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الجديدة الذي ألغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٦٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يستحق العامل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية تمنح بقرار من المجلس الطبي المختص في الحدود الآتية :

١ - ثلاثة اشهر باجر كامل

ولما كانت المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في ١٩٧١/٩/١١ نص شهور عن كل ثلاث سنوات يقضيها في الخدمة فان النص القديم كان يمنح العامل اجرا كاملا عن الشهر الأول من الاجازة وينقص أجره في الشهرين الآخرين مع تخويل السلطة المختصة حق صرف الأجر بالكامل منها ان رأت داعيا لذلك . بينما يمنح النص الجديد المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ الأجر كاملا عن الثلاثة شهور جميعها .

ولما كانت المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في ١٩٧١/٩/١١ نص على أنه « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، الا اذا حدثت لذلك ميعادا آخر » . ولما كان الموظف العام في مركز تنظيمي يخضع للتعديل والتغيير في أي وقت حسبما يقرره القانون ووفقا لمتطلبات المهنة العامة فان الحكم الجديد الذي تضمنه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يسرى باثر مباشر من ١٩٧٨/٧/١ - التاريخ المحدد للعمل به

على مدد الاجازات المرضية العالمة في هذا التاريخ او التي تمنح بمسدهم .

ولا يغير من ذلك ان المشرع قرر في القانون القديم رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ منح الاجازة المرضية عن كل ثلاث سنوات يقضيها العامل بالخدمة ، لأن المشرع وضع تلك الفترة كقيد زمني لتحديد مدة الاجازة المرضية التي تستحق خلالها ولم يقسم الاجازة على الثلاث سنوات وانما جعلها مستحقة عن مجموع تلك الفترة ، ومن ثم لا يجوز الامتداد بالمدة التي انقضت منها في ظل القانون القديم واعمال حكمه بالتالي على الاجازة المرضية بعد العمل بالقانون الجديد لأن ذلك سيؤدي الى اعمال القانون القديم في غير مجاله الزمني والامتداد بالمجال الزمني للقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم كله لما كانت الطبية المعروضة حالتها قد منحت اجازة مرضية بدأت في ١٩٧٩/٢/١٨ حتى ١٩٧٩/٤/٣٠ وذلك بمسده العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٩/٧/١ فانها تستحق نجرها كاملا خلال تلك الاجازة امسالا للحكم الذي تضمنته المادة ٦٦ من هذا القانون .

١ لغوى ٢١٧ — في ١٩٨٠/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبينا :

مدى استحقاق العليل المريض الذي يستحق اجازة مرضية بلجمر

مخفض طبقا للفقرة الاولى من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للبدلات المقررة له .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظايم المصابين بالمرضين بالدولة على انه « مع عدم الاخلال بالحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يستحق العليل كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية

تمنح بقرار من المجلس العلي المخصص في الحدود الآتية : ١ — ثلاثة أشهر بأجر كامل . ٢ — ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره الأساسي . ٣ — ستة أشهر بأجر يعادل ٥٠٪ من أجره الأساسي و ٧٥٪ من الأجر الأساسي لمن يجاوز سن الخمسين »

ذلك ان العامل يستحق اجرا مقابل ما يؤديه من عمل بريط لا انفصل له ومن لم تكن البدلات والمزايا الأخرى تمتد بصفة عامة مقابل العمل الذي يؤديه العامل مثلها في ذلك مثل الأجر المقرر له ومن ثم فان كل ما يؤدي الى حرمان العامل من المقابل المحدد للعمل يؤدي حتما الى حرمانه من توابيع المرتب ، كما ان كل انقطاع للأجر يؤدي حتما الى نقص قيمة هذه التوابيع بذات النسبة التي نقص بها الأجر فتوابيع المرتب تدخل في مفهوم الأجر في مجال المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويسرى عليها الخفض المقرر في هذه المادة بذات النسب التي يخفض بها الأجر .

ولما كان المشرع قد قرر استحقاق المرتب خلال الاجازة الاعتيادية كما قرر استحقاقه خلال الاجازة المرضية بنسب تختلف باختلاف مدة الاجازة ، فان الأجر المستحق يشمل البدلات المشار اليها بذات نسب استحقاق الاجسر .

(غوى ٩٨٥/٤/٨٦ — في ١١/٢٨/١٩٨٤)

المرجع القانوني

اجازة مرضية استثنائية (أمراض مزمنة)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يمنح موظفي وعاملات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالذئب أو الجذام أو بمرض عقلي أو بمرض الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية برتب كامل - تقريره منح للعامل المريض بعد هذه الأمراض اجازة مرضية استثنائية برتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى عمله - القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية للعامل في تطبيق هذا القانون - قرار القومسيون الطبي في هذا الخصوص هو ركن السبب في القرار الذي تصدره الجهة الادارية في شأن العامل المريض .

ملخص الحكم :

ان القومسيون الطبي هو الجهة الفنية المختصة بتقرير الحالة المرضية في خصوص الأمراض المزمنة التي ينطبق عليها القانون ، وفي اعتبارها قليلة الشفاء من عدمه وما اذا كانت الحالة قد استقرت على نحو يمكن للعامل من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ام انها تعتبر ميؤوسا منها وانها استقرت على نحو لا يمكنه من ذلك ، كما يكون هو الجهة المختصة بتقرير ما اذا كانت الحالة لم تستقر بعد ، ويقتضى الامر منح العامل اجازة مرضية الى ان يشفى او تستقر حالته على نحو معين وقرار الذي يصدر من القومسيون الطبي على هذا النحو يكون هو ركن السبب في القرار الذي تصدره الجهة الادارية التي يتبعها العامل المريض ، اما باعادة العامل الى وظيفته اذا كان قد شفى او استقرت حالته على نحو يمكنه من القيام بامثلها ، واما بمنحه اجازة مرضية اذا كانت حالته لم تستقر بعد واما بفصله من الخدمة اذا استقرت حالته على نحو يدل على انه لن يتمكن من العودة لبأشرة اعمال وظيفته .

(ملعن ١١٤٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

قاعدة رقم ١٢٨

المبدأ :

حق العامل في الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية يظل خلالها دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهي الشفاء من المرض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل — لا يجوز للمجلس الطبي ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة وان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء خدمة العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه الحكة جرى على أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية ، وعلى هدى حكمه التشريعية انها يقضى بان حق العامل في الاجازة الاستثنائية يظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الأمرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من المرض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل ، وفي هذا النطاق المرسوم تتحدد المهمة الفنية للمجلس الطبي طبقا لنص القانون فلا يجوز له وهو بصدد تنفيذ حكم ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ولا يصح تبعا لذلك ان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء الخدمة بقوله ان قرارها يستند الى القواعد الصادرة في انهاء الخدمة ، هذا الى ان تقرير انهاء الاجازة المرضية الاستثنائية لغير أحد هذين السببين اللذين حددهما القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ امر يناهض بطبيعته عن مجال السلطة التقديرية للمجلس الطبي ، او للجهة الادارية اذ ان العامل يكتسب حقه في الاجازة الاستثنائية متى ثبت مرضه بأحد الأمراض التي نص عليها هذا القانون موظف مريضا ولم يشف أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة عمله .

ومن حيث ان الثالث من واتممت المنازعة ان السيد /
اصيب باضطراب عقلي مزم من ادخل من اجله بمستشفى الامراض العقلية .
ثم عرض امره على المجلس الطبي حيث تقرر منحه اجازة مرضية استثنائية
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ . . . ومقتضى ذلك ولازمه حتما وايماء
لحكم القانون المشار اليه ، يثبت له الحق في التمتع باجازة مرضية
استثنائية الى ان يشفى من مرضه او تستقر حالته استقرارا يكتفي به من.
العودة الى ممارسة العمل . وفي ذلك يتأكد حقه في المرتب ولا يمسوغ
حرمانه منه ولا يعتمد بالقرار الصادر بانتهاء خدمته اعتبارا من الأول من
نوفمبر ١٩٧٢ فلا حصاة تلحق بهذا القرار تعصمه من الطعن عليه في
كل وقت او تحجب الحق في استحقاق المرتب الذي يستقيم على منح جميع
مسنده والذي تربط به ضرورات العيش واقامة الود عند المرض بالحد
ما تكون منها حال الصحة والعافية ، وعليه فقد اصابته المحكمة الإدارية
لوزارة النقل والواصلات فيما قضت به في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢
القضائية من احتية المدعية بصفتها في استمرار صرفه مرتب نجلها
..... بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه في الأول من نوفمبر
سنة ١٩٧٢ مع الزام المؤسسة المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ يذهب غير هذا المذهب - نقضه
بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة النقل والواصلات بجلبة
٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية ويرفض
طلب المدعية الاستمرار في صرف مرتب ابنها والزامها بالمصروفات -
عنه يكون قد جانب حكم القانون بما يتعين معه الفناء والقضاء برفض
الطعن بالاستئناف في هذا الحكم والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٧٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

عاملون - اجازة مرضية - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفي
وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضي بالدرن او الجزام او

بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل .
— هذه الإجازة الاستثنائية لا تنقيد بأي قيد زمني حتى تبلغ نهايتها بدول .
أحد شرطين : أما بشفاء المريض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة
الى عمله . — سلطة القومسيون الطبي في توقيع الكشف الطبي على هؤلاء
المرضى كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى داعيا لذلك — الغرض من هنا
الكشف — ليس من سلطة القومسيون الطبي تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل
الذى منح إجازة مرضية استثنائية .

ملخص الفتوى :

منح السيد / . . . إجازة مرضية استثنائية وفقا لأحكام القانون رقم
١١٤ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ وذلك لاصابته
باضطراب عقلي ، وفى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٩ قرر القومسيون الطبي
أنه مريض باضطراب عقلي واعتبره غير لائق للخدمة بعد استنفاد جميع
الإجازات المستحقة له قانونا . وقد تقدم السيد المذكور بطلب أوفسح فيه
أنه شفى تماما وطلب فيه الموافقة على تسليمه العمل وبإحالتة الى
القومسيون الطبي قرر عدم إمكان توقيع الكشف الطبي عليه بعد أن تقرر
عدم لياقته للخدمة فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٩ وأبدى أنه لا تجوز اعادته
الى الخدمة قبل ثبوت خلوه من علامات المرض العقلي لمدة سنة بصفة مستمرة
وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٦٣ بأحكام اللائحة الصحية
للتميين فى الوظائف العامة .

ومن حيث أن المادة (١) من قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى
بعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالعدن أو الجرام أو
بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل
تنص على أنه «استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف أو العامل المريض بالعدن أو الجرام
أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من
وزير المسحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية
إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية

تسفرارا يمكنه من العودة الى ممارسة اعماله وتليته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعميا لذلك .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع اولى عناية خالصة للمصابين ، ينراض معينة قدر طول امدحها كما قدر مدى حلة المصابين بها الى الرعاية الاجتماعية ، فلفرد لهم نظلها خلاصا للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم . انعلم للاجازات المرضية الذى تفسنه قانون العاملين المسنين بالدولة ، علم يقيد الاجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للاجازات المرضية العادية . ولم يقرر الانتقاص من مرتب العلف مهما طالت اجازته المرضية الاستثنائية ، وإنما جعل الاجازة بمرتب كلف واطلقها من كل قيد زمنى حتى تبلغ نهائنها . يحاول اء شراطين : اما شفاء المريض او استقرار حالته استقرايا يمكنه من العودة الى عمله ، فاذا لم يتحقق اء الشراطين ظلت الاجازة قائمة ، وهذا يتفق مع الغاية التى يسعى اليها المشرع من رعاية هذه الفئة واللى كشعب عنها المكرة الاصلحية للقانون المشار اليه بقولها « ان الامر لا يعدو ان يكون محاولة من الدولة لهم اءان مرضهم ومن ثم منه يجب ان تفصح الدولة عن ذلك خصوصا وان رعاية المواطنين اءد الاهداف الرئيسية فى الدولة الاشتراكية ... » .

ومن حيث المشرع قد اءلط بالقومسيون الطبى سلطة توقيع الكشف الطبى على هؤلاء المرضى مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما رأى داعميا ذلك ، والمهموم بطبيعة الحال ان الفرض من هذا الكشف الطبى هو الوتوف على حالة المريض فاذا كان قد شفى او استقرت حالته عاد الى عمله ، اما اذا لم يكن قد شفى او استقرت حالته فانه يستمر فى اجازته المرضية الاستثنائية ، ومن ثم علان اختصاص القومسيون الطبى يكون مقصورا على هذه الحدود ولا يجوز ان يتعداها الى تقرير عدم اللياقة الطبية للعامل المءنوح الاجازة المرضية الاستثنائية والا كان فى ذلك تعطىلا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وانهاء الاجازة المرضية الاستثنائية فى غير الحلقين اللتين غينهما .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان القوم مسميون الطبى قد قرر فى ٢٢ من يوليوس سنة ١٩٦٩ عدم اللياقة الطبية للسيد / للاستمرار فى الخدمة رغم انه فى اجازة مرضية استثنائية ، فله يكون قد خرج من حدود اختصاصه الذى رسمه القانون ، فلا يرتب قراره اثرا ولا يجوز الاستناد اليه لفصل العامل المذكور من الخدمة وانما تعتبر خدمته قائمة كما يظل مستمرا فى اجازته المرضية الاستثنائية حتى يتحقق احد الشرطين الذين مينهما المشرع لانها ، ومن فلا محل لبحث استيفائه شروط التعمين ومنها شروط اللياقة الصحية للتميين

(انتهى ٣٦ — فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٢)

قائمة رقم (١٢٠)

المبدأ :

أتى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بنظام مغلف فى اسمه وقواعده للاجازات المرضية المقررة فى قوانين العاملين — الحكمة من وراء ذلك — تحقيق الرعاية الاجتماعية للمرضى بلحد الأمراض المذكورة فى القانون المشار اليه — امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة مرض نفسه على الجهة الطبية المختصة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ لا يؤدي الى اعتباره منقطعا من العمل انقطاعا يستوجب انهاء خدمته — أساس ذلك — تخلف مناط الانقطاع فى حقه اذ هو لا يقوم بعمل ينطبق عليه ذلك الوصف ولأن المشرع حظر انهاء خدمته طوال مدة برصه — عدم جواز النظر الى الامتناع على انه مخالفة تأديبية تستوجب ازالة العقاب — اثر الامتناع عن عرض نفسه لتوقيع الكشف الطبى عليه لتأجيل صرف راتب العامل حتى يجرى عليه الكشف الطبى بشرط ألا يكون مريضا بمرض يجهله فى مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ يمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلى .

أو بأحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ينص في مادته الاولى على انه (استثناء من احكام الاجازات المرضية لتخوّل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف أو العامل المريض بالذئب أو الجذام أو بمرض عقلي أو بلحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للتومسيونات الطبية اجازة استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر أو كلما رأى داعيا لذلك) .

ومفاد هذا النص ان المشرع خص المصابين بامراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق امدًا طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يغير في أسسه وتوابعه نظام الاجازات العام المقرر في قوانين العمال ، ويمتضى هذا النظام الخاص بمنح العامل المصاب بأحد الأمراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا في اجازة استثنائية التي لا تنتهى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله أو باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، فلذا لم يحقق أى منها ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخدمة بأحد الأسباب الموجبة لانتهائها هذا. اللباسة الصحية ، ولقد اصبحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمه المبثقة من ورائه بأنها تحقيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة ، وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع قد لوجب مرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الغرض من هذا الكشف ينحصر في السوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى أو استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية . ومن ثم فان امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الإدارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه ان يؤدي الى اعتباره منقطعا عن العمل انقطاعا يستوجب انهاء خدمته باعتباره مستقila لتخلف منطاط الانتطاع فى حقه اذ هو لا يقوم

بمعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف وانعكس احكام الانتطاع عن العمل مع اعتباره باجازه استثنائية ولأن المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة برضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ايمده المرض عنها او انه اتى عملاً محرماً عليه بوصفه موظفاً عليها . بيد ان ذلك لا يعنى غل يد الادارة من اتخاذ اى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه لانه قد اوجب المشرع عرض العامل المعتبر باجازه استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الأجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة ان تؤجل صرف مرتب العامل المريض المتع من اجراء الكشف الطبى ما لم يكن العامل مصاباً بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

(ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العاملة المرضى بالذئب او الجذام او بمرض عقلى او باحدى الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل — ان المشرع اولى رعاية خاصة للمصابين بمرض معينة فافرد لهم نظاماً للاجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام الذى تضمنه قانون العاملين بالدولة — جعله الاجازة بمرتب كامل مع اطلاقها من كل قيد زنى حتى تبلغ نهايتها بحلول احد شرطين اما شفاء المرض او استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة الى عمله — القرار الصادر من وزير الصحة بتطبيق احكام الباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ على العاملين بإحدى الهيئات العامة — هذا القرار لا يعنى انحسار تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على هؤلاء العاملين — ليس ذلك إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أكد استمرار تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لأحكامه — أثر ذلك — استمرار انقضاء هؤلاء العاملين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز إنهاء خدمتهم لعدم قيامتهم الصحية .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعامل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالذرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل نفس في مغلته الأولى على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف أو العامل المريض بالذرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، ويجرى الكشف عليه بعمرة القومسيون الطبي كل ثلاث أشهر على الأقل ، وكلما رأى داعيا لذلك » ويبين من هذا النص أن المشرع أولى رعاية خاصة للمصابين بأمراض معينة فأنفرد لهم نظاما للإجازات المرضية خرج به عن التنظيم العام الذي تضمنه قانون العاملين بالدولة فلم يقيد الإجازة المرضية الاستثنائية بالحدود الزمنية للإجازات المرضية الاستثنائية وإنما جعل الإجازة بمرتب كامل وإطلاقها من كل قيد زمني حتى تبلغ نهايتها بحلول أحد شرطين ، أما شفاء المريض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى عمله ، فإذا لم يتحقق أحد الشرطين ظلت الإجازة قائمة حتى يبلغ العامل المريض سن الإحالة إلى المعاش ، فلا يجوز إنهاء خدمته لعدم قيامته الطبية .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أفرد الباب الخامس منه أحكام التأمين ضد المرض وقرر في المادة ٧٣ تطبيق أحكامه تدريجياً على العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة ، وفي المادة ٧٨ منح المرض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة تعويضاً يعادل أجره كاملاً طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه مجزئاً كاملاً ، وبالمرسوم من صدور قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق أحكام هذا الباب على العاملين بهيئة البريد اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ فإن ذلك لا يعني انحسار تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن هؤلاء العاملين وبالتالي انتهاء خدمتهم أملاً لنص المادة ٧٨ فإن قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتباره مصابياً بمعجز كى ، ذلك لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظم العاملين المدنيين بالدولة المطبق على العاملين بهيئة البريد والممول به اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ — وبالتالي في صدوره لقانون التأمين الإجتماعي — منسحباً تناول الاجازات المرضية بالتنظيم قرر في المادة ٦٦ مراعاة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وعدم الاخلال بأحكامه عند النظر في منح العامل اجازاته المرضية العادية ، ومن ثم فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد أكد استمرار أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين الخاضعين لأحكامه وأن قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة ٨١ على أنه لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر أو مستويات الخدمة وذلك بالنسبة للفرد الزائد عن الحقوق في هذا التأمين .

ومن حيث أنه يتضح من كل ما تقدم أنه ولئن كان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — وهو يسرى على العاملين المدنيين بالدولة وغيرهم ممن يعملون بالقطاعات العام والخاص — يقرر إنهاء خدمة العامل المريض

يُباحد الأمراض المزمنة اذا ما تبنت عدم لياقته الصحية للخدمة ، غير ان هذا الحكم لا ينطبق على العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. المشار اليه بعد ان نصت المادة ٦٦ منه على عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . ولذلك يتعين استمرار هؤلاء العاملين في الخدمة الى ان يشفوا او تستقر حالتهم المرضية استقرارا يمكنهم من العودة الى مباشرة اعمال وظرفهم .

ولما كن العاملان من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فمن ثم فانهما يظلان منتعمين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولا يجوز انتهاء خدمتهما لعدم لياقتهما الصحية ..
(ملف ٢٣٥/٧/٨٦ - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٢٢)

البدا :

استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالخدمة عدم سريان احكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عليهم أساس ذلك - اثره - عدم جواز انتهاء خدمتهم بسبب ثبوت العجز الكلي واستمرار حقهم في الاجازات المرضية الاستثنائية بمزق كامل - العاملون بالقطاع العام تسرى عليهم احكام قانون التامين الاجتماعي بكاملها - أساس لذلك - اثره - انتهاء الحق في الأجر الكامل بالقطاع العام .. أو بسبب العجز الكلي.

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ قرر المشرع اعمال احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد اصداره - يحلوه محل عدد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وبعد ان نص

فى المادة السادسة من مواد الامداد على الفاء كل حكم يخالف احكامه عادر
فى المادة ٨١ من الباب الخامس الخلف بملين المرض الى النص على ان
« لا تخر احكام هذا التامين بما قد يكون للبصاى او المريض من حقوق.
مقررة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة او العقود المشتركة
او الاتفاقيات او غيرها فيها يتعلق بتعويض الاجر ومستويات الضمة وذلك
بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة فى هذا التامين » ومن ثم يكون
المشرع قد ابقى على قواعد تعويض الاجر السابقة على القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ التى تقرر للمملين حقوقا تزيد على ما هو مقرره به ، لذلك
فان ولئن كانت المادة ٧٣ من القانون تقرر تطبيق احكام التامين ضد
المرض على المملين الخاضعين لاحكام القانون الذين يصدر بتحديد الجهات
التي يعملون بها قرارات من وزير الصحة فان ذلك لا يعنى افعال احكام
هذا التامين بكاملها على هؤلاء المملين فور صدور القرارات سالفة البيان
وانما يقتضى افعالها بما يكون لهم من حقوق تزيد على القدر المقرر فى تامين
أرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فانه لما كانت
الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون تنص على انه « استثناء من الاحكام
المتقدمة يمنح المريض بالدرن والجزام او يمرض عقلى او يلاحد الامراض المزمنة
تعويضا يعادل اجره كاملا طول مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته
استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا . . »
فانها تكون قد جعلت من المعز الكليل سببا من اسباب انتهاء حق المريض
فى الاجر الكليل وبالتالى يعد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ افضل فيها
يقرره من حقوق للمملين بالحكومة من الحقوق التى قررها هذا النص وعليه
يتعين افعال احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على المملين بالحكومة.
جون احكام الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، اما
المملين بالقطاع العام فان الاحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتى اوجبت المادة ٦١ من قانون المملين
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استمرا تطبيقه عليهم تتفق مع احكام
بنانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيها يتعلق فى انتهاء الحق

عن الأجر الكامل بسبب ثبوت المعز الكلى لذلك تطبق عليهم أحكام
قانون التأمين الإجتماعى بكاملها لأن القاعدة المطبقة عليهم تبطل لم تكن
تضمن ميزة أفضل .

ولا ينال من استمرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣
على العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة أن قانون التأمين
الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرف فى البند ح من المادة الخامسة المعز
الكلى بقوله « كل عجز من شأنه أن يحول ويصفه مستديمة بين المؤن عليه
وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يتكسب منه . ويعتبر فى حكم ذلك حالات
فقد البصر فقدأ كلياً أو فقد الزراعين ، أو فقد السائقين أو فقد ذراع
واحدة وساق واحدة . وحالات الأمراض العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة
والاستعصية التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير
الصحة » . كما لا ينال منه إصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة
١٩٧٦ بتحديد الأمراض المزمنة التى تعد فى حكم المعز الكامل أو أن
المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حولت الهيئة العامة للتأمين
الصحي مهمة إثبات حالات المعز وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة جعل فى المادة ٩٤ من عدم اللياقة الصحية سببا
من أسباب انتهاء الخدمة على اعتبار أن تلك الأحكام إنما
تمنى انتهاء خدمة العامل إذا ثبت عجزه الكلى ذلك لأن انتهاء الخدمة فى
هذه الحالة إنما يعنى الانتقال من حقوق التأمين المقررة بموجب القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والتى من أهمها عدم جواز إنهاء خدمتهم بسبب
المعز الكلى واستمرار حقهم فى الإجازة المرضية الاستثنائية
بمرتب كليل الى أن يتم شفائهم أو تستقر حالتهم المرضية
استقرارا يمكنهم من العودة الى مباشرة عملهم . وإذا كان قانون
العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من
١٩٧٨/٧/١ والتالى فى صدوره لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سببا من أسباب إنهاء
الخدمة فإنه اوجب فى ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة أحكام القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجز الإخلال بها وذلك عنصها تناول الإجراءات

المرضية بالتنظيم الأمر الذي ينم عن استمرار العمل بالحكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كما هي بغير تعديل، ومن ثم لا يجوز إنهاء خدمة العامل بالحكومة ، المطبق عليه أحكام هذا القانون بسبب عدم اللياقة الصحية . وذلك لا معنى بحال من الأحوال تعطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي يقرر إنهاء الإجازة المرضية بمرتب كامل بسبب المعجز لأن المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على باقى العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى ومن بينهم العاملين بالقطاع المسام وغيرهم من العاملين المنصوص عليهم بالمادة الثانية منه .

(ملف ٢٣٥/٦/٨٦ - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

أنه بمقارنة نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بنص المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يبين أنها وإن اتفقا على رعاية المرضى بالأمراض المشار إليها فيها إلا أنها يختلفان من حيث المجال - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ينظم الإجازات المرضية للخاضعين له ويقرر منحهم إجازة استثنائية بأجر كامل إما كانت نتيجة هذا المرضى أى حتى ولو لم يشف صاحبه - قانون التأمين الاجتماعى يقرر تعويضاً لهؤلاء العاملين يتحدد على أساس الأجر بحيث يتوقف صرف هذا التعويض إذا ما تبين ثبوت المعجز الكليل حيث يدخل العامل تحت نوع آخر من التأمين - تطبيق المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه مفقود على صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الجهة التى يسرى عليها - تطبيق - عدم جواز تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى على العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية لعدم صدور قرار من وزير الصحة بسيرائه على العاملين بالهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنحصر على أنه « .. استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ومعالها يمنح الموظف او المعاليل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقى او بلحد الامراض التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بعد موافقة الادارة العامة للتومسيونف. الطبية على اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة التومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما رأى داحيا لذلك » ..

وتنص المادة ٧٣ من الباب الخامس بالتأمين ضد المرض من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تسرى احكام هذا الباب تدريجيا على المعاليل لدى اصحاب الاعمال الذين يُسدر بتحديدھم قرار من وزير الصحة وذلك دون الاخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتقموا بالتأمين الصحى وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ او للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

وتنص المادة ٧٨ من هذا القانون على أنه اذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين اداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر ان تؤدى له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥٪ من اجره اليومى. المسدد منه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزاد بعدها الى ما يعادل ٨٥٪ من الاجر المذكور ويشترط الا يقل التعويض فى جميع الاحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة مرضه او حتى هبوت العجز الكامل او حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الاحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقى او بأحد الامراض المزمنة تعويضا يعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة

إلى مبلهرة جملة أو يبين ومزود مجزا كلبلا ، وتفيد الإجراءين الزمنية
المشار إليها إلى التغيير المسبوق بقرار من وزير الصحة بالتنسيق مع وزير
القوى المسلحة وبموجب اللجنة المختصة بتجريب الأجر وتحدد شروط من السدة
التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج : .

كما تنص المادة ٨١ من القانون المذكور أيضا على أنه لا تخل
أحكام هذا القانون بما قد يكون للمصاب أو للمريض من حقوق مقررة
بمقتضى القوانين أو اللوائح أو التنظيم الخاصة أو الإجراءات المشددة أو
الإنشائية أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر واستقوبات الضحية وذلك
بالنسبة للعدو الزائد عن الحقوق المقررة في هذا القانون .

وبين حيث إنه لما كان العمل في إنهاء حكم القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣
المعلق إلى بلادة ببل من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المذكور من تطبيق
هذا المادة الأخيرة معقود بموجب قرار من وزير الصحة سريانه على
اللجنة العليا للسكك الحديدية طبقا للمادة ١٢٤ من القانون ٧٥ لسنة
١٩٧٥ المشار إليه ، وإذ لم يحدد هذا القرار بعد فإن خطاب المشرع في
المادة ٧٨ من قانون التأمين الإجتماعي لم يتوجه بعد إلى العاملين بهذه
السكك الحديدية وعلى ذلك فإن أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣
المشار إليه في المطبقة عليهم ومنها الحالة المعروضة وذلك دون منازع .

(ملك ٧٠٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٣٤)

للإسناد :

عابلون - لجنة العاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام في
تقاضى بدل طبيعة العمل المقرر لهم وذلك أثناء وجودهم في اجازة مرضية
استثنائية لإصابتهم بحد الأمراض المزمنة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٣ بمنح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات الصحية المرجعي
والذين أو يجوزهم أو يبرغي عقي أو يحدد الأمراض المزمنة لاجازات مرضية
(٢١ - ٢٢ - ج ١)

استثنائية بهرتب كمال - أساس ذلك أن بدل طبيعة العمل يدخل في مفهوم المرتب الكامل إذ أن المرتب لا يكون كاملاً إلا إذا شمل المرتب الأساسي وما يلحق به قانوناً ويأخذ حكمه كعامنة غلاء المعيشة والملاوات والبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها العامل .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض الزمنية إجازات مرضية استثنائية بهرتب كمال - ينص في المادة ١ منه على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها ، يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض الزمنية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بهرتب كمال إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، ويجرى للكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر على الأقل ، أو كلما رأى داعياً لذلك » .

كما نصص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن إضافة حكم جديد إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض الزمنية على أن « تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكرراً إلى قانون العمل المشار إليه نصها الآتي :

مادة ٦٣ مكرراً « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض الزمنية إجازة مرضية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً من مزاولة أية مهنة أو عمل » .

ويصدر بتحديد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفترة السابقة قرار
، من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن الدولة أولت رعايتها بجميع
العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركاتها والقطاع
الخاص في حالة إصابتهم بمرض البرن أو الإجرام أو بأحد الأمراض
العقلية أو المزمنة وفي الحالات الأخرى التي يوافق عليها وزير الصحة
بعد أخذ رأي القومسيون الطبي ، وذلك بمنحهم إجازات مرضية استثنائية
بمرتب أو بلجر كامل حتى يمكنهم الاتفاق على علاجهم الذي غالبا ما يطول
أمدته وإن يعولوا كذلك أسرهم ، ويستمر صرف المرتب 'لي أن يشفى المريض
أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى عمله أو يتبين عجزه عجزا
كاملا عن مزاولة أية مهنة أو عمل .

ومن حيث أنه إذا كان كلا القانونين المشار إليهما قد قررا حقيقة
العامل المريض في الحصول على المرتب أو الأجر الكامل ، فمن ثم يدخل
ببطل طبيعة العمل في هذا المفهوم ذلك أن المرتب لا يكون كاملا إلا إذا شمل
المرتب الإنساني وما يلحق به قانونا ويأخذ حكمه كاملة فناء المعيشة
والعلاوات والبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها العامل ، وبذلك التفسير
وحده تتحقق الحكمة من الرعاية الاجتماعية التي تصدها المشرع بما يحول
دون التفرقة بين العامل المريض بمرض مزمن وبين زميله الذي ألم به المرض
بصفة عارضة ، بل الأول بالرعاية وأجدر بها .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فقد ورد بالبند ٥ من التواعد التي
وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بشأن البدلات المقررة
لحكومة والقطاع العام ما يلي « يسرى على البطل ما يسرى على استحقاق
الأجر عند القيام بإجازات أو تخفيضه أو وقفه كله أو جزء منه » . وبؤدى
هذا النص أن البطل اعتبر جزءا متما للمرتب أو الأجر ويأخذ حكمه ،
ويؤصرف ذلك إلى حالات الاستحقاق عند القيام بالإجازات سواء كانت
اعتيادية أو مرضية عادية أو مرضية استثنائية ، إذ لم ترد تفرقة بينها
ومن ثم يتعين أخذ المطلق على إطلاقه والعام على مومه .

(ملف ٥٧٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٤/٤)

قائمة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عدم إعفاء العاملين المرضى بإعراض مزمنة في الحصول على مكافآت للجهود غير العادية وجوائز الإنتاج والمكافآت التشجيعية خلال فترة الإجازة الاستثنائية المنبوعة لهم .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالمرض أو الجذام أو بمرض عقل أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات استثنائية بمرتبة كامل على أنه لا استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها يمنح الموظف أو العامل المريض بالمرض أو الجذام أو بمرض عقل أو بأحد الأمراض المزمنة والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للتوسيوئيات الطبية إجازة مرضية استثنائية بمرتبة كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ، كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والذي انشى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حيث نصت على أنه استثناء من أحكام الإجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بلجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين مجزه عجزاً كلياً ، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بلجر كامل حتى بلوفه سن الإجازة الى المئاض . وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ .

ويبين ما تقدم ان أحكام كلا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ومن

مسالى الذكر قد سكنت عن معالجة صرف المكافآت والحوافز للخاضعين لأحكامها واكتفت بصرف مرتب المريض كغلا ، ومن المستقر عليه أن المرتب الكليل لا يندرج تحته مكافآت الجهود غير العادية والحوافز ولمكافآت التشجيعية ذلك ان هذه المكافآت هي نوع من التمويض عن جهود غير عادية يبذلها العاملون فهي رهينة بتأدية هذه الاعمال نملا وليست حقا مكتسبا بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه المكافآت .

وينطبق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان المريض بهرض مزمنا ملازما بيته ، ولا يؤدي عمله الاصلى او اى اعمال اضافية فانه لا يستحق والحالة هذه مكافآت الجهود غير العادية او حوافز الانتاج او المكافآت التشجيعية .

(مؤتى ٤٣١ - جلسة ١٩٨٤/٥/٥)

تعليق :

صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد الانراض المزمنا الذى يمنع عنها المريض تعويضا يعادل اجره كايلا طوال مدة مرضه .

يلحق المحى الذى تحته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بهذه الفتوى وما اتجهت اليه من قبل بفتواها الصادرة بجلسة ١٣/١٠/١٩٧٦ حيث انتهت الى أن حوافز الانتاج هي مقابل لزيادة الانتاج من المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتلقى العاملون عنها اجورهم الاساسية ، وأن المشرع يربط استحقاق هذه الحوافز بالمشاركة فى الانتاج والاسهام النعمى فى ادائه ومن ثم فانه لا تعتبر جزءا من الاجر الاساسى للعامل . وتتمتع جهة الادارة بسلطة تقديرية فى منحها طبقا لما تراه من اداء عملى يقتضى صرف هذه المكافآت .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

تجلبل صرف مرتب العامل المريض الممتنع عن إجراء الكشف الطبى
ما لم يكن مصابا بمرض عقلى او نفسى يجعله غير مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى وعمال الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالذرن او الجزام او بمرض عقلى
او بأحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل يلص فى
مادته الاولى على انه استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف او العامل المريض
بالذرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر
بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة
للقومسيونات الطبية اجازة استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر
حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى
الكشف الطبى عليه بعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر او كلما رأى
داعيا لذلك .

ومناد هذا النص ان المشرع خص المصابين بأمراض معينة بعناية لما
يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التى قد تستغرق امدا طويلا ،
فوضع لهم نظاما خالصا للاجازات المرضية يفاير فى أسسه وقواعده نظام
الاجازات العلم المقرر فى قوانين العاملين ، ويمتتنفى هذا النظام الخاص
يمنح العامل المصاب بأحد الأمراض المذكورة فى القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٣ حفا وجوبا فى اجازة استثنائية بمرتب كامل غير متبوص مهمما
استطلكت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التى لا تنتهى الا بشفاء المريض
وعودته الى عمله او باستقرار حالته استقرارا يمكنه من القيام بالعمل ، لماذا
لم يتحقق اى منهما ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهيها بعد ذلك الا
انتهاء الخدمة بأحد الاسباب الموجبة لانتهائها مدا اللبائة الصحية ، ولقد
أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المتبفام .

من ورائه بأنها تحقيق الرعية الإجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع قد اوجب عرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الفرض من هذا الكشف ينحصر في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى او استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم فان امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه الا يؤدي الى اعتباره منقطعاً عن العمل انقطاعاً يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً لتخلف بنسب الانقطاع في حقه اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ولتعارض احكام الانقطاع من العمل مع اعتباره بإجازة استثنائية ولان المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى يلوغ من الاحالة الى المعاش كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن التسول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التي ابعده المرض عنها او انه اتى ميلاً محرماً عليه بوصفه موظفاً عامياً . بيد أن ذلك لا يعنى خلل يد الادارة من اتخاذ أى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبي عليه لانه قد اوجب المشرع عرض العامل المعترف بإجازة استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبي عليه ويكون للادارة أن تؤجل صرف مرتب العامل المريض المحتج من اجراء الكشف الطبي ما لم يكن العامل مريضاً بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئوله من تصرفاته .

(ملف ٥٨٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

منح اجازة استثنائية بمراتب كامل طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣
— شروط العودة للعمل — الشفاء او استقرار الحالة المرضية استقراراً يمكنه

من العودة للوظيفة - لتوفير عدم اليقظة الشخصية والاهتمام بحياة الناس
في قراى ومختلفا للخدمات :

ملخص الحكم :

تمس المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٣ التفسير بتج
موظفى وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة الموضى بالكون او الجرام
أو يمرض مقل أو بأحد الامراض المؤقتة اجازات استثنائية بمرتب كامل
على انه : استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة ومبالحا يمنح الموظف او العامل المقيم بالدون أو الجرام
أو يمرض مقل أو بأحد الامراض المؤقتة التى يسبق تحديدها قرار من وزير
الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة
مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية
استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة اممال وظيفته ، ويجزى الكشف عليه
بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر او كلما راي داعيا لذلك .

ويؤدى هذا النص ان حق العامل فى الاجازة الاستثنائية يظل قائما
دون قيد ومن الوا ان يتحقق أحد الأمرين اللذين خفذهما القانون لانتهاها وهما
الاستقالة من الخدمة المؤقتة او استقرار هذه الحالة استقراراً يمكنه من العودة
الى بلاصة عمله ، وعلو ذلك لا يلغى للقومسيون الطبي ان يتعدى اختصاصه
الى تقرير عدم اهلال العامل منعا للبطالة من الخدمة كما يمتنع كذلك على
جهة الادارة اثناء خيبة العامل استثناءا الذى من هذا القرار .

وترتبا على ذلك يستحق العامل صرف كامل مرتبه عن المدة التى
خضاها خارج الخدمة بعد أن ثبت اعدته الى وظيفته وسويت حالته المترتبة
على سحب قرار اثناء خدمته ، فهو بذلك يكون قد استوى ما لى الهيئة
وكانه لم يفصل اصلا من الخدمة سواء من ناحية الوظيفة والتدرج فيها أو من
ناحية المرتب الذى انتفى حرمة منه خلال مدة فصله الامر الذى لا تحقق معه
ركن الضرر والمسئولية .

الطغنى ١٤٥٩ هـ / ١٩٣٧ م - جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٨٢

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

قرار إنهاء خدمة العامل المريض بإحد الأمراض المبينة في هذا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ لعدم اللياقة الصحية - انعدامه - العامل المريض بالذئب أو الجذام أو بمرض عقلي أو بإحد الأمراض المزمنة يستند مركزه القانوني في الإبقاء على الخدمة والحصول على اجازة مرضية استثنائية من أحكام القانون ذاته بمعنى أن الجهة الإدارية لا تملك أى سلطة تنفيذية في مجال إبقائه بالخدمة أو إنهائها لعدم اللياقة الصحية طالما كان مريضاً بتحد هذه الأمراض - القرار الذى تصدره الإدارة بإنهاء خدمة العامل المريض بإحد الأمراض المتوه عنها لعدم اللياقة الصحية يكون منعماً .

ملخص الحكم :

من حيث لمادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه "استثناء من أحكام الاجازات المرضية لوظلى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ومثلها يمنح الموظف أو العامل المريض بالذئب أو الجذام أو بمرض عقلي أو بإحد الأمراض المزمنة التى يتخذ بحكمها قرار من وزير الصحة المهنية بناء على موافقة الإدارة العامة للتومسينونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بترتيب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراؤه يمكنه من العودة إلى مائة إلى مائة وأربعين عاماً وظيفته .

ولخص المادة ٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٣ على أن يعتبر مريضاً زمناً من حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كل مريض يمنح الموظف أو العامل من تلبية أعمال وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يشفى منه أو تستقر حالته الصحية استقرار يمكنه من العودة الى مزاولة أعمال وظيفته .

وتنص المادة ٢ على أن يعد من الأمراض المزمنة ما يأتي :

د - الارتفاع الشديد في ضغط الدم أو المصحوب بمضاعفات شديدة .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين أن العامل المريض بالمرض أو الجزام أو يمرض عظمى أو بإحد الأمراض المزمنة - ومنها الارتفاع الشديد في ضغط الدم أو المصحوب بمضاعفات شديدة - يستمد مركزه القانوني في البقاء في الخدمة وذلك بمنحه اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مبلشرة اعمال وظيفته من احكام القانون ذلك بمعنى انه الجهة الادارية لا تلك اى سلطة تقديرية في مجال ابقائه بالخدمة او إنهائها. لعدم اللبائية الصحية طالما كان مريضا بأحد هذه الأمراض . ونتيجة لذلك لمن القرار الذي تصدره الادارة بانتهاء خدمة العامل بأحد الأمراض المنوه عنها لعدم اللبائية الطبية يكون منسحباً وبمعنا لذلك بحق امصاحب الشأن طلب الفائه في أى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة لرفع دعوى الإنهاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدمى ادبت خدمته لعدم اللبائية الطبية رغم ثبوت اصابته بأحد الأمراض المزمنة وهو ارتفاع الضغط الدموى وشلل نصلى أيسر فمن ثم فإن قرار إنهاء خدمته على هذا النحو يكون منسحباً ويتعين تبعاً لذلك الفاقوه في اى وقت مع ما يترتب على ذلك من اعتباره في اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل من تاريخ إنهاء خدمته حتى تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش واعادة تسوية حالته الوظيفية والمعاش الذى يستحق له على هذا الأساس واجابة المدمى الى طلبه الاصلى هذه تؤدى الى عدم التصدى في الطلب الاحتياطى وهو طلب التعويض من هذا القرار .

(طعن ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

اصابة العامل بأحد الأمراض المزمنة المتصوص عليها في القانون رقم

١١٢ لسنة ١٩٦٣ وتقدمه بطلب الى جهة الإدارة طلباً احالته الى الاستيذان . بسبب مرضه - قيام الجهة الادارية بلجاية العامل الى طلبه دون ان تطبق . في شأنه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والذي يمنحه الحق في اجازة مرضية استثنائية الى ان يشفى او تستقر حالته امينقرارا . يمكنه من العودة الى عمله رغم علمها بحقيقة مرضه - مسلك الإدارة في هذا الخصوص يشكل خطأ في جانبها أدى الى حرمان العامل من الاستفادة من احكام القانون المشار اليه مما يستوجب الحكم بالتعويض للعامل - أساس ذلك ان الإدارة ملزمة باحترام القانون والخصوع لاحكامه احتراماً لجدا سيادة القانون . سواء لتحقيق مصلحة الحكومة او مصلحة العامل الشخصية ان كان على غير . دراية كاملة بالاحكام القانون وما يفوله له من حقوق كالاجازات المرضية الاستثنائية التي تمنح له في حالة المرض الزمن - تطبيق ذلك في الإصابة . بالمرض النفسى او العصبى كالكتابة والسوداوية .

ملخص الحكم :

يلغى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ استثناء من احكام الاجازات . المهنية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعملها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلى او بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتبة كمال الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون . الطبى كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما رأى داعياً لذلك وقد اصدر وزير الصحة بناء على هذا القانون القرار الوزارى رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد الأمراض المزمنة وجاء فى المادة الاولى منه انه « يعتبر مرضاً مزمناً فى حكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كل مرض يمنح الموظف او العامل من تادية اعمال وظيفته ويحتاج علاجه الى مدة طويلة حتى يشفى منه او تستقر حالته الصحية . استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته وتنص المادة الثانية منه على ان يعدد من الأمراض المزمنة ما يأتى به : » .

هو : ١ - علاج - ٢ - نقل الأمراض والأمراض النفسية المزمنة التي تشع بالنسبة
لحالة الممنوع والتثبت من المتابعة المستمرة من وزير الخزانة التي رئيس
الجمهورية والمؤرخة ١٩٦٩/١٢/٢٨ إلى الإدارة تقرر أن الممنوع يعاني من
حالة مرضية نفسية وعصبية ويتعالج من هذه الأمراض المزمنة التي تخول الموظف
الموظف الحق في اجازة مرضية استثنائية يبرحب كبل الى ان يشفى او
يشتغل بحالة المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى ممارسة اعماله وظيفته
طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ وقرار وزير الصحة الصادر
بتنفيذ ذلك القانون برقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ وكانت الادارة ملزمة باحترام القانون
والجسوس لاحكامه احتراميا لجد سيادة القانون سواء لتحقيق مصلحة الحكومة
او لتحقيق مصلحة الموظف الشخصية ان كان على غير ذرية كلية بأحكام
القانون وما يقوله له من حقوق كالاجازات المرضية الاستثنائية التي تمنح
للموظف في حالة اصابته بمرض الزمن ومن صور المرض الزمن حالة الإصابة
بمرض العصبى والمرض النفسى مثل الكآبة والسوداوية — لذلك فقد كان
يتعين على الادارة ما دامت على علم كامل بحالة الممنوع المرضية لاصابته
بمرض نفسي وعصبى يحتاج علاجه الى الراحة النفسية والعصبية —
وهو ما تكشف عنه مذكرة وزير الخزانة المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٨ — كان يتعين
عليها بمناسبة تقديمه بطلب احالته الى الاستبداد احتراماً لأحكام القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ — احالة الممنوع الى القومسيون الطبي واتاحة الفرصة
له للافادة من نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة بمرتب كامل
للمصابين بأحد الأمراض المزمنة التي حددها قرار وزير الصحة الصادر بتنفيذ
للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . اذ لا يجوز استخدام واضل قواعد الاحالة
الى الاستبداد المقررة في المواد ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ اذا كان يرتب على هذه الاميل حرمان الموظف من حقه المقررة
الى الافادة من المزايا المقررة بنقضى القانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٦٣ للمعلمين
المصابين بأحد الأمراض المزمنة . واذا استجبت الادارة لطلب الممنوع اخلاعه
الى الاستبداد حال كونه مريضاً بلحد الأمراض المزمنة منع فقلها بمريضه
ويجب عليه يشترط الراحة النفسية والعصبية على نحو ما جاء في مذكرتها

المرفوعة الى رئيس الجمهورية لاستصدار قراره بلحالة المدعى الى الاستبعاد
بذلك تكون الادارة قد سلكت مع المدعى مسلكا معينا ادى الى حرمانه بسببه
خطئها من الامانة من نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقرر بالقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٦٣ للمعلمين المصلين بأحد الامراض المزمنة ومنها الامراض
العصبية والنفسية المزمنة وقد ترقب على هذا الخطا ان المدعى وجد نفسه
وهو على الاستبعاد في حال اسوأ من حالة من انتهت خدمته بالاحالة الى
المعاش . ولذلك لم يثبت الا بعد بضعة اشهر قليلة وهو محال على الاستبعاد
حيث قدّم طلب يقوّل إحالته الى المعاش مع منحه بعض التيسيرات المعاشية
وصدر في ١٩٦٥/٨/١٠ القرار رقم ١٠١٨٠ لسنة ١٩٦٥ من وزير الخزانة بإحالة
المدعى الى المعاش وهو بعد في الدرجة الثالثة الادارية بناء على طلبه مع
ممن سنتين الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش طبقا لحكم المادة ٧٥ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تسر حالة المدعى في الدرجة الثانية
اعتبارا من ١٩٦٦/١/٨ الا بموجب قرار وزارة الخزانة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧٢
المصادر في ١٩٧٢/٥/٢٩ بعد إحالته الى المعاش بما يتقدمه من سنتين
كاملتين بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالفاء قرار رقم ٤٠١
لسنة ١٩٦٦ الفاء مجردا والذي تأيد بقضاء المحكمة الادارية العليا واذ كان
المدعى من مواليد ١٩٢٩/٣/١٦ فقد كان سنه يوم ١٩٧٠/٨/٥ تاريخ إحالته
الى المعاش واحدا وخمسين سنة واربعة اشهر وعشرين يوما ، والثابت ان
زملاء المدعى ممن كانوا تالين له في الاقدمية قد رفقوا بعد إحالة المدعى الى
المعاش الى وظائف من الفئة الاولى -بحير عام ١٨٠٠/١٢٠٠ من هؤلاء . . .
المدعى الى تلك الفئة وهو الذي يملأ ملف خدمته بالاشادة الكريمة بكفائته
وخلقه وحسن معاملته مع زملائه . وعلى ذلك فان مجمل ما تقدم ان الادارة
سلكت مع المدعى مسلكا معينا اذ قبلت الاحالة الى الاستبعاد وحرمانه من
الامانة من مزايا نظام الاجازات المرضية الاستثنائية المقررة للمعلمين المصلين
بامراض مزمنة بل ان المرض المزمن الذي أصاب المدعى كان من جراء خفض
مرتبة كفائته في التقنين الحثوث عن سنة ١٩٦٥ من مرتبة ممتاز (١٠٠ درجة)

إلى مرتبة جيد (٨٢ درجة) مما أدى إلى تخطيه في الترقية إلى الدرجة الثانية بقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٧ — الذي قضى بالفائز الجاه مجرداً ولم ينفذ الحكم إلا بقرار وزير الخزنة رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٧٢ في ٢٩/٥/١٩٧٢ — وقد ترقى على مسلك الإدارة المعيب بعدم اتاحة الفرصة لبلد المدعى للامانة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ قبول الاحالة الى استبعاد ثم قبول طلب احالته الى المعاش في ٨/٥/١٩٨٠ وحرمانه من الترقى الى الفئة الاولى مع زملائه وأسوة بهم وحرمانه من زيادة مرتبه بالملوات الدورية وملاوة الترقية الى الفئة الاولى الامر الذي ترف عليه حرمانه من زياده جماعته نتيجة زيادة مرتبه فيما لو استمر في الخدمة حتى تاريخ بلوqe سنن الستين في ١٥/٣/١٩٧١ وتقدير المحكمة التعويض الذي يجبر هذه الامرار كلها والنتيجة عن ذلك الاذارة المعيب مع المدعى — ببتسدار الفجر جنيه (٢٠٠٠ جنيه) واذ قضى الحكم فيه بغير ذلك انه يكون قد صدر معيباً ومخالفاً لاحكام القانون بمايوجب الغنة — والحكم بقبول الطمون شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم الطمون فيه وبالزام وزارة المالية بان تؤدي للمدعى تعويضا مقداره الفان من الجنيبات (٢٠٠٠ جنيه) — مع — الزامها بالمصروفات .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٤٠)

؟؟؟؟؟ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكمة والهيئات العامة والمؤسسات العامة المرض بالدرن والجزام او بمرض عقى او باحد الامراض المزمنة اجازة مرضية استثنائية بمرتبة كامل — المرض الحق في اجازة مرضية بمرتبة كامل الى ان يشفى او تستقر حالته — قرار فصل العامل المرضي — قرار منعم — من حق العامل وقد ثبت خطأ الادارة فصله ان يعرض بصرف مرتبه كاملا عن مدة فصله فضلا عن التعويض

المناسب لجبر الضرر الأبدى والمادى - يراعى عند تقدير التعويضات ما صرفه
انه من مرتب كامل خلال مدة الفصل .

ملخص الحكم :

انه وقد تحدد مطلوب المدعى فى دعواه الصادر فيها الحكم المطعون
فيه على الوجه السالف أيضا وهو التعويض المناسب فى قرار فصله .
فانه يكون من حقه وقد ثبت خطأ الإدارة فى اتخاذ الحكم التهاى الصادر
فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ٢١ القضائية ان يعرض عبا سبق له من اضرار
وصرف مرتبه كابلأطوال مدة فصله طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو
مصدر حقه فيه (وسببه) حالته المرضية لا يمنعه من مطالبة الجهة الادارية
بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة عن خطئها فى فصله وهو ثبت بذلك
الحكم ، متى كان لا يكفى فى (جبر) اضراره صرف ما حرم منه من اجر عن
مدة فصله على ان يراعى ذلك عند تقدير قيمة التعويض ، وعناصر الضرر فى
واقع حال المدعى لا تنف عند حد حرمانه من أجره بل تتجاوز الى الاضرار
به ، ابتداء بالمساس بحقه الثابت قانونا فى (الاستقرار) فى الخدمة باجازه
مرضيه استثنائية بمرتبه كامل مراعاة لمرضه وحتى يشفى او يستقر حالته ،
وهو من قبيل الضرر الأبدى ، الى جانب ان من شأن فصله ان يرهقه من امره
مشرأ ، ويزيد حالته المرضية اكتئاب (مزمن) سواء فهو يضاف من حدثها
ويضطره كذلك وهو عاجز من العمل ولم يتم دليل على ان له موردا آخر
للرزق غير المرتب ، الى التكف أو الافتراض ليقوم اوده واود أسرته بالبلغ
عدد افرادها تسعة ، ثم (يلجئه) فوق ذلك الى بسبل التقاضى لانفقه ، الذى
استغرق امدا هو بالنسبة الى الموصول من عمله غير تصير وما تكبده فى ذلك
من جهد وكلفه وملحفه بسبب ذلك لم (نفسى) هو كذلك من عناصر وكلهما
نتيجة للقرار وهو يعيب الى عيب ينحدر به الى درجة العم .

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه لم يصيب الحق فى اعتباره
اذا ما استحقه المدعى من اجر عن مدة فصله من قبل التعويض ، اذ اساس
اقتضائه له هو القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو غير اساس استحقاقه

التعويض عن فعل الإدارة الخاص في فصله كما أنه لم يستند في تقريره كسابقة
ذلك الاجر لجبر الضرر الى اساس معقول ولم يدخل في حسابه عناصر الضرر
الذى خلق به من جراء فصله وتمثل فيها سبق بيانه آتفا ، كما انه لم يلتفت
الى أنه يجب في تقرير التعويض مراعاة الظروف والملابسة ومنها الظروف
المفروضة الشخصية السالف ذكرها ، ووقع الفصل واثره على من في مثل
حالة غيره بالنسبة الى السلم ومنها الاستغناء عنه بذلك القرار الذي اتخذته
الإدارة بعد ولنا على حق في البقاء في الوظيفة طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦٢ رقم تنبيه المستشار القانوني لها قبل صدوره الي عدم سيجته في
١٩٧٢/٣/٤ ورغم اتساع الوقت ايجابها للجدول عنه قبل صدوره بمقتضاه فإذا
بعد استثناء اجازات الدمى العادية حيث تنظم الدمى منه ويأخذ برقم دموام
رقم ٤ لسنة ٢١ القضائية في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ بطليق النهاى ذلك
الصلح لاحقته في الاستمرار في الخدمة بأجر كامل طبقا لذلك القانون ،
وزيد الخطأ حسابة أن القرار في واقع الامر معدوم الخلفاة الصريحة
تانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ، كما انها بعد صدور الحكم وعدم طعن إدارة
تساقا بالحكمة فيه لم تنفذه على الوجه الصحيح وإكمال خلايا لإيجابها في
انفاذ كلفة إثارة له اصل ما قضي به حيث لم تؤد إليه على ما سلف الذكر وحتى
مذكرتها في سنة ١٩٨٢ كمال مستحقته على ما تقدم الاشارة اليه ثم إنه
ميا ادته اليه مع حاجته وإحقاقه ، من اجر حرم منه طيلة مدة الفصل
دعما واحدة بل على نفقات حصلت عندها بقدر شهر فصله ، في حين
أن الواجب ادائه دفعة واحدة فهو مما لا يتحمل كاهل مملها ماليا ، وكذلك
اعتل الحكم ما أصابه بسبب ضراره بسبب إلى سلوك التقاضي ليمود
الى عمله وما استغرقه من وقت وهي من عناصر الضرر الراجع الى إقرار
هذا هو نتيجة ملوفا له .

ومن حيث أنه من أجل ذلك يكون من حق الدمى أن يجال إلى طلبه
التعويض عن القرار الخاطئ لجبر ما أصابه من إقرار بسببه ، وتقدر
الحكمة قيمة التعويض الذي يستحقه بهبلغ ثلاثمائة جنيه وهو كما تقدم
يضاف الى ما قضي له باستحقاق من اجر بالحكم النهائي في الدعوى رقم

٤ لسنة ٢١ القضائية لاختلاف أسس الحق في كل منها ومصدره ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد حكم المحكمة الادارية في الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ٧٣ القضائية برهائن ~~مطعون~~ التعويض ، بخالفة حكمهما للقانون نتيجة خطئها في تأويله وتطبيقه على واقعة الدموي ، والقضاء بالزام الادارة باداء التعويض المتقدم الى المدمى مع الزامها بالمسؤوليات .

(طعن ١٠١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٦)

الفصل الرابع إجازة خاصة لمراقبة الزوج أو الزوجة

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

نص المادة ١/٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — نص المادة ١/٧١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على أن يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب بحيث لا تتجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج كما لا يجوز أن تتصل هذه الإجازة بإمارة الى الخارج ويتمتع على الجهة الادارية أو الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة فى جميع الأحوال — يشترط للمادة من احكام النظامين سالفى الذكر أن يكون الزوج المسافر من العاملين بالحكومة أو القطاع العام — أساس ذلك : أن الترخيص بالسفر لا يصدق الا على ذلك الذى يمنح من الجهات الادارية او وحدات القطاع العام مقصود السماح للزوج بالسفر بسبب من الاسباب التى اجاز اى من هذين النظامين السفر بناء عليها — نتيجة ذلك سيفرج من نطاق الترخيص فى هذا المجال الترخيص بالعمل الذى تمنحه وزارة الداخلية — كما يخرج من نطاق المخاطبين بهذا الحكم الوجوبى زوجة الذى يعمل فى القطاع الخاص ولا يخضع تبعا لى من النظامين سالفى الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين

«المولين بالثبوت» تنص على أن « تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الآتي » :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الإجازة بإعادة إلى الخارج .

- ويتمين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة على جميع الأحوال . .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب التي يحددها العامل وتقدرها السلطة المختصة »

وينص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام في المادة ٧١ على أنه تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الإجازة بإعادة إلى الخارج ، ويتمين على الوحدة أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال . .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب التي يحددها العامل وتقدرها السلطة المختصة »

ومما لا شك أن المشرع في نظامي العاملين بالحكومة والقطاع العام أوجب منح العامل إجازة بدون مرتب إذا ما رخص لزوجيه بالسفر إلى الخارج لمدة لا تقل عن ستة أشهر . على ألا تزيد مدة بقاء العامل بالخارج على مدة بقاء الزوج المرخص له بالسفر . وفي غير هذه الحالة خول للإدارة سلطة تقديرية بحق لها بموجبها النظر في مدى ملاءمة منح للإجازة بدون مرتب في ضوء الأسباب التي يحددها العامل .

وتربيتها على فلك يكون المثير قد خص الماعل الذى يسافر زوجه
بمقتضى ترخيص ممنوح بالتطبيق لاحكام نظامى الماعلين بالحكومة
والقطاع العام بحكم وجوبى تلزم الادارة بمقتضاه بمنحه اجازة بنون
مرتب لرافقة هذا الزوج ، ومن ثم يتحدد معنى الترخيص بالسفر المقصود
فى هذه الحالة فلا يصدق الا على ذلك الذى يمنح من الجهات الادارية
او وحدات القطاع العام ويتضمن السماح للزوج بالسفر لسبب من الاسباب
التي اجاز اى من هذين التظلمين السفر بناء عليها كالاغارة والبحوث
والاجازات الحراية وغير ذلك من الاسباب المنصوص عليها فى النظامين
المشار اليهما — وبالتالى يخرج من نطاق الترخيص فى هذين الحيل
الترخيص بالعمل الذى تمنحه وزارة الداخلية — كما يخرج من نطاقه
المخاطبين بهذا الحكم الوجوبى الماعل الذى يستأجر زوجه الذى يعمل فى
القطاع الخاص ولا يخضع تبعاً لذلك لاي من نظامين سفرى الفكر. ويؤكد
ذلك ان تحديد مدة السفر الذى يمنحه النظامين غير معروف فى النظام
الذى يخضع لها الماعلين بالقطاع الخاص بيد ان ذلك لا يعنى حرمان
الماعل الذى يعمل زوجه بالقطاع الخاص من الحصول على اجازة لرافقته
عند سفره الى الخارج ، اذ يكون له ان يتقدم للادارة بطلب للحصول
على تلك الاجازة ويكون للجهة المختصة ان تبث فى طلبه هذا بما لها من
سلطة تقديرية. وفقاً للهند الذى من كل المادتين ٦٩ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ و ٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم فانه اذا كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخيمات الخنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨
قد اشترطت فى المادة ٦٠ لتصح الاجازة الوجوبية لرافقة الزوج ان يكون
كلا الزوجين من الماعلين بالحكومة او القطاع العام او من الماعلين
الذين تنظم شئونهم قوانين لقرارات خلية — وممنعت صراحة تطبيقه
هذا الحكم افا كان احد الزوجين من الماعلين بالقطاع الخاص فانهما يكون
تدعسرت نص البند الاول من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تفسيراً سليماً وصافى صحيح حكمه .

قاعدة رقم (١٤٢)

المادة ١ :

المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين المدنيين بالخدمة تقضى بمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر فائز اجازة خاصة بدون مرتب بالشروط المبينة بطلب المادة - يشترط للانفاذ من هذا الحكم ان يكون كلا الزوجين من الماملين بالخدمة او القطاع العام - لا تعارض في هذا التفسير مع المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مشار المنازعة يدور حول تفسير المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين المدنيين بالخدمة وما اذا كان حكم هذه المادة يشترط للزوج او الزوجة الذي يرخص لأحدهما بمرافقة الآخر ان يكون كل منهما يخضع لنظام وظني واحد .

ومن حيث ان المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

١- يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة شهور على الأقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقا الزوج في الخارج كما لا يجوز ان تشمل هذه الاجازة بياعنة الى الضاريح .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة في جميع الاحوال .

وبناء على المادة المذكورة ان المشرع اوجب على الجهة الادارية الانسحاب لطلب الزوج او الزوجة في الترخيص له بإجازة بدون مرتب اذا رخص لأحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الأقل وبشرط الا

عجاء هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج وبشرط الا تتصل هذه الاجازة بامارة للخارج والترخيص بالسفر الى الخارج لا يكون الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف اذ لا يحتاج العامل في القطاع خاص الى الحصول على ترخيص له بالسفر الى الخارج باعتبار ان حرية التنقل والسفر من الحريات العامة التي كفلها الدستور ولا يجوز حظر ذلك الا بنص في قانون او حكم من المحكمة المختصة او السلطة المختصة في هذا الشأن وعلى ذلك فان نص المادة المذكورة لا يخلط الا بالعاملين الخاضعين لاحكام التوظيف ويؤيد ذلك ويؤكد ان المشرع استعمل عبارة « اذا ما رخص لاحدها بالسفر الى الخارج » فان لفظ الترخيص هو تعبيري لا يستعمل الا في مجال العلاقة بين الموظف والجهة الادارية وهو يعني الاذن او الموافقة ولا يستعمل هذا اللفظ في مجال القطاع الخاص لانه بالنسبة للمهن الحرة او العاملين لصالحهم الخاص لا يرد هذا المعنى فالترخيص بالسفر على ذلك لا يكون بحسب نظم المتبعة الا للعاملين بالدولة او القطاع العام هذا بالاضافة الى ان الترخيص يكون لمدة ستة اشهر على الاقل وهو مالا يتحقق الا بالنسبة لشخص يخضع لنظام وظيفي وليس بالنسبة للعمال بصفتهم عامة اذ الاذن بمغادرة البلاد لا يكون لحد محددة وعلى ذلك فاذا كان الزوج ليس من المخططين بالاحكام قانون التوظيف اذ انه يعمل لحسابه الخاص فان الزوجة لا يحق لها الامانة من حكم المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانما يجوز لها الامانة من نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة والتي تنص على انه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة ، بدون مرتب للاسباب التي يبينها العامل وتقدرها للسلطة المختصة ومقبا للقواعد التي تتبعها » . والترخيص بالاجازة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ المشار اليها انما يخضع للسلطة التقديرية للجهة الادارية ومتتفقت العمل بها .

وفي ضوء ما تقدم جميعه فان حكم المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١/٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينطبق فقط في حالة كون كلا الزوجين من العاملين الخاضعين بالدولة والقطاع العام ولا تعارض في هذه الخصوصية بين نص المادة ١/٦٩ وما تقتضي به المادة

٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي انتهت الى ذات الحكم باعتباره التفسير السليم لحكم القانون .

(طعن ٢٨٨ ، ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٦٩ من قانون المبلين الخنيين بالحولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تكون حالات الترخيص بـاجارة بدون مرتب اذا طلب الزوج او الزوجة ذلك باعتبار ان احدهما قد صدر في شأنه قرار ارة او اجازة خاصة وعلى الادارة ان تستجيب لهذا الطلب في جميع الاحوال - هذه القاعدة يرد عليها قيدان الاول الا تزيد الاجازة من مدة بقاء الزوج في الخارج والثاني الا تتصل هذه الاجازة بـاجارة الى الخارج - وفسح احدى الوزارات قاعدة تنظيمية ملية تعدد الفاصل الزمني بين مدة الاجازة الخاصة ومدة الاعارة بعام دراسي - هذه القاعدة متفقة وحكم القانون طالما ان القانون قد حظر اتصالها واوجب الفصل بينها وتحديد هذا الفاصل بعام دراسي لهو مما يقتضيه حسن سير العمل باوزارة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام المبلين الخنيين بالحولة والعمول به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ فان المادة ٦٩ تجرى على ان تكون حالات الترخيص بـاجارة بدون مرتب على الوجه الاتي به . ١ - يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة سنة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة بـاعارة الى الخارج ويتمين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة في جميع الاحوال ومقتضى اميل هذا النص هو وجوب منح الاجازة الخاصة بدون مرتب اذا طلب الزوج او الزوجة باعتباره ان احدهما

تدبره فيهم ثباته قوار باعارة او اجازة خاصة ويرد على هذه القاعدة تودان الاول الا تزيد الاجازة عن مدة بقاء الزوج في الخارج والثاني الا تتصل هذه الاجازة باعارة الى الخارج .

ومن حيث انه لا يقبل الجدل ويوجب المنطق الصحيح هو ان مدة الاعارة مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الاعارة وكذلك الاجازة الخاصة بدون مرتب مهما تعددت سنواتها واتصلت فهي مدة الاجازة خاصة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق فان الملمعون عندها سبق ان اعيرت الى الخارج لمدة ست سنوات متصلة ثم عادت واستلمت عليها في الوزارة بتاريخ ١٩٧٧/٩/١ . وتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٧٧ منحت اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجها المعار للخارج وانتهت هذه الاجازة في ١٩٧٨/٨/٣١ ثم عادت وطلبت اجازة خاصة بدون مرتب لعمام ثلن يبدأ من ١٩٧٨/٩/١ اي في ظل سريان احكام قانون العاهلين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيكون طلبها اتصال لاجازتها الخاصة هو اتصال باعارة سابقة دامت واتصلت ست سنوات كاملة الامر الذي يجعل طلبها مخالفا لحكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها وغنى عن البيان ان الالتزام الى حكمة التشريع لا تكون الا عند غموض النص ، وهو على الوجه الذي امكننا اليه واضح ومن حيث ان مجلس الوكلاء بوزارة التربية والتعليم وقد اصدر قاعدة تنظيمية هامة تحدد الفاصل الزمني بين مدة الاجازة الخاصة ومدة الاعارة بعام دراسي فهي قاعدة متفقة وحكم القانون طالما ان القانون قد حظر اتصالها واوجب الفصل بينهما وتحديد هذا الفاصل لعام دراسي فهو لما يقتضيه حسن سير العمل بالوزارة ، وهذا تقصيرها تجزيره حسبما تراه محققا للمصالح العام . وبذلك الوزارة تبد احسن استعمال سلطاتها وراعت تطبيق القانون تطبيقا سليما فلا جناح عليها ان يهر رغبتم منج الملمعون عندها اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج .

ومن حيث ان الحكم الملمعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا لحكم القانون خليا للفتاء ويرفض الدعوى مع الزام المدعية المضرورات عن العرجتين .

(طعن ٢٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧)

(ملحوظة : في نفس المعنى ايضا الطعن رقم ٢٨٨ و ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق

جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

المادة ٦٩ من قانون نظام المالكين المدنيين بالدولة - الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من لائحته التنفيذية - يشترط منح الزوجة اجازة خاصة لمرافقة الزوج ان يكون كلاهما من المالكين الخاضعين لاحكام المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - متى ثبت ان الزوج المطلوب مرافقته من المالكين بالقطاع الخاص فلا يجوز منع زوجته العاملة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اجازة خاصة لمرافقته .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثمن يقوم على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون واختل في تطبيقه ذلك انه طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون نظام المالكين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يمنع الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب بشرط ان يكون كلاهما من المالكين الخاضعين لاحكام هذا القانون او من المالكين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة ولا يسرى هذا الحكم على المالكين بالقطاع الخاص ولما كان التائب بالأوراق أن زوج المدعية لا يوضح للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ او القوانين او قرارات خاصة تنظم شئون توظيفه كما لم يثبت انه رخص له بالسفر الى الخارج وانما تملأ بصفة شخصية للعمل بالخارج فمن ثم لا تنتج زوجته بالترخيص لها باجازة بدون مرتب مدة بقاء زوجها في الخارج .

(طعن ١٠١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

تعيين العامل في الوظيفة العامة لا يتم الا بقوله الذي لا ينتهي الا بتسليمه العمل - من واقعة التسليم هذه تجرى حقوقه الوظيفية المختلفة - لا يجوز له ان يحصل على اجازاته الا بعد ان يستلم عمله .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام العاملين المنتمين بالدولة تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة وبناء على طلب العامل منحه اجازة خاصة بدون اجر للمدة التي تحددها في الأحوال الاتية :

١ - للزوج او الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج لمدة سنة على الأقل ولا يجوز ان تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج .

٢ -

ومن حيث أن تعيين العامل في الوظيفة العامة لا يتم الا بقبوله اياها ، وهذا لا يتأتى الا بتسلمه العمل عملا ، وانه من واقعة التسلم هذه تجري حقوقه الوظيفية المختلفة : فلا يتقاضى مرتبه الا اعتبارا من هذا التاريخ ، ولا يجوز له ان يحصل على اجازته الا بعد ان يتسلم عمله . وبما يؤكد هذا النظر - ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر قد استهلكت حكمها بالنص على أنه « لا يجوز لأى عامل ان ينقطع عن عمله الا لاجازة مبنوحة له في حدود الاجازات المقررة بالمواد التالية » ومن ثم كان لزاما على العامل ان يتسلم عمله حتى يكون هذا العمل محلا للانقطاع بالاجازة من أى نوع .

ومن حيث ان السيدة المذكورة لم تتسلم عملها بعد بديوان مام الوزارة ، فمن ثم فانه يكون من غير الجائز منحها الاجازة المطلوبة .

(ملف ٢٣٩/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٣/٧)

الفصل الخامس
القرع الأول
اجازة للوضع ولرعاية الطفل
اجازة الوضع

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملة لأجازة وضع متى حدث الوضع خلال اجازة
خاصة بدون مرتب

ملخص الفتوى :

باستعراض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ينظم العاملين
المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، يبين ان المادة ٦٩
منه تنص على ان « تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه
الآتى :

١ بـ يمنح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج
لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب . ولا يجوز ان تجاوز هذه
الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة باعادة
الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في
جميع الاحوال .

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للأسباب
التي يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة وفقا للتواعد التي تنبئها

وتنص المادة ٧٠ من القانون على ان « تستحق العاملة اجازة بدون
اجر لرعاية طفلها وذلك بحد اقصى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات
طوال حياتها الوظيفية » .

كما نمت المادة ٧١ أن « يستحق الماعل اأازة خاصة بأجر كامل ولا منحسب ضمن الأجازات المقررة فى المواد السابقة وذلك فى الصالات
الآتية :

١ —

٢ — للماملة الحق فى أأازة للوضع لدة ثلاثة أشهر بمء الؤضع
وذلك لثلاث مرات طوال مءة حياتها الوظيفية ٢

ومءاء ذلك أن المشرع وضع تنظيما خاصا لأأازات المرأة العاملة
سواء كان ذلك لمرافقة الزوج اذا مارخص له بالسفر الى الخارج او للأسباب
الأخرى التى تبديها العليلة وتقدرها جهة الإدارة ، كما أنه تنفيذا لأحكام
الدستور فى شأن رعاية الأسرة وحماية الأمومة قرر المشرع للماملة حقا فى
أأازة خاصة بدون مرتب لرعاية طفلها كما منحها الحق فى أأازة وضع
بأجر كامل لدة ثلاثة أشهر مع مءم حسب هذه الأأازة ضمن الأجازات المقررة
لها .

ولما كان منطأ منح أأازة الؤضع هو تحقق واقعة الؤضع أثناء قيام
العلاقة الوظيفية الا أن تحقق هذه الواقعة المنشئة لها اذا ما حدث أثناء
أأازة بدون مرتب منحت للماملة بناء على طلبها لا يترتب عليها بذاته انتهاء
الأأازة بدون مرتب القائمة ، ولو قيل بذلك من باب الجهل فإنه يحتم القول
بموجب عودة الماملة الى مهملها بانقضاء أأازة الؤضع اذ لا يمكن القول بأنه
يترتب على انتهاء أأازة الؤضع لو استحققت عودة الأأازة الخاصة بدون مرتب
التي انتهت الى الؤوجود مرة أخرى بدون عمل ارادى من جانب الماملة ، كما
لا يمكن تصور أن يكون منح الأأازة بدون سبب مطلقا على شرط انقضاءها
. يتحقق واقعة الؤضع ولا عودتها بانتهاء هذه الواقعة .

ومتى كان ذلك فإن الماملة التى منحت أأازة خاصة بدون مرتب بناء
على طلبها لا تستحق أأازة وضع اذا ما تحققت الواقعة المنشئة لهذه
الأأازة أثناء قيام الأأازة الخاصة .

(فتوى ملف ٢٨٦/٦/٨٦ — فى ١١/٢٨/١٩٨٤) .

المسرح الثاني
أجازة لرعاية الطفل

قلمجة رقم (١٤٧)

المبدأ :

حكم استحقاق أجازة رعاية الطفل ورد عابا مطلقا لا تخصيص فيه بتحديد الأجازة بعدد الأطفال أو بعدد مرات تقديم طلبات الأجازة — ليس ثمة ما يمنع قانونا أن تحصل العاملة على مدة الأجازة المسموح بها كلها لطفل واحد أو أن تستعملها بناء على عدة طلبات ولو زاد مددها عن ثلاثة أو أن يتخللها فاصل زمني أو أن تكون متصلة .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٧٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تستحق العاملة أجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بعد كتمى عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

واستثناء من حكم المقتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وللقوانين المعدلة له تجعل الجهة الإدارية اشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون أو تمنح العاملة تمويضا من أجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء الأجازة وذلك وفقا لاختيارها .

ومن حيث أن هذا الحكم ورد عابا مطلقا ، لا تخصيص فيه بتحديد الأجازة بعدد الأطفال ، أو بعدد الطلبات ، وكل ما شرطه أن يكون الحد الأقصى لكل مرة من الأجازة عامين ولثلاث مرات أي ست سنوات طوال الحياة الوظيفية ، وذلك تحققا للحكمة من استحداث هذا النص الجديد وهو رعاية الأم طفلها ، والخطوب بها وحدها تقدير ملاصقات هذه الرعية ، ومن ثم ليس ما يمنع قانونا أن تحصل العاملة على هذه الأجازة كلها لطفل واحد

لو ان تستحق تلك الاجازة بناء على عدة طلبت ولو زاد مسجدها على ثلاثة
لو ان يتخلل هذه الاجازة فاصل زمنى او تكون متملة .

(ملك ٥٨٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

عبارة المذهب الواردة بالمادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين الخنيين بالدولة يقصد بها الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام
العاملين الخنيين بالدولة على أنه « تستحق العاملة اجازة بدون أجر لرعاية
طفلها وذلك بحد اقصى عامين فى اثارة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها
الوطنية . واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون للتأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له لتحصل للجهة الادارية
بإستراكت التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفق احكام هذا القانون
او تمنح العاملة تعويضا عن اجراها يساوى ٢٥ ٪ من المرتب الذى كانت
تستحقه فى تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها » .

وينص المبدأ ١ ط) من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن :

١ - فى تعيين احكام هذا القانون يقصد :

أ - ب - ط - بالاجر
ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا
المقابل مجددا بالدة ام بالانتاج ام ايها معا

ويخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا
لقواعد مضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات وكذلك البدلات التى تحدد
بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ولا تدخل

في حساب الأجر ، الأجر الإضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الأرباح .

والمستفاد بما تقدم انه وأن كان من المقرر ان المؤمن عليه يلتزم بإداء انقساط التأمين والمعاش عن مدة الاجازة الخاصة بدون اجر طبقا لحكم الملتين ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر الا أن المشرع استثنى العاملة التي تحصل على اجازة لرعاية طفلها من ذلك طبقا لحكم المادة ٧٠ سالف الذكر والزم جهة عملها بسداد اشتراكات التأمين او ان تمنح ما يعادل ٢٥ ٪ من مرتبتها ايها اصلح لها وذلك بسبب اختيارها بالمرح' لم يقصد التمايز بين العاملين في الأحكام على النحو الذي جرت به عبء نص المادة ٧٠ المذكورة وانما قرر ميزتين للعاملة تختار ايها اصلح لها ولا يتأتى ذلك الا اذا اتحدت هاتين الميزتين في أساس مشترك بينهما وهو المرتب فكما تتحمل جهة الادارة باشتراكات التأمين المستحقة على اساس الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي تتحمل ايضا بمنح العاملة تعويضاً عن الأجر يعادل ٢٥ ٪ من مرتبتها الكابل أي المرتب الخاضع لاشتراك التأمين والمعاشات .

(مقوى ٥٤١ - في ١٩٨٤/٦/٧)

الفصل السابع الاجازة دراسية

مادة رقم (١٤٩)

المبدأ :

الجهة الادارية ان ترخص في منح الاجازة الدراسية للموظف طبقا لنظم العاملين المثبتين بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البطاقة والاجازات الدراسية وذلك في ضوء مقتضات العمل والصالح العام وهذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة ببرتب ومغیره وهي تستقبل بذلك نوعا محققا عليها اذا ما خلا قرارها من الانحراف ولم يقرن باى وجه من وجوه اسماة استعمال السلطة - لا وجه للقول بان سلطة الادارة التقديرية في هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه فلذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط التي اوردها القانون في طلب الاجازة ببرتب استحق راتبه خلال فترة الاجازة تلقائيا - اساس ذلك : ان الشروط التي اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية ببرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة لتلزمها في منح الاجازة ببرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا الراتب لان ذلك يتلقى مع طبيعة العلاقة اللاحقة التي تربط الموظف بالحكومة .

ملخص الحكم :

من حيث ان المدمى حينما منح الاجازة الدراسية كان من معداد موظفي وزارة التربية والتعليم وكان يسرى في شأنه احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة وتنص المادة ٤٨ من هذا القانون بانه « يجوز بقرار من الوزير المختص او من

فى سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب لمدة لا تجاوز اربع سنوآت وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ويجوز مد مدة الاجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط ان تكون التقارير الواردة من عضو الاجازة الدراسية تاطمة بضرورة ذلك . . . الخ » وتضمن المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية على انه « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

١ - ان يكون قد اضى فى الخدمة سنتين على الاقل . ب . . .

ج - ان يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته فى العاملين الآخرين عن ممتاز . . . الخ ويستفاد من النصوص السابقة ان الجهة الادارية ترخص فى منح الموظف اجازة دراسية الى الخارج وذلك فى ضوء مقتضيات العمل والصالح العلم وهذه السلطة التقديرية لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة دراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب او بغيره وهى تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا قرارها من الاعتصاف ولم يقترب باى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ولا وجه للقول بان سلطة الادارة التقديرية فى هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه ناذما تبت الموافقة وتوافرت فى الموظف الشروط التى اوردها القانون فى طلب الاجازة بمرتب استحق مرتبه خلال فترة الاجازة تلقائيا لا وجه لذلك لان الشروط التى اوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتبه لا تعدو ان تكون تيسودا على جهة الادارة تلزمها فى منح الاجازة بمرتبه ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف لهذا الراتب لان ذلك يتنافى مع طبيعة العلاقة اللاتحكية التى تربط الموظف بالحكومة . وعلى ذلك لمن منح هذه الاجازة او مدها بمرتب او بغير مرتب هو امر جوازى للادارة وتسترخص فيه بما تراه محققا للصالح العلم واذا كتنت الجهة الادارية تدوافقت

على مد إجازة المدعى بناء على الطلب المقدم من شأنه على أن يكون المدع
يكون برتب ناتج بذلك تكون قد انصحت عن سلطتها التقديرية في هذا
الد ولا يجوز إجبارها على هذا المد بلجر كابل وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ مسيحج حكم القانون ويتمين
بالتالى الحكم بلفظه ويرفض الدعوى والزام المدعى المبروفات عبلا يحكم
المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٢٠ لسنة ٢٣ — جلسة ١١/٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبحث :

خضوع الأجازة الدراسية لسلطة الإدارة التقديرية من حيث مبدأ المنح
لو المنح بسبب مقتضيات العمل والغرض من الإجازة الدراسية ونوع العراسة
التي يقوم بها العامل وصلتها بعمله — الإدارة أن تترخص وفقا لسلطتها
التقديرية في منح الإجازة بمرتب أو بغير مرتب وفقا لمقتضيات العمل ولو كان
العامل مستوفيا الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩
تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١
— هذه السلطة التقديرية للإدارة منوطة بأن تكون طلب العامل بغير مرتب
لذا قدم العامل طلبا لأجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا لشرائط هذا الطلب
فليس للإدارة أى تعبير في منحه برتبه إذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب
لأن مجال سلطتها التقديرية هو مبدأ منح الإجازة الدراسية أو عدم منحها —
إذا تجاوزت الإدارة حدود سلطتها التقديرية وقررت هزمن العامل من برتبه
عن مدة الإجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة الملقى — والذي منحت الإجازة المذكورة في ظله — كانت تنص على
انه « يجوز بقرار من الوزير المخصص منح إجازة دراسية بمرتب أو بغير

بمرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ... ويجوز شغل الوظيفة بالمتعيين بصفة مؤقتة مدة الإجازة إذا كانت بغير مرتب على أن تظل الوظيفة عند عودة الموظف ... » وقد ردت هذا الحكم المادة ٤٨ من قانون تنظيم المعلمين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والتمتع بالجمهورية العربية المتحدة بمد تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التعديل الذي صدر قرار بمنح الإجازة الدراسية في ظله ، على أنه « يراعى في الإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

— أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن تكون كتابته في عمله من العاملين الآخرين بدرجة جيد على الأقل إذا كان طلب الإجازة بغير مرتب ، أما إذا كان طلب الإجازة بمرتب فيجب ألا يقل تقدير كتابته في العاملين الآخرين عن ممتاز .

كما يجوز التجاوز من شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :

١ - للمحصلين على الدكتوراه وكذا المجلسير أو دبلوم الدراسات العليا .

٢ — لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موفدا في بعثة أو إجازة دراسية وأراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الإجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

وقد سبق أن انتهى رأي الجمعية العمومية للتعليم الاستشاري بجملة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩ في تفسير هذه النصوص إلى أنه يجوز منح إجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل إلى العامل الذي يوفد على مقعة إجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون

ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة . وتلجسها على لثة « يبين من هذه التصوص ان المشرع حدد شروط منح العابل اجازة دراسية بمرتب ، وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت فى عضو الاجازة الدراسية الشروط المقررة لذلك ايا كانت مدة الاجازة طالما قد روى فى تصديدها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار العابل للانفاد على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة الدراسية متما من استحقاقه لرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة الدراسية متما من استحقاقه لرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة او الهيئة الاجنبية التى قدمتھا ويصرف راتبه فى الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحة الاجازة الدراسية بمرتب وكلا الامرين مستقل عن الآخر بشروطه واحكامه .

وان مدة الاجازة الدراسية تمنح فى حدود ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بما لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مدھا بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة فى هذه المادة وفى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه متى قررت جهة الادارة منح العابل اجازة دراسية لمتھا تلتزم من حيث مرتب العابل عنها بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط فى الاجازة الدراسية سواء كانت بمرتب او بغير مرتب ايا كانت مدة الاجازة بصرف النظر من مدة المنحة .

والجمعية العمومية للنسب والقوى والتشريع وهى تؤكد هذا الرأى .
تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصادر السلطة التقديرية لجهة الادارة فى مبدأ المنح او النتائج بحسب مقتضيات العمل والفرض من الاجازة الدراسية وما اذا كانت الجهة التى يتبعھا العابل فى حاجة ملحة الى نوع الدراسة التى يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية فى منح الاجازة بمرتب او بغير مرتب بحسب مقتضيات العمل ولو كان العابل مستوفى

مشروط تقدير جيد عند التخرج وكانت درجة كفايته في العامين الآخرين لا تقل عن تقدير ممتاز على أن يكون استعمال الإدارة لسلطانها التقديرية هذه منوطا في حالة منح الإجازة الدراسية بغير مرتب بأن يكون طلب الإجازة بغير مرتب إذ قد تكون جهة الإدارة في حاجة ماسة إلى خدمات الوظيفة التي يشغلها العامل طلب الإجازة ومن ثم فهي ستشغلها بالضرورة بصفة مؤقتة مدة الإجازة ولا تستطيع من ثم أن تصرف له راتبه بعد أن تقوم بشغلها وقد يستثمر العامل هذه الاعتبارات ويرى أن من مصلحته بالوفم من توفر التقديرين السابقين وحتى لا يمارس جهة الإدارة سلطتها التقديرية فترفض طلب الإجازة بمرتب قد يرى أن من مصلحته أن يتقدم طالبا أن تكون الإجازة بغير مرتب فتستجيب جهة الإدارة لهذا الطلب . فيكون قرارها بمنحة الإجازة بغير مرتب صحيحا لأن العبرة في جميع الأحوال بطلب العامل الإجازة سواء كانت بمرتب أو بغير مرتب إذا كان مستوفيا لشرائط هذا الطلب القانونية لأن هذا الطلب هو ركن السبب في القرار الإداري الصادر بمنح الإجازة الدراسية وهو أول الشروط التي تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه التي ربطت ربطا كسلا بين شروط الإجازة الدراسية وبين طلب العامل . إذ استهلكت حكمها بالنص على أن « يراعى في الإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

وفي الفقرة بين الإجازة بغير مرتب والإجازة بمرتب من حيث تقدير الكفاية استلزم البنود ج من هذه المادة ألا يقل تقدير الموظف عند تخرجه عن جيد وألا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين عن جيد إذا كان طلب الإجازة بغير مرتب ، ثم قرر المشرع أنه « أما إذا كان طلب الإجازة بمرتب » فيجب ألا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين عن ممتاز » .

وعلى هذا فإنه إذا قدم العامل طلبا لإجازة دراسية بمرتب وكان مستوفيا لشرائط هذا الطلب القانونية لأن هذا الطلب ركن السبب إذا قررت الاستجابة إلى هذا الطلب لأن مجال سلطانها التقديرية هنا هو مبدأ منح الإجازة الدراسية أو عدم منحها : فإذا جاوزت الإدارة حدود سلطانها التقديرية هذه وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الإجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ومن حيث انه يبين من محضر اجتماع لجنة الاجازات الدراسية
بمجلس الدولة بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٣ انه جاء فيه ان اللجنة
تعتقد ذلك للنظر في الطلب المؤرخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ المقدم
من الأستاذ النائب بالمجلس لمنحة اجازة دراسية لمدة عامين للحصول
على الدكتوراه من جامعة باريس .

ويعد الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ . . .

وعلى المذكرة المؤرخة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ المسجلة من الأستاذ .
..... الى اللجنة والمتضمنة طلبه بان تكون الاجازة الدراسية لمدة سنتين
على الأقل بمرتب .

وعلى تقديرات درجة كفايته .

قررت اللجنة .

الموافقة على منح الأستاذ اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين ..

وقد تقرر من السيد رئيس مجلس الدولة في ٢٨/٣/١٩٦٣ على
هذا الطلب بالموافقة كما وافق السيد نائب رئيس اللجنة التنفيذية للبعثات
في ١٥ مايو سنة ١٩٦٣ على ذلك .

الا ان السيد رئيس المجلس التنفيذي أصدر القرار رقم ٢٥٨٨
لسنة ١٩٦٣ بمنحه اجازة دراسية بدون مرتب لمدة عامين .

وليس في الأوراق ما يفيد ان قرار المجلس التنفيذي قد صدر بناء
على طلب جديد للسيد الدكتور ضمنه العذر عن طلبه السابق
الاجازة بمرتب الى طلبها بغير مرتب بل الثابت ان الطلب المقدم منه الى
رئيس المجلس التنفيذي في ٢٩/١٠/١٩٦٣ كان مقصورا على طلب الاجازة
الدراسية بدون تحويل نقد وليس بدون مرتب .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فانه كان يتمعين على القرار الصادر
بمنح السيد الدكتور الاجازة الدراسية وهو — في خصوص المرتب —

سائر من سلطة مقيدة كان يمين عليه وقد استجاب لطلب الاجازة الدراسية المقدمة من الطالب ان يتقيد بها جاء في هذا الطلب من ان تكون الاجازة بمرتبة طالبا قد استوى سعادته الشرائط القانونية لهذا الطلب .

ويكون سعادته محقا في مطالبته بمرتبه عن مدة الاجازة الدراسية التي لم يمنح عنها مرتبه وهي المطالبة التي لم يالوا جهدا في تضييقها الشكاوى التي تقدمها منذ سفره حتى الان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتية السيد الدكتور ... في راتبه عن مدة الاجازة الدراسية التي لم يمنح عنها راتبه اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٤ .
(ملف ٢٥٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الجهة الادارية ترخص في منح الاجازة الدراسية للعامل بمرتبة او بدون مرتبة طبقا لنظام العاملين المدنيين بالقبولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون المعاشات والاجازات الدراسية والمنح كما ترخص في مد مدة هذه الاجازة عند الاقتضاء - اعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية وذلك بموافقتها على منح العامل اجازة دراسية بمرتبة يخول للعامل الذي رخص له في هذه الاجازة الحق في اقتضاء مرتبه طوال مدتها - لا فرق في ذلك بين مدة الاجازة الاصلية الممنحة ابتداء وبين المدة التي تكون قد امتدت اليها بعد انتهاء مدتها الاصلية ما دامت السلطة المختصة وافقت على الامتداد واحتسبته مثل المدة الاصلية اجازة دراسية بمرتبة .

منح احد العاملين اجازة دراسية بمرتبة لمدة اربع سنوات للحصول على درجة الدكتوراة - ثم الاجازة لعالم خامس - مودته للوطن متجاوزا مدة

أجازته — قرار لجنة الإجازات الدراسية احتساب هذه المدة أجازة دراسية بدون مرتب وإجراء الخصم من مرتبه — عدول اللجنة بعد ذلك عن قرارها المتقدم باحتساب المدة محل التجاوز أجازة دراسية بمرتب على ألا تصرف إليه أية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى — بطسلان ما تضمنه قرار اللجنة في هذا الشأن إذ لا تلك وقد وافقت على اعتبار المدة أجازة دراسية بمرتب أن تحول دون المدعى وحقه في مرتبه عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الجهة الادارية ترخص في منح الأجازة الدراسية للعامل بمرتب أو بدون مرتب طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ينظم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح كما ترخص في مد مدة هذه الأجازة عند الاقتضاء وأعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية وذلك بوافقتها على منح العامل أجازة دراسية بمرتب يخول العامل الذى رخص له في هذه الأجازة الحق في اقتضاء مرتبه طوال محتها لا فرق في ذلك بين مدة الأجازة الأصلية المحددة ابتداء وبين المدة التى تكون قد امتدت إليها بعد انتهاء محتها الأصلية ما دامت السلطة المختصة وافقت على الامتداد واحتسبت ملى المدة الأصلية أجازة دراسية بمرتب .

ومن حيث أنه بقاء ملى ذلك متى كان الثابت أن المدعى منسح أجازة دراسية بمرتب لمدة أربع سنونات من ١٩٥٩/١/٢٢ الى ١٩٦٣/١/٢١ للحصول على درجة الدكتوراة من الخارج وتقرر مد الأجازة لتمام خالص انتهى في ١٩٦٤/١/٢١ وعاد الى الوطن في ١٩٦٥/٤/١١ متجاوزا مدة أجازته في الفترة من ١٩٦٤/١/٢١ حتى ١٩٦٥/٤/١١ وقررت لجنة الإجازات الدراسية بالوزارة بجلسة ١٩٦٥/٦/١ احتساب هذه المدة أجازة دراسية بدون مرتب وإجرى الخصم من مرتبه استيفاء لما سبق صرفه له من مرتب خلال هذه المدة ، ثم عدلت اللجنة عن قرارها المتقدم بأن يلتصم بأن وافقت بجلسة ١٩٦٨/٢/٥ على احتساب المدة محل التجاوز أجازة دراسية بمرتب على ألا تصرف إليه أية مبالغ ويقتصر على إيقاف الاستقطاع بدون اثر رجعى ومن ثم

عائه وأمالا لقرار اللجنة الثاني بذلك يكون من حق المدعى استرداد ما سبق استقطاعه من مرتبه مقابل المرتب الذى استحق له عن المدة المذكورة كائى حتمى لامتبارها اجازة دراسية بمرتب ويتبع باطلا ما تضمنه قرار اللجنة من حظر صرف اية مبالغ تترتب على قرارها سالف الذكر اذ لا تملك اللجنة وقد وافقت على اعتبار المدة اجازة دراسية بمرتب ان تحول دون المدعى وحقه فى مرتبه عندها .

(طعن ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

أبشدا :

شروط منح اجازة دراسية بمرتب للقاضى او لمعضو النيابة - ان يكون قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفء وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكادر العام - اساس ذلك - درجة ممتاز فى الكادر العام تقابلها فى النظم والكادرات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية فى هذه الكادرات - لا وجه للقول بان رجال القضاء لا يخضعون اصلا لنظام التقارير السرية المعروفة فى الكادر العام او ان الدرجات المعاملة لدرجاتهم بالكادر العام لا يخفض شامغلوها لنظام التقارير السرية - الأمر ليس مجال مقارنة وقياس او تطبيق تقون نظام المامفين المننيين بل محاولة للتوفيق بين التصرف فى ضوء افراض واهداف التشريع - شروط المادة ١٨ سالف الذكر من حيث تقدير درجات الكفاية تطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكفاية حسب النظام الوظيفى المصالحين به .

ملخص الفتوى :

ان السادة القضاة وامضاء النيابة المعروضة حالتهم قد حصلوا فى المامفين الاخرين على تقدير كفاية بدرجة فوق الوسيط من ثم لا يجوز منحهم الاجازة الدراسية بمرتب لأن شرط منح هذا النوع من الاجازات

أن يكون القنصى أو عضو النيابة قد حصل على تقدير كفاية بدرجة كفاءه ، وهو ما يوازى التقدير بدرجة ممتاز فى الكادر العام .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بأنه اذا ما تحتم تطبيق النص الخاص بضرورة الحصول على تقدير متمسك وفقاً لمفهوم هذا التقدير فى القانون العام للتوظيف فينبغى أن يقترن ذلك بأعمال سائر الأحكام الواردة فى هذا القانون بشأن تحديد الخاضع لنظام التقارير السرية . وبطبيق ذلك على أصحاب الشغل فى الحالة محل البحث يبين أنهم لا يخضعون أصلاً لنظام التقارير السرية فى مفهوم قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارهم جميعاً يشغلون درجات تعمل ، فى معادلتها ، الدرجة الثالثة ، وأقرانهم فى الكادر العام لا ينطبق عليهم نظام التقارير السرية .

كما لا يسوغ الاحتجاج بأن مناط تطبيق الشرط الخاص بالحصول على تقدير ممتاز فى العاملين الآخرين أن يكون الموظف خاضعاً أصلاً لنظام التقارير السرية وفقاً لمعاييرها وشروطها الواردة فى قانون العاملين المدنيين بالدولة . وأن من المقرر أن رجال القضاء لا يخضعون لهذا النظام فى أية صورة من صورهم وإنما يخضعون لقواعد مغايرة تساهم تضمنها قانون السلطة القضائية ، هيئة هيئة تتولى التفتيش على أعمالهم وإسبة ضوابط ومعايير يعملون على أساسها فى تقدير كفاءتهم مغايرة تساهم لذلك التى يتم على أساسها معالجة العاملين المدنيين بالدولة . ولا أدل على هذا الاختلاف من أنه بينما يحصل كثير من هؤلاء العاملين على تقارير كفاية بدرجة ممتاز لا يحصل رجال القضاء على تقدير كفاءه إلا على التقييم الأسفل مع ما هو أوضح منه فقد مسئوليتهم ودقة وصحة العمل القضائى . وبالنسبة لجان القنصيات التى تؤدي بالقضاى الى الحصول على تقدير فوق الوسط تكفى . ولو أعملت فى شأنها معايير تقارير الكفاية للعاملين المدنيين ، لحصوله على أعلى مراتب الكفاية .

لا يسوغ الاحتجاج بشيء مما تقدم لأنه طالما كان من المقرر انطباق قانون تنظيم شئون البعثات والأجارات الدراسية والمنح رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على بعض العاملين بنظام وظيفية خاصة فإن الأمر يقتضى توفيقاً

اوضاع هؤلاء بالنسبة الى انطباق القانون المذكور بمرعاة التوافق المصالح بين كل من النظم الخاضعين لها ونظام العاملين المسجلين بالدولة باعتباره القانون الغالب الذي وضعت على اساسه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ دون استلزام النطباق او التعادل الذي من مقتضى اتباعه التوصل الى حلول لا تتفق مع الاهداف والغراض التي قصد الشارع تحقيقها .

وتأسيسا على ذلك فانه لا وجه للزام التعادل بين درجات وظائف قانون السلطة القضائية ودرجات قانون نظام العاملين المسجلين للوقوف بالنسبة للاولى ، فهما يتعلق بترك الخاضعة لنظام تقارير الكلية ، عند الحد الذي تلقى عنده الثاقبة . ذلك ان الامر ليس مجال مقارنة ومقاييس ، او تطبيق لقانون نظام العاملين المدنيين . بل الامر محاولة للتوفيق بين النصوص في ضوء اغراض واهداف التشريع مما يستتبع القول بأن شروط المادة ١٨ كثرة الذكر من حيث درجات تقدير الكلية تطبق على كل من يخضعون لنظام تقدير الكلية حسب النظام الوظيفي للعاملين به .

كما ان اعتبار درجة فوق الوسط شرطا كافيا لاهلية القاضي لتسوية وظيفة القضاء لا يعنى بالضرورة ولهذا السبب ان تلك الدرجة تماثل درجة ممتاز في الكادر العام . بل ان المطلق الجرد يقتضى القول بأن درجة ممتاز في الكادر العام بحسبها تماثل اعلى درجات تقدير الكلية في هذا الكادر تعادلها وتعاثلها في النظم والكادرات الخاصة اعلى درجة تقدير كفاية في كل من هذه الكادرات . وعلى ذلك تعادلها في نظام قانون السلطة القضائية درجة كفاء .

واخيرا فانه لا حاجة في القول بأن مجلس الدولة قد جري على اتباع تقايد بمنكر استهدف منه محاولة الموازنة بين الاحكام الواردة في قانون البعثات والتي تستلزم الحصول على تقدير كفاية بدرجة ممتاز في العاملين الآخرين لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة ، وبين تلك التي تنظم تقارير الكلية لاهضاء المجلس وذلك بأن فرق بين تقارير الكلية التي تنتم على اساسها الترقية الى الدرجات الاعلى وبين التقارير اللازمة لمنح الاجازة الدراسية بمرتبة - لا حاجة في هذا القول لان كلا من قانون السلطة القضائية وقانون تنظيم مجلس الدولة لا يتطلبان من حيث طريقة تقدير

مراصب الكلية . ذلك انه بينما توضع تقارير الكلية واعضاء النيابة . بمعرفة ادارتى التفتيش القضائى وتفتيش النيابة طبقا لاحكام المادتين ٥٨ . ١٢٩ من قانون السلطة القضائية ، توضع هذه التقارير بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة بمعرفة ادارة التفتيش الفنى وبمعرفة السادة رؤساء الادارات ورئيس هيئة المفوضين ووكيل المجلس المساعد للمحاكم الادارية « نائب رئيس مجلس الدولة » طبقا لحكم المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح السادة القضاة واعضاء النيابة المعروضة حللتهم اجازة دراسية بمرتب .

(انتهى ١٣٧٠ — فى ٢٨/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمتح على أن يشترط فتح اجازة دراسية بمرتب الا يقل تقدير كفاية طالب الاجازة فى العامين الآخرين عن ممتاز — هذا النص يبرى فى جميع الأحوال التى تمنح فيها الاجازة الدراسية بمرتب — قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨ سالف الذكر بالنسبة الى المتح التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية — مخالف لاحكام القانون .

ملخص الفتوى :

ان الادارة العامة للبعثات اوضحت بكتبتها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٣ ان اللجنة التنفيذية للبعثات اصدرت بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ، طبقا للسلطة المخولة لها بالمادة ١٤ من القانون المشار اليه ، قرارا بعدم استلزام الشروط الواردة بالمادة ١٨ آنفة الذكر بالنسبة الى المتح التدريبية التى لا يترتب عليها الحصول على مؤهلات علمية . كما اكدت

هذه الادارة بكتبتها المؤرخ ١٩٧٠/٩/٥ بأن « السادة المذكورين مومنون للتدريب لمدة عام وانهم يستحقون الاجازة الدراسية برتب حيث ان المنح التدريبية مستثناة من شرط المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن المادة ١٨ أتفئة الذكر تنص على أن « يراعى لدى الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :
أ - . . . ب - . . . ج - أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وان تكون كفايته في عمله عن العامين الآخرين بدرجة جيد على الأقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتب اما اذا كان طلبه الاجازة بمرتب فيجب الا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين عن ممتاز . » .

واضح من هذا النص انه يشترط لمنح الاجازة الدراسية بمرتب الا يقل تقدير كفاية طالب الاجازة في العامين الآخرين عن ممتاز . وقد ورد النص على هذا الشرط بمصيغة عامة بحيث يسرى في جميع الاحوال التي تمنح فيها الاجازة الدراسية ومن ثم فان القرار الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسته ١٩٦٢/١١/١٢ يكون مخالفا لأحكام القانون .

فلك أن مؤدى القرار أنك الذكر ان المنح التدريبية التي لا يترتب عليها الحصول على مؤهل علمي لا يلزم بالنسبة الى الاجازات الدراسية التي تمنح بمناسبةها توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ المشار اليها . وقد صدر هذا القرار حسيما يبين من كتابي الادارة العامة للبعثات المؤرخين ١٩٦٤/١٢/٢٩ ، ١٩٧٠/١/٢٣ ، استنادا الى السلطة المخولة للجنة بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وبالرجوع الى المادة المذكورة يبين انها تنص على انه « لا يجوز لأى فرد او وزارة او مصلحة او هيئة او مؤسسة عملة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة اجنبية أو

• حولية إلا بمسد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت فى قبول المنحة أو رفضها وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العالمة أن تشفع اخطارها بقتراحاتها فى هذا الشأن . ويتم الاختيار للمنح التى تتلقاها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع فى الاختيار للبعثات ما لم تقرر اللجنة تنفيذية غير ذلك .

والمستفاد من نص هذه المادة ان سلطة اللجنة التنفيذية للبعثات طبقا لما تقتصر على امكن تقرير اتباع طريقة للمفاضلة بين المتقدمين للمنح . فغير تلك المتبعة فى الاختيار للبعثات دون أن تتمدى ذلك الى وضع نظام أو تنظيم للاجازات الدراسية حتى وان ارتبطت بالمنح المقدمة باعتبارها الوسيلة التى يمكن للموظف عن طريقها الانداسة من المنحة — يفاير أو . يجاوز ما رسمه القانون وحدد شروطه وأوضاعه بما نص عليه على وجه الخصوصى فى المادة ١٨ منه من استظام حصول الموظف على تقدير كناية . فى العاملين الآخرين بدرجة ممتاز حتى يمكن اقبلته الى طلب الاجازة . بمترتب .

(انتهى ١٣٧٠ — فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . اجازات منح العامل اجازة دراسية بمترتب أو بدون مترتب — المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نصت على الشروط التى يمتين مراعاتها فى الاجازات الدراسية التى تمنح للعامل بناء على طلبه — متى قوت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية فاتها تلتزم من حيث مرتب العامل بما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المتبار اليه — ليس فى هذه مصاصرة سلطة جهة الادارة التنفيذية فى المنح أو المنح — اذا توافرت فى

مطلب الاجازة الدراسية شروط الحصول عليها بمرتبة الا انه يستلزم ان جهة الادارة ان تستجيب الى طلبه الاجازة بمرتبة فطلبها بغير مرتبة ومنحت له بغير مرتبة فان قرار منحها له بغير راتب صحيح قانونا - المعبرة في جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتبة او بدون مرتبة - الطلب هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بمنح الاجازة الدراسية - اذا قدم العامل طلب الاجازة الدراسية بمرتبة وكان مستوفيا شرائط هذا الطلب فانه ليس الادارة اي تغيير في منحه مرتبة اذا قررت الاستجابة الي هذا الطلب .

ملخص الفتوى :

١- المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة الملقى - والذي منحت اجازة المذكورة في ظله - كانت تنص على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتبة او بغير مرتبة لمدة لا تتجاوز اربع سنوات ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة هذه الاجازة اذا كانت بغير مرتبة على ان تخلى الوظيفة عند عودة الموظف » .

كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون الهيئات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ وهو التعديل الذي صدر بقرار منحه الاجازة الدراسية في ظله ، على انه « يراعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية :

- ان يكون قد اجتاز للموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الاقل وان يكون له عليه في منحه من المعلمين الاخرين بدرجة جيد على الاقل اذا كان طلب الاجازة بغير مرتبة ، لما اذا كان طلب الاجازة بمرتبة فيجب الا يقل تقدير كفايته من المعلمين الاخرين من ممتاز .

كما يجوز التجاوز عن شروط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :

١ - لل حاصلين على الدكتوراه وكذا الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا .

٢ - لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موعدا في بعثة أو إجازة دراسية وتراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الإجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق لها بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩ و جلسة ٢٤/٣/١٩٧٠ أن انتهت في شأن تفسير هذه النصوص إلى أنه يجوز منح إجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل إلى العامل الذي يودع على منحه أجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في الحدود التي قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التتيد ببدء المنحة . وتأسيسا على أنه «يبين من هذه النصوص أن المشرع حدد شروط» منح إجازة دراسية بمرتب . وقد أطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الإجازة الدراسية الشروط المقررة لذلك أيا كانت مدة الإجازة طالما قد روعي في تحديدها موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لأحكام القانون ، ولم يجعل المشرع اختيار العامل للإبقاء على منحة أجنبية خلال مدة الإجازة الدراسية مانعا من استحقاقه لمرتبه إذا توفرت فيه شروط منح الإجازة الدراسية بمرتب خاصة وأن العامل يصرف بمرتب المنحة من الدولة أو الهيئة الأجنبية التي قدمتها ويصرف راتبه في الداخل من الجهة التابع لها إذا استوفى شروط منحه الإجازة الدراسية بمرتب ، وكلا الأمرين مستقل عن الآخر بشروطه وأجكمله وأن مدة الإجازة الدراسية تمنح في حدود ما تنص به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . بما لا يجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات . ويجوز مدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة في هذه المادة وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ . إلا أنه متى قررت جهة الإدارة منح العامل إجازة دراسية فانهما يلتزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه المادة ١٨

من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط فى الاجازة الدراسية سواء كانت بمرتبة او بغير ايا كانت مدة الاجازة بصرف النظر عن مدة المتحة » .

واضافت الجمعية العمومية انها وهى تؤكد هذا الرأى تضيف الى ذلك ان هذا التفسير لا يصادر السلطة التقديرية لجهة الادارة فى مبدأ المنح او المنع بحسب مقتضيات العمل والفرض من الاجازة الدراسية وما اذا كانت جهة التى يتبعها العامل فى حاجة ماسة الى نوع الدراسة التى يقوم بها وما اذا كانت هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به ، كما انه يعطى الجهة الادارية سلطة تقديرية فى منح الاجازة بمرتبة او بغير مرتبة بحسب مقتضيات العمل ولو كان العامل مستوفيا شروط تقدير جيد منذ التخرج وكانت كتابته فى المملين لا تقل عن تقدير ممتاز ، على ان يكون استعمال الادارة لسلطانها التقديرية هذه منوط فى حالة منح الاجازة الدراسية بغير مرتبة بان يكون طلب الاجازة بغير مرتبة اذ قد تكون جهة الادارة فى حاجة ماسة الى خدمات الوظيفة التى يشغلها العامل طالب الاجازة ومن ثم هى ستسقطها بالضرورة بصفة مؤقتة مدة الاجازة ولا تستطيع من ثم ان تصرف له راتبه بعد ان تقوم بشغلها ، وقد يستشعر العامل هذه الاعتبارات ويرى ان من مصلحته بالرغم من توفر التقديرين السابقين وحتى لا تمارس جهة الادارة سلطتها التقديرية فترفض طلب الاجازة بمرتبة قد يرى ان من مصلحته ان يتقدم طالبا ان تكون الاجازة بغير مرتبة فتستجيب جهة الادارة لهذا الطلب . فيكون قرارها بمنحة الاجازة بغير مرتبة صحيحا لان المعبرة فى جميع الاحوال بطلب العامل الاجازة سواء كانت بمرتبة او بغير مرتبة اذا كان مستوفيا شرائط هذا الطلب القانونية لان هذا الطلب هو ركن السبب فى القرار الادارى الصادر بمنح الاجازة الدراسية وهو اولى الشروط التى تنص عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه التى ربطته ربطا كاملا بين شروط الاجازة الدراسية وبين طلب العامل اذا استهلكت حكما بالنص على ان « يراعى فى الاجازات الدراسية التى تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الاتية ... » .

وقد انتهت الجمعية العمومية في فتاها المشار إليها الى أنه اذا قدم العامل طلب الاجازة الدراسية بمرتبة وكان مستوفيا لشرائط هذا الطلب نقله ليس للادارة أى تقدير فى منحه مرتبه اذا قررت الاستجابة الى هذا الطلب ن مجال سلطتها التقديرية هنا هو مبدأ منح الاجازة الدراسية او عدم منحها فاذا جاوزت جهة الادارة حدود سلطتها التقديرية هذه وقررت حرمان العامل من مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية كان قرارها غير قائم على سببه .

ومن حيث انه باعمال افتاء الجمعية العمومية المسبوق الاشارة اليه على الحالة المعروضة فاذا كان الثابت ان السيد / قد اوضح فى طلبه المسائل ان الطلب الذى سبق ان تقدم به للترخيص له بالاجازة الدراسية كان على أساس كون الاجازة بمرتبة وانه اعاد تكرار هذا الطلب لدى مطالبته بمدها وان كفايته فى العاملين تحدرت بدرجة كء ، وفضلا من ذلك فان الواضح ان مجلس الدولة لا يئازع فى نوافر وصحة الشروط التى ذكرها سادته فى الطلب المقدم منه الامر الذى يفترض معه توافر وصحة هذه الشروط فى حقه .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان السيد المعروضة حالته قد توافرت فى شأنه الشروط التى استلزمها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لاستحقاق المرتب خلال مدة الاجازة الدراسية ، سيما وان الطلب المقدم منه كان على اساس منحه الاجازة بمرتبة وان جهة الادارة قد استجابت لهذا الطلب بمقررت منح الاجازة الدراسية ولكن بشتر مرتب الامر الذى يجعل قرارها غير قائم على سببه . وتبعاً لذلك فان سيادته يستحق مرتبه عن مدة الاجازة الدراسية المشار اليها وهى المدة من ٢٣/٥/١٩٦٣ حتى ١٣/٣/١٩٦٤ وذلك بمراعاة احكام التقادم الضمى فى هذا الخصوصى .

ومن حيث انه عن بيان الجهة التى تتحمل بهذا الراتب وهل هى مجلس الدولة أم الجامعة ، فانه لما كان الثابت انه خلال الفترة المشار اليها

كلين السيد المذكور نائبا لمجلس الدولة وعضوا من أعضائه : وأن مجلس الدولة هو الجهة التي أوفدته في الإجازة الدراسية سلكة الفكر ، ومن ثم فإن مجلس الدولة هو الجهة التي تتحمل بمرتبه عن المدة المصغر اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد الدكتور لمرتبته عن مدة الإجازة الدراسية من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٤/٣/١٣ بمراعاة أحكام التعاليم الخصى ، وأن الجهة التي تتحصل بهذا المرتب هي مجلس الدولة .

بمقتضى ٨٢٩ — م/١٧/٢/١٩٧٢ ،

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

المادة ٤٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — أجازتها منحه العامل إجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب — المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة محلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — نصها على الشروط التي يطمين مراعاتها في الإجازات الدراسية التي تمنح للعامل بناء على طلبه — جواز منسح إجازة دراسية بمرتب يصرف في الداخل الى العامل الذي يوفد على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التي حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لمنح الإجازة الدراسية بمرتب وذلك في الحدود التي شررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقتضى بأنه يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منسح العامل إجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لا تتجاوز أربع سنوات وذلك على

حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز مبدئياً مدة الإجازة الدراسية عند الضرورة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بشرط أن تكون التقارير الواردة من عضو الإجازة الدراسية قاطعة بضرورة ذلك ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة لمدة الإجازة إذا كانت بغير مرتب على أن تخلى عند عودة العامل .

وبأن تدخل مدة الإجازة الدراسية في حساب المعاش أو المكافأة وغيره استحقاق العالوة والترقية .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة نظم في الباب الثالث أحكام الإجازات الدراسية ، ومن بينها ما اشترطته المادة ١٨ : «معدلة بالقانونين رقم ٦ لسنة ١٩٦١ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ من شروط في الإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه ، فقد نصت هذه المادة على أن « يراعى في الإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

١ — أن يكون قد أمضى في الخدمة سنتين على الأقل .

ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة إلى أحد الزوجين إذا أوفدت الزوج الآخر في بعثة أو إجازة دراسية أو ندب أو نقل للعمل في الخارج ، ، لماذا كانت الإجازة الدراسية بمرتب أو وقف صرف هذا المرتب بعد انتهاء الإجازة ، ويجوز في هذه الحالة بقاء الزوج في إجازة دراسية بدون مرتب حتى يتم الزوج الآخر بعثته أو إجازته .

ب — ألا تزيد من الموظف من ٤ سنة ميلادية وقت الإيفاد .
ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لأعطيات تتصل بالمصلحة العامة .

ج — أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن يكون كتابته عن عمله في العامين الآخرين بدرجة جيد على الأقل .

كان طلب الاجازة بغير مرتب ، اما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب
الا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين من ممتاز .

ويجوز للوزير المختص بعد اخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن شرط
الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة لابناء الاقليم الشمالى .
ويعمل بهذا الاستثناء لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج
بالنسبة :

١ — للحاصلين على الدكتوراه وكذلك الماجستير أو دبلوم
الدراسات العليا .

٢ — لأحد الزوجين اذا كان الزوج الآخر موفدا في بنة او اجازة
دراسية واراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على ان تكون الاجازة
الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

د — ان تكون الجهة التى يتبعها الموظف في حالة ماسة الى نوع
الدراسة التى سيقوم بها وان تكون الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى
يقوم به .

هـ — ان يودع الموظف سواء اكلت الاجازة بمرتب ام بغير مرتب لدى
ادارة البطانات رصيدا تراه كافيا لمواجهة الطوارئ او ان يقدم ضمانا
تقبله الادارة تحقيقا لتلك الغاية .

ويتجاوز عن الشروط السابقة كلها او بعضها لاولاد الشهداء واخوتهم
الذين يؤمنون في اجازات دراسية .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المشرع حدد شروط منح العامل اجازة
دراسية بمرتب ، وقد اطلق استحقاق المرتب متى توفرت في عضو الاجازة
الدراسية الشروط المقررة لذلك ليا كلفت مدة الاجازة طالما قد روى في
تحديد موافقة السلطات المختصة على ذلك طبقا لاحكام القانون ، ولم
يجعل المشرع اختيار العامل للانفاذ على منحة اجنبية خلال مدة الاجازة

الدراسية مانعا من استحقاقه لرتبه اذا توفرت فيه شروط منح الاجازة الدراسية بمرتب خاصة وان الصاليل يصرف مرتب المنحة من الدولة او الهيئة الاجنبية التى تقدمتها ويصرف راتبه فى الداخل من الجهة التابع لها اذا استوفى شروط منحه الاجازة الدراسية بمرتب وكلا الأمرين مستقل عن الآخر بشروطه وأحكامه

ومن حيث ان مدة الاجازة الدراسية تمنح فى حدود ما تقتضى به المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بها لا يجاوز اربع سنوات وذلك على حسب مقتضيات العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ، ويجوز بعدها بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بالشروط الواردة فى هذه المادة وفى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه متى قررت جهة الادارة منح العامل اجازة دراسية فلتها تلزم من حيث مرتب العامل عنها بما نصت عليه فى المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ من شروط فى الاجازة الدراسية سواء كانت بمرتب او بغير مرتب ايا كانت مدة الاجازة يصرف النظر من مدة المنحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز منح اجازة دراسية بمرتب يصرف فى الداخل الى العامل الذى يؤسد على منحة اجنبية متى توافرت فيه الشروط التى حددتها المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية لمنح الاجازة الدراسية بمرتب وذلك فى الحدود التى قررتها المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ دون التقيد بمدة المنحة .

(انتهى ٥٣٠ - فى ١٣ من مايو سنة ١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

اختلاف نظام البعثات عن الاجازات الدراسية - قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لامضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصلوات تنفيذاً للمادة ٢٠ من

اتفقوا — نصه على جواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير اعانة اجبالية او شهرية لعضو الاجازة الدراسية بشروط معينة — قيام وزارة العمل بمنح موظفيها الموقدين اجازات دراسية الترقى بين مرتبهم فى الداخل ومرتب عضو البعثة فى الخارج — غير سليم — انعقاد الاختصاص فى هذا الشأن لرئيس اللجنة العليا للبعثات — وجود بند فى ميزانية الوزارة خلاصا بالاجازات الدراسية لا ينهض اساسا لبعول الصرف او سندا لاختصاص الوزارة بذلك .

ملخص الفتوى :

باستعراض الاحكام التى اوردتها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فى الجمهورية العربية المتحدة ، يبين بجملاء انه قصد تنظيم طريقتين متميزتين لتحقيق اغراضه يستقل كل منهما بشروط واوضاع ومعاملة خاصة ، هما طريق البعثات وطريق الاجازات الدراسية ، وان اتحدا فى الافتراض ، وهى القيام بدراسات علمية او عملية او عملية او الحصول على مؤهل علمى او كسب مران عملى لسد نقص او حاجة تقتضيها المصلحة العامة طبقا لما نصت عليه المادتان ١ و ١٥ من القانون المذكور ، وهذه الوحدة فى الغرض لا تفيد معنى خلاصا ولا تحمل مغزى معين يوجب ان المادة الاولى حين حددت الغرض من البعثة جمعت كل ما يمكن ان يسمى اليه ايفاد الدولة لموظفيها او للمرشحين للتوظيف بها ، تحقيقا للاستزادة من النظم او النفس او الخبرة العملية ايا كانت صورة هذا ايفاد وطريقته وان المصلحة العامة التى تتحقق بالايفاء تجمع صوره الشتى دون ان تستلزم تحثا توحيد الوسيلة او الطريق وتلك المغايرة فى الطريقة اقتضت ان يعالج القانون كلا منها فى باب مستقل فانمرد للبعثات بابه الاول بيانا لاثوابها وشروطها واجراءاتها ، وللاجازات الدراسية بابه الثالث مؤكدا فيه ومفصلا ما كانت تتضمنه قوانين شئون الموظفين من نص يجيز للوزير منح اجازة دراسية بمرتب او بدون مرتب ، وذلك من حيث انواعها وشروطها واجراءاتها كذلك .

لها من حيث المعاملة المالية للحاصلين على اجازات دراسية ، فانها تتحدد بنوع الاجازة فلو كانت بدون مرتب لا يستحق الموظف خلالها مرتبا ، ولو كانت بمرتب لا يستحق الموظف خلالها الا مرتبه ، الا ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد نصت على انه :

« تقرر اللجنة العليا للبعثات : بناء على اقتراح اللجنتين التقنيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية والداخلية . المودعون في اجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة والتخصص » . واستنادا الى هذا النص اصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٢٤ في ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح وطلاب تحت الاشراف ، حيث قضت المادة ٢١ بجواز موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات على تقرير امانة اجالية او شهرية لعضو الاجازة الدراسية وذلك متى ثبت امتيازه في دراسته لمدة سنتين دراسيتين على الاقل . وتبنيح الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار امتيازه في دراسته ، وتصرف هذه المبالغ على اجبالي ميزانية البعثات .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم جواز منح الحاصلين على اجازات دراسية — امانة اجالية او شهرية بشروط معينة وحدود اهمها ان تصدر الموافقة على ذلك من رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وان يكون قد ثبت امتياز الحاصل على اجازة دراسية لمدة سنتين دراسيتين على الاقل ، وهذا الشرط يقتضى ان يكون قد مضت سنتان دراسيتين على الاقل ، وهذا الشرط يقتضى ان يكون قد مضت سنتان دراسيتان على بدء الاجازة الدراسية ، وان تكون الاعانة الشهرية لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط استمرار الامتياز في الدراسة ، وان تتحمل ميزانيات البعثات بمبالغ الاعانة .

وبالبناء على ما تقدم . فانه ما كان يجوز لوزارة العدل ان تمنح موظفيها الحاصلين على اجازات دراسية الفرق بين مرتبهم ومرتب عضو البعثة في الخارج ، ولا يقدم في هذا النظر ولا يغير منه انه لا يوجد نص مانع للوزارة من المنح ، وذلك انه في مجال الصرف من الاموال العامة ،

وعلى الأخص بالنسبة الى مسائل المرتبات وما يرتبط بها من الثسئون
الوظيفية ، لا يكتفى عدم وجود النص المانع من الصرف بل يجب وجود
النص المانع ، فإذا لم يوجد مثل هذا النص امتنع الصرف ، اما اذا وجد
فيجوز الصرف في حدوده ويقيوده وطبقا للشروط الواردة فيه وبالإجراءات
المرسومة . ولا حجاج أيضا بما ورد في ميزانية الوزارة من مبالغ خاصة
بالأجازات الدراسية والمنح التدريبية ، فان هذا الورود لا ينهض أساسا
لجواز تقرير الصرف وسندا لاختصاص الوزارة بذلك خصما على ميزانيتها ،
وذلك ان الميزانية ليست بطبيعتها سوى عملا يتضمن الموافقة مقدما على
الإيرادات والمصروفات العامة ، دون ان يكون من شأنها انشاء الحق
او الفشاء او تعديل او المساس بالراكز والأوضاع القانونية انشاء او الفناء
او تعديلا . فوجود الاعتماد المالي لا يؤدي بذاته الى اجازة صرفه بل
يكون صرفه مستندا الى اسباب خالجة عن الميزانية قد تكون سابقة عليها
او لاحقة تسمح الميزانية فقط بتحقيقها .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قيام الوزارة بصرف الفروق المتوه منها
غير صحيح في القانون ، وتكون القرارات الصادرة بمنح الموفدين بإجازات
دراسية هذه الفروق مخالفة للقانون . وينعقد الاختصاص بمنح مثل
هذه الفروق في صورة اعانتت — لرئيس اللجنة العليا للبعثات بالشروط
وطبقا للأوضاع التي تضمنتها اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات
الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا
للبعثات رقم ١٢٤ في ٧ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ازام ما تم من صرف ، فان الجمعية العمومية توصى — والحال
كذلك — ان تتخذ الوزارة الاجراءات اللازمة لاسترداد ما تم من صرف .

(فتوى ٣٨١ — في ١٩٦٥/٤/٦)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

جواز شغل درجات المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها اسوة بشغل

درجات المعايين — أسس ذلك من نص المادة ٤٧ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتفسير التشريعي للمادة ٤٦ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير الخزانة من سلطة اعانة أسر المجندين في الأحوال وطبقا للأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية » .

وبناد هذه المادة جواز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودته .

وتنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر على انه « عند اعادة احد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودة المار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية او يشغل اي وظيفة خالية من درجته او يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » .

وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ وجاء فيه مادته الثالثة « ان مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعادة احد العاملين بجوز شغل وظيفته بدرجته وذلك سواء عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق التعيين » .

وعلى هدى هذا التفسير التشريعي للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة يمكن تفسير المادة ٤٧ منه اذ ان التفسير ايا كان بمصدره تشريعيا كان او قضائيا او فقها لا يقرر احكامها جديدة وانما

يوضح احكام النص موضوع التفسير وتيلسا على ما ذهبت اليه اللجنة .
العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين في تسيها للمادة ٤٦ من انه يجوز
ان يكون التعيين في وظلف المعارين بطريق الترقية يمكن تفسير المادة
٤٧ بأن يكون شغل وظلف المبعوثين بطريق الترقية ايضا ولا يقدح في
هذا التفسير ان المادة ٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا بشاها لنص
المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته في حالة عدم امكان
اخلاء الوظيفة اذ يجوز قياسا على ما قرره المسادة ٤٦ سالفة الذكر في
شأن المعار ان يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية اذا
كانت شاغرة او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يلقى في وظيفته
الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في اول وظيفة تملو من
نفس درجته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز شغل درجات
المبعوثين الى الخارج بالترقية عليها اسوة بشغل درجات المعارين ويتبع
في اخلاها بعد عودة المبعوث نفس الطريقة التي تتبع في اخلاء درجة
المعار عند انتهاء امرته .

(فتوى ١٠٣٢ — في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧)

قائمة رقم (١٥٨)

المبدأ :

جواز شغل درجة العامل المبعوث عن طريق التعيين فيها او الترقية
عليها — اساس ذلك نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقياس على ما ورد بقرار التفسير
التشريعى رقم (١) لسنة ١٩٦٥ من جواز شغل وظيفة المعار بدرجةها سواء
عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التي تمارس حق
التعيين — القوا بأن الاعارة تختلف عن البعثة في انها قد تدرى الى نقل
العامل المعار الى الجهة المستعمرة — مردود بأن ذلك ليس يلزم حتما في
جميع الاعارات ففي الغالب الأعم يعود الصامل المعار الى وظيفته الأصلية

كالبعوث تماما — القول بأن شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وأن ذلك يستتبع المطالبة بإنشاء درجات جديدة عند عودة المبعوثين مردود بأن المبعوث شاقه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت شافرة او يشغل أى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من العاملين والمجندين وظائفهم ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تضى منذ عودتهم وذلك مع عدم الاخلال بما لوزير الخزانة من سلطة امانة أسر المجندين فى الأحوال وطبقا للأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه استنادا الى هذه المادة يجوز شغل درجة العامل المبعوث بصفة مؤقتة على أن تضى عند عودته .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه تنص على أن : يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة .. أو بالتعيين .. أو النقل ، فالترقية هى احدى وسائل شغل الوظيفة شاتها فى ذلك شأن التعيين أو النقل .

ولا يجوز تخصيص نص المادة ٤٧ بأن يكون شغل وظيفة بطريق التعيين وحده طالما ورد النص مطلقا اذ يكون ذلك تخصيصا بغير مخصص واية ذلك أن المشرع بالنسبة لشغل وظيفة العامل فى اجازة دراسية بدون مرتب نص فى المادة ٨ على أن يكون شغلها بالتعيين بصفة مؤقتة اذ ورد نص المادة المذكورة . كما يلى « يجوز بقرار من الوزير المختص أو من فى سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات وذلك على حسب مقتضات العمل .. ويجوز

شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة لمدة الاجازة اذا كانت بغير مرتبة على ان تظلى عند عودة العامل .

فالمرع قد غاير فى الحكم بين شغل وظيفة من هو فى اجازة دراسية بغير مرتبة وبين شغل وظيفة المبعوث اذ نص على ان يكون شغل وظيفة الاول بطريق التعيين واطلق كيفية شغل وظيفة الثقى وهو ذات التعبير الوارد بالنسبة للمعار اذ نص المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المدنيين على انه « عند اعادة احد العاملين بقى وظيفته خالية — ويجوز شغل هذه الوظيفة بصفة مؤقتة على ان تظلى عند عودة العامل للمعار ويكون شغل الوظيفة بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين .

وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية او يشغل اى وظيفة خالية من درجته او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفة تظلو من نفس الدرجة » .

وقد اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين القرار التفسيرى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى جاء به « ان مقتضى حكم الفترة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انه عند اعادة احد العاملين بجوز شغل وظيفته بدرجتها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها او الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين » .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ الى جواز شغل درجات المبعوثين بالخارج بالترقية وذلك على هدى التفسير التشريعى للمادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين للدولة اذ ان التفسير ايا كان مصدره تشريعيا كان او قضائيا او فقها لا يقرر احكاما جديدة وانما يوضح احكام النص موضوع التفسير وقياسا على ما ذهبت اليه اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين فى تفسيرها سالف الذكر من انه يجوز ان يكون شغل وظيفة المعار بطريق الترقية ايضا ولا يتقدم فى هذا التفسير ان المادة ٤٧ من هذا القانون لم تتضمن نصا مشابها لنص المادة ٤٦ يبين ما يتبع بالنسبة للمعار عند عودته فى حالة عدم امكن اخلاء الوظيفة فانه

يمكن ان يفسر ذلك برغبة المشرع في عدم تكرار حكم نص عليه في المادة السالبة مباشرة وعلى ذلك تطبيق ذات الأحكام الواردة في المادة ٤٦ على حالة عودة المبعوث بأن يشغل المبعوث عند عودته من بعثته وظيفته الأصلية إذا كانت شافرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته في أول وظيفته تخلو من نفس درجته .

ومن حيث ان القول بان الاعارة تختلف عن البعثة في انها قد تؤدي الى نقل العامل المعار الى الجهة المستمرة فان ذلك ليس بلازم .
حيث في جميع الاعارات وفي الغالب الأعم يعود العامل المعار الى وظيفته الأصلية كالمبعوث تماما .

لما القول بان شغل درجات المبعوثين بالترقية سوف يؤدي الى شغلها بصفة دائمة وان ذلك يستتبع — عند عودة المبعوث — المطالبة بإنشاء درجات جديدة ، مردود بأن المبعوث شأنه شأن المعار عند عودته يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت شافرة أو يشغل أى وظيفة خالية من درجته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية كما ان هذا القول ينظر الى الترقية باعتبارها تحسينا لحال العامل فقط وكنها ترقية حتمية وجوبا بقوة القانون ويفضل العنصر الأهم في الترقية وهي الخدمات التي تؤديها الوظائف وما أوجبه القانون على العامل من ان يقوم بعمل الوظيفة التي يرقى اليها بحيث ينبغي ان تستهدف الترقية اسلما إداء الخدمة واحتياجات المرافق العامة وما يكفل حسن سيرها تحت إشراف المصلحة العامة ، وان الإدارة هي القوامة على تقدير هذه الاعتبارات وترخص في الترقية الى الوظائف وفي اختيار وقت الترقية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة
الصادرة بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٦٦٦ — في ١٩٦٨/٦/٢٦)

ملحوظة :

أيدت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها السابقة الصادرة بجلستها
المنعقدة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ — فتوى رقم ١٠٢٢ بتاريخ
١٩٦٧/٩/٢٤ .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

حسب مدد الإعارة ضمن مدة الخدمة المفروضة على المبعوث عقب
موته من البعثة — أساس ذلك . أن الإعارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية
التي يتبعها الباحث ولا تقطع صلة الوظيفة بها وتدخل بنتها في مدة خدمته
الفعلية بتلك المؤسسة تطبيق — الباحث في المركز القومي للبحوث الذي قضى
في مدة بعثته مدة سبع سنوات فإنه يلتزم بخدمة المركز مدة سبع سنوات
حسب نص المادة ٣١ سالفة الذكر وإذا أمضى الباحث في الخدمة بعد موته
من البعثة مدة عشر سنوات بما في ذلك فترة إعارته فإنه يكون أوفى بالالتزام
المتصور عليه في قانون البعثات .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون
البعثات والأجازات الدراسية والمنح تنص على أن « يلتزم عضو البعثة
أو الأجازات الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة
حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة
تحدد على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة والأجازة
الدراسية ويحد أقصى ٧ سنوات لعضو البعثة » وتطوئ المادة
٣٣ من ذات القانون بجواز مطالبة العضو الذي يخل بهذا الالتزام بتعويضات
البعثة بقرار من اللجنة التنفيذية للبعثات .

ومما ذلك أن المشرع ألزم الموعد بخدمة الجهة التي أوفدته فضعف
مدة الإيفاد يحد أقصى قدره سبع سنوات بالنسبة لعضو البعثة ، والا جازت
مطالبته بتعويضات البعثة ، ومن ثم فإن هذا الأمر لا يترتب ألا إذا امتنع
المبعوث بإرادته المتفردة عن خدمة الجهة التي أوفدته ، وتبعاً لذلك فإنه

لا يجوز أعمال هذا الأثر إذا خُدم البعثات جهة أخرى خلال مدة الخدمة المفروضة وفقاً لقواعد النظام القانوني الخاضع له ، وعلى أطراف أحكامه .

ولما كانت المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق على الباحثين بالمركز القومي للبحوث وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تجيز الإمارة ، على أن تحسب منتهى في المكافأة أو المئالة مع معاملة المعار فيما يخص باقديته والملاوات المستحقة له كما لو كان في الخدمة فعلاً وتحتفظ له بوجه عام بكافة مميزات وظيفته ، فإن الإمارة تتم بإرادة المؤسسة العلمية التي تبعها الباحث ، ولا تتطع علاقته الوظيفية بها ، وتدخل معها في مدة خدمته الفعلية بترك المؤسسة ، وبالتالي يتمين صاحبها ضمن مدة الخدمة المفروضة على البعثات من الباحثين عقب عودته من البعثة .

ولما كان الباحث في الحالة المثلثة قضى في بعثته مدة سبع سنوات فإنه يلتزم بخدمة المركز القومي للبحوث مدة سبع سنوات ، باعتبار أن هذا القدر هو الحد الأقصى الذي فرضه المشرع ، وإذا أمضى في الخدمة بعد عودته من البعثة مدة عشر سنوات بما في ذلك فترة إمارته ، فإنه يكون قد أوفى بالالتزام المنصوص عليه بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ السابق الذكر .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى حساب مدة إمارته الدكتور ضمن مدة الخدمة الملزم بقضائها بالمركز القومي للبحوث وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٦ فتوى ٨٠ — في ١٨/١/١٩٨٢ .

الهيئة القضائية مبادئ متشعبة

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

حرمان الموظف الذي لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء أجازته من مرتبه مدة غيابيه - المادة ٦٢ من قانون الموظفين - إصدار تعليات تقضى بوجوب أن يتقدم الموظف بعذره لدى نفس يوم تفتيحه وقبل بدء العمل وإلا اعتبر غيباه بدون عذر ويخصم من مرتبه - اعتبار هذه التعليات تطبيقاً سلبياً للمادة سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة تنص على أن كل موظف لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة أجازته مباشرة يحرم من مرتبه من مدة غيباه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الإجازة مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية . ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه من مدة التأخير متى كانت هذه المدة تقل من خمسة عشر يوماً إذا لم يبدى الموظف اسباباً مقبولة تبرر هذا الغياب . وتحسب المدة المتجاوز عنها من نوع الإجازة السابقة ، وتأخذ حكمها فيما يتعلق بالمرتب خصم الإحوائ . وهذه المادة تقوم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل في الدوائر الحكومية ، مردها أصل طبيعي هو أن يحرم الموظف الذي لا يعود الى عمله بغير مبرر بعد انتهاء أجازته من مرتبه مدة غيباه ، لأن الأصل أن الأجر مقابل العمل ، فإذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق

له في الاجر وهذا مع عدم الاخلال بالحكمة التأديبية بسبب اهماله في اداء واجبه لتفنيه من عمله بخون مبرر . ومن ثم اذا اصدرت وزارة التربية والتعليم نشرة جاء بها انه « لوحظ ان بعضا من المدرسين والموظفين بالمدارس يتغيبون عن مدارسهم دون اعتذار ، واذا ما سئلوا عن ذلك بعد مودتهم اعتفروا بالمرض او بأسباب اخرى » .

ولما كانت التعليمات تقتضى ان يتحجروا باعتذارهم في نفس اليوم الذي يتغيبون فيه وقبل بدء العمل بالمدرسة ليتسنى لها تدبير الموقف المترتب على تغيبهم ، فلماذا قررت الوزارة اعتبار كل تغيب من هذا القبيل تغيبا بدون عذر ويخصم اليوم أو الأيام التي يتغيبها السادة المدرسون والموظفون من ماهياتهم » . فان مضمون هذه النشرة المذكورة لا يخرج من كونه تطبيقا لهذا الأسس الطبيعي الذي رددته المادة ٦٢ المقتضى اليه .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

موظف وكيل — عدم احققه في الغياب بسبب الاجرة او بغيرها —
أسس ذلك وحكمته .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٨٨ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان « تخول الوكالة الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل . ليس للموظف الوكيل اية ميزة في التعيين للوظيفة الموكولة اليه او لاحدى الوظائف العابة » وتنص المادة ٨٩ على ان : « يعين الوكيل بموسوم او قرار من السلطة التي تمارس حق التعيين حتى يعين الاصيل او مودته » وتنص المادة ٩١ على انه « لا يقتضى الموظف الذي يدمى لوكالة وظيفته خارج محل اقامته سوى تعويض الانتقال المتخصص عليه في المادة ١٢١ من هذا القانون ، ويمكن منحه

بقرار من الوزير المختص تمويضا كائلا عن مدة ٩٠ يوما المنصوص عنها في المادة المذكورة . وتنص المادة ٩٢ على أنه « يحق للموظف الذي يدمى للقيام بوكالة وظيفة في محل اقامته ان يتقاضى تعويض وكالة لا يتجاوز مقداره ثلث الراتب غير المضاف للدرجة الأخيرة من مرتبه الاصيل ضمن الشروط الآتية . . . » ، وتنص المادة ٩٣ على أنه « يحق للمتقاعد او الفرد الذي يدمى للقيام بوكالة وظيفة ان يتقاضى تعويضا لا يتجاوز مقداره الراتب غير المضاف للدرجة الأخيرة من مرتبه الاصيل » ، ولئن كان مفاد تلك المواد أن الوكالة لا تكون أداة من نوع خاص ولغرض خاص لشغل الوظائف العامة حتى تسير المرافق بانتظام واطراد بغير انقطاع بسبب شغور الوظيفة أو غياب الموصّل عنها ولهذا خول الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل للوظيفة ، مما يضمن على هذا الوكيل صفة الموظف ، بل ان تلك النصوص تعبر عنه بهذا اللفظ صراحة ، ولئن كان ذلك كذلك ، الا انه يجب ان يراعى ان هذا النظام الخاص من نظم الوظيفة العامة ، قد اصطبغ بصبغته الخاصة به ، تلك الصبغة التي تستمد لونها من طبيعة هذا نظام ومن الغاية المقصودة منه غلّون احكامه بما تقتضيه طبيعتهما ، فهو نظام يتصف اساسا بصفة التناوب بالنسبة الى الشاغل للوظيفة بهذه الاداة - بمقايده فيها مرهون بشغور الوظيفة او بغياب الاصيل للأسباب الأخرى المشار اليها في المادة ٨٧ من قانون الموظفين الاساسي ، كما ان الحكمة في شغل الوظيفة بالوكيل هو معالجة الشغور او الغياب ، على نحو ما سلف بيانه حتى لا ينقطع سير المرفق في الوظيفة ، فمن الطبيعي ان لا يسمح للوكيل بالغياب بسبب الاجازة او بغيره ، والا لمباح حق هذا النظام الخاص الغاية المقصودة منه ولدار الامر في الطقّة المبرنة ، وقد لمس هذا المعنى بلاغ وزارة الخزائنة رقم ١/١٠/ب/١٠ في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٧ ، الذي جاء به « . . . ان تعيين الوكلاء انما اجيز لاملاد وظيفة شغرت عن اصليها وكان الاصيل في احد الاوضاع المبينة في المادة ٧٨ من قانون الموظفين الاساسي ، وقد قضت الضرورة المحسة

بعدم لبعثها شافرة ، فاعطاه اذن ادارى لوكيل يفضى الى شغبور الوظيفة .
ويأتى الى زوال المبرر لتعيين الوكيل ، فالأجر انهاء حجة الوكيل
بدلا من اعطائه الاذن او الاجازة لامكان تعيين وكيل جديد بدلا منه .
وعلى هذا ، فانه لا يمكن ان يعطى وكلاء الموظفين راتبا ما عن اجازاتهم
مهما يكن نوع هذه الاجازات . ولا وجه لقياس حالة الوكالة فى الوظيفة
على حالة التعيين تحت التهرين لان بقاء الموظف تحت الاختيار رهين
بتحقق شرط الصلاحية فيه ، فلذا اتضح عدم ايلقته وجب فصله ،
بينما بقاء الوكيل فى الوظيفة رهين بشغبورها او بغياب الاميل كما تقدم ،
فكل نظايه وحكمته وغايته واحكامه الخصة .

(طعن رقم ٢٥ ، ٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

تعرض القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ لاجازات العاملين
المعاملين اثنين — هو فى حقيقته بيان للجانب المالى المتعلق بفتحات سفر
المعار فردا كان او مع أسرته — عدم تعرض هذا القرار لاحكام الاجازة
السوية لكل عامل — خضوع هذه الاجازة لما تنظمه قوانين العاملين فى
الجمهورية اليمنية .

ملخص الفتوى :

ان ما عرض له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه فى شأن اجازات أولئك العاملين لا يعدو فى حقيقته الجائبة
المالى الذى يختص بفتحات سفر المعار فردا كان او مع أسرته مسير
الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية ذهبيا وايبيا ، وجعل ذلك
مرة واحدة فى سنة للعامل الذى تصحبه أسرته فى مقر أعماله ، ولم يتعرض
القرار لاحكام الاجازة السنوية التى تقتضى تلك المسفرة ، باعتبار تلك
الاحكام مما تنظمه قوانين العاملين فى الجمهورية اليمنية التى تحكم أولئك
العاملين فى قيامهم على وظائف تلك الجمهورية . وقد قرار ما تقتضيه

حال العامل الذى لاتصحبه أسرته الى الين نخصه بفتكات سفرتين سنويا يغدو فيها على أسرته بما يتبع له الاطبتنان على أمورهما فى زيادة مآخذها عشرون يوما كل ستة اشهر ، فتلك الزيادة بما تقصده من رعاية اجتماعية انما تتعلق بحال العامل الفرد حين يغترق عن مقر أسرته ، وتختلف هذه الزيادة — وان سماها القرار الجمهورى اجيزة — عما نظمه قانون العاملين فى الجمهورية العربية المتحدة من اجازات اعتيادية يمنحها العامل للراحة من عناء عمله سنويا ، وتظل اجازات الممار الفرد كاجازات زميله الذى تصحبه أسرته ، لينظم كليهما قانون العاملين فى الجمهورية اليمنية .

(فتوى ٣٨٧ — فى ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

عدم انقطاع علاقة العامل بوظيفته خلال فترة الاجيزة ايا كان نوعها سواء أكانت بهرتب او بدون مرتب — هذه العلاقة تظل قائمة ومنتجة لجميع آثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا — حسب مدة الاجيزة فى الحد المشترطة للترقية بعد أصلا عليها مصدره طبيعة الاجيزة ذاتها — عدم جواز استبعادها من الحد المشترطة للترقية بالاقضية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ تنص على انه : « مع مراعاة استثناء العامل لشروط ومواسلات الوظيفة المرقى اليها والمحدد المحددة بالجدول رقم ١ الملحق بهذه اللائحة يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التى تسبقها مباشرة . . » .

وتنص المادة ٥٥ من ذات اللائحة على ان « يجوز لرئيس الجهاز منح اجيزة خاضعة بهرتب او بدون مرتب للحد التى يحددها فى الأحوال الاقضية :

١ — للزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر خارج الجمهورية

لمدة سنة على الأقل ولا يجوز ان تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج الموند الى
البسارج .

٢ — للأسباب التي يبينها العامل ويقدرها رئيس الجهاز حسب
مقتضيات العمل ، ويجوز في حالة الضرورة شغل وظيفة العامل ونفعا
للشروط والأوضاع المبينة في المادة ٣٦ « .

ومناد ذلك انه يشترط قضاء العامل مدة خدمة معينة لترقيته من
الوظيفة التي يشغلها الى وظيفة اعلى . وان حصول العامل على اجازة
خاصة بمرتب او بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهي حق للعامل يخضع
في ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجازة ايا كان
نوعها وبسواء اكانت بمرتب او بغير مرتب بل تظل تلك العلاقة قائمة
ومنتجة لجميع اثرها كما لو كان قائما بالعمل فعلا فان حساب مدة الاجازة
في الحد المشترط للترقية يعد املا عليها مصدره طبيعة الاجازة ذاتها ، لذلك
لا يجوز استبعاد مدة الاجازة من الحد المشترط للترقية بالاعتدالية والا ادى
ذلك الى اسقاط مدة من خدمة العامل واضاعة مائع جديد الى موانع الترقى
لم يرد به نص واهدار لترتيب الاعتدالية فيما بين العاملين ، علاوة على
الاضرار بالعامل بحجب الترقية عنه لمجرد انه استخدم رخصة منحه
القانون حقا فيها بموافقة الادارة .

(نكوى ١١٦٦ — في ١١/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

سريان احكام قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الاجازات

على موظفي هيئة الاداعة — اساس ذلك انه لا يتوانر في شأنهم تنظيم خاص .
مخالف .

ملخص الحكم :

لا نزاع في أن نظم الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق لأنه لا يوجد بقانون تنظيم هيئة الإذاعة ولا بلواتحها ما يفيد تنظيم الإجازات على وجه يخالف ما جاء بقانون نظم الموظفين المنشتر إليه .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

نص المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ على منح العامل الذي انتهت خدمته بسبب غير تاديبه مقابل نقدي عن اربعة الاجازات التي لم يحصل عليها اثناء مدة خدمته بالهيئة شمول هذا التعويض لكل مبلغ كان يستحقه العامل عند حصوله على الاجازة اثناء خدمته - شموله لبدل التمثيل دون بدل الانتقال -

ملخص الفتوى :

ان لائحة العاملين بهيئة النقل العام الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ تصدت تعويض العامل عند انتهاء خدمته عن الاجازات التي لم يحصل عليها اثناء الخدمة وذلك بمنحه تعوضاً حده الاممى المرتب الشايل للثلاثة اشهر ايا كان رصيد اجازاته .

ومن حيث أنه اذا كان الأمر كذلك فإنه يعد عنصراً من عناصر هذا التعويض الذي عبرت عنه اللائحة بالمرتب الشايل كل مبلغ يستحقه العامل عند حصوله على الاجازة اثناء الخدمة ، ولا يعد عنصراً من عناصره أى مبلغ يستحق له عند قيامه بعمله ويحرم منه بحكم طبيعته او بحكم الغرض المخصص لاجله عند قيامه بلجازته وعدم ممارسته لعمله .

ومن حيث انه فيها يتعلق ببدل التمثيل فإنه لما كان هذا البذل مخصصا
لحاجة المصنفات التي يتكدها العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق
بالوظيفة ، ولما كانت صلة العامل لا تنقطع بالوظيفة عند قيامه بالأجرة
فإن بظاهرها تلاحقه خلالها وبالتالي يقوم مناط استحقاق هذا البذل أثناء
الأجرة الأمر الذي يحلله ضمن عناصر التعويض المنصوص عليه بالمادة
٨٩ من اللائحة المشار إليها .

ومن حيث انه بالنسبة لبذل الانتقال فإن مناط استحقاقه رهين بتوفير
الحكمة التي دعت الى تقريره وهي تعويض العامل بمصفة اجالية جزائية
عما يتكده من نفقات تنفيذا انتقالاته في وقت عمله الرسمي لأداء أعمال
وظيفية لذلك لا يسوغ صرف هذا البذل عند قيام العامل بأجره لانفاء عنه
الهم إلا اذا وجد نس حريص يقضى بشئ ذلك وهي الانتقال بسبب وحاجة
المحل ومن ثم فإنه لا يدخل عنصرا من عناصر التعويض موضح البحث
. فلا يعد جزءا من المرتب الشامل الذي عنته المادة ٨٩ من لائحة العاملين
بهيئة النقل العام .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فإن المرتب الشامل المستحق للسيد / . . .
..... بمناسبة انتهاء خدمته كقابل نقدي من أرصده اجازاته التي لم
يحصل عليها أثناء خدمته يتضمن بدل التمثيل ولا يتضمن بدل الانتقال
الثابت .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
المرتب الشامل المنصوص عليه في المادة ٨٩ من لائحة العاملين بهيئة النقل
العام الصادرة بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ يتضمن بدل التمثيل دون
بدل الانتقال الثابت .

قائمة رقم (١٦٦)

المبدأ :

ساعات العمل الإضافية لموظفي التفграф - سرد المراحل التشريعية الخاصة بالكفافة عن الأعمال الإضافية .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى المراحل التي مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت من ساعات العمل الإضافية ان مجلس الوزراء وافق في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ على منح « التفرافجية ووكلاء وملاحظي المكاتب الذين يؤدون أعمال الحركة ، وكذلك كتبة المراجعة ومعال التفراف اللاسلكي وغيرهم » أجورا اضافية من الساعات الزائدة عن المقرر لهم بواقع الساعة ساعة وربع . كما وافق في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ على تخويل وزارة المالية سلطة الموافقة على منح مكافآت عن أعمال اضافية للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين . ولما كانت طبيعة عمل غالبية طائفة نظار ومعاوني المحطات - ومن يقوم بعمل هؤلاء من الطوائف الفنية الأخرى لا تخلف كثيرا من مستخدمي حركة التفراف ، فقد طلبوا معاملتهم بالمثل ، ذلك ان مصلحة السكك الحديدية كانت تضطر - بالنظر الى نقص مددهم عما ينبغي - ان يكون تشغيلهم من عشر ساعات الى اثنتي عشرة ساعة في اليوم بدلا من ثماني ساعات ، لذا رأى مدير عام المصلحة في مذكرته المرفوعة الى مجلس الإدارة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ انه : « الى ان تعتد زيادة عدد الوظائف ويدرج المبلغ اللازم لها بالميزانية ، يجب تعويض من يؤدون أعمالا مرهقة بمنحهم أجورا اضافية مما يزيد عن ساعات العمل المقررة » واقترح ان يحدد لنظار والمعاونين وبعض موظفي الطوائف الفنية الذين يعملون في محطات كثيرة الحركة ثمانى ساعات تراد كلها كانت الحركة بالمحطة خفيفة حسب تقدير المدير العام للمصلحة ، وان يحسب الاجر الإضافي على هذا الأساس باعتبار الساعة تعادل ساعة وربع ، بحد أعلى قدره ٥٠٪ من المرتب . وقد وافق مجلس إدارة المصلحة على هذه المقترحات في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧

ورفعت بها مذكرة الى مجلس الوزراء اقراها بجلسته المتعقدة فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٤٧ ؛ ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ونص فى المادة ٧٣ منه على انه : « على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وان يؤديه بدقة وامانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته ، وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ، ويجوز تكليف الموظفين بالعمل فى غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » كما قضى فى المادة ٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه « يجوز ان يمنح الموظف مكافأة من الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل الرسمية ؛ ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت كما يحدد الراتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ... » وتطبيقا لما جاء فى هذه المادة وافق مجلس الوزراء فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ على اقتراحات ديوان الموظفين فيما يتعلق بالمكافآت الاضافية بأن يخص الديوان « بالموافقة على منح مكافآت من أعمال اضافية للموظفين الداهبين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الاضافى بساعة من العمل العادى باعتبار ان ساعت العمل فى اليوم الواحد هى ست ساعات وذلك بعد اتقى ٢٥٪ من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهات أيهما اقل . وفى الحالات الاستثنائية التى توجب صرف مكافأة بنئة اهلى من الفئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ، وفى جميع الأحوال يكون صرف المكافآت فى حدود اعتمادات الميزانية المقررة » وقد نص هذا القرار على اعتبار الساعة من العمل الاضافى لعمال اليومية بساعة وربع من العمل العادى . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء مؤيدا لاستمرار العمل بالقواعد الواردة بقرار ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فى شأن منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وشروط ذلك ، الا انه نظرا لما تبين بعد صدور القرارين سلفى الذكر من ان المبالغ التى تنفقها الدولة فى نظير المكافآت الاضافية بلغت من التضخم حدا كبيرا اتفق كاهل الميزانية بحيث أصبح

يخشى ان يؤثر في سياسة الدولة الاثثة مما يقضى توخى الاقتصاد.
تبيكنا للدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاصلاحية — فقد روى
استبعاد الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكلفات بقئة اعلى من
ربع المرتب او ثمانية جنيهاً ايها اقل بالنسبة للموظفين والمستخدمين ،
وامتبار ساعات العمل الاضافى بالنسبة لعمال اليومية بساعة واحدة من
العمل العادى . وعلى هذا الاساس صدر قرار مجلس الوزراء فى اول ابريل
سنة ١٩٥٣ بان « يخص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكلفات عن
اعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين من
الهيئة على اساس محاسبتهم من الساعة من العمل الاضافى بساعة من
العادى ، وباعتبار ان ساعات العمل فى اليوم الواحد ست مساعات وذلك
بحد اقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري او ثمانية جنيهاً ايهما اقل . . . »
كما قضى بان « يعمل بهذه القواعد اعتباراً من اول ابريل سنة ١٩٥٣ على
ان تسرى على جميع المكلفات السابق صدور قرارات بشأنها وذلك
بتخليصها الى حدود هذه الفئات » وبهذا المعنى صدر كتابا ديوان الموظفين
الدوريان رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ والاخر فى
٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ ، وفى ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٣ وانفق مجلس
الوزراء على ما اقترحه ديوان الموظفين من استثناء بعض حالات من احكام
قرار اول ابريل سنة ١٩٥٣ وتخويل الديوان سلطة النظر فى كل حالة
منها على حدة مراعاة لمصالح العمل ، ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥
فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ بتصديق المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بحيث اصبح نصها : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف
مكفأة من الاعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير اوقات العمل
الرسمية طبقاً للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء . » ويجلسه ٢٦ من
اكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكلفات عن
الاعمال الإضافية والخدمات الممتازة : ونص فى مادته الرابعة على ان
« يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار من احكام القرارات السابقة »
كما قضى فى مادته الخامسة بان « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية » .

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

ترخص الإدارة في منح الموظف مكافأة عن أعمال إضافية في حدود الاعتمادات المالية المقررة — نواحي سلطتها التقديرية في ذلك .

ملخص الحكم :

نص قانون نظام موظفي الدولة على مبدأ جواز منح الموظف المكافأة عن الأعمال الإضافية في المادة ٥ { منه ، وعين فيها السلطة المختصة بوضع القواعد المنظمة له ، تلك القواعد التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن والتي قررت شروط منح المكافأة ونائها . ولما كان هذا المنح ليس وجوبيا بل هو جزوي ، وكان القانون قد منح الإدارة في تحديد قواعد منح المكافآت وشروط هذا المنح ، فإن الإدارة ترخص في ذلك بسلطتها التقديرية في حدود الاعتمادات المالية المقررة ، سواء من حيث تحديد عدد ساعات العمل في اليوم الواحد وتقدير ما زاد عنها ، أم من حيث أساس حساب المكافأة من الساعات الزائدة ، أم من حيث مقدار هذه المكافأة وحدها الأعلى وشروط استحقاقها ، أم من حيث ملامحة تطبيق هذه القواعد فيها يتعلق بطوائف الموظفين المختلفة تبعا لظروف العمل في كل مصلحة من المصالح ووفقا لما يقتضيه مصالح العمل فيها .

(ملعن ٣٠٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لأعباء مالية على الخزينة — تعليق اثره على فتح الاعتماد اللازم — صدور اعتماد مالي معين — التزام الإدارة أبعده فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذا به — مثال بالنسبة لمكافآت الأعمال الإضافية .

ملخص الحكم :

إن القاعدة الإسلامية التي تحكم صرف المكلفات عن الأعمال الاضائية :
في نطاق الأوضاع التي رسمتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذه :
الشان هي وجوب التزام حدود امتيازات الميزانية المقررة في جميع الأحوال
ومن ثم فإن تقدير فئة المكلفات في كل وزارة او مصلحة بمسألة محددة
الائتمى بتقدير هذا الضابط ، ذلك انه لما كان الأصل في هذه
المكلفات انها منحة تجميعية للإدارة فإن هذه الأخيرة تملك بتقدير منها بما تراه
من الشروط محتقضا للمصلحة العامة ، كما ان الإدارة نفسها مقيدة
في هذه المنح بالامتيازات المالية التي لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع
الأمر فيها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الإختصاص
وحدها في ذلك . ومتى كان القرار الإداري من شأنه ترتيب اعباء مالية
على الخزنة العامة فإن اثره لا يكون حالاً ومبلفراً الا بقيلام الاعتماد المالي.
اللام لمواجهة هذه الأعباء ، فإذا لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأمر
غير ممكن قانوناً . كما انه يتنوع من هذا الأصل انه اذا صدر اعتماد مالي
معين كان من واجب الإدارة ان تلتزم حدود هذا الاعتماد فيما تصدره من
قرارات مرتبط تنفيذها به . فان جاوزته فقد قرأها - عند التجاوز -
سندته المالي ووقع القرار على محل لم تتوافر له شرائطه القانونية .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

التحديد الوارد بكتب ديوان الموظفين النوى رقم ٥ في ١٩٥٢/٩/٢٧

- بشأن مواعيد العمل لا يسرى على الجهات التي تتلقى طيعة عملها معه .

ملخص الحكم :

إن المفعول قد فوض ديوان الموظفين في الفترة الثانية من المادة ٧٣
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في تحديد مواعيد العمل ، وبالقسم
في تحديد ساعاته ، بقرار منه . وبذلك اوجد ضابطاً مرناً يستند هذه :

التحديد الى تقدير ديوان الموظفين ، يترخص فيه بمسا بتسليم مسع طبيعة العمل في كل وزارة او مصلحة . وكان الديوان قد ضمن كتابه الشورى رقم ٥ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ان مواعيد العمل الرسمية حنيفا وشتاء هي التي سبق ان وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لانه لم يكن في ذلك الأمر مرددا للنظام القديم الذي كان يجري عليه العمل قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة ، ولا ينصرف تخفيده هذا بطبيعة الحال الا الى موظفي الدواوين العامة وما شابهها من المصالح التي يتفق العمل فيها وهذه المواعيد ، وهذا هو الحكم العام . بيد ان ثمة مصالح اخرى . كمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات لا تسمح طبيعة العمل فيها بان يجري عليها هذا الحكم العام ، اذ لا يمكن تنفيذها بالمواعيد المشار اليها ، بل يقتضي الأمر انفرادها بحكم خاص يتمشى مع ظروف العمل فيها بما يكفل سر المرق الذي تقوم على ادارته على وجه يحقق الصالح العام ، بتلبية حاجة المنتظمين بخدمة في اية ساعة من الليل او النهار ، ومن ثم لزم ان يخفص تحديد ساعات العمل فيها ومواعيده لامتبارات الملازمة المشتقة من هذه الظروف .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١٣٦٠ في — جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ٨/١١ و ١٩٥٢/١١/٥ و ١٩٥٢/٤/١ التي نصت على حد أقصى للمكافآت عن الاعمال الاضافية — لا توجب على الادارة منح هذا الحد بتمامه — وجوب مراعاة الاعتماد المالي .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادرة في ١١ من أغسطس و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأول أبريل سنة ١٩٥٢ وان كلفت قد حددت المكافأة الجائز منحها للموظف عن الاعمال الاضافية بحد أقصى قدره ٢٥ ٪ من المرتب .
الكسبي ، او ثمانية جنيهات ايها أقل ، الا انها لم توجب منح هذا الحد

الائتمنى بتمهانة أو ثمانية الجنيهات بأكملها بل أطلقت الأمر لـا هو دون ذلك حتى يجري تقدير فئة المكافأة زيادة أو نقصا في كل جهة في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لها .

(طعن ٢٠٥ لسنة ١ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

المعمل في غير المواعيد الرسمية - متى يعتبر عملا اضافيا ومتى لا يعتبر كذلك - منح مكافأة عن العمل الإضافي - جوازى للإدارة .

ملخص الحكم :

الأميل ان يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في اوقات العمل الرسمية او الذى يكلف بأدائه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها ، متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهذا هو ما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٢٦ وما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخامس بواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم . كما ان المفروض في الموظف ان يؤدي عملا ايجابيا في خدمة المصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بتمامها ، فليس يكفي ان يوجد بمقر وظيفته في اوقات العمل الرسمية دون ان يؤدي عملا ما ، كما لا يكفي ان يقوم في هذه الاوقات بأى قدر من العمل ولو يسير ، بل انه مكلف بتجسير القدر من العمل المطلوب منه اداؤه في الوقت المخصص لذلك . فاذا لم يؤد عملا ما او لم يتجز القدر من العمل المنوط به انجازه كإن مقصرا في واجبات وظيفته .حقق للرئيس الزامه بكن يقوم في غير اوقات العمل الرسمية بما لم يؤده أو ما لم يتم انجازه من عمله الاصلى في اوقات العمل الرسمية ، دون ان يعتبر هذا تكليفه بعمل اضافى ، ودون ان يستحق من ذلك مكافأة ما .

لما العمل الإضافى فهو ما جاوز ذلك ، سواء كان من ذات طبيعة العمل

الأصلى لم من طبيعة مغايرة - وهو ما يجوز أن يمنح عنه الموظف مكافآت .
وتنوعها على ذلك حذر على الموظف الجمع بين وظيفة وبين أي تساهل
مهنى بتأدية عمل للغير بالذات أو بالوساطة بمرتب أو بمكافأة ولو في غير
اوقات العمل الرسمية الا على سبيل الاستثناء ويقود معينة . كما أن
منحه مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقاته
العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له ، وإنما هو أمر جعل جوازيا للإدارة ،
لاعتبارات مردها الى صالح العمل وإلى العدالة معا .

(طعن ٣٠٥ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

كتب وزارة المالية النوى رقم ع - ٤ - ١٣٨/٢٢ م في ٢ من يونيو
١٩٤٨ - الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه الموظف عن ساعات عمله الإضافية
والمكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل
الرسمية - المرتب حق أصيل أما المكافأة منحة جوازية - القول بغير ذلك
يؤدي الى الاخلال بالاعتمادات المالية .

ملخص الحكم :

إن ثمة مارقا أساسيا بين المرتب الذي يتقاضاه الموظف عن ساعات
عمله الأصلية وبين المكافأة التي تمنح له عن الأعمال الإضافية التي يطلب
اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية ، فالمرتب حق أصيل للموظف
بينما المكافأة المذكورة منحة جعل فيها جوازيا للإدارة ترخص فيه
بما لها من سلطة تقديرية لاعتبارات مردها الى صالح العمل وإلى العدالة
معا ، وينبنى على ذلك كإصل علم أنه ليس ثمة ارتباط بين المرتب والمكافأة
عن الأعمال الإضافية يوجب أن يجرى على هذه المكافأة ما يجرى على المرتب
من تغييرات بالزيادة أو النقصان فالمكافأة عن الأعمال الإضافية مهمة
استطال أمد صرفها لا تدخل في حساب المرتب ولا تعتبر من أرباحه
وإذا صح أن القواعد والقرارات التي تناولت تقدير الأجر الإجتماعي قد

اتخذت من المراتب معياراً لهذا التتجير وأساساً له إلا أنه توجد قاعدة أساسية تهيمن على صرف المكافآت الإضافية لملاها وجوب التزام حدود اعتمادات الميزانية المقررة في جميع الأحوال ، تلك الاعتمادات التي تربط في الميزانية على أساس ١٠ ٪ من متوسط مربوط الدرجات وفقاً لما سبق أن قضت به هذه المحكمة ، الأمر الذي يستتبع بالضرورة أن يكون المراتب الفعلي الذي يتقاضاه الموظف وقت قيامه بالعمل الإضافي هو الوعاء الذي ينسب إليه دون غيره ، الأجر الذي يستحقه عن هذا العمل الإضافي والقول بخير ذلك يؤدي إلى الإخلال بالاعتمادات المالية التي لا سلطان للإدارة في تقريرها بل مرجع الأمر فيها إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك . ومن ثم فلا تترتب على الإدارة هي استقنت لنفسها قاعدة تكون في ظلها بمنحاة من المكافآت التي قد تتمتع بها الميزانية . وقد أوضحت وزارة المالية بكتبتها الدورية رقم ع - ٤ - ١٢٢/م ١٢٨ في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن المكافآت والمرتببات الإضافية بعد حصول الموظف أو المستخدم على ترقية أو علاوة أو زيادة في الماهية ما يأتي :

يقضى كتاب المالية الدورية رقم ف ٢٤٥ - ٣٥/١ المؤرخ في ٣٠ من إبريل سنة ١٩٤٥ بل من يتقاضى مرتباً اضافياً أو مكافأة وجار صرهما على أساس ماهيته ثم نال ترقية أو علاوة استثنائية أو عادية أو زيادة في الماهية بطريق الانصاف لا يزداد المراتب الإضافي أو المكافأة الإضافية إلا من تاريخ القرار الوزاري بمنحه الترقية أو العلاوة أو الزيادة إلا إذا كان تاريخ هذا القرار سلباً لتاريخ الترقية أو زيادة الماهية في هذه الحالة تصرف المكافأة أو المراتب الإضافي على أساس الماهية الجديدة من تاريخ استحقاقها ، وتوجه وزارة المالية النظر إلى مراعاة العمل بهذه القاعدة بالنسبة للموظفين المقرر لهم مكافآت أو مرتبات اضافية ونالوا ترقية في تواريخ رجعية في التضييق طبقاً للكتاب الدورية رقم ف ٢٢٤ - ١٧/٢ بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ « كما أن ديوان الموظفين قد كشف من هذه القاعدة في النشرة الشهرية رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ التي قضت « بأن تمنح المكافأة الإضافية للموظف على أساس المراتب الفعلي الذي

يتقاضاه عند تقرير هذه المكافأة وزيادة مرتب الوظيفة لا يترتب عليها زيادة المكافأة تلقائياً « كذلك تضمن الكتاب الدورى لديوان الموظفين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ « أن المكافآت عن الأعمال الإضافية يراعى فى تقديرها عدة اعتبارات أهمها طبيعة العمل الإضافى . أما زيادة مرتب الوظيفة أو خفضه فلا اثر له فى تقدير المكافآت لأن العمل الإضافى الذى يستحق من أجله المكافأة ثابت ومنفصل عن عمله الأساسى الذى يزيد أمهات وتبعات كلما تدرج الموظف فى سلم الوظائف ... » .

(طعن ٨٧٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أجازت منح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب اليه تأديتها علاوة على عمله ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة — المكافأة عن العمل فى غير وقت العمل الرسمى ليست حقاً أصيلاً للموظف وإنما هو امر جوازى للإدارة باعتباره منحة منها .

ملخص الحكم :

من حيث أن نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة الذى كان معمولاً به فى الوقت الذى قلم فيه المدعى بالعمل المسند اليه موضوع المنازعة المقتلة كان يقتضى بأن « يجوز أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب تأديتها علاوة على عمله . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافأة كما يحدد الرواتب الإضافية وشروط منحها وذلك بناء على ما يقترحه ديوان الموظفين ... » وقد عدل النص المذكور بالقانون رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٥٣ بأن « يجوز أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت ... وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ... » وتطبيقاً لما جاء فى هذه المادة وافق مجلس الوزراء فى ١١ من أغسطس ١٩٥٦ على انقراض ديوان الموظفين « بالوافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية

للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي باعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بحسب أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل . وفي الصالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بنسبة أعلى من الفئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقدير هذه المكافآت وفي جميع الأحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة . . » .

وفي أول إبريل ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء بأن « يخص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي ، وباعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات وذلك بحسب أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل . . . » كما خفض بأن يعمل بهذه القواعد اعتباراً من أول إبريل ١٩٥٣ على أن تسري على جميع المكافآت السابق صدور قرارات بشأنها وذلك بتخصيصها إلى حدود هذه الفئات ، وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء قاضياً بأن القرارات السابقة لم تشمل الأعمال التي لا يراعى في تقديرها عدد الساعات التي يشغلها الموظف عملاً عن أن طبيعتها تختلف عن باقي الأعمال التي يمكن تقديرها بالساعات وتقرر استثناء هذه الحالات من أحكام القواعد السابقة وتخويل ديوان الموظفين سلطة النظر في كل حالة على حدة - ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٥٤ من القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح نصها « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تنفيذها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء . ويجلسه ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بتواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية نصاً على أن يكون منحها بقرار من الوزير المختص وعلى أن تحسب المكافأة بواقع

الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي على أساس ان ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات ، وان يكون الحد الاقصى للكفاة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات ايها اقل — ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمسود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بنات شهرية تخلف بحسب اهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه — ففي هذه الحالة يجوز للوزير المختص ان يخصص في المكافأة في حدود ٥٠٪ من المرتب الشهري .

ومن حيث ان الواضح من الاحكام المتضمنة ان قانون نظام موظفي الدولة نص على مبدأ جواز منح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية وترك وضع قواعد منح المكافأة وكيفية حسابها والحد الأقصى لها لقرارات تصدر من مجلس الوزراء — وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بنقطة اعلى من الفئات الواردة في هذه القرارات يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرر هذه المكافآت ثم اصبح الديوان هو المختص بالموافقة على منح المكافآت العادية ومهد بهذا الاختصاص بعد ذلك للوزير المختص وفي جميع الاحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتبارات الميزانية المقررة .

ومن حيث أنه من المسلم ان الأصل ان يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لاداء واجبات وظيفته وان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في اوقات العمل الرسمية او الذي يكلف بادائه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك وهو ما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص بواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم ، وتريعا على ذلك فان منح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية ليس حقا اصيلا له وانما امر جعل جوازا للإدارة باعتباره منحة تخيرية للإدارة ، وهي مقيدة في هذا المنح بالامتدادات المالية التي لا سلطات لها في تقديرها بل مرجع الامر الى جهة اخرى هي للمصلحة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك ، ومن ثم فتمتير

تكلف الموظف من رئيسه بأداء أعمال اضافية حتى في غير اوقات العمل الرسمية فان الإدارة غير ملزمة قانونا بمنحه مكافأة عن هذه الأعمال لأن الأمر جوازى لها على النحو السابق بيانه .

ومن حيث ان الثابت من المناقشة الراهنة ان المدمى كلف من بلدية الاسكندرية وهي الجهة التى يتبعها بأداء عمل اضافى هو أن يقوم بالاستعانة بمعامل البلدية بتحليل عينات المياه وفحص الجرذان بسبب عدم توافر الامكانيات بمصلحة الحجر الصحى التابعة لوزارة الصحة ، بهذا العمل وان لم يكن مختصا به أصلا الا انه وقد كلف به من رئيس مقصد . اصبح من أعمال التى يجب ان يؤديها كأمثاله الأصلية وذلك طاعة . للتكليف الصادر من الرئيس الى البرموس واذا كان الثابت ان ديوان الموظفين لم يوافق على منح المدمى مكافأة عن هذا العمل فى الوقت الذى كان مختصا فيه بذلك ، كما ان بلدية الاسكندرية لم تتم باستعمال سلطاتها التقديرية فى منح مكافأة له عن الأعمال التى اسندتها واذا كانت قد اترحت على وزارة الصحة منح المدمى من ميزاتيتها مكافأة عن هذا العمل قدرتها هى فان الوزارة المذكورة هى الأخرى لم تر منحه اية مكافأة بما قدرتها هى فان الوزارة المذكورة هى الأخرى لم تر منحه اية مكافأة بما لا محل معه لالزام الجهة الادارية قانونا بمنح هذه المكافأة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ تضى بسقوط حق المدمى فى المتابعة بأجر اضافى من الجهة المطالب بها لمضى أكثر من خمس سنوات على انتهاء العمل مع ان هذا الحق لم يسقط كما سبق البيان فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه مما يضمن معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدمى بالمصروفات .

(طعن ١٤٣٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تكليف احد العاملين بالعمل بساعات عمل اضافية - وجوب منحهم

اجبراً اضافية عن هذه الساعات اذا كان من العاملين الذين اجازت الآراء،
المنظمة لنج الاجور الإضافية منهم تلك الاجور — اساس ذلك من المادة ١/٤٥
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقرار مجلس
الوزراء الصادر في ١٠/٢٦/١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الاجر الاضافي الذي يطالب به المدعى هو عن المدة من
١٩٦٠/١٢/١٤ حتى ١٩٦٢/٦/٢٦ . ومن ثم يسرى عليه القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص المادة ١/٤٥ منه
على انه : « يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال
الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقاً
للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء » وأعمالاً لهذا النص صدر قرار مجلس
الوزراء في ١٠/٢٦/١٩٥٥ ونص على ما يلي :

مادة ١ — تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة
٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقاً للقواعد الآتية :

١ — يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب — تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين
الخارجين من الهيئة .

ج — تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من
العمل العادي على اساس ان ساعات العمل في اليوم الواحد ست
ساعات .

د — يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري
او ثمانية جنيهات ايهما اقل — ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف
من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمود
بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والأعمال

بحسب أهمية العمل وكفالية الموظف الذى اختير لأدائه — ففى هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخص فى المكافأة فى حدود ٥٠ ٪ من المرتب الشهري » . وقد عدل قرار مجلس الوزراء مسالف الذكر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن مقطع النزاع الحقيقى فى حالة ما اذا كلفت جهة الادارة احد العاملين بها من اجازات القرارات المنظمة لمنح الاجور الإضافية منحهم تلك الاجور — هو ببيان ما اذا كانت سلطة الادارة فى منح تلك الاجور من ساعات العمل الإضافية هى سلطة جوازية ترخص فيها بسلطة تقديرية بحيث يجوز لها المنع او المانع حسبما تقدر أم ان اختصاص الادارة فى منح هذه الاجور اختصاص مقيد بالقواعد القانونية ملزمة الادارة بمنحها متى استولمت أسبابها .

ومن حيث ان المرتب الاصلى مقرر لقاء العمل فى ساعات العمل الرسمية ومن ثم لماذا كلفت جهة الادارة احد العاملين بها بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية فانه يستحق لقاء ذلك اجرا اضافيا والقول بغير ذلك يترتب عليه نتيجتان لا يسيغفهما القانون . النتيجة الاولى هى اثره الدولة على حساب العامل بغير حق اذ ما دام مرتبه الاصلى هو لقاء العمل فى ساعات العمل الرسمية فانه اذا عمل عملا اضافيا فى غير ساعات العمل الرسمية فان حرمانه من أجره عنها يمثل اضرار للدولة غير مشروع والنتيجة الثانية هى تسوية فى الأجر بين غير المتساويين فى الظروف ذلك ان حرمان من يعمل فى غير ساعات العمل الرسمية من أجره عنها ينطوى على تسوية بينه وبين من لا يعمل فى تلك الساعات مع أن الاول منهما ينهض بعبء لا ينهض به الاخر ومن ثم تقتضى قاعدة المساواة بينهما ان يحصل من يقوم بعمل اضافى فى غير ساعات العمل الرسمية على أجره عنها حتى لا يتساوى فى الأجر مع من يقوم بالعمل ساعات اقل من ساعات العمل الرسمية .

المادة ١/٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مى ضوء الاعتبارات القانونية السابقة انما يعنى عقد الاختصاص للوزير فى منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وفقا للقواعد القانونية النافذة متى استوفت اسبابها وهو على ذلك اختصاص مقيد لا يرخس فيه للوزير فى تقدير ملائمة المنح او المنح لهذه المكافآت متى استوفت اسبابها المحددة بالقواعد القانونية ومن ثم فلا يعنى لفظ (يجوز) الذى صدرت به المادة المذكورة الترخيص فى موضوع منح المكافأة من ساعات العمل الاضافية او منمها حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه لخالفة هذا التفسير للاعتبارات القانونية الاملية سلفة البيان .

(طعن ١٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية يسرى فى جميع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الاصلى — يستوى فى ذلك ان يكون قد نذب لهذا العمل او لم ينسحب .

ملخص الحكم :

انه يتضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم اصلية انه يسرى فى جميع الحالات التى يؤدى فيها الموظف عملا غير عمله الاصلى يستوى فى ذلك ان يكون قد نذب الى ذلك العمل او انه قام به من غير طريق النذب اذ ان عبارة النص جاءت شاملة لجميع الاعمال التى يقوم بها الموظف فى الجهات المحددة به دون ان يقيد ذلك بان يكون قيامه بهذه الاعمال عن طريق النذب من جهة العمل الاصلى فاذا قام بها بدون علم من هذه الجهة تعين كذلك

التزام حكم هذا النص فلا يزيد ما ينتاضاه من عمله هذا عن ثلاثين في المائة من مرتبه والتول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي أن من يخرج من جادة القانون ويقوم بأعمال خارجية دون ما تصريح أو اقرار من جهة عمله يكون في وضع أفضل وأكثر ميزة ممن التزم حكم القانون ولم يتم بهذه الأعمال إلا بعد أن حصل على ترخيص بذلك من جهة عمله أو تدبته هذه الجهة للقيام بتلك الأعمال .

(ملحق ٢٧٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

مركز العمل بالنسبة الى مرتبه المستقبل مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت - أما مركزه بالنسبة الى مرتبه الذي حل فانه مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به إلا بنص في قانون - مثال : استحقاقه الأجر الإضافي بعد التذب لعل اضافي وأدائه فعلا - عدم جواز الحرمان منه .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين طرفي الدعوى على انه صدر قرار بانتداب المدعى وهو من العاملين بوزارة الأوقاف للتعليم مع آخرين بالاعتماد على أعمال الانشاءات والتربيات والصيغة الخاصة بالمعاهد الدينية بالأزهر والجامعة الأزهرية بالإضافة الى عمله الأصلي ، ويمنحه لقاء هذه الأعمال اجرا اضافيا يعادل ٢٥٪ من مرتبه الأصلي ، وانه قام فعلا بالعمل خلال الفترة من أول يولييه سنة ١٩٦٦ حتى نهاية يونيه سنة ١٩٦٧ كما انه لا خلاف كذلك ان هناك اعتماد مالي أدرج في ميزانية ٦٧/٦٦ للمرف منه على مكلفات الأعمال الاضافية للمنتدبين من الجهات الأخرى ، وإن النزاع على هذا النحو ينحصر في اثر القرار الصادر من مجلس جامعة الأزهر في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ سالف الذكر على حيق المدعى في صرف الأجر الإضافي المستحق عن هذه المدة .

ولما كان مركز الموظف بالنسبة لرتبه أو أجره في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، أما مركزه بالنسبة لرتبه أو أجره الذي حل فانه مركز قانوني ذاتي وإن له حقا مكتسبا واجب الأداء لا يجوز المساس به إلا بنص خالص في قانون وليس بإداة أخرى منه ، ولما كان الثابت من الأوراق ان المدعى وهو من الماملين بوزارة الأوقاف قام بعمله الإضافي لدى جلمعة الأزهر خلال الفترة من أول يولية سنة ١٩٦٦ حتى آخر يونيه سنة ١٩٦٧ ، وأنه استحق الأجر الإضافي المقرر له عن هذه المدة . ومن ثم يفرض المدعى في مركز قانوني ذاتي بالنسبة لمقابل ما اداء معلا من عمل ولا يجوز بعد ذلك لجامعة الأزهر ان تعزل امتناعها عن صرف هذا الأجر الذي استحق معلا بصور قرار مجلس الجامعة بعد ذلك في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ بالتبرع بالاعتداد المالي للجهود الحربية ذلك انه فضلا عن ان قيام المدعى بإداء العمل الإضافي بالجهة التي انتدبه اليها وهي غير جهته الأصلية يكسبه الحق في مرتبه حسبها نوهت المحكمة — فان الثابت كذلك ان هناك اعتماد مالي خصص لمصرف منه على هذه الأجور .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

نص المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ بالزام الموظف بتقديم أقرار سنوي بالأعمال الإضافية التي يؤديها ويتقاضون اجرا اضافيا — لا تعارض بينه وبين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان ما تنص عليه المادة العاشرة من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ من القرار لا يعدو ان يكون من الاحكام التفصيلية اللازمة لتيسر تنفيذ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الوجه الذي

أراد المشرع ودون خروج على احكامه — ذلك ان الزام الموظف بتنظيم
الانقار السنوى المشار اليه امر يقتضيه ما يتطلبه تنفيذ القانون من
الوقوف على ما يحصل عليه الموظف كل عام من مبالغ اضافية حتى يمكن
انزال حكمه عليها على وجه منضبط سليم ومثل هذا الحكم التنظيمى
المتشى مع أهداف القانون واللازم لحسن تنفيذه يجوز ان تتضمنه لائحته
التنفيذية — ولا وجه للاعتراض على ذلك بأن القانون قد أوجب على الجهة
التي يعمل بها الموظف ابلاغ الجهة التابع لها بالعمل الذى يقوم به وما
يتقاضاه من اجور ومكافآت خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل —
اذ لا تعارض بين هذا الحكم وبين الزام الموظف بنص فى اللائحة التنفيذية
بأن يقدم بصفة دورية الانقار المذكور الذى يمكن عن طريق مقارنة ما به
من بيانات بالبيانات المقدمة من الجهة التي يعمل بها ان تحدد على وجه
الدقة المبالغ الخاضعة لاحكام القانون وما يؤول منها الى الخزنة العامة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — نصها على قدم سريان
القيد الواردة بها على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون
عن الأعمال العلمية والأدبية اذ تنطبق عليها وصف المصنفات المخصوص عليها
فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ — ببيان الشروط اللازمة
لهذه المصنفات .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلة بالقانونين
رقمى ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان « فيما عدا حالات الامارة خارج
الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات
ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافاته لقاء الأعمال التي يقوم بها فى
الشركات او الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة

والخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد على خمسمائة جنيه في السنة ولا تسرى هذه القيود على الأجور والمرتبات أو المكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الأعمال الطبية والأدبية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

ومن حيث ان احكام الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه جاءت مقصورة على المصنفات التي يحى مؤلفوها او « المصنفات الحمية » على حد تعبير مذكرته الايضاحية ويستلزم من تلك الاحكام . ومن احكام الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بحقوق المؤلف انه يصدق وصف « المصنف المحيى » على مصنف ما وبالتالي يتمتع مؤلفه بحماية القانون يجب ان يكون المصنف مبتكر ايا كانت الصورة المادية التي يبدو فيها وان يكون قد نشر منشويا الى مؤلفه باسمه الحقيقي او المستعار او ان يكون قد اتخذ صورته النهائية التي يصبح معها صالحا للنشر كما يكون لمؤلفه جميع الحقوق التي كفلها له القانون ومنها ان يكون له الحق دون سواه في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وان يكون له وحده حق نسبة المصنف اليه وما يتبع ذلك من حقه في منع اى حذف او تعديل او تغيير في المصنف او ترجمته الى لغة اخرى الا بان كتابى منه او من يخلفه .

ومن حيث انه ثبت من الأوراق ان المدعى انتخب هو وبعض من زملائه بهتفضي القرار الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٠ للعمل بشركة السكر والتقطير المصرية في غير اوقات العمل الرسمية لمدة سنة وقد تحدد العمل المطلوب قيامهم به على الوجه التالى :

- ١ — التعاون مع الشركة في القيام ببعض بحوث العلمية التي تهدف الى التغلب على الصعوبات التي تعترض زراعة أو صناعة القصب .
- ٢ — العمل على تربية جيل من مهندسى الشركة الزراعيين للمعاونة في أبحاث القصب والمعلونة في اقامة محطات البحوث التي تزعم الشركة اقامتها . وفي سبيل تحقيق الأغراض المشار اليها قام المدعى وزملاؤه

ببعض الأبحاث العلمية بالاشتراك مع مهندس الشركة الذين قابلوها بالعديد من التجارب تحت إشرافهم .

ومن حيث أن الأبحاث التي قام بها المدعى حسبما افادت شركة السكر والتقطير المصرية بما زالت في دور البداية وأن نتائجها لم تنشر بعد ومن ثم فلا يمكن تحديد أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عمليا فإن هذه الأبحاث وبغير حاجة إلى التصدي لبحث مدى اعتبارها من المصنفات الجماعية التي لا تشملها أحكام الباب الأول من القانون المشار إليه يكون قد تخلف في شأنها الشروط التي يتطلبها القانون في المصنف ، إيصدق عليه وصف المصنف المحمي ذلك أن شرط الابتكار وهو شرط يرجع في حقيقته لتقدير قضاء حسبما أوضحت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون لم يتم دليل على توافره في الأبحاث التي قام بها المدعى خاصة ، وأنه لا خلاف بين المدعى وشركة السكر والتقطير المصرية في أن تلك الأبحاث لا يمكن تصديق أثرها في تحسين الإنتاج إلا بعد تطبيقها عمليا ، كما وأنه بالنظر في تلك الأبحاث نشرها أو اكتمال مسودتها النهائية التي يمكن معها نشرها الأمر الذي يخرج تلك الأبحاث من عداد المصنفات المحمية التي عنهاها بأحكام الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ومن حيث أنه لا حاجة فيما يهدف إليه المدعى من أن يثبت على فرض أنها من المصنفات الجماعية فإن ذلك لا يجردها من وصف المصنف الأدبي . في حكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٨ الذي لم يفرق بين المصنف العادي والمصنف الجماعي ، لا حاجة في ذلك فقد عني القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ وهو يصدد وضع استثناء من القيود المالية الواردة به بتحديد المصنفات التي تخرج من نطاق تلك القيود فمن صراحة على أنها المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، فلو أن المشرع أراد التعميم لنص على المصنفات جميعها المنصوص عليها في القانون المشار إليه دون قصرها صراحة على تلك التي تناولها الباب الأول منه .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدا :

نص الفقرة « رابعا » من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية - يجعل الموظف غير مستحق للأجر الإضافى إلا فى اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الإضافى ثمانى ساعات بحسبان استقلال الأيام بعضها عن بعض - محاسبة الموظف عن الأجر الإضافى - تكون على أساس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وهى ست ساعات يوميا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وإمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل على غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

كما تنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أنه « يجوز للوزير المخفض أن يمنح الموظف مكافأة من الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للتواعد التى يحددها مجلس الوزراء »

وينشاء على هذا التفويض أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات تنظم موضوع منح الأجور الإضافية كان آخرها القرار الصادر على ٢٦/١٠/١٩٥٥ الذى عدلت المادة الأولى منه بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وكانت هذه المادة قبل تعديلها يجرى نصها كالآتى : « تكون المكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقا للتواعد الآتية :

١ - يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب - تمنح هذه المكافأة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين من الهيئة .

ج - تحسب المكافأة بواقع الساعة عن العمل الإضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثلثية جنيهاً أيهما أقل ، ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس ، والتدريس والامتحانات والأممال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف بحسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه ، وفي هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرضخ في المكافأة في حدود ٥٠٪ من المرتب الشهري .

وقد عدلت هذه المادة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على النحو الآتي : «تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون نظام موظلي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً - يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكور للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين من الهيئة .

ثانياً - تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ٦ ساعات .

ثالثاً - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثلثية جنيهاً أيهما أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كمود بعض الأطباء للطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والأممال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف بحسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه ، وفي هذه الحالة

يجوز للوزير المختص ان يرخص في المكافأة في حدود ٣٠٪ من المرتب الشهري .

رابعا — لا تمنح المكافأة الا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمانمائة ساعة يوميا « ويبين من نص هذه المادة — بعد تعديله على النحو المشار اليه — ان المشرع قد استحدث الحكم الوارد في الفقرة رابعا منها مستهدفا وضع ضابط جديد للتحقق من جدية العمل الإضافي ومن تحقيقه للصالح العام ؛ ذلك انه بالإضافة الى الضوابط الأخرى التي وضعها المشرع للتحقق من جدية الأعمال الإضافية التي يقوم بها الموظفون فإن استغراق العمل الإضافي أكثر من ساعتين في اليوم يمثل في ذاته دليلا على جديده .

وتفسر الفقرة رابعا من المادة الأولى من القرار الجمهوري سالف الذكر في ضوء العدالة والصالح العام يقتضي عدم منح الموظف اجرا اضافيا الا عن اليوم الذي يجاوز فيه وقت عمله الرسمي وعمله الإضافي ثمانى ساعات ، فإذا لم يجاوز هذه الفترة في أحد الأيام فإنه لا يستحق اجرا اضافيا عنه وذلك دون مساس بحقه في الأجر الإضافي عن الأيام التي جاوز فيها هذه الفترة . ونص الفقرة رابعا من المادة الأولى من القرار المشار اليه على عدم جواز منح المكافأة الا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمانى ساعات يوميا لا يقتضى قيام الموظف بالعمل هذا المحدد من الساعات كل يوم من أيام الشهر بحيث اذا تخلف يوما ما عن العمل ضاع عليه الأجر الإضافي من سائر أيام الشهر ، ذلك ان التحقق من جدية العمل الإضافي وان كان يقتضى مباشرة هذا العمل أكثر من ساعتين اضافيتين الا انه يستلزم مباشرته كل يوم من أيام الشهر . والمنطوق في تكليف الموظف بالعمل في غير اوقاته الرسمية — حسبما يتبين من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالفة الذكر — هو مصلحة العمل ، فإذا كانت هذه المصلحة لا تقتضى مباشرته في غير الاوقات الرسمية الا بعض أيام الشهر ، فإنه لا يسوغ حرمان الموظفين من حقهم في الأمور الإضافية بقوله انهم لم يباشروا أعمالهم الإضافية كل يوم من أيام الشهر ، لأن التول بذلك يتنافى مع العدالة التي تقتضى اثابة الموظفين عن أعمالهم في

غير الأوقات الرسمية كما يتقضى مع الصلح العام الذى يقتضى أداء العمل الإضافى فى بعض أيام الشهر دون الأخرى .

أما عن طريق حساب عدد الساعات الإضافية التى يستحق منها الأجر الإضافى فإن المشرع لم يقصد من الحكم الوارد فى الفقرة رابعا السائلة الذكر ألا التحقق من جدية العمل الإضافى ولم يرمى من ورائه الى إصدار ساعتين من ساعات العمل الإضافى الذى يقوم به الموظف ، ومن ثم لم يأتى بتعويض الموظف قام بعمله الإضافى وعمله الرسمى أكثر من ثمانى ساعات فانه يستحق اجرا من الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وقدرها ست ساعات ذلك أنه يتعين تفسير الفقرة رابعا من المادة الأولى بمرأعة حكم الفقرة ثانيا منها التى يتعين تفسير الفقرة رابعا من المادة الأولى بمرأعة حكم الفقرة ثانيا منها التى تنص على أنه : « تحسب المكافأة بواقع الساعة بن العمل الإضافى بساعة من العمل العادى وعلى أساس أن ساعات العمل فى اليوم الواحد ٦ ساعات » إذ أن هذه الفقرة تبين الأجر المقرر لساعة من العمل الإضافى كما تبين الحد الذى يبدأ منه حساب ساعات العمل الإضافى وهو ٦ ساعات ، كما أن القول بأن الأجر الإضافى لا يستحق الا هما يزيد من ثمانى ساعات يؤدى الى التفرقة بين الموظفين بحيث يجعل بعضهم يتقاضى اجرا نظير عمله ٦ ساعات يوما ، فى حين أن البعض الآخر يتقاضى نفس الأجر نظير عمله ٨ ساعات يوميا وهى تفرقة ليس لها ما يبررها من المنطق أو العدالة أو الصلح العام ، وعلى هذا فإن الموظف لا يستحق اجرا من العمل الإضافى الا فى اليوم الذى يجاوز فيه وقت عمله الرسمى وعمله الإضافى ثمانى ساعات ، فإذا لم يجاوز هذا القدر فى أحد الأيام فانه لا يستحق اجرا اضافيا من هذا اليوم دون أن يؤثر ذلك فى احقيقته فى الأجر الإضافى من الأيام التى جاوز فيها الثمانى ساعات ودون أن يكون ملزما بالعمل طوال أيام الشهر أكثر من ثمانى ساعات يوميا . وتكون محاسبة الموظف من الأجر الإضافى — اذا توافرت شروطه — على أساس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمى وهى ست ساعات يوميا .

(فتوى ٢٢٩ — فى ١٩٥٩/٤/٧)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — عدم
سريته على الموظفين الذين يؤدون أعمالا اضافية فى غير اوقات العمل
الرسمية لدى مصالح أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إداراتهم الاصلية —
ليجاس هذا — أن احكام هذا القرار تنظم الأعمال الاضافية التى تعتبر
امتدادا للأعمال الاصلية دون ما عداها .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع نصوص القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩
بشأن الأجور الاضافية انه انما ينظم موضوع الأعمال الاضافية التى تعتبر
امتدادا للأعمال الاصلية وذلك دون الأعمال الاضافية فى غير المصلحة
أو الإدارة التى يتبعها الموظفون ، ومن ثم فانه لا يسرى على هذه الطائفة من
الموظفين الذين يؤدون أعمالا اضافية فى غير اوقات العمل الرسمية فى مصالح
أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إداراتهم الاصلية ، ولهذا فان عدد
الموظفين — فى حل الاعارة والتدب كابل الوقت — يحسب باحتساب الموظفين
المعارين والمنتدبين فى ضمن موظفى المصالح المعارين او المنتدبين للعمل فيها .
ولا يسرى احكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على
الموظفين الذين ينتدبون للعمل فى غير اوقاته الرسمية فى غير مصالحهم أو
إداراتهم الاصلية .

٢٦٤ — فى ٢١/٤/١٩٥٩

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الاضافية
— المقصود بمصطلح « الإدارة » الواردة فى المادة الثالثة من هذا القرار —

هو الوحدة الإدارية الرئيسية التي تلي المصاحبة في التنظيم الإداري ، فإن لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الإدارية الرئيسية في الوزارة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لميحد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الأعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون - ويستثنى من ذلك المصالح التي تستدعي طبيعياً أعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من الموظفين في غير أوقات العمل الرسمية بسبب اتصال أعمالها بالجمهور ويمسح بتصديق هذه المصالح قرار من رئيس الجمهورية » . ويبين من مقارنة نصوص هذا القرار بنصوص قرارات مجلس الوزراء السابقة المنظمة لموضوع الأجور الإضافية أن هذا النص مستحدث لم يرد له مثيل بالقرارات المذكورة ، ويتمين لتحديد مدلول كلمة « إدارة » الواردة في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها استقصاء معناها في التشريعات المنظمة للجهاز الإداري في الحكومة المركزية .

ولما كانت المادة الرابعة من مرسوم توزيع الاختصاصات على الوزارات والمصالح الصادر في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ تنص على أن « يختص وكيل الوزارة بإدارة شؤونها وإبنت فيها وإذا تعدد وكلاء الوزارة يوزع العمل بينهم بقرار من الوزير » وينص في المادة الخامسة على أن « يخفى رئيس المصلحة بإدارة شؤونها وإبنت فيها ويبين اختصاصه بقرار من الوزير » وتنص المادة التالية على أن « يعين بقرار من مجلس الوزراء المصالح التي تتكون منها كل وزارة وتعين بقرار من الوزير الفروع التي تتكون منها كل مصلحة » . وفي اليوم التالي لليوم الذي أصدر فيه هذا المرسوم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، وينص في مادته العاشرة على أن « يعرض وكلاء الوزارات ويدير المصالح والإدارات المسبقة المتعلقة بمصالحهم أو إداراتهم على

وكيل الوزارة الدائم ولا يجوز لهم ان يفصلوا بالوزير في شأنها قبل عرضها على هذا الوجه . وينص في المادة الرابعة عشرة على أن « يتولى مقلم وكيل الوزارة الدائم عند غيابه اقدم وكلاء الوزارة أو اقدم جديري المصالح أو الادارات على حسب الأحوال » . وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦ صُحِرَ القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن التفويض بالاختصاصات وقد عدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ وينص في مادته الثالثة على أن « للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح وفيما عدا الاختصاصات المشار اليها بالمادة ٢ من هذا القانون ، ويجوز للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القوانين لوكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح الى رؤساء الفروع والامسام الذين يمتدح بقصديهم قرار منه ، كما يجوز ذلك ايضا لوكيل الوزارة على الا يكون قراره نافذا في هذا الشأن قبل تصديق الوزير . » ويؤخذ من مجموع هذه النصوص ان الوزارات تكون من مصالح وأن المصالح تتكون من وحدات ادارية يسببها المشرع تارة « مرموا » وتارة « ادارات » وتارة « اقسام » ، وأن الموظفين الرئيسيين في الوزارة عدا الوزير والوكلاء المساعدين هم رؤساء المصالح ويلهم رؤساء الادارات وما يثلها من فروع أو اقسام - وأن الإدارة هي الوحدة الادارية الرئيسية التي تلى المصلحة في التنظيم الإداري ، فإن لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة ، وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات أي سواء سميت ادارة أو قسما أو مرموا . فإن لم تكن الوزارة أو المصلحة مقسمة الى وحدات ادارية رئيسية على هذا النحو فاتها تعتبر وحدة واحدة « أي ادارة واحدة » في مفهوم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر عند تطبيق النسبة التي حددها المشرع لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن اعمالهم الاضافية بكل مصلحة أو ادارة .

ومن حيث القول بتفسير اصطلاح « الادارة » المختار اليه في شتوم

الاعتماد المالى المخصص للمكافآت من الأعمال الإضافية بحيث اذا كان هذا الاعتماد مخصصا لجميع موظفى مصلحة ككل فلا تعتبر ادارتها بغيرها « إدارات » فى خصوص تطبيق المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأنها تكون عنقذ مجرد شروع داخلية من مشروع المصلحة لا تختص بفرع مستقل فى الميزانية وهو بنطاق اعتبارها « ادارة » فى مفهوم النص — هذا القول مردود بانه ينطوى على تخصيص لاصطلاح « الادارة » بغير مخصص ، فقد ورد نص المادة سالف الذكر عاما مطلقا دون تخصيص او تقييد . هذا الى أن العمل بهذا التفسير يفضى الى حلول وأوضاع قد تتعارض وتختلف فى بعض الوزارات والمصالح عنها فى البعض الآخر ، ولخيرا فانه لا يستقيم والأهداف التى استهدفها الشارع بالفراز الجمهورى سالف الذكر . ذلك لأن هذا القرار انما يستهدف أصلا خفض المكافآت من الأعمال الإضافية وحصرها فى أضيق نطاق ولا يحق تفسير النص على الوجه المشار اليه هذه الأهداف . فالمقصود بكتابة « الادارة » الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المكافآت من الأعمال الإضافية « هو الوحدات الادارية الرئيسية التى تتكون منها الوزارات والمصالح » وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء وبغض النظر عما اذا كانت تختص بفرع مستقل فى الميزانية أم لا .

(فتوى ٢٢٠ — فى ١٩٥٩/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الحد الأقصى (١٠ ٪) لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت من الأعمال الإضافية فى كل مصلحة او ادارة طبقا لأحكام المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ — كيفية حسابه — يشمل الموظفين الممارين والمتدربين فيحسبون من موظفى الجهة الممارين او المتدربين فيها ولا يصحبون

مخصص القوى :

تصل المدة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩
بشأن الأجور الانتخابية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد
الموظفين الذين يمتكون مكلفات عن الأعمال الانتخابية في كل مصلحة
أو إدارة على ١٠٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الإدارة التي يعمل
فيها هؤلاء الموظفون » .

ويؤخذ من هذا النص أن نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها يجب أن
تحتسب على أساس عدد موظفي المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها
هؤلاء الموظفون ، ذلك أن المشرع تجر أن كل موظف يستطيع النهوض بأعباء
موظفاته في الوقت الرسمي المخصص للعمل ، ولكنه رأى في الوقت ذاته
أن الضرورة تدعو أحيانا إلى أن يعهد إلى بعض الموظفين القيام بأعمال
اختيارية في غير أوقات العمل الرسمية لمجاز ذلك في حدود ١٠٪ من القوة
المصالة في كل مصلحة أو إدارة .

وليس من شك في أن إماره الموظف أو انتدابه كابل الوقت للعمل
في مصلحة أو إدارة أخرى يزيد القوة العاملة في هذه المصلحة أو الإدارة
ويقال هذه الزيادة تنص في القوة العاملة في المصلحة أو الإدارة التي
أمر أو انتدب منها هؤلاء الموظفون ، وعلى مقتضى ما تقدم يكون حساب
الـ ١٠٪ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القرار الجمهوري سالف
الذكر في المصلحة أو الإدارة المنتخبين أو المعارين إليها على أساس عدد
موظفيها الأصليين مضافا إليهم الموظفون المعارون والمنتدبون للعمل بها كابل
الوقت ، ويكون حسب هذه النسبة في المصلحة أو الإدارة الأصلية
على أساس عدد موظفيها الأصليين بعد استئزال عدد الموظفين
المعارضين والمنتدبين منها .

(مقوى ٢٦٤ - في ١٩٥٩/٤/١)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - متى سريين أحكامه على موظفي

المؤسسات والهيئات العامة .

بالمجلس الأعلى :

ان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات التي يتقاضاها المواطنون المقيمون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، لا يلزم الحكومة والهيئات التي يسرى عليها بتحديد الأجور والمكافآت الإضافية بنسبة معينة من المرتبات والمكافآت الأصلية ، وإنما يكون تحديد هذه الأجور والمكافآت معادلاً لما يكفون به من أعمال، وعلى ضوء القوانين واللوائح المعمول بها . ولا يجوز للمؤسسات العامة تعيين الموظفين الذين هم على الخدمة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - بآجر أو مكافأة، نقل عنها يتقاضاه من يقوم بعمل سليل أو مشابه يسمى ذات المؤسسة .

أما أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية ، فلها تسري على موظفي المؤسسات العامة ما لم ينص في القرارات الصادرة بإنشاء هذه المؤسسات أو في اللوائح التي تصدرها مجلس إدارتها على تنظيمات مخالفة لأحكام هذين القرارين ، ومن ثم فانهما يسريان في حق موظفي الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية بما دله القانون الصادر بإنشائها واللوائح التي أصدرها مجلس إدارتها لم يتضمن كلاهما تنظيمات متخلفة في هذا الخصوص .

ويتقاضى الموظفون المعازون للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية مرتباتهم المقررة لهم أصلية أو إضافية على النحو المقرر بالهيئة ، على ان يؤخذ الى الخزانة العامة كل ما زاد من المرتبات الإضافية على ٣٠٪ من المرتبات الأصلية وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

(فتوى ٥٣٠ - في ١٧/٨/١٩٥٩)

القاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بعدم جواز زيادة مجموع ما يتقاضاه الموظف منها على ٢٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية - الأساس الذي تحسب عليه هذه النسبة - لا وجه لاستبعاد الأجر أو الراتب المستحق عن أيام الجمع والمطلات من هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص بأنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من ربح وربحت ومكافآت وإلاوة على ماغيته أو مكافأته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات على ٢٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية » . ومفهوم النص أن هذه النسبة إنما تحسب على أساس الأجر أو الراتب الأساسي للموظف ، دون تفريق بين أيام الجمع وأيام المطلات ، فلا وجه لاستبعاد أجره أو راتبه من هذه الأيام ، لأن هذا الأجر أو الراتب هو جزء من الأجر أو الراتب الأساسي .

فإذا كان الثابت أن عاملاً يتقاضى أجره الأصلي من عمله باليومية ، فيحسب على أساس الأيام التي يعملها فعلاً . والأصل أن من تتقاضى أجره باليومية « تقوم علاقته بالحكومة على أساس أجر محدد من كل يوم بذاته يؤدي فيه عملاً اسند إليه باعتبار اليوم هو الوحدة الرسمية لاستحقاق الأجر » . ويعلم من ذلك أن الأجر يستحق من يوم العمل الذي يشغله العامل ، وإن أجره من كل يوم يتمله يعتبر من ثم أجره أصلياً . فإن كان الأصل الإيصال في أيام الجمع والمطلات الرسمية إلا يصرف عنها أجره ، فإن استدعيه للعمل في هذه الأيام وتقتضى منحه أجره عنها باعتباره أجراً أصلياً ، فإن كان الأجر محددًا باليومية فإن استدعاء العامل للعمل أيام المطلات يجعله يستحق أجره عنها إذا سمحت الاجتهادات المالية ، وهو أجر أصلي ولا يعتبر

إجراء اعتباراً بالمعنى الوارد بالمادة ٥) من قانون نظام موظفي الدولة والقرارات الصادرة بشأنها ، وهو اجر يخرج بالطبيعة عن القواعد التي تحسب الأجور الإضافية على أساسها ، ولا يخضع بطبيعته لشروط استحقاقها كالشروط الخاص بقيامه بالعمل أكثر من ثلثي ساعة في اليوم مثلا .

(انتهى ٥٢٧ - في ١٩٥٩/٨/١٨) .

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية - عدم إجازته بمنحه الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها من الأعمال الإضافية في غير أوقات العمل الرسمية - المقصود بالأعمال الإضافية في مفهوم هذا القرار - هي التي تعتبر امتداداً لأعمال الوظيفة الأصلية - وعدم سريان الحظر على الأعمال الإضافية التي تؤدي عن طريق التسبب في وظيفة أخرى أو في وزارة أو مصلحة أخرى .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية يقضي في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور من الأعمال الإضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ويسرى ذلك أيضاً على موظفي المؤسسات المالية والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات التي هم فيها . وتسرى بالنسبة لموظفي الهيئات المذكورة في الفترة السابقة الأحكام المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر » .

وبيّن من تضي المراحل التشريعية التي مرت بها القواعد الخاضعة بمنح المكافآت الإضافية أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة تنص على أن يمنح الموظف بكفاة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد

التي يحددها مجلس الوزراء . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقواعد منح المكافأة عن الأعمال الإضافية والنفقات المتميزة وعمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية . ثم بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ومن ثم يكون الأساس القانوني للقرار الجمهوري الأخير هو المادة ٥٥ من قانون موظفي الدولة .

وقد عرف النص العمل الإضافي بأنه العمل الذي يطلب الى الموظف تاديقه في غير اوقات العمل الرسمية ، كما عرفته المادة ٧٣ من القانون ذاته بصورة اوضح فنصت على أنه « على الموظف ان يقوم بالعمل المطلوب به وان يؤديه بدقة وإمانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات الوظيفة وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين . ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المسمين له اذا انتفعت مصلحة العمل ذلك » .

ولما كان العمل الإضافي الذي تعنيه المادتان ٤٥ ، ٧٣ المختار المهمة يتحدد بمفهوم خاص يختلف عن نوع آخر من العمل الإضافي تناولته المادة ٤٨ من القانون ذاته التي نصت على أنه « يجوز تدب الموظف من عينه للقيام بموفا بعمل وظيفه أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة لأصلية تسمح بذلك » ويظهر الخلاف بين نوعي العمل الإضافي في أن النوع الأول الذي تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار اليهما يقتضي لتكليف الموظف القيام به ان تستدثره مصلحة العمل بمعنى ان يتطلب العمل الأصلي مزيدا من الوقت والجهد لانجازه بينما تناول المادة ٤٨ حالة مختلفة أذ لا تبيح تكليف الموظف بعمل اضافي في وظيفة أخرى غير التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة غير التي يتبعها الا اذا سمحت حالة العمل الإضافي الجديد . يؤكد هذا النظر ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة نصت على أنه « لا يجوز سحب الموظفين لأعمال إضافية تحول دون أداء أعمال وظائفهم الأصلية والإضافية » فكتبت

بذلك عن قصد المشرع في التفرقة بين نوعين من العمل الإضافي — الأول هو العمل الإضافي الذي يعد امتدادا للعمل الأصلي بمعنى أن يؤديه الموظف في ذات الوظيفة التي يشغلها وفي نفس المصلحة أو الوزارة التي يتبعها وهو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون المذكور ، والنوع الثاني هو العمل الإضافي الذي يؤديه الموظف من طريق التندب طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون في وظيفة أخرى غير الوظيفة التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة أخرى غير المصلحة أو الوزارة التي يتبعها .

ومن حيث أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الأساس التشريعي للقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ على شئان الأجور الإضافية كما تقدم . وقد صدر هذا القرار تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا إلى ذلك النص ، ومن ثم يتحدد العمل الإضافي في مفهوم هذين القرارين بذات مفهومه الذي تعنيه المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أنشأها إليها ، يؤيد هذا النظر : أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ قد أشار في ديباجته إلى القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا إلى نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الجمعية العمومية سبق أن قررت بجلستها المنعقدة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ ، أن القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ينظم موضوع الأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية دون الأعمال الإضافية في غير المصلحة أو الإدارة التي يتبعها الموظفون ، ومن ثم فإنه لا يسرى على هذه الطائفة من الموظفين الذين يؤديون أعمالا إضافية في غير أوقات العمل الرسمية في مصالح أو إدارات أخرى غير مصالحهم أو إدارتهم لأصلية .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن مجال تطبيق القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فلا يسرى إلا على الموظفين الذين يؤديون أعمالا إضافية تعتبر امتدادا لأعمالهم الأصلية .

وعلى الرغم من أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار

«أليه قد حدد نوع العمل الإضافي الذي لا يجوز أن يتقاضى عنه الموظف أجرًا إضافيًا على النحو المسلف ذكره ، إلا أنه لم يحدد نوع المكافأة التي يتقاضاها لقاء تاديتة ، وبخاصة القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أطلق عبارته منص على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفرومها المختلفة أية أجور عن الأعمال الإضافية الخ ومن ثم علم يحدد نوع المكافأة التي يتقاضاها الموظف في هذه الحالة ، متى توافرت شروط تطبيق القرار الأخير عليه . بأن كائن يقوم بعمل إضافي يعد امتدادا لعمله الأصلي ، وكان من موظفي الدرجة الثالثة فما فوقها فإنه لا يجوز له أن يتقاضى اجرا نظير هذا العمل الإضافي أيا كانت صورة ذلك الأجر سواء كان في صورة راتب شهري أو نسبة مئوية من راتبه الشهري أو مكافأة .

فلذا كان الثابت أن بعض الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون أمن الدولة والفرع التابعة لها منتدبون من وزارات ومصالح أخرى ، منهم لا يخضعون أصلا للقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فلا أهمية لنوع المكافأة التي يتقاضونها نظير ذلك العمل .

إذ ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية يسرى على الأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية بمعنى أن تكون تاديتها في ذات الوظيفة التي يشغلها الموظف ، ومن ثم فلا يسرى على الموظفين الذين يقومون بأعمال إضافية في غير وظائفهم وفي غير المصلحة أو الوزارة التابعين لها .

وإن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى على الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون أمن الدولة والفرع التابعة لها بطريق التنب من وزارات ومصالح أخرى بغض النظر عن نوع المكافأة التي يتقاضونها .

(مقتوى ٧٤٢ — في ١٠/٢٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المرتب الذى يمنح لموظفى إدارة الكهرباء والفاز وفقا للفقرة ١٧ من المادة ٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ - الحكمة من تقريره - طبيعته - هو مرتب اضافى بدل طبيعة عمل - اثر ذلك - خضوعه للقيود المقررة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمكافآت والاجور الإضافية .

ملخص القوى :

تشكل الفقرة ١٧ من المادة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بتشياء ادارة الكهرباء والفاز لمدينة القاهرة على أنه « يختص مجلس الادارة بما يأتى :

... تحديد المكافآت لن يندبون للعمل بالادارة من غير موظفيها الى جانب عملهم الاصلى وتحديد مرتبات اضافية تمنح شهريا مع الراتب للموظفين الخاضعين لقواعد كادر موظفى الحكومة وكذلك تحديد مكافآت موظفى الادارة ومستخدميها سواء ما كان منها عن العمل فى غير ساعاته المقررة فى الادارة او ما كان من مجهود خاص يعود على الادارة بالنفع » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور انه : - « ولما كان اختيار الموظفين اللازمين للادارة الجديدة او تنبيه للعمل بها سرامى فيه أن يكونوا على مستوى عال من الكفاءة والخبرة والاستعداد وكانت طبيعة العمل وساعاته تختلف عن مثله فى المصالح الحكومية فقد نصت المادة الخالصة نقرة ١٧ على تخويل مجلس الادارة سلطات واسعة فى تحديد المكافآت والمرتبات الاضافية التى تمنح لهم » .

وبين من منكرات الادارة المرفوعة الى مجلس الادارة فى مناسباته عديدة ان حكمة تقرير المرتب الاضافى المشار اليه ترجع الى الرغبة فى التقريب بين مرتبات موظفى الادارة الجديدة ومرتبات موظفى شركة ايبولر السابقين الذين استبقتهم الادارة بعد حلولها محل تلك الشركة فى ادارة المرقى وذلك بمنحهم مرتبات اضافية فضلا عن مرتباتهم الاصلية .

وبين من ذلك أن هذا المرتب لا يعتبر بدل طبيعة عمل مما تقتضيه طبيعة أعمال الوظيفة وإنما هو مرتب اضافى تصد به رفع مستوى موظفى الإدارة حتى يبلغوا مستوى زملائهم من قدامى الموظفين .

(فتوى ٨٩٨ — فى ١٢/٢٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٨٧)

ألفبدا :

موظف — اجور اضافية — موظفو لجنة القطن المصرية — خضوعهم لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالأجور الإضافية المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، إلا اذا كانوا يخضعون فى هذا الشأن لتنظيم خاص وارد فى قرار انشاء اللجنة أو اللوائح التى تضعها .

ملخص الفتوى :

أنه من مدى انطباق ما جاء بالمادتين ٤٥ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهما والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة الى موظفى لجنة القطن المصرية ومستخذيها .

فإن المادة ٤٥ من قانون موظفى الدولة تنص على أنه يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للتواعد التى يحددها مجلس الوزراء — والمادة ١١٧ من ذلك القانون تنص على سريان المادة ٤٥ المشار اليها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية تنفيذا للمادة ٤٥ المشار اليها وعمل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه يستلزم من هذه النصوص أن قرارات مجلس الوزراء والقرار الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكافآت للموظفين من

الأمم المتحدة الإقتصادية صدرت فيها استناداً الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة ومن ثم نال تطبيق لحكامها يتجدد بتطبيق قانون نظم موظفي الدولة ، فصرى على الموظفين الفاضلين لهذا القانون وتبصر عن غيرهم من الموظفين الذين نظم قواعد توظيفهم قوانين أخرى وترتب على ذلك ان القاعدة التي تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهوري سبيل الذكر ، تسمى على جميع المصالح والادارات التي تسمى على موظفيها احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث ان المؤسسات العامة هي طبقاً للتكليف القانوني الصحيح مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فانها تدخل في مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ويسرى عليها الحظر المتصوص عليه فيها بشرط ان تكون خاضعة في تنظيم شئون موظفيها لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ومن حيث ان المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة تنص على ان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص » في القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة فان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ينظم قواعد منح الاجور الإضافية لموظفي الدولة كاتبة يسرى على موظفي الهيئات والمؤسسات العامة اذا لم يرد في القرار الصادر بانشاءها او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة تنظيم يخالف لهذا القرار اما اذا تضمن ذلك القرار او هذه اللوائح نظماً خاصاً بالاجور الإضافية فلن هذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك صحت القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة ١٠ من نصه على ان « يسرى ذلك ايضاً على

موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات
معدلة لدرجات الدرجات المشار إليها . . . » ذلك ان هذا القرار قد
صدر معدلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وينسب
على المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ومن ثم
يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق المادة ٤٥ والقرار ١٥٦ لسنة ١٩٥٩
المشار اليهما ، اي يسرى على موظفي المؤسسات العامة فيما لم يرد فيه
نص في لوائحها الداخلية او القرار الصادر باتخاذها على ما تقدمه .

ومن حيث انه يظن من ذلك ان موظفي لجنة القطن ومجالها يخضعون
للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والمعدل بالقرار
الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الا اذا كانوا يخضعون في هذا الخصوص
لتنظيم خاص وارد في القرار الصادر باتخاذ اللجنة او اللوائح التي
تضعها .

(فتوى ٩٢٤ - م ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

بذل التمثيل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة
١٩٦٢ للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان البورد
والتقويم - خضوعهم رغم القسمية للقواعد الخاصة بالأجور الإضافية الواردة
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - أساس ذلك اعتباره من قبيل المكافأة او
التعويض عن العمل وليس من قبيل التفضلات الفعلية - اثر ذلك عدم جواز
الجمع بين هذا البذل والمكافأة التي تقرر له بقرار جمهوري نظمي عمله .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم
٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « لا تحتسب في تقدير الماهية العملية ،
بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تمنى تعاقب وظائف عمليته » .

واعانة بإعلاء المعيشة والجوائز والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الأجور والمكافآت المتسار إليها في السنة الأولى .

ويؤخذ من هذا النص انه لم يخرج من مجموع الأجور والمكافآت والمكافآت الإغلبية الا بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل نفقات مطية .

ومن حيث انه ولئن كان القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين والشركاء وشباط الاتصال ، قد وصف المبالغ التي تصرف للمندوبين ومن المفوضين ومن اليهم ، بأنها بدلات تمثيل الا ان هذه التسمية لا تخرج هذا البذل عن مطلوه الحقيقي واذ هو لا يعدو إلى هذا الخصوص أن يكون مكافأة تمنح نظير الإعمال التي يقوم بها هؤلاء المندوبين في الشركات التي يعملون بها . وآية ذلك القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المشار اليه ، قد اتخذت عنوانها « التواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين والشركاء وشباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم من أعمالهم » ثم حددت هذه القواعد ما يمنح للمندوبين المفوضين من أ - بدل تمثيل . ب - بدل سفر . ج - مصروفات السفر . د - مصروفات الانتقال . كما تضمنت ما يمنح لكل من أعضاء لجان الجرد والتقويم من مكافآت وبدلات ومصروفات .

ومن حيث ان هذه القواعد تضمنت بالنسبة الى جميع الفئات كيفية تقدر البدلات والمصروفات التي تواجه نفقات مطية ، وهي بدلات السفر ومصروفاته ومصروفات الانتقال ، ثم اضافت اليها كيفية تمويض الدلائل الثلاث من عملها في الشركات والمنشآت ، وذلك بتقرير بدل تمثيل للفئة الأولى ومكافآت تشجيعية للفئتين الثانية والثالثة ، مما يستفاد منه ان البذل المقرر للمندوبين المفوضين والشركاء وشباط الاتصال ، وان

وصف بأنه بدل تفيل الا لانه لا يعدو في هذا الخصوص ان يكون مكافآت تمنح لهم مقابل اعمال قاموا بها في الشركات والمؤسسات التي عينوا بها .

ومن حيث ان الفقرة الأخيرة من البند (١) من القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين ومن اليهم ، نصت على عدم جواز جمع عضو مجلس الإدارة الذي عين مندوبا مفوضا او مشرعا او ضابط اتصال بين بدل التمثيل وبين مكافآت العضوية ، مما يدل على ان المشرع ينظر الى هذا البديل باعتباره تعويضا او مكافأة من عمل يؤديه المندوب والمفوض وليس مقابل نفقة فعلية يتحصلها في سبيل ادائه ، والا ما كان بحاجة الى هذا النص الصريح على عدم جواز الجمع بين مكافأة العضوية وبين هذا البديل لأن الأصل هو جواز الجمع بين المرتب والمكافأة وبين التمثيل .

اما من مدى جواز الجمع بين هذا البديل وبين المكافأة التي تقرر للمندوب المفوض بمقتضى قرار جمهوري ، فلن تكفي البديل المذكور بأنه مكافأة مقابل عمل يؤديه المندوب المفوض القول بعدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة التي تقرر له نظير قيامه بالعمل ذاته . ذلك ان الفقرة الأخيرة من البند (١) من قواعد معاملة المندوبين المفوضين ، قد حظرت على عضو مجلس الإدارة الذي يعين مندوبا مفوضا ان يجمع بين مكافأة العضوية وبديل التمثيل المقرر بالقرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ سواء أكان تمييزه مندوبا مفوضا في ذات الشركة ام في شركة أخرى ، فمن باب أولى يسرى هذا الحظر على الشخص الذي يعمل مندوبا مفوضا في شركة واحدة ، اذ لا يسوغ له الجمع بين المكافأة المقررة له كمندوب مفوض وبين بدل التمثيل الذي لا يعدو ان يكون هو أيضا مكافأة عن العمل ذاته .

ذلك — أولا : ان بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ هو في حقيقته وفي هذا الخصوص مكافأة مقابل عمل كل منهم في الشركة او المؤسسة التي يعمل بها ، ومن ثم يخضع بهذه الصفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

ثانياً : لا يجوز الجمع بين هذا البند وبين المكافأة اذ تقرر للمندوب
المفوض ومن ثم لا يجوز للسيد / المندوب عن البنك الاهلى
التجارى السعودى ان يجمع بين بدل التمثيل المحدد بالقرار الجمهورى
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ وبين المكافأة التى حددتها له القرار الجمهورى
بوقم ١٦٢٢ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٨٧٣ - فى ١٠/٨/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة
وقرار مجلس الوزراء فى ١١/٨/١٩٥٢ ، ٢٦/٥/١٩٥٥ والقرار الجمهورى
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ - نصها على حساب المكافأة من الأعمال الإضافية
بواقع الساعة من العمل الإضافى بساعة من العمل الأسمى على أساس
اليوم ست ساعات - فحول أيام الجمع والعطلات الرسمية ضمن أيام الشهر
عند حساب الراتب الفوى .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩٥٥ فى شأن الأجور الإضافية على أن « تكون المكافأة المنصوص
عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليها ، طبقاً للقواعد الآتية :

١ - يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

ب - تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين
الخارجين عن الهيئة .

ج - تصيب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافى بساعة من العمل

العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ستساعات .

د - يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو المئوية جنيهاً أيهما أقل - ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها .

وتد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، مستهدلاً بنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، النص الآتي :

تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

أولاً : يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكورة للموظفين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

ثانياً : تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي ، وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ستساعات .

ثالثاً : يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها
رابعاً : لا تمنح المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمان ساعات يومياً » .

وبين من ذلك أن المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة ، تمنح للموظف جوازا ، إعفاء ما يؤديه من أعمال في غير أوقات العمل الرسمية ، وإن هذه المكافأة ،

تخصب وفقا للقواعد التي تضمنتها المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ السالف ذكرها ، وان يؤدي هذه القواعد ، ان تحسب المكافأة المذكورة على اساس ان الساعة من العمل الذي يؤدي في غير اوقات العمل الرسمية — وهو العمل الذي اصطلح على تسميته بالعمل الإضافي — تساوي ساعة من ساعات العمل الرسمية ، فيمنح الموظف عنها اجرا يساوي اجر الساعة من ساعات العمل العادي .

ويؤخذ من ذلك ، ان الشارع يجعل الاساس في حساب المكافأة عن الأعمال الإضافية هو الاجر الذي يمنح للموظف من عمله العادي ، بحيث يمنح من كل يوم من ايام العمل الإضافي ما يقابل اجره من يوم العمل العادي ، وذلك بمراعاة ان ساعات العمل في هذا اليوم ست ساعات واثه اذا عمل الموظف في غير اوقات العمل الرسمي ، مدة تساوي هذه المدة فانه يستحق له اجر يوم ، وان عمل ثلاث ساعات حسب له نصف يوم ، وهكذا ، وبمراعاة البند رابعا من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

ومى ضوء ما تقدم ، فانه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المكافآت الانشائية المشار اليها انما تطبق في شأن الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ممن يتقاضون مرتبا شهرية ، وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات من الشهر كله ، لا عن ايام معينة فيه ، فانه من ثم يجب التقرير بان المرتب الشهري الذي يمنح للموظف ، يستحق له عن مجموع عمله في كل شهر ، وانه عند حساب اجر اليوم من الشهر يجب تقسيم مقدار المرتب على مجموع ايام الشهر ، بما فيها ايام الجمع والعطلات الرسمية ، لان — الموظف الذي يتقاضى مرتبا شهريا يستحق اجرا عن الايام المشار اليها ايضا ، ولا يصح القول بغير ذلك ، والا اقتضى الامر اعادة حساب المرتب الذي يستحق للموظف في كل شهر ، تبعا لزيادة ايام الجمع والعطلات الرسمية المشار اليها خلاله او نقصا ، والواقع من الامر غير ذلك ، اذ الموظف الذي يتقاضى اجرا شهريا انما يستحق اجره ، على ما سلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر وانه عند حساب الاجر اليومي له ، يوزع المرتب الشهري على ايام الشهر جميعا ، لان ايام العمل ، تتحمل بايام الجمع والعطلات

انوسمية . ويعامل الموظف ، على انه يستحق في كل منها اجرا يساوي حاصل قسمة مرتب الشهر على ايام الشهر ، وهي ثلاثون يوما .

وعلى ذلك فانه عند تحديد اجر الساعة من العمل يتمين توزيع المراتب على عدد ايام الشهر كلها ، المحددة بثلاثين يوما ، ثم قسمة اجر اليوم للواحد على ساعات العمل فيه ، وهي ست ساعات .

(فتوى ١١٧٩ — في ٢١/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

وجود نوعين من الأعمال الإضافية — أولها ما يعتبر امتدادا للعمل الأصلي في ذات الوظيفة وفي نفس المصلحة او الوزارة — وثانيها ما يؤديه الموظف عن طريق اقتدب في وظيفة أخرى سواء في ذات الوزارة او المصلحة او في وزارة او مصلحة أخرى — خضوع النوع لأول هذه لأحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا لها قرار مجلس الوزراء في ٢٦/١٠/١٩٥٥ والقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — خضوع النوع الثاني لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — قيام بعض مدرسي كلية الفنون الجميلة بتدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم في ذات الكلية — هو من الأعمال الإضافية التي يسرى عليها القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — أثر ذلك عدم استحقاق من يكون منهم في الدرجة الثالثة بما فوقها أية اجور عن هذا العمل الإضافي طبقا لهذا القرار — التزامهم برد ما قبضوه مخالفا لهذه الأحكام — عدم جواز الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ للتجاوز عن استرداد ما صرف اليهم — أساس ذلك أن الصرف لم يتم تنفيذا لحكم أو فتوى من الفترة من أول يوليو ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ المختار اليه .

ملخص الفتوى :

ان قرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية نص فى ملحته الأولى على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثلاثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور عن الأعمال الإضافية التى يطلب تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية . . . » .

على أنه يتعين التفرقة بين نوعين من الأعمال الإضافية ، النوع الأول هو العمل الإضافى الذى يعتبر امتدادا للعمل الأصلى ، بمعنى أن يؤديه الموظف فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى نفس المصلحة أو الوزارة التى يتبعها ، وفى غير أوقات العمل الرسمية ، لما قد تتطلبه مصلحة العمل الأصلى من مزيد من وقت والجهد لاتجازه . وهذا النوع هو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ قضت المادة ٧٣ بجواز تكليف الموظفين بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها ، اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، ولجازت المادة ٤٥ للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء ، وهو ما صدر بشأنه — وتنفيذا لنص المادة ٤٥ من قانون موظفى دولة — قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن قواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة ، والقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، ثم القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية أيضا .

والنوع الثانى من الأعمال الإضافية هو العمل الإضافى الذى يؤديه الموظف من طريق الندب — طبقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة — فى وظيفة أخرى غير الوظيفة التى يشغلها ، فى نفس الوزارة أو المصلحة ، أو فى وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التى يتبعها . وهذا النوع من العمل الإضافى لا تسرى فى شأنه احكام

القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ او القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية المشار اليها وانما تنظمه احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فان مجل تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، انما يتحدد بالاموال الاضافية التى تعتبر امتدادا للاموال الاصلية ، والتى تؤدى فى ذات الوظيفة وفى ذات الوزارة او المصلحة . وذلك دون لامبال الاضافية التى تؤدى بطريق النديب فى غير الوظيفة التى يشغلها الموظف فى الوزارة او المصلحة او فى وزارة او مصلحة اخرى ، والتى تنظمها احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه (معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩) .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فان ما قام به بعض السادة مخرسى كلية الفنون الجميلة ، من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم — نتيجة توزيع بعض جداول اضافية عليهم — فى ذات الكلية المذكورة ، انما يعتبر من نوع العمل الاضافى ، الذى يتمتع امتدادا للعمل الاصلى . ومن ثم تسرى فى شأن السادة المذكورين احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، وبالتالي فانه لا يجوز طبقا لاحكام هذا القرار الاخير منح مدرسى الكلية سالفة الذكر من الدرجة الثالثة فما فوقها ، اية اجور اضافية (مكافآت) مقابل تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، ولذلك يكون ما صرف اليهم من اجور اضافية (مكافآت) من الحصص الزائدة ، فى عامى ١٩٦٠/٦٠ ، ١٩٦١/٦٠ ، لا يقوم على اساس سليم من القانون ، ويتمين لذلك استرداده منهم . وذلك بغض النظر مما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ من التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بنساء على قرارات بالترقية او تسويات صاعرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم

الى فتوى متادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة
والادارات العامة بديوان الموظفين - اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢
الى تاريخ العمل بهذا القانون فى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ - اذا نصت
او سحبت تلك القرارات او التشريعات ، اذ انه ولو ان صرف الاجور
الانفسائية المشار اليها للسادة المذكورين قد تم فى المجال الزمنى لأعمال
احكام القانون المذكور ، الا ان الصرف لم يتم تنفيذا لحكم او فتوى صادرة
من القسم الاستشارى لفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة
بديوان الموظفين .

ولا يسوغ القول بان تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر
لكل من السادة المذكورين ، يعد عملا اضافيا غير منطبق مع العمل الاصلى ،
وانما هو عمل جديد ، من نصاب مدرسين آخرين ، كان يجب ان يقوموا
هم به ، وتعتبر ذلك للعجز فى هيئة التدريس ، مما اقتضى توزيع العمل
على المدرسين القائمين فعلا بالتدريس ، بالاضافة الى عملهم الاصلى -
لا يسوغ هذا القول ، ذلك ان تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر
فى هذه الحالة ، هو عين ما منته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ من النص على جواز تكليف الموظفين بالعمل فى غير اوقاته
الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ،
وهو ما اجازت المادة ٤٥ من هذا القانون الاخير منح مكافأة عنه ، وهو
كذلك ما صدر بشأن قواعد منح الاجور الاضافية عنه القرار الجمهورى
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار
اليهما - والصادران تنفيذا لنص المادة ٤٥ سابقة الذكر - على الوجه
السابق ايضا . وعلى ذلك فليس اظهر فى مجال اعمال احكام المادتين
٧٣ و٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات الجمهوريين رقمى ١٥٦ ،
١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، من تكليف بعض السادة المدرسين بلكية المذكورة
بتدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، لاقتضاء مصلحة
العمل ذلك ، نظرا للعجز فى هيئة التدريس بلك الكلية . ومن ثم فان
ما يقوم به السادة المذكورون من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر
لهم فى ذات الكلية التى يعملون بها . انما يعتبر عملا اضافيا متبعا من
العمل الاصلى لهم ، اى يعتبر امتدادا لعملهم الاصلى ، وليس عملا جديدا
ينبت الصلة بالعمل الاصلى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ، لا يجوز منح مدرسى كلية الفنون الجميلة من الدرجة الثالثة بما فوقها ، أجورا إضافية (مكافآت) ، مقابل تأديتهم حصصا زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، ويعتبر ما صرف اليهم من تلك الأجور فى عامى ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ ، قد صرف دون وجه حق ، ويتمين لذلك استرداده منهم .

ملف ٣١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

نص القرار الجمهورى رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥١ على استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من أحكام المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — هو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه — ائماج الادارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات فى وكالة الوزارة لشئون التصدير بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — يتضمن الغاء الكتران القانون الذاتى للمراقبة العميلة للتصدير فى مختلف تسميتها وبالتالي الغاء الاستثناء المرتبط بهذا الكيان وجودا وعدما — عدم جواز اعمال ذلك الاستثناء على العاملين بوكالة الوزارة لشئون التصدير .

ملخص الفتوى :

ان المشرع نظم قواعد الأجور الإضافية فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية الذى ألغى جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الإضافية .

وان الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القرار قد جمعت الحزم الأسمى لعدد الموظفين الذين يمنحون المكافآت عن الأعمال الإضافية فى كل مصلحة أو ادارة هو ١٠ ٪ من موظفى المصلحة أو الادارة التى يعملون فيها .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذى حظر على مادته الأولى منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور عن الأعمال الاضمانية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ نميا قضى به من استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من احكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ انها يتضمن استثناء لا يجوز التوسع فيه أو التماس عليه بتطبيق حكمه على غير العاملين الذين صدر في شأنهم على وجه الحصر والتخصيص .

وترتبيا على ما تقدم فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مدمجا الإدارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات في وكالة الوزارة لشئون التصدير يكون قد نص على إلغاء الكيان القانونى الذاتى للمراقبة العامة للتصدير في مختلف تسمياتها وبالتالي على الاستثناء المرتبط بهذا الكيان وجودا ومعا ، الأمر الذى لا يسوغ معه احياء هذا الاستثناء فضلا عن بسط حكمه على نطاق اوسع ما كان ليمتد اليه لو ان هذا الاستثناء ذاته قائم ولاسيما ان موظفى المراقبة المذكورة قد وزعوا على الوحدات الخمس التى تكون منها البناء التنظيمى لوكالة الوزارة لشئون التصدير بمقتضى القرار الوزارى رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٤ ، وان الاختصاصات التى كانت منوطة بالمراقبة المشار اليها قد تقاسمتها الوحدات الجديدة وتداخلت مع اختصاصات أخرى مغايرة بما أفقدها مشخصاتها السابقة .

ولا حجة في القول بتوفر الاعتبارات التى دعت الى تقرير الاستثناء الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ الى وكالة الوزارة الجديدة بمقولة ان هذه الوكالة بدورها تستدعى اعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من العاملين بها في غير اوقات العمل الرسمية ، اذ ان هذا لا ينهض سندا لأعمال الاستثناء الذى لم يعد قائما وان صلح مبررا لتقرير استثناء جديد بالإدارة التشريعية اللازمة .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

قرار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتصنيع رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحوافز للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع — تضمنه تنظيما للأجور المستحقة للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من أعمال اضافية — لا يشترط لأعمال القرار المشار اليه وجود معدلات للإنتاج والأداء لانه لا يتضمن فى حقيقته نظاما لم يشتمل على بدل طبيعة عمل — اساس ذلك — ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والإجر الإضافى سببه الذى لا يخلط بغيره وان التكيف القانونى للبالغ التى يتقاضاها العاملون علاوة على مرتباتهم الأصلية والأداة اللازمة لتحتها يتحددان ونفا للأسباب الدامية لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ موضع البحث فى ظله ينص فى المادة ٢١ على انه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الاتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : ١ — ٢٠٠٠ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها العاملون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل » .

وينص هذا القانون فى المادة ٢٢ منه على انه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية للإنتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء » .

وينص فى المادة ٢٣ منه على ان « يستحق العامل اجرا عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها ونفا للقواعد والاحكام التى

تضعها السلطة المختصة ، وتبين تلك الأحكام الحدود التمسوى
لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال .

ولقد نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الخنيين
الجديد على تلك الأحكام في المواد ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع جمل لكل من بدل طبيعة
العمل والحوافز والأجر الاضامى سببيه الذى لا يخلط بغيره ، فـلقد
ربط بين بدل طبيعة العمل والمخاطر التى يتعرض لها القائمون بأعباء
الوظائف التى يقرر لها هذا البدل أو الجهد الخاص الذى يعمين
عليهم بذله بنفسية أداء العمل الاصلى والاساسى للوظائف الممندة .
اليهم ، وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات
يفوق معدلات الانتاج أو مستويات الأداء ، وناط استحقاق الأجر
الاضامى بأداء أعمال اضافية ملاوة على الأعمال الاصلية للوظيفة التى
يشغلها . ومن ثم فإن التكيف القانونى للمبالغ التى يتقاضاها العاملون
ملاوة على مرتباتهم الاصلية والأداة اللازمة لمنحها بتعدادان وفقاً
للاسباب الداعية لها . فإن كثرت تلك الأسباب ترجع الى مخاطر
أو جهد غير مادى يبذله العاملون بالنظر الى طبيعة الأعمال الاصلية
الموكولة اليهم إعتبرت المبالغ بدل طبيعة عمل وتعمين منحها بقرار من
رأس الجمهورية أما أن كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات
يزيد عن معدلات الانتاج والأداء فإن المبالغ تعد من قبيل الحوافز
التي يملك الوزير المختص سلطة وضع قواعد وشروط استحقاقها ،
أما إذا تباينت تلك المبالغ عملاً اضافياً أداء العامل فانها تدخل في نطاق
الأجور الاضافية التى خول القانون أيضاً الوزير المختص سلطة وضع
قواعدها وأحكامها .

ولما كان قرار نقب رئيس مجلس إدارة الهيئة الصابة للتصنيع
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد علل في دباخته منح العاملين بالهيئة المبالغ
الواردة به وفقاً للنسب المنصوص عليها في بنوده بقيامهم بالعمل في غير

المؤقتات العمل الرسمية حتى يتم اكمال العمل بالسرعة اللازمة ، وكان
البند الأول منه يقرر منح جميع العاملين هذا المنصوص عليهم في ياتى
بنوده عشرون في المائة من مرتباتهم الشهرية الاصلية ، فان هذه
النسبة تعد اجرا اضافيا لكونها مقرر في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك
غائه لما كانت النسب المنصوص عليها في البنود من ثانيا حتى تاسما
للمساءمة ، والمعاونون والملاحظون ، ومراتب الوقت ، والسائقون ،
ومندوبو القسم الطبى ، والماملون على الآلات الكاتبة بمكتب نائب
رئيس الهيئة ، وبالعلاقات العامة ، مقرر في مقابل السهر بالمكاتب
او البقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية ، او العمل في ايام جمع
والعطلات الرسمية ، او الحضور قبل مواعيد العمل رسمية ، فانها
تعد اجرا اضافيا ومن ثم غائه لا يشترط لامال قرار المشار اليه
وجود معدلات للانتاج والاداء لأنه لم تضمن في حقيقته نظاما للحوافز
كما لا يشترط لاماله أيضا صدور القواعد التي تضمنها بقرار من
رئيس الجمهورية لأنه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٧ - جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

السلطة المختصة تتولى تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق
الاجر الإضافى ومن بينها الحد الأقصى الذى يجوز صرفه للعامل - صدور حكم
انتهائى باحقية اهدالعاملين لاجر من ساعات عمل اضافية - تنفيذ يقيده بالقواعد
والأحكام المنظمة لسرف الاجر الإضافى .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سواء في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المطبقين خلال الفترة الزمنية التي قضى الحكم
في الحالة المثلة باستحقاق المامل للاجر الإضافى خلالها اصلا عا
من مقتضاه استحقاق العامل اجرا اضافيا من ساعات العمل الإضافية
التي يقوم خلالها بالعمل علاوة على الوقت المصدد لمصله الاصلى بناء

على أوامر الجهة الادارية وفى ذات الوقت ترك المشرع للسلطة المختصة بالجهة الادارية تحديد القواعد والأحكام المنظمة لاستحقاق هذا الأجر الإضافى ومن بينها الحد الأقصى الذى يجوز صرفه للعامل مقابل ما يؤديه من عمل اضافى ومن ثم يتعين أعمال تلك القواعد والأحكام بما تضمنه من حد أقصى فى كل حالة تتواءم فيها شروط استحقاق الأجر الإضافى .

ولما كان الحكم فى الحالة المثلثة قد قضى بأحقية العامل بأجر عن ساعات العمل الإضافية بواقع أربع ساعات يوميا استنادا الى حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بغير أن يستبعد تطبيق القواعد والأحكام التى تتضمنها القرارات المنظمة لصرف الأجر الإضافى للعاملين ببيئة السكك الحديدية فان تنفيذ هذا الحكم يتقيد بتلك القواعد والأحكام وبالتالى يتعين تنفيذه فى حدود الحد الأقصى المنصوص عليه بالقرارات الصادرة من رئيس الهيئة بتنظيم صرف الأجر الإضافى .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٥ — جلسة ١٧/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

لكل من الحافز والأجر الإضافى حلوله الخاص الذى لا يختلط بغيره وان الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد الى الآخر — اثر ذلك ان قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ الذى وضع حدا أقصى للأجر الإضافى المستحق من أعمال اضافية لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز — اعترافى الجهاز المركزى للحاسبات على توزيع ١٢٪ من الأرباح العامة لمشروع تنمية الثروة الحيوانية بمحافظه أسروط على العاملين بالمشروع كحوافز بهجة أن ذلك يجاوز الحد الأقصى للأجر الإضافى اعترافى فى غير محله — أساس ذلك أن زيادة الأرباح الصافية يقتضى زيادة الإنتاج والاقتصاد فى نفقاته ويصدق عليه وصف الحوافز .

ملخص القوى :

إن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين الحننيين بالدولة المعمول بها حتى ١٩٧٨/٧/١ - تاريخ الفسخ بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ - تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظم للعاملين الحننيين بالدولة بالاحكام المانقة لهذا القانون وتسمى احكامه على :

١ - العاملين بالجهز الاداري للدولة ، ويكون من وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية » .

وان المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أن « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بها يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء » .

وان المادة ٢٣ تنص على أن « يستحق العامل اجرا عن الاممبال الانسانية التي يطلب اليه تأديتها » .

وبتاريخ ٣٠ من اغسطس سنة ١٩٧٥ اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة الأولى على أنه « على جميع الجهات التي يخضع العاملون فيها لاحكام اى من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ و رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مراعاة القواعد الاتية :

٥ - على الجهات المختصة مراعاة الا يجاوز المقابل المادي بجميع انواعه وايا كانت تسميته مقابل القيام بأعمال وظائف اضافية ١٠٠٪ من المرتب الاصلى ويحد أقصى خمسين جنيه شهريا » .

وحاصل تلك التصوص أن العاملين بمختلف الجهات التابعة لوحدات الادارة المحلية يخضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابق الذكر ، وان هذا القانون اجاز منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق العامل اهداف العمل المكلف به ، على اساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او على اساس مستوى محدد للاداء ، كما اوجب منح العامل اجرا إضافيا

لغاء ما يؤديه من الأعمال الإضافية التي تسند اليه ، ومن ثم فإن لكل من الحافز والاجر الإضافي مدلوله الخاص ، الذي لا يخلط بغيره ، وبالتالي فإن الأحكام المنظمة لأحدهما لا تمتد الى الآخر وإذا اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على وضع حد أقصى للجبر الإضافي المستحق عن أعمال إضافية ، فإن هذا الحد لا يبرى على ما يستحقه العامل من حوافز بأى حال من الأحوال .

ولما كتلت المبالغ التي صرفت للعاملين بمشروع التروة الحيوانية بمحافظة أسيوط بموجب قرار المحافظ المؤرخ ١٨/٨/١٩٧٧، قد حددت على أساس نسبة من الأرباح الإضافية التي حققها المشروع عام ١٩٧٦ .
فإنها في ذلك تقابل من الواقع العائد الكلى المحقق من الإنتاج بعد استبعاد تكاليفه ذلك أن زيادة الأرباح الصافية يقتضى زيادة الإنتاج والاقتصاد في نفقاته ومن ثم يصدق على هذا الأسلوب وصف الحافز ولا يخضع لتعيد الحد الأقصى للاجر الإضافي المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك أنها لم ترتبط بمعدلات تيسارية للإنتاج حسبما نصت عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة ، ذلك لأن المشرع لم يحدد نمطا معينا للمعدل الذى به يربط الحافز بالإنتاج ، وعليه فكما يمكن تحديد هذا المعدل على أساس حجم الإنتاج بغض النظر عن العائد الفعلى منه ، فإنه يمكن تحديده على أساس الربح الذى هو الفرق بين قيمة الإنتاج وتكلفته .
وبالتالى فإن ربط المبالغ في الحالة المعروضة بالأرباح الصافية للمشروع لا يجردها من وصف الحوافز .

(ملف ٨٦/٤/٨٦١ — جلسة ٢١/١٠/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

عضوية المجالس القومية المتخصصة — مكافأة العضوية — عدم خضوع المكافأة التي تمنح لأعضاء المجالس القومية المتخصصة من العاملين بالحكومة

والقطاع العام لحكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك — أن اختيار العاملين بالحكومة والقطاع العام لعضوية هذه المجالس يمد تكليفا لهم بأعمال اضافية خارج نطاق أعمالهم الأصلية — يعد ما يستحقونه لقاء مساهمتهم في أعمال تلك المجالس اجرا اضافيا يخرج من دائرة الخفض المقرر بالقانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٤ من الدستور نص على أن « تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى — وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية — ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية » .

كما تبين لها ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٧٤ نص على أن « يمنح اعضاء المجالس القومية المتخصصة مكافآت سنوية بعد أقصى ستماية جنيه سنويا نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب المترعة منها ويخفض هذا المبلغ الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « يتولى مساعد رئيس الجمهورية المشرف على شئون المجالس القومية المتخصصة الاشراف على امانات هذه المجالس وممارسة الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها بالنسبة لها ، وينفوس فى اصدار النظام المالى للمجالس وتحديد المكافآت التى تصرف للمقررين والأمناء والاعضاء والمستشارين والخبراء وغيرهم ، من أعمال هذه المجالس » .

ويتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٤ أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ بتحديد المكافآت التى تصرف للاعضاء والأمناء والمستشارين والخبراء وغيرهم وقضى بمنحهم مكافآت مقابل العضوية وحضور الاجتماعات بواقع عشرة جنيهات من كل اجتماع بعد أقصى ستين جنيها شهريا مع تخفيضها الى النصف بالنسبة للاعضاء العاملين بالحكومة

بوالقطاع العام وعلى أن تجري محاسبتهم سنويا في نهاية شهر ديسمبر في كل عام على أساس عدد الاجتماعات الفعلية التي حضرها العضو ، وذلك بمراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ ، كما قضى هذا القرار بمنح مكلفات تصدد بقرار من مساعد رئيس الجمهورية للخبراء وغيرهم وللأعضاء الذين يؤدون مهام معينة أو ينفلون جهودا غير عادية .

كما أصدر مساعد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ تضمن منح مكلفات إضافية قدرها خمسون جنيها لقرار كل مجلس ومنح مكلفات إضافية بحد أقصى أربعين جنيها شهريا لقرار كل شعبة مع تخفيضها بمقدار النصف للمعاملين بالحكومة والقطاع العام .

وحاصل ما تقدم أن الدستور أنشأ المجالس القومية المتخصصة كجهاز دائم لمعاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة ، وخول رئيس الجمهورية تشكيلها من أعضاء تادرين على المساهمة في أعمالها . ولتحديد المقابل الذي يستحقه هؤلاء الأعضاء لقاء ما يؤدونه من عمل أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ الذي ووسع حباذا أقصى لما يستحقونه نظير العضوية وحضور اجتماعات المجالس واللجان والشعب ويخفف الى النصف بالنسبة للمعاملين بالحكومة والقطاع العام ، وأسند لمساعد رئيس الجمهورية المشرف على شؤون هذه المجالس تقدير المكلفات المستحقة عن مساهمة الأعضاء في أعمال تلك المجالس واللجان والشعب المتفرمة عنها . لذلك أصدر قراره رقمي ٢ ، ٣ لسنة ١٩٧٤ اللذين نظما استحقاق مكلفات الأعضاء والخبراء ومقرري المجالس والشعب مع تخفيض مكلفاة العضوية والمكافاة الإضافية للمقررين بمقدار النصف وذلك بالنسبة للمعاملين بالحكومة والقطاع العام .

واذ تعد هذه المجالس بلجانها وشعبها مؤسسة دستورية قائمة بذاتها فإن انتظار المعاملين بالحكومة والقطاع العام لعضويتها يعد تكليفا لهم بأعمال إضافية خارج نطاق أعمالهم الأصلية ، وتبعا لذلك فإن ما يستحقونه لقاء مساعدتهم في أعمال تلك المجالس إنما يعد اجرا إضافيا .

ونما كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والمعدل به حتى ١٩٨١/٧/١ — تاريخ الغائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ — ينص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفف بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما هي في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين » .
 وإذا فصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن إخراج الأجور الإضافية وما هي حكمها من دائرة الخفض المخصوص عليها بهذا القانون ، فإن المكلفات التي تمنح لأعضاء المجلس القومي المتخصصة للعاملين بالحكومة والقطاع العام لا تخضع بوصفها اجرا اضافيا لحكم الخفض .
 (ملف ٨٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

عدم جواز خصم ما يقابل العطلات الرسمية والإجازات الاعتيادية والمرضية من المكافأة المستحقة عن الجهود غير العادية نظير العمل في غير أوقات العمل الرسمية — أداء هذا العمل غير محدد بزمان معين يؤدي فيه وفي شروط بالتواجد بصفة مستمرة طوال أيام الشهر — المكافأة المذكورة لا تمنح مقابل التواجد يوميا بالجهة الختطب لها وإنما لقاء ما يقوم به من جهود غير عادية خلال الشهر .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة الى مدى جواز خصم أيام العطلات الرسمية من المكافأة المقررة للسيد المذكور ، فإن الرأي مستقر على عدم استبعاد أيام الجمع والعطلات الرسمية من حساب منح المكافأة المستحقة للعامل بالإضافة الى مرتبه الأصلية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن المكافآت والأجور الإضافية ، وبناء على هذا ، فإنه لا يجوز خصم ما يقابل العطلات الرسمية من المكافأة عن الجهود غير العادية المستحقة للسيد

..... نظير عمله في غير لوقت العمل الرسمية بوزارة
القوى المسلحة .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى جواز خصم ما يقابل ايام الاجازة
الاعتيادية او الاجازة الارضية من المكافأة المشار اليها ، فان اداء السيد
المذكور لعمله غير محدد بزمان معين يؤديه فيه ، وانما يقوم به بالاضافة الى
عمله الأصلي دون ان يشترط لذلك وجوده بصفة مستمرة طوال ايام
الشهر ، فهو ينجز ما يعهد اليه من عمل اضافي ببذل جهد غير عادي
لا يستلزم بطبيعته وجوده بصفة مستمرة ومن ثم فإنه لا يمنح المكافأة
المذكورة مقابل وجوده يوميا بالوزارة انما لقاء ما يقوم به من جهد غير عادي
خلال الشهر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم ما يقابل ايام
العطلات الرسمية والاجازات الاعتيادية والارضية من المكافأة المستحقة
للسيد عن الجهود غير العادية التي يبذلها
في عمله المنتخب اليه بوزارة القوى المسلحة .

(ملف ٥٦٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/١١/٥) .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين
بالقطاع العام - المادة ٣٦ من هذا النظام - نصها على أن تسرى على العاملين
الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١
لسنة ١٩٦٥ - الفقرة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه
معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ - سريان حكمها على ما يتقاضاه العاملون
بالحكومة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها من اجور
ومرتبات ومكافآت علاوة على ما يعيتهم الاصلية لقاء الاعمال التي يقومون بها
في الحكومة وفي الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في

المؤسسات العامة أو الخاصة إما كانت طبيعة العمل في هذه الجهات — لا يشترط في هذا العمل أن يكون عملاً دائماً كما لا يشترط أن يقطع هذا العمل على القائم به وصف العامل في الجهة التي يؤدي لها هذا العمل — القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يشترط بدوره مثل هذه الشروط .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « فيما عدا» .
المكافآت التجميعية المخصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسري على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما » .

وان الفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ معطلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا حالات» .
الامارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومزايا ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الأصلية ، لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المئة) من الماهية او المكافأة الأصلية ، على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في سنة » .

وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أنه « تسري احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

أ -

ب -

ج -

د - الاجور والمكافآت الاضائية .

هـ - المكافآت التشجيعية والخاصة .

و -

ز - المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتخبون أو المعارون في الداخل
علاوة على مرتبتهم الأصلية .

وتنص المادة السادسة من القرار على أنه « إذا كانت الوظيفة التي
يشغلها العامل مقررا لها بدل تليل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة
قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات
أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ٥٠٠ » .

ومؤدى هذه النصوص أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تسمى
على ما يتقاضاه العاملون بالحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات
الاقتصادية التابعة لها من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على مايتهمم
الأصلية لقاء الأعمال التي يقومون بها في الحكومة أو في الشركات أو في
الهيئات أو في المجلس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة وأن
الشرع لم يشترط سوى أن تكون لقاء أعمال تؤدي في هذه الجهات
ايا كانت طبيعة العمل فلا يشترط فيه أن يكون عملا دائما كما لا يشترط
أن يخلع هذا العمل على التقم به وصف العامل في الجهة التي يؤدي لها
هذا العمل وأن القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بدوره لم
يشترط مثل هذه الشروط .

(فتوى ١١٧٤ - في ١٢/١٢/١٩٦٩)

قامدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

منح البدلات والأجور والمكافآت هو بحسب الأصل أمر جوازي - ليس
لثة ما يمنع من صدور قرار تنظيمي عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح
اصلا أو بوضع قيود وحدود لما يجوز منحه - القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١
لسنة ١٩٦٥ لم يخرج على احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ حين انفل

فى الحد الاقصى البدلات والمكافآت التى نص القانون على اخراجها منه — ذلك يعد تنظيميا لاستعمال السلطة التقديرية فى المنع او المنع — لا محل للاحتجاج بعدم مشروعية هذا القرار الجمهورى بدعوى عدم توافر اركان التفويض التشريعى وشرائطه فى شقه — القرار مشروع طبقا للتفويض المتقدم دون حاجة للاتجاه لفكرة التفويض التشريعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه « فيما عدا حالات الامارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او فى اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد على ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) فى السنة) .

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون بالا تحسب فى تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية وامانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التثجيمية طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات، ونصت المادة الاولى منه على أن تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الاتية :

١ — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

ب — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين دى خطورة او صعوبة معينة .

ج — البدلات والاجور والمكافآت التى تمنح للعامل بسبب ادائه الوظيفة فى مكان جغرافى معين .

د - الأجور والمكافآت الإضافية .

هـ - المكافآت التشجيعية والخاصة .

و - مكافآت عضوية وفيدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

ز - المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون والمعارون في الداخل علاوة على مرتبتهم .

وقضت المادة الثانية من هذا القرار بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين ١ ، ب من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيه في السنة .

ونصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة .

وقضت المادة الرابعة بأن تكون أمانة العاملين أو نخبهم في الداخل إلى وظيفة تماثل وظيفتهم الأصلية في الدرجات المادية ، وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مرتباً يعادل راتبه في الوظيفة الأصلية . ومع ذلك يجوز أن تكون الأمانة أو النخب إلى وظيفة تعلو بدرجة واحدة وظيفته الأصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الأمانة أو النخب زيادة في المرتب الأساسي للعامل تتجاوز ١٠ ٪ منه ، وفي كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتخب إليها .

ونصت المادة السادسة على أنه إذا كتبت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررًا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة تحده ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار .

وقضت المادة السابعة يسريان هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين

أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو
المكافآت في الداخل .

ومن حيث أن منح البدلات والأجور والمكافآت المشار اليها هو
بحسب الأصل أمر جوازي ، وقد ردت هذا الأصل احكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، اذ نصت
المادة ٣٦ منه على جواز منح العامل اجرا عن الاعمال الإضافية التي يطلب
اليه فديتها طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية ، التي تصدر بقرار من رئيس
الجمهورية وفقا للبلدة ٩٠ من هذا القانون ، كما قضت المادة ٣٧ بأنه
يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية
مقابل خدمات ممتازة اداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .
ونصت المادة ٣٩ على أنه « يجوز صرف بدل تفيل أو بدل طيبة عمل
للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي
تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فليس هسة ما يمنع من صدور قرار
تنظيمي عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا أو بوضع قيود وحدود
لما يجوز منحه ما دام لم يتجاوز في هذا الشأن الحدود القصوى للمكافآت
والأجور الإضافية المقررة قانونا ، وهذا ما تحقق بصدر القرار الجمهوري
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

والقرار المشار اليه لم يخرج على احكام القانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ حين ادخل في الحد الأقصى البدلات والمكافآت التي نص هذا
القانون على اخراجها منه لأن مثل هذا الخروج انما يتحقق بإضافة بدلات
الى البدلات التي لا يشملها الحد الأقصى طبقا للقانون المذكور أو يتجاوز
الحد المقرر في القانون . أما تخفيض هذا الحد أو اضافة بدلات مما تخضع
له فهو مما يعد تنظيما لاستعمال السلطة التقديرية في المنح أو المنح ، ومن
ثم لا ينطوي على خروج على احكام القانون .

وتأسيسا على ما تقدم لا محل للاحتجاج بعدم مشروعية هذا القرار
الجمهوري والقول بصدره مجردا عن قوة القانون بحيث لا يسبوغ له

تعديل أو إلغاء الأحكام الواردة في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لعدم
نوافر أركان التفويض وشرائطه كما نصت عليها المادة ١٢٠ من الدستور .
ذلك أنه لا تعارض بين أحكام القرار آنف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧، حسبما سبق البينان .

كما أن رئيس الجمهورية لا يصدر قرارات لها قوة القانون إلا في
حالتين حددتهما المادتان ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور حيث أجازت الأولى
لرئيس الجمهورية إصدار مثل هذه القرارات إذا حدث فيما بين ادوار
انعقاد مجلس الأمة أو فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ إجراءات
لا تحتل التأخير ، وإجازت الثانية إصدار هذه القرارات في الأحوال
الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة . والواضح من نصوص
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي سبق إيرادها أن المشرع لم يقصد
تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرار له قوة القانون ينظم به قواعد
منح المكافآت والبدلات والأجور الإضافية وإنما قصد أن يحيل في تنظيم
هذه القواعد إلى اللائحة التنفيذية أو إلى قرار يصدر من رئيس الجمهورية ،
وهو ما يعرف بالوائح التنفيذية التي نص عليها الدستور في المادة ١٢٢
بقوله « يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط والسوائح اللازمة لتنفيذ
القوانين ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من
يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ » وبالتالي فإن الأمر في الحالة محل
البحث ليس في حاجة للالتجاء إلى فكرة التفويض هذه طالما أن رئيس
الجمهورية يملك أصلاً إصدار قرار تنظيمي علم ببيان القيود والحدود لما
يجوز منحه من البدلات والأجور والمكافآت .

ومن حيث أنه يظلم مما تقدم أنه لا تعارض بين القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، وأن كلا
من هذين التشريعين يكمل الآخر ولكله وإجبة التطبيق . وهذا هو
ما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلسة ١٩٦٨/٥/١ .

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

التأثيرات المالية الملحة بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨، والتي تسرى بالنسبة إلى المؤسسات العامة ، تفول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض الماعلين عن جهود غير عادية — مقتضى ذلك ان يكون للوزير المختص سلطة وضع ما يراه من قواعد تنظيم الصرف من الاعتماد سلك الذكر ، دون تقيد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل — يجب ، مع ذلك ، التقيد بأحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لغرض الفتوى والتشريع سبق ان انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ الى ان النص الوارد بالتأثيرات الملحة بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة منذ السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ والذي يخول الوزير المختص سلطة تنظيم الصرف من اعتماد تعويض الماعلين عن جهود غير عادية ، تضمن الفاء للأحكام المنظمة لصرف الأجور الإضافية ، وبمقتضى ذلك أصبح تنظيم الصرف من الاعتماد المذكور متروكا للوزير المختص الذي يكون له وضع ما يراه من قواعد على هذا الخصوص دون تقيد بالأحكام التي كانت تنظم الأجور الإضافية من قبل ، وان كان من الجائز له ان يسترشد بها . فاختصاص الوزير في هذا الشأن اضحى اختصاصا انشغائيا يخوله سلطة تقرير قواعد عامة بالنسبة الى الماعلين التابعين له ، الأمر الذي يتعارض مع القرارات التي كانت تنظم موضوع الأجور الإضافية بما يترتب عليه نسخها وزال مألها من قوة الزامية ، اذ لا يتصور ان يكون النص الجديد قد خول الوزير سلطة وضع احكام لمنع المكافآت عن الاعمال الإضافية وابقى في الوقت ذاته على القرارات السابقة صدورها في هذا المقام لأن احكام هذه القرارات من التقصيا، والتحديد بما لا يترك أى مجال للوزير في وضع

ان النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بكل من قرارى ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ والسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ اشر الى وجوب تقيد الوزير • عند اعمال سلطته المذكورة - باحكام كله من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، غير انه من المتعين ايضا التقيد بهذه الاحكام خلال السنتين الماليتين ١٩٦٧ / ١٩٦٨ و ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، وذلك لأن القرار الجمهورى. يربط الميزانية فيما تضمنه من تأثيرات عملة احدى مرتبه من القانون. فلا يجوز له تعديله او الغاؤه ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يضع حدودا قصوى لما يمنح من الاجور والبدلات والمكافآت ومن بينها المكافآت عن الاعمال الاضفائية اما قواعد منح المكافآت فقد كانت متروكة للقرارات الأخرى التى تنظمها والتي كانت قائمة - جنباً الى جنب - مع القرار المذكور دون أن يكون ثمة تعارض بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان التأثيرات الملحقه بقرارات. ربط الميزانية العامة للدولة ابتداء من السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ والتي تسرى بالنسبة الى المؤسسات العملة - من مقتضاها تحويل الوزير المختص سلطة وضع القواعد المنظمة للاجور الاضفائية . وتكون القواعد التى يضعها الوزير فى هذا الشأن هى الواجبة التطبيق دون غيرها من الأحكام التى كانت مقررة من قبل ، مع مراعاة التزام احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ٤٧٥/٤/٨٦ - جزمة ١٩٧١/٣/٣١)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

النص الوارد بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات المالية ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ والذي يخول الوزير سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد « تعويض العاملين عن جهودهم العادية ، لائبة العاملين عن تكليفهم بالعمل - مؤداة - الا بتقيد.

الوزير عند وضع هذه القواعد بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في أول إبريل سنة ١٩٥٣ وأحكام قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤. وإنما يكون له أن يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ طوال السنوات المالية آتية الذكر .

ملخص الفتوى :

أن الثابت أن الاعتماد الوارد ببند المكلفات بمنح « تعويض العاملين من جهود غير عادية » قد حل محل اعتماد المكلفات الإضافية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ ومن ثم أصبحت المكلفات عن الأعمال الإضافية تدرج في عموم الجهود غير العادية، أي الجهود التي تزيد على الجهد العادي المطلوب للنهوض بالعمل الأصلي المسند إلى العامل . متى كان ذلك هو الثابت فما من شك في أنه يتعين — بحسب الأصل — التزام القواعد المنظمة لمنح المكلفات عن الأعمال الإضافية عند صرفها من الاعتماد المشار إليه لأن العبرة في وجوب اتباع هذه القواعد ليست بالاسم الذي يطلق على المصرف المالي للمكلفة وإنما العبرة بالأعمال التي تصرف عنها المكلفة ، فطالما دخلت في نطاق الأعمال الإضافية فإن منح المكلفة منها يخضع للقواعد المقررة في هذا الشأن سواء صرفت من اعتماد المكلفة الإضافية كما كان متبعاً من قبل أم صرفت من الاعتماد الجديد الذي حل محله والذي أطلق عليه اسم « تعويض العاملين من جهود غير عادية » .

ولا خلاف في هذا النظر فيما لو اقتصر الأمر على مجرد تغيير اسم الاعتماد المالي بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد وإنما خصص لهذا الاعتماد المالي نص ورد بالتأشير الملحق بالقرارات الجمهورية الصادرة يربط الصرف من الاعتماد المشار إليه بقرار من الوزير المختص لاثابة العاملين عن تكليفهم العمل .

ومن حيث أن قرار ربط الميزانية قد تلحق به عدة قواعد ، يطلق

عليها عادة لفظ « تأثيرات » تتعلق بتنظيم اوجه الصرف من بعض اعنيدات الميزانية وتنفيذ الأعمال المتعلقة بها . وقد تتصل هذه التواعد ببعض النواحي الوظيفية لتتولوها بالتنظيم او التعديل بوضع تواعد عامة في هذا الخصوص ، وينص القرار جمهوري الصادر بربط الميزانية على وجوب اتباعها . ومثل هذه القواعد لا تعتبر بطبيعة الحال من تبيل مجرد تقدير الإيرادات والمصروفات وتوزيعها وإنما تعتبر قواعد تنظيمية عامة مجردة تنطوى على خصائص القاعدة القانونية الملزمة . ومن ثم فإن الطبيعة الخاصة لقرار ربط الميزانية لا تسمح على تلك القواعد وإنما تستقل بطبيعتها باعتبارها منبثقة عما عقده القانون لرئيس الجمهورية من ولاية تنظيم بعمل النواحي الوظيفية فيقرر تلك القواعد بموجب سلطته هذه ويكون له عندئذ ان يضمن هذه القواعد الغناء او تعديلا للاحكام المقررة بموجب قرارات جمهورية سابقة ، وغنى عن البيان انه يجوز لرئيس الجمهورية ان يصدر مثل هذه القواعد بصورة مستقلة عن قرار ربط الميزانية طالما ان تقريرها داخل في ولايته أصلا دون ان يسوغ الاعتراض بمخالفتها لقرارات جمهورية سابقة وبالتالي فإن إصدارها ملحق بقرار ربط الميزانية لا يؤثر على شرعيتها أو ينال من صحتها .

وبناء على ذلك فإن النص الذي ورد بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية منذ السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ والذي يقضى بان ينظم الصرف من اعتماد « نعيض العاملين عن جهود غير عادية » بقرار من الوزير المختص لائالة العاملين عن تكلمهم بالعمل ، هذا النص يعتبر صادرا بقرار جمهوري طالما ان قرارات ربط الميزانية قد ألحقت بالتأثيرات المشترط اليها بها وقضت بسريتها .

وأما عن مدى مشروعية هذا النص فقد سلف القول بأن الفقرة الأولى من المادة ٥٥ من قانون نظام موظفي الدولة كانت تخول مجلس الوزراء ، ثم رئيس الجمهورية بحكم ايلولة اختصاصات مجلس الوزراء اليه ، سلطة وضع القواعد التي تنظم منح المكافآت عن الأعمال الاضائية . وقد ألغى هذا القانون وحل محله قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

الذي نص في المادة ٣٦ منه على أن يكون منح هذه المكافآت طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية . وهذه اللائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون المذكور فمن ثم يكون لرئيس الجمهورية أن يعدل من القرارات الجمهورية الصادرة بتنظيم منح هذه المكافأة أو يضع تنظيمًا جديدًا لها . ويلاحظ أن النص موضوع البحث النوارد بالتأثيرات الملحقه بالميزانية لا يتضمن بذاته تنظيمًا لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية وإنما ناط بالوزير المختص سلطة تنظيم هذا المنح بقرار منه مؤداه أن يكون رئيس الجمهورية قد فوض ولايته في هذا الخصوص إلى الوزراء كل فيما يخصه ، وهو أمر جاز استنادا إلى أحكام قانون التوفيق بالاختصاصات الذي أجاز لرئيس الجمهورية تفويض بعض الاختصاصات المخولة إليه بموجب القوانين إلى الوزراء .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن التأثيرات الواردة بقرارات ربط الميزانية اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ نصبت الغاء للأحكام المنظمة لسرف الأجور الإضافية وبمقتضى ذلك أصبح تنظيم الصرف من اعتبارات تعويض العاملين عن جهود غير عادية متروكاً للوزير المختص الذي يكون له وضع ما يراه من قواعد في هذا الخصوص دون تقييد بالأحكام المشار إليها وأن كان من الجائز الاسترشاد بها وتختلف سلطة الوزير هنا اختلافاً بينا عن السلطة التي كانت مخولة له بموجب الأحكام السابقة إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في أوّل إبريل سنة ١٩٥٣ وقرارات رئيس جمهورية الصادر من بعده في شأن الأجور الإضافية قد وضعت تنظيمًا مفصلاً ومحدداً لقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية ولم يكن للوزير أن يترخص في وضع أية قواعد في هذا الصدد بل كان دوره تنفيذياً محضاً يقتصر على مجرد الترخيص في منح المكافآت على مقتضى القواعد المقررة بالقرارات المشار إليها . أما النص النوارد بالتأثيرات المرافقة لقرار ربط الميزانية فقد خول الوزير المختص سلطة وضع قواعد الصرف من اعتماد : « تعويض العاملين عن جهود غير عادية » لاثبتهم عن تكليفهم بالعمل ، وهو الاعتماد الذي رصدت ضمنه المكافآت من الأعمال الإضافية وبذلك فلا يقتصر دور الوزير ، طبقاً للنص الجديد ،

على مجرد تنفيذ قواعد قائمة عند اصدار قرار المنح وانما موضوع في وضع احكام لمنح المكافآت الاضافية من الاعتماد المشار اليه .

ومؤدى ذلك ان يكون لكل وزير سلطة تقرير قواعد عامة في هذا الخصوص فيما يتعلق بالعاملين التلمين له ، اى ان اختصاص الوزير في هذا المقام اضحى اختصاصا انشائيا بعد ان كان تطبيقيا محضا وفي هذا يتعارض النص الجديد مع احكام القرارات السابقة ، الامر الذى يترتب عليه نسخها وازوال ما لها من قوة الزامية بحيث يترخص الوزير في وضع ما يراه ملائما من احكام منح المكافآت عن الاعمال الاضافية دون التقيد باحكام تلك القرارات . والواقع انه لا يعتبر ان يكون النص الجديد مدخول الوزير سلطة وضع احكام لمنح المكافآت عن الاعمال الاضافية وبقي في الوقت ذاته على القرارات السابق صدورها في هذا المقام لان احكام تلك القرارات من التفصيل والتحديد بما لا يترك اى مجال للوزير في وضع قواعد جديدة الى جانبها فضلا عن ان هذه الاحكام ذاتها لا تجيز له وضع مثل هذه القواعد الامر الذى يؤدى الى القول بان المشرع قد قصد الى عدم تقيد الوزير بها طوال فترة العمل بالنص الجديد .

ويؤيد هذا النظر ايضا ان النص الوارد بالتأشيرات المرافقة لقرار ربط ميزانية السنة المالية الحالية ١٩٧٠/٦٩ قد ائصح من قصد الشارع في هذا الخصوص حيث اشار الى وجوب تقيد الوزير ، عند اعمال سلطته المنوه عنها ، باحكام كل من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وأغل الاشارة كلية الى احكام القرارات السابقة التى تنظم منح المكافآت عن الاعمال الاضافية . وما من شك في ان هذا الاغفال مقصود وينبىء عن ان الشارع انما استهدف في واقع الحال منذ استحداث النص في السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨، عدم تقيد الوزير بالقرارات السابقة . والنص الجديد الوارد ضمن قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ يعتبر تقريرا للتصميم الذى سبق ان ذهبت اليه اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيمية والادارة

بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ من عدم تقيد الوزير إلا بالقانون والقرار الجمهوري المشار إليهما دون القرارات السابقة الخاصة بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية .

والبادي أن المشرع قد قصد في منهجه الجدي أن يترك لكل وزير في حدود اختصاصه سلطة تقرير الأحكام الخاصة بمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية حتى يتسنى تحقيق قدر من المرونة في تقرير هذه الأحكام بما يحقق بلامتها لطبيعة العمل في كل جهة إدارية على حدة . إذ لا جدال في أن اختلاف طبيعة العمل من حيث نوعه وكميه والظروف المحيطة به له أثره الكبير في تحديد قواعد لمنح المكافأة عن العمل الإضافي . ومن ثم ساء أن يترك تحديد هذه القواعد للوزير المختص حتى يراعى في تقريرها الظروف الخاصة بالعمل في الجهات التي تنسحب عليها ولا يلبه وحتى يتسنى له تعديلها كلما رأى مقتضى لذلك ويمكن - ضمناً لتحقيق المصلحة العامة - مراعاة أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى وجوب التزام الاعتماد المقرر لصرف هذه المكافأة .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع لم يفصح عن وجوب التقيد بأحكام القانون والقرار الجمهوري آنفي الذكر إلا في النص الوارد مع قرار ربط ميزانية السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ إلا أنه يعمين أيضاً التقيد بهذه الأحكام خلال السنتين الماليتين ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ ، ذلك أن القرار الجمهوري آنفي مرتبة من القوانين فلا يجوز له تعديله أو إلغاؤه ، كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ لم يضم في الواقع أحكاماً لمنح المكافآت عن الأعمال الإضافية بالذات ، وإنما وضع حدوداً قصوى لما يضم من الأجور والبدلات والمكافآت ومن بينها المكافآت عن الأعمال الإضافية . أما قواعد منح هذه المكافآت فقد كانت متروكة القرارات الأخرى التي تنظم هذا المنح والتي كانت قائمة - جنباً إلى جنب - مع القرار المذكور دون أن يكون ثمة تعارض بينهما .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن النص الوارد بالتأشيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات المالية ١٩٦٨/٦٧ ،

١٩٦٩/٦٨ : ١٩٧٠/٦٩ والذي يخول الوزير سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد « تمويض المالمين من جهود غير عالية » لائتابة المالمين عن تكليفهم العمل مؤداة الا يتقيد الوزير عند وضع هذه القواعد بأحكام قرار مجلسي الوزراء الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٣ واحكام قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ : ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ . ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ وانما يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه مقتنا لصلحة العمل مع التقيد بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ طوال السنوات المالية آتية الذكر .

(ملف ٤٧١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠١)

البدء :

المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية محملة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ نص هذه المادة برسم وعاء محكما لقد الإيجب لمجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الأصلية لقاء مطلق الأعمال التي يؤديها في أية جهة مقتضى ذلك ان هذا النوعاء يجب ان يصب فيه كل اجر اضافي يحصل عليه العامل سواء مقابل ما يؤديه من عمل اضافي في وظيفته الأصلية او في اى وظيفة أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية محملة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما بدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتلقاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في المصكوة او في الشركة او في الهيئات او في المجالس او في اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية او المكافأة الأصلية على الا يزيد على ٥٠٠

(خمسمائة جنيه) فى السنة » وقد جاء نص هذه المادة فى عبارات عامة يرسم وعاءا محكما للحد الأقصى لمجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الأصلية لقاء مطلق الأهمال التى يؤديها فى أية جهة وبذلك يتسع هذا الوعاء ويجب أن يصب فيه كل أجر اضافى يحصل عليه العامل سواء متقيل ما يؤديه من عمل اضافى فى وظيفة الأصلية او فى أى وظيفة أخرى يؤكد ذلك أن المادة (٤) من القانون المذكور حددت مالا يدخل من المزايا المالية التى يتقاضاها العامل فى وعاء الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة (١) بما يأتى بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التى تعطى متقابل نفقات فعلى وأمانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية وبالتالى فإن ما عدا ذلك يدخل فى هذا الوعاء ومنه الأجور الإضافية عن العمل الإضافى سواء فى ذات الوظيفة الأصلية للعامل او فى وظيفة أخرى . وبهذه المثبة فإن مجموع الأجور الإضافية التى تتقاضاها العاملون المبرورون حالتهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتعين الا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة (١) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الأجور الإضافية التى صرفت للمسلمين بوزارة الصحة .
المنتدبين للعمل بالمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

(ملف ٨٦ / ٤ / ٦٥٠ — جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التفريغ المقرر للمهندسين والأجر المستحق عن التنب للعمل فى غير الجهة الأصلية — تحريم الجمع ورد مطلقا — المشرع لم يحدد أعمالا معينة يجوز فيها الجمع وأعمال أخرى يحظر فيها الجمع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنع بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنع بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه (في شأن نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي ، ونصت المادة الثانية على أنه « ... ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » . وقضت المادة الثالثة بأنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش او المكافأة عن ساعات العمل الإضافية .. » .

ومن حيث ان المستفاد من نص المادة الثانية ان اى مهندس يؤدي عملاً خارج نطاق عمله الاصلى ، سواء كان هذا العمل لدى جهة حكومية او لدى احدى مؤسسات او شركات القطاع العام ، او كان عملاً خاصاً في احدى المنشآت او المكاتب الخاصة ، وسواء كان هذا العمل يؤدي اثناء ساعات العمل المقررة او في غير اوقات العمل الرسمية ، فإنه يحرم من بدل التفرغ المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، وأساس ذلك ان تحريم الجمع قد ورد مطلقاً ، فلم يحدد المشرع امثالا معينة يجوز فيها الجمع واعمال اخرى يحظر فيها هذا الجمع ، وانما ورد المنع على المنع عاما ليشمل كل عمل يؤدي في الخارج ، يؤكد ذلك ان المادة الثالثة من القرار الجمهورى سالف الذكر تقتضى بعدم جواز جمع بين بدل التفرغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الإضافية التى تؤدي في ذات الجهة التى يعمل بها المهندس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وبين الاجور الإضافية المستحقة عن التنب للعمل في غير الجهة الاصلية ومن ثم لا يحق للمهندس الجمع بين هذا البديل والمكافأة المستحقة من ندبه الى المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية .

قاعدة رقم (٢٠٣)

المادة ١٠٠ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢٩٦٤ بتقرير راتب اضلنى للعاملين فى بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ — وقف صرف هذا الراتب الاضافى بمجرد نقل العامل الى خارج الجهات التى كان مقررا فيها امانة غلاء معيشة مزيدة ، وبالنسبة للعاملين الذين يستمرون فى العمل بالجهات المقر لها هذا الراتب الاضافى فيتم استهلاكه بالخضم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل وفقا للمادة ٢٢ من نظام العاملين المتنيين بالقبولة الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترقيتهم بعد تلك ترقية علامة .

مخصص القنوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المتنيين استحدث لأول مرة نظاما متكاملًا لترتيب الوظائف يقوم على أساس واجبات الوظائف ومسئولياتها واختصاصاتها وتصديق مستوى صمويتها وما يتطلبه اداء عملها من مواصفات فى شغلها ، وقد ربط المشرع بين الدرجة والوظيفة بما لا يتفق مع سياسة الترقية الى درجات شخصية التى كانت منظمة فى التشريع السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولهذا فقد استعاض المشرع بالنسبة لن رسيبوا فى درجاتهم مددا طويلة بنظام جديد يحقق لهم التدرج المالى الذى تحققه لهم الترقية دون اعتبارهم مرتين سواء الى درجات اصلية او الى درجات شخصية فنص فى المادة ٢٢ على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة فى الكادر او (٢٢) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين او (٢٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية او (٢٠) ثلاثين سنة فى اربع درجات متتالية يمنح اول مريوط الدرجة الأعلى او علاوة من علاواتها ايهما اكبر — ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مريوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما يعد الى درجة اعلى »

والاستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين راسبوا في درجاتهم المدة المبينة فيه اول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها ايها اكبر ، واذا كانت المادة ٢٠ من القانون آتف الذكر تنص على الترقية بمنح العامل اثنى مربوط الدرجة المرتى اليها او علاوة من علاوات الدرجة الاعلى ايها اكبر فان العلاوة التى تمنح طبقا للمادة ٢٢ من القانون بمسبابة علاوة ترقية اذ هى مساوية لها من كل وجه فتص هذه المادة قد حقق للعاملين الراسبين في درجاتهم المدة المبينة فيه الحصول على علاوة ترقية دون ان يحقق لهم التقدم في التدرج الوظيفى لمناخاة التقدم الاخير لسياسة ترتيب الوظائف الصابة التى يقوم عليها هذا القانون ، ومن ثم يبقى العامل الذى استفاد من هذا النص شاغلا لدرجته المالية وثابتا بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تحسب له اى اقدمية في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحصول على راتبها وعلاواتها اى حق في الترقية اليها فلا يعتبر ترقية وفقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية لقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٧ ، حتى اذا رقى العامل بعد ذلك الى الدرجة الاعلى التى يحصل على راتبها فعلا ، انحصر اثر الترقية في تقدمه في التدرج الوظيفى وحده دون التدرج المالى لسبق اقامته منه بحصوله على علاوة الترقية طبقا للمادة ٢٢ سابقة الذكر .

ومن حيث ان المشرع اذ تسر راتبها اضافا للعاملين في بعض المناطق بموضوعهم عن امانة المعيشة المزيدة التى كانت متوفرة بها والفتيت دون ان تضم الى رواتبهم الاصلية عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ نص على ان « يتف صرف هذا المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يسترون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا المرتب بالخضم منه ، بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل » وبذلك جعل المشرع مناط وقت صرف هذا الراتب الاضافى هو النقل الى خارج الجهات التى كان مقررا فيها امانة غلاء المعيشة المزيدة باعتبار

ان هذا النقل سيخفف اعباء المعيشة التي كانت سبباً في تقرير هذه الزيادة .

اما بالنسبة للعاملين الذين يستمرون في العمل بالجهات المقرر لها هذا الراتب الاضافي فيتم استهلاك هذا الراتب الاضافي بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية ، اي ان مناط الاستهلاك هو التحسن الذي يطرأ على راتب العامل بحصوله على علاوة ترقية ، اما الترقية التي تحدث غير مصحوبة بهذه العلاوة فلا تؤثر على هذا الراتب الاضافي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب استهلاك الراتب الاضافي المقرر للعاملين وفقاً لقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤. المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من المصالحات التي تمنح لهم وفقاً للمادة ٢٢ من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا عند ترقيتهم بعد ذلك ترقية عاجية .

(ملف ٤٣٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ — عدم جواز الانقاص من هذا الراتب الا بتحقيق احد امرين : الاول نقل العامل الى خارج منطقة القتال وفي هذه الحالة يوقف صرف هذا الراتب كالملا ، والثاني استحقاق العامل الذي يستمر في العمل بمنطقة القتال علاوة ترقية ويكون الانقاص من الراتب في هذه الحالة جزئياً باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية — نذب العامل خارج منطقة القتال لا يؤدي الى حرمانه من هذا الراتب — أساس ذلك انه لا يجوز قياس حالة التسحب على حالة النقل لأن لكل من التسحب والنقل احكامه ومجالاته — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ ونصه على استقرار صرف الراتب الاضافي للعاملين

المهجرين من منطقة القتال طوال مدة نهبهم بالمحافظات الأخرى - استحقاق هؤلاء العاملين صرف هذا الراتب الإضافي سواء عن المدة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ أو بعد صدوره .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق معجلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ تقضي بأن يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم بهذا القرار في إحدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى قرارات مجلس الوزراء في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ و ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الانصافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ ويوقف صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات وبالنسبة الى من يستتبعون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا الراتب بالخصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية في المستقبل .

ومفاد ذلك انه لا يمكن الانتقاص من الراتب الإضافي المقرر للعاملين بمنطقة القتال الا بتحقيق أحد أمرين :

الأول : نقل العامل الى خارج منطقة القتال ، ويكون بوقف صرف هذا الراتب كاملا .

الثاني : استحقاق العامل الذي يستمر في العمل بمنطقة القتال علاوة ترقية ، ويكون الانتقاص من الراتب في هذه الحالة جزئيا باستهلاك الراتب بمقدار نصف قيمة علاوة الترقية .

ومن حيث ان القرار الجمهوري المشار اليه لم ينص على حرمان العامل المنتدب خارج منطقة القتال من الراتب الإضافي المذكور او اى انتقاص من هذا الراتب بسبب التنب .

ولا يجوز قياس التنب على حالة النقل لأن لكل من التنب والنقل

أحكامه ومجاليه ولو قصد المشرع الى وقف صرف الراتب الاضامى عند نذب العامل خارج منطقة القنال لنص على ذلك صراحة ، ولكنسه اختص النقل وحده بهذا الحكم بمراعاة ان الاصل فى النذب ان يكون بصفة مؤقتة وان النذب مهما استطال لا يتحول نقلا وان الفاظ فى صرف الراتب الاضامى للعاملين بمنطقة القنال هو الاقامة المستقرة فى منطقة القنال ، وهذا الاستقرار لا يؤثر فيه نذب مؤقت خارج المنطقة .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤، لسنة ١٩٦٨ قد انتهى كل خلاف فى هذا الشأن بما نص عليه فى المادة الاولى منه من انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٤ المنشر اليهما ، يستمر صرف مرتب الإقامة والراتب الاضامى المقرر صرفهما للعاملين بمحافظة سيناء والاسماعيلية والسويس الى العاملين المقيدين من سيناء والمهجرين من منطقة القنال طوال مدة نذبهم بالمحافظات الاخرى وذلك مع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦؛ المنشر اليهما .

وبذلك فان هؤلاء المنتخبين يستحقون الاستقرار فى صرف هذا الراتب الاضامى سواء عن المدة السابقة على صدور هذا القرار الجمهورى أو بعد صدوره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى اعتبار الموضوع منتهيا بصحور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ .

(ملف ٤٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤)

قامدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

اجور اضافية ومكافآت تشجيعية طبقا لنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة رفع المشرع القيود المتعلقة بمنح

الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية وبين بدل التمثيل الذى يبلغ ٥٠٠ جنيهًا سنويًا مقتضى التنظيم الذى أورده المشرع للمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية أنها من الحوافز التى قصد بها تحث العاملين على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء — أثر ذلك أنه من غير المسالمة أن تمنح هذه الحوافز لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه وهما على قمة الجهاز الإدارى لهذا المرفق وهما المقوط بهما تقدير جهود العاملين به .

مكفص الفتوى :

يبين من تعنى القواعد المنظمة للأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية أن المشرع أتجه فى بادئ الأمر الى تقييد الحق فى منح هذه الأجور والمكافآت او فى الحصول عليها فأصدر جملة قوانين وقرارات تنظم هذه الأجور والمكافآت كان آخرها التنظيم الذى أورده القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧، فى شأن الأجور والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون علاوة على أجورهم الأصلية ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥، فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت الذى نص فى المادة (٦) على أنه « إذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه او أكثر ، فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات او الأجور او المكافآت التى يسرى عليها هذا القرار » — ثم عدل المشرع عن هذا الاتجاه فنص فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المخبين بالدولة على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، وأعاد تنظيم منح البدلات والأجور الإضافية فعدلت المادة (٢١) البدلات التى يجوز منحها بقرار من رئيس الجمهورية وهى بدل التمثيل ، وبدل طبيعة العمل ، وبدل الإقامة والبدلات المهنية ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسى » كما نصت المادة (٢٢) على أنه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للإنتاج أو الخدمات أو حسب مستويات الأداء » كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو

بحوثا أو اقتراحات جدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء .
ويكون تقرير المكلفات التشجيعية بقرار من السلطة المختصة . « كما نصت
المادة (٢٣) على أن « يستحق العامل اجرا من الاممال الاضافية التي
يطلب اليه تأديتها وفقا للقواعد والاحكام التي تفسمها السلطة المختصة
وبين تلك الاحكام الحدود القصوى لما يجوز ان يتقاضاه العامل من
مبالغ في هذه الأحوال » .

ومن حيث انه ولئن كان يبين من هذه النصوص ان المشرع رفع
القيود المتعلقة بمنح الاجور الاضافية والمكلفات التشجيعية ، ومن بينها القيد
المتعلق بحظر الجمع بين الاجور الاضافية والمكلفات التشجيعية وبين
بذل التمثيل الذي يبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا ، الا انه في خصوص الحالة
المروضة لما كان الواضح من التنظيم الذي اوردته المشرع للمكلفات
التشجيعية والاجور الاضافية انها من الحوافز التي تصد بها حث العاملين
على بذل الجهود وتحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، واطلقت بيد
السلطة المختصة في تقرير هذه الحوافز حتى لا تحول القيود بينها وبين
حفز العاملين المجدين المخلصين فانه يكون من غير الملاام ان تمنح هذه
الحوافز لمن هم على قمة الجهاز الاداري للمرفق كرئيس الرقابة الادارية
ونائبه وهما المنط بهما تقرير جهود العاملين بهذا المرفق وحفز من
يستحق منهم على الاستمرار في بذل الجهود .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه من غير الملائم منح رئيس
الرقابة الادارية او نائبه اجورا اضافية او مكلفات تشجيعية .

(ملف ٥٨١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

لإلحاح المكلفات عن اعمال الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين
المتبعة من مجلس الوزراء بجلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ تطبيقا للمادة ٥٤
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — سريان هذه
اللائحة ما دامت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون

نظام العاملين المننيين لم تصدر بعد — أساس لذلك من نصوص هذا القانون .
— نقل اختصاص إجراء امتحانات التعيين الى وزارات الدولة ومصالحها
بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ، والى مجالس
المحافظات بالنسبة لوظفى مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة
٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — ليس ثمة ما يحول دون سريان قرار
مجلس الوزراء المشار اليه على أعمال امتحانات التعيين فى الوظائف العامة .
بوزارات الدولة ومصالحها والمجالس المحلية — هذا القرار صدر لتحديد الأجور
الإضافية عن أعمال الامتحانات بطريقة موضوعية — سريان القرار المشار
اليه على أعمال الامتحانات للتعيين فى الوظائف العامة وحجب عن التطبيق
الأحكام العامة بشأن الأجور الإضافية .

ملخص الفتوى :

أن لائحة المكافآت من أعمال الامتحانات التى يجريها ديوان الموظفين
المعتدة من مجلس الوزراء بجلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٥٣ تطبقا للمادة
٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المحلية
بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، تنص فى المادة الأولى منها على أن « تمنح
مكافآت عن أعمال الامتحانات التى يجريها الديوان لاختيار الموظفين
اللازمين لوزارات الدولة ومصالحها » وقد تضمنت المادة الثانية من
هذه اللائحة تحديدا للمكافأة التى تمنح لمن يشترك فى وضع أسئلة
الامتحان التحريرى وتضمنت المادتان الثالثة والرابعة تحديدا للمكافأة
التي تمنح لمن يشترك فى تقدير درجات أوراق اجابة الامتحانات التحريرية
ولمن يشترك فى الاختبارات الشخصية والعملية ومراقبة الامتحان والملاحظة
كما تضمنت المادتان الخامسة والسادسة تحديدا للمكافأة التى تمنح
للموظفين الإداريين والكتابيين وغيرهم وكذلك الخدمة الخارجين عن
هيئة العمال الذين يتدربون للعمل فى الامتحانات ولجانها .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام
الإدارة المحلية ينص فى المادة ٨٠ منه على أن « تطبق فى شأن موظفى مجالس

المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش ، وذلك نخبها لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » وينص في المادة ٨٢ منه على أن « يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة بقدر الإمكان . . . الخ » . وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية في المادة ١١٦ منه على أن « لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدايات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية لجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفئات والأوضاع المقررة في القوانين والسياسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة التاسعة منه على أن « تعمل الوزارات والمصالح والمحافظات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار وزاري تحدد طريقة الإعلان البيانات الخاصة بالوظيفة . بقرار يصدر من الوزير المختص كما يحدد ذلك القرار أحكام الامتحان بالنسبة الى الوظائف التي يقرر شغلها بالمتحان » وينص في المادة ٣٦ منه على أنه « يجوز منح العامل اجرا عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية » . وتنص المادة ٢ من مواد اصدار القانون المذكور على أنه « . . . والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون نسارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » ، وبناء على هذين النصين لا يزال ساريا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونية سنة ١٩٦٣ باعتباره لائحة المكافآت عن اعمال الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين ما دامت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تصدر بعد .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونيه

سنة ١٩٦٣ سالف الفكر اشر في عنوانه وفي مادته الاولى الى الامتحانات التي يجريها ديوان الموظفين باعتباره الجهة المختصة قانونا باجراء امتحانات التعيين في الوظائف العلمية بوزارات الدولة ومصلحتها ونقلا للائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذة وقتئذ ، وقد نقل هذا الاختصاص الى وزارات الدولة ومصلحتها بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين الخنيين بالقولة ، وكان قد نقل قبل ذلك الى مجالس المحافظات بالنسبة لموظفي مجالس المحافظات والمدن والقرى بمقتضى المادة ٨٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ، ولذا فليس ثمة ما يحول دون سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال امتحانات التعيين في الوظائف العامة بوزارات الدولة ومصلحتها والمجالس المحلية التي تجري وفق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك على أساس ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يصدر لتحديد من يختص باجراء الامتحانات فهذا ما حدده القانون . ولكنه صدر لتحديد الاجور الاضافية من اعمال الامتحانات بطريقة موضوعية سواء كان القائم بهذه الاعمال موظفي ديوان الموظفين ذاته او غيرهم من موظفي الدولة خاصة وان هذا الديوان كلن يستعين بموظفي الوزارات في اعمال الامتحانات ، كما ان سريان قرار مجلس الوزراء سالف الفكر على اعمال الامتحانات التي تجريها الوزارات والمصالح والمجالس المحلية من شأنه توحيد المعاملة المالية للتعيين على هذه الامتحانات ايا كانت الجهة الادارية التي يتبعونها وفي ذلك تحقيق لماساواة الواجبة في هذا الشأن .

ومن حيث ان سريان قرار مجلس الوزراء المشار اليه على اعمال الامتحانات للتعيين في الوظائف العامة يحجب من التطبيق الاحكام العامة بشأن الاجور الاضافية وذلك عملا بالقاعدة العلمية في تفسير القوانين والتي تقتضى بان الخاص يقتيد العام ، ولا يغير من ذلك ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠ من ان — النص الواردا بالتأثيرات الملحقه بقرارات ربط الميزانية العامة للدولة عن السنوات

المالية من ١٩٦٨/٦٧ حتى الآن والذي يدخل الوزير المختص سلطة وضع قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد الميزانية المسمى « تعويض العاملين من جهود غير عادية » لاثابة العاملين عن تكليفهم بالعمل مؤداه الا يتقيد الوزير عند وضع هذه القواعد بالحكام القرارات المنظمة للاجور الاضافية وانسند يكون له ان يسترشد بها بحسب ما يراه محققا لمصلحة العمل مع التقيد بالحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ طوال السنوات المشار اليها ، لا يغير ذلك من سريان قرار مجلس الوزراء السالف الذكر ما دامت ميزانية المحافظة تضمنت اعتمادا خاصا بأعمال الامتحانات اعتبارا من سنة ١٩٦٥ وما دام الوزير المختص وهو وزير الادارة المحلية لم يفسح أية قواعد لتنظيم الصرف من اعتماد تعويض العاملين من جهود غير عادية تنفيذا للتأشيرات الملحة بالميزانية.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة ما قامت به محافظة الشرقية من منح مكافآت للقاتلين على اعمال الامتحانات التي أجرتها المحافظة لشغل الوظائف الشاغرة فيها وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(ملف ٤٤٩١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/١٧)

قامدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

التدب بالاضافة الى العمل الأصلي لوظيفة مدير مكتب التعاون الاقتصادي في الصناعة بين جمهورية مصر العربية و جمهورية يوغسلافيا — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بالتصديق على بروتوكول انشاء المكتب وعلى لائحة النظام الاساسي — قرار اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسته ١٩٦٤/٤/٢٤ بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون في هذا المكتب فانه يمكن استعانتهم او نديهم على اساس انه عمل مؤقت او عمل اضافي لتوفيق جزء من حصة جمهورية مصر العربية المقابلة لمرتبات هؤلاء الموظفين — اعتبارهم يعملون في جهة حكومة محلية يسرى عليها ما يسرى

على العاملين بالدولة - خضوع المكافأة التي يتقاضونها لإحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .
ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦١/١/١٠ أبرمت اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية يوغوسلافيا واترها مجلس الأمة وتصدق عليها بالقرار الجمهوري رقم ١٣٤٩ في ١٩٦١/٩/١٢ ، ونصت المادة التاسعة منها على إنشاء مكتب مشترك مقدره في كل من بلجراد والقاهرة ويعمل به خبراء فنيون واقتصاديون ونجاريون من كلا الدولتين ، ويختص هذا المكتب بتقديم توصياته الى كلا الطرفين وتتفق الحكومتان على كيفية تشكيل هذا المكتب واداريته وميزانيته التي تمول من الطرفين على أسس متساوية .

وفي ١٩٦١/٣/٢١ أبرم اتفاق بين الحكومتين يقضى بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين تقدم خبراء البلدين في شئون الاقتصاد والصناعة وتجتمع مرة كل عام على الأقل وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات وأصدرت بروتوكولات بما تم الاتفاق عليه ، وهذه البروتوكولات تعتبر جزءا لا يتجزء من الاتفاقية وصدرت قرارات جمهورية بالتصديق على جميع بروتوكولات هذه الدورات .

وفي بروتوكول الدورة الرابعة المبرم في ١٩٦٤/٦/١٨ اتفق الطرفان على إنشاء مكتب للتعاون الاقتصادي في الصناعة بين البلدين ، والحق بهذا البروتوكول لائحة النظام الأساسي لتكوين وتنظيم هذا المكتب ، وقد تصدق على هذا البروتوكول وعلى لائحة النظام الأساسي بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٩١ لسنة ١٩٦٤ ، وتتلفص بنود النظام الأساسي للمكتب في أنه تابع للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ويخضع لرقابتها ومقره الرئيسي في القاهرة ويجوز بقرار من اللجنة المشتركة إنشاء فرع له في بلجراد ، ويعين مدير المكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة ، وتعد اللجنة المشتركة لائحة العاملين بالمكتب بالنسبة للخبراء العرب واليوغسلاف ، وتقسم ميزانية المكتب بالتساوي بين البلدين .

وقد وافقت اللجنة المشتركة على تعيين مدير مصرى للمكتب ونائب المدير من الجانب اليوغوسلافى . وقد وافقت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسته ١٩٦٦/٤/٢٤ على أنه بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استعارتهم او نديهم من وزارة الصناعة على أساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى مثلهم مثل مدير المكتب .

وفى هذه الحالة يمكن توفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المتبقية لرتبات هؤلاء العاملين .

وقد وافق السيد الدكتور وزير الصناعة على ندي المهندسين
مديرا للمكتب ابتداء من اول ابريل ١٩٦٨ بالاضافة الى عمله الاصلى وقد صادقت اللجنة المشتركة على تعيين السيد المذكور مديرا للمكتب وتعيين السيد اليوغوسلافى ، نائبا للمدير على سبيل التفرغ اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٨ وتحدد للاخير مرتب تدرب ٢٠٠ جنيه مصرى شهريا . وقد نص فى بروتوكول الدورة السابعة للجنة المشتركة المبرم فى ١٩٦٩/٥/٢١ فى القاهرة على أن تحديد مرتب السيد مدير المكتب سوف يتفق عليه فيما بعد ، وعلى أن يعمل بلائحة المكتب المرفقة بالبروتوكول بصفة مؤقتة ، وقد جاء فى اللائحة ما يلى :

١ — تحدد اللجنة المشتركة مرتب كل من مدير المكتب ونائب مدير المكتب وقد تحدد مرتب السيد نائب مدير المكتب اليوغوسلافى بمبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى شهريا كما سلف .

ب — يمنح موظفو المكتب العاملون بالعمل مكافأة اقصاها ٥٠٪ من مرتباتهم ويصرف لها حاليا ٣٠٪ فقط — ووفقا للينتشات التى تمت فى ٢٩ ، ٣٠ من مايو ١٩٦٩ اقترح الجانب اليوغوسلافى تحديد مرتب مدير المكتب على أساس ٢٥٠ جنيه مصرى شهريا فى حالة التفرغ طول الوقت و ١٢٥ جنيه فى حالة العمل بعض الوقت وعلى أن يعمل بذلك اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٩ ، وقد تم رفع هذا الاقتراح الى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الجانب المصرى ورئيس اللجنة المشتركة ، لمورد رد وكيل وزارة الاقتصاد بخطابه المؤرخ ١٩٧٠/١٠/١٢ الذى جاء به (انه بمعرض

الموضوع على السيد نائب الوزير اشار سيادته بأن ادراج الاعتماد بميزانية المكتب موضوع منفصل كلية عن قواعد صرفه واستحقاق القائم بالعمل له او لجزء منه حسب قوانين الدولة .

واقترح سيادته ما يلى :

١ — ادراج الاعتماد. اللازم لامتلاك المدير بمراعاة تناسبه مع مرتب نائب المدير وبعد الاتفاق مع الجانب اليوغسلافى .

٢ — صرف هذه الامتلاك يتوقف على اعتبارات تحكمها قوانين الدولة . فقد يكون المدير متفرغا او ممارا او نصف الوقت وكلها اعتبارات تحكم صرف المبلغ ومدى استحقاقه كليا او جزئيا حسبما تنص عليه القوانين .

وقد وافق السيد الوزير على ذلك .

وقد تم تعليية المبلغ المستحق عن المدة من اول يولييه ١٩٦٩ حتى آخر يونيه ١٩٧٠ وقدره ١٥٠٠ جنيه مصرى فى حساب مخصص مكافأة مدير المكتب بالمركز المالى للمكتب فى ١٩٧٠/٦/٣٠ وذلك حفاظا على حق الدولة فى مقابل ما دفع كمرتب لنائب المدير اليوغسلافى من الفترة من اول يولييو سنة ١٩٦٨ حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

ونظرا لأن السيد المهندس لم يتقاضى أى شئ نظير عمله بالمكتب ابتداء من اول ابريل ١٩٦٨ فانه يطالب بصرف المبلغ المعلن بالامانات السابق الاشارة اليه . وهو يعمل حاليا رئيسا للإدارة المركزية للتخطيط الصناعى والبحوث الفنية بالهيئة العامة للصنعي بالفئة الممتازة ويتقاضى مرتبا قدره ٢٠٠ جنيه مصرى بالإضافة الى بدل تمثيل قدره ٤٠٠ جنيه سنويا وكان قبل ذلك رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر لصناعة المطرقات بمرتب سنوى قدره ١٨٠٠ جنيه وبدل تمثيل قدره ٤٠٠ جنيه سنويا .

ونستطلع الهيئة العامة للصنعي الراى فيها اذا كان سيادته يستحق المبلغ المعلن كعلا دون التقيد بالقيود الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١

لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت باعتبار أن هذا المكتب له طبيعة خاصة ، وهل عدم جواز الصرف يسرى على المكافأة المطلوبة . بالكليل وتقدرها ١٥٠٠ جنيه أم على النصف الذى تحصله ميزانية جمهورية مصر العربية وحده .

ومن حيث أن السيد المذكور وقد نذب مديرا للمكتب المشار اليه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٦٨ بالاضافة الى عمله الاصلى بموافقة وزير الصناعة تنفيذا لما ينص عليه النظم الاساسى للمكتب من ان يعين مديرا للمكتب بواسطة السلطات المحلية وموافقة اللجنة المشتركة ، وأنه لما كانت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قد وافقت بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٦ على أنه بخصوص الموظفين المصريين الذين يعملون فى هذا المكتب فانه يمكن استثمارهم او نجبهم من وزارة الصناعة على اساس انه عمل مؤقت او عمل اضافى ، مثلهم مثل مدير المكتب ، وفى هذه الحالة يمكن توفير جزء من حصة جمهورية مصر العربية المتبلة لمرتبات هؤلاء الموظفين ، فان هؤلاء العاملين الذين يعملون فى المكتب المذكور من المصريين يعتبرون انهم يعملون فى جهة حكومية محلية ويسرى عليهم ما يسرى على العاملين بالدولة ، ذلك ان الحكومة المصرية هى التى كلنتهم بالعمل فى هذا المكتب ، اما الالتزام بتقسيم ميزانية المكتب بين البلدين بالتساوى فانه التزام بين الحكومتين اما العاملين فى المكتب فيظلون خاضعين للقوانين المحلية ، هذا بالاضافة الى أن المقر الرئيسى للمكتب فى القاهرة وإن الفترة التى قام بها السيد المذكور بالعمل مديرا للمكتب كانت قد قضيت بالداخل .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لغذاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ ثلاثون فى المئة من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه فى السنة) .

ومن حيث ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، تناول
كافة المرتبات التى يتقاضاها العالون نظير الأعمال التى يؤدونها فى أية
جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية مهما اختلفت صورها ، وقد اشار المشرع
فى المادة الأولى من هذا القانون الى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل
وليس على سبيل الحصر وهى الحكومة والشركات والهيئات والمجالس
واللجان والمؤسسات العامة والخاصة اى ان كل موظف عام يؤدى عملا
اضافيا يتقاضى منه راتبا او اجرا او مكافأة بخضع لأحكام قانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ بالشروط والأوضاع الواردة فيه ، وهو ما استقر عليه افتاء
الجمعية العمومية السابق فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان السيد المهنس انتخب مديرا للمكتب المذكور
بالاضافة الى عمله الأصلى ، وهو جهة حكومية خارج نطاق وظيفته الأصلية ،
كما ان سيادته لم يكن معمرا خارج الجمهورية ، فانه من ثم يسرى على
المكافآت التى يتقاضاها نظير هذا العمل احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .
المفسنر اليه .

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١
تسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن « تسرى
احكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الإثنية :

١٠ — ب — ج — د —

ز — المبالغ التى يتقاضاها المملون المنتقون او المعلنون فى الداخل
علاوة على مرتباتهم الأصلية . . . » فمن ثمة طبقا لأحكام الفقرة (ز) من
المادة الأولى سالفة الذكر يسرى على المكافأة المستحقة للسيد المذكور علاوة
على مرتبه الأصلى أحكام القرار الجمهورى المشار اليه على ان يؤدى الى
الخزانة العامة ما يزيد على الحدود القصوى المشار اليها فى هذا القرار
وفى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ آنفى الذكر على ان يخصم من ذلك
النصف الذى تتحمله ميزانية جمهورية مصر العربية لتوفير جزء من حصتها
طبقا لما اقرتته اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجملة ١٩٦٦/٤/٢٤
مسالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المكافأة التى يتقاضاها السيد المهندس / ٠٠٠٠٠٠ عن نخبه مدير لمكتب التعاون الاقتصادى لى. الصناعة بين مصر ويوغوسلافيا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما على ان يخصم من ذلك النصف الذى تحصله ميزانية جمهورية مصر العربية على النحو سالف الذكر .

(ملف ٢٨٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبسدا :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الأصلية — صدور قرار جمهورى بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالترخيص لأحد العاملين فى تقاضى مكافأة من وكالة اتباء الشرق الأوسط نظير العمل الإضافى الذى يؤديه بها قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية ونصه فى مادته الأولى على إلغاء جميع القرارات التى صدرت لبعض الموظفين تطبيقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بزيادة نسبة المكافأة التى يتقاضونها علاوة على مرتبتهم — القيام وكالة اتباء الشرق الأوسط بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المكافأة التى يتقاضاها السيد المذكور الى ١٣ جنيها مكافأة ، ٦ جنيهات بدل انتقال ثابت ، ٦ جنيهات مكافأة تشجيعية — عدم جواز تعديل المكافأة على هذا النحو — جميع المبالغ التى قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور هى فى حقيقتها مكافأة اضافية نظير عمله بها فى غير اوقات العمل الرسمية — خضوع هذه المبالغ للنسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية كللت تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافئه الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمئة جنيه سنويا .

كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى الى ما يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .. » .

ومن حيث أنه بالتطبيق لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٨ بالترخيص للسيد / في تناقص مكافأة من وكالة اتباه الشرق الأوسط ، نظير العمل الإضافي الذي يؤديه بها ، قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا حيث كان راتبه الأصلي آنذاك سبعة وعشرون جنيها .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ — الذي عمل به اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٩ — فاقضى بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بحيث أصبح نصها على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافئه الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة » .

كما صدر في ذات التاريخ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن المكافآت الإضافية — الذي عمل به أيضا اعتبارا من اول جبرابر سنة ١٩٥٩ — والذي قضى في مادته الأولى بأن « تطفى جيبسنة القرارات التي صدرت لبعض الموظفين تطبيقا لنص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بزيادة نسبة المكافاة التي يتقاضونها علاوة على مرتباتهم » .

ومن حيث انه على اثر صدور هذا القرار قامت الوكالة بتعديل المكافاة التي رخص القرار الجمهوري رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٨ للسيد المذكور في تقاضيتها بحيث أصبحت ١٣ جنيتها مكافاة ، ٦ جنيهات بدل انتقال ثابت ، ٦ جنيهات مكافاة تشجيعية وليس من شك في أن تعديل المكافاة على هذا النحو امر غير جائز اذ ينطوى على غش نحو القانون وتحليل على أحكامه حتى يمكن الاستمرار في صرف ذات المكافاة التي رخص له استثناء في تقاضيتها بالقرار الجمهوري الملقى ، مع اخراج كابل لما يتقاضاه من الخضوع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بمراجعة ان المادة الرابعة منه تنص على أن « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية وأمانة غلام المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة الأولى » وليس أدل على ذلك من تقرير مكافاة تشجيعية تصرف اليه شهريا بالإضافة الى المبلغ الذي يتقاضاه نظير العمل الإضافي مع ان المكافاة التشجيعية — كما هو معلوم — لا تصرف الا بصفة عارضة وتقديرا لعمل متمسك اداء الموظف بالفعل .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان المبالغ التي قامت الوكالة بصرفها للسيد المذكور تحت مسميات عديدة هي في حقيقتها — وكما أقرت ادارة الفتوى للجهز المركزي للتنظيم والادارة — مكافاة اضافية

لأن عمل أعضائى مما يتعين معه إخضاعها للنسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث انه لا حاجة فى القول بأن القانون آتب الذكر اشارة الى ديباجته الى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ومن ثم فان احكامه لا تسرى على المكلفات التى يتقاضاها الموظف من الوكالة المشار اليها نظير نديه للعمل بها باختيار انها انشئت فى بادىء الامر كشركة توصية بسيطة وانها بقيت بعد تنازل اصحابها عنها الى المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر محتفظة بذاتها كمشروع خاص للمؤسسة او منشأة تابعة لها - لا حاجة فى هذا القول لأنه ايا كان النظر فى مدى سريان احكام القانون المذكور على المبالغ التى يتقاضاها الموظف من الشركات فبما و ايا كان شكلها القانونى ، فان المادة الأولى منه اوردت « المؤسسات الخاصة » ضمن الجهات التى تخضع المبالغ التى يتقاضاها الموظف منها لاحكامه . ولا جدال فى ان وصف « المؤسسة الخاصة » يلحق بالوكالة خلال الفترة السابقة على تنازل اصحابها عنها الى المؤسسة المذكورة ، كما يلحقها ايضا خلال الفترة التالية لهذا التنازل حتى مع التسليم ببقائها كمشروع خاص .

كما لا يسوغ القول فى هذا الصدد بأنه كان يتعين استصدار قرار جديد من رئيس الجمهورية بالترخيص للعامل المعروضة حالته فى تجاوز الحد الأقصى للمكافأة وأنه يجب الا يشار من تراخى الجهة المختصة فى استصدار هذا القرار ، ذلك ان الأمر فى النهاية متروك لتقدير هذه الجهة دون الزام عليها فى هذا الشأن .

واخيرا لا محل للاحتجاج بان بدل الانتعال الثابت الذى تقرر للعامل المذكور انما كان نظير نفقات عملية تلم بصرفها ، ذلك ان هذا البديل

لم يتقرر الا بعد الفاء القرار الجمهورى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٨، المضمن
اليه ويقتصد التحايل على احكام القانون حسبما سبق البيان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان جميع المبالغ التى قامت
وكالة انباء الشرق الأوسط بصرفها للسيد / هى فى حقيقتها
مكافأة اضافية نظير عمله بها فى غير اوقات العمل الرسمية .

وبناء على ذلك فان هذه المبالغ تخضع للنسبة المنصوص عليها فى
المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٥١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٣)

قامدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

المكافأة التى يحصل عليها العامل لقاء قيامه بأعمال تصفية الشركة
التجارية المقارية — خضوع هذه المكافأة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان السيد / فى قيامه بأعمال تصفية
الشركة التجارية المقارية انما يقوم بأعمال لدى إحدى الجهات التى حددها
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وان المكافأة التى يحصل عليها لقاء هذا العمل
لا تعدو ان تكون فى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥
نوعا من المكافآت الإضافية أو الخاصة أو مبلغا من المبالغ التى يتقاضاها
بوصفه منتدبا بقرار من المؤسسة التى كان يتبعها ابان كونه رئيسا لمجلس
ادارة إحدى شركاتها بالإضافة الى مرتبه الأصلية للقيام بأعمال تصفية الشركة
التجارية المقارية الأمر الذى يجعل هذه المكافأة تخضع لأحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥
اذا كان تكييف المركز القانونى للمصنف ومدى اعتباره عاملا أو وكيلًا من
الشركاء فى قيامه بأعمال التصفية .

ومن حيث ان الثابت ان السيد / يتقاضى بدل تمثيله

تدفعه ١٠٠٠ جنيه بوصفه رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة
للسلع الغذائية ، ومن ثم لا يمنح علاوة على ذلك أى نوع من البدلات والأجور
والمكافآت التى تسرى فى شأنها أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ المشار اليه عملاً بأحكام المادة السادسة منه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
إحقاق السيد / رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة
للسلع الغذائية فى تقاضى مكافأة نظير تيامه بتصفية الشركة التجارية العقارية
لتقاضيه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ ج سنوياً عملاً بأحكام المادة السادسة من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

(ملف ٢٢/٢/٧٩ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣)

أجنسي

الفصل الأول - إقامة الأجانب وإيصالهم •

الفرع الأول - إقامة الأجانب في البلاد •

الفرع الثاني - إبعاد الأجنبي عن البلاد •

الفصل الثاني - استخدام الأجانب •

الفصل الثالث - حظر تملك الأجانب للمعارات •

الفصل الرابع - حظر تملك الأجانب للأرض الزراعية وما في حكمها •

التفصيل الأول
اقامة الأجانب وإيمانهم
الفرع الأول
اقامة الأجانب في البلاد

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

تمتع الدولة بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات اقامة او عدم اقامة
الأجنبي في اراضيها في حدود ما تراه متفقا مع المصالح العام — عدم التزامها
بالمسماح له بالدخول في اراضيها او بمد اقامته الا اذا كانت تشريعاتها ترتب
له حقا في ذلك .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة ، ان الدولة بحكم ما لها من سيادة على اقليمها
والحق في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للحفاظ على كيانها وأمنها
في الداخل والخارج ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة
في تقدير مناسبات اقامة او عدم اقامة الأجنبي في اراضيها في حدود ما تراه
متفقا مع المصالح العام ، فلا تلتزم بالسماح له بالدخول في اراضيها ولا بمد
اقامته بها الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب
الأوضاع والشروط التي تقررها ، فان لم يوجد ، وجب عليه مصادرة
البلاد مهما تكن الأضرار التي يتعلل بها او يتحمل لها ، حتى ولو لم يكن
به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المخصصة له فيها
بإقامة اذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة
أن وجدت .

طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

إقامة الأجنبي في مصر هي مركز قانوني لا بد لنشؤته من صدور قرار إداري — يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص المواد ٩ و ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، أن إقامة الأجنبي في مصر خاصة أم عادية أم مؤقتة هي مركز قانوني لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لا بد لنشؤته من صدور قرار إداري به .

(طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

(ملحوظة : في نفس المعنى طعن ٣٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة

(١٩٦٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

أنواع الإقامة الثلاثة الخاصة والعادية والمؤقتة وسلطات الدولة في كل منها — حق الدولة في الإبعاد والقيود التي ترد على هذا الحق طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب .

ملخص الحكم :

إن الأصل في إقامة الأجنبي بإتليم الدولة وفي حق الدولة في إبعادها هو أن الدولة إذا ما سمحت للأجنبي بالدخول إلى إقليمها فإنه لا يترتب على ذلك نشوء حق دائم لهذا الأجنبي في الاستقرار بإقليمها فهذا الحق مقصور على المواطنين وحدهم . وتحدد الدولة عادة للأجنبي الذي يند إلى إقليمها مدة إقامة معينة يفادير الإقليم لزاماً عند انتقضائها ما لم تسبح له بتجديد هذه المدة لأجل آخر معلوم — ويتمتع الأجنبي خلال هذه المدة

بالأوضاع التي تحددها الدولة في هذا الشأن غير ان حق الأجنبي في ذلك. المصرح له بها ، بالإقامة والتنقل داخل إقليم الدولة وفقاً للشروط. يرد عليه قيد اساسى مستمد من حق الدولة في البقاء والمحافظة على كيانها . وهذا الحق الاصيل كلف وحده لتحويل الدولة سلطة ابعاد كل اجنبى يهدد سلامتها وذلك على الرغم من عدم انقضاء مدة الإقامة المصرح بها والواقع انه لم تكن هناك قواعد قانونية تنظم اقامة الاجانب في مصر اقامة مؤقتة واقامة دائمة الى أن أبرمت اتفاقية مونترو بالغاء الامتيازات الأجنبية منتهب الشارع المصرى الى ضرورة معالجة أمر دخول الاجانب هذه الديار واتلمتهم بها بتشريع محدد فاصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الاجانب في مصر على أن هذا القانون وان نظم دخول الاجانب في هذه البلاد وخروجهم منها الا انه اكتمل في شأن اقامة الاجانب بنص المادة العاشرة منه ، وهذه المادة تلزم الاجنبى بمغادرة الاراضى المصرية بمجرد انتهاء مدة الإقامة التي رخص له بها اذ حصل على ترخيص بعدها قبل انتهائها فلم يبين هذا القانون احكام الترخيص بالإقامة ومنها . وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الاجانب في مصر ونص في مادته الفلبسة والعشرين على الغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه كما ألغى المرسوم الصادر في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بابعاد الاجانب وقد بين المشرع في هذا المرسوم بقانون احكام دخول الاراضى المصرية والخروج منها والإقامة بها والابعاد منها فبسط في المادة التاسعة منه القاعدة العامة وهي أن الترخيص بالإقامة شرط لإقامة الاجنبى في مصر فخرجت هذه المادة بأنه يجب على كل اجنبى أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وان يفادس الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته وقسمت المادة العاشرة لإجانب من حيث الإقامة الى ثلاث فئات :

الأولى تضم الأجانب ذوى الإقامة الخاصة وهم لاجئ رخص لهم بحكم القانون فى الإقامة مدة معينة تتجدد وجوباً عند الطلب إلا فى حالات استثنائية . وجاء فى الفقرة الخامسة بند الأجانب ذوى الإقامة الخاصة أو يرخص لأفراد هذه الفئة فى الإقامة لمدة عشر سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ ونصت المادة الخامسة عشرة من هذا القانون على أن الوزير الداخلية بقرار منه إبعاد الأجانب ولا يجوز إبعاد الأجانب ذى الإقامة الخاصة أو العادية إلا إذا كان فى وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها فى الداخل أو فى الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان حالة على الدولة وبشرط أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية - الملو ١٦) والفئة الثانية التى نصت عليها المادة العاشرة هى فئة الأجانب ذوى الإقامة العادية . والفئة الثالثة هى فئة الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة . أما الفئة الثانية (الأجانب ذوى الإقامة العادية) فتضم لاجئ رخص لهم بحكم القانون فى الإقامة مدة معينة - خمس سنوات - إلا فى حالات استثنائية يجوز للسلطة التنفيذية تجديد إقامتهم . أما الفئة الثالثة (الأجانب ذوى الإقامة المؤقتة) فتضم لاجئ جعل الترخيص لهم فى الإقامة وكذلك تجديدها جوازيًا للسلطة التنفيذية . وقد قدر الشارع فى الفقرة ما بين مختلف هذه الفئات ظروف مصر الخاصة ومصلحتها والغرض الذى يهدف إليه الأجانب من الإقامة ومدى تجاوبه أو تنافره مع حاجة الدولة فليس الأمر على سواء بالنسبة لهؤلاء جميعاً من حيث معالجات الدولة وسياستها العامة . ومفاد ما تقدم أن المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تلزم الأجانب الذى يبنى الإقامة فى مصر أن يحصل على ترخيص بها من وزارة الداخلية وتلزمه بمغادرة الأراضى المصرية بمجرد انتهاء مدة الإقامة المرخص له بها ما لم يحصل قبل انتهائها على ترخيص بمدها فإذا ما أقام بغير ترخيص سواء كان ذلك ابتداء أم بعد انتهاء مدة

اقامة سبق ان رخص له بها جاز انتهاء اقامته وتكليفه مفادرة البلاد فحق الاجانب في الاقامة بالتعليم الدولة من الحقوق التي تستل هي بالسرف عليها وتنظيمها وتعيين ما يترتب عليها من آثار دون ان يسرد على سلطاتها في ذلك قيد الا ان ترتبط بمعاهدة او تصدر تشريعا خاصا في هذا الشأن وقد رخص الشارع المصري للاجنبي ذي الاقامة الخاصة ويحكم القانون في الاقامة عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ المنشور بالعدد رقم ٨٧ من الوقائع المصرية — وجعل هذه المدة تجدد وجوبا أي دون مجال لتقدير السلطة التنفيذية بمجرد الطلب ويستثنى من كل ذلك ان يكون الاجنبي في احدى حالات الابعاد المنصوص عليها في المادة ١٥ فقرة ثانية التي لم تترك ابعاد الاجنبي من قوى الاقامة الخاصة خاضعا لتقدير السلطة التنفيذية بل حددت الحالات التي يجوز فيها الابعاد واشترطت لاجرائه اخذ رأي لجنة خاصة بينت تشكيلها المادة ١٦ من الرسوم بقانون سالف الذكر نافذا ما وجد الاجنبي في احدى هذه الحالات سقط حقه في الترخيص وفي تجديد الترخيص .

(طعن ٥٥٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

اقامة اجنبي المعارضة لا تعدو ان تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح من جانب الدولة — الترخيص او عدم الترخيص له بالاقامة ومد او عدم مد اقامته — ترخص الادارة في تقدير ذلك بسطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام — عدم التزامها بالسماح له بالخل أو بمد اقامته الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا في ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الاجانب الصريحة في أنه « يجب على كل اجنبي ان يكون

حاصلا على ترخيص في اقامة وان يغادر الاراضي المصرية عند انتهاء مدة اقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته . فالترخيص او عدم الترخيص للاجنبي بالاقامة ، ومد او عدم مد اقامته بعد ذلك ، هو على مقتضى المادة المذكورة من المسائل التي تترخص الادارة في تقديرها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه مقتضا من المصالح العام ، وليست سلطانها هذه مقيدة بقيود او آثار قانونية معينة فرضها القانون مقديما ، ومرد ذلك الى ان الدولة يتحكم مالها من سيادة اقليمية تمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات اقامة او عدم اقامة الاجنبي في اراضيها ، ولا تظم قانونا لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد اقامته بها ، الا اذا كانت تشريعاتها ترش له حقا من هذا القبول بحسب الاوضاع والشروط التي تقررها ، فان لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الامذار او الذرائع التي يتعامل بها او يتدخل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته على الأمن او الاداب . آذ اقامته المارضة لا نعدو ان تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح الودي من جانب الدولة . وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطانها المطلقة استنادا الى سيادتها على اقامتها وحققا في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها ومصالح رعاياها حسبما يترادى لها انه محقق للمصلحة العامة بأوسع معانيها . وعلى هدى ما تقدم ، فان الادارة اذ اصررت على مغادرة المطعون عليها للبلاد بعد انتهاء مدة اقامتها التي كانت قد رخصت لها بها ، واذا رفضت مدها بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في هذا الشأن بمراعاة ان سلوكها مقترنا بماضيها في فترة اقامتها الأخيرة التي انتهت لا يبرر هذا المد بصرف النظر من تعللها لهذا المد بحجة الاستشفاء بجهايات حوان لمدة قد ظهر للمحكمة انها مع ذلك قد انتقضت — ان الادارة اذ تصرفت على هذا النحو لا تكون قد خالفت القانون او اساءت استعمال سلطتها في شيء . ومن ثم سيكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ، فيتمتع الفلأه ورفض طلب وقف التنفيذ ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الالفاء .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

ترخص الجهة الإدارية في تجديد الإقامة المؤقتة أو عدم تجديدها وفقاً لما تراه ملائماً للصالح العام - التزام الأجنبي بمغادرة البلاد إذا لم تجدد الإقامة - السماح بالإقامة المؤقتة لا يحى حقاً منها في الإقامة الخاصة - مجرد السماح للأجنبي الذي انتهت إقامته الخاصة بالمودة إلى البلاد لزيرة والدته لا يعنى تجديد إقامة خاصة سبق أن انتهت قبل العودة - انتهاء شيه اسامة استعمال السلطة في أبعاد الأجنبي في مثل هذه الصورة .

ملخص الحكم :

إذا كانت وزارة الداخلية قد وافقت على عودة المدمى إلى البلاد ومنحته تأشيرة بالآذن بدخول مصر عاد بيقضائها في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ لفرض خاص معين هو زيارة والدته الطاعنة في السن بعد وفاة والده. ولمدة محدودة مؤقتة عدتها شهران اثنان على سبيل التسامح المجرد للفرض المذكور ، فوافقة وزارة الداخلية والحالة هذه لا يجدو أن تكون مساعاً لهذا الأجنبي بدخول البلاد لأقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه جهة الإدارة بسلطانها التقديرية في حدود ما تراه متقبلاً وبالمصلحة العامة فلها أن ترخص ابتداء في الإقامة أو لا ترخص كما إن لها تجديد مدة هذه الإقامة ، وكذا تجديدها إذا انتهت أو عدم تجديدها متى انتهت الإقامة المرخص فيها ورفضت الإدارة تجديدها لما قام لديها من استيلاء مبررة واعتبارات تتعلق بالأمن وبالصالح العام ويرجع إليها في تقدير خطورتها وجب على الأجنبي مغادرة البلاد فوراً . ولا يحول دون إثبات الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامه الدولة في هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للأجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها لفترة من الزمن والثابت من الأوراق أن جهة الإدارة كانت تستطيع بمداييم الماطمون عليه في اعتاق العنوان الطائش على مصر عدم التصريح له بالمودة إلى البلاد ، ولكنها سمحت له في أبريل سنة ١٩٥٨ بالدخول بتأشيرة

مؤقتة تلبية للعوامل السالف شرحها ثم مدت الإدارة بعد ذلك اقامته هذه حتى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، والترخيص في الإقامة وتجديدها على ما سلف بيناه جوازي لها وقد طلبت إدارة المباحث العامة بكتابتها رقم « ٥٨/٧٦٥٠ » في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ عدم مد فترة اقامته المؤقتة المعارضة لاسيما تتعلق بأمن البلاد وسلامتها ومن ثم فإن هذا التصالح السخى من جانب الإدارة من جهة وقيام السبب المتصل بالصالح العام من جهة أخرى والوضع القانوني للمطعون عنيه من حيث طبيعة حقه في الإقامة والإجراء الذي اتخذ حياله من جهة ثالثة كل أولئك يبعد بله ينفي أصالة شبهة إساءة استعمال السلطة ويهجر القول بأن مخالفة وتعت لأحكام القانون . هذا إلى أن المطعون عليه قد غادر البلاد بالفعل مع زوجته وأولاده في ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠ .

(طعن ٥٥٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٧)

قائمة رقم (٢١٥)

المبدأ :

إذا كانت إقامة الأجنبي مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بوسع معانيها - إذا كانت اقامته خاصة أو عادية فلا إدارة رفض الترخيص بها أو تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان على الدولة - لا ضرورة منسقة لأخذ رأى اللجنة المتخصص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - المالات التي يتعين فيها أخذ رأى هذه اللجنة .

ملخص الحكم :

انه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخاصة أو العادية أو المؤقتة) ، إلا انه يلزم فيها جميعاً ، طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية . فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت

فى تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة فى حدود ما نراه متفقا مع المصلحة العامة .
ينوسع معانيها ، اذ الإقامة المارضة لا تعدو أن تكون صلة وقفية عابرة
لا تقوم الا على مجرد التسليم الودى من جانب الدولة ، ولا ترايلها هذ
الصفة بهما تكرر تجديدها ، ما دام لم يصدر قرار ادارى ينشئ للاجئى
مركزا قانونيا فى اقلية من نوع آخر . واذا كانت الإقامة خاصة او عادية
كان لها ان ترفض الترخيص بها أو تجديدها ، حتى لو توافرت شروطها
الأخرى ؛ اذا كان فى وجود الاجئى ما يهدد امن الدولة او سلامتها
فى الداخل او فى الخارج او اقتصادها القومى او الصحة العامة او الادابه
العامة او السكينة العامة او كمن حالة على الدولة ، وذلك بدون حاجة
الى أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ اذ اشترط
أخذ رأى هذه اللجنة انما يلزم ؛ طبقا للمادة ١٥ ؛ فى حالة ابعاد الاجئى
من نوى الإقامة الخاصة او العادية خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ،
فلا يلزم أخذ رأيها عند تقرير ملامة الترخيص للاجئى فى الإقامة او
تجديدها ايا كانت صفتها بعد انتهائها ولا عند ابعاد الاجئى من نوى
الإقامة المؤقتة حتى خلال مدة الإقامة المرخص له فيها .

(طعن ١٦٧٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٨/٤)

(طعن ٢٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

تبييز القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ غلة الجانب نوى الإقامة الخاصة -
اعتبارا اقلتهم فى البلاد فى حكم الاقلية الممتدة - أساس ذلك : هو ان
الترخيص بالإقامة لهم ويتجديدها بقوة القانون ، دون أن يكون للإدارة سلطة
تقديرية فى هذا الشأن - رفض الترخيص بالإقامة او تجديدها اذا ما توافرت
حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من هذا القانون - مشروط
بعرض امر ابعادهم على اللجنة المشار اليها فى المادة ٢٩ ، ووجوب موافقتها
على ذلك .

ملخص الحكم :

ان قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٠،
فى شان دخول واقامة الاجانب ، باراضى الجمهورية العربية المتحدة
والخروج منها ، المنشورة بالجريدة الرسمية فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠.
بالمعبد رقم ٧١ قد افرد الباب الثالث منه لاهكام تراخيص الاقامة .
وقد نصت المادة السادسة عشرة منه على انه يجب على كل اجنبى ان
يكون حاصلا على ترخيص فى الاقامة وعليه ان يصادر اراضى الجمهورية
العربية المتحدة عند انتهاء مدة اقامته ، ما لم يكن قد حصل قبل ذلك
على ترخيص من وزارة الداخلية فى مد اقامته . وقسمت المادة ١٧
منه الاجانب من حيث : اقامة الى ثلاث فئات :

- ١ — اجانب ذوى اقامة خاصة .
- ٢ — اجانب ذوى اقامة عادية .
- ٣ — اجانب ذوى اقامة مؤقتة .

وحددت المادة ١٨ منه فئات الاجانب ذوى الاقامة الخاصة ، وهم
خمس فئات . وجاء فى الفقرة السابعة من هذه المادة ما يلى : (ويرخص
لافراد هذه الفئة فى الاقامة مدة عشر سنوات تتجدد عند الطلب ، وذلك
ما لم يكونوا فى احدى الحالات المتصوص عليها فى المادة ٢٦) وواضح
ان المشرع قد ميز فئة معينة من الاجانب (ذوى الاقامة الخاصة) نظرا
لتوطد الصلة بينهم وبين الجبابة الوطنية ، وارتباطهم بها ماديا او معنويا
وهؤلاء هم : الفلسطينيون ، والاجانب الذين ولدوا فى الاقليم المصرى قبل
تاريخ نشر الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، والاجانب الذين
مضى على اقامتهم فى الاقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر
الرسوم بتاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ والاجانب الذين مضى على اقامتهم اكثر من
خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام ، والعلماء ورجال الادب والفن والصناعة
والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد . فرخص لهم
فى الاقامة مد عشر سنوات يحكم القانون . كذلك قرر ان يكون تجديد
هذه المدة وجوبيا لمدة عشر سنوات اخرى بمجرد الطلب ، وذلك فيما

هذا الحالات التي يتحقق فيها بالنسبة لهؤلاء الأجانب سبب من أسباب الإبعاد . ومن ثم يتضح ان اقامة الأجانب المنتهين الى هذه الفئة — وهى الاقامة الخاصة — هى فى الواقع تضم عناصر قانونية وقضائية لكفيل يجعل الإبعاد بعيدا عن الأهواء والنسرع . وقد كان التشريع السابق المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يقتصر فى هذا الصدد على اشتراط اخذ رأى اللجنة السالف ذكرها دون ان يستلزم موافقتها .

(طلعنى ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٤)

المسرح الثاني إبعاد الأجنبي عن البلاد

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

إبعاد الأجانب — هو حق مقرر للدولة ، ولها سلطة تقديرية لبررائه
تقيدها بحسن استعمال هذا الحق ، بقيام الإبعاد على أسباب جدية ،
يقتضيها الصالح العام في حدود القانون .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب
غير المرغوب في بقائهم وفقاً لخطرهم ، وتأميناً لسلامتها ، وصيانة لكيانها
شعباً ومنتجتها من كل ما يضره . كما أن للدولة الحق في تحديد ما يعتبر
خساراً بثقوتها الداخلية والخارجية وما لا يعتبر كذلك ، ولها حق
اتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الإنسانية ، وما
تعارف عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لبررات الإبعاد ولا يرد على هذا
الحق الا قيد حسن استعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب
جدية يقتضيها الصالح العام في حدود القانون .

(ملحق ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٤٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

إبعاد الأجانب — مدى رقابة القضاء الإداري على قرار الإبعاد —
وتوقف هذه الرقابة عند حد الضرورية او عديمها في نطاق الرقابة الإدارية —

اساس ذلك واثره — ليس للقضاء وزن مناسبت قرار الإبعاد او التدخل فى تقدير خطورة سببه — دخول ذلك فى نطاق الملامة التقديرية للإدارة بغير خطورة سببه — دخول ذلك فى نطاق الملامة التقديرية للإدارة بغير معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

ليس للقضاء الإدارى ، فى حدود رتبته القانونية ان يتطرق الى بحث ملامة الإبعاد الذى كشفت جبهة الإدارة عن سببه ، او ان يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب ، ، ومدى ما يمكن ترتيبه عليه من آثار بإحلال نفسه محل وزارة الداخلية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها . بل ان وزارة الداخلية حرة فى تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والاثر الذى ينسبها ، ولا هيئة للقضاء الإدارى على ما تكون منه متبعتها واقتناعها فى شيء من هذا ، ذلك ان نشاط هذا القضاء فى وزنه لقرارات الإبعاد ينبغى أن يقف عند حد المشروعية او عدمها فى نطاق الرقابة الإدارية فلا يجاوزها الى وزن مناسبت قرار الإبعاد او مدى خطورتها مما يدخل فى نطاق الملامة التقديرية التى تتركها الإدارة وتفردها بهما بغير معقب عليها فيما ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ومن مخالفة القانون .

بطعن ٢٤ لسنة ٨ ق ، ٤٥٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨

ملصقة رقم (٢١٩)

المبدأ :

سقوط حق الأجنبى فى الإقامة بالقرار الصادر بإبعاده — موافقة الإدارة على عودته لفرض خاص معين يعتبر من قبيل الترخيص فى إقامة عارضة مبتدأة — وجوب مغادرة البلاد اذا رفضت الإدارة تجديدها لأسباب تتعلق بأمن الدولة والمصالح العام — لا يحول دون ذلك تحقق مصلحة شخصية للأجنبى فى التجديد .

ملخص الحكم :

إن المدمى وإن كان منى الملقى من الأجانب نوى الإقامة الخاصة بالبلاد إلا أنه حتى فى هذه الإقامة قد سقطت آثارها القانونية بعد إذ صدر القرار رقم ١٧ من السيد وزير الداخلية فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦. بناء على تحريرات اذاعة المباحث العامة وموافقة اللجنة المختصة بإبصاره لخطورته على أمن الدولة وسلامتها ونشاطه المعادى إبان العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦ ، وبعد إذ نفذ هذا القرار بإخارته هو وزوجته. البلاد الى مرسى فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بعد سحب بطاقتى إقامتهما الخاصة رقمى ٢٦٣٥٨ و ٢٦٣٥٩ وإدراج اسميهما فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٧ فى قائمة المنوعين من دخول البلاد ، وعدم طعنه قضائيا فى هذا القرار فى الميعاد القانونى ، ومن ثم فإن موافقة وزارة الداخلية بعد ذلك على موافقة الى البلاد ومنحه تأشيرة بالانز بدخول مصر عاد. بمقتضاها فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ لغرض خاص معين هو زيارة والدته المسنة بعد وفاة والده ، ولدة محددة موقوتة غفلت شهران على سبيل التسامح المحض لدوامى الانسانية ، أنها يكونان بمثابة السماح له بوصفه اجنبيا بدخول البلاد لإقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه الادارة بسلطانها التقديرية فى حدود ما تراه متلقا والمصلحة العامة فلهذا ان ترخص ابتداء فى الإقامة أولا ترخص كما لها تحديد مدة هذه الإقامة ، وكذا تجديدها اذا انتهت أو عدم تجديدها ، ومتى انتهت الإقامة المارضة المرخص فيها ورفضت الادارة تجديدها لما قام لديها من أسباب مبررة تتصل بالأمن وبالصالح العام ويرجع اليها تقدير خطورتها ، وجب على الاجنبى مغادرة البلاد فوراً ولا يحول دون ايثار الصالح العام وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة الدولة فى هذا الشأن وجود مصلحة شخصية للاجنبى بالبلاد تتحقق ببقائه فيها لفترة من الزمن .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

تمليق :

إقامة الأجانب وإبصارهم أمام مجلس الدولة

على الصفحات التالية سيجد الباحث دراسة للدكتور نعم عطية

تم نشرها بمجلة ادارة تضاليا الحكومة (العدد الاول — السنة الثالثة) ولئن كانت هذه الدراسة قد اعدت عن اقامة الاجانب وابعادهم في ظل الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر و اقامة الاجانب الذي انقضى بالتقنين رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول و اقامة الاجانب بأراضي الجمهورية والخروج منها ، الا ان الدراسة المذكورة لا زالت تحتفظ بقيمتها للباحثين ذلك ان احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الخاصة بأنواع الاتية التي تمنح للاجانب في مصر ، وبإبعادهم اذا لزم الأمر لم تختلف اختلافا جديا عن احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠

نسبت المادة ١٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الاجانب من حيث الاتية الى ثلاث فئات : ١ — اجانب ذوي اقامة خاصة ٢ — اجانب ذوي اقامة مادية ٣ — واجانب ذوي اقامة مؤقتة .

واوضحت المادة ١٨ الاجانب ذوي الاتية الخاصة بأنهم :

١ — الاجانب الذين ولدوا في الاقليم المصري قبل تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في الاقليم المصري عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون . وكانوا قد دخلوا الاراضي بطريق مشروع .

٣ — الاجانب الذين مضى على اقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة اكثر من خمس سنوات كلفت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا اراضيها بطريق مشروع . وكذلك الاجانب الذين مضى على اقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها اذا كانوا في الحالتين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية البلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

٤ - العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة عشرة سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

وأوضحت المادة ١٩ أن الأجانب ذوي الإقامة العادية هم :

الأجانب الذين مضى على إقامتهم في الإقليم المصري خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكثروا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة خمس سنوات يجوز تجديدها .

ونصت المادة ٢٠ على أن الأجانب ذوي الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة . ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .

وقد كشف التطبيق العملي للمادة ٢٠ عن عدم اتساق أحكامها مع تطورات المجتمع ، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى ضرورة تعديل هذه المادة ، وخاصة أن أحكامها قد استعرت جامدة على صورتها التي كتبت عليها منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن رغم التطورات التي طرأت على أنظمة الإقامة خلال تلك الحقبة .

وانطلاقاً من سياسة الحكومة في بذل أقصى جهد لتوفير الجو الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي أمام رعوس الأموال الأجنبية والعربية بهدف تنشيط الاستثمار المنتج للحصول على أكبر معدلات النمو والموارد المتاحة ، وتحقيقاً للاستقرار المالي والاجتماعي ذوي الارتباط الأسرى بصر ، وتيسيراً على الأجانب ذوي الارتباط الطويل والقوى بصر والعمل على خلق جو من الثقة والاستقرار ليطمئن المستثمرون على أموالهم ومشروعاتهم .

لذلك فقد صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ مستهدفا تحقيق الاعترافات المشار اليها حيث قضى بأضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٠ من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول واقامة الاجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها تجيز منح الترخيص في الاقامة لمدة تقصاها ثلاث سنوات للاجانب ذوي الاقامة المؤقتة ، ويجوز تجديدها وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

وجدير بالذكر ان هذا التعديل المقترح لا يخل بسلطة وزارة القوى العاملة والتدريب المهني في تحديد فترة الترخيص بالعمل للاجانب بما يكتل حماية الايدي العاملة الوطنية من المنافسة الأجنبية ، ولا بالتعاون القائم بين وزارة الداخلية ووزارة القوى العاملة والتدريب المهني في مواجهة مخالفة الاجانب لأحكام قانون العمل حيث ان الأصل طبقا للمادة ٢٠ هو منح الترخيص لمدة سنة واحدة وان منح الترخيص لمدة ثلاث سنوات هو امر استثنائي يكون صدوره منوطا بتقييم الحاجة اليه وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية . (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠) .

ومضت المادة ٢١ فأوضحت انه « يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره الاجراءات الخاصة بالترخيص في الاقامة وتجديدها ويمعاد طلبها .

واضافت المادة ٢٢ انه لا يجوز لأحد افراد الفئتين المشار اليهما في المادتين ١٨ و ١٩ الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة اشهر ما لم يحصل قبل سفره او قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأعدادار بقبليها . ولا يجوز ان تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين .

ويتربط على مخالفة الاحكام المتقدمة سقوط حق الاجنبي في الاقامة المرخص له فيها .

ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يتفنيون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية او للخدمة الاجبارية اذا قدموا ما يثبت ذلك .

ولا يجوز طبقا للمادة ٢٣ من القانون للاجنبي الذي رخص له في

الدخول أو في الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

ولا ينتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرفص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه لحين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى من إقامتها الشرعية في الجمهورية العربية المتحدة سنتان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

ويجب على كل أجنبي طبقاً للمادة ١٦ من القانون أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يخادر أراضى الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته .

وبعد أن أوضح الباب الثالث من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ ممسلاً بانقضاء رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ الأحكام الخاصة بتراخيص الإقامة مضي الباب الرابع إلى عرض أحكام الأبعاد ، فلوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٥ يقرر منه أبعاد الأجانب . ونصت المادة ٢٦ على أنه لا يجوز أبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ وموافقتها .

ولوزير الداخلية طبقاً للمادة ٢٧ أن يأمر بحجز من يرى أبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الأبعاد . ونصت المادة ٢١٨ على أن يبين وزير الداخلية الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الأبعاد وإعلانه وتنفيذه .

وتشكل لجنة الأبعاد على الوجه الآتي :

- ١ — وكيل وزارة الداخلية رئيساً
- ٢ — رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية
بمجلس السحولة عضو

٣. — رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية

بمجلس الدولة عضو

٤. — مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عضو

٥. — مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية عضو

٦. — منجوب عن مصلحة الأمن العام عضو

وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها . ويشترط لصحة انعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل — وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس تسم الأمانة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدى اللجنة رأيها فى أمر الإبعاد على وجه السرعة . (المادة ٢٩) ١٠

ونصت المادة ٣٠ على أن لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقرار منه ان يفرض على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتعليق تنفيذه ، الأمانة فى جهة معينة والتقدم الى مقر الشرطة المختص فى المواعيد التى يعيها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده .

ولا يسمح للأجنبى الذى سبق ابعاده بالعودة الى اراضى الجمهورية العربية المتحدة الا بإذن من وزير الداخلية .

الفصل الثاني استخدام الأجانب

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف بين الحكومة والأجانب أحكام القانون
الخاص رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ونسبت أحكام القانون العام رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤
في شأن عقد العمل الفردي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ خارجة
عن نطاق هذا البحث إذ نصها خاص ببطالان كل شرط في عقد العمل يخلف
أحكام هذا القانون والبحث هنا يستدعي المفاضلة بين نصين تشريعيين أحدهما
نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتوظيف
المواطنين الأجانب والآخر نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤
الخاص بعقد العمل الفردي .

فالمادة الثانية عشرة من قانون توظيف الأجانب تنص على أنه .

لا يصرف للموظف الأجنبي عن مدة خدمته أي معاش أو أية مكافأة
ومع ذلك فللمجلس الوزاري أن يقرر منح مكافآت خاصة إذا اقتضت ذلك
مبشرات استثنائية .

والمادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردي تنص على أنه .

إذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع
للعامل مكافأة عن مدة خدمته .

(م ٣٣ - ج ١)

وقد انتهى رأى القسم الى ان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بمعد العمل الفردى ينظم حالة عامة هى علاقة العمل بين العمال وأرباب
الأعمال على العموم أما القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فانه ينظم خصوصية
من خصوصيات القانون الأول وهى علاقة طائفة معينة من العمال هم الموظفين
الأجانب برب عمل معين هو الحكومة المصرية .

ولما كانت القوانين التى تنظم حالة عامة لا تطفى ضمنها القوانين التى
تنظم خصوصية من خصوصيات هذه الحالة وكان النص الذى ينظم حالة
خاصة أولى بالتطبيق — فى نطاق ما ينظمه — من النص الذى ينظم حالة عامة
فإن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ هو الذى يسرى بالنسبة الى علاقة التوظيف
بين الحكومة المصرية والموظفين الأجانب استثناء من احكام القانون رقم ٤١
لسنة ١٩٤٤ الخاص بمعد العمل الفردى .

(فتوى ١٦ — فى ١٩/١/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ٣/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات
— أجازتها تعيين مدرسي لغات وموظفين فنيين أجانب — وجوب التقيد فى
أعمال هذا النص بالحكم الخاص الوارد بالمادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف أجانب — مؤداه عدم جواز إسناد أية وظيفة عامة
الى اجنبى الا فى احوال استثنائية واذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات
علمية وعملية خاصة لا تتوفر فى مصر .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ٣/٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم
الجامعات المصرية ، تنص — قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٣٩٧ لسنة
١٩٥٥ — على أنه « يجوز ان يعين فى الكليات مدرسو لغات حية أجانب ،
ويكون تعيينهم ... » ثم صارت تنص بعد التعديل على أنه « يجوز ان يعين

مدرسو لمات حية وموظفون فنيون اجانب : ويكون تعيينهم ... » واول ما يلاحظ هنا اضافة عبارة « موظفون فنيون اجانب » على النص الاصلي . وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٥ ان المقصود بهذه الاء الموظفين هم « الفنيون من الاجانب كأعضاء المتاحف والذين يستعان بهم في التدريس والبحث من غير ان يكونوا من أعضاء هيئة التدريس .. » فالمذكرة الايضاحية المشار اليها صريحة في ان قصد الشارع انما ينصرف الى الموظفين الفنيين الاجانب الذين يستعان بهم في التدريس والبحث دون ان يكونوا من أعضاء هيئة التدريس ، يؤيد هذا النظر ان هناك تشريعا خاصا يشروط توظيف الاجانب وهو المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ، وتفيد احكامه الخاصة اى حكم عام يتعلق بالموضوع الذى ينظمه حتى ولو تقرر هذا الحكم العام بتشريع لاحق له ، وهذا المعنى كان قائما في ذهن المشرع عند اصداره القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يدل على ذلك ما صدر من تشريعات محللة لهذا المرسوم بقانون في تواريخ لاحقة ، ومن بينها القانون برقم ١ لسنة ١٩٥٤ .

وتنص المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه بأنه « لا يجوز اسناد أية وظيفة عامة مدنية كانت او عسكرية الى اجنبى الا في احوال استثنائية ، واذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية او عملية خاصة لا تتوفر في مصر » . ومن الواضح ان هذه المادة — وهى اضيفت نطقا من خص المادة ٨٩ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ — لا تسمح بتعيين اجانب في وظائف الأطباء المقيمين بمستشفيات الجامعة ، لأن المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف متوافرة في المصريين . ونظرا لأن التشريع الجديد في شأن تنظيم الجامعات المصرية — الذى صدر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ — لم يعدل من الوضع القائم قبل صدوره عن صدد الحالة المعروضة ، لذلك فان تعيين اطباء مقيمين من الاجانب — من الدرجة السادسة — بمستشفيات جامعة القاهرة هو امر غير جائز طبقا للتشريع القائم .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب — جواز تجديد عقد استخدام الأجنبى لمدة تزيد على خمس سنوات بشرط ألا تجاوز كل مدة على حدة خمس سنوات .
ملخص الفتوى :

يستفاد من الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ أن المادة الرابعة منه تقرر قاعدة عملة فى شأن تعيين الموظفين الأجانب تقتضياها أن يكون تقرير تعيينهم أو اسناد الوظيفة اليهم لمدة لا تجاوز خمس سنوات وأن تبدأ هذه المدة من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة — ويجوز للحكومة خلال السنتين الأوليين من مدة الخدمة مسح العقد بشرط اعلان الموظف قبل ذلك بثلاثة اشهر كما يجوز لها فصله دون اعلان سابق اذا ساء سلوكه أو قصد تقصيرا فاحشا فى تأدية واجباته (م ٩ من الرسوم بقانون) .

واستثناء من هذه القاعدة رأى المشرع فى المادة السادسة عشرة أن يكون تعيين الموظفين الأجانب ، فى وظائف معينة ، على سبيل الاختبار ، أى أن تعيينهم فى هذه الوظائف لا يكون نهائيا من تاريخ تسلم أعمالها تطبيقا للقاعدة العامة المشار إليها ، ومن ثم يكون الحكم المشترك بين المادتين الرابعة والسادسة عشرة ، وهو ما يتعين أعمال الاستثناء فى مجاله دون سواء ، هو الحكم الخاص بطريقة تعيين الأجنبى — فقد ورد الاستثناء فى المادة السادسة عشرة فى خصوص هذه الطريقة اذ نصت بأن « يكون تعيين الموظفين الأجانب فى وظائف معينة على سبيل الاختبار » وذلك استثناء من القاعدة العامة التى نصت عليها المادة الرابعة وهى تقتضى بأن يكون التعيين نهائيا من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة دون قضاء فترة اختبار . يؤيد هذا النظر سياق عبارة نص الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة ذلك أنها بدأت بهذه العبارة « فى حالة اختيار الأجانب للوظائف الآتية » ثم بينت الوظائف على سبيل الحصر وتلتها مباشرة

العبارة الآتية « ويكون تعيينهم فيها تحت الاختبار على سبيل الاستثناء من أحكام المادتين الرابعة والتاسعة » مما يدل على ان الاستثناء المقصود من هذه العبارة يقصور على الحكم الخاص بطريقة التمييز دون سواه من الأحكام التي تناولها نص المادة في فقراتها الأخرى ، ومنها الحكم الخاص بعدم جواز بقاء هؤلاء الموظفين في الخدمة بعد سن الستين .

أما القول بعدم جواز تجديد مدة الخدمة بحيث تزيد على خمس سنوات استنادا الى أن القانون قد فصل بين تقرير اسناد الوطنية لأجنبي وبين اختبار الأجنبي الذي يشغل هذه الوظيفة ، هذا القول مرفود بأن نص المادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه صريح في الدلالة على أن المشرع يجيز تجديد مدة خدمة الأجنبي في الحكومة بعد مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى الى الرابعة ، وهي الأحكام الخاصة بشروط تعيين الأجانب وهذه اسناد الوظيفة اليهم ، وقد أوجب على الوزارة ذات الشأن ان تعلن الموظف الأجنبي برغبتها في التجديد وذلك خلال ميعاد يختلف باختلاف مدة العقد فان كانت هذه المدة دون ثلاث سنوات وجب الاعلان قبل انتهاء العقد بثلاثة شهور ، وان زادت على ذلك وجب الاعلان قبل انتهاء العقد بستة شهور

ولما كان الشارع يجيز تجديد هذا النوع الأخير من العقود الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات وقد تبلغ هذه المدة خمس سنوات وهي الحد الأقصى لمدة اسناد الوظيفة لأجنبي تطبيقا للبادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، فان تجديدها عندها تبلغ هذا الحد او ما دونه بقليل يقتضي لزاما ان تزيد في مجموعها على خمس سنوات ، وذلك بشرط ألا تجاوز كل مدة على حدتها خمس سنوات على نحو ما انتهت اليه الجمعية في فتاها السابقة الصادرة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

أما التنبه في المادة الحادية عشرة الى مراعاة الأحكام المبينة في المواد من الأولى الى الرابعة فانه لا يعنى سوى مراعاة شروط تعيين الأجانب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ، ومدة التعيين

المنصوص عاينها في المادة الرابعة وحدها الإتصى خمس سنوات؛
وذلك في كل مرة يتم فيها تعيين اجنبي او تجديد تعيينه — وتفسير
نص المادتين الرابعة والخامسة عشرة على هذا النحو يتفق ومطلوب
عبارات المنصوص ويكمل التنسيق والتوفيق بين احكامها ، وذلك باعماله
جيبما كل نص في مجلة دون اصدار حكم من احكام القانون او اغفاله .

(نوى ٢٥٦ — في ١٩/٤/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٢٢)

مقتضى :

موظفون اجانب — تعيينهم — خضوعه لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب — سريان هذه الاحكام على من يشغل منهم
اية وظيفة عامة بمعناها العام لا الخاص — مقتضى ذلك سرياتها على وظائف
المجال .

ملخص الفتوى :

تمس لجاندة الاولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف
الاجانب على انه « لا يجوز اسناد اى وظيفة عامة مدنية او عسكرية
الى اجنبي الا في احوال استثنائية اذا ثبت ان الوظيفة تتطلب مؤهلات
علمية او عملية خاصة لا تتوفر في مصرى » وتنص المادة الثانية —
على ان « يقدم الوزير المختص اقتراح اسناد الوظيفة الى اجنبي الى
لجنة الموظفين الاجانب المنصوص عليها في المادة الخامسة لبحثه وايداء
رأيها فيه ، ويرفع الى الوزير للمصادقة عليه وتحديد مدة الاسناد »
وتنص المادة ١٨ على ان « يعين الوزير الضخمة الخارجين عن هيئة
العمال والعمال بالبلدية بعد موافقة وزارة المالية على اسناد العمل
اليهم وعلى تحديد رواتبهم او اجورهم » .

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكر ، ان القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٣٦ المشار اليه ، هو قانون خاص ، يطبق على طائفة خاصة من
الموظفين ، هي طائفة الاجانب الذين يشغلون الوظائف العامة في الدولة .

وقد تناوب هذا القانون بيان شروط وكيفية تعيين هذه الطائفة من الموظفين والجهة المختصة بإجراء التعيين ، كما يتضح من تلك النصوص ان المشرع انما قصد بالوظائف العالية معناها العام لا الخاص ، فاطلقتها حتى بالنسبة الى وظائف العمال .

ولكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة ان يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد أشخاص القانون العام الأخرى من طريق الاستغلال المباشر ، وذلك بشغله بنمبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

(غوى ١٩٠ — ٥/٣/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية — الموظفون والعمال الأجانب به — اثر اسقاط التزام استغلاله ، الممنوح لشركة ليون ، بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ على مركزهم القانوني — اعتبارهم من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار انشاء مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية او اللوائح التي تضعها — خضوع العاملين بهذه المؤسسة من السودانيين في معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم اجانب من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ — عدم جواز معاملتهم بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة مواطني الجمهورية السودانية الذين يعملون في خدمة الحكومة بمعاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ قضى في ماحته الاولى باسقاط التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية الممنوح لشركة ليون ، وقضى في ماحته الثانية بان يتولى ادارة المرفق مؤسسة عامة

نشأ لهذا الغرض وتسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية يكون لها الشخصية المحضوية .

وعلى ذلك فله اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١، المشار اليه وإدارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة أحد اشخاص القانون العلم هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية — فان موظفي وعمال المرفق المذكور يعتبرون من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم احكام قانون الوظائف العامة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التي يفصها مجلس الإدارة ، وذلك طبقاً للبلدة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ومن حيث انه اعتباراً من استقلال السودان في أول يناير سنة ١٩٥٦، أصبح السودانيون يتمتعون بجنسية سودانية ، ومن ثم أصبح الموظفون السودانيون في حكم الموظفين الأجانب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الأجانب ، ومقتضى ذلك ان موظفي وعمال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية من السودانيين ، الذين أصبحوا موظفين عموميين اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ يخضعون في معاملتهم للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ باعتبارهم اجانب .

ولا يسوغ الاستناد الى احكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ بمعاملة مواطني الجمهورية السودانية الذين يعملون في خدمة الحكومة معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة — في خصوص هذا الموضوع — اذ تنص المادة الاولى من هذا القانون على أن « يعامل مواطنوا الجمهورية السودانية الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة في أول يناير سنة ١٩٥٦ وكذلك الذين يوجدون في الخدمة عند العمل بأحكام هذا القانون ، معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بشئون التوظيف والمعاشيات والمكافآت وجاء في الفقرة الايضاحية لهذا القانون انه « قبل استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦ كان مرفق من الموظفين السودانيين يعمل بوزارات

الحكومة ومصلحتها جنباً الى جنب مع اخوانهم المصريين غير ان الوضع قد تغير منذ استقلال السودان ، حيث اصبح الموظفون للسودانيين يتمتعون بالجنسية السودانية وهى جنسية اجنبية ، وبذلك اصبح بغاؤهم فى هذه الوظائف يتعارض مع القواعد المنصوص عليها فى قوانين الدولة ، التى تشترط ألا يشغل الوظائف العامة الا من كان يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . .

ولما كان هذا الوضع يقرب عليه الانحرار بحالة هؤلاء الموظفين . . . لذلك رأى اعداد مشروع القانون المرافق . . . « فلماوضح من نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ومن المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، أن معاملة المواطنين السودانيين معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة يقتضى احكام القانون المذكور ، خاصة الاثر على موظفى الحكومة ومصلحتها من السودانيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة فى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك الموجودين فى خدمة الحكومة وقت العمل باحكام هذا القانون فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، هذا وبمضلا من المجال الزمنى المحدد لتطبيق القانون المشار اليه ، فان هذه الاحكام انما تنصرف - بحسب - الى من كان يعمل فى خدمة وزارات الحكومة ومصلحتها العامة فى التاريخين المذكورين .

وترتبطا على ذلك فان السودانى الجنسية الذى كان يعمل مستخدماً بشركة ليون وشركاه بالاسكندرية التى كانت تقوم على استغلال برفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية ، وذلك وقت العمل باحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولم يصبح موظفاً عاماً الا اعتباراً من تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون وانشاء المؤسسة العامة للكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية ومنحها الشخصية المعنوية ، ومن ثم فانه لم يكن يعمل فى خدمة احدى وزارات الحكومة او مصلحتها العامة ، لافى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ولا فى تاريخ العمل باحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة

١٩٦٠ م ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وبالنسبة فإن احكام هذا القانون لا تسرى في شأنه .

(غنوى ١٩٠ - م ١٩٦٤/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

موظف أجنبي - عدم خضوعه لاحكام قوانين التوظيف العامة - خضوعه لقوانين خاصة منها القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٦ - عدم استحقاقه اى معاش عن مدة خدمته بالدولة - التطوير التشريعى لوضع الموظفين الاجانب في ضوء قوانين الجنسية .

ملخص الفتوى :

لا حجاج ايضا بما قضى به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ م بشأن المعاشات المتأدية الذى رتب معاشات للموظفين الاجانب ، ذلك ان هذا القانون صدر م ١٩٢٩ م اعقاب اول قانون للجنسية المصرية هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، والملاحظ من استقراء احكام هذا المرسوم بقانون انه لم يفرق بين المصرى الاصيل والمصرى المتجنس من حيث التمتع بمختلف الحقوق . فكان الاثنان على قدم المساواة من جميع الوجوه ، الا ان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ (وما تلاه بعد ذلك من قوانين) قد أتى بهذه المفارقة بين المصرى الاصيل والمصرى المتجنس فحظر على الآخر حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمواطنين الا بعد مضي خمس سنوات على تاريخ كسبه الجنسية ... انلك يكون من المقبول والحالة هذه ان رتب قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٢٩ م للاجنى حقا م معاش ، ورغم ذلك فان هذا الامر لم يدم كثيرا ، اذ صدر المرسوم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بتوظيف الاجانب . ونص صراحة م المادة ١٣ منه على عدم منح الموظف الاجنبى عن مدة خدمته اى معاش او مكافأة ، على النحو السابق ايشاحه .

وحاصل ما تقدم انه لايجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة م المعاش ، وهى المسألة المعروضة .

لذلك فإنه لا يجوز ضم مدة الخدمة السابقة على التجنس بجنسية
الجمهورية العربية المتحدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

(فتوى ٦٦٤ - في ١٢/٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون القلمين
والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين - نصها على عدم سريان أحكام هذا
القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب إلا من يستثنون بقوانين
خاصة - شغل الأجنبي لأحدى الوظائف التي ينتفع شغالها بأحكام هذا
القانون لا يترتب عليه حتماً انتفاعه بأحكام قانون القلمين والمعاشات ما لم
يقرر إخضاعه لأحكام هذا القانون نص في قانون خاص - عدم سريان هذا
القانون على العمال الفلسطينيين الذين يمينون بأحدى الوظائف التي ينتفع
شغالها من أحكامه .

ملخص الفتوى :

إن المبدأ السائد في تشريعات مختلف الدول هو وجوب أن يكون من
يتولى وظائفها العامة منتقياً إلى جنسيتها لأن الوظيفة العامة ، هي من
الحقوق الخاصة بالوطنيين ، وقد كانت للجنسية المصرية دائماً شرطاً
لترتيب التزامات وتقرير حقوق مختلفة من بينها حق شغل الوظائف
العامة ، ولما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة أكد ذلك بأن نص في المادة السابقة على أن « يشترط يمين يمين
في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متجماً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

واستثناء من هذا الأصل صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في
شأن جواز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والإسماحة

العامة وينص في مادته الأولى على أنه « استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المشار إليه ، يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » .

ولما صدر قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ نصت المادة السابعة على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف :

١ - أن يكون متبعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالنسبة إلى تولى الوظائف العامة .

ويستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون العرب فيعاملون معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .. » .

وبذلك أصبح التمتع بجنسية إحدى الدول العربية يتساوى مع التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة في حق شغل الوظائف العامة وأن قيد المشرع حق المتمتعين بجنسية إحدى الدول العربية بأن تعامل الدولة التي ينتمى إليها العربي رعايا الجمهورية العربية المتحدة بالمثل بالنسبة إلى تولى الوظائف العامة بها ، ويستثنى من هذا الشرط الأخير الفلسطينيون العرب للظروف الخاصة التي يجتازها الوطن الفلسطيني تحت نير الاحتلال الصهيوني فيعينون في وظائف الجهاز الإداري للدولة شأنهم شأن رعايا الجمهورية العربية المتحدة دون أي قيد أو شرط .

وأن كان الأصل ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين من أن « يقصد بالمتنعمين في تطبيق أحكام هذا القانون

الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم في المادة (١) من القانون.
المرافق » .

وان المادة الأولى من القانون المرافق تنص على أن « ينشأ صندوق
للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

أ - موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة بمرتبتهم
أو أجورهم أو مكافئاتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة
بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي
الدولة المدنيين الصائدين به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ،
وذلك فيما عدا العاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما .
ب - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التي
تطبق نظام موظفى الدولة .

ج - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى
الذين يصدر بقتضايتهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ
رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومفاد هذا الأصل انه متى اسندت الى شخص من الأشخاص
أحدى الوظائف المربوط بمرتبتها أو أجرها أو مكافئتها في الميزانية العامة
للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الجهات المشار إليها فيما
عدا العاملين بقوانين معاشات أخرى أصبح منتزعا في تطبيق أحكام قانون
التأمين والمعاشات سالف الذكر .

الا ان المادة ٥٥ من هذا القانون تنص على انه « لا تسرى احكام
هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب ، وذلك ماد
من يستثنون بقوانين خاصة » .

ومؤدى هذا النص ان شغل الأجانب أحدى الوظائف التي انتفع
شغلها بأحكام قانون التأمين والمعاشات لا يترتب عليه حتما انتفاعهم

يُحاكم هذا القانون إذ استثناءهم القانون من أحكامه ما لم يتقرر إخضاعهم لأحكام قوانين خاصة .

ولما كان استثناء الفلسطينيين العرب من شرط جنسية الجمهورية العربية المتحدة الذي يتطلبه شغل وظائف الجهاز الإداري للحولة أو وظائف المؤسسات العامة وأن كان من شأنه جواز تعيينهم في وظائف مما ينتفع شغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا أن احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية وهو الأمر الذي أكدته النص القاضي بجواز تعيينهم في الوظائف العامة - حفاظا على الكيان الفلسطيني وإبرازا لوجوده من شأنه أن يخضعهم للنص الوارد في المادة ٥٥ من قانون التأمين والمعاشات فلا تسري في شأنهم أحكام هذا القانون ما لم يصدر قانون خاص بإخضاعهم لأحكامه ذلك أن القانون قد اقتصَرَ على اجازة تعيين الفلسطينيين شأنهم شأن رميا الجمهورية العربية المتحدة في وظائف الحولة دون أن يقرر استثناءهم من أحكام المادة ٥٥ من قانون التأمين والمعاشات التي تقرر عدم سريان أحكام هذا القانون على الأجانب وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم احتية العمال الفلسطينيين بإدارة المركبات بالقوات المسلحة في الانتفاع بأحكام قانون التأمين والمعاشات .

(ملف ٥٨/١/٥٦ - جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

تعيين عامل سوداني في إحدى الشركات قبل تأميمها وسريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ عليه - تأميم الشركة في ١٩٦١/٧/٢٠ - صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلاحقة نظام العاملين بالشركات وإشارته في التبليغ إلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن توظيف الأجانب - لا يستحق هذا العامل أي مكافأة أو معاش عن

خضعته اعتباراً من هذا التاريخ تطبيقاً لنص المادة ١٢ من هذا القانون —
للشركة والعمال أن تسترد ما نفع إلى هيئة التأمينات الاجتماعية من اقتساط —
لا يجوز الإبقاء على هذا العامل بعد سن الستين — نصوص قانون التأمينات
الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

- العامل المذكور عين بالشركة سنة ١٩٥٤ ولذلك لم يأن استحقاقه
للمعاش أو المكافأة يخضع للقواعد الفائذة وقتئذ ، وهى أحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ومن بعده قانون
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى استحدث فى شأن الأجانب أحكام المادة
٣٥ منه التى تنص على أنه « لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملاً إلا بعد
الحصول على ترخيص من ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأن
يكون مصرحاً لهم بالانتماء بشرط المعاملة بالمثل مع الدولة التى ينتمى إليها
الأجنبى وفى حدود تلك المعاملة ... الخ » ويفض النظر عما إذا كانت
الشركة قد اتبعت أحكام هذه المادة فيها يتطرق بطلب الترخيص بالعمـل ،
فإن العامل المذكور قد عين عملاً وطبقت عليه أحكام القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية التى لم تفرق بين المصرى
والأجنبى ، واستمر الوضع على هذا الحال الى أن أجمت الشركة فى
١٩٦١/٧/٢٠ وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨
لسنة ١٩٦١ بثلاثة نظام موظفى وعمال الشركات التى عمل به من
١٩٦١/١٠/٣١ خالياً من أية أحكام خاصة بالأجانب سوى شرط التعيين
الذى يقضى بأن يكون العامل مصرياً او من إحدى الدول العربية التى
تعامل الجمهورية العربية بالمثل ، وهذا الشرط لا ينطبق على العمال
المعرضة حالته لأنه معين قبل العمل بثلاثة المذكورة ، ثم صدر بعد ذلك
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بثلاثة نظام العاملين
بالشركات التابعة للوحدات العامة الذى عمل بها من ١٩٦٢/١٢/٢٩
وقد أشارت فى ديباجتها الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف

الاجتبب والذى تنص المادة ١٢ منه على ان « لا يمنح الموظف الأجنبى عن مدة خدمته اى معاش او مكافأة » ، ولذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المذكورة لا يستحق العامل المعروضة حالته اى مكافأة ، ويكون له والشركة استرداد ما دفع لهيئة التأمينات الاجتماعية عن المدة اللاحقة على هذا التاريخ اما المدة السابقة عليه ، فانه يستحق عنها مكافأة ومفق الأحكام القانونية النافذة وقتئذ والتي تضمنها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث انه من حق العامل المعروضة حالته فى البقاء فى الخدمة فانه وقد خرج عن مجال تطبيق الأحكام الخاصة بالتعيين فى كل من اللوائح الصادرة بقرارات رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بسبب سبق تعيينه بالشركة وفق أحكام قانون العمل قبل التأميم ، ولأن عقد العمل الخاص به ليس يحدد المدة ، فانه يخضع لأحكام انتهاء الخدمة التى يخضع لها العاملون الدائمون بالشركة ومن بينها انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين طبقا للمادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يجوز ابقائه بعد ذلك لاستكمال المسدد الموجبة لاستحقاق المعاش طبقا للهادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية لانه لا يستحق معاشا او مكافأة من مدة خدمته اللاحقة على ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما سلك البيان .

(ملف ٩/١/٣ - جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجانب فى الجمهورية العربية المتحدة - سريته على الوظائف الحكومية ووظائف مؤسسات وشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب فى الجمهورية العربية المتحدة ، قد صدر استنادا الى المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المخنيين بالدولة التى نصت على أن « تسرى على توظيف الأجانب القواعد التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » الامر الذى قد يوحى بأن احكام هذا القرار لا تسرى الا على العاملين الأجانب المعنيين فى الجهات الحكومية الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الا ان القرار المذكور وقد اشار فى ديباجته الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين فى القطاع العام ، ونص فى المادة الاولى منه « على عدم جواز اسناد وظيفة مدنية الى اجنبى الا اذا اقتضت الضرورة ذلك . . . الخ » بطريق التعيين لأن الوظيفة المدنية تشمل الوظائف الحكومية كما تشمل الوظائف فى مؤسسات وشركات القطاع العام وذلك على خلاف نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب التى تنص بانه « لا يجوز اسناد اية وظيفة عامة الى اجنبى الا فى احوال استثنائية » مما يفيد قصر الاحكام الواردة به على الأجانب المعنيين فى نطاق الوظائف العامة ، بالإضافة الى أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حينما نصت على عدم جواز اسناد اعمال مؤقتة او عرضية الى الاجانب الا وفقا للقواعد التى يضمها مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية اشارت الى وجوب مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب وهى الاحكام التى تسرى على توظيف الأجانب عموما فى الجمهورية العربية المتحدة وهى التى وردت فى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ومن بعده فى القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ويجب مراعاتها من باب اولى عند اسناد اعمال دائمة الى الأجانب ، وهذا كله يفيد انطباق احكام القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ على الأجانب الذين يعينون بعد صدوره فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(فتوى ١٢٦٢ — فى ١١/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبسندا :

المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط
توظيف الأجانب - نصها على أن يحق للحكومة فصل الموظف (الأجنبي) في
أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سلوكه أو تقصيره
تقصيرا ثانيا في تادية أعمال وظيفته - سريتها على الموظف الأجنبي لأن
علاقته بالوظيفة العامة هي علاقة مؤقتة بطبيعتها مردها الى حالة الضرورة
التي تقتضى تعيين موظفين أجانب في احوال استثنائية .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف الأجنبي - شأن المدمى - بالوظيفة العامة هي
علاقة مؤقتة بطبيعتها لأن مردها الى حالة الضرورة التي تقتضى تعيين
موظفين أجانب في احوال استثنائية ، لذلك اورد المشرع لها قواعد
خاصة بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف
الأجانب ففسحت بيان طريقة تعيينهم وانهاء خدمتهم وفصلهم تأديبيا ،
ومن ثم لا يسرى على الموظف الأجنبي القوانين المنظمة للوظائف العامة ،
ولا يتمتع بما فيها من مزايا أو ضمانات ، ومنها الضمانات المتعاقبة
بالتأديب والمحاكمة التأديبية ، بل يسرى عليه - عند ثبوت سوء سلوكه
أو تقصيره تقصيرا شديدا في عمله - نص المادة التاسعة من المرسوم
بقانون المشار اليه والتي تنص بأنه « يحق للحكومة فصل الموظف
(الأجنبي) في أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير إعلان سابق بسبب سوء
سلوكه أو تقصيره تقصيرا فاحشا في تادية أعمال وظيفته .

(طعن ٢٨٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٣)

تعليق :

أولا : بشأن توظيف الخبراء الأجانب صدر قرار وزير التنمية الادارية

رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ في أول فبراير ١٩٧٩ ونص في مادته الأولى على أن يعمل في شأن هؤلاء بالأحكام الواردة في هذا القرار .

وأوضح القرار وظائف الخبرة وشغلها فنص على أن « يكون توظيف الخبر بطريق التعاقد في حدود الاعتمادات المالية المخرجة بموازنة الوحدة من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة أو التي يتعذر الحصول عليها من بين مواطنى جمهورية مصر العربية » . (المادة ٢) .

« ويكون شغل الخبر لوظيفة لها بطاقة وصف وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها عين يشغلها » (المادة ٣) .

و « تهرم السلطة المختصة عقد توظيف الخبر لمدة لا تتجاوز سنة تبدأ من تاريخ استلام العامل ويجوز تجديدها وعليها أن تخطر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بذلك » (المادة ٤) .

و « يتضمن العقد المبرم مع الخبر البيانات الآتية :

— أسماء طرفى العقد وصفه الموقع عن الوحدة .

— البيانات الشخصية المتعلقة بالخبر .

— مدة التعاقد .

— وصف الوظيفة المسندة الى الخبر وتحديد واجباتها ومسئولياتها .

— المكافأة الشهرية المقررة للوظيفة .

— ايام العمل وساعاته والأجرات المقررة للخبر .

— الجزاءات التى يجوز توقيعها على الخبر .

— المحكمة المختصة بنظر المنازعات القضائية .

— البيانات الأخرى التى ترى الوحدة اضافتها الى ما تقدم وذلك بما

لا تعارض مع أحكام هذا القرار » (المادة ٥) .

و « على الوحدة التحقق من الشهادات والأوراق المثبتة من الخبر وفى جميع الأحوال يشترط اعتداد ما يقدمه الخبر من أوراق من وزارة الخارجية المصرية » (المادة ٦) .

وعن الأجر والتعويضات والحوافز تكلمت المواد من ٧ الى ١٣ من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف الأجانب. نصت المادة ٧ على أن « يحدد فى العقد المكافأة الشاملة للوظيفة التى يشغلها الخبر ويتضمن هذا الأجر الحقوق والميزات المالية التى تتقرر للخبر مقابل قيامه بأعمال تلك الوظيفة » . ونصت المادة ٨ على أنه « يجوز زيادة المكافأة الشاملة المقررة للخبر عند تجديد عقده وذلك بما لا يجاوز ١٠ ٪ من المكافأة الشاملة من مدة تعاقده السابقة » .

ونصت المادة ٩ على أنه « يجوز للوحدة منح الخبر مقابلاً من الجهود غير المالية والأعمال الإضافية التى تكلف بها وكذلك ما تراه ملائماً لطبيعة الوظيفة من ميزات عينية » . ونصت المادة ١٠ على أن « تتحمل الوحدة نفقات سفر الخبر من محل إقامته الى جمهورية مصر العربية كما تتحمل نفقات عودته من غير حالة منسح العقد بناء على طلبه . وفى حالة زيادة مدة التعاقد مع الخبر عن سنة تتحمل الوحدة نفقات تنويم وعودة زوجة الخبر وأولاده الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة وفى جميع الأحوال تتحمل الوحدة بمصاريف نقل الأدوات اللازمة لأداء واجبات الوظيفة وامتعة الخبر وذلك فى حدود ٢٠٠ ٪ من الوزن المسموح به » . ونصت المادة ١١ على أن « تسرى على الخبر القواعد المطبقة على العاملين المصريين بالدولة فى شأن استرداد النفقات التى تكبدها من سبيل أداء أعمال الوظيفة » . كما « يجوز منسح الخبر مكافأة تشجيعية كما تسرى عليه نظم الرعاية الصحية والاجتماعية المقررة للعاملين بالوحدة » . (المادة ١٢) ويستحق الخبر فى نهاية التعاقد مكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة قضاهاً وذلك على أساس آخر مكافأة شاملة تقضاها (المادة ١٣) .

ونصت المادتان ١٤ و ١٥ من قرار توظيف الخبراء الأجانب على أن:

الاجازات التي يستحقها و « للخير الحق في اجازة بلجر كامل في ايام عطلات
الاعياد والمناسبات الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .
ويجوز تشييل الخير في هذه العطلات بلجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة
ذلك او ان يمنح ايلما عوضا عنها .

و « يستحق الخير الاجازات المبينة فيما يلي بلجر كامل :

١ - اجازة مرضية لمدة سبعة ايام في السنة . ب - اجازة
انتدابية لمدة شهر في السنة . . ولا يدخل في حساب الاجازة الامتدادية
ايام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية لمدة اعتبارا بالعطلات الاسبوعية . ج -
اجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما في السنة . فاذا كانت مدة العقد تقل من
سنة استحق الخير نسبة من الاجازات المقرر اليها تنفق ومدة العقد » .

ومن الجزاءات التي يمكن توقيعها على الخبراء الاجانب نصت المادة ١١
على انه « يجوز للسلطة مجازاة الخير في حالتي اخلاله بواجبات وظيفته
او سلوكه سلوكا معيبا باحد الجزائين الاتيين : ١ - الانذار بفسخ العقد .
٢ - تسخ العقد مع حرمانه من المكافاة الشاملة عن باقي مدة العقد ومكافاة
نهائية الضخمة » .

ومن اثناء العقد نصت المادة ١٧ على انه « يجوز للخير ان يطلب
كتابة انتهاء العقد وذلك قبل انتهاء المدة المحددة له . وفي هذه الحالة لا يستحق
مكافاة شاملة من المدة الباقية من العقد وكذلك المكافاة من فترة التعاقد التي
تم خلالها طلب انتهاء العقد » . ونصت المادة ١٨ على انه « يجوز للسلطة
المختصة لأسباب تقدرها تسخ العقد قبل انتهاء بدته وفي هذه الحالة يستحق
الخير تمويضا يعادل المكافاة الشاملة المقررة من المدة الباقية وكذلك مكافاة
نهائية الضخمة عن مدة التعاقد » .

وأخيرا نصت المادة ١٩ من القرار المشار اليه على ان « تظل العقود
المبرمة مع الخبراء الاجانب سارية وفقا للتواضع التي كان معمول بها الى ان
تنتهي مدتها ويراعى في حالة تجديدها اتباع الاحكام الواردة في هذا القرار » .

ثانياً - تنظيم عمل الأجانب في قانون العمل :

نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون العمل على أنه مخ مراعاة شرط المعاملة بالمثل يكتسح استخدام الأجانب للأعمال الواردة في هذا الفصل (الفصل الثالث) .

ونصت المادة ٢٧ على أنه « لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملاً إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب وإن يكون مصرحاً لهم بالأعمال . يقصد بالعمل في تطبيق أحكام هذا الفصل كل عمل صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو غيره أو أية مهنة أو حرفة بناءً على ذلك العمل في الضخمة المنزلية » .

والأجنبي هو من لا يتبع جنسية جمهورية مصر العربية وبناء عليه فإن جميع المواطنين القرب والألفة يعتبرون أجانب في حكم النص .

ويشترط لزاوله الأجانب عملاً في مصر شروطاً :

الشرط الأول : الحصول على ترخيص في العمل من إدارة ترخيص العمل للأجانب المختصة وهي إدارة موجودة بكل مديرية بمديرية القوى العاملة بالمحافظات .

الشرط الثاني : أن يكون الأجنبي مصرحاً له بالأعمال في مصر فإذا كان موجوداً بقصد السياحة أو في مهنة فلا يجوز له ممارسة العمل في مصر . والحكمة من حظر تشغيل الأجنبي إلا إذا توافر الشرطان السابقان هو حماية القوى العاملة المصرية من المزاخمة وللإغترابات القومية بحيث يكون عمل الأجنبي ضرورياً للاقتصاد القومي . فإذ كان العمل تعدد بمشابة إذن للأجنبي بممارسة العمل في مصر وهي محدودة من حيث الزمان والمكان والأشخاص . . . فلا يجوز له من حيث المبدأ أن يكون عمل الأجنبي في مصر مؤدياً إذ الأصل أنه مؤقتاً . . . استطاعت الإداة أو تجددت .

ولما من حيث المكان فإن الرخصة تكون صالحة في نطاق جغرافي معين كمحافظة معينة أو بلد معين .

وأما من حيث الأشخاص فإن الرخصة تكون محددة بالاستئصال لدى صاحب عمل بذاته أو منشأة معينة فإذا ترك الأجنبي العمل لدى المنشأة المرح له بها تعين عليه أن يخطر بذلك وزارة القوى العاملة والجهات المختصة .

ولفظ (العمل) الذى يزاوله الأجنبي لفظ مطلق فيشمل كل أنواع الأعمال — تجارة أو صناعة أو زراعة أو مالية أو أية حرمة أو مهنة خاصة بما فى ذلك الخدمة المنزلية (كمرية مثلا) ومع أن عمال الخدمة المنزلية مستثنى من تطبيق أحكام قانون العمل إلا أن هذا الاستثناء لا يسرى بشأن تشغيل الأجانب فى مصر .

ويلاحظ أنه بعد أن صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مكتب للترخيص فى العمل للأجانب يكون مقره هيئة استثمار المال العربى والأجنى .

ونصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن « يحدد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه شروط الحصول على الترخيص بالعمل المشار اليه فى المادة السابقة وإجراءاته والبيانات التى يتضمنها وإجراءات تجديد الرسمى الذى يحصل منه بما لا يزيد على مائة جنيه ، ويحدد حالات سحب الترخيص قبل انتهاء مدته وحالات الغاء الأجانب من شرط الحصول على الترخيص وكذلك الغاء الأجانب من شرط المعاملة بالمثل اذا طلبت إحدى الجهات المعنية ذلك .

ويلتزم كل من يستخدم اجنبيا أعلى من شرط حصول على الترخيص أن يخطر الجهة الادارية المختصة عن ذلك خلال ٤٨ ساعة من مزاولة الأجنبى للعمل .

وقد اصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ تنفيذاً للمادة ٢٨ السابقة فى شأن شروط الترخيص فى العمل للأجانب . ونص:

هذا القرار على أن « على كل أجنبي يرغب في أن يزاول عملاً بجمهورية مصر العربية أن يحصل على ترخيص بذلك » .

ويحدد وكيل الوزارة المختص بقرار منه الأوضاع والأجراءات التي تتبع للحصول على الترخيص ومدته وتجديده والنظم من رفض الطلب » .
(المادة ١١) .

« وتولى مديرية القوى العاملة الواقع في دائرتها المركز الرئيسي للمنشأة إصدار الترخيص » .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يختص مكتب التراخيص الذي انشئ بالهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي بتلقى وبحث الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب الذين يوافق مجلس إدارة الهيئة على مشروعاتهم وكذلك طلبات العاملين من الأجانب لديهم وإصدار تراخيص العمل الخاصة بهم » (المادة ٢) .

ونصت المادة الثالثة على أن يراعى في منح تراخيص العمل الشروط الآتية :

أ - عدم مزاحمة الأجنبي للأيدي العاملة الوطنية .

ب - حاجة البلاد الاقتصادية .

ج - الاحتياج الفعلي للمنشأة لهذه الخبرة .

د - أن تتناسب مؤهلات وخبرات الأجنبي مع المهنة المطلوب الاذن له بالعمل فيها .

هـ - حصول الأجنبي على الترخيص في مزاولة المهنة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد .

و - التزام المنشآت التي يصرح لها في استخدام خبراء أو فنيين أجانب بتعيين مساعدين مصريين تتناسب مؤهلاتهم مع مؤهلات هؤلاء الخبراء

والفنيين وتدريبهم على أعمالهم وأعداد تقارير دورية عن مدى تقدمهم .

ز — تفصيل الأجنيى المولود والمقيم بمسنة دائمة فى البلاد .

« ولا يجوز ان يزيد عدد الأجانب الماعلين فى أى منطقة ولو تعدت فرومها عن ١٠ ٪ من مجموع عدد الماعلين بها ومع مراعاة ما جاء بالبنء (١) من هذه المساة (المساة ٤) .

« يكون رسم الترخيس فى العمل للأجانب كالآتى :

١ — مائة جنيه لجبيع الأجانب عند الترخيس فى العمل لأول مرة ويخفص الرسم بمقدار النصف بالنسبة للرهبان والراهبات الذين يمارسون نشاطهم الدينى داخل الأييرة ولا يؤدون أعمالا خارجها .

ب — خمسون جنيهها عند تجديد الترخيس بالنسبة لجبيع الأجانب ويخفص الرسم بمقدار النصف للرهبان والراهبات بذات القيد الوارد بالمساة المسابقة .

ج — عشرة جنيهات لبذل الماسء او الماسء .

ولا تشمل هذه الرسوم المساة (٢) (المساة ٥) .

« وتلتزم المنشآت التى تستخدم الأجانب ان تعد سجلا تدون فيه الأبيئات الآتية :

١ — اسم الأجنيى ولقبه وجنسيته وجنسه .

ب — تاريخ ميلاده .

ج — المهنة ونوع العمل الذى يقوم به .

د — مؤهلاته .

هـ — رقم وتاريخ الترخيس له فى العمل .

و — الأجر الذى يقاضاه .

ز — أسماء المساعدين الذين مينوا للتدريب على أعمال الخير الأجنيى .

وعلى المنشآت كذلك أخطار مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة

لور انتهاء التفتتد مع الاجنبى او تزكة للغسل مع تسليتها ترخيص
العمل الخاص به » (الملة ٢٦) .

٢ — على التفتتات التى تستحق اجنبيا ان تفتتد بتفوية القوى
القابلة والتفتتد المفضة خلال الاسبوع الاول من كل من تفتتد
ينالير ويوليو من كل عام بالبينات الاتية :

١ — كلف بأسماء الاجانب الذين يعملون بالمشاة بينا به جنسياتهم
ومهمهم وارقام وتواريخ تراخيص العمل الممنوحة لهم واسماء المساعدين
ان وجدوا .

ب — كلف بمعد ومن العاملين لديهم المتممين بجنسية جمهورية
مصر العربية » (الملة ٢٧) .

» ويسحب الترخيص فى العمل من الاجنبى فى الحالات الاتية :

١ — اذا حكم عليه فى جنسية او فى جنسية نكحة بالعرف او الامانة
او الآداب العامة .

٢ — اذا ثبت الاجنبى بباتات فى طلب الترخيص اتضح بعد حصوله
عليه انها غير صحيحة .

٣ — اذا استغل ترخيص العمل المصرح له به فى مهنة او جهة عمل
على خلاف ما استخرج الترخيص على اساسه » (الملة ٢٨) .

» ولا تشرى لحكام هذا القرار على :

١ — اعضاء السلك الدبلوماسى او القنصلى الاجنبى المتممين
بجمهورية مصر العربية طالما كانوا فى خدمة الدولة التى يمثلونها وفى حدود
وظائفهم الرسمية .

ب — المعين طبقا لنص مرسوم من اتفاقيات دولية تكون جمهورية مصر
العربية طرفا فيها وفى حدود تلك الاتفاقيات .

ج — الموظفين الاداريين الذين يعملون مع اعضاء السلك الدبلوماسى
او القنصلى ومكاتب التفتتد التجارى الاجنبى والمنظمات والوكالات
التابعة لهيئة الامم المتحدة . » (الملة ٢٩) .

ويعتلب كل من يخالف حكما من احكام تنظيم عمل الاجانب المشاء اليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن مائتى جنيه والحبس مدة ثلاثة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين (مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ على العقوبات المالية او النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا لاسباب تقديرية (م ١٧٥ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١) .

على ان المشرع شدد من عقوبة الغرامة فجعلها مائة جنيتها بعد ان كانت خمسين وخفف من عقوبة الحبس فجعلها ثلاثة اشهر بمعد ان كانته ستة اشهر وهو امر غير مفهوم .

على ان المشرع لم ينص على تخفد العقوبة بغير عدد الاجانب الذين وقعت على شأنهم المخالفة ويذهب الرأى الغالب الى ان بطلان عقد العمل هو تجراء مخالفة القيود الواردة على حرية عمل الاجانب بالامسافة الى العقوبة المقررة لكل مخالفة وأن هذا البطلان مطلق ولو لم ينص عليه ويستند هذا الرأى الى الطلة التى يقصدها المشرع من تقرير هذه القيود التى تقوم على اعتبارات سياسية تحقيقا للمصلحة الوطنية (راجع د. على عوض حسن — الوجيز فى شرح قانون العمل الجديد — يونيو ١٩٨٢ — ص ١٧١ وما بعدها) .

الفصل الثالث حظر تملك الأجانب للمعارات

قاعدة رقم (٢٢٠)

مبدأ :

الإجراءات الواجب اتباعها حيال المعارات التي اشتراها اجانب قبل العمل بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمعارات من شركات القطاع العام العاملة في مجال الاسكان يعقود ابتدائية لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون ولم تقدم عنها طلبات شهرها ولم تقم منها دعاوى صحة تعاقد ولم تستخرج بشأنها تراخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ولم يتنازل عنها المصريون قبل او بعد العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمعارات المبنية والأراضي الفضاء المحول به اعتبارا من ٢٧/٨/١٩٧٦ تنص على أنه (مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاص طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية المعارات المبنية او الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه (استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يجوز لغير المصري اكتساب ملكية المعارات المبنية والأراضي الفضاء في الأحوال الآتية :

١ —

ب — في الحالات التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تتوافر فيها ،
الشروط الاتية :

١ — ان يكون التملك لمدة واحدة بقصد السكن الخاص للفرد .
او لأبنيه او لأزولة نشاطه الخاص .

٢ — ألا تتجاوز مساحة العقار بملحقاته . لأى من الفرضين المحددين .
فى البند السابق ألف متر مربع .

٣ — ان يحول عن طريق احد المصارف المرخص لها نقد اجنبى قابلاً
للتحويل بالأسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على أساسها
الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ — ألا تكون ملكية العين حصّة شائعة مع مصرى
وينص القانون فى المادة الرابعة على أن « يتع بطل كل تصرف يتم
بالمخالطة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره » .

وتنص المادة الخامسة من ذلك على أنه « مع عدم الإخلال بما نصت
عليه الفقرة الأخيرة من البند (ب) والمادة «٢» وحكم المادة «٣» من هذا
القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة .
ومنتجة لأثارها القانونية ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا
القانون فلا يعقد بها ولا يجوز شهرها إلا اذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات
شهر الى مأمورية الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد امام
القضاء او استخرجت بشأنها ترخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله .
قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع منع كامل عام تلك غير المصريين
دون تفرقة بين مختلف الجنسيات للعقارات فى مصر ايا كان سبب
اكتساب الملكية عدا الميراث ، وأجاز على سبيل الاستثناء بموافقة مجلس
الوزراء ان يكتسب غير المصرى ملكية العقارات بشروط خاصة تتعلق بفرض
الملك ومساحة المقار وادخال تيمته بالعملة الاجنبية الى مصر والا تكون
الملكى شائعة مع مصرى وابطل المشرع كل تصرف لأجنبى يتم بالمخالفة .

لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ومنع شهره ، وبين المشرع الحكم بالنسبة للتصرفات التي تمت قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ تاريخ العمل بالقانون واعتبرها صحيحة إذا كان قد تم شهرها قبل هذا التاريخ أو قدمت بشأنها طلبات للشهر أو أقيمت منها دعاوى صحة تعاقداً أو استخرجت بشأنها ترخيص بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ فإن لم تكن كذلك لا يعتد بها ولا يجوز شهرها ومن ثم تأخذ حكم التصرفات التي تجرى بعد العمل بالقانون فيكون لأصحاب الشأن اللجوء الى مجلس الوزراء للموافقة على تملكهم العقارات التي أبرموا عنها عقودا قبل العمل بالقانون بالتطبيق لحكم البند ب من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . بيد ان حكمهم في سلوك هذا السبيل لا يمكن ان يبقى مؤبداً لا يحده اى قيد زمنى والا ترتب على ذلك غل يد البائع عن التصرف في عقاره تصرفا صحيحا بشر ان يتعرض للمساءلة العقديه على أساس ما له من حقوق شخصية بمقتضى العقد . ومن ثم يتعين على مجلس الوزراء وقد خوله القانون مكنة الاستثناء من حظر التملك ان يصدر قرارا بتنظيم الميعاد الذى يجب ان يتقدم خلاله الأجانب الذين اشتروا عقارات قبل ١٩٧٦/٨/٢٧ ولم تتوافر في شأنهم شروط الاعتداد بالتصرفات التى نص عليها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في طلبات الحصول على موافقة مجلس الوزراء على التملك والا كان للبائع ان يتصرف في العين المبيعة اذا انتهى هذا الميعاد دون التقدم لطلب الحصول على تلك الموافقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الرجوع الى مجلس الوزراء لاصدار قرار بنظام الميعاد الذى يجب على من اشترى عقارات من الأجانب قبل الميعاد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ان يتقدم خلاله بطلب للانتفاع بالرخص المنصوص عليها في البند ب من المادة الثانية من هذا القانون بحيث يحق للبائع ان يتصرف في العين المبيعة بعد انتهاء هذا الميعاد بدون ان يتقدم المشتري الأجنبى طلب الاذن بالتبليك .

(ملف ١٩٨٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

ملحوظة :

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء بعض الحالات من شروط اكتساب

غير المصريين ملكية المقارنات المبنية والأراضي الفضاء المقررة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتقليص تلك غير المصريين للمقارنات المبنية والأراضي الفضاء . وقد عمل بهذا القانون من ١٩٨٥/٧/٥ اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

لا يجوز للفلسطينيين تلك الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها وتنص المادة ١ منه على أنه « يحظر على الأجانب سواء كانوا اشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة » ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع » .

كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتنص المادة ١ منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأطلان » وتنص المادة ٣ منه على أن « يكون استصلاح الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والإعتراف بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية هي جهاز الدولة المسئول عن التصرف واستغلال هذه الأراضي في أغراض الإستصلاح والاستزراع دون غيرها من الأغراض ويعبر عنها في

هذا القانون « بالهيئة » . كما تنص المادة ١٠ من ذات القانون على أنه « يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى ان يحوز أو يضحع اليد أو يتعدى على جزء من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذا لخطة الدفاع من الدولة يحظر اجراء اية اعمال اقر إقامة اية منشآت أو غراس أو اشغال بأى وجه من الوجوه الا باذن الهيئة . ويقع باطلا كل تصرف أو تقرير لأى حق عينى أصلى أو تبعى أو تأجير أو تمكين بأى صورة من الصور على تلك الأراضى يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون لا يجوز شمره لكل ذى شأن التمسك بالبطان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها » .

وتنص المادة ١١ على أن « يكون الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققة أساليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد فى استخدام مصادر المياه ، وبما يتفق مع التطورات العلمية فى هذا المجال وذلك على النحو الآتى » كما تنص المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه « تسرى أحكام المادة السابقة على الملكية الثابتة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ويعتبر فى حكم التملك وتطبيق أحكام هذا القانون الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

ومى جميع الأحوال لا يفيد من التملك وفقا لأحكام هذا القانون سوى المصريين دون سواهم » .

ومفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والأراضى الصحراوية واستثنى الفلسطينيين مؤقتا من هذا الحظر لاعتبارات خاصة قدرها ، وبموجب هذا الاستثناء أصبح شأن الفلسطينيين فى تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى الصحراوية شأن المصريين .

ثم جاء القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية ، واخص هذا النوع من الأراضى بتنظيم خاص متكامل ، فلورد تعريفا محددا لها ونص على أن يكون امتلاكها واستقرارها وكسب ملكيتها والامتدادات بها والتصرف فيها وإدارتها والانتفاع بها وفقا لأحكامه ، كما أتاح بالهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولية التصرف واستغلال

وإدارة هذه الأراضي في أغراض الاستصلاح والاستزراع ، وحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يحوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من هذه الأراضي وقرر بطلان كل تصرف أو تقرير لأى حق مهنى أصلى أو تبعى على تلك الأراضي يتم بالمخالفة لأحكامه ووضع حدا أقصى خاصا لما يجوز تملكه من هذه الأراضي أن يحق لهم التملك وفقا لأحكامه .

ثم حظر صراحة الإفادة من التملك وفقا لهذه الأحكام على غير المصريين وجعل هذا الحظر مطلقا دون قيد فلم يستثن منه أحدا على الإطلاق مما يعيد سرية على غير المصريين باطلاته أيا كانوا ولو كانوا فلسطينيين .

وحيث أن بؤدى ذلك وجود تعارض بين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى أباح للفلسطينيين مؤقتا تملك الأراضي الزراعية والأراضي الصحراوية خروجاً على الحظر الذى أورده واستثناء منه ، والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الذى حظر على غير المصريين تملك الأراضي الصحراوية . ولما كان هذا القانون الأخير هو قانون خاص ينوع معين من الأراضي هي للأراضي الصحراوية جاء تنظيم متكامل لها أخرجه من نطاق القوانين المسبقة التى كتبت تنظم شأن ذلك النوع من الأراضي ، كما أنه صدر لاحقا على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فإن الحكم الوارد فيه بحظر تملك غير المصريين للأراضي الصحراوية يكون قد نسخ الحكم الوارد فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ باستثناء الفلسطينيين من تملك الأراضي الزراعية والصحراوية معوما ، فيكون قد ألغى هذا الاستثناء وأعاد أصل الحظر وجعله مانيا مطلقا لا استثناء .

ونتيجة لذلك فيكون من الواضح أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ لا يجوز بمقتضاه للفلسطينيين تملك الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكامه . ولا غير من ذلك انتقال ملكية هذه الأراضي الى شركات القطاع العلم ليز غير ها اذ تظل هذه الأراضي مع ذلك خاضعة لأحكام القانون المذكور .

(ملف ٩٦/٢/٧ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

الفصل الرابع

حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها

قائمة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها — بلولة ما يملكه الأجنبي من أراضي زراعية وما في حكمها إلى الدولة باستثناء ما تصرف فيه الأجنبي لمصريين يعقود ثلثة التاريخ قبل العمل به في ١٤/١١/١٩٦١ — المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ — الاعتداء بتصرفات الملاك الفانصين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولو لم تكن ثلثة التاريخ بشروط معينة — سريانه — يسري القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ على كل تصرف صدر قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي المتعلق به ما دام لم يصدر قرار الاستيلاء النهائي على الأرض موضوع التصرف — يشترط للاعتداء بالتصرف الصادر من الأجنبي في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ أن يكون هذا التصرف تم قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في ٢٣/١٢/١٩٦١ .

ملخص الحكم :

أن المادة الثلثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن تكون إلى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي الغلبلة للزراعة واليهور والمصحراوية

المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بها عليها من المنشآت والآلات المأبأة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها . ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه . ما لم تكن صادرة إلى أحد المقتنعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . ويستفاد من هذا النص أن الأراضي الزراعية المملوكة للأجانب قد آلت ملكيتها إلى الدولة باستثناء ما تم التصرف فيه منها إلى مصريين يعقود ثبته التاريخ قبل يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ . واستثناء من هذا النص صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام القوانين أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تكن ثبته التاريخ بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة . كما قررت المادة الثالثة التي لم يصحبها التعديل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ على أن ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقوانين الإصلاح الزراعي المشار إليها كل في نطاقه ، وذلك لرفع شبهة قد تنور حول نطق تطبيق هذا القانون - حسبما أشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية . فهو يسرى على كل تصرف صادر قبل العمل بالقانون المتعلق به من قوانين الإصلاح الزراعي المشار إليه ومعنى توأمت الشروط المنصوص عليها وما دام قرار الاستيفاء النهائي على الأرض موضوع التصرف لم يصدر بعد . ومقتضى ما تقدم أنه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الأجنبي وفقا للقانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ أن يكون هذا التصرف قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها . وأذا كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع الابتدائي محل النزاع صدر في ١٩٧٦/١٢/٤ أي بعد العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم فلا يعتد به في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالي تؤول ملكية الألمان محل هذا العقد إلى الدولة التزاما بحكم القانون ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفًا للقانون ، ويتمين الحكم بالتمسك ورفض الاعتراض .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من أجنبي الى أحد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ .
- العمل بالقانون المذكور اعتباراً من ١٩٦٣/١/١٩ - من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه تدخل الأراضي الخاضعة لأحكامه في ملكية الدولة وتعتبر مستولى عليها من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلي عليها - الأثر المترتب على ذلك : تحول الحيازة المكتسبة للملكية الى مجرد حيازة نيابة عن الدولة -
سأسس ذلك - لا يجوز أن يستفيد من التأخير في تنفيذ أحكام القانون من يضع يده على أرض مملوكة للدولة .

ملخص الحكم :

المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تهاك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن « تقول الى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة واللبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والإلاتم الثابتة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يمتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وواضح من ذلك انه يشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من أجنبي الى أحد المتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أن يكون هذا التصرف ثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ . من اكتساب ملكية الأتيطان الزراعية وما حكمها التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون بوضع اليد المكتسب للملكية فقد ذهب قضاء هذه المحكمة الى أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي تم الاستيلاء تنفيذها - لأحكامه عمل به اعتباراً من ١٩٦٣/١/١٩ ، ومن هذا التاريخ تدخل الأراضي

الخاضعة لهذا القانون ومن بينها الأرض موضوع الطعن في ملكية الدولة ، ومسئولي عليها قانونا من هذا التاريخ ولو تراخى الاستيلاء الفعلي الى ما بعد التاريخ المذكور ، نتيجة لذلك تحول الحيازات القانونية المكتسبة لجرد حيازة بالنيابة عن الدولة ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يصيغ الشرعية على التراخي في تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه من تأخر تنفيذ القانون في حقه ويضع يده على أرض مملوكة للدولة .

ومن حيث انه باعمال القواعد المتقدمة على وقائع النزاع وفي ضوء الاستدادات المقدمة في الطعن يتضح ان طلب الشهر العقاري رقم ١٩٦٠ ، ابو المطامير مقدم الى تلك المبلورية في ١٢/٢٥/١٩٦١ ومن ثم لا يفيد في مجال اثبات تاريخ عقد البيع محل النزاع قبل ١٢/١٢/١٩٦١ ، كما لا يقيد قبل ذلك . أيضا ايصالات السداد المرفقة اذ لا تشتمل على اركان التصرف المطلوب الاعتماد به ، ولا يوافر في اي منها حالة من الحالات التي تجعلها مقبنة لتاريخ التصرف وفقا للمادة ١٥ من قانون الانبات في المصاد الخفية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ وعن القول بمرود مسؤول العقد بدفاتر المسئولي لديه ، فهو قول لا دليل عليه ما دامت لم تقدم هذه الدفاتر ولم يرشد عنها الطامعون للوقوف على حقيقتها في مجال اثبات تاريخ التصرف المطلوب الاعتماد به . وبالنسبة للشهادة الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية يلفناحية التي تقع بها اطيان النزاع والمقدمة اخيرا في طعن مالمات ان عقد البيع لاحق في تاريخه للتاريخ المبين في الشهادة من حيازة مورث الطامعين لأرض النزاع ، الامر الذي لا تعيد معه هذه الحيازة السابقة ان صحت في اثبات تاريخ التصرف الصادر في تاريخ لاحق عليها . واما من التمتع بكتساب ملكية الاطيان موضوع النزاع بوضع اليد ، فان الواضح من مطالعة تقرير مكتب الخبراء ان وضع يد مورث الطامعين عليها بدء منذ شرائه لها سنة ١٩٦١ ، في حين تم العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي انتقلت به ملكية هذه الاطيان الى الدولة في ١٩/١/١٩٦٣ ومن ثم لم يكن للطامعين او مورثهم المادة اللازمة لكسب ملكيته تلك الاطيان .

بالتقدم .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

التصرف بالبيع الى مصرى بمعد ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣
يخرج الأرض من نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان الشارع فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب
للأراضى الزراعية وما فى حكمها ولا يعدد فى تطبيق احكامه بتصرعات الملك
الخاضعين له الا بما كان منها صادرا الى احد المتبعين بجنسية جمهورية
مصر العربية وثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ فان التصرف بالبيع
المؤرخ فى ١٩٣٥/١٢/٨ (المصدر من اجنبى) يكون صحيحا فى تطبيق احكام
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، لا لكونه ثابت التاريخ قبل الثالث والعشرين
من ديسمبر سنة ١٩٦١ بحسب بل لكونه كذلك مسجلا قبل هذا التاريخ
وانتقلت به ملكية الأرض موضوعه من الملك الخاضع للقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ الى المشتري (المتبع بجنسية جمهورية مصر العربية) منذ ذلك
التاريخ ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكام هذا القانون عليها اذا بيعت الى
المطمون ضده بعد ذلك بالمعد العرفى المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٠ المحرر على ظهر
العقد المسجل . ويكون الاستيلاء على المساحة موضوعه فى غير محله
ولا سند له من القانون لخروج هذه المساحة من ملكية الملك الاصلى الخاضع
لاحكامه وذلك قبل العمل به .

(ملعن ١١٧٩ لسنة ٢٦ قى - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

حظر تلك الأجانب للأراضى الزراعية طبقا للقانون رقم ١٥
سنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للاراضى الزراعية يفترط للاعتداد بالتصرف الصادر من اجنبى الى اهد المتجمين بجنسية جمهورية مصر العربية ان يكون التصرف قد صدر قبل ١٢/٢٣/١٩٦١ وأساس ذلك : أعمال الاثر الرجعى للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فاذا صدر التصرف بعد ١٢/٢٣/١٩٦١ لا يمتد به ولو تولفت بعد ذلك الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ أو بعد تعديله .

(ملعن ١٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

الجنسية المصرية لا تزول عن المأذون له بالتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على الجنسية الأجنبية الجديدة وليس من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالاذن له بالتجنس بهذه الجنسية — حكمة ذلك : فرد انعدام جنسية المأذون له فى حالة تعذر اكتساب الجنسية الأجنبية او تراخيه — الاثر المترتب على ذلك : متى ثبت ان التصرف قد تم خلال الفترة بين صدور القرار الجمهورى بالاذن بالتجنس وتاريخ اكتساب الجنسية الأجنبية الجديدة فإن المصرى يكون بمنأى عن الاستيلاء على أرضه بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة الذى صدر فى ظله القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالاذن للمطعون عده بالتجنس بالجنسية اللبنانية — تنص هذه المادة على أنه « لا يجوز ان يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة ان يتجنس

جنسية اجنبية دون اذن سابق بقرار من رئيس الجمهورية « بالاذن بمقتضى هذا النص يسبق التجنس بالجنسية الجديدة » ، ولم يرتب المشرع بهذا النص زوال الجنسية المصرية عن المأثون له بشر مباشر منذ صدور القرار الجمهورى بالاذن له بالتجنس بالجنسية الأجنبية ، كما هو الشأن بالنسبة للقرارات التى تصدر بكسب الجنسية المصرية او بسحبها او باستقاطها او باستردادها حيث نصت المادة ٢٩ من هذا القانون على ان جميع هذه القرارات تحدث أثرها من تاريخ مدورها واذ قدر المشرع فى ذلك ان اكتساب المأثون له للجنسية الجديدة لا يتم بمجرد طلبه الدخول منها وانما يتوقف ذلك على موافقة الدولة المراد كسب جنسيتها الأمر الذى قد يتراخى لفترة قد تطول بعد الحصول على الاذن بالتجنس بهذه الجنسية . ومقتضى ذلك ان الجنسية المصرية وفقا لحكم المادة سالفة الذكر لا تزول من المأثون له بالتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على الجنسية الجديدة وليس من تاريخ الاذن له بالتجنس بهذه الجنسية . وهو ما ورد عليه النص مراعاة لى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالجنسية المصرية الذى حل محل القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الملقى حيث نصت تلك المادة على انه يرتب على تجنس المصرى بجنسية اجنبية متى اذن له بذلك زوال الجنسية المصرية منه . فواضح من هذا النص ان المشرع علق على زوال الجنسية المصرية عن المأثون له على التجنس بالجنسية الاجنبية وربط ذلك بالدخول فى الجنسية الجديدة . وغنى عن البيان ان ذلك امر طبيعى قصد به درء انعدام جنسية المأثون له فى حالة تعذر اكتساب الجنسية الاجنبية او تراخيه . وباعمال هذه القاعدة على واقعة النزاع يبين انه ولئن كان الماطمون ضده قد حصل على اذن بالتجنس بالجنسية اللبنانية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٦٤ ، الا انه لم يكتسب الجنسية اللبنانية الا فى ١٢ كانون الأول (يناير) سنة ١٩٦٤ وذلك وفقا لما تضمنه الشهادة رقم ٤٢٢٣٩٨ الصادرة من المديرية العامة للأحوال الشخصية بوزارة الداخلية اللبنانية المؤرخة ٢٠/١٢/١٩٨٠ المصدق عليها من السفارة المصرية ببيروت القسم القنصلى برقم ٢٣٣٤ فى ٢١ ديسمبر سنة

١٩٨٠ وهى عبارة عن صورة اخراج قيد انفرادية عن سجلات القيمين لاحصاء ١٩٣٢ ، وهذه الشهادة مودعة بملف الاعتراض ضمن حافظة المطعون ضده وقد اكدت القنصلية اللبنانية بالقاهرة بكتابها رقم ٢٨/٢٥ المؤرخ فى ٢٦/٤/١٩٧٩ الذى اشارت اليه ادارة الفتوى للاصلاح الزراعى فى فتاوها وهم ٦٩٤ فى ٥/٧/١٩٧٩ (ملف رقم ٢٠/٤/١٠/١٠٨) المتعلقة بهذا الموضوع والمودعة بملف اقرار المطعون ضده — اكدت القنصلية المذكورة ان الشهادة التى تصدر من وزارة الداخلية اللبنانية الخاصة بلخارج قيد انفرادية والتى تحدد تاريخ الدخول فى الجنسية اللبنانية هى المستند الرسمى الذى يعتمد عليه فى اثبات الجنسية اللبنانية . وبهذه المثابة فان المطعون ضده يكون قد اكتسب الجنسية اللبنانية فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ طبقا لشهادة وزارة الداخلية اللبنانية سالفة الذكر ، وهو ذات التاريخ الذى تزول فيه منه الجنسية المصرية لا قبلها وفقا للقاعدة السالف بيانها وبمعنى آخر فان المطعون ضده ظل محتفظا بجنسيته المصرية ولم تنحصر عنه الا اعتبارا من هذا التاريخ الاخير وهو ١٢/١/١٩٦٤ .

ومن حيث انه ايا كان الخلاف حول تحديد تاريخ تصرف الحراسة العابة فى الاطيان محل النزاع بالبيع الى الهيئة العابة للاصلاح الزراعى ، وما اذا كان هذا التصرف يعتبر قائما ومنتجا آثاره منذ تسليم هذه الاطيان من الحراسة العابة الى الهيئة المذكورة بموجب محضر التسليم المؤرخ فى ١٨/١٠/١٩٦٣ أم ان التصرف لم ينشأ الا من تاريخ التعاقد الفعلى فى ٩/١/١٩٦٤ — فان التعاقد المشار اليه فى جميع الاسوال سابق على ١٢/١/١٩٦٤ — تاريخ زوال الجنسية المصرية عن المطعون ضده — الامر الذى يقطع بان هذا التعاقد قد تم وقت تمتعه بالجنسية المصرية مما يجعل الارض محل التصرف (بنائى) عن الاستيلاء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك انتهى القرار المطعون فيه الى عدم جواز الاستيلاء على الاطيان سالفة الذكر طبقا لاحكام القانون المشار اليه . فانه يكون محمولا على اسباب هذا الحكم متفقا مع القانون ويكهن الطعن والحالة هذه فى شعبه المجلد والموضوعى غير قائم على اساس سليم من القانون مجتمعين للرغض .

(طعن ١٥٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

إذا كان بيع الأرض الزراعية وما فى حكمها المملوكة لأجنبى قد تم المرد مصرى قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ وجب عدم التعرض للأرض بالاستيلاء أو إعلانها فوراً الى واضح اليد الفعلى عليها وقت الاستيلاء .

ملخص الفتوى :

يقضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بإيلولة ملكية الأراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب فى تاريخ العمل به الى الدولة على أن تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستيلاء على هذه الأراضى وتسليمها وإداراتها . وأخرج المشرع من نطاق الحكم المذكور الأراضى التى يثبت قيام الأجنبى بالتصرف فيها الى أحد المصريين بمقتضى تامة التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ .

ومن ثم فإذا ما ثبت للهيئة العامة للإصلاح الزراعى أن الأرض المستولى عليها تطبيقاً لأحكام هذا القانون كان الأجنبى قد تصرف فيها لأحد المصريين بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ فإنه يتمتع عليها فى هذه الحالة الفاء قرار الاستيلاء والإخراج من هذه الأرض لصالح المتصرف اليهم وإعادة الحال الى ما كان عليه وقت اجراء الاستيلاء بتمكين وأفسهم اليد الفعلية فى تاريخ الاستيلاء من وضع يدهم على الأرض المخرج منها .

(فتوى ٥١/١/٧ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

جواز تلك الفلسطينيين الأراضى الزراعية فى ظل أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك على سبيل التفتيت .

ملخص الفتوى :

احتفظ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ للأجانب بما يقيم الفلسطينيون بها: كانوا يملكونه من الأراضي الزراعية وقت العمل به . ثم حظّر عليهم اكتساب ملكية الأراضي الزراعية منذ تاريخ العمل بأحكامه ، غير أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظّر على الأجانب أن يملكوا أراضي زراعية وقضى بإلحولة بما يملكونه من هذه الأراضي إلى الدولة واستثمر الفلسطينيون من تطبيق أحكام هذا القانون مؤقتا .

ويؤدى هذا الاستثناء هو أن يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الأراضي الزراعية عند العمل بأحكامه ، كما يعطيهم الحق في أن يملكوا أراضي زراعية جديدة ، بعد أن ألغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ المشر إلىه .

ولو أن المشرع قد وصف هذا الاستثناء بالثابت ، غير أن المادة المقرره له لم تحدد أجلا معينا ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخول أى جهة الحق فى إنهاء اثره أو تحديد مداه . ولهذا يظل الاستثناء قائما ويستمر تمنع الفلسطينيون به الى أن يتدخل المشرع بإصدار قانون لتحديد مدة سريته أو تحديد مداه .

(ملف ٨٠/٢/٧ - جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٦)

تطبيق :

كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأرض القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويشمل هذا الحظر الملكية الثابتة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر ارضا زراعية فى تطبيق أحكام هذا القانون الاراضى الداخلة .

في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان .

ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤقلاً . . . وقد صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ فنص على أن « تلغى الفقرة الثالثة من المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب الأراضي الزراعية وما في حكمها وتؤول الى الدولة وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ملكية الأراضي التي اكتسبها المشار اليهم في الفقرة المضافة قبل العمل باحكام هذا القانون اذا لم يتصرف فيها الملك أثناء حياته او خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون أيهما اقرب » .

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

مضى قدم الأجنبي اقراراً طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فإنه لا يجوز ان يعود الى القول ببطالان الاستيلاء على ارضه الزراعية لاكتشافه خطأ في الجنسية ، وبخاصة بعد أن تم توزيع الأرض على صغار الفلاحين طبقاً للقانون .

ملخص الفتوى :

منح المشرع تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر وقضى بإبادة الأرض التي يملكوها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ للدولة في مقابل تعويض يقدر وفقاً لأسس المنصوص عليها بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما قضى بتسليم تلك الأرض للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتجرى توزيعها على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والزم المشرع الملك الأجانب بتقديم اقرارات الى الهيئة بالأراضي التي يملكونها وأسند مهمة الفصل في المنازعات التي تنشأ بخصوص تلك الأراضي والقرارات الصادرة بشأنها

الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. سالف الذكر .

وتبعاً لذلك ماذا ما قرر الاقرار من صاحب شئ باعتبارها اجنبية وقدم بموجبها المساحة المملوكة له للاستيلاء بكامل ارادته الحرة واتخذته الهيئة العامة للاصلاح الزراعى نتيجة لذلك اجراءات صحيحة بالاستيلاء. فلصدرت قرار بالاستيلاء الابتدائى ثم قرار بالاستيلاء النهائى وفقاً لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم نشره نشرًا صحيحاً ثم يعقبه اعتراض من أحد حتى مضت المدة المقررة للطعن فيه فانه لا يكون هناك مجال بعد ذلك للمنازعة فى صحة قرار الاستيلاء الذى أعقبه توزيع للأرض على صغار الفلاحين لصدوره مطبقاً لاحكام القانون مستكملاً لشروط صحته .

ولا وجه للقول فى الحالة الماثلة بأن القرار قد صدر بناء على خطأ فى جنسية الملكة اذ اعتبرت لبنانية فى حين انها مصرية منذ مولدها اذ. فضلاً عن صحة كونها لبنانية لاكتسابها تلك الجنسية منذ عام ١٩٢٩ فأنه قد تقدمت بالقرار بوصفها اجنبية رغم كونها من نوى الجنسية الزوجية .

ولما كانت مشروعية القرار انما توقفت على مدى مطبقته للاحكام والقواعد التى صدر فى ظلها وكانت صحته ترتبط بالظروف واللايسات التى صدرت فيها ، فان قرار الاستيلاء فى ظل الحالة الماثلة وقد صدر مطبقاً لاحكام القانون بغير خطأ من الادارة يكون قراراً صحيحاً .

{ ملف ٦١/١٠٠/١٠٠ — جلسة ١٩٨١/٤/٨ }

{ قاصدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تلك الاجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها — الشروط الواجب توافرها لا يعتبر ارض بناء — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ تكفلت احكامه ببيان الشروط الواجب توافرها لا يعتبر ارض.

جبناءً وهي وحدها التي يرجع إليها في دائرة تطبيق احكامه دون الاحكام التي ينص عليها القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الاولى منه — يجب لخروج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ توافر شرطين : احدهما : ان تقع في نطاق المدن والبلد التي تسري عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . والثاني : ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان — اذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض في دائرة الحظر ويتمين الاستيلاء عليها قانونا .

ملخص الحكم :

انه من الثابت ان المستولى لديها لبنائية الجنسية هي بذلك تخضع لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها .

ومن حيث ان المادة الاولى من هذا القانون بعد ان حظرت على الاجانب تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها نصت في الفقرة الثانية منها على انه « ولا تعترف ارضا زراعية في تطبيق احكام هذا القانون الاراضي الداخلة في نطاق المدن والبلد التي تسري عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ » المشار اليه اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان » ولقد نصت هذه المحكية بان مفاد ذلك ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تكفلت احكامه ببينل الشروط التي يجب توافرها لا يعتبر ارض بناء وهي وحدها التي يرجع اليها في دائرة تطبيق احكام هذا القانون وذلك دون الاحكام التي اتي بها المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتفسير المادة الاولى منه . وعلى ذلك فانه حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يتمين ان يتوافر لها شرطان احدهما ان تقع في نطاق المدن والبلد التي تسري عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء والاخر ان تكون غير خاضعة لضريبة الاطيان . فلذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض

على دائرة الحظر الوارد بالقانون المذكور وتعين الاستيلاء عليها ولما لأحكامه .

ومن حيث أنه بتطبيق حكم هذين الشرطين على واقعة النزاع ، فالذى يبين من تقرير الخبر أن المسطح موضوع هذا الطعن لا يدخل في نطاق نكرونة مخينة خاضعة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . كما أن المسطح المذكور مستقل بالزراعة من قبل تاريخ العمل بأحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، وإلى تاريخ كتابة التقرير في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٦ فيما عدا المسطح المقام عليه عملا المفترضة وملحقاتها . وأن المسطح المذكور حبيته بما في ذلك المسطح المقام عليه الفيلأ خاضع لضريبة الاطيان الزراعية من قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وحتى كتابة التقرير .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الأرض موضوع النزاع تخرج من تطبيق أحكام الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبذلك تكون خاضعة لأحكام الفترة الأولى منها ويكون القرار الصادر بالاستيلاء عليها صحيحا ويكون قرار اللجنة القضائية اذ صدر بذلك سليما بما يترتب عليه أن الطعن المائل غير قائم على سند متعينا وقفسه والزام الطائفة المصروقات .

(طعن ٤٣١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١)

ملحوظة : هذا البداة تأكيد لما سبق ان قفت به المحكمة الادارية العليا الى الطعن رقم ٩٠١ لسنة ١٩ ق — بـجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٥ والطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٣ ق — بـجلسة ١٨/١٢/١٩٧٩ .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المقصود بالأراضي الزراعية والأراضي البنية — التقسيم التشريعي رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ — الحالات الواردة به على سبيل المثال لا الحصر — وجوب بحث كل حالة على حدة وفقا لنظرونها وملابساتها مع الاستعداد بروح التقدير.

التشريعى — للمحكمة ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة النزاع حسبما يؤدي اليه اقتناعها بما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصل ثابت فى الأوراق — للمحكمة فى سبيل التحقيق من ذلك الأخذ بجليل دون آخر طلالا لطبات اليه — تطبيق لما يعتبر أرض بناء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع النزاع وهو مدى اعتبار الأراضى المذكورة من أراضى البناء التى لا تخضع لآى من توينين الإصلاح الزراعى فان نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تبين حد أقصى للكتبة الأسرة والفرد من الأراضى الزراعية وما فى حكمها تقضى بأنه لا يجوز لآى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والمصراؤنية أكثر من خمسين فدانا — وبذلك لا تدخل أراضى البناء فى حساب الحد الأقصى المقرر فى تلك المادة وأذ جاء القانون المذكور خطأ من تعريف لما يعتبر من الأراضى غير الزراعية فى حكمه أى أراضى البناء — الا ان المادة ١٤ منه قد أحالت الى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له فيها لم يرد بشأنه نص خاص وبما لا يتعارض مع أحكامه وقد أصدرت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار تفسير تشريعى فى هذا الشأن تقضى بأنه لا يعتبر أرضا زراعية فى تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى ١ — الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ٢ — الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر — ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بشرط مراعاة ما يأتى : ١٠ — ان تكون هذه الأراضى عبارة عن قطعة أرض جزیئة الى عدة قطع تعتمد عرضها للبيع او للمباعدة او للناجر او للتحكير لا لتبعية

مبان عليها ب — ان تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى اى شابت التاريخ قبل العمل بقانون اصلاح الزراعى — ج — ان تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل فى تنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة من حد الامعى الجائز تملكه قانونا — ٣ — اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت ارضا قضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية او لازم لخدمتها تابعة تجعلها مرتقفا وملحقا به — الا ان قضاء هذه المحكمة استقر على ان حالات التى عندها هذا التفسير التشريعى للاراضى التى لا تعتبر زراعية فى احكام قوانين اصلاح الزراعى لا تجمع كل الحالات التى لا تخضع لاحكام منها وانها لم ترد به على سبيل الحصر ، وانما وردت على سبيل المثال ، وانه من الصعب وضع معيار جليع مانع لما يعتبر من اراضى البناء وانه يتعين بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملاسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعى المشار اليه ومن ثم يكون للمحكمة ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها بما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصل فى الأوراق — وبالتالي فان للمحكمة فى سبيل التحقق من ذلك الأخذ بدليل دون آخر طالما اطمانت اليه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان اللجينة القضائية لاصلاح الزراعى قد احوالت النزاع الى مكتب خبراء وزارة العدل الذى قدم تقريراً انتهى فيه الى ان ارض النزاع مبنية من تسعة تارايط بالمشاع فى القطعة رقم ٢٧٨ بحوض بركة الخطيب ٢ اول يحدها من الجهة البحرية القطعة ٢٧٢ بحوض وبعض مباني كبر اسماعيل — والشرق مسته والقبلى ترعة المنسا عمومية ونهلية كردون بحينة ماقوس — وان القطعة

٢٧٨ كلها تقع ضمن كردون مدينة نابلس - ووصف المساحة المذكورة بأنها أرض منزوعة بالاجار اليوسلى المتمر وأشجار البرتقال والماتجو المتمر والخيل - وأنها محاطة بسور ارتفاعه ثلاثة أمتار - ويدخل السور مسنن من اشجار الكاثرينا يزيد عمرها على الخمسة عشر عاما ويتوسط القطعة رقم ٢٧٨ منزل سكن من الطوب الأحمر المسلح كالم الأبواب والشبابيك - من دورين ومكون من أربعة عشرة حجرة ومباني قديمة وجميعها فى وضع يد المعترض ، كما انه ثابت من الاطلاع على قرار صدر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١ من لجنة بحث التصرفات بالهيئة - باعتبار مساحة أخرى مماثلة للمساحة محل النزاع وتبلغ تسعة أرايط أيضا وتقع مشاعا فى القطعة ٢٧٨ المشار اليها من اراضى البناء التى لا تخضع لأحكام القانون واستبعادها من الاستيلاء لدى طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وقد اودع المظعون ضد صورة هذا القرار وما يفيد رسميا موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى عليه بالجلسة رقم ١١٢ فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١ بالقرار رقم ١٩ وقد استندت اللجنة فيه على أسباب فصلت فيها واتع الحال بالنسبة لهذه القطعة - وما استندت اليه من أسباب تشترك فيها مع القطعة محل النزاع من وقوعها بالمشاع فى قطعة واحدة هى القطعة ٢٧٨ بناحية بنية الكوم مركز نابلس - وفحولها كردون مدينة نابلس الممتد فى سنة ١٩٤٠ ، ووقعها ضمن كتلة السكن لقريتين كسر محمد اسماعيل ومنية الكوم ، وانطبق البند الثالث من التفسير التشريعى عليها لانه مقام عليها بناء غير تابع لخدمة أرض زراعية وأن بقى المساحة تعتبر كحرم للمنزل ويحيط بها وبالمنازل سور من الطوب والطوب الأحمر وغير تابعة او لازمة لخدمة أرض زراعية ، وأن المنزل والحوطة والحيطة كل منهما يتبع الآخر بتعيينه تجعل كل منهما مكمل للآخر ويرفقا له .

لذلك كله فانه بلى واضحا ان المساحة محل النزاع ومقدارها تسعة أرايط لا تخرج عن كونها مكمل للقطعة الأخرى التى تضى باستبعادها من الاستيلاء وأن الاثنين ينطبق عليهما وصف اراضى البناء التى لا تخضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ومن ثم يكون القرار المظعون فيه قد بنى على أساس

سديد من القانون محبولا على ما فصلناه من اسبغب نى هذا الحكم ويكون
الطمن بذلك قد بنى على غير اساس من القانون متعينا الحكم يرفضه والزام
الهيئة الطاعنة بصرفاته عملا بهكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية .

(طعن ١٦٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

ملاحظة : بهذا المعنى حكمت ايضا المحكمة الادارية العليا فى الطعون
٧٥٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ، ١٣٧ لسنة ١٩ ق - جلسة
١٩٧٦/٤/٢٧ ، ١١٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

... المقصود بالأراضى الزراعية وأراضى البناء - القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ لم يحدد تعريفا لأراضى البناء - التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ،
... الحالات الواردة به على سبيل المثال لا الحصر - وجوب بحث كل حالة
على حدة وفقا لظروفها وملابساتها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإصلاح الزراعى اذ حظر
على الفرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية اكثر من خمسين فدانا ، فقد جاء
خلوفاً من تعريف لما يعتبر من أراضى البناء شأنه فى ذلك شأن المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى أحال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الحصر
اليه الى احكامه بالنسبة لما لم يرد بشأنه نص فيه . الا أن الهيئة العاصمة
للاصلاح الزراعى اصدرت للتفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لتعريف
أراضى البناء ، ونصت المادة الثالثة منه على انه لا يعتبر أرضا زراعية فى
تطبيق احكام المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى (١) الأراضى الداخلة
فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠

بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون اصلاح الزراعى ٢ — الاراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخافسة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ملغ المذكور ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون اصلاح الزراعى بشرط مراعاة ما يلى ١ — ان يكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة ارض جازت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمبادلة او للتأجير او للتحكير لاقامة مبان عليها ب — ان تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى اى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون اصلاح الزراعى ج — ان تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من اراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها عن الحد الأقصى الجائز تملكه قانوناً ٣ — اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كان مكانها عليها بناء غير تابع لأرض زراعية او لازم لخدمتها تبعية تجهيلها مرفقاً له وملحقاً به ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحالات التى عددها هذا التفسير التشريعى لأراضى البناء لا تجميع كل الحالات التى يطلق عليها تعريف هذه الاراضى ذلك ان الحالات المتقدمة لم ترد فى التفسير على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال ، ومن الصعب وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء ، وإنما يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملازمات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعى المشار اليه .

ومن حيث انه بتطبيق المعايير التى اوردها التفسير التشريعى المتقدم على الأرض بموضوع النزاع فى ضوء المعايينة التى اجراها الخبير المنتدب فى الاهراض ومستندات الطعن يبين انه ولئن كانت الأرض المذكورة داخلة فى كردون مدينة بنى مزار الذى يسرى فى شأنها المرسوم بقوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الا أنه لم يصدر مرسوم بتقسيمها قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تتم تجزئتها الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها بل الثابت انها لا زالت أرضاً

زراعية مغروشة جميعها بالحدائق ومربوطة بضرية الأطنان . ولا يجسدى
الطرح بالقول بأنه لا مجال للتقسيم إذا كان أحد حدود الأرض محل النزاع
يقع جميعه على طريق قائم داخل فى التنظيم — ذلك ان هذا الوضع وفقاً لما
استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يضى عن تجزئتها بالمعنى المقصود فى
التفسير التشريعى وفى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فلذا اضيف الى ما تقدم
ان الأرض المذكورة وفقاً للمستندات المقدمة لا تقع فى الكتلة السكنية للمدينة
او بتداخلها فى مبنيتها ، الأمر الذى لا يكسبها صفة أرض البناء ولا يفر من
صفاتها كأرض زراعية وقوعها على طريق قائم داخل فى التنظيم ما دامت بمنزلة
عملاً وتقع بعيدة من الكتلة السكنية .

(طعن ٦٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تكفلت أحكامه ببيان الشروط التى يجب
توافرها لما يعتبر أرض بناء وهى وهما التى يرجع اليها فى دائرة تطبيق
أحكامه دون أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له والقرار التصرى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة
الأولى منه — حتى تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ يمين ان يتوافر لها شرطان — احدهما : ان تقع فى نطاق المسند
والبلاد التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى
المعدة للبناء . وثانيهما : ان تكون غير خاضعة لضريبة الأطنان — اذا خلف
أحد الشرطين نخلت الأرض فى دائرة الحظر الوارد بالقانون ويتعين الاستيلاء
عليها وفقاً لأحكامه .

ملخص الحكم :

ان المدة الأولى من هذا القانون بعد اذ حظرت على الأجانب تملك
الأراضى الزراعية وما فى حكمها نصت فى الفقرة الثانية منها على أنه « ولا

تعتبر أرضاً زراعية في تطبيق احكام هذا القانون الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المفسر اليه اذا كتبت غير خاضعة لضريبة الأتليان » ومغاد ذلك ان هذا القانون. تكملت احكامه ببيان الشروط التي يجب توافرها لما يعتبر أرض بناء وهي وحدها التي يرجع اليها في دائرة تطبيق احكامه دون الاحكام التي أقر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له. والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير المادة الأولى منه وعلى ذلك فإنه حتى. تخرج الأرض من الحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ — يتعين ان يتوافر لها شرطان احدهما ان تقع في نطاق المدن والبلاد التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء والأخرى ان تكون غير خاضعة لضريبة الأتليان ماذا تخلف احد الشرطين دخلت الأرض. دائرة الحظر الوارد بالقانون ويتعين الاستيلاء عليها وفقا لأحكامه .

ومن حيث انه باتزال حكم هذين الشرطين على واثمة النزاع مان. الثابت من تقرير مكتب الخبراء المشار اليه والمودع في الاعتراض رقم ٥٥٧. لسنة ١٩٦٣ ان الأرض تقع داخل كردون محينة الاسكدرية التي تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر وبذلك تحقق لها احد الشرطين الا انه وقت صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ كان منها مساحة ١. ١ س ١٣ ط ٣ ف مربوطا عليها ضريبة الأتليان وبالتالي فان هذه المساحة تخضع للحظر الوارد في القانون وتكون محلا للاستيلاء عليها لدى مالكها ، اما باقى المساحة وقدرها ١ س و ١٧ ط و ١ ف الثابت من تقرير الخبراء انه في ذاك الوقت لم يكن خاضعا لضريبة الأتليان وانما مفروض عليه ضريبة عوائد الاملاك المبنية وبذلك فان هذا القدر وحده يعتبر أرضاً غير زراعية في نظر هذا القانون ويخرج عن نطاق تطبيقه ، ولما كان سبق رفع الاستيلاء عنه بالقرار الصادر من اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦٣ السابق رفعه من الملك الأجنبي وتدخل فيه واضح هذا القرار نهائيا فإنه لا يكون ثمة محل للمطالبة باستبعاد هذا القدر من الاستيلاء بعد ان استبعد محلا ، واذا كان هذا القدر محل تنازع بين.

معدى شرانه من الأجنبي نلجوى المصان اللجوء الى القضاء المحلى للمخالفة
بين المقيدين والفصل فى اى المشتريين احق بالملكية .

ومن حيث ان اللجنة القضائية ذهبت فى قرارها المطعون فيه بالطعن
الراهن غير هذا المذهب فان قرارها يكون مخالفا للقانون متعينا الحكم بالفقه
ويرفض الاعتراض والزام الطاعنين المصروفات .

{ طعن ٨٦٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ }

تعليق :

حسبت الأمر الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ . اذقت هذه
الدائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ فى الطلبات
الرقم ٢ لسنة ١ ق فى الطعن رقم ١٥٢٦، لسنة ٢٧ ق و ٣ لسنة ١ ق
فى الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٧ ق ورقم ٤ لسنة ١ فى الطعن رقم ٦٢٤ لسنة
٢٤ ق بأنه لا اعتبار الأرض غير زراعية ومن ثم اخراجها من نطاق حظر
تملكها لأجنى ، يتعين ان يتوافر لها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٢ شرطان اولهما ان تقع فى نطق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وثالثها ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة
الاطيان .

ومن حيث ان الخلاف قائم حول ما تضمنه الشرط الثانى من وجوب ان
تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان . والذي يبين من استقراء احكام
القانون ان ثمة تنظيما متكابلا أصدره المشرع لضريبة الاطيان رأى فيه الرونة
تحسبا لما قد يستجد على الأرض من طارئ قد يدخلها فى مجال الخضوع
للضريبة او يخرجها من هذا المجال . ومن امثلة الحالة الاولى ان تكون الأرض
غير خاضعة للضريبة لدخولها فى املاك الدولة الخاصة او العامة ثم بحث بعد
ذلك ان تؤول ملكيتها لأفراد . ومن امثلة الحالة الثانية ان تكون الأرض خاضعة
للضريبة ثم يتحقق لها سبب من اسباب الرفع كأن يقوم عليها مبان على نحو

ما نصبت عليه الفقرتان ٦ و ٧ من المادة ١٠ من القانون المشار اليه . ففى هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها . غير أن المخرج قد اشترط لذلك ضرورة تقديم طلب من ذوى الشأن ونظم قواعد واجراءات الفصل فى هذا الطلب والاطمن فيها يصدر فى شأنه من قرارات . ومن ثم ازاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام فانه يعين اعمال احكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك فى خصوص تحرى شرط ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان حتى تخرج من نطاق حظر تملكها للأجانبى . وليس من شك فى عدم وجود اذى تمارض بين احكام كلا قانونين ، بل ان ما تضمنه كلاهما يعتبر مكملا للآخر فى هذا الخصوص . وعلى ذلك فلا يستتبع القول بعدم الخضوع للضريبة لمجرد ان الأرض قد أصبحت لا تستغل فى الزراعة ولو كانت مربوطة عليها الضريبة ، اذ يلزم علاوة على ذلك ضرورة سلوك سبيل طلب رخصتها طبقا للقواعد والاجراءات المتصوص عليها قانونا ، لعدم الاستغلال فى الزراعة ، وان كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة الا انه لا يبيد بذاته وطبقيا صدور مثل هذا القرار الذى ناط المشرع الاختصاص به للجان المشكلة لذلك ابتدائيا واستثنائيا . والقول بغير ذلك يؤدى الى هذا الاحكام التى تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، وازاء مراعاة ما نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من وجوب الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان لتستثنى من حظر تملكها للأجانبى ، واعمالا للاحكام المنظمة لفرض الضريبة فانه لا سند للقول بتوافر هذا الشرط الا اذا كانت الأرض غير خاضعة بالفعل للضريبة أصلا او كتبت خاضعة لها ولكن رفعت عنها باثر رجعى يرد الى تاريخ تطبيق القانون ولهذه الاسباب : حكمت المحكمة بأن مفاد عبارة « الا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان » الواردة فى المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لاحكام القانون فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا فى الزراعة الحظر المترد فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى ذلك فإن مفاد عبارة « ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الإطيان » الواردة في المادة ١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع لـ «الضريبة طبقاً لأحكام القانون ، نيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة في الزراعة الحظر المنصوص في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ يمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية احتفظ للأجانب بما فيهم الفلسطينيين بما كانوا يمتلكون من الأراضي الزراعية وقت العمل به إلا أنه حظر عليهم اكتساب ملكية الأراضي الزراعية من تاريخ العمل بأحكامه - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للأراضي وما في حكمها حظر على الأجانب أن يملكوا أراضي زراعية كما قضى بملوثة ما يكون من هذه الأراضي إلى الدولة - استثناء الفلسطينيين بلقنا من هذا الحكم لاعتبارات خاصة - بقاء هذا الاستثناء رغم تأقيته قائماً إلى أن يتدخل المشرع بالأداة القانونية اللازمة لتحديد مدة سريته أو تعيين مداه - أثر ذلك - استمرار تمتع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إلى أن يصدر تشريع آخر يقضى بغير ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية كان ينص في مادته الأولى على أن « يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية » ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ونص في مادته الأولى أن « يحظر على الأجانب سواء

كانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين نملك الاراضى الزراعية وما نرى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة » ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع . . ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق احكام هذا القانون مؤقتا » ونصت المادة الثانية منه على ان « تؤول الى الدولة ملكية الاراضى المملوكة للاجانب . . . » كما نصت المادة ١٢ على ان « يلغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه . . . » .

ومعاد هذه النصوص انه وان كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ قد احتفظ للاجانب ، بما فيهم الفلسطينيون ، بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية وقت العمل به ، ثم حظر عليهم اكتساب ملكية الاراضى الزراعية منذ تاريخ العمل بأحكامه ، غير ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حظر على الاجانب ان يمتلكوا اراضى زراعية وقضى بإبطلولة ما يملكونه من هذه الاراضى الى العولة ولم يستثنى من هذا الحكم الفلسطينيون لاعتبارات خاصة قدرها ، فنص على ان يستثنى هؤلاء من تطبيق احكام القانون مؤقتا .

وليس من شك فى ان مؤدى هذا الاستثناء هو ان يحتفظ الفلسطينيون بما كانوا يملكونه من الاراضى الزراعية عند العمل بأحكامه ، كما يعطيهم الحق فى ان يمتلكوا اراضى زراعية جديدة ، بعد ان ألغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الذى كان يحظر على الاجانب اكتساب ملكية الاراضى الزراعية .

وإذا كان المشرع قد وصف ذلك الاستثناء بالثاقب ، غير ان المادة المقررة له لم تحدد اجلا معيناً ينتهى فيه اثر هذا الاستثناء ، ولم يخلو اي جهة الحق فى اثناء اثره أو تحديد مداه ، ولهذا يظل الاستثناء قائما . ويستمر تمتع الفلسطينيين به الى ان يتدخل المشرع بالأداة القانونية اللازمة وهى القانون لتحديد مدة سريانه أو تعيين مداه . . .

لهذا انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشرع الى استعراي
تمتع الفلسطينيين بالاستثناء المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ الى أن يصدر تشريع آخر يقضى بشير ذلك .

ر ملك ٨٠/٢/٧ — جلسة ١٠/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تلك الأجانب للأراضي
الزراعية — دخول الأرض الخاضعة لأحكامه في ملكية الدولة من تاريخ نفاذ
القانون — اعتبار الأرض قد تم الاستيلاء عليها قانوناً منذ تاريخ نفاذ القانون .
ولو تراخى الاستيلاء الفعلي الى ما بعد هذا التاريخ — نتيجة لذلك : تتحول
الحيازة القانونية المكتسبة للملكية بالتقادم منذ نفاذ القانون الى مجرد حيازة
بالتبعية عن الدولة .

ملخص الحكم :

انه عن وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية على الأبطالين
موضوع النزاع عاقبت من اتوال القهود في تقرير الخبر ومن تولد
المطعون ضده انه يضع يده على الأرض موضوع النزاع منذ ١٩٤٨/٥/٩
ولم يقل المطعون قنده في أية مرحلة من مراحل النزاع ان وضع يده
يرجع الى تاريخ سابق لهذا التاريخ .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب
للأراضي الزراعية وما في حكمها وهو القانون الذي تم الاستيلاء على
أرض النزاع تنفيذاً لأحكامه تد عمل به في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ومن
هذا التاريخ تدخل الأراضي الخاضعة لهذا القانون ومن بينها الأرض
موضوع الطعن في ملكية الدولة تعبير انه قد تم الاستيلاء عليها قانوناً .

مولو تراخى الاستيلاء الفعلى الى ما بعد التاريخ المذكور ونتيجة لذلك تتحول الحيلزة القانونية المكسبة لجرد حيازة بالنيابة عن الدولة . والقول بخير ذلك من شأنه ان يسبغ الشرعية على التراخى فى تنفيذ احكام هذا القانون او يستفيد منه فى تأخر تنفيذ القانون فى حقه ويضع يسه على ارض مملوكة لأجنبى .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم لا تكون المدة اللازمة لكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة قد اكتملت ، ولا محل للاحتجاج بوضع يد الأجنبى المدعى صدور عقد البيع منه ما دام هذا العقد قد سقط من نطق الاحتجاج به فى هذا الطعن .

(طعن ٥٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للأراضى الزراعية قضى بأيلولة هذه الأراضى الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى تتولى ادارتها وتوزيعها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — قرار الاستيلاء الابتدائى الذى يصدر من مجلس ادارة الهيئة يعتبر قرارا مؤقتا — هذا القرار يترتب عليه الحق فى تسلم الأراضى المستولى عليها وادارتها دون التصرف فيها بالتوزيع أو باى نوع آخر من تصرفات الجعزة للهيئة قانونا — اصدار الهيئة قرار استيلاء ابتدائى ثم تبينها قبل صدور القرار النهائى ان هذه الأراضى لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يتعين معه على الهيئة تسليم الأراضى التى تم الاستيلاء عليها الى مالكيها بالحالة التى كانت عليها عدا ما أجرته بشقتها من أعمال تدخل فى حدود أعمال الإدارة .

ملخص الفتوى :

حيث انه يحظر على الأجانب طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ —

وسواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تلك الأراضي الزراعية وما فيه حكمها من الأراضي القابلة للزراعة ، ولقد نص هذا القانون على إيلولة الأراضي التي يملكونها الى الدولة ، وتسليمها الى الهيئة العلية للعامة للإصلاح الزراعى التى تتولى ادارتها وتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بختون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى .

وتنفيذا لنص الملة ١٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أصدر السيد وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى قراره رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الذى نص فى ملأته الأولى على أن تتبع فى تنفيذ أحكام هذا القانون — وفيما لا يتعارض مع نصوه — اللائحة التنفيذية للبرسموم بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى اللائحة المشار اليها يبين أنها تنص فى المادة ٦ منها على أن « تصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ببناء على القرار المقدم من صاحب الشأن قرارا بالاستيلاء على الأرض الزائدة على الحد المقرر فى القانون ، وذلك على مسئولية المقرر ولا يعتبر هذا القرار نهائيا الا بعد استيفاء الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢٨ » كما تنص المادة ٢٨ من هذه اللائحة على أن « تصدر اللجنة العليا قرارها النهائى بشأن الاستيلاء ايا باعتماد قرارها السابق بالاستيلاء او بتعديل حسب الأحوال بعد اطلاعها على ما انتهى اليه التحقيق والحصص فى المسائل المشار اليها فى المواد السابقة (خاصة بفرز وتجنب نصيب الحكومة فى حالة الشيوع ونصل اللجنة القضائية فيها بتمام من اعتراضات على الاستيلاء) . ويتضمن القرار بيانا شاملا لتحديد به ملكية المسئولى لديه وفلك على النموذج المصد لهذا الغرض ... » .

ومن حيث أن المستفاد من هذين النصين أن قرار الاستيلاء الابتدائى الذى يصدر فى مجلس ادارة الهيئة العلية للإصلاح الزراعى يعتبر قرارا مؤقتا بحكم قابليته للإلغاء أو التعديل ، وأنه ولئن كان يقرتب عليه حقه

الهيئة في تسلم الأراضي المسسولى عليها ابتداء بما يستنبهه ذلك من حقها على ادارتها طوال مدة الاستيلاء الابتدائى الا انه يمتنع على الهيئة في ظله بحكم كونه موقوتا - التصرف في الاراضى التى يشغلها القرار سواء بالتوزيع على صغار المزارعين او باى نوع آخر من انواع التصرفات الجائزة للهيئة قانونا . وينبنى على ذلك انه اذا اصدرت الهيئة العمالة للاصلاح الزراعى قرارا بالاستيلاء الابتدائى على بعض الاراضى الزراعية اعمالا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تم تبين لها قبل صدور قرار الاستيلاء النهائى عليها ان تلك الاراضى لا تخضع لاحكام هذا القانون ، فيتمتع على الهيئة ، في هذه الحالة تسليم الاراضى التى تم الاستيلاء عليها الى ملكيها بالحالة التى كانت عليها ، ولا يحتج قبل الملك باى تصرفات او اعمال تكون الهيئة قد اجرتها بشأن تلك الاراضى الا اذا كن ما قامت به الهيئة من اعمال دخل في حدود اعمال الادارة .

ومن حيث ان الغائب في خصوص الموضوع المبروض انه اعمالا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تم الاستيلاء الابتدائى قبل السيدين / على ارض مساحتها ١٣٦ فدانا و ٤ قراريط و ١٧ سنفيترا ، وقبل صدور قرار الاستيلاء النهائى صخر قرار مجلس ادارة هيئة الاصلاح الزراعى بتوزيع هذه الاراضى ابتدائيا على بعض اهالى -ناعية بربمال ، غير انه ازاء ما ليرتلكه ادارة الفتوى بالاصلاح الزراعى في عدم خضوع السيدين المذكورين لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لثبتمهما بالجنسية المصرية فقد قامت هيئة الاصلاح الزراعى بالغاء قرار التوزيع الابتدائى ، وسلمت الاراضى لملكيها . بموجب بحضور امراج مؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٢ .

ومن حيث ان مقتضى الغاء قرار التوزيع الابتدائى في الحالة المبروضة - وهو ما يتفق وحكم القانون - ان تسترد هيئة الاصلاح الزراعى الارض المشار اليها من صغار الزراع للملكيها بالحالة التى كانت عليها وقت الاستيلاء ، ويجوز لهذين المالكين في كل وقت وبمعاونة هيئة الاصلاح

الزراعى اخلاء الأرض من صغار الزراع الذين لم تكن لهم على الأرض الموزعة عليهم ابتدائيا سوى حياة عارضة . انتهيت بصور قرار الهيئة باسترداد الأرض منهم ، ولا يغير من ذلك ما تبديه هيئة الاصلاح الزراعى من استمرار هؤلاء المزارعين بالأرض كمستأجرين من مالكيها ، اذ يتعين للاخذ بهذا النظر فى ضوء فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧١/١٢/٢١ . — ان تكون الهيئة قد اتفقت مع المزارعين المزار اليهم على تاجير الأرض لهم بنظام النقد وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الحالة المروغة ، كذلك فان شراء الأرض موضوع البحث من مالكيها وتبليتها لواضى اليد عليها خالية من صغار المزارعين يعتبر من الأمور الموضوعية المتروكة لتقدير الحكومة بعد موافقة المالكين المذكورين على البيع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العلية للاصلاح الزراعى تظم بتسليم السجين الأرض المملوكة لها بالحالة التى كانت عليها وقت صدور قرار الاستيلاء الابتدائى ، مع ما يقتضيه ذلك من معاونتهما فى اتخاذ الاجراءات الكتيلة باخلاصها من صغار الزراع الذين سبق ووزعت عليهم الأرض ابتدائيا .

(ملف ١٠٠/١/٣١ — جلسة ١٩٧٣/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

أراضى زراعية — أجنبى — اصلاح زراعى — اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى — قراراتها — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للأراضى الزراعية — قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بصدد الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون — نهائية — أساس ذلك : يعتبر عدم قبلية هذه القرارات للطعن فيها بالانفاء او وقف التنفيذ او التحويل عنها طبقا لنص المادة التاسعة من القانون للطعن فيها بالانفاء او وقف التنفيذ او التحويل عنها طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه — مقارنة هذه المادة بالمادة ١٣ مكررة من الرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى — قرارات اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعى فى شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الاصلاح الزراعى
— ليست نهائية — القرار القهلى فى هذا الشأن هو الذى يصدر من مجلس
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى — مقارنة نصوص كل من القانونين
المذكورين يستفاد منها ان المشرع غاير فى الحكم بالنسبة الى اختصاص
اللجنة فى كل من الحالتين •

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب
للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « يحظر على الاجانب سواء
اكانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها
من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية
المحددة ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة او حق
الانتفاع ... » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تؤول الى
الدول ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة
والبور والصحراوية والملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من
المتنشات والالات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى
المخصصة لخدمتها ولا يعتمد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك
الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى احد المتقدمين بجنسية الجمهورية
العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ » •

كما تنص المادة الثالثة على أن « تسلم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى
الاراضى المشار اليها فى المادة السابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى
يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » •

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون على أن « تختص اللجنة

القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون واستثناء من أحكام قانوني مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة أو التصويص منها » .

ونص المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على أن « تشكل لجان لفحص الحالات المستثناة طبقاً للمادة الثانية ولتقدير بعض ملحقات الأرض المستولى عليها وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من ... وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق القرارات والنبون العقارية وحصر ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون » .

ويكون القرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بامتداد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها نهائياً قاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء وتوزيع .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء والتوزيع الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي » .

ولما كان يبين من مطالعة المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ سلفه البيان أن نصها واضح الدلالة على أن قرارات اللجنة القضائية وهي يصدد الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قرارات نهائية أسبغ عليها المشرع حصانة تعصمها من الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ ويكون فصلها نهائياً لا معتمد عليه وقد عللت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بأن المشرع قصد

سرعة الفصل في المنازعات المذكورة وبمقارنة المادة التاسعة سالفة البيان بالمادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي يبين ان قرار اللجنة القضائية في شأن الاستيلاء والتوزيع طبقا لقانون الإصلاح الزراعي ليس وحده قرارا نهائيا وانما القرار النهائي في هذا الشأن هو الذي يصدر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويستفاد من مقارنة النصوص في القانونين المذكورين ان المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه استلزم تشكيل اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وبغيره في الحكم بالنسبة الى اختصاص اللجنة في كل من الحالات ولو ان المشرع قصد ضرورة التصديق على قرار اللجنة الذي يصدر تطبيقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لنص على وجوب التصديق عليه وعلى ان القرار الصادر بالتصديق هو الذي لا يكون محلا للطعن - ويؤيد هذا النظر ايضا ان الشارع جعل قرارات اللجنة القضائية في مفهوم المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالفة البيان قرارات نهائية حتى بالنسبة للمنازعات المتصلة بالتعويض في حين انه في تطبيق احكام قانون الإصلاح الزراعي ترك الفصل في منازعات التعويض لجهات القضاء المدنية (المادة ١٣ مكررة) .

ولما كان النص على عدم قبلية قرار اللجنة القضائية فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه للطعن بالانقضاء او وقف التنفيذ او التعويض عنها يميز بطريق اللزوم ان هذا القرار لا بد ان يكون نهائيا ذلك ان الطعن لا يمكن بداهة الا في القرارات النهائية ولو كان قرار اللجنة القضائية في هذا الصدد غير نهائي لما كان ثمة موجب للنص على عدم قبلية الطعن بالانقضاء .

ولما كان البتة ان السيد قد اقام الاعتراض رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٦٤ امام اللجنة القضائية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ضد الإصلاح الزراعي والسيد وفي ١٤ من يونية سنة ١٩٦٤ قررت اللجنة قبول الاعتراض شكلا وفي موضوعه بالا بؤول الى الدولة ملكية الأرض المينة الحدود والمعلم بمقدي البيع الصالحين للمعترض من السيد المعترض ضده الثاني والمسلطن

بمكتب الشهر العقارى بشبين الكوم برقمى ٤٤٧٦ و ٤٤٧٧ بتاريخ ٢٥ من
يوليه سنة ١٩٦٢ بمساحة فدان واحد بالمقد الأول وثلاثة أفدنة بالمقد
الثنى وذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان القرارات
التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعى فى حدود اختصاصها المبين
فى المادة ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هى قرارات نهائية لا يجوز
الطعن فيها بالإلغاء او وقف التنفيذ كما لا يجوز التعويض عنها .

وان الموضوع المروض بعد أن فصلت فيه اللجنة القضائية ثم
الامراض رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٦٤ فى حدود اختصاصها وفقا للقانون
مسالك الذكر فانه يصبح منتهيا .

(محوى ٢٢٧ — فى ١٩٦٧/٢/٢٧)

اخصاص اناري نو وظيفتي

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا - نص المادة الثالثة منه على ان يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية - مؤدى هذا ان رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لاصدار أية مسألة من هذه المسائل دون ان يسبق هذا الاصدار اقرار او موافقة مجلس الرئاسة فان هذا الاصدار يكون في الواقع قد انصب على مشيئة يفرج عن دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوى على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستوري ويفقد هذا الاصدار بالتبعية مبرر وجوده بعد ان فقد ركيزة قبله ويضحي بهذه المثبة عملا من اجل الغصب لا يرتب اثرا قانونيا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة ان المادة الاولى منه تنص على ان يكون التنظيم العام للسلطات العليا في الدولة على وجه الاتي :

١ - رئيس الدولة - وهو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرئاسة ومجلس الشفع القومي .

ب - مجلس الرئاسة - وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته في هذا الاعلان على الوجه المبين له .

ج - المجلس التنفيذي - وهو الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ويتولى اختصاصاته طبقا للقانون ولقرارات مجلس الرئاسة .

كما تنص المادة الثالثة على أن يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرئاسة وتقضي المادة الثامنة بأن يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا الإعلان وأوضحته المذكرة الإيضاحية للإعلان الدستوري المذكور أنه قد أصبح محتما أن تتلام جميع أوضاع العمل الوطني في كل مجالاته مع مبادئ الميثاق وأحكامه وروحه المستلهمة من روح الشعب وأرائه . . . ولقد حرص الميثاق في مسوله المختلفة وعلى الأخص في فصله الخامس عن الديمقراطية أن يضع للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفي مقدمتها جماعية القيادة وانتقالا بذلك كله من مجال المبادئ إلى مجال التنفيذ فلقد كان لا بد من إيجاد المؤسسات الجماعية التي يستند عليها نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة . ولتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات كما يتحقق الضمان للاستقرار الثوري وبناء على ذلك فلقد قرر رئيس الجمهورية رسم سياستها وتخطيط الوصول إليها .

ومن حيث أن الاستفادة من استقرار النصوص المتقدمة للإعلان الدستوري على هدي مذكرته الإيضاحية أن مصدر الدستور اتجهت إرادته تعميقا للحكم الديمقراطي وكفالة ضماناته أن يأخذ ببدا جماعية القيادة وتطبيقا لهذا المبدأ وما يليه من إيجاد مؤسسات جماعية يستند إليها نظام الحكم فلقد اتجه على ما يبين من نص المادة الثالثة من الإعلان الدستوري إلى مقرر سلطات رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات على ما يوافق عليه مجلس الرئاسة باعتبار أن هذا المجلس قد أصبح الهيئة العليا لسلطة الدولة وتأكيدا لهذا الاتجاه قضت المادة الثامنة من الإعلان الدستوري بنص محكم بأن يقر مجلس الرئاسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها ومؤدى هذا أن اختصاص رئيس الجمهورية في إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي ينص بها الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على

اختصاص رئيس الجمهورية بها لم يعد مطلقا من اى قيد بل مشروطا بسبق مجلس الرئاسة على هذه المسائل واتقراره بها وبناء عليه فان اية مخالفة لهذا الحكم تعتبر خروجا سافرا على النظام الاساسى الذى اتلته الاعلان الدستورى وعدواتنا على السلطات والاختصاصات التى خولها هذا الاعلان لمجلس الرئاسة وبهذه المثابة فان رئيس الجمهورية اذا ما تصدى لاصدار اية مسألة من المسائل المشار اليها دون ان يسبق هذا الاصدار اقرار او موافقة مجلس الرئاسة فان هذ الاصدار يكون فى الواقع قد انصب على مضمون يخرج من دائرة اختصاص رئيس الجمهورية وينطوى بالتالى على اغتصاب لاختصاص مجلس الرئاسة المقرر بالاعلان الدستورى ويفقد هذا الاصدار بالتبعية مبرر وجوده بعد ان فقد ركيزة قبليه ويضحي بهذه المثابة عملا من اعمال الغصب لا يرتب اثر قانونيا .

ومن حيث ان المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ،
بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية والتى أُلغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ وان كان نصها يجرى على انه يجوز نقل اعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف عملة بالكادر العالى بميزانية الدولة او الى وظائف عملة من المؤسسات والهيئات العمالية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس التنفيذى الا ان الالتزام بأحكام الاعلان الدستورى المذكور انه يسمو فى قوته على نصوص القانون من مقتضاه ان نقل اى عضو من اعضاء النيابة الادارية بقسميها فى ظل العمل بالاعلان الدستورى المشار اليه - لا تتوفر اداته القانونية الا بعد موافقة مجلس الرئاسة على هذا النقل واتقراره له ثم يعرض هنذا القرار على رئيس الجمهورية اذا ما انفرد بنقل احد اعضاء النيابة الادارية بقسميها دون سبق اقرار مجلس الرئاسة لهذا النقل فان قراره يكون ملعدا على ما سلف بيته .

ومن حيث ان الطامن يئى على القرار المطعون فيه بانه عرض على مجلس الرئاسة بالتبرير وان بعض اعضاء هذا المجلس لم يوافقوا وايد

بما ذهب بما تضمنته المذكرة المأذونة من السيد / لحد
أعضاء مجلس الرئاسة السابق الاشارة اليها والتي اشارت فيها الى ان
القرار المطعون فيه عرض على مجلس ريلسة بالتصوير وأنه اعترض
عليه اعتراضا مسببا ان بعض المتولين كانوا من انشط الاعضاء
ومنهم من تولى التحقيق في كثير من القضايا التي تمس السيد /
وأتاربه ومعاونيه وان القتل بهذه الصورة يحل معه التكيل وان
محاضر اجتماعات مجلس الرئاسة تؤكد صحة هذا القول وبالتالي تكون
هذه القرارات بمنحة لعدم موافقة مجلس الرئاسة عليها بالاجتماع
عند عرضها عليه بالتصوير .

ومن حيث ان الأصل انه اذا اشترط لصدور القرار من هيئة
او مجلس مشكلا تشكيلا خاصا الا يصدر هذا القرار الا بعد
مناقشة وتحيص اى بعد اجتماع يدمى اليه في وقت مناسب وان
يتكامل فيه النصاب القانونى بالاجتماع حتى يكون القرار الصادر
فيه وليد المناقشة والبحث ومن ثم فان صدور قرار من المجلس
بطريق التصير وان كان جائزا في حالات الضرورة والاستعجال فان
شرط هذا الجواز الموافقة الاجماعية على القرار ومن ثم فان مجرد
اعتراض احد أعضائه موجب لمعرض الأمر في اجتماع قانونى اذ قد
تكون حجة المعارض من القوة بحيث يعتقها كل او بعض ذوى الراى
أعضاء ، ترتيبا على ذلك فان القرار الصادر بالتصير لا يتم قانونا
الا بتوقيع جميع أعضاء المجلس عليه بالموافقة .

(طعن ١٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢)

قائمة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

حرم الدستور على تقييد تفويض رئيس الجمهورية في إصدار
تقاررات لها قوة القانون طبقا للمادة ١٢ منه .

ملخص الحكم :

ان مرد حرم الدستور على هذا الوجه هو ما ينطوى عليه من

دقة بالغة . ذلك ان الولاية التشريعية وظيفتها عهد بها الدستور الى مجلس الأمة وفقا لما تقتضيه المادة ٤٧ منه . والاصل ان يمارسها هذا المجلس ولا يتخلى عنها . ويؤيى رئيس الجمهورية فى مباشرة الاختصاص بالتشريع هو بمثابة نزول من السلطة التشريعية عن بضعة من اختصاصها للسلطة التنفيذية كي تمارسه بقرارات منها لها قوة القانون . وهذه القرارات لا تصدر فقط فى غيبة مجلس الأمة ، كما هى الحال فى لوائح الضرورة ، بل يجوز صدورها فى أثناء انعقاده وليس فى نصوص الدستور ما يوجب عرضها عليه . معنى اذن تفيض عن اشتراك السلطة التنفيذية فى الوظيفة التشريعية واحلالها محل السلطة التشريعية فيها هو داخل فى اختصاصها وقد يكون ذلك فى الوقت الذى تكون فيه السلطة الأصلية قائمة بوظيفتها ومن هنا كان وجه الدقة فى هذا الأمر ، ولذلك حرص الدستور على مقيد التفويض بالتفويض التى نصت عليها المادة ١٢٠ سلفه الذكر . وعلى مقتضاها يتعين ان يتضمن القانون الصادر بالتفويض تحديد مدة له تصود بعدها السلطة كاملة الى مجلس الأمة وتعيين موضوعات اللوائح التفويضية واسئاسها . كما يجب الا يلجأ مجلس الأمة الى التفويض الا اذا انقضت ذلك ظروف استثنائية بضرورة .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

انص فى القانون على صدور اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية لا يعتبر تفويضا لرئيس الجمهورية باصدار اللائحة وإنما هو تقرير احق مخول له بمقتضى الدستور — انص فى قرار رئيس الجمهورية على صدور قرار آخر منه ينظم بعض المسائل التفصيلية — ليس معناه ان رئيس الجمهورية غرض نفسه فى اصدار القرار التامى — كل من القرارين يكمل الآخر .

ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار وزير المواصلات بتحديد نوع الوظائف الخاضعة للاختصاص تد شبهه البطلان لأنه جاء نتيجة تفويضات متلاحقة ولأنه لا يجوز لقرار احدى وهو قرار وزير المواصلات ان يخالف الأسس التي قام عليها نظام موظفي الهيئة وهو صادر بقرار من رئيس الجمهورية — ليس صحيحا هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه ذلك ان قرار وزير المواصلات لم يصدر نتيجة تفويضات متلاحقة كما أنه لم يخالف الأسس التي قام عليها نظام موظفي الهيئة ويتمين بآديء ذي بدء ان يستقط من حساب سلسلة التفويضات التي قال الحكم المطعون فيه بتلاقتها ان رئيس الجمهورية لم يوافق نفسه بمقتضى قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة في اصدار قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لهذا النظام والصحيح ان رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ان يترك بعض الأمور التفصيلية لقرار آخر يصدره هو القرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بالقراران يكمل احدهما الآخر وقد صدرا بإداة واحدة فلا يسوغ القول بان احدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر او ان احدهما احدى مرتبة من الآخر وليس صحيحا كذلك ان: رئيس الجمهورية بتفويض من المشرع بمقتضى المادة ٢ من قانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة باصدار لائحة نظم موظفي الهيئة ذلك ان ما تضمنه القانون المشار اليه في هذا الشأن لا يدعو ان يكون تقريره لحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور في مباشرة اختصاصه باصدار اللوائح المنظمة للمصالح العامة ولا شك ان تنظيم شئون العاملين بهذه المصالح مما يدخل في مجال هذا التنظيم اما القول بن رئيس الجمهورية فوض بمقتضى المادة ٣٥ من قراره رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وزير المواصلات — بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة — في تحديد الوظائف التي يشترط للترقية اليها اجتياز امتحاناته

خلاصة فاته إيا سنن الرأي في تكيف السلطة التي خولها وزير المواصلات في هذا الشأن وهل تنطوي على تفويض من رئيس الجمهورية لوزير المواصلات في مباشرة اختصاص من اختصاصاته أم ان تفويل وزير المواصلات هذه السلطة لا يعدو ان يكون نوعا من توزيع الاختصاصات في إطار التنظيم الذي وضعه رئيس الجمهورية لشئون الماملين بالهيئة واقر فيه مبدأ الاستناد الى الاختار في الترقية الى الدرجة الأعلى ، ايا كان الرأي في هذا التكيف ، فان الأمر لا يشكل على أى حال سلسلة متلاحقة من التفويضات من شأنها ان تبطل قرار وزير المواصلات على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه كما انه ليس صحيحا القول بأنه لا يجوز لقرار ادنى وهو قرار وزير المواصلات ان يخالف الأسس التي قام عليها نظام موظفي الهيئة وهو مصادر بقرار من رئيس الجمهورية ذلك ان قرار وزير المواصلات انما صدر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ وهو قرار مكمل لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ كما سلف البيان .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٤٤٠ اق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

أبشدا :

عدم انطواء المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بمصادر قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العلم على تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون - ما تضمنته المسائلان المسجلة والثامنة من القانون المشار اليه هو دعوة لمروسة اختصاص رئيس الجمهورية بمصادر اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون طبقا لما تنص به المادة ١٢٢ من الدستور .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة التاسعة من مشروع القانون رقم ٣٢ لسنة

١٩٦٦ حسبما ورد من الحكومة أنها لم تتفهم تفويض رئيس الجمهورية:
فى إصدار قرارات لها قوة القانون وفقا لما تقتضى به المادة ١٢٠ من
ال دستور بل أن ما نصت عليه لم يكن أكثر من دعوة رئيس الجمهورية
ليشتره اختصاصه بإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون طبقا للمادة
١٢٢ من الدستور . يؤكد ذلك أن تلك المادة لم تفرق بين اللائحة
التنفيذية للقانون وبين اللوائح المنظمة لشئون العاملين فى
المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الأمر
الذى يدل على أن المشروع المقدم من الحكومة كان يعتبر اللوائح
المنظمة لشئون العاملين من بين اللوائح التنفيذية التى تحدث عنها
إذ سلكها جميعا فى مادة واحدة هى المادة التاسعة المشار إليها .
أما التعميد الذى أدخلته اللجنة المشتركة على هذه المادة باستبدال
مادتين بها إحداها هى المادة السابعة التى تنص على أن لرئيس
الجمهورية أن يصدر قرارا بتنظيم جميع أوضاع العاملين وأخرى
هى المادة الثامنة التى تنص على أن يصدر رئيس الجمهورية اللائحة
التنفيذية للقانون - هذا التعميد لم يقصد به حسبما يبين من
ذات تقرير اللجنة ، استحداث حكم لم يرد فى مشروع الحكومة فى
شأن ما يصدره السيد رئيس الجمهورية من لوائح متعلقة بتنظيم
شئون العاملين . بل أنه لم يستهدف سوى استبقاء الحكم الذى
نصته المشروع فى هذا الشأن . ولئن كلفت اللجنة قد عبرت عن
ذلك فى تقريرها بأن ما انتهت إليه من إدراج حكمى المادتين السابعة
والتاسعة من المشروع المذكور يفيد « إبقاءها على تفويض رئيس
الجمهورية بأن يصدر قرارا بتنظيم جميع أوضاع العاملين »
إلا أن ظاهر هذا التعبير لا يطابق حقيقة الواقع ولا معنى أن اللجنة
المشتركة كانت تبغى الخروج على ما قصته الحكومة بادئ الرأي
بأن مشروعها ولا أنها كانت تريد بصوغ المعنى متفرقا فى مادتين بدلا
من مادة واحدة استحداث تعديل فى الأحكام يرمى إلى تفويض السيد
رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون لأن مثل هذا

التفويض لم يكن وأردا في مشروع الحكومة الأول حتى بتصوير الحرص على استبقائه فحصل عبارة الأعمال التحضيرية المشار إليها أننا هو أن اللجنة المشتركة إنما أرادت أن تستبقى ما انطوى عليه مشروع الحكومة فإذا كان هذا المشروع في مالهته التاسعة لم يكن متضمنا سوى دعوة السلطة التنفيذية لتنفيذ أحكام القانون وتنظيم أوضاع العاملين فإن لفظة تفويض تكون إذن غير مطابقة للواقع وإنما تشير محض إلى الدعوة لتنفيذ أحكام القانون . والقول الفصل في مقام التفسير هو استثناء هذا المعنى من عبارة المادة السابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ونص هذه المادة ليس فيه مدلول التفويض ولا مظهره فضلا عن أركانه وشرائطه . لأن حكم المادة السابعة في صيغته النهائية لو كان يهتف هنا إلى تفويض السيد رئيس الجمهورية بكل معاني التفويض المحدد دستوريا لما غاب عنه قط أن يورد في ذلك نصا صريحا قاطعا يفسر بمد التفويض والأسس التي تقوم عليها القرارات المستندة إليه وفقا لما تقتضيه به صراحة المادة ١٢٠ من الدستور التي يجري نصها بأن لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون . ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن يعين موضوع هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها .

(طعن ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

منصب نائب الوزير هو منصب سياسي — تعهيد اختصاصاته يتم بقرار من رئيس الجمهورية — التفرج الإداري وفقا لجدول الفئات الوظيفية الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين

بالدولة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير - استثناء من ذلك - التدرج الإداري في بعض الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إداري يجوز للوزير التفويض في بعض اختصاصاته .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بنظام نائب الوزير تنص على أن « لا يجوز تمييز نائب الوزير ينوب عنه في اختصاصاته في الوزارة أو في بعضها ويجوز عند غياب الوزير أن ينوب عنه نائبه في حضور جلسات مجلس الوزراء بقرار من المجلس .

وتعين اختصاصات نائب الوزير بقرار من مجلس الوزراء » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « فيما عدا ما نصت عليه المسالتان السابقتان يكون شأن نائب الوزير شأن الوزير » .

ومن حيث أن منصب نائب الوزير هو منصب سياسي وقد كانت اختصاصاته محددة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه بقرار من مجلس الوزراء ثم أصبحت تحدد بموجب القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية الذي آلت إليه اختصاصات مجلس الوزراء ومن ثم فإن شاغل هذا المنصب كما هو واضح مما سلك يمد رجلاً من رجال السياسة ومضوا في الحكومة تحدد اختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية على أنه بالرغم من ذلك ، وبالرغم من أن التدرج الإداري لا يشتمل وفقاً لجدول المناصب الوظيفية الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام الصالحين الخنيين بالدولة على درجة تسمى بدرجة نائب وزير ، إلا أن التدرج الإداري في مجال الوزارات عرف من يسمى بنائب الوزير كمنصب إداري تال للوزير بالنسبة لوزاراته وهذا يمكن للوزير تفويضه في ممارسة اختصاصاته مثله في ذلك مثل وكيل الوزارة .

فلا يجوز تفويض الوزير في اختصاصاته لنائب الوزير
السياسي وجواز ذلك بالنسبة لمن يسمون عرفا بنائب الوزير
في التدرج الهرمي داخل النظام الإداري .

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

نقل مرفق الأتوبيس النهري بوجوداته والعمالين به من محافظة
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة — اعتبار هذا النقل من قبيل
ترتيب المصالح العامة — دخول في اختصاص رئيس الجمهورية طبقا
للمادة ١٢١ من الدستور الحالي .

ملخص الفتوى :

ان تسليم مرفق الأتوبيس النهري بوجوداته والعمالين
به الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، تصد به نقل تبعية هذا
المرفق الى الهيئة المذكورة نقلا نهائيا . وقد كشفت الميزانية
المتعاقبة من سنة ١٩٦٧/٦٦ حتى الان من هذا التصد .

ومن حيث ان نقل المرفق المشار اليه من محافظة القاهرة
الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة يعتبر من قبيل ترتيب المصالح
العامة ، وهو امر يختص به رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٢١
من الدستور الحالي (دستور مارس سنة ١٩٦٤) .

انتهى رأي وجوب الجمعية العمومية الى استصدار قرار من رئيس
الجمهورية ينتقل مرفق الأتوبيس النهري بوجوداته والعمالين به من محافظة
القاهرة الى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة وتحديد حقوق والالتزامات
لكل جهة منهما .

(ملف ٢٢٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الشركات التي تساهم فيها الدولة - لا تعتبر مصالح عامة - اثر ذلك - عدم شمول اختصاص رئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة لهذه الشركات .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان قوانين التأمين نصت على ان تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني السابق على التأمين ، ومقتضى ذلك ان تظل هذه الشركات خاضعة لاحكام القانون الخاص وليس لاحكام القانون العام ...

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٤ لسنة ١٩٦٢ المنشأ اليه صدر في ظل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات النوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وقد نظم هذا القانون كيفية ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة وكيفية التصرف في اموالها وقد ناط هذا التصرف الى مجلس ادارة الشركة تحت اشراف المؤسسة المالية :

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الشركات التي تساهم فيها الدولة لا تعتبر من المصالح العامة او في حكمها ومن ثم فلا يتصلها الاختصاص الذي حوله الدستور لرئيس الجمهورية بترتيب المصالح العامة .

ومن حيث ان المصانة التي اضفاها دستور ١٩٦٤ على القرارات الصادرة قبل العمل به لا تسري الا على القرارات التي صدرت صحيحة وفق القواعد القانونية السائدة وقت صدورها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه لا يمكن حمله على أنه زيادة في رأس مال المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بقدر أصول المصنع نقلا من رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، وذلك لأن المصنع وقت إنشائه بالمؤسسة الأولى لم يكن ملوكا للمؤسسة الثانية وإنما كان في ملك شركة الصادرات والواردات السودانية وهي شركة تتمتع بشخصية معنوية وذبة مالية مستقلة عن المؤسسة التي تشرف عليها ، كما أن المصنع لم تكن له ذبة مالية مستقلة من الشركة المالكة بأصول وخصوم خاصة به وإنما كان يعتبر أصلا من أصول الشركة المذكورة .

ومن حيث أن عناصر أصول الشركة المذكورة تعتبر بمثابة القسمان العام لدائتي هذه الشركة ولا يتعلق حق المساهمين فيها بملكية هذه الأصول وإنما يكون لهم حقوق شخصية في مواجهة الشركة كشخص معنوى مستقل بذنبه المالية من سائر الشركاء ، لذا صفت الشركة تمين أن يدخل في التصفية قيمة المصنع المشار إليه حتى تسقوف منه مع قيمة باقي الأصول ، الديون التي على الشركة ومبرونات التصفية ، وما ينبغي بعد ذلك من تخفيض التصفية يوزع على المساهمين أيا كانت صفاتهم .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى التزام المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بإداء قيمة مصنع المسلة الى شركة الصادرات والواردات السودانية (تحت التصفية) .

(ملف ٢٢/٢٢٣ - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكتب الوسطاء في الحلق المظنين والمطلات وغيرهم بالعمل - حظر الاستغفال بأعمال

الوساطة المبينة به الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي - ليس لغير الوزير ان يباشر هذا الاختصاص دون تفويض منه في الحدود التي تسمح بها احكام التفويض - قواعد تحديد الاختصاص - شرعت لتضع قواعد ملزمة للإدارة تحقيقا لأصالح العام - يقترب على مخالفتها بطلان القرار الصادر من غير مختص بإصداره - صدور قرار رفض الترخيص للمسدعي في الاشتغال بأعمال الوساطة من وكيل الوزارة لا من الوزير - يجعله باطلا قايلا لالغاء .

ملخص الحكم :

ينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم مكاتب الوساطة في الحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل في المادة الأولى منه على أن (تسرى احكام هذا القانون على كل شخص او هيئة تعمل كوسيط في الحاق الممثلين او السينمائيين او الموسيقيين او الممثلين او الراقصين او أى شخص ممن يقومون بعمل من أعمال التمثيل المسرحي او السينمائي وما شابهها بالعمل) كما ينص في المادة الثانية على أنه (لا يجوز الاشتغال بأعمال الوساطة المبينة في المادة السابقة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الارشاد القومي ويكون الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده ويحدد وزير الارشاد القومي قواعد منح الترخيص وتجهيده ورسومه بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية) وقضت المادة الثالثة النص على الشروط الواجب توافرها لمن يرخص له بالوساطة ومن بينها (أن يكون حسن سمة) - وفي ٩ من مايو سنة ١٩٦١ صدر القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦١ من وزير الثقافة والارشاد القومي بعد موافقة وزير الداخلية متفهما الأحكام التنفيذية للقانون المذكور وقد نص هذا القرار في المادة الأولى منه على أن يقدم طلب الترخيص الى وزارة الثقافة والارشاد القومي وفي المادة الرابعة على ان يمنح الترخيص بعد استطلاع رأى مصلحة

الأمن العام بوزارة الداخلية كما نص القرار على المستندات التي
تبرفق بطلب الترخيص وعلى الشروط الواجب توافرها في المكتب
الذي يتخذها طالب الترخيص مقرا له .

ومن حيث أن القساقون المذكور ينص على عدم جواز الاشتغال
بأعمال الوساطة إلا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير
— قد أسند سلطة البت في طلبات الترخيص بالاستشغال بالأعمال
المذكورة سواء بمنح الترخيص أو برفض الطلب إلى السيد الوزير فليس
لغيره من موظفي الوزارة أن يباشر هذا الاختصاص دون تفويض
منه في الحدود التي تسمح بها أحكام التفويض — وليس ثمة
تفويض من هذا القبيل .

ومن حيث أن قواعد تحديد الاختصاص إنما شرعت لتضع
قواعد ملزمة للإدارة تحقيقا للمصالح العام فانه يترتب على مخالفتها
بطلان القرار الذي يصدر من غير المختص بإصداره .

ومن حيث أن القرار برفض الترخيص للمدعى في الاشتغال
بأعمال الوساطة وقد صدر من وكيل الوزارة لأن الوزير فانه
يكون مشويا بعيب عدم الاختصاص ، وهذا العيب الذي اعتور
القرار يجعله باطلا وظاهرا بالالفاء .

(ملحق ٨٤٠ ، ٦٨ لسنة ١٩٦٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن وكالة
الوزارة الدائمين لا يمنع من احتفاظ الوزير ببعض
اختصاصاته .

ملخص الحكم :

ولئن كانت موافقة وكيل الوزارة هذه على طلب المدعى بطلبه

الى احدى الدرجات الادارية الخالية قد اتخضت سمة القرار
الادارى لصدورها منه بوصفه وكيل الوزارة الدائم الذى يمارس
اختصاصات الوزير بالاستناد الى المادة التاسعة من المرسوم بقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام وكلاء الوزراء الدائمين الا ان هذه
الموافقة من ناحية اخرى لم تتواءم لها الصفة النهائية ذلك
ان العمل بالوزارة قد جرى على ان ثقل الموظفين من كادر الى آخر
امر يقتضى عرضه دائما على الوزير حسبما أكد ذلك مدير مام
الشئون المالية والادارية بالوزارة فى تحتيتلت النيابة الادارية على
ما سلف البيان . وليس فى احتفاظ الوزير ببعض اختصاصاته
لمارسها بنفسه — وهو صاحب الولاية والحق الاصيل فى هذه
الاختصاصات — خروج على احكام المرسوم بقانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٥٢ المشار اليه او تعارض مع نصوصه .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

صدر قرار مدير عام الادارة بمجلس الدولة بصرف مرتب
احدى العمليات بالمجلس من اعتماد اقتسخ بعد عودة المجند
الذى كانت مينة على درجته بصفة مؤقتة ، يعتبر قرارا
بتعيينها بمكافاة شاملة على احدى وظائف اعتماد التسخ
— صدور قرار رئيس المجلس بقسوية حالة السيدة المذكورة وفق
احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل اتميتها الى تاريخ
تعيينها التصدد بقرار مدير عام الانارة بالمجلس — يفصح عن ارادة
رئيس المجلس باعانة تعيينها بالاداة الصحيح قانونا من التاريخ المذكور —
صيورة هذا القرار حصينا من الالفاء — توقيب جميع الآثار
القانونية لتعيين عليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المعاملين بالدولة ينص في المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المعاملين المدنيين بوزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة » وتنص المادة الثانية منه على أنه « استثناء من أحكام قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظم المعاملين المدنيين بالدولة ، يوضع المعاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات الطبية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك المعاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم ، أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ، سواء كانت خالية أو تنشأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة ، مقابل حذف الدرجات والفئات الأدنى والاعتمادات المذكورة مع مراعاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن: قواعد وشروط وأوضاع نقل المعاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية » وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « تعتبر اقدمية هؤلاء المعاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على الا يترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقاً للمادة الثالثة ، ويسرى الخ » .

ومن حيث ان القرار الصادر من مدير عام الإدارة بمجلس الدولة بصرف مرتبة السيدة من اعتماد النسخ بالمجلس اعتباراً من ١٧/٨/١٩٦٥ بعد عودة الجند الذي كانت معينة على درجته بصفة مؤقتة اعتماد النسخ وهي من الوظائف الدائمة بالمجلس .

ومن حيث ان مدير عام الادارة بمجلس الدولة لا يملك سلطة اصدار القرارات في شئون العاملين الاداريين والكتبيين بالمجلس ، اذ الاختصاص في هذا الشأن معهود لرئيس مجلس الدولة بوصفه الوزير المختص ، ومن ثم فان مدير عام الادارة بتعيين السيدة على احدى وظائف اعتماد النسخ يعتبر قرارا منمدا لاتطوئه على غصب لسلطة رئيس مجلس الدولة في هذا الشأن .

ومن حيث انه وان كان قرار مدير عام الادارة بتعيين السيدة المذكورة منمدا . الا انه يصحور قرار من رئيس مجلس الدولة ، وهو السلطة المختصة بتعيين السيدة المذكورة ، بتسوية حالتها وفق احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مع تعديل اقدميتها في الدرجة الماثرة الى تاريخ تعيينها بقرار مدير عام الادارة وهو ١٧/٨/١٩٦٥ ، ينصح من ارادة رئيس المجلس اعادة تعيينها بالاداة الصحيحة فانونا اعتبارا من التاريخ المذكور ، وهذا القرار الأخير باعادة التعيين ، اصبح حصينا ضد الالفاء او السحب بنوات ستين يوما على صدوره ، ومن ثم تترتب عليه جميع الآثار القانونية للتعين .

ومن حيث ان السيدة المذكورة حصلت على المؤهل في سنة ١٩٦١ والتحق بمجلس الدولة في وظيفة بدل مجند بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٤ ومن ثم تكون اقدميتها في الدرجة الماثرة التي وضعت عليها اعتبارا من التاريخ الأخير بوصفه التاريخ الاقرب وفقا لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيدة في تسوية حالتها اعتبارا من ٣١/٣/١٩٦٤ تاريخ تعيينها في وظيفة بدل مجند وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

(ملف ٨٦/١/٢٤٥ - جلسة ١٢/٢٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

السلطة المختصة بد خدمة رئيس واعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد - طبقا لحكم المادة ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ناط المشرع هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة - لا وجه القول بقيام تلازم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة - اساس ذلك ان لكل من التعيين ومد مدة الخدمة مجاله واسبابه التي تدعو الى نفي هذا التلازم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته الخامسة على انه « فيما عدا رئيس مجلس الادارة واعضاء مجلس الادارة الذين يمينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ويكون التعيين في وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين في باقي المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة » ونصت المادة ٦٥ من هذا النظام على ان « لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجة العمل اليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة اقصاها سنتان وبقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة » .

ومن حيث انه يتضح من هذين النصين ان المشرع فرق بين التعيين وبين مد خدمة العامل بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك في مجال تحديد السلطة المختصة بممارسة كل من الاختصاصين فلتدرج

بسلطة التعيين ابتداء برئيس الجمهورية وانتهاء برئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها بحسب أهمية الوظيفة وضخامة مسؤولياتها ووضعها في سلم التدرج الوظيفي ، وخلالها لذلك وحد سلطة مد مدة خدمة السليل بعد بلوغه سن التقاعد سواء أكان رئيسا أو عضوا بمجلس الإدارة أو كان من غير هؤلاء ، فغاط هذا الاختصاص بالوزير المختص لمدة اقتصاها مستثنى ، وقرار من رئيس مجلس الوزراء فيما يجاوز هذه المدة ، وعلى مقتضى ذلك وإزاء صراحة هذه النصوص فإنه لا يكون هناك ثمة مجال للقول بقيام تلزم بين سلطة التعيين ومد مدة الخدمة ، خاصة وإن لكل منهما مجاله وأنسبها التي تدعو إلى نفي هذا التلازم ، باعتبار أن التعيين يستهدف ابتداء اختيار الشخص المناسب لشغل الوظيفة بحسب أهميتها وظروفها ، بينما مد مدة خدمة يجد سببه ودواعيه في حاجة العمل ، لاستمراره في الخدمة والوزير بحكم إشرافه الرئيس في مجال الوظيفة العامة أندر على تعرف ظروف العمل وملابساته وما يتطلبه في هذا شأن تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على أكمل وجه .

لهذا انتهت الجمعية العمومية إلى أن مد مدة الخدمة لرئيس وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة أو وحدات الاقتصادية التابعة لها بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد يكون بقرار من الوزير المختص أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال .

(ملف ٣٧/٥/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/٦/١٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

إن قرار نقل السليل من وزارة إلى أخرى هو قرار واحد تشترك في صنعه الوزارتان - لا يمكن أسناده إلى أي من الجهتين على انفراد بل يكون أسناده إليهما معا - لا يمكن بمعد صدوره بواقفة الجهتين أن تقوم جهة منهما بالمدول عنه بإرادتهما المفردة .

ملخص الفتوى :

ولما كان قرار النقل من وزارة الى اخرى هو قرار واحد تشترك في صناعته الوزارتان ، المتقول منها والمتقول اليها فلا يمكن اسناده الى اى من الجهتين على انفراد بل يكون اسناده اليهما معا ، ولا يمكن بعد صدوره بموافقة الجهتين ان تقوم جهة منهما بتمسح به عنه كما هو الحال في اصداره يتطلب موافقة الجهتين معا وينبغي ان تتلقى ارادة الجهتين عند امر واحد وان تكون متطابقتين سواء عند النقل او عند المدول عنه .

فاذا كانت وزارة العدل قد وافقت على نقل هؤلاء العاملين ثم اعقبتهما وزارة التربية والتعليم بالموافقة على النقل فان ارادة الجهتين قد تلاقى وتطابقتا عند احداث الامر القانوني فاذا عادت بعد ذلك وزارة التربية والتعليم فرأت بارادتها المنفردة سحب موافقتها على النقل فان هذه الارادة قد انصرفت على اعدام آثار قرار النقل بالنسبة الى المستقبل وايضا باثر رجعي يرتد الى الماضي من تاريخ صدوره فينبغي لكى تحدث هذه الارادة اثرها الكلي ان تتلقى من جديد في هذا الامر مع ارادة وزارة العدل ، فاذا كانت هذه الوزارة الأخيرة لم توافق الا على نقل العاملين المذكورين اليها في ١٩٦٩/٦/١ فان تلاقى الارادتين وتطابقتا كان من هذا التاريخ وحده اما الرجعية التي انصرفت اليها ارادة وزارة التربية والتعليم فينبغي اهدارها لانها لم تصادف قبولا من وزارة العدل وكلاهما جهتان متساويتان في دورهما في اصدار قرار النقل او المدول عنه .

ومن حيث انه تأسيسا على هذا فان تبعية العاملين المتقولين التي انتقلت الى وزارة التربية والتعليم بقرار النقل الاول قد عادت الى وزارة العدل من التاريخ الذي عينته هذه الأخيرة في موافقتها على نظمهم اعتبارا من ١٩٦٩/٦/١ .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رئيس مصلحة الضرائب في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل والمكسب ٣٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدخل .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٧ من قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على أنه « لا تحال الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة الا بقرار من وزير المالية او من ينييه . ولا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلبه . ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول ونصت المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل على أن « تكون حالة الجرائم المنصوص منها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ، ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه ويكون لوزير المالية او من ينييه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول ... كما يكون لوزير المالية الصلح بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم نهائي ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات على أن « للوزراء ومن في حكمهم أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات أو رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص .

وبين من ذلك ان المشرع ، بمقتضى المادة ١٩١ من القانون

١٥٧ رقم لسنة ١٩٨١ سلف الفكر ، اختص وزير المالية وحده بسلطة احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة وطلب رفع الدعوى عنها ، كما انطاط بالوزير سلطة طلب رفع الدعوى الجنائية والتصالح بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، طبقا للمادة ٣٧ منه ، ومن ثم فان وزير المالية هو صاحب الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ما لم ير لامتحانات معينة ان يفوض غيره في ممارستها وفي هذه الحالة يتمتع عليه ان يلتزم بالاحكام الواردة في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ويمهد بهذا الاختصاص الى الأشخاص الذين حددتهم المادة الثالثة من هذا القانون ، ولا يعبر عن ذلك ايراد المشرع لعبارة او من ينفيه في بعض الاحوال واغفالها في احوال اخرى في القانونين رقمي ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المثلر اليهما ، لأن الحكم الذي يجيز التفويض في حالة سكوت المشرع من هذا التحديد ، يجد مصدره في نصوص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، باعتباره القانون العام في التفويض في الاختصاصات .

وعلى ذلك فان صدور قرار من وزير المالية بتفويض رئيس مصلحة الضرائب - في المسئلة المعروضة - يعتبر صحيحا ومطابقا لاحكام القانون باعتباره من الأشخاص المفوض اليهم والذين حددتهم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

(غنوى ١٣٠٧ - في ١٩/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب على الانتاج في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلبه مكتوب إلى وزير الخزانة أو من ينوبه . ولوزير الخزانة أو من ينوبه التصالح في جميع الأحوال قبل بل تحصيل ما لا يقل عن نصف النعويض المنصوص عليه في هذا القانون ... » ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات على أنه « للوزراء ومن في حكمهم أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات إلى المحافظين أو وكلاء الوزراء أو رؤساء ومخيري المصالح والإدارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص » .

وبين من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن المشرع أطلق الحرية لوزير المالية في تحديد الأشخاص الذين يجوز انابتهم في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة لأن عبارة « أو من ينوبه » التي أوردها المشرع في هذا النص تفيد العموم والإطلاق وتؤكد قصد المشرع في عدم تحديد المستويات الوظيفية التي يمكن أن ينوبها الوزير في مباشرة هذه الاختصاصات . ومن ثم يجوز لوزير المالية تفويض رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب على الإنتاج في مباشرة الاختصاصات الواردة في المادة المشار إليها ، ولا يتعارض ذلك مع نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات التي اشترته إلى الفئات الوظيفية التي يجوز للوزراء أن يمهّدوا إليها ببعض اختصاصاتهم ذلك لأن هذا القانون يعد بمثابة القانون ائعام في مجال التفويض إلى المستوى الوظيفي الذي يراه ملائما لظروفه .

المسال .

تعليق :

تختص النيابة العامة دون غيرها ببباشة الدعوى الجنائية ، وهذا ما لكته المادة ٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : « يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد اعضاء النيابة العامة ببباشة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون » . أما بالنسبة لتحريك الدعوى الجنائية فالأصل ان النيابة العامة هى المختصة بذلك ، وهى تتبذع بسلطة تقديرية فى توجيه الاتهام او حفظه ، وهذا ما تصدته المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : « اذا رأت النيابة العامة ان لا محل للسير فى الدعوى تأمر بحفظ الأوراق » . ولكن سلطتها فى تحريك الدعوى ترد عليها بعض القيود . وهى : الشكوى والطلب والاذن ، بحيث لا تملك النيابة العامة أن تحرك الدعوى الجنائية اذا ما توافر احد هذه القيود .

والطلب تعبير عن ارادة احدى هيئات الدولة فى تحريك الدعوى الجنائية بشأن جرائم عينها القانون .

وقد تكون الجهة صاحبة الحق فى اصدار الطلب هى المجنى عليها فى الجريمة ، وقد يحدد القانون جهة اخرى يرى انها اقدر من غيرها على تقدير ملامة تحريك الدعوى الجنائية .

وقد وردت فى قانون الإجراءات الجنائية بعض الجرائم التى يلزم تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية الناشئة منها ، وورد البعض الآخر فى قوانين خاصة .

ومن هذه الجرائم التى ورد النص عليها فى قوانين خاصة :

١ - الجرائم الضريبية :

تنص المادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تكون احالة الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا
ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية او من ينفيه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية
الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من
الضريبة وفي جميع الاحوال تقضى الدعوى العمومية
بالصلح (تقابل المادة ٨٥ مكرر (٥) من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩) .

٢ - جرائم التهريب الجبركي :

تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار
قانون الجمارك على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ
اية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام
للجمارك او من ينفيه ، وللمدير العام للجمارك ان يجرى التصالح
اثناء نظر الدعوى او بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض
كامل او ما لا يقل عن نصفه - ويجوز في هذه الحالة رد
البضائع المضبوطة كلها او بعضها بعد دفع الغرائب المستحقة
عليها ما لم تكن من الانواع الممنوعة ، كما يجوز رد وسائل النقل
والاواني والمواد التي استعملت في التهريب . ويترتب على التصالح
انقضاء الدعوى العمومية ، او وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع
الاثار المترتبة على الحكم حسب الحال » .

٣ - جرائم التعامل بال نقد الاجنبي :

تنص المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
التعامل بالنقد الاجنبي على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية
بالنسبة الى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا قانون او
القواعد المنفذة له او اتخاذ اجراء فيها عمدا مخالفة المادة ٢ الا
بناء على طلب الوزير المختص او من ينفيه - وللوزير المختص او من

ينفيه في حالة عدم الطلب أو في حالة تنازله من الدعوى إلى ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل معاذرة المبلغ والأشياء موشوع الجريمة » .

ويتقدم الطلب من الممثل القانوني للجهة التي حددها القانون ولا يتعلق هذا الحق بشخصه ، وإنما يتعلق بوظيفته .

وإذا أجاز القانون - كما في بعض التشريعات الخاصة آنفة الذكر - للممثل القانوني للجهة صاحبة الحق في الشكوى ، انسابه غيره في تقديم الطلب ، فيكتفى عندئذ مجرد التفويض العام في الاختصاص .

ويجب أن يكون الطلب مكتوباً ، فلا يكفي أن يقدم شفهايا أو بناء على محادثة شفهوية حتى ولو أثبتت بالحضر . ومقتضى صدور الطلب مكتوباً أن يهل توقيع مصدره ، وتاريخ الإصدار للتحقق من صحة الإجراءات ، كما يجب أن يتضمن الطلب بياناً واضحاً للأ واقعة الجريمة بغض النظر عن وصفها القانوني ولكن لا يشترط أن يرد به اسم المتهم ، فالطلب ينتج آثاره القانونية ولو كان منهم مجهولاً .

ولم يحدد المشرع مدة معينة يجب تقديم الطلب خلالها ولذلك يجوز تقديم الطلب منذ تاريخ وقوع الجريمة وإلى ما قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

وإذا اتخذت النيابة العامة أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل تقديم الطلب ، كان ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً « لاتصاله بشرط أميل لازم لتحريك الدعوى ، ولمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة » .

الآن أن الدفع ببطلان إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لخلو الطلب من تاريخ صدوره هو من الدفوع التي يختلط فيها القانون

بالقواعد المجسدة في بعض الظروف التحفظية منها ، ويقتضى مبادئها ما يفرض من اختصاصات لمحكمة النقض ولا تقبل انذاره امامية للملح بسريه .

وقد اجاز المشرع ان يقدم الطلب ان يتناول عنه امر اى وضع الى ان يصدر في الدعوى حكم نهائي وتتقضى الدعوى الجنائية بالتناول (مادة ١٠١ اجراءات) . والحكم .

ويستلزم ان التحفظات من طلب يجب ان يكون مكتوبه ، غيا دافع المشرع عند استلزام الكتابة في الطلب ، معتقده ذلك ان يكون المتناول منه مكتوبه ايها . (راجع المطلب المذكور ادوار غالى المصنف في الاجراءات الجنائية في الشريعة المصرية - طبعة ١٩٩٨ - ص ٥٢ وما بعدها) .

ويقدم الطلب الى الجهة التي تبذل تحريك الدعوى الجنائية وهي النيابة العامة ، كما يجوز تقديم الطلب الى المحكمة في الحالات التي تبدي فيها للجريمة مع الدعوى الجنائية .

قاعدة رقم ٢٦٢

المادة :

حق الوزير ووكيل الوزارة الشدائم في الساقة وكييل الوزارة او الوكلاء المستقلين او رؤساء المصالح في بعض اختصاصات التوكيل الشدائم - تقرر على الاختصاصات التي تحملها الكرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لتوكيل الوزارة الشدائم دون سواها - نتيجة ذلك : عدم جواز هذه الالفة في سلطة الكتيب - تعيين رؤساء الفروع في بعض الاختصاصات رؤساء المصالح استقفا الى الفترة التالية من المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ - تسهوله الاختصاصات الاسمية المقررة لرؤساء المصالح

والاختصاصات المفوض فيها هؤلاء من الوزير والوكيل الدائم
بما في ذلك سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ استحدث حكمين يتلاقيان
في الحكمة التي تنظم التوسع في تعميم نظام اللامركزية المتشود ،
اذ اقتضت المادة الثالثة على تفويض وكيل الوزارة الدائم الحق
في ان يعهد ببعض اختصاصاته الى من يجوز ان يقوم مقامه عند
غيابه وهو ائتم وكيل الوزارة او ائتم مديرى المصالح او الادارات
على حسب الاحوال ، ثم عدلت فيما بعد بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة
١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، فاجازت - طبقا لتعديلها
بالقانون الاخر - للوكيل الدائم ان يعهد ببعض اختصاصاته الى
وكلاء الوزارة او وكلائها المساعدين او رؤساء المصالح ، بينما
ظل الامر على حاله في الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم .
غراى المشرع ان يفوض الوزير في مثل هذه الوزارات في ان يعهد
ببعض الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم بمقتضى المرسوم
يعتقون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الى وكلاء الوزارة او وكلاء
المساعدين او رؤساء المصالح ، اما الوزارات التي بها وكيل وزارة
دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص ما دام حق هذا
الوكيل في ائتم اوكلاء او وكلاء المساعدين او رؤساء
المصالح ثابتا له بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون . يالف الذكر
معدلة بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، ثم بالقانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٦ على ما يملك البيان . ووافى من صريح النص المتقدم
الوارد في البقرة الاولى من المادة الاولى في كل من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، ان ائتم الوزير في هذا
المقام لوكلاء الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح ،
وكذلك ائتم وكيل الوزارة الدائم هؤلاء انما تنصب كلناهما على

الاختصاصات التي حولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢
لوكيل الوزارة الدائم دون سواها ، ومن ثم يتحدد نطاق هذه
الانابة بتلك الاختصاصات التي هي أصلاً جائب من اختصاصات
الوزارة فلا يجاوزها الى اختصاصات الوزير الاخرى أو الى
اختصاصات وكيل الوزارة الفلاني أو رؤساء المصالح ، وليس من
اختصاصات الوكيل الدائم الواردة في المرسوم بقانون المشار اليه
بملاحظة التاليف ، لا بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة
الذين نظمت قواعد تاديبهم المواد من ٨٤ الى ١٠٦ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين
عن الهيئة الذين تحكم تاديبهم المادتين ١٢٨ ، ١٢٩ من القانون
المذكور . وعلى خلاف حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الذي اقتصر على تناول حالة
الوزارات التي ليس بها وكيل ووزارة دائمة ، وحصر الانابة في
الاختصاصات المخولة لهذا الوكيل الدائم دون سواها ، وعلى النقيض
من حكم الفقرة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذي
يجب انابة الاختصاصات المقررة للوزير وهو وكيل الوزارة الدائم
على خلاف هذين الحكمين ، جاء حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى
مكلاً للقانونين رقمي ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ على
رؤساء المصالح في اجازة تفويض رؤساء الفروع في بعض اختصاصات
رؤساء المصالح ، فأباح القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ للوزير ، كما
أباح القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ للوكيل الدائم ، انابة رؤساء
الفروع عن رؤساء المصالح في بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين
سواء اكتفت هذه الاختصاصات بمسندة الى المذكورين من الوزير
أصلاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤
للسنة ١٩٥٣ بخلاف الذكر في وزارة ليس بها وكيل دائم ، أم معهودا
بها اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة
١١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الملغاة بالقانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، حيث ينتهي عندهم التفويض الذي حول

القانون للوكيل الدائم ، أم كانت اختصاصات أصيلة مقصورة لهسم مباشرة من القانون . وتتدخل في هذه الاختصاصات سلطة توديع مقبولات تاديبية معينة في حدود التمييز الغير نص عليه القانون ومنها حق خصم الراتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة الى الموظفين الداخليين في الهيئة ، وهو الحق الذي يتناوله رئيس المصلحة مباشرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتؤكد ثبوته لمحير عام مصلحة السكك الحديدية . يلاذات المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ ممدلاً بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٢ .

(ملحق ٢٨٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قائمة رقم (١٦٢)

المبحث :

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ ينظم وكلاء الوزارات الداخليين والمادة ١٢٨ من دستور سنة ١٩٥٦ بتخصيص الاختصاصات الوزير - القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن القوانين في الاختصاص - نحن المدة الأولى منه معدلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على حق الوزير في تعيين وتحويل وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين في بعض اختصاصاته المخولة له - تتبوء الاختصاصات المخولة للوزير كجهة دون تخصيص .

ملخص الفتوى :

يبين من تكمي التدرجات المنظمة لتخصيص الوزير ووكلاء الوزارات ان سلطة الاشراف على الوزارات كانت مركزة في يد الوزير حتى سنة ١٩٥٢ ، إذ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ ينظم وكلاء الوزارات الدائمين ، فتمهد الى وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير وبذلك خف العبء عن الوزير في

«النصرف في المسائل الجزئية كي يتفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها ، واستقر الحال على هذا النحو ، فمالت سيطرة الاشراف على أعمال الوزارة والنصرف في كافة شئونها كالملة إلى الوزير . ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ وتناول في المادة ١٤٨ منه تحديد اختصاصات الوزير ، فنصت هذه المادة على ان يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة بها . وبذلك اقتصر عمل الوزير على رسم السياسة العامة للوزارة ، ولم يعد من المستغ ان يتنفس بالأعباء الادارية التي تحول بينه وبين النهوض بهذه المهمة الخطيرة ، ولذلك صدر القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التوفيق بالاختصاصات ، ونصت المادة الأولى منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ على ان للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل الوزارة او الوكيل المساعد ، وله ان يوزع الاختصاصات بينهم في حالة تعددهم .

وبين من ذلك ان المشرع رخص للوزير في النزول عن أي اختصاص نيط به بختفى القوانين الى وكيل الوزارة او الوكيل المساعد في وزارته وذلك تمكينا له من التفرغ لأداء مهمته الرئيسية بالشمار إليها ، وقد ورد النص عليها مطلقا شاملا كافة الاختصاصات المخولة للوزير فتكونا دون تفصيل بحيث يجيز للوزير تفويض وكيل بالوزارة أو الوكيل المساعد في ممارسة أي اختصاص من اختصاصاته بغض النظر عما اذا كان القانون المنشئ للاختصاص سابقا على قانون التفويض بالاختصاصات أم لاحقا عليه ، وبغض النظر كذلك من نوع الاختصاص .

(فتوى ٥٥ - في ١٨/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

حظر انابة غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات

وكيل الوزارة - لا يحول دون تنظيم الإجابة في ممارسة اختصاصه
رئيس المصلحة بقواعد خاصة يعمل بها ولو خالفت قنونه
الموظفين العام - تطبيق ذلك على تفويض رئيس فرع في
اختصاصات تائيلية لرئيس المصلحة .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بلبتاع تفويض رؤساء الفروع في مباشرة
بعض الاختصاصات التأيلية الموكولة الى رؤساء المصالح بحجة أن
المادة ١٣٣ مكررا من قانون موظفي الدولة لم تبسح اسناد اختصاص
وكيل الوزارة التأديبي مما يتعلق بالموظفين والمستخدمين - الى غير
وكيلها المساعد دون من عداه لا وجه لذلك لأن المادة ١٣٣ مكررا
المستحدثة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، والتي نص على أنه
« يجوز للوزير ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات
المخولة لوكيل الوزارة طبقا لأحكام هذا القانون » . لا شأن
لها بتوزيع بعض اختصاصات رئيس المصلحة الأصلية على رؤساء
الفروع من جانب الوزير أو وكيل الوزارة الدائم ، ذلك ان حظر انشائية
غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات وكيل الوزارة لا يحول
دون تنظيم الإنابة في ممارسة اختصاص رئيس المصلحة بقواعد
منسقة في تشريع خاص ، كالتقنين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ورقيم
٦٧ لسنة ١٩٥٦ ومنعقد يتحتم النزول على مقتضى هذه القواعد
حتى لو خالفت الأحكام الواردة في قانون الموظفين العام أعمالا
للإصل المسلم من أن الخاص يقيد العام ولا العكس ، ومع
ذلك فليس فيما ورد في القانونين المشار إليهما ما يتعارض مع
حكم المادة ١٣٣ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ
أن لكل من الحكيم مجالا يجرى فيه على وجه الاستقلال ،
وليس ثمة مانع من أن ينظم تشريع لاحق حدود هذه الإنابة
تنظيما يباح بمقتضاه للوزير أو الوكيل الدائم أن يفوض كلاهما

رؤساء المصالح في بعض الاختصاصات المخولة لرؤساء المصالح، وخاصة اذا كانت هذه الاختصاصات أصيلة بمقتضى القوانين بحسبها، سلطات تأديب ، وليس يخفى ما عبرت به المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة ، فان هذا الحكم لا يمكن أن يكون متعلقاً في ايقاع الجزاءات التأديبية الواردة فيها كل في دائرة اختصاصه ، يستفاد منه أن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة غير متدخلين في هذا الاختصاص التأديبي ، فإذا امتنع افرأخ اختصاص وكيل الوزارة التأديبي على غير وكيل الوزارة المساعد وفقاً للمادة ١٣٣ من قانون موظفي الدولة ، فان هذا الحكم لا يمكن أن يكون متعلقاً مع طبائع الأعيان التي تقضى بتفويض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد بدائرة من الاختصاص التأديبي يختلف عن دائرة رئيس المصلحة في هذا الشأن ، وأذن فليس مما تعارض مع هذا التفويض أن يملك كل من الوزير ووكيل الوزارة الدائم بموجب تشريع لاحق ائتمنة رؤساء المصالح في شطر مما نيط برؤساء المصالح من اختصاصات تأديبية ، هي أصيلة فيهم على كل حال وليست منحذرة اليهم من سلطات أعلى منهم بإداة التفويض ، اذ لا يملك الوزير بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ ولا وكيل الوزارة الدائم بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ أن يعهد ايها الى رئيس المصلحة بغير الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم والمحددة حصراً في المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ وليس منها سلطة التأديب لا بالنسبة الى الموظفين الممينين على وظائف دائمة ، ولا بالنسبة الى غيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بل لا موجب البتة أن يعهد الى رئيس المصلحة ببعض اختصاصات وكيل الوزارة التأديبية ، ما دام لا يهم رئيس المصلحة أن تشرع عليه هذه الولاية بالنسبة الى موظفين غير خاضعين في الأصل لاختصاصه الرياسي ، كما ان البداة العقابية تقضى بأن لا ينبغي مدير عام مصلحة السكك الحديدية - بوصفه رئيس مصلحة - فيها هو ثابت له أصلاً

من ولاية التاديب على المتوطنين التابعين له ٥ أذ لا حاجة به إلى مثل
عسكته الخاصة .

ويتبين على ما سلف ايضاحه لزوم القبول بصحة القرار
رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر من وكيل وزارة المواصلات الدائم
في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ بإتابة رؤساء الفروع ومنهم المفتش
العظم للصناعة والبضائع الذي أصدر القرار التناديبى بشار القازعة
بمنع سطر من الإخصاص التاديبى المتوطد بمدير عام مصلحة
بمصلحة التاديبية بمحكم القوانين وهو المقصود بالموظفين إيفاية
بالدرجة الرابعة ، ومنهم المأمون لمصلحة — امحالا لحكم الفقرة
الثانية من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢
ممنلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ النافذة اعتبارا من ٢٦ من
تبرير سنة ١٩٥٦ ، وترتبا على ما تقدم يكون القرار التاديبى
الذى اتخذته المفتش العام للحركة والبضائع في ٢٧ من مارس
سنة ١٩٥٦ بمنحازة المأمون لمصلحة بالمعصم من مرتبه لمدة
عشرة اشهر مصادرا من بمقتضى جديده للقوانين والقرار التاديبى
طسما .

(طعن ٣٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢) .

قائمة برقم (٢٦٥) .

المبدأ :

جواز ائبة وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح
فى بعض اختصاصات الوكيل الدائم — صدور الاية من الوكيل الدائم
او من الوزير فى الوزارات التى ليس بها وكيل دائم — حق الوزير فى
ائبة رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات رؤساء المصالح فى
فى الوزارات التى بها وكيل دائم .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر بإضافة حكم

إلى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم وكلاء الوزارات
المعينين ، نص في مادته الأولى على أن تنسب إلى المرسوم بقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ١٤ مكررا
بالتنص :
«

في الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم يجوز للوزير
بمجرد بيع بعض الاختصاصات المخولة بهذا القانون للوكيل الدائم
إلى وكلاء الوزارة أو الوكلاء الساعدين أو رؤساء المصالح » .

« ويجوز للوزير أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح
إلى رؤساء المصالح » .

وتظهر أن الآية الواردة بالفترة الأولى من هذه المادة تصرف
إلى الوزارات التي ليس بها وكيل وزارة دائم . أما تلك التي بها
وكيل وزارة دائم فلم تكن بحاجة إلى مثل هذا النص ، لأن حق
تعيين الوكيل في أنسبة اتسم الوكلاء أو الوكلاء الساعدين أو
رؤساء المصالح ثابت له بمقتضى المادة ١٤ من المرسوم بقانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ . وأما الوزير في هذا المقام لوكلاء
الوزارة أو الوكلاء الساعدين أو رؤساء المصالح ، وكذا أنسبة وكيل
الوزارة إلى الدائم لهؤلاء ، إنما تنصب كلتاهما على الاختصاصات التي
تؤولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم
دون سواها . ومن ثم يتحدد نطاق هذه الآية بتلك الاختصاصات
التي هي أصلا جانب من اختصاصات وكيل الوزارة المعادى أو
رؤساء المصالح . وليس من بين اختصاصات الوكيل الدائم
الواردة في المرسوم بقانون المشار إليه سلطة التأديب ، لا بالنسبة
إلى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة الذين نظمت قواعد تأديبهم
المواد من ٨٤ إلى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا
بالنسبة إلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين تحكم تأديبهم
المادتان ١٢٨ و ١٢٩ من القانون المذكور ، ولا غيرها يتعلق بمسائل

اليومية الذين يخضعون لأحكام كادر العمال والذين تمرى على المحققين منهم بخمسة مصلحة السكك الحديدية أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . وإذا أصبح اعتبار اختصاصات وكيل الوزارة الدائم شاملة أيضا لاختصاصات وكيل الوزارة العادي عند عدم وجود هذا الأخير ، وكانت تتضمن بهذه المثابة سلطة التأديب فإن هذه السلطة لا يجوز اعمالها في حق عمال مصلحة السكك الحديدية الذين يخضعون في تأديبهم لمدير عام المصلحة - أما الانابة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ فتقدم جاء حكمها عليها منطبقا على أية وزارة ولو كان بها وكيل دائم ، وإباح للوزير انابة رؤساء الفروع عن رؤساء المصالح في بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين ، سواء اكتفت هذه الاختصاصات بمسندة الى المذكورين من الوزير اعمالا لنص الفقرة الأولى سالفة الذكر في وزارة ليس بها وكيل دائم أم مبهودا بها اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٣٧ لسنة ١٩٥٢ حيث ينتهي عندهم التفاوض الذي خوله القانون إياه ، أم كانت اختصاصات أصيلة مقررة لهم مباشرة من القانون . وتدخل في هذه الاختصاصات سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة في حدود النصاب الذي نص عليه القانون ، منها حق تأجيل سلاوة المابل لمدة ستة أشهر أو أكثر ، وهو الحق الذي يتلقاه رئيس المصلحة منصوص كادر العمال والذي تؤكد لمدير عام مصلحة السكك الحديدية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣)

قامعة رقم (٢٦٦) .

المبدأ :

انقص في القرار الوزاري على تكليف وكلاء الوزارة المساعدين بتنفيذه - لا يعنى تفويض هؤلاء في تعديل القرار أو اضافة شروط جديدة لم ترد فيه .

ملخص الحكم :

لا حجة فيها استمسكت به الحكومة من ان المدمى قد رتب في الاصلان الذي استوجبه القرار الصادر من وكيل الوزارة. المساعد لان جميع القواعد المنظمة للترقية قد تضمنها القرار الصادر من وزير التربية والتعليم ولم يتضمن هذا القرار اطلاقاً اي تفويض لوكيل الوزارة المساعد في اضافة قواعد او شروط جديدة علاوة على ما ورد في القرار الوزاري بل ان هذا القرار الاخير قد نص في المادة الثانية منه على تكليف وكلاء الوزارة بالمساعدين بتنفيذ هذا القرار . والمستفاد من هذا النص هو القيام بتنفيذ الاحكام الواردة في قرار الوزير وبطبيعة حال لا يفهم من ذلك انه مقصود به التحويل الوكيل المساعد في التعديل او الاضافة لان التفويض يجب ان ينص عليه صراحة كما انه من المسلمت انه لا يجوز لسلطة ادنى ان تعدل في قرار تنظيبي علم صادر من سلطة اعلى - واذا صدر وكيل الوزارة المساعد قراره باضافة شروط جديدة الى القواعد الواردة في القرار الصادر من وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن قواعد الترقية الى وظائف المدرسين الاول - وهو امر غير جائز ولا يترتب عليه اي تعديل في الاحكام الواردة في قرار الوزير - فانه لا يعول على هذه الشروط ولا يحتج بها على المدمى .

(طعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة بتخطيط الاراضى الفضاء بمدينة القاهرة وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لاقامة مساكن تعاونية عليها - جواز تعديلها بقرارات من الهيئة الادارية للمجلس البلدى والتصديق عليها من وزير الشئون البلدية والقروية -

تفويض الوزير وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الاختصاص

عن جعفر

بمجلس الحكم :

ان القرارات الادارية الصادرة بتخطيط اراضى نهباء وتحديد خطوط التنظيم فيها وتفصيلها لاثابة مسائلن تماونية عليها لا تعدو ان تكون بطبيعتها قابلة للتعديل والتبديل ، وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة ، بموجب قرارات تصدرها الهيئة الادارية بمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا الى السلطة المخولة لها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتشياء مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدق عليها وزير الشئون البلدية والقروية الذى يملك بدوره ان يفوض وكيل الوزارة او الوكيل المساعد فى مباشرة اختصاصه هذا وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات . فقد نصت المادة ٢٠ من قانون انشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة على اختصاصات هذا المجلس فقالت : « يختص المجلس بالمسائل الاتية : اولا - مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى بالطرق ... سادسا - الاشراف على ما ياتى :

١ - عمليات المياه والاثارة والمجارى ٢٠٠ - انشاء الشوارع والمبادين والقناطر والمنزهات العامة او اغلائها او حفظها او صيانتها وتخطيط الطرق وتوسع خطوط التنظيم ورصف الشوارع ، وعلى العموم كل ما يؤدى الى تحسين رونق المدينة ورفاهيتها » وجاء فى المادة ٢٤ من هذا القانون ان المجلس يؤلف من كل عام لجنا من اعضائه لبحث المسائل التى تعرض عليه ، ويكون الاعضاء المعينون بحكم وظفتهم اعضاء فى اللجان المكلفة ببحث المسائل الداخلة فى اختصاص الوزارات التى يمثلونها . وتعرض تقارير اللجان على المجلس لامصدار قرار فيها . ونصت المادة ٣٦ منه « ترسل قرارات

المجلس ومحضر جلسته الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال الثلاثة ايام التالية لصدور القرار بالتصديق على الماندر . ولا يجوز تنفيذ قرارات المجلس الا بعد التصديق عليها منه . وتأسيسا على ذلك يكون قرار الهيئة الادارية التي حلت محل المجلس البلدى لبلدية القاهرة بجلستها المتقدمة فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بتعديل تخطيط جزء من المنطقة الاقتصادية رقم ٣ بمصر الجديدة ، والتي وقعها السيد الوزير والسيد وكيل الوزارة فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بالتصديق عليهما ثم صدور قرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٩ باعتماد تعديل هذا التخطيط وذلك نظرا لدوام الأمن والمرتبة حسنها جاء بكتاب السلطات الحربية ثم تم نشره بالجريدة الرسمية . وأعمال هذه من تاريخ نشره فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ كل ذلك يهين بتوافر ركن المشروعية للقرارات الوزارى المتضمنة - بالانفاذ خاضعة فى ظل القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات مقرر ان تركيز الجمهورية ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى الوزير او الوزراء المختصين ، ومن فى المادتين الثانية والثالثة منه على ان للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل الوزارة وله ان يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة فى حالة تعددهم وللوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح . وجاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « كما كانت القواعد النابعة حتى سنة ١٩٥٢ تعفى بتركيز السلطة فى يد الوزير وكان بهذا الوضع مسئولوا عن كل اعمال الوزارة ، غير انه لما كتبت مهمة الوزير مهمة سياسية فقد روى ان تقتصر مهمته على وضع السياسة العامة للوزارة وان تترك الإدارة الفعلية لموظف مسئول ، لذلك صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بنظم وكلاء الوزارات الدائمين ، فعهد الى وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير كما نص على ان يؤول وكيل الوزارة الدائم من الوزير فى مسألة اختصاصاته المقررة

على القانون . ولذلك خف العبء عن وزير في معالجة المسائل الخيرية
مما تفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها . وقد استمر
الحال على هذا النظام حتى صدر القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦
بإلغاء نظام وكلاء الوزارات الدائمين فأصبحوا وكلاء وزارة ، وفادت
الاختصاصات التي كانت موكلة اليهم الى الوزراء . ولما كان دستور
سنة ١٩٥٦ قد نظم سلطة الوزراء فنص في المادة ٦٤٨ منه على
أن يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزاراته ، ويقوم بتنفيذ
السياسة العامة للحكومة فيها ، وذلك ما يشير بأن مهمة الوزراء
قد أصبحت مهمة سياسية محسوبة ، ذلك لأنه ليس من المستبعد أن
ينهض الوزير المسؤول بالتبعات الادارية التي تحول دون التفرغ لعمله
الأساسي في توجيه السياسة العامة لذلك رأى جواز تفويل وكيل
الوزارة في مباشرة الاختصاصات المخولة للوزير بمقتضى القوانين
بالمفهوم الا يشمل التفويض المسائل التي تتعلق بالسياسة العامة
للدولة والمسائل التي تتجمل بمجلس الأمة وكذلك مشروعات القوانين
والقرارات تقضى من اختصاص الوزير . واعمالاً لأحكام هذا القانون
أصدر السيد وزير الشؤون البلدية عدة قرارات تنظيمية لتوزيع
الاختصاصات في وزارته .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

تشريف وكيل الوزارة المساعد بمطلة التصرف في التحقيق
- يستتبع بالضرورة تفويله صلاحية وقف الموظف الذي يجري
منه التحقيق .

ملخص الحكم :

إذا كان الوقف صادراً من وكيل الوزارة المساعد بنسب على
قرار اتخذه الوكيل الدائم - بحكم نيابته القانونية للوزير طبقاً للمادة

التسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتفويض شق
من سلطة وكيل الوزارة الى وكيلها المساعد وفقاً للبادة ١٣٣ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكان ما اضناه هذا القرار على
الوكيل المساعد هو التصرف في التحقيق ، فان هذا الاختصاص
يستتبع بالضرورة وقف الموظف الذي يجري منه التحقيق ، فلك
ان الوقت من الغفل وسنيلة الى غاية ولا يمكن فصل احدها عن
الأخرى فالوقف برعى السبيل الى تحقيق مع الموظف الموقوف في
جس خال من تأثيره ونفوذه ولا يمكن توجيه تحقيق الى ما يحق
أغراضه دون اللجوء الى اجراء الوقف ومتى كان التوكيل المساعد
قد افرغت عليه سلطة الأمر بالتحقيق والتصرف فيه ، فهو
يملك بلا جدال الأمر بوقف الموظف المتهم بحماية لهذا التحقيق من ان
تضعف به الأهواء وتستحيل فتبؤد المؤثرات ومن ثم يكون القرار
المصادر من السيد الوكيل المساعد بوقف المدعى من الغفل قد صدر
والحالة هذه في حدود اختصاصه مرتباً لاثاره القانونية .

١١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠

قائمة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

تفويض في الاختصاص - الاختصاص التقاضي بالنسبة
لموظفي المجالس البلدية والقروية - لوزير الشؤون البلدية
والقروية بممارسته وفقاً للبادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ والمادة ١٠١ من لائحة استخدام موظفي المجالس المتكوزة -
بتفويضه وكيل الوزارة او الوكيل المساعد في ممارسة هذا الاختصاص
بمنازل :

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من لائحة استخدام موظفي ومستغنى وممثل
المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزارة بتاريخ

٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ تنص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المواد التالية (الخامسة بمجلس التدبير) يتبع إلى تعيينه موظفي وعمال المجلس البلدية والقروية بقرار القواعد المبنية بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها . وقد نصت المادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام الموظفين البلدياتية على اعتبار أن الغرض بهذه اللائحة ومقصد ذلك أن توزع الشئون البلدية والقروية بحسب الاختصاصات العادية المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومن ثم يجوز له أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في ممارسة سلطة تدبير الموظفين بالبلدية .

لهذا ننهي رأي الجمعية إلى أنه يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في إصدار القرارات التنفيذية عند موظفي ومستفيحي المباحث العلمية والتقنية ، في حدود ما يختص الوزير بإصداره من هذه القرارات طبقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

(نوى ٥٥ - نوى ١٨ / ١ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٧٠)

الجمعية :

التدبير والموظفين البلدية بتعيين جميع الموظفين في الوظائف البلدية البلدية من الشئون البلدية والقروية .
الاشتراك في العمل على ذلك كهيئة البلدية البلدية وجنوب المدينة على أن من الجامعة عند استمالة هذه المجلس بمقتضى أو مطوعين محترفين .

ملخص الفتوى :

السلطة المختصة بتعيين المبالغين بالاشتراك في العمل

الموظفين الأساتذة. بالجامعة ، فان المادة ٢١ من اللائحة الإدارية والمالية للاتحادات ناطت بوكيل الجامعة سلطة تعيين الفنيين والمدرسين والخبراء بناء على اقتراح مراقبة رعاية الشببب بالجامعة ، وبمما عدا هذه الطوائف كسببية الملاعب مثلا يكون الاختصاص بالتعيين المجلس الاتحاد الذي يهلك ايضا الاستشارة بمجلسين او مجلسين من محترفين بشرط الحصول على اذن من الجامعة وذلك طبقا للينهم من المادة ٢١ المشار اليها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ما يلي :

أولا - تعتبر اتحادات الطلاب بالجامعات من وحدات الجامعات وذلك لتحقيق تبعيتها لها من حيث التنظيم المالي والاداري والاشراف والرقابة ولمدم تبعها بالشخصية المصوية المسئلة .

ثانيا - يتوجب على ذلك في خصوص المبالغين بهذه الاتحادات :

أ - ان هؤلاء المبالغين يعتبرون موظفين شوميين وفقا للدخل العام لهذا الاصطلاح وذلك متى كان العمل المسند اليهم يصطبغ بالدوام والاستقرار ، ومن ثم تسرى في شأنهم القواعد العامة في تنظيم التوظيف المراد في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ بالقصر الذي يتفق مع اوضاعهم الخاصة على التضمين السابق بيبائه .

ب - اما المبالغون الذين يسند اليهم القيام بعمل جوهري مؤقت ، ولو تجدد في مناسبات متتالية ، وكذلك المبالغون الذين يتم احتاجهم بطريق التمييز هؤلاء يثنون حكم المبالغين المشابه اليهم في البند ١ اذا كانت المقيود الجبرمة معهم تتضمن الاحالة الى القواعد الوظيفية الحكومية .

اما اذا لم تتضمن العقود مثل هذه الاحالة ، فان المبالغين

يخضعون مبدئاً لأحكام العقود المبرمة معهم ولاحكام عقد العمل الواردة في القانون المنقح .

ثالثاً - يختص وبكامل الجامعة بتميين جميع العاملين في الاتحادات من الفنيين والمحربين والخبراء ، وتختص مجالس الاتحادات بتميين من لا يندرجون في حكم هؤلاء كصحية الملاعب ، ويتمين استئذان الجامعة في حالة استعانة هذه المجالس بممثلين أو محترفين محترفين .

(ملك ٣٩/١/٥٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفاوض بالاختصاصات - لا يجوز للمحافظ أن يفوض في اختصاصاته استناداً للمادة الثالثة من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفاوض بالاختصاصات على أنه : « للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح » .

وفيما عدا الاختصاصات المشار اليها بالمادة ٢ من هذا القانون يجوز للوزير ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بموجب القانون لوكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح التي رؤساء الفروع والاقسام الذين يصدر بتحديدهم قرار منه ، كما يجوز بذلك ايضاً لوكيل وزارة على الا يكون قراره نافذاً في هذا الشأن قبل تصديق الوزير » .

وان كان لحافظ القاهرة اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة
مقتضى المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية ، الا انه ليس له ان يفوض
في هذه الاختصاصات طبقا للمادة الثالثة المشار اليها من قانون
التفويض بالاختصاصات ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - ان قانون التفويض بالاختصاصات رقم ٣٩٠ لسنة
١٩٥٦. يورد تنظيما للتفويض في الادارة المركزية . فلا يجوز
استمارة احكامه لتطبيقها في نطاق السلطات المحلية دون نص
صريح بذلك ، لاختلاف نظمي الادارة المركزية والادارة اللامركزية
المحلية في الأساس والمقتضيات .

ثانيا - ان احكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي
يخضع لقاعدة التفسير الضيق ، حسبما تؤكد ذلك مبادئ القانون
في التفسير ، وعلى ذلك ماذا كان قانون التفويض بالاختصاصات قد
اعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات
غان هذه السلطات تقتصر على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم ،
دون غيرهم من أعضاء الادارة المركزية او أعضاء الادارة المحلية المعهود
اليهم باختصاصات الوزارة ووكلاء الوزارات ، لأن هؤلاء الأعضاء وان
اصطحبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات الا انه
لا يجوز لهم استعمال سلطات التفويض في هذه الاختصاصات
بغير نص صريح بذلك ، فالاختصاص واجب تعيين على صاحبه ان
يملأه بنفسه وليس حقا يسوغ له ان يعهد به لغيره .

ثالثا - ان المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية التي اعطت المحافظ
اختصاص الوزير ووكيل الوزارة ، قد حددت من يجوز له تفويضه
بهذا الاختصاص ، فامسحت بذلك عن النطاق الذي يحق للمحافظ
ان يفوض في معناه - وبالتالي لا يجوز له ان يتجاوز هذا النطاق
تفويض غير من بينهم هذه المادة طبقا لمعناها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمحافظ

القباهرة ان يفوض مديري التعليم غير الممثلين لوزارة التربية والتعليم في مجلس المحافظة بسلطة رئيس السلطة . واذا كانت تحت اعتبارات عملية تقتضي هذا التفويض فانه يتمين تعديل التشريع بما يحقق هذا الغرض .

(فتوى ٤٠ - في ١٩/١/١٩٦٤)

تطبيق :

بتاريخ ١٠/١/١٩٦٧ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض بالاختصاصات وقد أُلغى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة وحل محله .

وتد نص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ على ان لرئيس الجمهورية ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او رئيس الوزراء او نواب رئيس الوزراء او الوزراء او نواب الوزراء ومن في حكمهم او المحافظين . المادة ١ .

ولرئيس الوزراء ان يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات الى نوابه او الوزراء او نوابهم ومن في حكمهم او المحافظين المادة ٢ .

والوزراء ومن في حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات او رؤساء ومديري المصالح والادارات العامة او رؤساء الهيئات او المؤسسات العامة التابعة لهم او لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص المادة ٣ .

ولوكلاء الوزارات ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى رؤساء ومديري المصالح والادارات العامة . ولرؤساء ومديري المصالح والادارات العامة ان يعهدوا ببعض

الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى مديرى الادارات
وزرؤساء الفروع والأقسام التابعة لهم المادة ٤ .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٥١
لسنة ١٩٦١ - تخويله المحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية
فى حدود اختصاص الوزير على موظفى فروع وزارات التى لم
ينقل اختصاصها الى المجالس المحلية - للمحافظ توقيع هذه
العقوبات مباشرة فى حالة عدم وجود رئيس مصلحة بحالى او
إذا رأى هو ذلك - اختصاص المحافظ فى هذا الشأن يحجب
اختصاص رئيس المصلحة المركزى كما يحجب اختصاص الوزير
على الشأن فيما عدا الحالة الواردة فى المادة ٩٢ من هذا القانون
- اختصاص المحافظ كذلك بالتعقيب على القرارات التأديبية الصادرة
من رؤساء المصالح المحليين - أساس ذلك أن له سلطة الوزير .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام
الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن
« يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه » .

كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم
ينقل القانون اختصاصاتها الى مجالس المحافظة ، ويشرف على
موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم مدرا رجال القضاء ومن فى
حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى :

١ - تعيين من لا تعلو درجته

ب - توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي مروع.
الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن
موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجلس المحلية ،
بالنسبة لمثل مروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه
المجلس .

ويؤخذ من هذا النص أن المبالغين بالوزارات التي لم ينقل
القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة وليس لها ممثلون في
مجلس المحافظة يخضعون مباشرة للسلطة التأديبية المقررة
للمحافظة بقتضى المادة السادسة سلفة الذكر التي تفرض عليهم
اشراك المحافظ ورئاسته المحلية ، وتخوله في شأنهم سلطة توقيع
المقويات التأديبية في حدود اختصاص الوزير ذلك ان المادة
٦٣ من قانون نظم القلمين المحدثين الصادر به القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ويقبلها المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المسمى - تقضى بان لوكليل
الوزارة او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة توقيع
عقوبات الإنذار والغصم من المرتب ، وان للوزير سلطة توقيع
المقويات المشار اليها مع زيادة في نصاب مدة الغصم ، ويؤدي
ذلك ان سلطة الوزير في هذا الشأن تستوعب سلطة وكيل
الوزارة او رئيس المصلحة اذا ما تصدى الوزير ابتداء لتوقيع
المقوية .

وتفريما على ذلك فان اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات
التأديبية في حدود اختصاص الوزير على موظفي مروع الوزارات
التي لم ينقل القانون اختصاصاتها الى المجلس المحلية ، يعنى ان
للمحافظ سلطة توقيع هذه المقويات في الحدود المقررة للوزير او
لرئيس المصلحة وان له ان يوقع هذه المقويات مباشرة في حالة عدم

وجود رئيس مصلحة محلى او فى حالة ما اذا رأى المحافظ ان يتصدى مباشرة لتوطينهما وهو الأمر الذى يتلأم مع اختصاصه بالامراف الإدارى على جميع موظفى مشروع الوزارات التى تميل فى دائرة المحافظة ولو كانت من الوزارات التى لم ينتقل القانون اختصاصاتها الى المجالس المحلية ولم يكن لها ممثل فى مجلس المحافظة .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٩٢ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تقضى السلطة التنفيذية للوزير فى النطاق المحلى على حالة ما اذا استقر القننى الذى تجرىه الوزارة على أعمال المرفق من وتروع خطأ أو أهبالاً جسيم .

ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفى فرع الوزارة بالمحافظة فى حالة عدم وجود ممثل للوزارة بمجلس المحافظة لما يؤدى اليه هذا القول من ازدواج الاختصاص وهو أمر تأباه طبع الأامسياء ومقتضىات التنظيم الإدارى للمصالح الصلبة ويشطرب معه سير المرافق المحلية . وبما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلى يحجب سلطته فى التذبيب سلطة رئيس المصلحة المركزى فى نطاق المحافظة فأولى ان تحجب السلطة التنفيذية للمحافظ وهى سلطة الوزير اختصاص فى هذا الشأن خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حق له وانه اذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصاً معيناً بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل مناجبه الا بناء على حكم القانون (احالة أو تفويضاً) والا كان المتصدى مفتصباً للسلطة ، ولس فى نصوص

الفنقيين بما يجيز الرئيس المصلحة المذكرى أى سلطة فى تاديب
المستلمين بملئاق-الحالظنة .

ولئن كان الأمر كذلك فإن مقتضى حكم المادة السادسة من
قانون نظم الإدارة المحلية الشبار اليها ان تكون للمحافظ سلطة
توقيع العقوبات التأديبية فى حدود اختصاص الوزير على موظفى
غروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصها الى المجالس
المحلية وان اختصاصه بهذا يحجب اختصاص رؤساء المجالس
بالأجهزة المركزية ، كما يحجب اختصاص الوزير ذى الشأن بها
عذا الحالة الخاصة الواردة بالمادة ٩٣ من القانون المشار
اليه .

ولا يفر من هذا القطر الا يكون للوزارة او المصلحة سوى
موظف واحد او بشع موظفين ذلك انه يستوى فى التنظيم الادارى
ونقلا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
للمشروع والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣ ان
يتكون مبرع الوزارة من موظف واحد او من عدة موظفين حسبما
تطلبه مقتضيات العمل وطبيعته (فتوى الجمعية العمومية رقم
١٧٣ فى ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢) .

وتقريباً على ذلك فإن محافظ بنى سويف هو المختص دون
غيره بتوقيع الجزاء التأديبى على امام مسجد ابنى عجيوزه ببندر
بنى سويف ومن ثم يكون قراره هو القرار الوحيد القائم دون
قرار السيد مدير عام الدموة بوزارة الأوقاف الذى يعتبر منعهما .

أما عن مدى سلطة المحافظ فى التعقيب على القرارات التأديبية
المصادرة من السلطات المختصة بالوزارات فيبين من المادة السادسة
سائلة الذكر انها تنظم سلطة المحافظ التأديبية على موظفى مشروع
الوزارة التى لم ينقل القانون اختصاصها الى المجالس المحلية

تجعلها في حدود اختصاص الوزير ، ولما كانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي كان ساريا وقت العمل بقانون نظام الإدارة المحلية — وتقبلها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تخول الوزير اختصاصين في مجال التأديب هما :

١٠ - توقيع العقوبات التأديبية ابتداء — وكانت المادة ٨٥ من القانون الملغى تؤوله هذا الاختصاص في الحدود المقررة لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة — ثم أجازت له المادة ٦٣ من القانون الحالي ذلك في حدود أوسع من تلك المقررة لرؤوسيه من وكلاء الوزارة ورؤساء المصالح .

ومن مقتضى هذا الاختصاص ان للوزير ان يتصدى مباشرة لتوقيع الجزاء فيجب بذلك اختصاص الوكيل أو رئيس المصلحة ويحل محله .

٢ - التمتع على القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فله ان يلغيه أو يعدله تشديدا أو خففا ، أو ان يحول الموظف الى المحاكمة التأديبية بحيث انه متى استعمل الوزير سلطته في التمتع فان القرار الصادر منه يكون هو القرار التأديبي النهائي ويعتبر القرار الأول كانه لم يكن ومما لما انتهى اليه رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قبل ذلك بجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ « ملف ٥٧/٢/٨٦ » .

ومناد ذلك ان وجهي الاختصاص السالف بينهما يؤيدان الى نتيجة قانونية واحدة هي ان الوزير في الحالتين هو الذي يصدر القرار التأديبي اي انه هو الذي يوقع العقوبة التأديبية اما ابتداء واما بطريق التمتع على قرار الرؤوس لأن قراره بالتعقيب يجعل قرار الرؤوس وكأنه لم يكن . لذلك انتهى الرأي الى :

اولا — ان محافظ بنى سوف هو المختص دون غيره بتوقيع

الجزء الثاني على ايام مسجد ابي عجيذه بيندر بنى سويف وانه
القرار الوحيد القائم دون قرار السيد مدير علم الدعوة بوزارة
الأوقاف الذى يعتبر منعدها .

ثانيا - ان المحافظ يختص بالتمتعيب على القرارات التأديبية
التي يصدرها رؤساء المصالح المحليين الذين يمثلون في مجلس
المحافظة وزارات لم ينقل القانون اختصاصها بعد الى المجالس
المحلية .

(ملف ١١٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاهي المروضة
بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بالتطبيق للمادة الخامسة من هذا
القانون - هي وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) - ليس
للمحافظ اى اختصاص في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

تبين المادة ٧٦ من قانون تنظيم الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على انه « وتستمر الحكومة
في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها
المجالس كل بمقدار نصيبه منها » ، وعلى ذلك فان قانون الادارة
المحلية لم يفر من أساس فرض وتحصيل الضرائب العامة ،
كما لم يسلب الجهات التي اقتصتها قوانين الضرائب بمباشرة
سلطة الفرص والجمالية ، ومن ثم يظل الاختصاص في فرض
وتحصيل الضرائب العامة والاعفاء منها ، منوطا بالجهات التي
اقتصها القانون بذلك وطبقا لما حدده من شروط الاعفاء منها .

ولما كانت وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هي

الجهة التي نسلط بها الفرع ربط وتحصيل ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - وهي من الضرائب الصلبة - فإن الوزارة المذكورة تكون هي جهة الاختصاص في ربط وتحصيل هذه الضريبة والتحقق من توافر شروط الإعفاء منها ، ومن ثم فإن تنفيذ حكم الإعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكور يكون من اختصاص وزارة الخزانة (مصلحة الأموال المتفرقة القائمة على تطبيق أحكام هذا القانون) .

وإذا كانت حصيلة ضريبة الملاهي تدخل ضمن موارد مجالس المدن المفروضة في دائرتها طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون نظام الإدارة المحلية ، فإن هذا القانون لم يخول أي من رجال وهيئات الإدارة المحلية اختصاص تحصيل هذه الضريبة أو الإعفاء منها ، إذا أنها - باعتبارها من الضرائب الصلبة - يسرى عليها حكم المادة ٢٦ من القانون المذكور ، دون أن يتعدى حق المجالس في حصيلتها - باعتبارها من مواردها - إلى سلطة التدخل في أمور فرضها أو الإعفاء منها ، أو التعقيب على القرارات الصادرة بشأنها من موظفي الجهة صاحبة الاختصاص قانونا .

ولا يغير من هذا النظر كون المادة ٦ من قانون نظام الإدارة المحلية قد نصت على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ... كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع شروعات الوزارات التي لم ينتقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ، ويشرفه على موظفيها ، ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم .. » - ذلك أن سلطات المحافظ - واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفي المحافظة وشروعات الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفني أو الموضوعي على

مباشرة موظفي مروع الوزارات واختصاصاتهم الفنية التي يظنون
خاضعين بالنسبة اليها للوزارات التابعين لها اصلا . فمقتضى الادارة
المطية لم يخلو المحافظ سلطات موضوعية في مباشرة ما يدخل
في اختصاص الوزارات وما يقوم به موظفوها من اعمال فنية ،
وان كان للمحافظ الاشراف الاداري عليهم وابلاغ الوزارات - المختصة
بملاحظته على السير الفني لنشاط الوزارة في نطاق المحافظة ،
ولم يسند القانون الى المحافظ اى اختصاص في فرض الضرائب او
الرسوم او الامعاء من هذه او تلك .

وعلى ذلك فان وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هي
الجهة المختصة بتقرير الامعاء من غريبة الملاهي المفروضة بالقانون
مؤتم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - بالتطبيق لنص المادة الخامسة من هذا
القانون ، وليس للمحافظ اى اختصاص في هذا الشأن .

(فتوى ٢٨ - في ١٤/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

قرارات تشكيل لجان التفصيل في القواعد
الزراعية واللجان الاستثنائية - اختصاص المحافظ
باصدار هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان التفصيل
في المنازعات الزراعية ونص في المادة الاولى منه على ان « تشكل
بدائرة كل مركز لجنة تسمى لجنة التفصيل في المنازعات
الزراعية تشكل على الوجه الاتي : ١ - قاض يتحدبه وزير العدل .
٢ - عضو نيابة يتحدبه النائب العام . ٣ - مفتش الزراعة بالمركز

... ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ ويعين المحافظ
الصندوق الكاشي من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكتابية
للجنة » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل
القانون السابق نقض في مبحثه الأولي بأن « تنشأ في كل قرية لجنة
تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تشكل على النحو الآتي :

- المشرف الزراعي في الجمعية التعاونية الزراعية .
- رئيسه
- أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية .
- عضوا
- أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية .
- عضوا
- ممرات القنصرية .
- عضوا
- ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص » .

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أنه يجوز التنظيم
من قرارات لجنة الفصل في المنازعات الزراعية خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ إبلاغها للطرفين بكتاب مسجل مصحوب بطم الوصول
أمام لجنة استئنافية بدائرة كل مركز على الوجه الآتي :

- قاض ينحبه وزير العدل .
- رئيسه
- عضو نيابة يتحبه النائب العام .
- عضو
- أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز
- عضو
- بختاره اللجنة
- مندوب من وزارة الزراعة يقره مدير الزراعة بالمحافظة
- عضو
- اثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات
- التعاونية .. بدائرة المركز يمثلان ملك الأراضى ومسجلها
- عضوا
- ينحبهما أمين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة

١- « ويمسدر بتشكيل اللجنة الاستثنائية قرار من المحافظ المختص ويمعين المحافظ العدد الكافي من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والكلبية للجنة » .

وواضح من هذه النصوص أن كلا من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد نط بالمحافظ المختص مهمة تشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية ومن ثم فإن القرارات الصادرة من السادة المحافظين بتشكيل تلك اللجان تكون قد صدرت من الجهة المختصة بذلك قانونا .

(نوى ١٥٩ - نى ١٩٧٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

فك المكافآت التى تمنح لأعضاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية من غير رجال القضاء والنيابة - اختصاص المحافظ بتحديد فلك هذه المكافآت .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تكون للمحافظ الاختصاصات المنوطة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات .

وقد ردت هذا حكم المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

كما نصت المادة ١١٦ منها على أن « لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدايات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية لجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا لفلك والأوضاع المقررة على القوانين واللائحة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن للمحافظ في دائرة اختصاصه تحديد
مخالفات المكلفات التي تمنح لأعضاء لجان الفصل في المتزعمات
الزراعية واللجان الاستثنائية ..
(فتوى ١٥٩ - في ١٩٧٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس القضاء الأعلى وحده بتحديد مخالفات المكلفات
بالقضية لرجال القضاء والنيابة الذين يندبون للجان المتزعمات
الإدارية - قرار المجلس الصادر في هذا الشأن يكون ملزماً للجهة
المتقابلة بالمصرف .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
كانت تنص على أنه « يجوز نديب القاضي لأعمال أخرى قضائية أو
قنية غير عمله أو بالانقباض إلى عمله وذلك بموافقة مجلس القضاء
الأعلى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكلفات
التي يستحقها القاضي من هذه الأعمال » .

وقد أورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
هذا الحكم ضمن في المادة ٦٧ على أنه يجوز نديب القاضي/مؤقتا
القيام بأعمال أخري قضائية أو قانونية غير عمله أو بالانقباض إلى
عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى
على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكلفات التي يستحقها من
هذه الأعمال ونقضى في المادة ٣٧٠) بمرتين هذا النص على أعضاء
النيابة الصلبة .

ومفاد هذين النصين أن مجلس القضاء الأعلى هو الجهة

المختصة بتحديد مكافآت رجال القضاء الذين يندوبون لأعمال أخرى .
وإستخدام المشرع لمعبارة « ويتولى المجلس المشكور » وهذه تحديد
المكافأة « يعنى ان القرار الذى يصدره المجلس في هذا الشأن يكون
قرارا ملزما للجهة التى يؤدى العمل لحسابها وتقوم بالمصرف .

ومن حيث انه بناء على ذلك أصدر مجلس القضاء الأعلى قرارا
فى ١١/٤/١٩٦٤ بتحديد المكافأة التى تصرف لرجال القضاء نظير عملهم
فى إجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ثم أصدر المجلس
بعد ذلك قرارا فى ١٩٦٨/٤/٤ بتحديد مكافآت أعضاء النيابة .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم التزام المحاكمات بالقرارات
التي أصدرها مجلس القضاء الأعلى في شأن تحديد المكافآت التي
تصرف للقضاء وأعضاء النيابة نظير عملهم في الأجان المشار إليها .

(منقو ١٥٩ - فى ١٩٧٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

يشترط لصحة التصرف الإداري ان يكون الموظف القنوي
يخضع منه التصرف بمقتضى .

بالخص القنوي :

أما القول بان التصرفات تبصره بقدر أن من الترتيبات مع وجوده
عرضها لتبني نافذة لازمة ولا يكون متبنا بقدر المسئولية السياسية
للوزارة أو الوزير منبذود بان الترتيبات هنا محالة اختصاص .

والاختصاص فى القانون إمام يتسبل الأهلية فى القناتون
الخاص وكما يشترط لى يكون التصرف الفردى منحيجا متفعا
لائاره القانونية أن يكون التصرف متبعا بالأهلية القانونية لإبرامه كذلك
يشترط لصحة التصرف الإداري ان يكون الموظف الذى يصدر منه

هذا التصرف مختصا وان يكون موضوعه جائزا ومشروعا وان نراعى
ليه الشروط الشكلية التي ينص عليها القانون .

على ان الاختصاص في القانون العام اضيق نطاقا من الاهلية
في القانون الخاص اذ الأصل في القانون ان الشخص ذو اهلية
ما لم ينص القانون على عكس ذلك أما في القانون العام فالأصل ان
الموظف غير مختص بالنسبة الى المسائل التي ينص على اختصاصه
بهنسأ .

وفي الحالة المعروضة لا اختصاص للسلطة التنفيذية في
الترخيص باستغلال الثروة الطبيعية بالتزامها بالترخيص باطل بغلأنا
مطلقا لعدم اختصاصها به . ومن ثم لا يترتب على هذا الالتزام
الباطل أى اثر .

أما المسؤولية السياسية امام البرلمان فهي لا ترد الا بالنسبة
الى تصرفات تصدر من الوزير منحيحة في حدود اختصاصه ويؤخذ
عليها عدم ملامتها او عدم اتفاقها مع الصالح العام .
(جتوى ١٦٢ - في ١٨/٥/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

اختصاص بتقريره بقانون من التزول عنه او الإلابة فيه -
غير جائز الا في الحدود وعلى الوجه المبين في القانون .

ملفص الحكم :

ان الاختصاص الذي يحدد بقانون لا يجوز التزول عنه
او الإلابة فيه الا في الحدود وعلى الوجه المبين في القانون ، كسأ
لو كان ثبت قانون يرخص في التلويض .

(ملعن ٣٢٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧)

(م ٤١ - ج ١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

تفويض في الاختصاصات - آثاره - لا يجب سلطات الاصيل
نهائيا بل يمارس اختصاصاته في الحدود التي تتفق مع سبب
التفويض - مباشرة المفوض في الاختصاص عمله تحت مسؤولية
من فوضه - اساس ذلك - مثال بالنسبة لتفويض الوزير احد
الوكلاء في التصرف في التظلمات الادارية - للوزير سحب قرار وكيل
الوزارة المفوض بالاختصاص .

ملخص الفتوى :

وان سلطة البت في التظلمات الادارية معقودة للوزير طبقا
لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ في شأن
التظلم الاداري واجراءاته وطبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٣٩٠
لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات (معدلة بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم
١٤٤٨ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتفويض وكلاء الوزارة
المساعدين في التصرف في التظلمات الادارية الخاصة بموظفي الدرجة
الثالثة فاقل التي يختص بها كل منهم على ان يشمل ذلك موظفي
المعاهد العليا وأنواع التعليم المختلفة بالمناطق التعليمية . والتفويض
في الاختصاصات لا يجب سلطات الاصيل نهائيا ، بل للاصيل
ممارسة اختصاصه في الحدود التي تتفق مع سبب التفويض . وان
من آثار التفويض ان المفوض بالاختصاص انما يباشر عمله تحت
مسئولية من فوضه . ولما كانت سلطة الرئيس على المرسوم هي
سلطة تعرضها لطبيعة التنظيم الاداري ، فهي توجد وتتقرر بدون
نص وفقا للمبادئ العامة وتشمل حقه في توجيه المرسوم
باصدار اوامر وتعليمات يلتزم الاخير باحترامها كما ان للرئيس سلطة
الفناء او وقف او تعديل قرارات المرسوم وبناء على ذلك يكون من
حق الوزير بالرغم من تفويضه وكيل الوزارة في نظر امر من الامور ان

يباشر ذات الاختصاص ، كما ان له ان يلغى قرار الوكيل المصادق
في هذا الشأن ، لا سيما وان الوزير هو المسئول عن توجيه الوزارة
والاشراف على العمل الادارى بها ، وتلك المسئولية تستتبع ان يكون
له السلطة في التعقيب على القرارات الصادرة من المختصين
بالوزارة طالما ان القرار لم يتحصن بعده ومن ثم فان القرار الصادر من
السيد وزير التربية والتعليم بسحب قرار السيد وكيل الوزارة
المساعد الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٢ — يكون قرارا صحيحا صادرا
بمن يملكه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيدة
تخضع عند تعيينها بالوزارة لشرط قضاء فترة الاختبار بنجاح ،
وما دامت حركة الترقية الى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي
تطلبها منها قد تمت قبل قضاء فترة الاختبار ، فلا يكون للسيدة
المذكورة أصل حق في الترقية بمقتضى هذه الحركة ويكون تطلبها
في هذا الخصوص غير قائم على أساس سليم من القانون خليقا
بالرفض ولا يؤثر في ذلك ان السيد وكيل الوزارة المساعد قرر في
١٩٦٢/١١/٢٢ إلغاء قرار الترقية المشار اليه فيما تضمنه من خطأ
المتظلمة في الترقية ما دام ان السيد الوزير قد سحب هذا القرار في
الاعتماد القانوني المقرر للسحب .

(ملف ١٧٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٧/١٤)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

التفويض في الاختصاص لا يفرض ولا يستدل عليه بدوات
استنتاج لا تعبر عنه مراعاة ولا تؤدي اليه باليقين اذ انه اسنادا
للساطة ونقل للولاية ومن ثم يتعين افراده في صيغة تقطع
بارادته وينتج التعبير عنه ان يكون صحيحا لا تشويهه مظنة ولا
تمنريه خفية وان يكون استظهاره مباشرا من مسنده .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا شبهة في صحة ما اخذ به الحكم المطعون فيه واعتمده قضاؤه من أن قرار ترقية الطاعن اذ صدر من مدير المصنع الذي يعمل به يكون صادرا من سلطة غير مختصة بتقريره ، وذلك استنادا الى ذات ما دونه الحكم الطعين في هذا الخصوص ، فيما رجع اليه واستبان له من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ ولائحة نظام الماملين بالهيئة المصرية العامة للمطران رقم ١ لسنة ١٩٦٧ على النحو الموضح فيما سلف بيانه من اسباب ذلك الحكم . وليس في الأوراق ما يثبت ما ادعاه الطاعن من وجود تفويض من رئيس مجلس ادارة المؤسسة لمدير المصنع الذي يتبعه الطاعن في اصدار قرارات بالترقية لا تدخل أصلا في اختصاص المدير وغنى عن البيان ان التفويض في الاختصاص عندما يجوز قانونا فانه لا يفترض ولا يستدل عليه بأدوات استنتاج لا تعبر عنه صراحة ولا تؤدي اليه باليقين لأن التفويض اسناد للسلطة ونقل للولاية ومن ثم يتعين انراعه في صيغة تقطع بإرادته ويلزم في التعبير عنه ان يكون صريحا لا تشوبه مظنة ولا تعتوره خفية وان يكون استظهاره مباشرا من مسنده وثىء من ذلك لم يعتمد عليه الطاعن او يكشف عنه فيما ادعاه من وجود التفويض الذي اشار اليه ولا يعدو ما قال به في هذا المجال ان يكون فهما خاصا من جانبه لموقف المؤسسة من قرارات التسوية والترقية التي قررت سحبها مخالفتها القانونية وهو لهم افتراض وجود التفويض بوسائل للتفسير والتأويل لا تؤدي حتما اليه ، وعليه يبقى صحيحا ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار ترقية الطاعن صدر من غير السلطة المختصة قانونا باصداره .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

يجل وكيل المصلحة محل رئيسها عند غياب في جميع اختصاصاته وسلطاته .

ملخص الفتوى :

انه وان كان الأصل ان الموظف يجب عليه ان يباشر اختصاصاته بنفسه الا ان ذلك لا ينفي ان الاختصاص انما يتعلق بالوظيفة ذاتها لا بشخص الموظف الذي يشغلها ولذلك فانه اذا طرأ على الموظف ما يمنعه من القيام بامباء وظيفته انتقلت هذه الاختصاصات الى موظف آخر اما بطريق التندب او بطريق الحلول .

والتندب عمل اداري تخول بموجبه سلطة اخرى جزءا من اختصاصها ويكون حين يخول قانون او اللائحة موظفا حق تعيين موظف لباشارة كل او بعض اختصاصات موظف آخر مؤقتا عند غيابه او لمساعدته على القيام بهذه الاختصاصات .

اما الحلول فليس عملا اداريا وانما يكون حين تنتقل اختصاصات موظف الى موظف آخر بقوة القانون عندما يقوم بالموظف الاميل مانع من القيام بهذه الاختصاصات .

ففي الحلول على خلاف الحال في التندب يمين القسانون أو اللائحة" عندما الموظف الذي يقوم مقام الموظف الاميل عند وجود المانع فبجرد وجود المانع يتم الحلول دون حاجة لاي اجراء خاص .

ماذا ما تقرر ذلك تعين البحث في الاداة التي تخول وكلاء المصالح حق الحلول محل رؤسائها عند وجود ما يمنهم من القيام بأعباء وظيفتهم .

تنص المادة ٤٤ من الدستور على ان الملك يرتب المصالح العامة ويشمل ترتيب المصالح وضع التواعد التي تسم عليها لكي

تحقق أهدافها ومن ذلك توزيع الاختصاصات بين موظفيها على الوجه الذى يكفل حسن سير العمل على وجه الاستقرار والدوام دون ان يؤثر فيه ما قد يطرأ على اشخاص الموظفين من احوال تحول بينهم وبين القيام بواجبات وظائفهم .

وقد كان المفروض ان تصدر من السلطة التنفيذية — استنادا الى المادة السابقة — لوائح تنظيمية بانشاء وظائف وكلاء لرؤساء المصالح وتعيين اختصاصاتهم ولكن العمل لم يجرى — وعلى وجه العموم — على انشاء هذه الوظائف فى الميزانية دون ان يصدر قرار تنظيمى بتحديد الاختصاص المنوط بشاغليها وأكثر من ذلك فقد حدث بالنسبة الى انشاء الوزارات ذاتها ان لكتفى بتعيين الوزير دون اصدار مرسوم بانشاء الوزارة أو قبل صدور هذا المرسوم كما حدث فى سنة ١٩٤٠ بالنسبة الى وزارتى التموين والوقاية وكما حدث فى مستهل هذا العام بالنسبة الى وزارتى الاقتصاد الوطنى والشئون البلدية والقروية .

وعلى ذلك يكون انشاء وظائف وكلاء المصالح وتعيين من يشغلها يتضمنان ذاتة تنظيم العمل فى هذه المصالح تنظيميا من شأنه ان يقوم الوكيل مقام الرئيس عند وجود المانع . وهو ما تقتضيه السلطة التنفيذية من انشاء وظائف الوكلاء ويوافقها عليه البرلمان باعتماده الميزانية .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان وكيل المصلحة يحل محل مديرها بمجرد غيابة فى جميع اختصاصاته وسلطاته لا فرق فى ذلك بين الاختصاصات الداخلية والاختصاصات الخارجية .

(غنوى ٤٠٢ — فى ١٧/٢/١٩٥١)

تصويبات

كلية الى القارىء

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى

تصويبات

الخطا	صفحة/السطر	الصواب	الخطا	صفحة/السطر	الصواب
الارتباط	٢١/١٧٣	الارتباط	الماوى	٢٤/ ١١	الدعاوى
البلدين	١٢/١٧٥	البلدين	الاجراءات	١٢/ ١٦	الاجراءات
رسوم	٣/١٧٦	رسوم	برياسة	٤/ ٤٤	برياسة
حدثته	٢١/١٧٦	حدثه	الانتمية	١٨/ ٤٩	الانتمية
وفقا	١/١٨١	وافقا	نشاطها	٦/ ٥٤	نشاطها
الادارة	٧/١٨٤	الارادة	الرشيدة	٢٠/ ٥٤	الرشيدة
ألمها	٢٠/٢٠٨	ألمها	أنه	٢٤/ ٥٤	أنه
الأولى	٩/٢٢٦	الأول	فقد	٢٦/ ٨٥	فقد
ثم	٨/٢٢٧	ثم	ص ١١١ مكرر سطر ١٢ ، ١٣ يحذف		
مأمورية	٢/٢٣٠	مأمورية	فصرف الراتب أو المكافأة لاي شخص		
الواردة	٢٧/٢٥١	الواردة	لا يمتنى حتما قيام رابطة وظيفية		
الزراعى	١١/٢٥٤	الزراعى	منطوقها	٤/١١٢	منطوقها
مقادارها	٦/٢٥٩	مقادارها	الدستور	١٨/١٣١	الدستور
خديتها	٢٢/٢٦٣	خمتها	المنظمة	٤/١٣٩	المنظمة
عنى	١/٢٦٦	عم	الحكوم	١٤/١٤٨	الحكوم
لواجبه	٨/٢٨٠	لواجته	اجراءات	٢/١٥١	اجراءات
اطباء	١٧/٢٩٦	طبلاء	كليت	٧/١٥٧	كليت
١٩٧٨/٧/١	١٣/٣٠٤	١٩٧٩/٧/١	تعينها	٢٤/١٥٩	تعينها
مدة	٢٢/٣٢٠	مرة	والرسوم	٢١/١٦٨	والرسوم
العودة	١٨/٣٢٩	الموعة	١٩٧٨	٤/١٧٠	١٩٨٨
صحته	٨/٣٣٦	صحته	مدعاة	١٤/١٧٢	مدعاة

فهرس تفصیلی (الجزء الأول)

الصفحة	الموضوع	
	أولاً - مقدمات :	
١٨	مجلس الدولة ودوره في خدمة العدالة	
٣١	الملاح الرئيسية للتطور التشريعي. لمجلس الدولة	
٢٦	تشكيل مجلس الدولة	
٢٣	اختصاصات مجلس الدولة	
	أعضاء مجلس الدولة ، اختيارهم وتأهيلهم .	
٤٤	وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم	
٥٤	نظامه	
٥٧	منهج ترتيب محتويات الموسوعة	
	ثانياً - موضوعات الجزء الأول :	
٦٢	١ - أسس	
٧٠	٢ - اتحاد اشتراكي عروبي	
٧٣	١ - تكوينه ، ومدى الطعن في قراراته أمام القضاء	
٨٩	ب - تفويضه ، وأمواله	
٩٣	ج - تدب العاملين له ، وبدلاتهم ، والضرائب عليها	
١٠٥	د - معاملات العاملين به وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا	

١١٦	٣ - اتحاد الجمهوريات العربية
١٢٤	٤ - اتحاد قسومي
١٢٩	٥ - اتفاقية بوزالة
٦٨٣	٦ - البسات
١٩٨٨	الفصل الأول - مبدء الاكبات
١٩٠	الفصل الثاني - ضياع المستندات
١٩٤	الفصل الثالث - مدى حجية الصورة طبق الأصل
١٩٩	الفصل الرابع - الاحالة الى خبر
٢٠٥	الفصل الخامس - الانشاء بالتزوير
٢١٦	الفصل السادس - طرق الاكبات تاريخ المحرر العربي
٢١٦	الفرع الأول - العديد في السجل المعد لذلك
	الفرع الثاني - ورود مضمون المحرر العربي
٢١٩	في ورقة اخرى ثابتة التاريخ
	الفرع الثالث - التأشير على المحرر العربي
٢٢١	من موظف عام مختص
	الفرع الرابع - وفاة أحد من لهم على المحرر
٢٤٠	أكثر معترف به
٢٤٨	الفرع الخامس - وقوع حادث قاطع الدلالة
٢٥٧	الفصل السابع - مسائل مثبومة
٢٨١	٧ - اجازة
٢٨٨	الفصل الأول - اجازة اعتيادية او دورية

٢٨٨	الفصل الثاني - اجازة عارضة
٢٨٩	الفصل الثالث - اجازة مرضية
٢٩١	الفرع الأول - اجازة مرضية عادية
	الفرع الثاني - اجازة مرضية استثنائية
٣٠٦	(امرأته مؤمنة)
٣٣٨	الفصل الرابع - اجازة لفظة لرافعة الزوج او الزوجة
٣٤٧	الفصل الخامس - اجازة للوضع ولرعاية الطفل
٣٤٧	الفرع الأول - اجازة وضع
٣٤٩	الفرع الثاني - اجازة لرعاية الطفل
٣٥٢	الفصل السادس - اجازة هولندية
٣٨٥	الفصل السابع - مهنة مشومة

٨ - اجنبي

٤٩٤	الفصل الأول - اقامة الاجانب وابعادهم
٤٩٤	الفرع الأول - اقامة الاجانب في البلاد
٥٠٥	الفرع الثاني - ابعاد الاجنبي من البلاد
٥١٣	الفصل الثاني - استخدام الاجانب
٥٤٠	الفصل الثالث - حظر ملك الاجانب للمعارك
	الفصل الرابع - حظر ملك الاجانب للأرض
٥٤٦	الزواجعة وما في حكمها

٩ - اختصاص اداري او قضائي

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن التكتلى - محكم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - الملاحظات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الأول » .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الثانى » .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .
« الجزء الثالث » .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصيحات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - للموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كلمة القوانين والتشريعات وأراء الفقهاء ولحكيم المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والديغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والديغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (١٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي ، بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .
تعدت وتسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن مرصا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن مرصا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(تطلت وتسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) .
تطلت وتسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكلية أوجه تشابهت الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والقانون للدول العربية : (٧٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية ، بالنسبة لكلية ترويح القانون مرتبة موضوعاتها فرعيا إيجديا .

٩ - الموسوعة في شرح القانون المدني الأرضي : (٥ أجزاء - ٥ آلاف

صفحة) .

ويوضح شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مبرز والمناقش ومبهرها .

١٠ - الموسوعة الجزائية الأردنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا لبيدنا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والبالونة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف

صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والفلسفة القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة 'السخير' الإداري وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظام 'الإدارة' بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المصرية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠

ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وإجراءات المجلس الأعلى المصري وصحكة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية الفرنسي : (جزءان) .

ويوضح شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المبالونة بالحوافز المصرية بالامتناع إلى جملته المجلس الأعلى التشريعي وصحكة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المنطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المصرية والإسرائيلية إلى مبادئ المجلس الأعلى للمعمرين ومحكمة
التجسس المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة
التفتيش المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ ، حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا وزيلها (٢٥ جزء مع المهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة
بمدينة جدة (بطلانة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحاسبة الادارية
الحالية منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ وبداية وتلاوي الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

